الجمـــهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحث العلمـــي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
نيابة المديرية لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
قسم العلوم الاجتماعية

النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي
مدينة خنشلة نموذجا

دراسة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه للطور الثالث (ل.م.د) في علم الاجتماع
تخصص: المدينة – تنظيم وتنمية المدينة–

إعداد الطالب:
عمار مبروكي

إشراف:
أ.د. مصطفى عوفي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ التعليم العالي		رئيسا
مصطفى عوفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الحاج لخضر– باتنة	مشرفا ومقررا
ليندة شنافي	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	عضوا
	أستاذ محاضر		عضوا
	أستاذ محاضر		عضوا
	أستاذ محاضر		عضوا

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

"ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ " (الروم:41).

صدق الله العظيم

✦شكـــــر وتقديـــر✦

(إبراهيم 07) { وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ}

الحمد لله كثيرا على فضله ونعمته لما منحني من قوة ويسّر لي الطريق على إتمام هذا البحث.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور "**مصطفى عوفي**" على تفضل سيادته بالإشراف على هذه الرسالة بالرغم من انشغالاته الكثيرة وما قدمه لي من عناية ومساندة واهتمام بتوجيهاته القيمة وانتقاداته الموضوعية طوال فترة إنجاز هذا العمل ليكون في صورته الحالية فقد كان الموجه الصارم إن على مستوى المضمون العلمي أو على مستوى المنهجية.

كما أتقدم بأسمى معاني التقدير إلى الأستاذ الدكتور"**العايش عبد العزيز**" الذي يعود له الفضل في تجسيد مشروع أول دفعة دكتوراه للطور الثالث على مستوى الكلية إلى الواقع كما لا يفوتني أن أعبر عن شكري وتقديري إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة "**شنافي ليندة**" على مساعدتها وتوجيهها لنا خلال فترة التكوين وإنجاز هذا البحث

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من يساهم في إنجاز هذا العمل ليكون في صورته الحالية.

عمـــار مبروكـــي

✦ إهـــــــداء ✦

– إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وطيب تراه.

– إلى والدتي أطال الله في عمرها.

– إلى روح ابنتي الطاهرة "**رتاج**" ذات الستة التي شاء القدر أن تنتقل إلى مستواها الأخير، اللهم ارحمها برحمتك الواسعة وأجعلها لنا ذخرا يوم القيامة.

– إلى أم طه أنيس التي صبرت معي وعلى طيلة إنجاز هذا العمل وتركت لها مشقة متابعة الأبناء فكانت مثال الزوجة الصبورة.

– إلى أبنائي، مُحَمَّد الطيب، هاجر، طه أنيس.

– إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى كل زملاء الدراسة.

أهدي هذا العمل المتواضع

عمـــار مبروكـــي.

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويـات

الموضوع	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الصور والخرائط	
مقدمة	أ- ب -ج
القسم الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة	152-01
الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة	51-1
أولا: إشكالية الدراسة	13-05
ثانيا: موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع	13
1: موضوع الدراسة	13
2: أسباب اختيار الموضوع	13
ثالثا: أهداف البحث	14
رابعا: أهمية الدراسة	15
خامسا: ضبط المفاهيم	28-16
سادسا: فرضيات الدراسة	27
سابعا: الدراسات السابقة	50-48
خلاصة	51
الفصل الثاني: المداخل النظرية لموضوع الدراسة	87-52
أولا: التأصيل التاريخي للنمو الحضري.	53
1: مرحلة الفولك	53
2: مرحلة النواة الحضرية	53
3: مرحلة المنطقة الحضرية	54
4: مرحلة التحضر السريع	55
ثانيا: المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري والتلوث البيئي	56

1: المدخل التاريخي	57
2: المدخل الجغرافي الإيكولوجي	85
3: المدخل الديموغرافي أو الإحصائي	58
4: المدخل الاقتصادي	59
5: المدخل الاجتماعي والثقافي	60
6: المدخل الإداري والسياسي	60
ثالثا: النظريات المفسرة للنمو الحضري	61
1: النمو الحضري والتحضر عند "ابن خلدون"	63
2: نظريات النمو الحضري	65
أ: نظرية المكان المركزي	65
ب: نظرية اقطاب النمو	66
ج: نظرية وسائل الاتصال	67
د: قاعدة جيفرسون وزيف	68
هـ: نظريات الاستقطاب	70
3: الاتجاهات الحتمية	71
أ: الاتجاه القائم على متغير القيم الثقافية	71
ب: الاتجاه القائم على متغير التكنولوجيا	72
ج: الاتجاه القائم على متغير القوة	73
رابعا: النظريات المفسرة للبيئة الحضرية	74
النظريات الإيكولوجية	74
1- النظريات الكلاسيكية	75
أ- نظرية الدوائر المركزية (أرنست بيرجس)	75
ب- نظرية القطاع (هومرهويت)	76
ج- نظرية النويات المتعددة	77
د- نظرية شكل النجمة	78
نقد النظريات الكلاسيكية	79
2/ النظريات الإيكولوجية المحدثة	79
أ/النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية	80

ب/ تحليل المناطق الاجتماعية	80
ج/نظرية البيئة الحضرية	81
د/دنكان، شنور والمركب الايكولوجي	82
3/ الحضرية كأسلوب للحياة (لويس وارث)	82
خامسا: النظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية	84
1- الاتجاه المحافظ	84
2- الاتجاه الليبرالي	84
3- الاتجاه الراديكالي	85
4- النموذج البيئي الجديد	85
خلاصة	87
الفصل الثالث: النمو الحضري والتلوث البيئي	128-88
تمهيد	88
أولا: اختلاف انماط النمو الحضري بين الدول الغربية والدول النامية	89
1- النمو الحضري في الدول الصناعية والدول النامية	92
أ-النمو الحضري في الدول الصناعية	94
ب-النمو الحضري في الدول النامية	100-97
2/ عوامل النمو الحضري في العالم الثالث	101
3/ النمو الحضري في العالم العربي	104
ثانيا: النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته	105
1- تطور النمو الحضري في الجزائر	105
- المرحلة الأولى (1830-1910)	105
- المرحلة الثانية (1910-1954)	106
- المرحلة الثالثة (1954-1966)	106
- المرحلة الرابعة (1966-1977)	106
- المرحلة الخامسة (1977-1987)	107
المرحلة السادسة (1987-2010)	107
2- عوامل النمو الحضري في الجزائر	112-108
3- مشكلات النمو الحضري في الجزائر	116-113

ثالثا: علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والموقف الدولي منه	117
1- النمو السكاني والتلوث	119
2- النمو الاقتصادي والتلوث	120
3- الإنسان والبيئة من منظور التنمية المستدامة	121
4- النظام الدولي ومعالجة التلوث	122
رابعا: أزمة المدينة الجزائرية	124
1- على المستوى الفيزيقي	124
2- على المستوى الاجتماعي	125
3- الأحياء المتخلفة وتشوه العمران	126
4- الفساد الأخلاقي	126
خلاصة	128
الفصل الرابع: تلوث البيئة الحضرية	152-129
تمهيد	129
أولا: التلوث والبيئة الحضرية	129
ثانيا: أنواع التلوث ومسبباته	130
1- التلوث الملموس	130
أ- تلوث الهواء	131
ب- تلوث الماء	132
ج- تلوث التربة	133
التلوث بالنفايات المنزلية وما شابهها	134
هـ- التلوث بالنفايات الخطرة (نفايات النشاطات الصحية)	137
2- التلوث الحسي(المعنوي)	140
أ- التلوث السمعي (الضوضائي)	141
ب- التلوث البصري في البيئة الحضرية	143
ج- التلوث الثقافي والإعلامي	145
د- التلوث الاجتماعي والأخلاقي	145
ثالثا: آثار التلوث بالنفايات الخطيرة	146
التلوث الإشعاعي	149

التلوث بمختلف أصنافه: السائل، الهوائي والصلب	149
رابعا: التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية	150
خلاصة	152
القسم الثاني: الإطار الميداني للدراسة	
الفصل الخامس: النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة	153-200
أولا: مراحل النمو والتطور العمراني بمدينة خنشلة	153
1: المرحلة الكولونيالية	153
أ: مرحلة ما قبل 1954	155
ب: مرحلة ما بين1962/1954	155
2: مرحلة ما بعد الاستقلال	157
أ: مرحلة المخططات التنموية 1978/1967	158
ب: مرحلة 87/79 (مرحلة التوسع والاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية)	162
3: مرحلة 2005/87	163
4: مرحلة 2005 إلى2015	167
أ- سكان مدينة خنشلة	168
ب: السكن والتعمير	170
ثانيا: أسباب النمو الحضري وملاحمه بمدينة خنشلة	173
أ: الزيادة الطبيعية	173
ب: الهجرة الداخلية	176
ج: العامل الإيكولوجي	179
د: العامل السياسي والإداري	180
ثالثا: المخطط العمراني لمدينة خنشلة	180
أ: القطاعات المعمرة على الأمد القريب	181
ب: القطاعات المعمرة على الأمد البعيد	186
ج: قطاعات التعمير مستقبلا	188
د: القطاعات الغير قابلة للتعمير	190
رابعا: التحليل السوسيولوجي للنمو الحضري لمدينة خنشلة	194
أ- النمط الأول (النمو الحلقي)	194

ب- النمط الثاني(النمو الخطي)	196
ج- الاتجاه المستقبلي للنمو الحضري لمدينة خنشلة	199
خلاصة	200
الفصل السادس: النمو الحضري بمدينة خنشلة وعلاقته بالتلوث البيئي	234-201
أولا: الوضعية البيئية لمنطقة البحث	201
1: الإمكانيات الطبيعية لولاية خنشلة	201
2: الشبكة الهيدروغرافية للمدينة	204
ثانيا: علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي في منطقة البحث	206
ثالثا: مظاهر التلوث بمدينة خنشلة	208
1: المنشآت المصنفة وعلاقتها بتلوث المحيط الحضري للمدينة	209
2: تلوث المياه (الماء)	212
3- مشكلة تلوث الهواء	214
4- النفايات الخطرة	16
رابعا: التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية والوسائل المحلية لمواجهتها	220
1- التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية	220
2- الوسائل المحلية لمواجهة التلوث الحضري	226
أ- مبدأ الملوث الدافع	226
ب- المسئولية الجزائية للمتسبب في التلوث البيئي	229
خلاصة	234
الفصل السابع: مجالات الدراسة والإجراءات المنهجية	279-235
أولا: مجالات الدراسة	235
1: المجال العام للدراسة (المجال المكاني)	235
1-2- التنظيم الإداري والموقع	239
1-2-1-: موقع مدينة خنشلة	240
أ: الموقع الفلكي: الموقع الإداري	240
1-2-2: موضع المدينة	242
أ- المساحة	242
ب: الأبعاد	242

ج: المناخ	243
1-2-3: الموقع الجيوتقني	244
أ: أراضي صالحة للتعمير	244
ب: أراضي متوسطة الصلاحية	244
ج: أراضي غير صالحة للتعمير	244
د: القطاعات المعمرة	245
2- المجال الخاص للدراسة	253-246
3- المجال الزماني	253
4- المجال البشري	254
ثانيا : تحديد العينة واساليب اختيارها	254
ثالثا: نوع الدراسة ومنهجية البحث	263
1- نوع الدراسة	263
2- منهجية البحث	264
2-1- المنهج الوصفي	264
2-2- المنهج التاريخي	265
2-3- المنهج المقارن	265
رابعا:أدوات جمع البيانات الميدانية	266
1- ادوات جمع المادة العلمية النظرية	267
2- ادوات جمع البيانات الميدانية	267
2-1- الملاحظة	268
2-2- الاستبيان	268
2-3- المقابلة	273
2-4- التقارير والإحصائيات الرسمية	277
2-5- الوثائق والسجلات	277
خامسا: الصعوبات التي واجهت البحث	278
خلاصة	279
الفصل الثامن: عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومنافسة النتائج	379-298
تمهيد	298

اولا: عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها	299
1- عرض وتحليل محور البيانات الشخصية لمجمع الدراسة	299
2- تحليل وتفسير محور علاقة الهجرة الداخلية بالتوسع العمراني الفوضوي والتدهور البيئي	306
3- بيانات حول علاقة النمو السكاني بالتوسع العمراني الفوضوي وتأثيره على الوعاء العقاري الفلاحي وانعكاساته على النظام البيئي	321
4- بيانات حول علاقة التزايد السكاني والنمط الاستهلاكي المفرط بتلوث البيئة الحضرية	331
5- بيانات حول اثار النمو الحضري الغير منظم على البيئة الحضرية	399
ثانيا: عرض وتحليل نتائج المقابلة	349
عرض وتحليل المحور الاول	350
عرض وتحليل المحور الثاني	352
عرض وتحليل المحور الثالث	353
عرض وتحليل المحور الرابع	354
ثالثا: النتائج العامة للدراسة	357
I- مناقسة النتائج على ضوء الفرضيات	360
1- مناقشة النتائج على ضوء الفروض الفرعية	360
أ- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الاولى	360
ب:نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الفرعية الثانية	362
ج- نتائج الدراسة على ضوء الفرضية الفرعية الثالثة	363
د- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الرابعة	364
2- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الرئيسية	365
II- مناقشة النتائج على ضوء النظريات	366
III- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة	370
1- مناقشة الدراسة على ضوء الدراسات السابقة الاجنبية	370
2- نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة العربية	371
3- نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة الوطنية(الجزائرية)	372
خلاصة	374
خاتمة	379-376
ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة باللغة الفرنسية	
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	
قائمة المراجع	
اولا:الكتب باللغة العربية	
ثانيا:الكتب المترجمة	
ثالثا:المعاجم والقواميس	
رابعا:الرسائل والاطروحات الجامعية	
خامسا:المجلات والدوريات والجرائد	
سادسا:المواثيق والتقارير	
سابعا:المراسيم والقوانين	
ثامنا:المراجع باللغة الاجنبية	
تاسعا:المواقع الالكترونية	
المرفقات	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	تقديرات سكان الحضر والتوقعات لمناطق العالم الكبرى	92
02	المدن الـ 15 الكبرى في العالم 1995 إلى غاية 2015	94-93
03	معدلات النمو الحضري الإفريقي والإقليمي وتوقعات 2025	98
04	الهجرة من الريف إلى المدن في دول نامية مختارة	100-99
05	التغير في نسبة سكان الحضر في البلدان العربية	103-102
06	تطور عدد السكان في الجزائر	108
07	تطور الهجرة الريفية في الجزائر	110
08	نسبة سكان الحضر في الجزائر	111
09	توزيع بلديات الوطن حسب مستوى التحضر	112
10	تطور مدن الجزائر	114
11	مؤشرات التمركز السكاني	116
12	توزيع المدن الجزائرية حسب انبعاث أحد الملوثات الناجمة عن حركة المرور	131
13	الأولويات الصحية في الجزائر والمتعلقة بالأمراض التنفسية	132
14	الوضعية العامة للنفايات في الجزائر	136
15	النمو الطبيعي سكان الجزائر	159
16	تطور عدد التجمعات الحضرية خلال السنوات 98/87	164-163
17	المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف بالجزائر	166
18	الكثافة السكانية لمدينة خنشلة إلى غاية نهاية 2014	168
19	التوزيع السكاني حسب السن ببلدية خنشلة 2014	170
20	حظيرة السكن ببلدية خنشلة إلى غاية نهاية 2014	171
21	عدد السكنات المسجلة إلى غاية نهاية 2014	172-171
22	الحركة الطبيعية للسكان لمدينة خنشلة	173
23	التوزيع السكاني الحضري والريفي لمدينة خنشلة	174
24	توزيع السكان حسب المناطق	175
25	الهجرة من وإلى بلدية خنشلة من سنة 77 إلى 2014	178-177
26	التطور السكاني لمدينة خنشلة من سنة 77 إلى2014	206

27	مراقبة المؤسسات المصنفة خلال سنة 2014	210
28	محطات غسل وتشحيم السيارات بمدينة خنشلة 2015	211
29	ورشات التصليح الميكانيكي للسيارات في مدينة خنشلة 2015	211
30	حركة المركبات للنقل الفردي والجماعي لبلدية خنشلة إلى 2014	214
31	استغلال الخطوط المؤدية من وإلى خنشلة لغاية 2014	215
32	إنتاج النفايات الاستشفائية بالمؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة عند نهاية سنة 2014	217
33	كميات النفايات الاستشفائية المعنية بعملية الردم التقني 2015	218
34	الإمكانات المادية والبشرية المسخرة للنظام والتطهير لبلدية خنشلة	221
35	تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الخاصة لبلدية خنشلة وبعض البلديات المجاورة إلى 2014	222
36	أهم المعطيات البيئية لولاية خنشلة إلى غاية 2014	223
37	تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الخاصة بمدينة خنشلة	224
38	كمية النفايات المنزلية وماشابهها لبلدية خنشلة والتي تحول إلى مركز الردم التقني 2015	225-224
39	الغرامات المطبقة ببلدية خنشلة على الرمي العشوائي للفضلات 2014	227
40	تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة في مجال العمران 2014	230
41	تدخلات شرطة العمران والبيئة في المحافظة على البيئة من النفايات 2014	231
42	تدخلات شرطة العمران	232
43	دوائر وبلديات ولاية خنشلة	239
44	الإحصائيات السكانية لحي عين الكرمة إلى غاية ديسمبر 2014	257
45	عدد المفردات المراد دراستها لحي عين الكرمة	258
46	الإحصائيات السكانية لحي النور إلى غاية ديسمبر 2014	258
47	عينة الدراسة "بحي النور" بلدية خنشلة	259
48	الإحصائيات السكانية لحي 1 ماي (120 سكن)	260
49	عينة الدراسة لحي 1 ماي (120 سكن)	261
50	**يمثل البيانات العامة للبحوث**	305-300
51	**أماكن وتاريخ قدوم الوافدين إلى أحياء الدراسة.**	307-306

52	بسبب الانتقال إلى المدينة	309-308
53	سلوكات المهاجرين في المجال الحضري	310
54	مشكلات التوسع العمراني في المدينة.	312
55	.علاقات الجيرة.	314
56	الرضا أو عدم الرضا عن طريقة العيش والسبب في ذلك	315
75	يبين وجود او انعدام مكان رمي القمامة	317
85	علاقة الأحياء الفوضوية بتلوث البيئة الحضرية	319
95	كيفية الحصول على مياه الشرب	322
60	كفاية أو عدم كفاية تزويد الحي بالمياه الصالحة للشرب والسبب في ذلك.	324-323
61	وضعية التهيئة الحضرية.	326-325
62	وظيفة المساحات الخضراء في المدينة .	328
63	مشكلات المدينة والوضعية النفسية للمبحوث من جرائها.	331
64	احتواء الحي على سوق جواري .	333
65	اماكن ذبح ورمي مخلفات الدواجن (الدجاج).	335
67	دور السكان والتجارة الفوضوية في تلويث البيئة الحضرية	337
68	مصادر التلوث بمدينة خنشلة.	339
69	ثار الناجمة عن التلوث حسب خطورتها.	341
70	الاصابة بالأمراض بسبب التلوث لأحد أفراد عائلة المبحوثين:	343
71	سبل مواجهة التلوث البيئي وترتيبها حسب أولوياتها.	344
72	دور المبحوث في مواجهة مشكلة التلوث البيئي	346
73	احتياجات الحي والمدينة مستقبلا.	348
74	وتيرة النمو الحضري بمدينة خنشلة	351-350
75	أسئلة الاستمارة المقابلة وإجابة المفحوصين.	353
	علاقة انتشار الأمراض والأوبئة بالنفايات الاستشفائية	355

فهرس الأشكال

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	يجسد مؤشرات الدراسة	29
02	العلاقة بين تلوث ألهواء الماء والتربة	134
03	مختلف أصناف نفايات النشاطات الصحية	139
04	أنواع التلوث المعنوي	141
05	تأثير بعض الملوثات البيئية على جسم الإنسان	148
06	النمو الحضري لمدينة خنشلة وفقا للتصور الإيكولوجي	196
07	استخدامات الأرض في ولاية خنشلة	202
08	تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة في مجال العمران 2014	230
09	تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة والمحافظة على البيئة من النفايات 2014	232
10	يبين البيانات العامة للمبحوثين	301
11	تاريخ قدوم الوافدين للحي	307
12	سبب الانتقال الى الحي	309
13	سلوكات المهاجرين في	311
14	مشكلات التوسع العمراني في المدينة	312
15	علاقات الجيرة	314
16	الرضاء من عدمه	316
17	وجود اماكن رمي القمامة من عدمها	318
18	علاقة الاحياء الفوضوية بالتغيرات البيئية	320
19	كيفية الحصول على مياه الشرب	322
20	كيفية المياه من عدمها والسبب في ذلك	324
21	وضعية التهيئة الحضرية	326
2	وضعية المساحات الخضراء في المدينة	329
23	مشكلات المدينة والوضعيات النفسية للمبحوث من جرائها	332
24	احتواء الحي على سوق جواري	334
25	اماكن ذبح الدواجن ورمي مخلفاتها	335
26	دور السكان والتجارة الفوضوية في تلوث البيئة الحضرية	337

27	مصادر التلوث بمدينة خنشلة	340
28	الاثار الناجمة عن التلوث حسب خطورتها	342
29	الاصابة بالمرض بسبب التلوث لاحد الافراد عائلة المبحوثين	343
30	سبل مواجهة التلوث البيئي وترتيبها حسب اولاويتها	345
31	دور المبحوث في مواجهة مشكل التلوث البيئي	346
32	احتياجات الحي والمدينة مستقبلا	348
33	وتيرة النمو الحضري بمدينة خنشلة	351
34	اسئلة استمارات المبحوثين	353
35	علاقة انتشار الامراض والاوبئة من النفايات الاستشفائية	355

قائمة الصور والخرائط

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
01	كنيسة سان روني (ST-RENé). وسط المدينة	161
02	تحول الكنيسة إلى مسجد عبد الحميد بن باديس	162
03	الكثافة السكانية لولاية خنشلة	169
04	شغل الأراضي لولاية خنشلة	184
05	مناطق التهيئة العمرانية لولاية خنشلة	185
06	تقسيم المدينة إلى مخططات شغل الأرض	191
07	مراحل التطور العمراني والنمو المساحي لمدينة خنشلة	198
08	تهيئة المجال الحضري	237
09	اعادة الهيكلة لمدينة خنشلة	238
10	موقع بلدية خنشلة	241
11	التجمعات السكانية لبلدية خنشلة	245
12	حدود عي الكرمة	247
13	مخطط شغل الاراضي	249
14	خريطة حي النور	250
15	الحدود المجاليلة لحي 1 ماي خنشلة	253

المقدمة

مقدمـــة:

يعتبر النمو الحضري من الظواهر العالمية التي نالت اهتمام الباحثين بمختلف توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية ولقد شهدت مدن العالم في العقود الأخيرة توسع مجالي وعمراني لم تفرقه من قبل الشيء الذي أفرز عدة مشكلات لها علاقة مباشرة بالنمو الحضري الغير منظم، لعل في مقدمتها مشكلة التلوث البيئي الذي لم يعد يقتصر على دولة بحد ذاتها وإنما أصبح مشكلة عالمية، لهذا زاد الاهتمام بدراسة الظاهرة ومعرفة أسبابها وتأثيراتها في البيئة الحضرية.

إن دراسة مشكلات النمو الحضري لم يعد يقتصر على العلوم التجريبية والإحصائية، لأن المشكلة تتجاوز الجانب الكمي المؤسساتي إلى الجانب الإنساني في شقيه السلوكي التفاعلي والذي يؤثر على البناء الاجتماعي بكل أنساقه ونظمه المكونة للبنية الاجتماعية، لهذا فالظاهرة تتقاطع مع كل العلوم وكل التخصصات وفي هذا السياق وجد علم الاجتماع الحضري نفسه مقحما في دراسة مشكلات المدينة من خلال مقاربات سوسيولوجية متعددة المداخل من أجل تفسير الظاهرة ومعرفة مكامن المشكلة.

إن التغير الذي العالم في القرن 19 بعد الثورة الصناعية التي اعتبرها الباحثون نقطة تحول في حياة البشرية والتي أفرزت عدة مشكلات منها توسع المدن جراء الهجرة والزيادة الطبيعية للسكان زادت من تفاقم المشكلات الحضرية من انتشار الأحياء المتخلفة وانتشار التلوث بمختلف أصنافه والناتج عن ازدياد عدد السكان وتغيير النمط المعيشي للأفراد والتقدم الصناعي والتكنولوجي. ومما لاشك فيه أن مشكلة التلوث البيئي من القضايا الشائكة التي باتت تورق المجتمع الدولي وتسيطر على اهتماماته من أجل إيجاد حلول للحفاظ على البيئة لأن المحافظة على البيئة هي قضية إنسانية بالدرجة الأولى فهي لا تعني مجتمع قائم بذاته وإنما هي قضية جميع الدول المتقدمة منها والنامية على السواء وهو ما يفسر اهتمام المجتمع الدولي بالظاهرة وتجسيد ذلك في عدة مؤتمرات واتفاقيات دولية كانت بدايتها سنة 1972 في مؤتمر ستوكهولم وتلتها عدة مؤتمرات دولية من أجل إقحام المجتمع الدولي في محاربة التلوث والحفاظ على البيئة وترجمة هذه الشعوب وعيها من خلال المنظمات الغير حكومية وأحزاب سياسية من أجل الضغط على الحكومات للتكفل بحماية البيئة من الأخطار المحدقة بحياة الإنسان.

والجزائر إحدى الدول النامية التي تعاني مدنها نمو حضري غير منظم الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية فأصبحت جل المدن تتصف بالتشبع في مجالها وبالتضخم أفرز عدة مشكلات يأتي في مقدمتها مشكلة التلوث البيئي " فلا تكاد تخلو مدينة جزائرية من ظاهرة التلوث البيئي بشتى أصنافه، السائل الهوائي والصلب، التي والذي أدى إلى خلل في وظائف المدينة ومن خلاله في النسق العام للبناء الاجتماعي. إن مشكلة تلوث البيئة الحضرية هي مشكلة تتشابك فيها عدة عوامل مادية أو معنوية ولعل أهمها هو العامل البشري الذي يعتبر العامل الرئيسي في تفاقم الظاهرة وتعقدها لأن المشكلة في الأساس هي مشكلة إنسان بكل مكوناته الثقافية السلوكية والمعرفية فأي خلل في نسق القيم يؤدي حتما إلى خلل في باقي الأنساق الأخرى، لهذا فإن دراسة لظاهرة تستوجب النظر في المكون الكلي للإنسان.

إن القراءة السوسيلوجية لظاهرة النمو الحضري والتلوث البيئي تبدأ بمعرفة أنظمة التصورات للأفراد وتفاعلهم مع البيئة من منظور الإيكولوجيا الحضرية والإيكولوجيا البشرية، ضف إلى ذلك الاتجاهات الفكرية لعلم الاجتماع البيئي من خلال الأبعاد السوسيولوجية والحضرية.

إن هذه الدراسة تركز على زاوية دقيقة وهو توجيه وظائف ونشاطات المدن للحفاظ على البيئة الحضرية ودمجها في مخططات التهيئة والتعمير للمدن من أجل ضبط التوسع العمراني وتوجيهه نحو النمو الحضري المنظم.

في هذا السياق تأتي دراستنا الراهنة والموسومة " **بالنمو الحضري وأثره على التلوث البيئي الحضري**" وقد أخذنا مدينة خنشلة نموذجا كونها إحدى المدن التي تعرف توسع عمراني عبر مختلف الاتجاهات والذي لم تواكبه تنمية حضرية فعالة، الشيء الذي جعل المدينة تتصف بالتناقض في مجالها العمراني وعدم تناسق واتساق مبانيها بالإضافة إلى النمو العشوائي غير المخطط الذي أدى إلى فساد البيئة وسوء استعمالها.

إن مشكلة تلوث البيئة الحضرية هي مشكلة تتشابك فيها عدة أطراف منها ما يتعلق بالتسيير وسوء استخدام الإمكانات المادية والبشرية وسوء التخطيط الحضري في المجال والمحافظة على البيئة في مخططات التهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط لنقل الأراضي (POS) ومنها ما يتعلق بالفرد من خلال تدني الوعي الاجتماعي وغياب التربية البيئية.

إن علاقة النمو الحضري الغير منظم بالتلوث البيئي هي علاقة تلازمية لأنها مرتبطة بالحجم والكثافة مقابل زيادة معدلات التلوث وظهور عدة مشكلات اجتماعية وأخلاقية التي عجزت السلطات المحلية في إيجاد الحلول الكفيلة، وفي هذا السياق جاءت محاولتنا البحثية للتناول النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي مدينة خنشلة نموذجا ... وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى قسمين نظري وتطبيقي.

أما القسم النظري ويضم أربعة فصول نظرية وقد تضمن الفصل الأول إطار تصوريا للإشكالية البحث والمتمثل في موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف البحث وأهميته، ثم ضبط مفاهيم الدراسة ووضع فرضيات الدراسة لنخلص إلى الدراسات السابقة أما الفصل الثاني المعنون بالمداخل النظرية للدراسة تناولنا فيه التأصيل التاريخي للنمو الحضري ثم المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري لنصل إلى النظريات المفسرة للبيئة الحضرية، وفي نهاية الفصل تناولنا النظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية.

في حين تناول الفصل الثالث " النمو الحضري والتلوث البيئي" حاولنا من خلاله التطرق للنمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية . ثم إلى النمو الحضري ومشكلاته وصولا إلى علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والمواقف الدولية منه، وفي نهاية الفصل تعرضنا إلى أزمة المدينة الجزائرية وتعرض الفصل الرابع إلى تلوث البيئة الحضرية تطرقنا من خلاله لعلاقة النمو الحضري التلوث بالبيئة الحضرية ثم إلى أنواع التلوث ومسبباته لننتقل إلى آثار التلوث بالنفايات الخطرة لنصل إلى التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية.

في حين القسم الثاني ضم بدوره أربعة فصول وقد تضمن الفصل الخامس النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة حاولنا من خلاله التطرق إلى مختلف المراحل التي مرت بها المدينة انطلاقا من المرحلة الكلونيالية إلى

غاية المرحلة الحالية ثم إلى أسباب النمو الحضري وملامحه في مدينة خنشلة معتمدين على المخطط العمراني للمدينة لنصل إلى التحليل السوسيولوجي للنمو الحضري لمدينة خنشلة.

في حين الفصل السادس تناولنا فيه علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي في منطقة البحث مبرزين في ذلك الوضعية البيئية للمنطقة ومظاهر التلوث بالمدينة ثم عرجنا إلى التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية والوسائل المحلية لمواجهتها.

أما الفصل السابع احتوى على مجالات الدراسة والإجراءات المنهجية وذلك لتحديد المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة، المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات وتحديد العينة وأساليب اختيارها وخلصنا إلى صعوبات البحث التي واجهت الباحث.

أما الفصل الثامن فخصص إلى " عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة النتائج."

القسم الأول

الإطار النظري

والتصوري للدراسة

الفصل الأول

الإطار التصوري للدراسة

الفصل الأول

الإطار التصوري للدراسة

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة.

ثانيا: موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع.

ثالثا: أهداف البحث.

رابعا: أهمية الدراسة.

خامسا: ضبط المفاهيم.

سادسا: فرضيات الدراسة.

سابعا: الدراسات السابقة.

تمهيد

إن إضفاء الصفة العلمية على أي عمل يستوجب أن تستوفي جملة من الشروط، من ضمنها توفر المنهج العلمي وتخطيط مسبق يهدف من خلاله الباحث إلى تحقيق الأهداف التي تم رسمها وتحديد القضايا الجوهرية التي تترجمها أسئلة وفرضيات الدراسة.

ومن هذا المنطلق يأتي الفصل الأول الموسوم بـ"الإطار التصوري للدراسة"، انطلاقا من إشكالية البحث المتمثلة في النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي –مدينة خنشلة نموذجا–، كما تطرقنا إلى موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، ثم إلى أهداف وأهمية الدراسة، وتحديد المفاهيم الأساسية قصد رفع أي لبس وتوضيح أي غموض، لنصل في النهاية إلى فرضيات الدراسة ومختلف الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

أولا: إشكالية الدراسة.

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان وفي حجم المدن واحدة من أبرز الظواهر السكانية التي يشهدها العالم، وقد زادت حدتها في العقد الأخير من القرن الماضي، مؤداها التنافس حول المكان وموارده، هذا الأخير الذي أخذ أبعادا جديدة ومفاهيم أساسية ، وتحول من مجرد تجمع حول المصادر الطبيعية إلى مكان للإقامة، وقد زاد الاهتمام به بعد الثورة الحضارية التي نتج عنها إقامة مجتمعات سكانية، ساعدت على التقارب والتقابل بين التجمعات البشرية، وتعددت الحاجات والوظائف واتسعت المبادلات والأسواق، وتنوعت الأعمال والتخصصات، وظهر تقسيم العمل والتمييز الطبقي والصراع بين مختلف الانتماءات، وتحولت المدينة إلى (مركز ثقل)[*] وجذب يقصدها الأفراد لقضاء حاجاتهم والاستمتاع بمباهج الحياة، وازداد الطلب على الحاجات في الوسط الحضري، وتقديم خدماتها لساكنيها والتكفل باحتياجاتهم المتزايدة والمتكررة.

ويبقى القرن التاسع عشر من خلال الثورة الصناعية نقطة تحول في الأبحاث الاجتماعية والحضرية، واعتبرها الباحثون المحك الرئيسي لهذا التغير، بل السبب المباشر في التحول بفضل ما أحدثته من تغيير جذري في البيئة الاجتماعية، ومنه تحولت أنماط الحياة من أشكالها البسيطة إلى الأشكال العقلانية الأكثر تعقيدا، وتحول مكان الإقامة إلى نسق مغلق نسبيا لتجاور المنازل بشكل كبير من جهة، والكثافة السكانية العالية نتيجة الهجرة نحو المدن الصناعية، الشيء الذي أحدث تغيرا على مستوى الأنساق الاجتماعية، وظهرت اختلالات في الأبنية الاجتماعية، وزادت حدة التغير في القرن العشرين بزيادة النمو السكاني وما خلفه من مشكلات اقتصادية وبيئية، حيث اصطلح على تسميته بقرن الانفجار السكاني، فعلى مدى مائة (100) عام من سنة 1900 إلى غاية 2000، نما سكان العالم من 1,6 بليون إلى 6,1 بليون نسمة، ومن المتوقع أن يستمر عدد سكان العالم في النمو حسب تقرير أعدته هيئة الأمم المتحدة سنة 2001، ويفترض حسب نفس التقرير أن يرتفع العدد إلى 9 بلايين نسمة في حدود عام 2043، و9,3 بليون نسمة في عام 2050. [1]

*- **مركز ثقل**: محور القوة والحركة الذي يعتمد عليه كل شيء.

1- هيئة الأمم المتحدة، **إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، التقرير الموجز، السكان والبيئة والتنمية**، نيويورك، 2001، ص .01.

وتشير الدراسات الديمغرافية أن نسبة المواليد في تزايد مستمر، ففي كل 20 دقيقة يولد ما يزيد عن 350 مولود جديد، ومن المؤكد أن الارتفاع الهائل لعدد السكان يؤدي إلى استغلال الموارد الطبيعية وتدمير البيئة التحتية لعدم التوازن والتضخم السكاني من جهة، ومن جهة أخرى عدم توافر الموارد والغذاء والسكن. (1)

ويؤكد علماء الاقتصاد صعوبة خفض معدلات النمو الحضري سواء في البلدان الصناعية أو النامية، ويرى علماء الاجتماع أنه في حالة استمرار النمو الحضري لمعدلاته الحالية، فإن سطح الأرض سيتحول في سنة 2100 إلى صحراء قاحلة تتناثر فيها جزر من الإنتاج الزراعي، وتستبدل وظائف المدن التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية كزيادة معدلات البطالة وتفشي الأمراض الاجتماعية. (2)

إن ظاهرة الضغط على الموارد البيئية والترابط القائم بين الإنسان والبيئة ليست وليدة هذا القرن أو مصاحبة لمجتمعات العالم الثالث، بل هي ظاهرة قديمة عرفتها المجتمعات الغربية أثناء التحولات الحضارية والعلمية والثقافية التي عرفتها خلال فترة الانتعاش والنهوض ونمو المدن، ولكنها فقط يعود الاهتمام بها كظاهرة إنسانية بعد أن أصبحت تشكل خطرا على حياة الملايين من البشر.

فالإرهاصات الأولى بدأت مع التفكير الفلسفي ورجال الدين وكتابات **طوماس مالتوس** حول ثنائية تزايد السكان ونقص الموارد، وقد سيطرت النظرة المالتوسية إلى حد بعيد على النقاش الدائر بشأن العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية والبيئية، واتسع النقاش في البداية في بريطانيا التي غمرتها الثورة الصناعية واتسع نطاقه في النصف الثاني من القرن العشرين، ليشمل مسألة توافر الأراضي الصالحة في البلدان النامية التي يتشكل منها معظم الجنس البشري. (3)

وبالمقابل ترى عدة أطر فكرية تأثر النمو الحضري بالمتغيرات الداخلية والخارجية على تنظيم المجتمعات، وهو ما تناوله (الاتجاه الإيكولوجي المحدث) والاتجاه الفيبري والماركسية المحدثة، التي تعتبر التنافس حول العقار ما هو إلا مؤشر للنمو الحضري الغير متزن والذي يستند بدوره على استخدام الطبقة الإسكانية لتحليل التنظيم الاجتماعي

1- عمر المنصور، **النمو السكاني المتسارع وأثره على البيئة، أزمة الموارد، نضوب النفط، نضوب المياه**، المتاح في الموقع: www.reseourceriss.com14/03/2010، المسترجع بتاريخ 2014/06/07 على الساعة 14h30.

2- أحمد هاشم، **عشوائية العمران والاختلال البيئي بين الريف والحضر**، المتاح في الموقع www.feedo.net/environnement/environnemental المسترجع بتاريخ 2014/08/10 على الساعة 21:00

3- هيئة الأمم المتحدة، **السكان والبيئة والتنمية**، المرجع السابق، ص. 01.

ويتم ذلك عن طريق الهجرة التي تحدد المكانة الاجتماعية، [1] الشيء الذي يؤدي إلى ظهور الأحياء المتخلفة وانتشار العشوائيات والانهيار الفيزيقي للمباني، وتلوث البيئة وما ينجر عنها من أمراض اجتماعية مختلفة، كما أن الاتجاهات المرتبطة بالتحضر العالمي تفسر الزيادة في حجم المدن وعددها، وتدهور الكثير من البيئات الحضرية وتفاقم العديد من المشكلات التي أصبحت ملازمة للحياة الحضرية، وهو ما يترجم تزايد الاهتمام والتأكيد على المدخل التطبيقي في السنوات الأخيرة، أو كما يسميه **السيد عبد العاطي السيد** بمدخل حل المشكلات في دراسته المدنية، والتي جاءت كبديل للعديد من النظريات الحضرية التقليدية. [2]

وبحكم التطور الصناعي والتزايد السكاني المذهل، وعدم المساواة في المعيشة، والهيمنة الإنسانية والإفراط في هدر الطاقة وانتشار النفايات برا وبحرا وجوا، الشيء الذي أصبح ينذر بالخطر المحدق على هذا الكون الذي فقد الكثير من توازنه، وطالما ظلت علاقة الإنسان بالبيئة تشكل محور اهتمام مجالات البحث والمعرفة العلمية، والتي دفعت بالمنظرين على مختلف انتماءاتهم الإيديولوجية وتباين أفكارهم واختلاف آرائهم حول ثنائية المكان والكثافة وما خلفه من تغير وضغط على الموارد البيئية، غير أن ما نريد توكيده في هذا البحث هو إضافة البعد الإنساني والاجتماعي، حيث وجد علماء الاجتماع أنفسهم مقحمون في دراسة التحولات والتغيرات الاجتماعية في الوسط الحضري جراء تفاقم مؤثرات النمو الحضري والتصنيع على البيئة الحضرية، محاولين في ذلك الكشف عن أسباب وظروف استفحال الظاهرة التي راحت تفتك بأهم توازنات الطبيعة، في الوقت الذي تتفق فيه معظم الطروحات الفكرية والنظرية حول (المدينة) وما يتصف به من خاصية الجذب من خلال ما تقدمه من خدمات توفر فرص العمل والرفاهية، فهي مجال للإبداع والحرية للقادمين إليها، وهذا ما تطرق إليه العلامة **ابن خلدون** في ثنائية (البدو والحضر) في مقدمته التي سماها "بعلم العمران البشري"، واعتبر خاصية الجذب من خصائص المجال الحضري الذي يؤثر على (تكدس النشاطات)، [3] وهو ما أكدته أيضا نظرية (أقطاب النمو)، واعتبر المدخل التقليدي أن الهجرة نحو المدن رافد من روافد التناقضات التي تحدث في المدينة من خلال التكيف للفلاحين المقيمين في المدينة.

أما الاتجاه الإيكولوجي الكلاسيكي، فقد اعتبر المدينة مكان إقامة للإنسان المتحضر واهتم بالتركيب المادي والحيوي للبيئة والتوزيع المكاني للأفراد.

1- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997، ص. 04.

2- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص .75.

3- عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون، الباب الرابع، في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق، الفصل الأول**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2002، ص .317.

ويؤكد هذا الطرح الاتجاهات البيئية المعاصرة (الاتجاه الكمي الاستغلالي، اتجاه يستند إلى الاستهلاك والفردية، والاتجاه الذي يطلق عليه بالحضرية) ، [1] من خلال المقاربة الثقافية للمنظور النفسي والاجتماعي التي تحلل العلاقة المتأزمة بين الإنسان والبيئة، وهي اتجاهات تضع في الحسبان البيئة الاجتماعية وموجهاتها السلوكية، لأن الفرد يرتقي بأفعاله إلى الإنتاج الثقافي والتاريخي الواعي والعقلاني، فتصبح هنا قاعدة الاستثمار في الرأسمال البشري هو الضمان الحقيقي، وإننا نتفق مع **دبلة** في تحليله للعلاقة المتأزمة بين الإنسان والبيئة حينما يرجع جوهر المشكلة البيئية إلى الإنسان بالدرجة الأولى، لأنها مرتبطة بالمكون الكلي للإنسان وعلاقته بالمكان وموقفه من عناصره الذي هو أهم هذه العناصر والمتعرض الأول لتأثيراتها المدمرة، لهذا يستوجب المعرفة الدقيقة بطبيعة العلاقة بين الإنسان وبيئته والمتغيرات الثقافية والبنائية التي تشكل تلك العلاقة وتحددها. [2]

هذه الاتجاهات الفكرية بمثابة موجز للتراث النظري الذي تناول النمو الحضري والتحضر وعلاقته بالمشكلات البيئية والذي سنتطرق له لاحقا بالتفصيل في الجانب النظري.

إن تعقيد العلاقة بين الإنسان والبيئة تتحدد وفقا للتغيرات بين الإنسان والبيئة والمجتمع، لأن الإنسان جزء من النسق الإيكولوجي، وأنه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الأنساق الأخرى وتأثير العوامل البيئية يتعدى إلى التنظيم الاجتماعي، وبالتالي يؤثر في البناء الاجتماعي الكلي.

إن حقيقة التلوث كظاهرة بيئية موجودة منذ القدم وملازمة للنشاط البشري بالدرجة الأولى، غير أن التطور السريع الذي عرفته المجتمعات في العقد الأخير من القرن الماضي زاد من حدة المشكلة البيئية في جميع أنحاء العالم، إلا أنها تختلف في صورتها ومداها وأسبابها باختلاف الزمان والمكان، وأصبحت مصدر تهديد وقلق يواجه العالم ككل، لأنها تتجاوز الحدود السياسية للدول، مما أضفى عليها الصبغة العالمية، ويتجلى اهتمام المجتمع الدولي بالظاهرة من خلال منظمة الأمم المتحدة.

وقد انعكس ذلك في إصدار العديد من الإعلانات الدولية وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية، وعقد عدة مؤتمرات دولية برعاية هيئة الأمم المتحدة، كانت بدايتها سنة 1972، وهي البداية الحقيقية للاهتمام الدولي بحماية البيئة من خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، الذي أقر مسؤولية الدولة في الضرر البيئي للدول المجاورة،

1- أحمد النكلاوي، **أساليب حماية البيئة العربية من التلوث، مدخل إنساني تكاملي**، مركز الدراسات الأكاديمية، نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص. 21.

2- عبد العالي دبلة، **الاتجاهات البيئية المعاصرة وأزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة، مقاربة ثقافية**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2013، ص. 175-176.

بالإضافة إلى عدة مواثيق دولية كالميثاق العالمي للطبيعة سنة 1982، وبروتوكول كيوتو لعام 1997 الذي عرج على قضية التغيرات المناخية، ليكون آخر مؤتمر سنة 2012 وهو مؤتمر ريو +20 المنعقد في يوليو 2012، مهمته التنمية والتنمية المستدامة، وهو أحد أهم الاجتماعات العالمية التي تتطلع للحد من الفقر والتكفل بحماية البيئة في كوكب يزداد اكتظاظا باستمرار. (1)

إن الاهتمام الدولي بحماية البيئة تمخض عنه إصدار تشريعات وقوانين تكفل للفرد الحق في البيئة السليمة، بل جعلتها من الحقوق الأساسية للإنسان، غير أن درجة الاهتمام تختلف من دولة إلى أخرى، فالدول المتقدم تهتم بمشاكل تلوث الهواء والضوضاء، المخلفات الصلبة والاختناقات المرورية، في حين اهتمامات الدول النامية تنصب على قضايا الحياة اليومية كالاهتمام بقضايا توفير المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وتلوث المياه، والضغط على الموارد الحية جراء توسع المدن بشكل عشوائي، وما خلفته الصناعة من ملوثات، أو ما يعرف بتوطين الصناعات القذرة (الشديدة الضرر بالبيئة)، والتي تتزايد مخلفاتها طرديا بتزايد عدد السكان في المناطق الحضرية، فالإحصائيات تشير أنه خلال العشرية القادمة سيتجه أغلب السكان للمناطق الحضرية، وأن اثنان من ثلاثة من سكان الحضر يعيشان في البلدان النامية، وأنه بحلول 2020 سوف يصبح العدد حوالي خمسة من ستة سيعيشون في المدن. (2)

والجزائر إحدى هاته الدول النامية التي تعددت أسباب نموها الحضري بتعدد المراحل، فمنها ما هي طبيعية (الفرق بين الولادات والوفيات)، ومنها ما هي غير طبيعية (كالاستعمار، الهجرة...إلخ) الشيء الذي جعل من مدنها تتصف بالكثافة السكانية والتوسع العمراني، وأضفى عليها تحول في مجالها الجغرافي والسكاني، حيث يلوح في الأفق أن عدد المدن الكبرى والمتوسطة سيرتفع، وأن عدد السكان سيتضاعف خلال العشرين سنة القادمة، وهو ما جعل المدن الحالية مركز جذب واستقطاب للسكان، أو ما يعرف بالهجرة الريفية نحو المدن، كما أن للظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، أو ما يسمى بـ(العشرية السوداء) والتي تسببت في نزوح كاسح إلى المدن

1- هاشم بشير، **تطور الاهتمام الدولي بالبيئة**، المدونة القانونية، المتاح في الموقع:
bondi-bloqspot.com/2012/01/bloqs-post.3475html المسترجع بتاريخ 2014/12/12 على الساعة 20h30.
2- هيئة الأمم المتحدة، **السكان والبيئة والتنمية**، المرجع السابق، ص .01.

الكبرى، وهي الموجة الثانية بعد موجة النزوح الأولي التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، فنمت المدن من حيث الحجم والعدد، وتضاعف عدد سكانها ثلاث مرات تقريبا بداية سنة 2000. [1]

هذا الارتفاع الذي سيؤدي حتما إلى أزمات متعددة اقتصادية، ديمغرافية واجتماعية متداخلة ومعقدة، فمنها ما يتعلق بالفرد نفسه من تغير على مستوى الأنساق والمعايير القيمية وعلى البنى والتصورات الاجتماعية للأفراد، وتحول الفرد إلى فاعل سلبي داخل النسق العام للبناء الاجتماعي.

ومنها ما يتعلق بالمدن نفسها، فأصبحت المدينة تفتقر لوسائل الراحة والهدوء جراء الضوضاء وضغوط العمل والاكتظاظ وانتشار الجريمة والاعتداءات والعفن الأخلاقي كما يصفه **مُحَمَّد حامق**، مما أدى إلى انفلات كبير على المستوى الأخلاقي والاقتصادي، فأصبحت المدينة مفرغة من محتواها وفقدت طعمها من خلال تشوه محيطها، والانهيار في جانبها الفيزيقي ومجالها العمراني الذي أصبح يعاني من انتشار البناء العشوائي على أطراف المدن، فلا تكاد مدينة تخلو من الظاهرة والنمو الحضري الغير مخطط بشقيه الشريطي (الاعتداء على الأراضي الزراعية) والخطي (الامتداد على المراكز الحضرية الكبرى والصغرى على شكل عنقود)، والتي ساهمت بشكل كبير في تلوث البيئة الحضرية، وأصبحت المدن تعاني أزمة إيكولوجية حادة، فالموارد المائية والترابية والغابية محدودة وهشة، وتزايد الضغوط على الموارد الطاقوية وتدهور الإطار المعيشي وانتشار النفايات الحضرية بمختلف أصنافها. [2]

لهذا الغرض اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة لاتخاذ سلسلة من التدابير والإنجازات التي تتماشى مع التوجه الجديد للسياسة العامة للدولة، وقد خصصت وزارتين للتكفل الفعلي بمشكلات المدينة وحماية البيئة وهما وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بالمدينة والمحافظة على البيئة من خلال برنامج المخطط الخماسي 2015-2019، والمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير (SRAT) الذي يصبو لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان، والذي يحوي بدوره على أربعة مشروعات جهوية للأعمال الكبرى من ضمنها مشروع الأوراس النمامشة الذي يغطي أربع ولايات (باتنة، خنشلة، أم البواقي وتبسة)، مهامه تطوير مجموعة المراكز الحضرية التي تستوعب طاقة سكانية معتبرة، بالإضافة إلى المخطط الوطني

1- وهيبة سليماني، **سكان المدن الكبرى يبدؤون بالنزوح إلى الأرياف، المدن الكبرى فقدت طعمها**، جريدة الشروق اليومي، العدد 4636، الجزائر، بتاريخ 2015/02/02، ص. 16.

2- وهيبة سليماني، **سكان المدن الكبرى يبدؤون بالنزوح إلى الأرياف، المدن الكبرى فقدت طعمها**، المرجع السابق، ص. 16.

لحماية البيئة والتسيير المدمج للنفايات المنزلية، حيث تم إزالة أزيد من 4500 مفرغة عشوائية على المستوى الوطني، مما سمح باسترجاع 157 ألف هكتار من الأراضي، ليتم استغلالها في مساحات خضراء، كما تمت رسكلة نسبة 17% من المخزون الإجمالي للنفايات والذي يقدر بـ13,5 مليون طن، غير أن هذه الجهود تبقى غير كافية لأن المفرغات العشوائية لا يزال عددها مرتفع، فهي تقدر بـ6000 مفرغة عشوائية على المستوى الوطني، وتحتل مساحة تتجاوز 200 ألف هكتار جلها من الأراضي الفلاحية[1]، الشيء الذي أدى إلى استنزاف وإهمال الوعاء العقاري، بالإضافة إلى تشوه المجال العمراني جراء ارتفاع معدلات التلوث الذي أحاط بالمدن وانتشار القمامة والنفايات بمختلف أصنافها، سائلة، صلبة وغازية، فالجزائري ينتج يوميا ما يعادل 0,5 كلغ من النفايات الحضرية، وتزيد هذه النسبة إلى 1,2 كلغ في المدن الكبرى. [2]

من هذه الزاوية سنحاول في دراستنا البحث والتنقيب عن الظاهرة من خلال تمحيص مسبباتها وأثرها على الجانب الإيكولوجي الحيوي، محاولين في ذلك التطرق للبعد السوسيولوجي لظاهرة النمو الحضري ومشكلاته البيئية ببعده التاريخي وأسبابه، لأن إهمال الجانب التاريخي والخارجي سيحذو بالدراسة نحو القصور، لهذا حاولنا أن نربط هذه الظاهرة بمجالها الزماني والتطوري، لنصل إلى آثارها على المجال البيئي في المدن الجزائرية.

إن وعينا بالمعرفة للعلاقة الجدلية بين السكان والبيئة هو أكثر من كونه نتاج التساؤل الكمي-المؤسساتي، بل نتاج البحث في النظم الثقافية والاجتماعية السائدة، حيث تحتل الملاحظة حيزها التداولي، ومن ثم يتعين أن نبدأ بفهم الإنسان كي نفهم المكان من خلال البحث في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية للأفراد في الوسط الحضري الذي يتسم بالتزاحم والكثافة.

ولقد شهدت مدينة خنشلة بصفتها إحدى المدن الجزائرية بدورها نموا عمرانيا سريعا مخلفا بذلك زيادة كبيرة في الحجم والكثافة السكانية المقدرة بمائة (100) نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، ولقد عرفت المدينة تطورا في جميع الأصعدة، خاصة في مجالها الحضري، حيث تميزت بالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وقد تم بناء السكن الجماعي والمرافق العمومية أو من خلال وضع اليد المتمثل في البناء الفردي، الفوضوي والتقليدي، مما أدى إلى اختلال توازن المدينة والتي أصبحت تعاني من:

* تراكم النفايات بمختلف أصنافها (صلبة، سائلة وغازية).

1- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة، الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول، **تسيير النفايات بالجزائر**، 2012.

2- إبراهيم سليمان عيسى، **تلوث البيئة**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000، ص. 63.

– فالنفايات الصلبة تتمحور في النفايات المنزلية والأنشطة التجارية والصناعية، فالمدينة تفرز لوحدها ما يتجاوز 48 طن من مجموع 110 طن من النفايات. [1]

– النفايات السائلة وهي نفايات الصرف الصحي والمياه العادمة المنزلية ومياه الأمطار الموسمية التي غالبا ما تسبب في تصدع شبكة الطرقات وتوحل في جل الأحياء التي بها سكنات هشة.

* التوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية، خاصة أن المنطقة ذات امتداد سهبي قريب من الصحراء تتميز باقتصاد زراعي وغابي ورعوي.

* انتشار المضاربات العقارية وعدم احترام المقاييس المعمول بها.

* التدهور الشديد لحالة السكنات القديمة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، حيث لم تعد المدينة تتماشى مع المطالب السكنية الحديثة.

* عدم وجود شبكة فعالة لامتصاص مياه الأمطار وغياب الإجراءات لحماية المدينة من الفيضانات التي تحوّل أغلب شوارع المدينة إلى سيول وأوحال جارفة.

* اختلال الأصول الاجتماعية والجغرافية للسكان وانتشار الخلفيات العشائرية.

* تحكم علاقات القرابة في اختيار أماكن الإقامة وطغيان السلوك الريفي.

* بالإضافة إلى وجود مفرزات غير شرعية على أطراف المدينة تحتوي على عدة أصناف من مخلفات الخردوات والزجاج ومخلفات الدجاج من (ريش ورؤوس الدجاج، أحشاء داخلية وأمعاء...)، والتي تبقى بعيدة عن مصالح الرقابة وترمى بصفة عشوائية على أطراف المدينة.

إن النقاط السالفة تبين بوضوح بأن المدينة تعاني من أزمة حقيقية أدت إلى التأثير على المجال الحضري والبناء الفيزيقي والاجتماعي للأفراد، ويعرض استدامة المدينة للخطر المحدق، جعلت أحياء المدينة مصدر إزعاج وخطر كبير على السكان والبيئة على السواء.

وانطلاقا من معرفة جوانب المشكلة، فالسؤال المطروح في ظل هذه الأوضاع هو:

ما علاقة النمو الحضري والتوسع العمراني الغير متزن بالتلوث البيئي؟

1– مديرية البيئة لولاية خنشلة، تقرير حول **النفايات المنزلية وما شابهها**، 2014، ص. 02.

ومن أجل الإحاطة والإلمام بحيثيات هذا الإشكال، سنقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي حد يمكن ربط الهجرة بالنمو الحضري والتدهور البيئي؟

- هل سيبقى النمو الحضري السريع عائق للبيئة؟

- إلى من تعود مسؤولية تدمير البيئة؟

- ما هي الآثار الناجمة عن هذا الوضع على البيئة والإنسان على السواء؟

ثانيا: موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع:

1- موضوع الدراسة:

تتجلى المشكلة البحثية لهذه الدراسة في تقصي الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة النمو الحضري وتأثيره على التلوث البيئي، ويتجلى ذلك من خلال المؤشرات الدالة على المشكلة بأبعادها المختلفة الاجتماعية، الديمغرافية والاقتصادية، وبالمقابل ظهور عدة مشكلات اجتماعية وبيئية في مختلف أحياء المدينة.

2- أسباب اختيار الموضوع (ذاتية وموضوعية):

لعل الدافع الرئيسي لدراسة هذا الموضوع هو إحساس الباحث بوجود مشكلة تستوجب حقا الدراسة والبحث والتمحيص، خاصة في ظل الانفجار الديمغرافي الذي يشهده العالم والنمو الحضري الغير متزن، والذي استوجب امتداد أفقي وعمودي زاد في استهلاك المجال الحضري في شتى بلدان العالم وبالأخص في دول العالم النامي، وتتضمن الأسباب في مجملها:

- أن اهتمام الباحث بالموضوع يعود إلى سنوات الدراسة الجامعية الأولى، كما ن المعايشة الميدانية للواقع الحضري وملاحظته للتغيرات الحاصلة تستوجب الدراسة والتحليل.

- إن مشكلات النمو الحضري عبارة عن مبحث من المباحث الأساسية في اختصاص علم اجتماع المدينة-تنظيم وتنمية المدينة- وأن مشكلة النمو الحضري وأثره على البيئة الحضرية هي في الحقيقة أزمة إنسان وليست أزمة مكان، ومن ثم يتعين أن نفهم الإنسان كي نفهم المكان وأن أي علاج يستوجب تحليله من منظور سوسيولوجي من خلال البحث في النظم الاجتماعية والثقافية للأفراد في مجالهم الحضري.

– إن التوسع الذي يشهده مجال البحث (مدينة خنشلة) والدينامية العمرانية وانتقال الطلب الكبير على العقار واستعمالات الأرض مما أثر على البيئة الحضرية للمدينة.

– سوء التخطيط الحضري في مجال التهيئة العمرانية وعدم دخول مشروع حماية مدينة خنشلة من الفيضانات بالرغم من استهلاكه لأغلفة مالية معتبرة، الشيء الذي أدى إلى غياب إجراءات لحماية المدينة من الفيضانات الموسمية والتي تحول شوارع الأحياء الشمالية والغربية إلى سيول جارفة جراء عدم وجود شبكة فعالة لامتصاص مياه الأمطار.

– احتواء أطراف المدينة على أكوام من النفايات جراء مخلفات النشاطات الموازية والغير مقننة على شاكلة مخلفات بقايا الدواجن (كالريش، الرؤوس، الأحشاء...الخ) والتي تذبح وتهيأ للاستهلاك خارج الأطر القانونية، وتزداد كمياتها طرديا مع تزايد الاستهلاك الواسع خاصة في المناسبات والأعياد الدينية، حيث تتجه هذه المخلفات إلى وجهة مجهولة.

– انتشار السكن العشوائي الذي يعود للحقبة الاستعمارية، والتراخي في زجر المخالفات وعدم احترام المقاييس المعمول بها، وهي ظواهر لها الأثر البالغ في تشويه البيئة الحضرية وتساهم في تلويثها على مستويات عدة.

– إبراز مشكلة التلوث البيئي كمشكلة حضرية في المدن الجزائرية.

ثالثا: أهداف البحث:

نهدف من خلال البحث إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتتمثل في :

– إبراز دور النمو الحضري في تدهور البيئة وتحديد العلاقة القائمة بين عناصر البيئة ببعضها البعض وعلاقتها بالمؤثرات التي يفرضها النمو الحضري الغير متزن في المدن، مع الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الاجتماعية وخصوصية مجال البحث.

– الكشف عن العلاقة بين النمو الحضري والتغيرات البيئية والاستشراف المستقبلي لتخطيط وتطوير المدن الجزائرية من ناحية، أو وضع خطط مستقبلية كتطوير مدينة خنشلة أو تحديثها من ناحية أخرى.

– تسليط الضوء على ظاهرة النمو الحضري من خلال عنصر السكان والأنشطة الحضرية وانعكاساتها على البيئة الحضرية.

- إثراء مجال البحث في التخصص من خلال التشخيص لمشكلات المدينة الجزائرية ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة لها.

- الوصول لبعض الاقتراحات من خلال النتائج الميدانية.

رابعا: أهمية الدراسة:

للموضوع أهمية بالغة، فهي تعالج ظاهرة النمو الحضري وعلاقته بالمشكلات البيئية والاجتماعية، وأن المدينة اليوم تواجه نموا عمرانيا سريعا أدى إلى تركز عدد هائل من السكان بأحيائها وظهور أقطاب جديدة أدت إلى التوسع الأفقي على حساب الأراضي الزراعية، كما أن المدينة تحوي على أحياء عتيقة وأحياء عشوائية موروثة من الحقبة الاستعمارية ساهمت بشكل أو بآخر في تشويه البنية المورفولوجية للمدينة، حيث تعاني تجمعاتها السكانية تراكم الأوساخ وتلوث المحيط.

كما أن الدراسة تلقي الضوء على ظاهرة التلوث البيئي للمجال الحضري وأن معرفة مكامن المشكلة والاهتمام بمعرفة المصادر والآثار الناجمة عنها تعتبر خطوة أساسية للقضاء عليها أو التقليص من حدتها.

إضافة إلى ذلك اتجاه الدولة في الوقت الحاضر نحو زيادة الاهتمام بالمدينة والمجال الحضري من خلال وضع مشروع وطني إستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية يمتد إلى 15 سنة ابتداء من 1997.

تتمحور أهم عناصر هذا المشروع في أربعة مشروعات جهوية للأعمال الكبرى للتهيئة والتنمية في منطقة الهضاب العليا تغطي 16 ولاية و450 بلدية من ضمنها (مشروع أوراس النمامشة) يغطي ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقي وتبسة.

هدف هذه المشاريع تنمية وتطوير مجموعة المراكز الحضرية لتستوعب طاقة سكانية تقدر بخمسين ألف نسمة مع تنفيذ المشاريع الإنمائية كالاستصلاح المائي والفلاحي.

بالإضافة إلى وضع إستراتيجية للقضاء على السكن الهش والأسواق الفوضوية والاعتناء بالجانب العمراني والجمالي للمدينة وتهيئة المحيط من خلال المخطط الجهوي للتهيئة والتعمير مهمته تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة والموارد النادرة وضمان الحاجات المستقبلية للسكان.

خامسا: ضبط المفاهيم:

يشكل الإطار المفاهيمي الخلفية النظرية والمنهجية تعمل على توضيح مسارات البحث العلمي، لأن أي دراسة يقصد إخضاعها للبحث العلمي يستوجب امتلاكها لإطار للمفاهيم الخاصة والتي تقود البحث إلى نتائج تدفعه إلى إثراء الحقل المعرفي، إذ من واجب الباحث أن يعمل عند صياغته لموضوع البحث على تحديد المفاهيم قصد تقريب الفهم والاتصال بين الباحثين.

وبما أن الدراسة تتناول موضوع "النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي"، فإن الموضوع يحوي على مفاهيم مركبة يستوجب تحديدها بدقة، لهذا فقد تم اختيار ثلاثة مفاهيم أساسية وهي: النمو الحضري، التأثير، التلوث البيئي والتي يتمحور حولها موضوع الدراسة، إلى جانب مفاهيم أخرى لها ارتباط وثيق بموضوع البحث، والتي سنحاول التطرق لها مع إبراز علاقتها بالمفاهيم الأساسية وهي:

1- النمو الحضري:

قبل التطرق إلى مفهوم النمو الحضري تجدر بنا الإشارة إلى تعريف النمو والمفاهيم المقاربة له، والذي يرتبط بمختلف المفاهيم الأخرى التي تشكل معها مفهوم مركب مثل النمو الاجتماعي العمراني والاقتصادي.

1-1- النمو لغة: يعني "تزايد الشيء وما يضاف إليه أو يؤول إليه". [1]

1-2- النمو اصطلاحا: يعني "ما يؤول إليه الشيء: يقال بلد تام النمو إذا ارتفع نصيب الفرد من الدخل الفردي ارتفاعا كبيرا". وبصفة عامة، فالنمو يعني الانتقال من حالة إلى حالة أخرى قد تكون اقتصادية، ثقافية، تنظيمية أو عمرانية.

فالنمو الاقتصادي يعني الانتقال من حالة إنتاجية زراعية إلى حالة تقوم فيها الحياة على الإنتاج الصناعي والخدماتي والتجاري، وبعبارة أخرى فيعني زيادة الدخل القومي.[2]

والنمو التنظيمي هو الانتقال من المجتمع البسيط إلى المجتمع الأكثر تعقيدا من خلال انتشار الأشكال المختلفة للتنظيمات الرسمية والغير رسمية، مثل (النقابات، الجمعيات...الخ).[3]

1- أحمد زكي بدوي، **معجم المصطلحات – العلوم الاجتماعية**، مكتبة البناء، ط 1، د س، ص .106.

2- أحمد زكي بدوي، المرجع نفسه، ص. 106.

3- عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص .80.

أما النمو الإيكولوجي فهو مفهوم حديث ظهر بظهور المدرسة الإيكولوجية التي تتبنى تكييف الإنسان مع البيئة واستخدامها لرفاهيته وتمايز استخدام الأرض واستثمار الموارد البيئية ونمط توزيع السكان والنشاطات واتجاه نموها.

2- مفهوم النمو الحضري:

اختلف الباحثون في إعطاء تعريف شامل ومحدد لمفهوم النمو الحضري، فمنهم من أطلق عليه التمدن، ومنهم من اسماه التحضر، لأنه من المفاهيم التي تكتسي العمومية والشمول، كما أنه مرتبط بعدة مفاهيم مقاربة قد يتقاطع معها ولها علاقة بالنمو الحضري كالتحضر، الحضرية، المدينة، والتي سنتطرق لها لاحقا وتوضيح علاقتها بالنمو الحضري.

2-1- التعاريف الاصطلاحية

يعرفه **عبد الإله أبو عياش** بقوله: "يشير النمو الحضري إلى زيادة عدد سكان المدن ذات الأحجام المختلفة مثل المائة والآلاف، وتلك التي يبلغ عدد سكانها عشرون ألف شخص أو عشرة آلاف شخص فأكثر وهكذا".[1]

ويلاحظ على هذا التعريف أنه اقتصر على التعداد السكاني والإحصائيات الديمغرافية ذات الحجم والكثافة، في حين أن النمو الحضري أوسع، فهو يشمل الامتداد الفيزيقي للمدينة وما يصاحبها من أنشطة مختلفة اقتصادية، اجتماعية، عمرانية، خدماتية وبنية تحتية.

ويعرفه **عبد اللطيف بن أشنهو** على أنه "الزيادة الديمغرافية بالإضافة إلى المنتوجات البشرية التي نزحت من الأرياف بفعل الفقر وعدم توفر فرص العمل".[2]

هذا التعريف ربط النمو الحضري بالبعد الديمغرافي والهجرة فقط، في حين أن النمو الحضري يشمل الأبعاد الاجتماعي والاقتصادية والعمرانية.

ويعرفه **السيد عبد العاطي السيد** بقوله "أن هناك اختلاف بين معدلات التوازن والمواد المتاحة في البلاد النامية على العكس من النمو الحضري العربي؛ أي عكس ملحوظ لزيادة سكانية كشفت عنها الهجرة الريفية من

1- عبد الإله أبو عياش، **المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، ص. 13.

2- عبد اللطيف بن أشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر**، ترجمة بن أناسي، المطبعة التجارية، الجزائر، ط 1989، ص .195.

جراء عوامل طرد الريف وعوامل جذب المدينة، توفر فرص العمل، مرافق الخدمات...الخ، مما أدى إلى كثافة المدن وبالتالي انعدام إمكانيات استيعاب هذا الفائض السكاني الذي يتزايد بسرعة".[1]

ويعرفه **عبد الحميد دليمي** اجتماعيا بأنه "انتقال اجتماعي من حالة الترييف إلى حالة التحضر، وعمليا فإنه يعني الانتقال من صفة الريف واقتناء صفة (الحضر) وبالتالي فهو التخلي عن خصائص واكتساب خصائص أخرى".[2]

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه ربطه بالتحضر وجعل من النمو الحضري أسلوب ونمط للحياة في المجال الحضري.

ويعرفه **مُحَمَّد عاطف غيث** بأنه "زيادة سكان المدن مقارنة بعدد سكان الأرياف، ويمكن أن يحدث هذا نتيجة لهجرة السكان الريفيين إلى المدن، الشيء الذي يسبب ارتفاعا مستمرا في زيادة سكان المدينة"[3].

ومهما يكن من اختلاف بين الباحثين حول التعريف الدقيق للنمو الحضري، إلا أنهم يتفقون على أنه يعني الزيادة الطبيعية والهجرة من الخصائص الأساسية للنمو الحضري، بالإضافة لاتساع حجم المجال الحضري.

2-2- التعريف الإجرائي: هو زيادة القدرة الاستيعابية للمجال الحضري للسكان الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة نحو المدن والعوامل الاقتصادية، وإذا ما زادت الأحجام السكانية عن الحاجات المتوفرة في مجال مكاني وزماني معين، فإن الأمر يؤدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

3- مفهوم التأثير:

يشير بصفة عامة إلى كل ما يحدثه متغير ما على متغير آخر وما يترتب على ذلك.

وسنقتصر على التعريف الاصطلاحي لـ**خليل أحمد خليل** بقوله: "أي شكل من أشكال الفعل المؤثر في المفعول".[4]

1- السيد عبد العاطي السيد، **الإنسان والبيئة**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، طبعة 1999، ص .223.

2- عبد الحميد دليمي، **دراسة في العمران، والسكن والإسكان**، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ط2007، ص. 39.

3- مُحَمَّد عاطف غيث، قاموس **علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، مصر، د ط، د س ، ص .499.

4- خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص .48.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التأثير يدخل في نطاق السلطة والنفوذ، لأن المؤثر هو القادر على تغيير فعل الآخر في الاتجاه الذي يحدده المؤثر.

إذًا، هو شكل من أشكال السلطة والنفوذ المستمدة من الإقناع.

3-1- التعريف الإجرائي:

بالاستناد إلى إشكالية الدراسة، فالمؤثر هو النمو الحضري الغير متزن والذي يشكل العنصر النافذ القادر على تغيير المتأثر والمتمثل في البيئة الطبيعية وإحداث خلل في نظامها، مما يؤثر على الجانب الإيكولوجي الحيوي.

وبالرجوع إلى التغذية الرجعية Feed back فإن المؤثر والمتأثر هو نفسه (العامل البشري).

4- مفهوم التلوث البيئي:

لقد تعددت الصياغات النظرية لمفهوم التلوث البيئي بتعدد التخصصات التي تتقاطع مع هذا المفهوم، وتباين الاتجاهات الفكرية. وبما أن التلوث البيئي هو مفهوم مركب، سنقوم بتعريف كل مركب على حدى لنصل إلى التعاريف الاصطلاحية للتلوث البيئي. بالإضافة إلى التعاريف المقاربة أو المشابهة له والتي لها علاقة معه، والتي سنتطرق لها لاحقا وتتمثل في: التلوث الإيكولوجي، النظام البيئي...

4-1- مفهوم البيئة: من الصعب إعطاء مفهوم دقيق للبيئة لإنصافه بالعموم، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين والعلماء على تحديد معنى البيئة اصطلاحا بشكل دقيق، إلا أن معظم التعاريف تشير إلى المعنى نفسه.

4-2- التعريف الاصطلاحي: يعرفها **صالح محمود وهبي** بأنها "حيز مكاني له صفاته الطبيعية والحياتية المميزة والذي يضم كل العناصر الأساسية في حياة الكائنات الحية، كالمناخ بعناصره المختلفة والطاقة والضوء والتربة...الخ، فالبيئة تتكون من كل العوامل الخارجية المؤثرة في المجتمعات الحية بكل أنواعها وفصائلها".[1]

ويعرفها **حسين عبد الحميد أحمد رشوان** بأنها "الوسط المحيط بالإنسان والذي يشمل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي فترة من تاريخ حياته".[2]

1- صالح محمود وهبي وابتسام الدرويش العلجي، **التربية البيئية وآفاقها المستقبلية**، دار الفكر، دمشق، 2002، ص. 15.

2- عبد الحميد أحمد رشوان، **مشكلات المدينة –دراسة في علم الاجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 27.

يتضح من خلال هذين التعريفين أن البيئة هي كل العوامل الخارجية المؤثرة في حياة الكائنات من عوامل فيزيائية حية وغير حية.

وعرفها **مؤتمر ستوكهولم** 1972 على أنها "ذلك الرصيد من المواد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته".[1]

ويركز هذا التعريف على أن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من أشياء مادية وعلاقات اجتماعية تضمن له إشباع حاجاته الأساسية.

ويعرفها **مُحَمَّد عاطف غيث** بأنها "كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيه".[2]

ويعرفها **جمال الدين السيد صالح** على أنها "ذلك المستودع لموارد الإنسان وعناصر الثروة المتجددة وغير المتجددة والتي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على الإنسان وتتأثر به".[3]

وتعرف أيضا بأنها "كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا به".[4]

هاذين التعريفين يبينان وجود علاقة متبادلة بين الإنسان وبيئته وهي علاقة تفاعلية بينهما؛ أي علاقة تأثير وتأثر.

ويعرفها **المؤتمر الدولي للتعليم العام** الذي تنظمه اليونسكو بأنها "كل ما هو خارج ذات الإنسان ويحيط به بشكل مباشر وجميع النشاطات والمؤتمرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الاتصال المختلفة والمتوفرة لديه".[5]

ويعرفها **ألب (Allaby)** بأنها "العوامل الطبيعية والكيميائية والبيولوجية المحيطة بالكائن الحي".[6] من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الإطار الفيزيقي الذي يمثل الأساس الطبيعي لكافة الكائنات بما فيها الإنسان،

1- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة ونظم ومتطلبات وتطبيقات ISO1400**، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص .23.

2- مُحَمَّد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص .143.

3- جمال الدين السيد صالح، **الإعلام البيئي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، ط 2003، ص .46.

4- عزوز كردون وآخرون، **البيئة في الجزائر، التأثيرات على الأوساط الطبيعية وإستراتيجيات الحماية**، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2001، ص. 47.

5- أحمد مُحَمَّد موسى، **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة**، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ط1، 2007، ص .15.

6- أحمد مُحَمَّد موسى، المرجع السابق، ص .16.

كذلك الإطار الاجتماعي الذي يمثل الأفراد والجماعات والمجتمعات، وأن هناك تأثير متبادل بين الإطار الفيزيقي والاجتماعي ينعكس على الإنسان في مختلف الجوانب الثقافية، السياسية والاقتصادية والصحية، وبالتالي فهي تثير سلوك الفرد والجماعة لمحاولة التكيف معها.

على ضوء ما تطرقنا إليه من تعريفات مختلفة للبيئة ننتهي إلى **التعريف الإجرائي** للبيئة مفاده:

هي عبارة عن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية وتتكون من عناصر متعددة كالماء، الهواء، التربة، الأرض...الخ، والتي يتأثر بها الإنسان.

5- مفهوم التلوث:

إن مفهوم التلوث يأخذ عدة استعمالات تعكس ثقافة المجتمع ومستواه الحضاري ودرجة تقييمه للحياة، فهو يطرح من خلال جملة الخلفيات الفكرية والعقائدية ولكنه لا يبتعد كثيرا عن المعنى العام لهذا المفهوم.

ويعرف **مُحَمَّد السيد عامر** التلوث بأنه "حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة، أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة".[1]

هذا التعريف يشير إلى عوامل أو مسببات التلوث والتي نتجت عن الصناعات وما اكتشفه الإنسان.

ويعرف **القانون الدولي** التلوث بأنه "النشاطات الإنسانية التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة أو إضافة مواد أو عناصر أو طاقة جديدة إلى البيئة، بحيث تعمل هذه العناصر أو الطاقة على تعريض حياة الإنسان أو صحته أو معيشته أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر".[2]

أما **قانون حماية البيئة الجزائري** فيعرفه بأنه "تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة يسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية".[3]

1- مُحَمَّد السيد عامر، **المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 55.

2- القانون الدولي للتلوث الصادر عن الأمم المتحدة عام 1984.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43 قانون رقم 10/03 المؤرخ في: 2003/07/20 والمتضمن **قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**.

هذا التعريف أضاف شيء جديد وهو أن الضرر الذي يحدثه التلوث لا يقتصر على الجانب الإيكولوجي الحيوي فقط، بل تعدى إلى الممتلكات الجماعية والفردية.

وتعرفه **نجوى عبد الحميد سعد الله** بأنه "التغيير الكيماوي أو الطبيعي أو الحراري أو الحيوي أو الإشعاعي في أي مكان بالبيئة الذي يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى الإضرار بصحة وأمان ورفاهية الكائنات الحية".[1]

نستخلص من هذا التعريف بأن التلوث هو كل تغير كمي أو كيفي أو وجود مادة غريبة على مكونات الوسط البيئي الأساسي.

ومن هذا المنطلق يكون تعريف **التلوث البيئي** على النحو التالي:

يعرفه **عماد مُحَّد ذياب الحفيظ** بقوله "هو عبارة عن الحالة على البيئة والناتجة عن التغيرات المستحدثة عن استخدام أحد عناصر هذه الحالة بأسلوب عقلاني أو صحيح فتسبب للإنسان وبيئته الإزعاج والأضرار والأمراض المباشرة وغير المباشرة بسبب إخلالها للأنظمة البيئية ومكوناتها من كائنات حية وهواء وماء وتربة".[2]

ويعرفه **السيد الحسيني** بأنه "تحول البيئة من مجال صالح للحياة إلى مجال غير صالح لحياة الكائنات الحية، وهذا بسبب التغير في خصائص المكونات الأساسية للبيئة التي يعتمد عليها الإنسان وغير الإنسان في حياته كالماء، والهواء، الغذاء والتربة وغيرها".[3]

وفي ضوء هذه التعاريف للتلوث البيئي ينطلق بحثنا من **تعريف إجرائي** لمفهوم التلوث البيئي: هو عملية مقصودة أو غير مقصودة تحول البيئة من خلال التغير في عناصرها الأساسية من مجالها الطبيعي الصالح إلى مجال غير صالح يؤثر في الجانب الإيكولوجي الحيوي.

أما المفاهيم التي لها علاقة بمفاهيم الدراسة فتتمثل في:

* **التحضر**: يعرفه **إبراهيم مذكور** على أنه "انتشار نظام أو حيز مكاني فقط ولكنها وحدة منتجة لثقافة ذات علاقات اجتماعية وقواعد وأعراف وقيم خاصة ونموذج تنظيم وتصور متميز".[4]

1- عماد مُحَّد ذياب الحفيظ، **البيئة، حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 2008، ص .35.

2- عماد مُحَّد ذياب الحفيظ، **البيئة، حمايتها، تلوثها، مخاطرها**، المرجع نفسه، ص .35.

3- السيد الحسيني، **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعرف، القاهرة، ط2، 1981، ص .325.

4- إبراهيم مذكور، **معجم العلوم الاجتماعية**، القاهرة، الهيئة العربية المصرية للكتاب، 1975، ص .126.

ويعرفه **ريمي جون (Remy Jean)** على أنه "عملية تبدل أو تحول الثقافة أو هو عملية تحديث حين تستبدل ثقافة تقليدية أو بدوية أو قروية بثقافة أخرى حضرية".[1]

وفي كتاب (مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري) لـ**عبد المنعم شوقي**، جاء فيه أن "التحضر هون العملية التي تتم فيها زيادة سكان المدن عن طريق هجرة القرويين للمدن الموجودة بما في ذلك التغيرات التي تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن".[2]

وما يمكن قوله حول متغير الهجرة من الريف إلى المدينة وعملية التحضر هو أن الهجرة لا تؤدي بالضرورة إلى التحضر، أو بالأحرى إلى تغير حتمي في العادات والتقاليد والقيم، وأنه بإمكان القادمين إلى المدينة أن يحتفظوا بقدر كبير من عاداتهم وتقاليدهم الريفية.

ومما سبق نصل إلى **التعريف الإجرائي** وهو أن التحضر هو عملية من عمليات التغير الاجتماعي يحدث نتيجة هجرة الأفراد أو ساكني القرية مكان إقامتهم مع تغير مهنتهم الزراعية إلى مهن أخرى كالتجارة والصناعة، فيكون تغير في نمط معيشتهم ويكتسبون بذلك أساليب جديدة تتلاءم والحياة الحضرية.

كما ارتبط مفهوم النمو الحضري بمفهوم آخر هو:

* **الحضرية:** لقد تعددت التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الحضرية، فقد عرفها **إبراهيم مُحَمَّد عباس** على أنها "مفهوم ستاتيكي يعكس صورة وأسلوب حياة مجتمع ما، وهو أشمل من مفهوم التحضر، فهو العملية النهائية ونتاج لمراحل متعددة عن عملية التحضر عبر الزمن، فعندما نقول أن المجتمعات المتقدمة مجتمعات حضرية نعني أن هذا المجتمع مر بمراحل متتالية من التحضر، فتغير نمط الإنتاج ودخول الصناعة مثلا إلى أي مجتمع يؤدي إلى تغير المفاهيم والقيم لهذا المجتمع، وهذا يشير إلى حالة من التحضر".[3]

ولقد قدم **وارث** مفهوم للحضرية واعتبرها أسلوب للحياة ونمط من أنماط الحياة الحضرية.[4]

1- Rémy Jeans, **La ville et l'urbanisation** Geamilaux, édition Du Clot, 1974, p 234.

2- عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص. 23.

3- إبراهيم مُحَمَّد عباس، **التنمية والعشوائيات الحضرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 2000، ص ص. 26-27.

4- مُحَمَّد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، ص .195.

ويذهب **عاطف غيث** في تحديده للحضرية أنها ليست مجرد طريقة في التفكير أو السلوك، فالإنسان الحضري أينما كان يتوافق باستمرار مع الجديد والتغير، ومن خلال الخدمات التي تقدمها المدينة تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها، كلما كانت المدينة معتمدة على غيرها من المدن الكبرى.[1]

ومن ثمة فهي الطابع المميز للمجتمع المحلي الحضري والأسلوب الخاص الذي تتسم به طريقة الحياة في المجتمع الحضري والذي يعد من أساسيات الخصائص المميزة للمدينة، فتصبح بذلك الحضرية طريقة عيش سكان المدن خاصة.

وبالرغم من أن ارتباط المفهوم بالمدينة، إلا أن الواقع هو أنها مجرد طريقة في السلوك فيميزه عن غيره، وهي ليست تعبيرا مقصودا على الحياة في المدن، فقد نجد إنسانا متحضرا في الريف وسلوكه الكلي حضري، في حين نجد آخر يعيش في أكثر المدن تحضرا وهو مع ذلك لا زال قرويا في تفكيره وسلوكه، ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الحضرية تختلف عن التحضر، فالحضرية التي تعني أسلوب أو نمط الحياة، في حين أن التحضر يعني التحضر السكاني عن طريق الهجرة وتغيير المهنة.[2]

أما الفرق بين التحضر والحضرية والعلاقة بينهما فيتمثل في أن التحضر مفهوم ديناميكي متغير يعكس أسلوب حياة مجتمع ما، ينتقل من جيل لآخر عن طريق الهجرة والتنشئة الاجتماعية، في حين أن الحضرية مفهوم ستاتيكي يعكس صورة أو أسلوب حياة مجتمع ما، وهو أشمل من مفهوم التحضر عبر الزمن، فعندما نقول أن المجتمعات المتقدمة مجتمعات حضارية، نعني أن هذا المجتمع مر بعدة مراحل وساده التغير في ضعف الروابط الأسرية وزيادة التخصص في العمل وتغير القيم، فهنا بصدد حالة من التحضر.[3]

ومن هذا المنطلق فالحضرية هي أشمل من التحضر.

وتأسيسا لما سبق يمكن إدراج **التعريف الإجرائي** فيكمن في أن الحضرية هي نمط الحياة يتجسد من خلال طريقة التفكير والسلوك الحضري غالبا ما يكون في مجتمع المدينة أو المجتمع المنظم الذي يتميز بأسلوب الحياة الحضرية في جميع أنظمته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولارتباط مفاهيم الدراسة بمفهوم المدينة بصفتها المركز

1- هالة منصور، **محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري**، المكتبة الجامعية، الأزاريطة، مصر، ص .49.

2- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، المكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، ط 1968، ص. 27.

3- إبراهيم محمد عباس، **التنمية والعشوائيات الحضرية**، المرجع السابق، ص ص. 26-27.

الحضري الذي يحوي على كل العمليات الاجتماعية من تشتت، غزو، مركزية ولامركزية في الوظائف والخدمات واعتبارها مرصد لمختلف العمليات الإيكولوجية رأينا من الواجب التطرق لمفهوم المدينة.

6- مفهوم المدينة أو (المراكز الحضرية):

بالرغم من كثرة العلماء المهتمين بتعريف المدينة، إلا أنهم لم يعطوا تعريفا واضحا لها، ذلك أن ما ينطبق على مدينة لا ينطبق على أخرى لأنها عرفت باختصاصات متعددة حسب وجهة نظر كل عالم، فمنهم من فسر المدن في ضوء ثنائيات تتقابل بين المجتمع الريفي والحضري، ومنهم من فسرها في ضوء العوامل الإيكولوجية، ومنهم من تناولها في ضوء القيم الثقافية.

لقد عرفها **لوكوربزيه** بأنها "الناس والمواصلات وهي التجارة والاقتصاد والفن والعمارة والصلات والعواطف والحكومة والسياسة والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبيرا لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف".[1]

* **إحصائيا:** تشير الإحصائيات إلى أن كثافة أكثر من 10.000 شخص في الميل المربع الواحد تعني وجود مدينة بحسب رأي **مارك جيفرسون**.

* **قانونيا:** هي المكان الذي يصدر فيه اسم المدينة عن طريق إعلان أو وثيقة رسمية، ففي غرب أوربا تعرف على أنها المحطة العمرانية التي تمنح من قبل السلطة الحاكمة مرسوما يعلق فيه أنها مركز حضري.

كما تعرف بأنها مركز البلدية، وهذا ما ذهب إليه **لافيدان (Laveden)** للمدينة، حيث يصفها بالمكان الذي يتمتع بمركز قانوني أو بلدي.[2]

* **حجميا:** فقد عرفت المدينة في ضوء عدد السكان، ولقد أجمعت بعض الهيئات الدولية على أن المكان الذي يعيش فيه من 20000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة، أما في أمريكا فقد اعتبرت أكثر من 2500 نسمة يشكلون مدينة.

1- ثناء عطوي، **المدن وسيكولوجيا الأمكنة**، صحيفة الوحدوي الإلكترونية المتاح في الموقع alwahdawi.info/index.php?option.com مسترجع بتاريخ 2013/09/13 على الساعة 13:30.

2- عبد السيد غلاب ويسرى عبد الرزاق الجوهري، **جغرافية الحضر، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها**، دار الكتب الجامعية، ط 1، 1972، ص ص. 44-45.

أما في فرنسا فأكثر من 2000 نسمة يحددون مدينة، وكذلك في سوريا فإنهم يعتبرون 2000 نسمة تشكل مدينة.

* **اجتماعيا:** المدينة ظاهرة اجتماعية وهي ليست مجرد تجمعات من الناس برأي **روبرت بارك**، مع ما يجعل حياتهم أمرا ممكنا، بل هي اتجاه عقلي ومجموعة من العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات والعواطف المتأصلة في هذه العادات والتي تنتقل عن طريق هذه التقاليد، وهي في النهاية مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، ولهذا السبب تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز.[1]

* **وظيفيا:** لا يوجد للمدينة وظيفة واحدة، بل لها عدة وظائف،

– فهي وحدة عمرانية ذات تكامل وظيفي، بحيث لا تشمل قطاع الزراعة (كما في الريف) بل تتعداه للصناعة والتبادل التجاري والصناعات الثقيلة والحرف، وتسمى هذه الصناعات بالصناعات الحضرية.

ويصف **ديكنسون** المدينة بأنها محلة عمرانية مكدسة يعمل أغلب سكانها بحرف غير زراعية كتجارة قطاعي الصناعة والتجارة.

أما **عاطف غيث** فيعرف المدينة على أنها المكان الذي يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية، وما يجعل المدينة شيئا محددا هو التكامل الوظيفي لعناصرها المختلفة، فهي وحدة كلية.[2]

* **تاريخيا:** تعرف على أنها حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ويمكن استقراء تاريخها من مجموعة التراكمات التاريخية والأخذ بالمبدأ التاريخي الذي يقول أن المدينة تاريخ قديم وأن التعرف عليها يتم خلال الشواهد العمرانية القديمة، وبالتالي فإن الحكم عليها من هذا المنطلق غير مقبول، يقول **روبير أوزيل** عديدة هي التعريفات المتداولة، فقد شدد المظهر الكمي لهذا الحشد البشري

(عددالسكان) وعلى مهمته السائدة (من دينية وعسكرية وتجارية وصناعية وفكرية) وعلى نوع الحياة الناجم عنه بالنسبة إلى سكانه وعلى مظهر عماراته وعلى أصله وتاريخه.[3]

1- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة، **دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، 1998، ص ص. 59-60.

2- إبراهيم مُحَمَّد عباس، **التنمية والعشوائيات الحضرية**، المرجع السابق، ص. 34.

3- روبير أوزيل، **فن تخطيط المدن**، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت-باريس، ط 2، 1982، ص .09.

وعلى العموم فالمدينة غالبا ما ترتبط بقيم الفردانية والجشع وبالمظاهر المادية مع أن قيم التعايش واحترام كرامة الغير واحترام الفكر والثقافة هي نتاجات طبيعية للمدينة والتمدن.

ونصل في النهاية إلى **التعريف الإجرائي**.

فالمدينة تعتبر مكان إقامة واسع ودائم للأفراد والجماعات تربطهم علاقات اجتماعية متبادلة يتفاعل الأفراد في هذا الحيز المكاني بما يحمله من إيجابيات وسلبيات، فتظهر بذلك المشاكل الاجتماعية الحضرية.

سادسا: فرضيات الدراسة.

وتعتبر الإجابة المؤقتة عن الإشكال المطروح وتعتمد على حرص وتخمين الباحث قصد شرح وتفسير ما يلاحظه من خلال استطلاع مجال بحثه ويتم تأكيدها أو نفيها من خلال الدراسة العلمية والميدانية وتعود خلفية بناء الفرضية التي تنطلق من التساؤل الرئيسي إلى أهداف الدراسة بصورة واضحة المسار والعناصر الأساسية التي يقوم عليها البحث وفقا لمتطلبات الدراسة.[1]

ولقد تبلورت إلينا من خلال بعض الدراسات والبحوث التي لها علاقة بموضوع بحثنا بالإضافة إلى الاستطلاع الميداني الذي قمنا به عبر إحياء المدينة وداخل محيطها العمراني وامتدادها الفيزيقي عبر الأقطاب الجديدة التي تم إنشاؤها على أطراف مدينة خنشلة ومجالها الجغرافي، وعليه فمن الضروري أن نصوغ فرضية رئيسية وفرضيات فرعية تمس جوهر الموضوع وتحقق أهداف الدراسة.

الفرضية الرئيسية:

للنمو الحضري الغير متزن علاقة بتزايد معدلات التلوث البيئي.

الفرضيات الجزئية:

1- كلما زادت معدلات الهجرة داخل المدن زاد من تدهور البيئة الحضرية.

2- النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي يؤدي إلى انتشار النفايات بشتى أنواعها.

3- إن التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية.

4- يؤدي النمو الحضري غير المتزن غلى تفاقم المشكلات البيئية وانتشار الأمراض والأوبئة.

1- رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط 1، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2000، ص .25.

المؤشرات: للإجابة عن الفرضيات ميدانيا اعتمدنا في الدراسة على عدة مؤشرات وقد قسمناها بدورها إلى أبعاد مختلفة نوضحها من خلال المخطط التالي:

مخطط رقم (01): يجسد مؤشرات الدراسة.

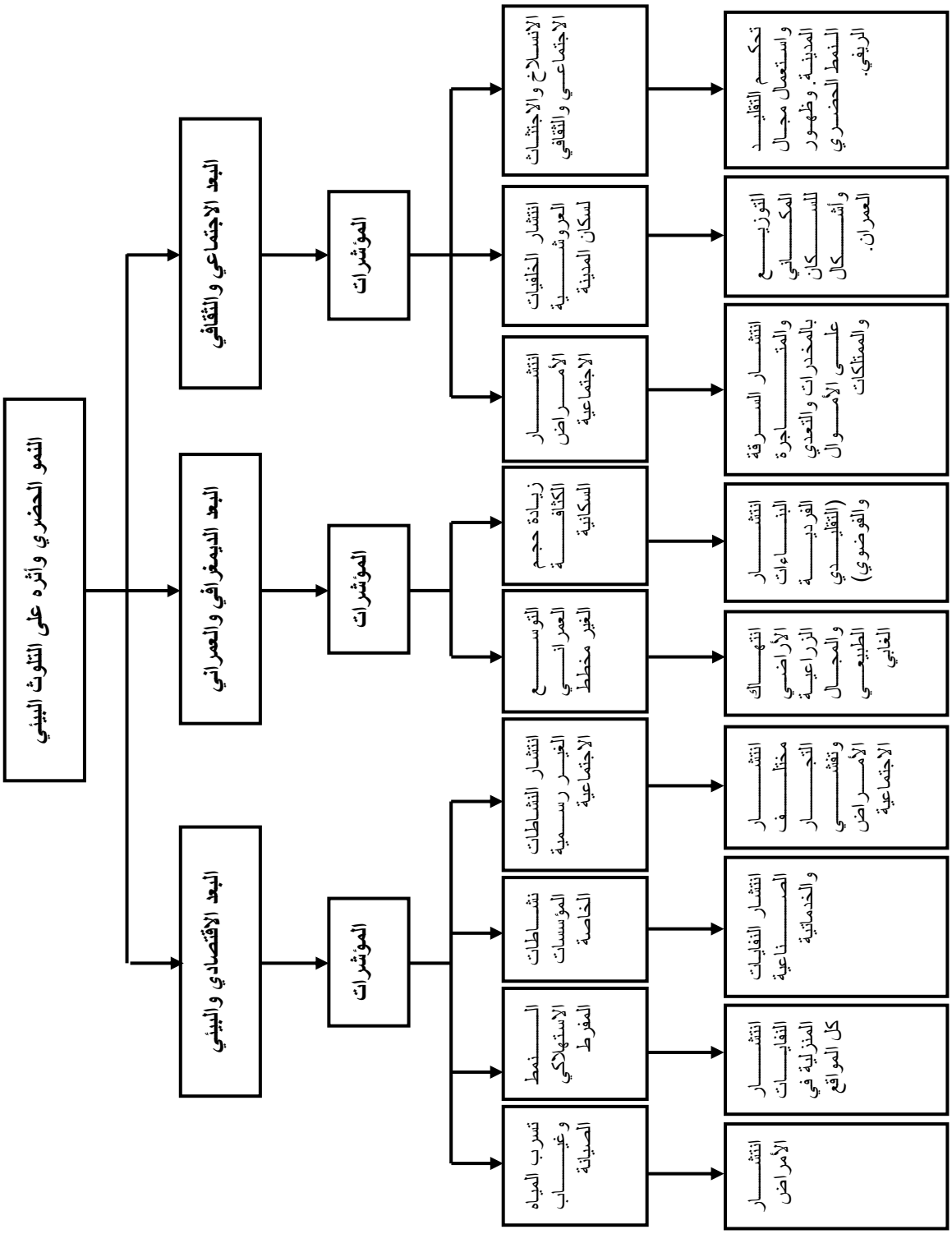

المصدر: البحث بالاعتماد على متغيرات الدراسة ومعطياتها الميدانية

سابعا: الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة أهمية كبرى قصد بناء جهد بحثي متين ينطلق من جهد الباحثين السابقين، فهي تزود الباحث بالنتائج السابقة ليبني من خلالها دراسته، كما تهدف من تمكين الباحث بما يسمى بالفجوة المعرفية التي لم يسبق تناولها أو مناقشتها من قبل الباحثين الآخرين، كما تفتح المجال للباحث بطرح حلول جديدة أو بدائل أو تفسير غموض لعلاقات قائمة.

وبالنسبة للدراسات السابقة، فقد حبذنا أن تتنوع بين دراسات مماثلة ودراسات مشابهة وفقا لمتغيرات دراستنا الراهنة، وقد تم تقسيمها إلى دراسات أجنبية ودراسات عربية وأخرى وطنية باعتبارها مصدر هام لتطوير أسئلة الدراسة وتفسير النتائج.

الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأجنبية الأولى:

عنوان الدراسة:

«Etalement urbain et évaluation de son impact sur la biodiversité de la reconstitution de trajectoires à la modélisation prospective. Application à une agglomération de taille moyenne : Rennes métropoles».[1]

"التمدد الحضري وتقييم تأثيراته على التنوع البيولوجي في إعادة بناء المسارات والأنماط المحتملة –دراسة تطبيقية على تكتل متوسط الحجم: مدينة رانس ميتروبول" وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه منجزة من طرف الطالب **رحيم أقجداد** (**Rahim Aguéjdad**) عن مدرسة الدكتوراه للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة رانس2 بفرنسا سنة 2009.

1- Rahim Aguéjdad, **Etalement urbain et évaluation de son impact sur la biodiversité de la reconstitution de trajectoires à la modélisation prospective**, **Application à une agglomération de taille moyenne** : **Rennes métropoles**, thèse de doctorat, école doctorale des sciences humaine et sociale, université de Rennes2, France, 2009.

تناولت الدراسة علاقة التمدد الحضري بالتنوع البيولوجي باعتباره نظام دينامي معقد يتفاعل مع الطبيعة الغير متجانسة والنظام البيئي الكلي من منظور الإيكولوجية الحضرية.

وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أقسام رئيسية وعشرة فصول، القسم الأول تناول التمدد الحضري والإيكولوجية الحضرية (الأساليب والمنهج)، أما القسم الثاني فعرج فيه الباحث إلى كيفية إعادة بناء المسارات وأنماط احتلال المجال الحضري والطبيعي وأهم تأثيراته على التنوع البيولوجي، وفي الأخير تطرق إلى التصميمات التي تحاكي التوسع العمراني المستقبلي وتأثيراته على سيناريوهات التنوع البيولوجي.

إشكالية الدراسة:

صاغ الطالب إشكالية من خلال ثنائية الريف والحضر وعلاقتها بالتنوع البيولوجي منطلقا من مفهوم المدينة التي يتجاوز تعريفها المجال العمراني إلى الجانب البيئي، واعتبر أن التزاوج بين الريف والمدينة أصبح واقع يفرض نفسه مما نتج عنه مفهوم ما يسمى بالمجال الشبه حضري الذي يزاوج بين الخصائص الحضرية والريفية، مما يطرح إشكال حول تحديد هويته من خلال تساؤل رئيسي مفاده: هل نحن في المدينة أم في الريف؟

إن هذا التغير يكون مصحوب بتطور المفاهيم المتعددة مثل (الضواحي، الشبه عمراني، الشبه حضري، المنطقة الحضرية...الخ) والتي تشكل سوء فهم حول قراءة المجال الحضري.

هذه المشكلة يمكن معالجتها من خلال تضافر الجهود والعمل التشاركي لتحديد العوامل التي تفسر التغيرات وتبين الثغرات المستقبلية وتقييم عدة سيناريوهات مستقبلية في مجال التنوع البيولوجي.

أهداف الدراسة:

تتمثل في عدة أهداف نذكر منها:

* تطوير وسائل قصد إعادة بناء مسارات استخدام الأرض عن طريق الاستشعار عن بعد.

* تشخيص الثغرات عن طريق المؤشرات التي تحتوي على الإيكولوجية الطبيعية.

أما الهدف الرئيسي فيكمن في:

* الكشف عن دور التحضر على تغيرات تنظيم المجال وتأثيره على التنوع البيولوجي.

حدود الدراسة:

تمثل الدراسة التجمع السكاني الدينامي من ذات الحجم المتوسط (ران ميتروبول) وهي إحدى المجالات التي تدخل ضمن برنامج البحث في الإيكولوجية الريفية الحضرية 2003-2013 (ECORURB).

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج الكيفي والكمي في دراسة الظاهرة منها المنهج الوصفي قصد رصد التغيرات التي تطرأ على ظاهرة التمدد الحضري التي تؤثر في التنوع البيولوجي. أما أدوات الدراسة فتتمثل في الملاحظة المباشرة عن طريق الصور الفضائية والاستشعار عن بعد.

نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

* التمدد الحضري غير احتلال المجال وفيزيائية الريف مما أدى إلى الإخلال بالنظام البيئي والتنوع البيولوجي على السواء.

* تهديد الطبيعة يكون مباشرة عن طريق التفتت أو العزل للمجالات الحضرية.

* توصل الباحث إلى أن التمدد الحضري أدى إلى عدم التجانس والاستهلاك الكبير للمجال الحضري والشبه حضري.

* إن التقسيم الهجين (ريفي/حضري) يستوجب العلاج الآلي الذي تترجمه الصور الفضائية.

* استنتج الباحث أن التغيرات المتوقعة لسنة 2020 لها عدة سيناريوهات بنمط واحد وهو LCM (Land Change Modeler) وهو نمط يأخذ بعين الاعتبار المتصل الريفي الحضري، كما أنه نمط دينامي ومجالي واضح.

جوانب الاستفادة من الدراسة

مما سبق نلاحظ أن الدراسة السابقة تناولت جوانب هامة لها علاقة بموضوع دراستنا، وهي تقييم تأثير التمدد الحضري على التنوع البيولوجي، دراسة تطبيقية على تكتل متوسط الحجم في الدول الغربية.

وبالرغم أنها تناولت التمدد الحضري الذي يستعمله غالبا الدارسين في الجغرافيا والجغرافيا الحضرية والذي يقابل النمو الحضري عند المختصين في علم الاجتماع الحضري، أما جوانب الاستفادة فتكمن في:

1- أنها تلتقي مع دراستنا الراهنة في دراسة الإيكولوجية الحضرية.

2- ما يميز الدراسة أنها تناولت استخدام أو ظهور مفاهيم جديدة مقاربة جراء تقييم هجين بين ما هو ريفي وحضري مما يضع مشكلة الهوية للمجال الحضري.

3- إن الدراسة السابقة أضافت شيء جديد والمتمثل في استخدام التكنولوجيا الحديثة في رسم مسارات استخدام احتلال الأرض عن طريق الاستشعار عن بعد واستخدام الصور الفضائية، وهو ما يبين دور التكنولوجيا في الحفاظ على البيئة وحماية التنوع البيولوجي من عملية التفتت والعزل.

الدراسة الأجنبية الثانية:

عنوان الدراسة:

«Futures of global expansion : incertainties and implication of biodiversity conservation»

"العقود الآجلة للتوسع الحضري العالمي: عدم اليقين والآثار لحفظ التنوع البيولوجي".

وهي دراسة منجزة من طرف كل من **قينورالب وسيتو** (B.Güneralp ans K.C Sto) عن كلية الجغرافيا بتكساس ومعهد الغابات والبيئة من جامعة نيوهافان (havan New) بالولايات المتحدة الأمريكية

منشورة في مجلة العلوم (Iopsciences) في فيفري 2013.

وتعتبر من البحوث الحديثة التي تناولت النمو الحضري لسنة 2000 وتقدير التنبؤات المحتملة للمد الحضري لسنة 2030 قرب المناطق المحمية والتنوع البيولوجي في المناطق الساخنة والتي سوف تشهد زيادات هامة في الأراضي الحضرية على بعد 50 كلم من حدودها كما هو الشأن للصين وجنوب إفريقيا. [1]

إشكالية الدراسة:

صاغ الباحثان إشكاليتهما حول تزايد نسبة النمو الحضري في آفاق سنة 2030، حيث أن الدراسات الاستشرافية تقدر أن أكثر من نصف مساحة الأراضي الحضرية ستبنى خلال العشريات الثلاث الأولى للقرن 21، وهو ما يضع شكوك حول المد الحضري المستقبلي وتحليل التنبؤات الخاصة بالمد الحضري قرب المناطق المحمية مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN).

وتتلخص إشكالية الدراسة في ثلاثة أسئلة رئيسية هي:

1- ما هي المقادير الأكثر احتمالا من التوسع العمراني بالقرب من المناطق المحمية وفقا للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وفي المناطق الساخنة بحلول سنة 2030.

2- كيف سيكون عدم اليقين في برامج تسيير التحضر مثل السكان وتأثير النمو الاقتصادي على معدلات التوسع العمراني المتوقع قرب المناطق المحمية والتنوع البيولوجي في المناطق الساخنة بحلول سنة 2030.

3- ما هي الآثار المترتبة على التوسع العمراني المتوقع لحفظ التنوع البيولوجي إقليميا وعالميا؟

1- Güneralp. B and Sto K.C, Futures of global expansion : **incertainties and implication of biodiversity conservation** ; départment of geography, Texas College Stationn school of forestery and environnemental studies, Yales university New havane, U.S.A ; Iopsciences.iop.org/1748-9326/8/1/014025 publier 19 febreir 2013.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل للمد الحضري لسنة 2000 وتقديم التنبؤات المستقبلية للنمو الحضري لسنة 2030 قرب المناطق المحمية والتنوع البيولوجي في المناطق الساخنة في العالم وعلى رأسها الصين وجنوب إفريقيا.

منهج الدراسة:

استخدم الباحثان عدة مناهج ووضعا تقسيما ممنهجا للدراسة، حيث تنوعت المناهج بين الإطار المفاهيمي لتنبؤ التوسع الحضري وتنبؤ التوسع الحضري الإجمالي لسنة 2030 وعرجا إلى التوسع الحضري قرب المناطق المحمية والنقاط الساخنة للتنوع البيولوجي.

بالنسبة للإطار المفاهيمي لتنبؤ التوسع الحضري، فقد استخدم الباحثان طريقة مبنية على احتمالات لحساب الشكوك الخاصة بالدوافع الأولية للامتداد الحضري.

أما التقنيات المستعملة، فقد استخدما تقنيات **مونتكارلو** لتوكيد 1000 افتراض واضح للنمو الحضري في سنة 2030 لـ16 منطقة للنمو الحضري الواسع والمقدمة من طرف الأمم المتحدة، وقد طور الباحثان التنبؤات على مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهو افتراض كل ناحية وهو 1000 إنجاز من العدد الإجمالي للتوسع الحضري لكل جهة، وتم السحب العشوائي لـ1000 قيمة من مجموع السكان (GDP) والسكان الحضريين.

المرحلة الثانية: وهو افتراض مكاني للتوسع الحضري لكل إنجاز وهو نمط يستخدم المسافة بين الأحياء، كثافة السكان والغطاء الأرضي كدافع من الدوافع الأولية لتغيير الأرض ويمنع التوسع الحضري عبر كل منطقة انطلاقا من سنة 2000.

أما بالنسبة لتنبؤ التوسع الحضري الإجمالي لسنة 2030 فقد ارتبط هذا المبدأ بالمنظور الاقتصادي من خلال الاعتماد بشكل عشوائي على قيمة من توزيع الناتج المحلي المتوقع وآخر من التوزيع السكاني المتوقع، مع استعمال الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم، كذلك توقع الأرض الحضرية لكل شخص بسبب التغير في نسبة السكان وتقسيم السكان الحضريين المتوقع وكثافة السكان المتوقعة، وفي الخطوة الأخيرة يتوقع حجم السكن الحضري في سنة 2030 بضرب توقعات الأراضي الحضرية للفرد والسكان في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة للتوسع الحضري قرب المناطق المحمية والنقاط المحمية والنقاط الساخنة للتنوع البيولوجي، وقد اعتمدا في هذا الإطار على تعداد الأراضي الحضرية وتحليل التوسع الحضري المتوقع في سنة 2030 لمسافة 10,25 إلى 50 كلم^2 فمن حدودها مسافة 10 كلم هي الأقرب التي تمكننا من التقييم 50 كلم لتتبع الاتجاهات في الأرض الحضرية وتحليل أنماط التوسع الحضري في المناطق الساخنة.

نتائج الدراسة:

توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

- يتوقع أن ترتفع مجمل الأراضي الحضرية في العالم إلى ثلاث مرات، حيث سترفع إلى 2.300.000 لـ150.000 كلم^2 في حدود سنة 2030.

- بالنسبة للمناطق المحمية (PAS) في العالم أن 32.000 كلم من المناطق المحمية أصبحت حضرية تقع في المناطق المحمية، وأن الصين وجنوب إفريقيا لها بدورها كميات معتبرة من الأراضي الحضرية في مناطقها المحمية ما بين 4500 كلم^2 إلى 28000 كلم^2.

أما المناطق التي يتواجد بها أكثر الأراضي حضرية وبها نسبة عالية من السكان الحضريين على مقربة من المناطق المحمية هي شمال أمريكا وأوربا الغربية وأوربا الشرقية.

- تحضر الصين السريع جعلها تحصل على أكثر الأراضي الحضرية على مقربة من المناطق الحضرية عامة 04 و11 من 16 ناحية لها 50% أو أكثر من الأراضي الحضرية لمسافة 25 كلم^2 و50كلم^2 من المناطق المحمية.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

باستقراء موضوع الدراسة السابقة يتضح أنها تلتقي مع دراستنا حول مدى تأثير النمو الحضري على البيئة الطبيعية، وتتلخص جوانب الاستفادة في النقاط التالية:

1- أن الدراسة وضعت تنبؤات مستقبلية للسكان الحضريين في العالم في حدود آفاق 2030 وهو ما أشرنا إليه في إشكالية دراستنا.

2- أضافت شيء جديد وهو مدى تأثير المحميات الطبيعية بالتوسع الحضري في المناطق التي تشهد انفجار ديمغرافي معتبر كالصين وأمريكا الجنوبية.

3- أن الدراسة تمت بالتنسيق مع الهيئات الدولية كالاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، وهو ما يترجم الاهتمام الواسع لمشكلة حماية البيئة من طرف المختصين والهيئات الدولية من أجل وضع حلول وخطط مستقبلية لحماية المناطق المحمية والتنوع البيولوجي في المناطق الساخنة.

الدراسات العربية:

الدراسة العربية الأولى:

عنوان الدراسة: الآثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري في العراق –محافظة أربيل نموذجا.

وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه غير منشورة أنجزت من طرف الطالب **عبد الباقي عبد الجبار الحيدري،** كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة تونس سنة 2000.[1]

وقد جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى ثلاثة أبواب رئيسية كل باب يحتوي على أربعة فصول، خصص الباب الأول للإطار النظري والمنهجي للبحث، أما الباب الثاني فتناول فيه الجانب التحليلي لظاهرة النمو الحضري والتحضر في العراق، في حين تطرق في الباب الثالث إلى التصور العام لمحافظة أربيل بالعراق وواقع النمو الحضري ومشكلاته وفقا للدراسة الميدانية.

إشكالية الدراسة:

صاغ الطالب في هذه الدراسة إشكاليته من خلال ظاهرة النمو الحضري السريع الذي شهده العراق خلال مرحلة الثمانينات وتباين التوسع السكاني عبر ثلاثة أقاليم رئيسية (الشمالية، الوسطى والجنوبية).

وقد ركز الباحث على مدينة أربيل كونها تعرف مشكلات هذه الظاهرة وأنها من أقدم المراكز الحضرية التي ما زالت آهلة بالسكان وهي عاصمة كردستان العراق.

وقد صاغ الطالب تساؤله الرئيسي حول مدى دور السياسة التخطيطية لتقليل حجم المشاكل الموجودة في منطقة البحث، وهل أن النمو الحضري لمدينة أربيل كان سببه النمو الطبيعي للسكان أم الهجرة الخالصة أو عن كليهما؟

1- عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، **الآثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري في العراق، محافظة أربيل نموذجا**، دكتوراه، غير منشورة، جامعة تونس، 2000.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة العديد من المناهج والطرق وأساليب البحث الاجتماعي، وتعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي استخدم فيها الباحث الأسلوب الإحصائي، وقد استعان بالمنهج الوصفي لنوعية الدراسة، وقد طبق هذا المنهج في الجانبين النظري والميداني، كما استعان بالمنهج التاريخي لأن طبيعة الموضوع ترتبط ارتباط وثيق بواقع المجتمع وماضيه، وقد استخدم الأدوات التاريخية والمصادر المتعلقة بتطور المدينة، كما اعتمد على الأشكال والخرائط والسجلات، وقد ساعد المنهج التاريخي على تتبع أهم التصورات الحضرية والتاريخية بأبعادها الاجتماعية بمحافظة أربيل قبل التحضر وبعد موجة التحضر.

واستخدم الباحث أيضا المنهج الإحصائي الذي تم بموجبه استخدام الطرق الإحصائية كرموز ومؤشرات لقيم وظواهر قام بتفسيرها وتحليلها قصد تقييم نتائجها، ولسد الثغرات التي نتجت عن النقص في المعطيات الضرورية حول مشكلة الأحياء المتخلفة ومشكلة جنوح الأحداث واستخدم منهج المسح الاجتماعي بطريق العينة.

فروض الدراسة:

اعتمد الباحث على ثلاث فرضيات هي:

- للهجرة دور في الخلل السكاني الناتج عن النمو الحضري.

- النمو الحضري السريع الغير منظم ساهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية، النفسية والبيئية.

- النمو الحضري السريع يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة من الحياة الحضرية.

نتائج الدراسة:

بعد ما قسم الباحث العراق إلى ثلاثة أقاليم رئيسية ومحافظات وفقا للتوزيع السكاني، ووجد أن هناك تباين في التوزيع النسبي بين هذه المناطق، بحيث تركز 50% من المنطقة الوسطى و50% من المنطقتين الشمالية والجنوبية، مما يعني وجود مشاكل متعددة ومتنوعة ذات صلة بمختلف نواحي الحياة.

- وتوصل الباحث إلى أن النمو الحضري في أربيل يتسم بوتائر عالية تلعب الهجرة فيها دور متميز، وهذا بدوره سيؤدي إلى الخلل السكاني في التوازن الحضري والتركيب العمري والنوعي وكذا المهني.

– الهجرة من الريف إلى المدينة سبب التضخم الحضري وانعكاسها على السكان في المدينة أدى إلى ظهور أنماط متعددة في الحياة الحضرية (الريفي، الحضري، التقليدي).

– إن التضخم السكاني الحالي لا يتماشى مع التقسيم الإداري الحالي والتصميم الأساسي للمدينة الحالي لا يستوعب المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والعمرانية الراهنة والمستقبلية والتي تعيق سلامة البيئة وتؤثر في المناطق الخضراء.

– تدهور الجانب التراثي والحضاري لمدينة أربيل.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

باستقراء هذه الدراسة نستشف أنها تتقاطع مع دراستنا الحالية في زاوية الآثار الناجمة عن النمو الحضري، ولقد اتسمت بالتحليل الميداني الذي أجراه الباحث في مقاطعة أربيل من خلال اعتماده على الأساليب العلمية المختلفة منطلقا من الارتباط الوثيق بين الجانبين النظري والميداني.

أما الاتجاهات النظرية التي تناولها الباحث وفقا للترتيب الزمني فهي تساعدنا في صياغة التراث السوسيولوجي للظاهرة، ولقد وفق الباحث في عرضه التحليلي والموضوعي للدراسات السابقة سواء التي تم إنجازها في العراق أو خارجه.

إن اعتماد الباحث على أكثر من منهج يساعدنا على سد الثغرات وإثراء الحقل المعرفي.

بالنظر إلى الحيز الزمني الذي أجريت فيه الدراسة، نلاحظ أنها تعتبر من الدراسات النادرة التي تطرقت إلى أسس علم الاجتماع الحضري في العراق وآثار النمو الحضري، الاجتماعية والديمغرافية نظريا وتطبيقيا على مستوى محافظة أربيل، وهو ما يمكن إسقاطه على المجتمع الجزائري باعتباره حد المجتمعات العربية التي تشترك في بعض الخصوصيات الاجتماعية والديمغرافية ومشكلاتها.

الدراسة العربية الثانية:

عنوان الدراسة: "النمو الحضري وتلوث البيئة –دراسة المشكلات الاجتماعية لتلوث البيئة في منطقة صناعية بالقاهرة الكبرى"، وهي دراسة تطبيقية من إعداد الباحثة **سلوى عبد الفتاح مُحَّد** من كلية الآداب قسم علم الاجتماع، جامعة المنيا، القاهرة، مصر سنة 1988.[1]

وقد قمنا بإدراجها نظرا لاحتوائها على متغيرات دراستنا الراهنة وللتشابه الكبير بينهما.

إشكالية الدراسة:

تتلخص الإشكالية في تأثير الثورتين الزراعية والصناعية، وهو ما يعرف (بثورة التطلعات) المتزايدة على البيئة في الدول النامية، وكان الإنسان هو الفاعل الرئيسي في إخلاله بالعناصر البيئية، وقد ارتبط هذا التأثير في مجالين:

المجال الأول: هو ارتباط مشكلة التلوث بمشكلة السكان وتزايدهم في مناطق الاستقطاب الحضري للموارد وعدم ترشيدها، وقد أدى تفاقم مشكلة النمو السكاني السريع الذي تتزايد معدلاته بشكل مطرد فوق رقعة محدودة الأرض إلى تأثيرات عديدة تنذر بالخطر، لعل أهمها بطء معدلات النمو الاقتصادي والنهوض بالخدمات البيئية، حتى أصبحت هذه المشكلة هي العقبة الأساسية تلتهم كل الجهود المبذولة لتنمية الدخل القومي.

المجال الثاني: ويرتبط بتأثيرات الإنسان على البيئة بمشكلة التلوث وهي قضية وثيقة الصلة بنواحي متعددة من نشاط الإنسان واستهلاكه للموارد البيئية غير المتجددة، وكذلك ما أدخله على البيئة في ثورته الزراعية من كميات ومخصبات وما استخدمه في ثورته الصناعية من ملوثات ناجمة عن عملية الاحتراق، بالإضافة إلى مخلفات الإنسان الزائدة والضغط على المرافق.

أهداف الدراسة:

انطلقت الباحثة في تركيزها على عدة أهداف نذكر منها:

- الوعي بمشكلة التلوث البيئي في المجتمع المصري المعاصر.
- التلوث البيئي وعلاقته بتماسك الأسرة.

1- سلوى عبد الفتاح مُحَّد، **النمو الحضري وتلوث البيئة، دراسة للمشكلات الاجتماعية لتلوث البيئة من منطقة صناعية بالقاهرة الكبرى،** ماجستير، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة المنيا، القاهرة، مصر، 1988.

- الكشف عن منطقة السكن وعلاقتها بالتلوث.

- إبراز تأثير البيئة على ظروف العمل وتداعياتها على صحة الإنسان.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة أسلوب الوصف التفسيري لظاهرة التلوث البيئي في المجتمع المصري المعاصر وتفسير الأسباب والمظاهر والتأثيرات الناجمة عنها في البيئة البشرية.

نتائج الدراسة:

أسفرت النتائج العامة للدراسة أن وسائل الإعلام المختلفة كان لها الفضل في إعلام المواطنين حول خطر التلوث، حيث بلغت نسبة إعلام السكان بـ83% من المبحوثين.

- أن السبب الرئيسي في إدراك المبحوثين وعلمهم بمشكلة التلوث هي نسبة الأتربة والغبار الناتجة عن مخلفات المصانع.

- إن السبب الثاني لانتشار التلوث هو انتشار عوادم السيارات وطفح المجاري.

- تمثل الإصابة بالأمراض الناجمة عن التلوث بعدا رئيسيا في المشكلة، وهو ما فسرته نسبة 59,8% من مفردات العينة.

- أثبتت الدراسة أن لعامل المستوى الدراسي والثقافة دور في التوعية بالأخطار المحدقة للتلوث، حيث أثبتت الدراسة أن 80,6% من المبحوثين الذين يجهلون مشكلة التلوث من طبقة الأميين.

- كشفت الدراسة على أن نوعية المسكن تساهم بشكل كبير في انتشار التلوث، وهو ما اتضح عند أفراد العينة الذين يقطنون في منازل مكونة من غرفة واحدة أو غرفتين فقط يتم استعمالها في جميع مناشط الحياة.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

من خلال اطلاعنا على الدراسة السابقة ومحاولة مقاربتها بدراستنا، اتضح أنها تتقاطع معها في عدة قضايا نظرية ومنهجية والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- أنها تناولت متغيرات الدراسة وأن النمو الحضري في البلدان العربية يشترك في الأسباب والخصائص وهو ما أطلقت عليه الباحثة بثورة التطلعات (الثورة الصناعية والزراعية) ومدى تأثيرها على البيئة.

2- تلتقي هذه الدراسة مع بحثنا الحالي في قضية الإخلال بالتوازن البيئي مرده الاستهلاك الواسع للموارد البيئية الغير متجددة، وانتشار عوادم السيارات.

3- أن نوعية المسكن تساهم بشكل كبير في انتشار التلوث الذي يستعمل لمناشط الحياة المتعددة، وهي خصوصية تشترك فيها معظم المجتمعات العربية، بالإضافة إلى الجانب السلوكي والثقافي للأفراد في مجالهم الحضري.

الدراسات الوطنية:

الدراسة الجزائرية الأولى:

عنوان الدراسة: "النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية" وهي دراسة تطبيقية حول مدينة باتنة (الجزائر) منجزة من طرف الطالبة **مسعودة عطال**، وهي عبارة عن رسالة ماجستير عن كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، سنة 2009.[1]

قسمت الدراسة إلى تسعة فصول خصصت الفصول الستة الأولى إلى الجانب النظري، حيث تضمن الفصل الأول والثاني والثالث إلى عرض إشكالية الدراسة والمفاهيم الأساسية والمشكلات البيئية والاجتماعية للنمو الحضري، مع الإشارة إلى النمو الحضري في الجزائر، كما تم التطرق إلى المقاربات النظرية حول الإيكولوجيا والإيكولوجيا الحضرية، ثم عرجت في الفصل الرابع والخامس والسادس إلى إبراز مشكلة تلوث البيئة الحضرية، مع الأخذ بعين الاعتبار المناطق المختلفة كمشكل بيئي حضري وتناول الفصل السادس مشكلات النمو الحضري في الجزائر.

أما الجانب الميداني فقد قسمته الباحثة إلى ثلاثة فصول (السابع والثامن والتاسع)، فتناولت الخصائص البيئية والبشرية لمدينة باتنة والحيز الزماني للدراسة، بالإضافة إلى الإجراءات المنهجية، وفي نهاية الفصل تطرقت إلى عرض وتحليل البيانات وتفسيرها.

أ- إشكالية الدراسة:

أثارت هذه الدراسة إشكالية العلاقة الغير متكافئة بين الفرد وبيئته، حيث أن نشاطات الإنسان المتزايدة والمتكررة أثرت على عناصر البيئة لاسيما مع التحول والتقدم التكنولوجي الذي ساهم في تدهور البيئة، وقد

1- **مسعودة عطال، النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، مدينة باتنة نموذجا**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر)، سنة 2009.

حاولت الباحثة الكشف عن مسببات التلوث البيئي في المناطق الحضرية وجعلت في مقدمتها وأخطرها مشكلة النفايات المنزلية والمناطق المتخلفة الناتجة عن النمو الحضري الغير متزن.

ويمكن تلخيص الإشكالية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما طبيعة العلاقة بين النمو الحضري الغير مخطط وطبيعة الثقافة البيئية للسكان بظهور مشكلات البيئة الحضرية؟

ب- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن تحديد العلاقة بين النمو الحضري الغير موجه وظهور التلوث البيئي في محيط مجال الدراسة وإلى معرفة أساليب تسيير النفايات المنزلية الذي يرتبط بالنظام العام ومعرفة الخصائص الثقافية البيئية المميزة لسكان الأحياء المتخلفة.

ج- فرضيات الدراسة:

صاغت الطالبة فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية لكل فرضية مؤشراتها الخاصة.

الفرضية الرئيسية: للنمو الحضري الغير موجه والغير متحكم فيه وانخفاض مستوى الثقافة البيئية للسكان لها علاقة بمشكلات البيئة الحضرية.

الفرضيات الفرعية:

* النمو الحضري الغير موجه له علاقة بمشكلة البيئة الحضرية.

* ترتبط مستويات البيئة الحضرية بالثقافة البيئية للسكان وذلك من خلال محدودية الثقافة البيئية الحضرية لدى السكان باعتبار أن النمو الحضري الغير موجه في الأحياء المختلفة يفتقد فيه السكان للثقافة البيئة.

* غياب ترشيد العلاقة بين السكان والمحيط، فكلما كانت العلاقة موجهة تكون البيئة الحضرية محمية.

د- عينة الدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية في عدة مقاطعات سكانية لمدينة باتنة، وقد تم اختيار عينة عشوائية، حيث أجريت الدراسة على 13 مقاطعة سكنية، وتم اختيار المقاطعة رقم 285 على أساس مستعمل بشكل كلي، حيث بلغ عدد المباني فيها 162 مسكن وزعت على سبع مجموعات إحصائية، وتم ترقيمها بشكل متسلسل من 01 إلى

162، وكانت نسبة الاختيار مقدرة بـ40%، حيث تم الحصول على حجم العينة بـ64,8 مفردة، وبذلك يكون عدد أفراد العينة 65 مفردة.

هـ- المنهج:

انطلاقا من الأهداف العملية للبحث والمتمثلة في الكشف عن العلاقة بين النمو الحضري الغير موجه والتلوث البيئي، واستنادا إلى فرضيات الدراسة قامت الباحثة باختيار المنهج التحليلي الوصفي، كما استعانت بالمنهج الإحصائي كأداة تحليلية لتفسير وعرض البيانات، ولتجسيد ذلك ميدانيا استخدمت عدة أدوات منها: الملاحظة، المقابلة، المقابلة العامة والموجهة.

و- نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حسب الفرضيات وهي:

بالنسبة للفرضية الرئيسية فقد تحققت، وتجسد ذلك في أن كبر حجم الحي (مجال الدراسة)، إلا أن السكنات بها مقسم إلى قطاعات تتصف بالتزاحم السكاني يكون استغلال المجال بها كبير، وتفتقد للخدمات الاجتماعية والصحية والمرافق العامة، وتتصف بغياب العمل الجمعوي والتوعوي.

أما الفرضيات الفرعية والتي تتمحور في مجملها على الجانب الثقافي للسكان والتمثلات الاجتماعية في مجالهم السكني ودور الهيئات المحلية (البلدية) في القيام بمهامهم بجمع النفايات، فقد تحققت الفرضيات، استنتجت الباحثة أن هناك انخفاض في المستوى الثقافي البيئي وعدم الاهتمام بالجانب البيئي في الأحياء المتخلفة، حيث استنتجت الباحثة أن ثقافة الفقر في الأحياء المتخلفة تؤثر على توجهات الأفراد وانتماءاتهم.

مما سبق يتضح أن الفرضيات قد أجابت على التساؤلات التي أثارها البحث وبالتالي تكون الأهداف قد تحققت.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

تعد هذه الدراسة التطبيقية من أهم الدراسات التي تناولت قضية النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية في الجزائر من منظور سوسيولوجي.

وقد ركزت بدورها على مشكلة تلوث البيئة الحضرية، مع الأخذ بعين الاعتبار المناطق المتخلفة كمشكل بيئي يستوجب دراسته وتحليل مسبباته قصد الوصول إلى حلول تراعي الاحتياجات دون الإخلال بالبيئة الحضرية.

– وتلتقي دراستنا مع الدراسة السابقة في متغيرات الدراسة التي تتشابه إلى حد بعيد، بالإضافة إلى منطقة الدراسة تحمل الكثير من الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لمجال دراستنا.

– كما تشترك الدراستين في نقطة أساسية هي أن النمو الحضري الغير مخطط وعلاقته بالثقافة بالنسبة للسكان التي تؤدي إلى تدهور البيئة الحضرية، غير أن دراستنا أوسع لتشمل مختلف البعاد والمؤشرات الاجتماعية، الاقتصادية والعمرانية.

– تلتقي الدراستين في الجانب النظري حول الإيكولوجيا والإيكولوجيا الحضرية كونهما أهم النظريات التي تناولت علاقة البيئة بالإنسان.

الدراسة الجزائرية الثانية:

عنوان الدراسة: "النمو الحضري وأزمة الإسكان –مدينة قسنطينة– نموذجا".

وهي عبارة عن دراسة تطبيقية مكملة لنيل شهادة الدراسات المعمقة للباحث **دليمي عبد الحميد**، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة سنة 1985.[1]

قسم الباحث دراسته إلى ستة فصول، الفصول الثلاثة الأولى (الأول والثاني والثالث) تناول فيها الجهاز المفاهيمي والمجال المكاني لمدينة قسنطينة من حيث موضعها وتبيان وظائفها وأنماط البناءات الموجودة بها وأزمة الإسكان، وتناول في الفصل الرابع السياسة الإسكانية في الجزائر وتطبيق سياسة اللامركزية والقرى الفلاحية وسياسة الأجور بين الريف والمدينة، وعالج الفصل الخامس دراسة حي رومانية القصديري وبيان مدى تأثير النمو الحضري وأزمة الإسكان في حياة الإنسان الاجتماعية، وأخيرا عرض الفصل السادس الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

1– عبد الحميد دليمي، **النمو الحضري وأزمة الإسكان، مدينة قسنطينة نموذجا**، دراسة معمقة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، 1985.

إشكالية الدراسة:

صاغ الباحث إشكاليته عن طريق سرد بعض المعطيات والحقائق التاريخية للدول الأوربية التي تطورت بها الصناعة والتكنولوجيا وربط مشكلة الإسكان بالنمو الحضري والعوامل الاقتصادية والسياسية التي زادت من حدة المشكلة، في حين أن موجة التحضر والتصنيع التي عرفتها مدن العالم الثالث من خلال الاستعمار نتج عنه نمو حضري غير مراقب بالموازاة مع نقص كبير في التجهيزات الجماعية وظهرت أزمة السكن، والجزائر إحدى هاته الدول التي تعاني من مخلفات الحقبة الاستعمارية أهمها مشكلة الأحياء القصديرية التي اعتبرها الباحث أرقى حالات أزمة الإسكان، بالإضافة إلى نقص فرص التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الريفية والحضرية ضاعف من تعقيد مشكلات التحضر وأبرزها هي مشكلات الإسكان، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد.

ويمكن تلخيص الإشكالية في التساؤلات التالية:

- هل معرفة التأثيرات الاجتماعية تساعد على وضع تصورات وحلول تتفق وظروف مجتمعنا؟

- ما هي التقنيات المستعملة للوصول إلى أهداف الدراسة؟

أهمية وأهداف الدراسة: تكمن الأهداف والأهمية في النقاط التالية:

- انتشار مشكلة الأحياء القصديرية.

- افتقار المدن الجزائرية إلى برامج التنمية والمشاريع المستقبلية.

- نقص فرص التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الريفية والحضرية.

- النمو الاقتصادي الضعيف في ميدان صناعة المساكن.

- عدم قدرة المدينة على تلبية خدمات وتجهيزات سكانها.

- انهيار شبكات المرافق العامة من مياه وكهرباء وغاز وعدم استعمالها بصفة منظمة.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على عدة مناهج هي: المنهج التاريخي الإحصائي والمنهج الوصفي، لأن الدراسة تزاوج بين المعطيات الإحصائية وتتبع الظاهر في سياقها التاريخي وتستوجب وصف وتحليل بنية الظاهرة المدروسة.

فروض الدراسة:

لقد تكونت فروض الدراسة من البحوث والدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة والبحوث الإمبريقية التي سهلت للدارس صياغة ثلاثة فروض وهي:

الفرضية الأولى: إن النزوح الريفي وتزايد عدد السكان في الحضر وتوزيعهم العشوائي واستيطان الصناعات في المدن تعتبر المؤشرات الرئيسية في نشوء أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة.

الفرضية الثانية: إن درجة تفاقم أزمة الإسكان بالمدينة تتحدد من خلال المؤشرات التالية:

* الأحياء القصديرية.

* البناء الفوضوي.

* انحطاط حظيرة العمارات الموجودة حاليا بها.

الفرضية الثالثة: أن أزمة الإسكان تؤثر في حياة الإنسان الاجتماعية في سلوكاته وعلاقاته في المحيط الذي يعيش فيه.

نتائج الدراسة:

انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث في حي "رومانيا" بمدينة قسنطينة.

بالنسبة للفرضية الأولى: خلصت الدراسة إلى أن النزوح الريفي وتزايد عدد سكان الحضر وتوزيعهم العشوائي واستيطان الصناعات بالمدن تعتبر المؤشرات الرئيسية في نشوء أزمة الإسكان بمدينة قسنطينة.

بالنسبة للفرضية الثانية: توصل الباحث إلى تحقيق الفرضية من خلال الأحياء القصديرية المنتشرة في المدينة (حي رومانيا) والبناء الفوضوي عبر الأحياء من خلال البناء العشوائي ووضع اليد، وانحطاط حظيرة العمارات المتواجدة، وبالتالي فأزمة الإسكان تتحدد من خلال هذه المؤشرات.

بالنسبة للفرضية الثالثة: بينت النتائج أن أزمة الإسكان تؤثر في حياة الإنسان وعلاقته بالمحيط الذي يعيش فيه، واستنتج الباحث أن أحياء مدينة قسنطينة تعيش حالة التلوث البيئي جراء انتشار الأوساخ على مستوى الأحياء، مما يؤثر على صحة المواطن، وهو ما يؤكد ثبوت الفرضية، ومنه فيجب انتهاج سياسة التجديد الحضري الذي يمكن من الحد أو التقليص من مشكلة الإسكان.

جوانب الاستفادة من الدراسة:

بالرغم من أن هذه الدراسة السابقة تجاوزت ما يقارب 30 سنة، إلا أنها أكسبتنا عدة أفكار من الناحية النظرية والمنهجية لاسيما في المتغير التابع "النمو الحضري"، حيث تناول الباحث أزمة الإسكان وعلاقتها بالنمو الحضري بإحدى مدن الشرق الجزائري (مدينة قسنطينة).

فبالرغم من القفزة النوعية التي عرفتها الجزائر في مجال الإسكان، إلا أن آثارها ما زالت لحد الساعة.

وقد تلتقي هذه الدراسة السابقة مع دراستنا الراهنة في:

1- أن للهجرة الريفية دور في النمو الحضري وأن السياسة المنتهجة كان لها الدور في ذلك، وهي عدم التكافؤ الاقتصادي والاجتماعي بين الريف والمدينة.

2- أن أزمة السكن أدت إلى نشوء أحياء قصديرية على أطراف المدن الكبرى مما أثر على الجانب المورفولوجي والبيئي للمدن.

3- تشترك الدراستان في الأهمية والأهداف، لأن كلاهما:

* يثير مشكلة انتشار الأحياء القصديرية.

* عدم قدرة المدينة على تلبية الخدمات وتجهيزات سكانها.

* انهيار شبكات المرافق العامة من مياه، كهرباء وعدم استعمالها بصفة منتظمة.

4- من حيث النتائج، فالدراسة السابقة توجهنا إلى أن النزوح الريفي والهجرة نحو المدن الصناعية تعتبر من المؤشرات الهامة في نشوء أزمة السكن بالمدن الكبرى، وأن المدن الجزائرية تعيش حالة التلوث البيئي جراء انتشار الأوساخ على مستوى الأحياء.

تقييم الدراسات السابقة:

بعد عرض أهم الدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بدراستنا سواء كانت دراسات أجنبية، عربية أو وطنية، فالقراءة المتأنية للدراسات السابقة كشفت عدة قضايا تتقاطع مع دراستنا وساعدتنا على تفسير النتائج والتعلم من خبرة الآخرين في تجنب الصعوبات والمعوقات، وقد تم استخلاص جملة من النقاط أهمها:

1- بينت الدراسات السابقة اختلاف وجهات نظر الباحثين باختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم، لأن الدراسة الراهنة تتقاطع مع عدة تخصصات كالجغرافيا، الهندسة المعمارية، تقنيات التسيير الحضري، العلوم القانونية والاقتصادية وغيرها، لهذا فقد تم تناول أبعاد ظاهرة النمو الحضري والتلوث البيئي من مختلف الزوايا، فمن بين هذه الدراسات التي ركزت على الجانب الجغرافي واستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد والصور الفضائية، ومنها من تناول الأبعاد الاقتصادية والمؤشرات التنموية، ومنها من ركز على البعد القانوني والنظم الثقافية والاجتماعية، وهو ما يؤكد تعدد المداخل والمناهج والآثار الناجمة عن الظاهرة، وهو ما نعتبره مصدر لإثراء الحقل المعرفي، لأن خاصية المعرفة العلمية التراكم.

- من حيث الإطار النظري والمنهجي فقد تضمنت أغلب الدراسات السابقة استخدام المناهج الكمية والكيفية على السواء، حيث تناولت في مجملها المنهج الوصفي التاريخي والإحصائي، كما أن أغلبها مقسم إلى قسمين: قسم نظري وقسم تطبيقي هدفه ترجمة التحليل النظري إلى الواقع الميداني، وهو ما يؤكد أهمية الدراسات الإمبريقية في التحليل السوسيولوجي للظاهرة، وهو ما سيتم إتباعه في هذه الدراسة.

2- من حيث النتائج، نادت معظم الدراسات السابقة بضرورة تكاثف العلوم بمختلف التخصصات لإيجاد حلول ووضع خطط لحماية البيئة من التوسع العمراني الغير متزن وضرورة استخدام التكنولوجيا الحديثة كالاستشعار عن بعد والصور الفضائية لرسم مسار النمو الحضري المستقبلي قصد الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة.

3- أكدت بعض النتائج أن معامل الارتباط جد قوي بين التوسع العمراني الغير متزن والصحة، والصحة البيئية على السواء، وهو ما يؤكد علاقة البيئة بالجانب الإيكولوجي الحيوي.

4- في حدود الدراسات التي تعرضنا لها، سجلنا أنها تفتقد إلى العمق التاريخي، إذ لم يحاول الباحثون توضيح الأبعاد التاريخية للنمو الحضري في الدول النامية في سياقها البنائي ومراحله التاريخية التي مرت بها لاسيما فيما يتعلق بالهجرة الداخلية التي تختلف بالاختلاف الزماني والمكاني إلا في حالة دراسة الباحث **دليمي عبد الحميد** أين تطرق إلى الأسباب المباشرة والغير مباشرة للنمو الحضري وعلاقته بأزمة الإسكان في سياقها التاريخي.

5- أكدت معظم الدراسات أن التوسع العمراني والنمو الحضري الغير متزن له إفرازات متعددة، ولم تقتصر الدراسات على الجانب البيئي فحسب، بل احتوت الدراسات على عدة مشكلات منها ما هو متعلق بالإسكان ومنها من تناول مشكل التنمية المستدامة والأحياء العشوائية التي تعد أحد مظاهر التلوث البيئي، ومنها من تناول

مشكلة تسيير النفايات المنزلية والآثار الاجتماعية والديمغرافية للنمو الحضري، وهو ما يؤكد تعدد مشكلات النمو الحضري.

6- أن قلة الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات بحثنا الراهن لاسيما المتغير التابع والمتغير المستقل، لهذا السبب اخترنا بعض الدراسات السابقة التي تناولت أحد متغيرات الدراسة، فهناك دراسات تناولت النمو الحضري ومشكلاته، وهناك دراسات اقتصرت على التلوث البيئي، لهذا كان لزاما علينا اختيار الدراسات التي تناولت أحد متغيرات الدراسة لتقاطعها في بعض جوانبها مع دراستنا الراهنة، لذلك تم اللجوء إلى دراسات مماثلة وأخرى مشابهة لها.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى أهم المحاور التي تستدعي الوقوف عليها لأي دراسة بحثية ممنهجة حيث بدأنا بتحديد إشكالية الدراسة اخذين بعين الاعتبار التسلسل التاريخي انطلاقا من العام إلى الخاص لنصل إلى التساؤل الرئيسي ،ثم إلى موضوع الدراسة وأسباب اختيار الموضوع لنعرج إلى أهداف الدراسة وقسمناها إلى هدف عام وأهداف خاصة ثم إلى أهمية الدراسة ،لنصل إلى ضبط المفاهيم قصد توضيح أي غموض أو لبس يمكن أن يعتري القارئ وصولا إلى فرضيات الدراسة بصفتها البوصلة التي توجه الباحث وفي الأخير تناولنا الدراسات السابقة لتكون مرجعية فكرية وخلفية نظرية للبحث.

الفصل الثاني

المداخل النظرية لموضوع الدراسة

الفصل الثاني

المداخل النظرية لموضوع الدراسة

تمهيد:

أولا: التأصيل التاريخي للنمو الحضري.

ثانيا: المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري.

ثالثا: النظريات المفسرة للنمو الحضري.

رابعا: النظريات المفسرة للبيئة الحضرية.

خامسا: النظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية.

خاتمة الفصل.

تمهيد

إن المتتبع والدارس لمسألة النمو الحضري والتحضر في علم الاجتماع يكشف أن الظاهرة نالت اهتمام المفكرين وجموع المنظرين بمختلف مشاربهم منذ بداية الفكر الإنساني، إذ جعلوا من إشكالية النمو الحضري وما يرتبط بها مجموع إشكالات وأحد المواضيع المركزية التي حاولوا تقديم تفسير علمي لها، وذلك لسبب التغير السريع الذي عرفته حواضر المعمورة من التجمع الإنساني الأول والثورة الحضارية إلى المجتمعات في شكلها الحالي بمختلف أنظمتها بسبب التصنيع وما صاحبه من مشكلات وقضايا تستدعي التأمل والدراسة، الأمر الذي جعل من المدينة مجالا حضريا معقدا يزخر بمجموعة مختلفة من التفاعلات والنظم والظواهر الاجتماعية المتنوعة الأسباب والتأثيرات.

لهذا رأينا أنه من الضروري معرفة مدى تطور الظاهرة في سياقها التاريخي للإحاطة بموضوع البحث من مختلف الزوايا، قبل التطرق للمداخل النظرية المفسرة للنمو الحضري والنظريات الإيكولوجية الكلاسيكية والمعاصرة لما لها من علاقة بموضوع الدراسة.

أولا– التأصيل التاريخي للنمو الحضري:

تعود الإرهاصات الأولى لتطور النمو الحضري إلى نشأة المدن وتطورها عبر المراحل التاريخية المتتابعة، ويمكن تلخيصها في أربع مراحل رئيسية هي:

1– مرحلة الفولك :

ويطلق على هذه المرحلة بمرحلة ما قبل التحضر، امتدت منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض إلى غاية سنة 5500 ق.م، أين عرفت فيه البشرية أول أشكال الاستقرار الغير دائم عن طريق إقامة مجتمعات (الفولك) تعتمد على حرف غير زراعية كالصيد والقنص والجمع، والتقاط الثمار بحثا عن الغذاء، فضل الإنسان يصارع الطبيعة واستخدامها لقضاء حاجاته البيولوجية المتجددة والمتكررة من أجل المحافظة على الذات والبقاء، ومن هنا برزت العلاقة الغير متكافئة بين الإنسان والبيئة.

وعرف مجتمع الفولك في هذه المرحلة بعض مظاهر النظام المرتكز على العادات والتقاليد المنبثقة عن العشيرة، فكانت الوحدة الاجتماعية المسيطرة هي القبيلة والعشيرة مستعملة الضبط الاجتماعي الخاضع لرابطة الدم والقرابة من أجل الحفاظ على توازن الجماعة.

2– مرحلة النواة الحضرية (ما قبل التصنيع) :

وهي أولى مراحل الثورة الحضرية لدى المجتمعات الزراعية، فكانت بدايتها في 8000 سنة ق.م، وكان ظهورها مرتبط بتقدم المعرفة الإنسانية والأساليب الفنية المستخدمة وخاصة استخدام المعادن، وظهور عملية الإنتاج لدى المجتمعات الزراعية في مناطق السهول الفيضية وعلى ضفاف النهرين، وفي سهول نهر السند، وفي هذه المناطق استقرت الحياة البشرية مما مكنها من إنتاج الغذاء بوفرة، وقد ساعد فائض الأغذية لأول مرة على توفير الغذاء لأعداد كبيرة من السكان، مما سمح بالتوطن الدائم للأفراد في مكان معين عبر تجمعات عمرانية يربطها نظامها الخاص لتوفير الخدمات المتعددة، ومن هنا نشأت المراكز العسكرية والثقافية والإدارية القديمة على هيئة مدن صغيرة.[1]

1– علاء سليم أسعد صلاح، **خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي –دراسة تحليلية لمدينة نابلس**، ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص .76.

وعموما فقد سجلت هذه المرحلة عددا من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مثلت في نظر بعض الباحثين من أمثال **جوردن تشايلد** الذي حدد ملامح الثورة الحضرية المبكرة بشواهد أساسية للبدايات الأولى للنمو الحضري نذكر منها:[1]

- ظهور طبقة الحرفيين والصناع وغيرهم.
- تقسيم العمل منها الحرفية، الصناعية والتجارية.
- ازدهار النشاط التجاري واتساع نطاقه.
- تطور نسق التدرج الطبقي.
- فرض الضرائب وتراكم رؤوس الأموال.

وتناول **نوستيل دي كلانج** تاريخ المدينة العتيقة وأرجعها إلى نفوذ الدين الحضري من وجهة نظر تاريخية واتسمت بتغيرات اجتماعية في المجال الحضري مثل:

- تأكيد عامل "مكان الإقامة" و"الموقع" بدلا من عامل القرابة، وقد كشفت المدن المبكرة عن نوع من التماسك أقرب إلى التضامن العضوي الذي تجاوز نظام القرابة وأصبح يعتمد على التكامل والاعتماد الوظيفي المتبادل بين الأفراد.[2]

كما تميزت هذه المرحلة بالمرونة والحركة للأشخاص من خلال تنقلاتهم وظهور بعض الصناعات، فكان دافع لنمو العديد من المستوطنات الحضرية والتوسع المكاني وتنقل الأشخاص والبضائع عبر السكك والموانئ ساهمت في التبادل التجاري، مما يساعد على إنشاء مدن جديدة واستمرارية نموها عبر موجة التحضر.

3- مرحلة المنطقة الحضرية :

يرجع امتداد هذه المرحلة إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حتى حدوث ما يعرف بالثورة الصناعية، وقد شهدت هذه الفترة عصر ركود حضري، لكن مع مرور الوقت استطاعت بعض المدن أن تسترد بعض ما فقدته من أهمية سياسية، اقتصادية ودينية، وامتدت إلى أنحاء أوربا لتقوم على دعائمه ما يعرف

1- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري**، ج 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص .115.

2- حسين إسماعيل علي، **المؤشرات الحضرية لمدينة كلار**، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مجلة كلية الآداب، العدد 101، جامعة كرميان، العراق، كلية التربية، ص .858.

بالثورة الصناعية التي أسست لمرحلة جديدة من مراحل النمو الحضري، الذي امتد في قارة أوربا، حيث اندمجت الأعداد المتزايدة من السكان في أعمال التجارة والحرف، وقد شهدت هذه المرحلة زيادة عدد المستوطنات الحضرية، وبمعدل مرتفع للتحضر مسبقا للمعايير الصناعية. وكانت معظم هذه المراكز بها ساحة عامة ومعابد ومباني متماثلة الطراز على نطاق أصغر من تلك الموجودة في روما.[1]

وكان انعكاس ذلك على النمو الحضري، وقد ساعد التقدم في المواصلات والأسلحة على قيام وتوسيع المستثمرات، ونشطت التجارة نشاط كبير انعكس بدوره على التطور الحضري، وقد تطلب مسؤوليات الحكم والإدارة نمو مدن هامة قامت بهذا الدور مثل الإسكندرية في مصر التي تبوأت مركزا كبيرا في الفترة الإغريقية الرومانية.

4- مرحلة التحضر السريع (التصنيع):

وتعود بدايتها إلى القرن السادس عشر أرست بداية جديدة من مراحل النمو الحضري نشطت فيها بعض العوامل التي بلغت من قوة تأثيرها على معدلات النمو الحضري درجة من الوضوح، حيث اقترن النمو الحضري بالتحول من الأعمال والأنشطة الزراعية إلى العمل الصناعي والتجاري وأنشطة الخدمات التي بدأت في الازدهار في المراكز الحضرية الصناعية، ثم تلتها الثورة التكنولوجية التي كانت بمثابة نقطة الانطلاق البارزة للنمو الحضري في العصر الحديث، حيث أن نمو المدن وتحضر مناطق عديدة في كثير من بلاد العالم كان بسبب الاكتشافات وما صاحبها من تغيرات على منتجات عدة كانت بمثابة القوى الجاذبة التي مكنت من تزايد أعداد المهاجرين على المدينة، وارتبط النمو الحضري في هذه المرحلة الحديثة بزيادة كفاءة وسائل النقل لمسافات بعيدة أثرها الواضح في دفع النمو الحضري خطوات أبعد، واقترن النمو الحضري بالتغيرات الجذرية الحاصلة في الأساس الوظيفي للمدينة الحديثة، الأمر الذي انعكس على بنائها الإيكولوجي، وقد احتل التصنيع مركز الصدارة بين عوامل النمو الحضري والتغيير الإيكولوجي من ناحية أخرى.

وتدل الإحصائيات المتاحة على مقدار السرعة في نمو المدن خلال القرنين التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد تضاعف عدد سكان المدن في بريطانيا وارتفع خلال الفترة (1871-1911) من حوالي 14

1- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **روما القديمة**، المتاح في الموقع /wikipedia.org/wiki بتاريخ 2013/07/15.

مليون نسمة إلى حوالي 28 مليون نسمة، وفي فرنسا من 11 مليون إلى 17,5 مليون، وبينما كان عدد سكان باريس نحو مليون نسمة عام 1860 ارتفع إلى أكثر من 6,6 مليون عام 1950 و7,8 مليون عام 1960.

أما في دول العالم، فالنمو الحضري بدأت تظهر معالمه في النصف الثاني من القرن العشرين، غير أنها تميزت بأن الظاهرة الحضرية لم ترتبط بالتطور الصناعي والنمو الاقتصادي المحلي، الأمر الذي جعل النمو الحضري عبئا على التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وليس عامل من عوامل التطور فيها.

أما آخر مداخل النمو الحضري فيمكن تسميتها بمرحلة ما بعد التصنيع، والتي تبدأ من النصف الثاني من القرن العشرين، وأهم ما يميزها الزيادة السريعة في سرعة وكفاءة وسائل الاتصال وأهمها الهاتف، بالإضافة للتطور الذي لحق بصناعة السيارات وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقد تميزت أيضا بظاهرة التخلخل السكاني للمدينة كاتجاه مضاد لظاهرة التركيز السكاني التي تميزت بها المراحل المبكرة للنمو الحضري الحديث.

إن المراحل السالفة الذكر وما تخللها من تغير جذري في البنى الاجتماعية من أشكالها البسيطة إلى الأشكال المعقدة دفع بالمنظرين الأوائل بمختلف مشاربهم إلى الاهتمام بالمدينة والمجال الحضري وبمدى تكيف الفرد مع المجال الإيكولوجي الحيوي، ودراسة التحولات التي طرأت على المجموعات الاجتماعية، سواء عن طريق المقاربات السوسيولوجية للنظريات الكلاسيكية والنظريات الإيكولوجية.

ويبقى القرن التاسع عشر من خلال الثورة الصناعية نقطة تحول في الأبحاث الاجتماعية والحضرية، واعتبرها الباحثون المحك الرئيسي لهذا التغير، بل السبب المباشر في التحول بفضل ما أحدثته من تغير جذري في البنى الاجتماعية.

ثانيا– المداخل المنهجية والنظرية في تحليل ظاهرة النمو الحضري:

لاشك أن العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية لم تصل إلى ما وصلت إليه من تقدم مذهل إلا بعد ما قامت بتطوير نظريات خاصة، ووضوح الإطار النظري لكل دراسة يعد مطلبا ضروريا لإنجاحها، وشرطا أساسيا لاكتسابها صفة العلمية الموضوعية.

إن تعدد النظريات وتنوعها في العلوم الاجتماعية وما تنطوي عليه من مداخل واتجاهات قد تخضع في أغلب الأحيان لتوجيهات إيديولوجية، كما أن هذا التعدد للمناهج المعرفية والمداخل النظرية التي عالجت قضايا النمو الحضري والتحضر وانتمائها في أغلب الأحيان إلى فروع معرفية أخرى تبتعد عن مجال علم الاجتماع

كالاقتصاد، الجغرافيا، التاريخ والفلسفة زاد من صعوبة التنظير أو تصنيف النظريات، لهذا سيقتصر بحثنا في هذا المحور على عدة مداخل لتحليل ظاهرة النمو الحضري هي:

1- المدخل التاريخي:

تفرع استخدام هذا المدخل من قبل علماء الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا من خلال بحثهم عن المظاهر التاريخية للتحضر والنمو الحضري، وقد تناول "بوسكوف" الموجات الحضرية التي تعرض لها العالم عبر التاريخ كما يلي: [1]

* **الموجة الحضرية الأولى:** وتبدأ من سنة 4500 ق.م 580 بعد الميلاد، وهي فترة ظهور المدن الأولى التي نشأت لتؤدي وظيفتها الدفاعية ضد الغارات المتتالية والثورات.

* **الموجة الحضرية الثانية:** من سنة 1000 م إلى 1800م ظهرت خلالها عدة وظائف للمدن منها تجارية ودينية، ويمكن أن نسميها بمرحلة بداية الثورة الحضارية.

* **الموجة الحضرية الثالثة:** وتبدأ من 1800م إلى العصر الحالي، وارتبطت هذه المرحلة بالتصنيع المكثف أو ما يطلق عليه بموجة التصنيع التي كان لها الأثر الواضح في نمو المراكز الحضرية، ومن ثمة تعدد الوظائف للمدينة الواحدة واتساع نطاقها، الشيء الذي أفرز عدة مشاكل[2].

في حين رأى "إريك لمبارد" أن مراحل التحضر مرت بأربعة مراحل رئيسية هي:

- التحضر البدائي: تمثلت في توطن الإنسان في حيز مكاني وتكيفه مع البيئة الفيزيقية والاجتماعية.
- التحضر المميز: ظهور وظائف المدن وإبراز المشكلات.
- التحضر الكلاسيكي: يمثل بداية الاستقرار الحضري الحقيقي ويتسم بالتمركز العاصمي وظهور الدول المدينية.
- التحضر الصناعي: وفيه ظهرت آثار الصناعة وظهور موجات الهجرة من الأرياف إلى المدن، وتتزامن هذه المرحلة مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية[2].

1- 2- محمود الكردي، **التحضر**، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص. 59.
2- محمود الكردي، **التحضر**، المرجع نفسه، ص. 60.

2- المدخل الجغرافي الإيكولوجي:

ويمثل هذا الاتجاه الجغرافيون وعلى رأسهم **شيفسكي** و**بل** Bell، حيث تجاوز اهتمامهم دراسة الحيز المكاني إلى دراسة الإنسان، كونه المكون الأساسي للحيز الذي يعيش فيه، وتبرز درجة تحضره من خلال مدى سيطرة الإنسان على الطبيعة وتسخيرها لرفاهيته وتكيفه معها.

والبعد الجغرافي له ما يبرره في نشأة وتكوين المدن وتطورها، وهو ما يحتويه الحيز المكاني من مواقع جغرافية مميزة من خصوبة الأراضي والمجاري المائية...الخ.

أما البعد الإيكولوجي فيهتم بالتوزيع المكاني للسكان والنشاطات ضمن المساحات التنظيمية للمدينة ودراسة العلاقات بين المواقع القائمة بوسط المدينة وأطرافها[1].

كما يركز أصحاب هذا الاتجاه على عاملي الحجم والكثافة لتحديد درجة التحضر بالنسبة للمدن. [2]

إذن سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية واستثمار الموارد البشرية، فأفراد المجتمع يعيشون في إطار بيئة مكانية لها مقوماتها، ومن المعروف أن النشاط الحضري لا يتوقف داخل المدينة وإنما يمتد إلى المناطق المتاخمة لها.

3- المدخل الديمغرافي أو الإحصائي:

يرتكز هذا المدخل على العلاقة أو الارتباط بين البعد الديمغرافي أو الإحصائي بالتحضر عن طريق استخدام الأساليب الكمية. [3]

والنمو الحضري وفق هذا المدخل يشير إلى حجم السكان وكثافتهم وطريقة توزيعهم وخصائصهم، ومعدلات الزيادة الطبيعية والهجرة.

ويحظى هذا المدخل بقبول عدد كبير من علماء علم الاجتماع الحضري وعلى رأسهم **ماكجي** (**T.magée**) و"دافيد كنجزلي" الذي أشار إلى التحضر يشير إلى نسبة جملة السكان الذين يتركزون أو يقيمون في مستوطنات حضرية إلى إجمالي السكان في الدول خلال أي فترة زمنية معينة في أي قطر من أقطار العالم.

1- صالح الوجلي الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ط1، 2002، ص. 48.
2- صالح الوجلي الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع نفسه، ص. 48.
3- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري – مدخل نظري**، مرجع سابق، ص. 25.

في حين قدم "ماكجي" عرض لاتجاهات النمو الحضري ومظاهره ونتائجه في العالم الصناعي انطلاقا من دراسته لواقع النمو الحضري في العالم الصناعي والعالم النامي، وصاغ نظرية سماها بنظرية التحول الديمغرافي، هذا التحول حسبه يتميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات في مرحلة ما قبل الصناعة، وأطلق عليها مرحلة التركيب السكاني الثابت نسبيا، في حين أن مرحلة الصناعة فقد استطاع أن يقدم نموذج سكاني انخفضت فيه معدلات الوفيات، بينما استمرت فيه معدلات المواليد في ارتفاع، ثم اتجاه تميز بمعدلات أكثر انخفاضا للمواليد وصل إلى تركيب سكاني ثابت وأوسع حجما. (1)

ووفق هذا المدخل فقد أكد علماء الديمغرافيا على سرعة النمو مقارنة بمعدلات التحضر لاسيما في المناطق النامية التي تتصف في الوقت الحاضر بالنمو الغير عادي والغير متحكم فيه.

4- المدخل الاقتصادي:

ارتبط هذا المدخل بحركة الانتقال والتحول من الاقتصاد التقليدي الذي كان يعتمد على الصيد والزراعة والإنتاج، إلى حالة تقوم فيها الحياة على أساس العمل الصناعي والإداري والتجاري، أو بعبارة أخرى من اقتصاد المعيشة إلى اقتصاد السوق. (2)

وقد أكد "ابن خلدون" في مقدمته على التخصص واختلاف المدن والمراكز الحضرية عن بعضها البعض وفقا لنشاطها الاقتصادي، فهناك مدن تخصص في التجارة والأخرى في الصناعة.

والمدينة تحتوي على البنية التحتية، وفرص العمل والمشاريع، والوظائف والخدمات ومختلف النشاطات الاقتصادية الشيء الذي يؤدي إلى تركز السكان في المدن، وتزايد معدلات التحضر وأدى ذلك إلى بروز قضايا ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعمرانية داخل المناطق الحضرية.

كما يهتم هذا المدخل بالقوى الجاذبة والطاردة والنشاطات الاقتصادية، والتي قد تؤدي بدورها إلى التركز والتشتت، فهي لا تسعى لفهم النظام المكاني الحضري فحسب، بل يتعدى ذلك لمعرفة اتجاه التغير في تلك المواقع. (3)

1- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري – مداخل نظري**، المرجع السابق، ص. 81.

2- عبد الله محمد حامد، **الاقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية**، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1995، ص. 139.

3- عبد الله محمد حامد، **الاقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية**، المرجع نفسه، ص. 139.

وقد صنف المدخل الاقتصادي المدن وفق هذا المدخل إلى مراحل، فالمدينة يسودها نظام الرق، والمدينة الإقطاعية والرأسمالية والمدينة الاشتراكية.

5- المدخل الاجتماعي والثقافي:

من المتفق عليه أن المتغيرات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في نشوء ظاهرة التحضر ونموها بما يلاحظ أن البناء الاجتماعي الحضري له أهمية حيوية في صناعة الشكل الحضري السائد، وبصورة خاصة سيادة العلاقات غير الشخصية والتفاعلات المستمرة بين الأفراد، وهذا يتحدد بالبعد الثقافي للسكان، كما أن درجة التجانس الثقافي في المجال الحضري يؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الحضري وتكيف الوافدين.

ويعتبر "أوسكار لويس Louis Oskar من الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي التي يتعرضون لها الوافدون الجدد على المراكز الحضرية والوافدين من الأرياف والقاطنين في الأحياء المختلفة، ووصل إلى صياغة نظرية تدور حول ما أسماه بثقافة الفقر المادية والغير مادية. (1)

كما لاحظ أن المدينة تتميز بوجود الطبقات الاجتماعية وفي بعض الأحيان توجد الطبقات العرقية، وعليه فالبناء الاجتماعي في المدينة يختلف بصورة كبيرة عن البناء الاجتماعي في القرية ووجود بعض الاختلافات في النواحي الثقافية بسبب وجود المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية ووسائل الإعلام المختلفة في المناطق الحضرية.

6- المدخل الإداري والسياسي:

للمدينة بعد سياسي، كونها مركز إداري ومركز للحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة، بالإضافة إلى استحواذ العاصمة على السفارات الأجنبية خاصة في العاصمة السياسية، كما تتركب ظاهرة التحضر مع نمو الوظيفة السياسية للمدينة في عواصم المحافظات أو الأقاليم للمدينة، وتكون واضحة وخاصة عندما تكون الوظيفة السياسية للمدينة هي البعد الحيوي بصورة خاصة في الدول النامية، وبذلك يتلخص العامل السياسي في الهدوء والاستقرار والأمن الحضري.

في حين البعد الإداري فهو مرتبط بالبعد السياسي، فالمركزية واللامركزية يحددان خضوع المنطقة الحضرية أو الريفية للإدارة المحلية.

1- لوجلي صالح الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص .105 ، 109.

فالإدارة بمثابة المجسد للقرار السياسي ولسياسة الدولة وكيفية توجيهها، فالدولة تستطيع أن تستقطب والاستثمارات لمدينة معينة.

كذلك فالبعد الإداري يساهم في التنوع في المؤسسات وبالتالي طبيعة العلاقات التي تربط النظم والمؤسسات، وما يمكن استخلاصه حول المداخل النظرية للنمو الحضري نلاحظ أن كل المداخل ترتبط بموضوع الدراسة ارتباطا وثيقا، إلا أننا نرى أن أهم مدخل الذي يساعدنا على تحليل ظاهرة النمو الحضري لمدينة خنشلة هو المدخل الجغرافي الإيكولوجي، لارتباطه بالموقع الذي تحتله المدينة، والحجم والكثافة والمكان كمتغيرات تقاس من خلالها درجة التحضر، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال سيطرة الإنسان على البنية الطبيعية، كما أن المدخل الثقافي والاجتماعي لا يخلو من الأهمية لارتباطه باللاتجانس الثقافي والاجتماعي في المدينة وضواحيها، وهذا راجع إلى تعدد الخلفية الثقافية وتحكمها في العمران واختيار المكان، فالمنطقة تشكل هجين من المجتمعات السكانية ذات الأصول المختلفة، وكل وحدة من هذه التجمعات لها جذور مختلفة نسبيا مع الأخرى من حيث العادات والتقاليد، وحتى من حيث السلوك مما يؤثر على التفاوت الكبير في النسق القيمي السائد في مدينة خنشلة.

7- من خلال التعرض للمداخل السابقة يظهر أن التحضر ظاهرة مركبة متعددة الجوانب والأبعاد فهي مرتبطة بتاريخ المجتمع وأوضاعه الجغرافية، كما تعكس نشاطه الاقتصادي وأبنيته الاجتماعية والثقافية، وترتبط بتركيبه الايكولوجي والديموغرافي فهي ذات أبعاد متعددة، الأمر الذي يستلزم دراستها بشكل متكامل وشامل وعليه فان الاتجاه متعدد المداخل في دراسة النمو الحضري والتحضر هو السبيل الوحيد لإيجاد الارتباط بين مكونات تلك الظاهرة بحيث تنصهر في بوتقة واحدة لتكشف عن طبيعتها وتحديد خصائصها وتوضيح أثارها.[1]

وتعد نظرية "**فريدمان**" في التحضر من أهم الاتجاهات المعاصرة في محاولة ربط ظاهرة التحضر بجميع العوامل.

ثالثا- النظريات المفسرة للنمو الحضري:

لقد احتلت دراسة النمو الحضري والتحضر على المستوى العالمي مكانا مرموقا في الأدبيات الاجتماعية والعلمية فاقت كل التصورات والتقديرات، وشمل العديد من الأنساق المعرفية.

[1] - محمود الكردي، **التحضر**، المرجع السابق، ص. 53.

ويبدو أن ظاهرة النمو الحضري وبروز المدن الكبيرة والتضخم وما نتج عنه من متغيرات اجتماعية، ديمغرافية بيئية واقتصادية استقطب اهتمام الباحثين في شتى مجالات العلوم، بحيث يحاول كل باحث أن يسهم في هذا البناء الحضري المتنامي باستمرار.

وقد حددنا نقطة البدء في هذا المحور في دراسة الظاهرة انطلاقا من نظرة "ابن خلدون" لظاهرة النمو الحضري باعتباره من أوائل المفكرين الذين اهتموا بالظاهرة في مقدمته المشهورة حول معالم نشأة المدن والظواهر المصاحبة لها، وعلاقة الهجرة الريفية الحضرية بذلك والتنافس على الخدمات العامة وعلى المكان مما يسبب الازدحام وكثرة العمران الذي يؤدي لفساد الأهوية جراء التلوث والفضلات التي تسبب تدهور البيئة الحضرية، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية التي تنجر عن التزاحم في العمران.[1]

ويكون بذلك "ابن خلدون" قد تنبأ في وقت مبكر حول مشكلات النمو الحضري، ولم تأت بعده دراسات واضحة المعالم إلا في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 من خلال أول دراسات إمبريقية حول المشكلات الحضرية، وتجلى ذلك فيما تناولته **مدرسة شيكاغو** بزعامة كل من "بارك" و"**أرنيست** بارغس"، ليأخذوا على عاتقهم الإشراف على الدراسات الميدانية وتحليل ظواهر النمو الحضري والتحضر.

والواقع أن جهود علماء الإيكولوجيا الحضرية في جامعة شيكاغو أسفرت عن جهود عملية في تفسير أنماط التحضر والمشكلات المصاحبة للنمو الحضري في مجال الإيكولوجيا الحضرية، وقبل أن نعرج على النظريات الإيكولوجية، رأينا أنه من الضروري أن ندرج نظريات النمو الحضري والتي اهتمت بالمكان ووسائل الاتصال، قاعدة "**جيفرسون**" و"زيف" ونظريات الاستقطاب التي وضعت ميكانيزمات نمو المراكز الحضرية التي تمحورت حول النشاطات الاقتصادية وفكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد. [2]

وبما أن البحث يهتم بعلاقة النمو الحضري والتلوث البيئي، رأينا أنه من المجدي التطرق إلى التراث السوسيولوجي الذي تناول الظاهرة في مجال النظريات البيئية ومختلف الاتجاهات للحتميات البيئية من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع.

ولا ريب في أن التراث السوسيولوجي أصبح الآن يزخر بالكثير من المداخل المفسرة لعلاقة النمو الحضري بتلوث البيئة الطبيعية من خلال الكثافة والحجم واللاتجانس بين الأفراد والجماعات وتعدد النشاطات، وعلى سبيل

1- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، ط 2002، ص. 121.

2- السيد الحسيني، **الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة الأحياء الصفيحية في مدينة القاهرة**، مكتبة غريب، مصر، ط1، 1991، ص. 45.

المثال المدخل الإيكولوجي الذي يركز في تفسيره لعلاقة النمو الحضري بنماذج استخدامات الأرض وأشكالها الفيزيقية والمدخل السوسيولوجي الذي يستند على وضعية خصائص الأجيال التي تعاقبت على السكن في الأحياء الحضرية، والمداخل النظرية للإيكولوجيا المحدثة متمثلة في المدخل السوسيو ثقافي الذي يميز ثقافة الفقر والموروثات الثقافية للوافدين للمراكز الحضرية، بالإضافة إلى تحليل المثاقف الاجتماعية التي طورها "**شيفكاي**" في دراسة البناء الاجتماعي الحضري وقياس درجة التحضر.

ولكن قبل البدء بتحليل وتقديم محتوى المداخل والاتجاهات، يمكن القول أنها كانت نتاج لإيديولوجيات الباحثين، وما يمكن قوله حول الدراسات الإيكولوجية هو وضعية المكان والإنسان والعلاقة التفاعلية بينهما، فكلاهما مرتبط بحجم السكان وأنماط السلوك الصادر عنهما، ويمكن تقديم أهم النظريات السوسيولوجية التي تناولت النمو الحضري والتحضر في ضوء متغيرين أساسيين، متغير السكان ومتغير المكان، ولكل متغير مؤشرات خاصة به يستند عليها في توضيح جوانب الحياة الحضرية بأبعادها المتنوعة، فيزيقية، اجتماعية وثقافية. [1]

1- نظرة ابن خلدون لظاهرة النمو الحضري:

يعد الفيلسوف وعالم الاجتماع "ابن خلدون" من أوائل المفكرين الذين اهتموا بدراسة ظاهرة النمو الحضري، فاهتم في مقدمته المشهورة بمعالم نشأة المدن والظواهر المرتبطة بها، وكتب في هذا الموضوع بشيء من التفصيل في الباب الرابع المعنون بـ(في البلدان والأمصار وسائر العمران) وذهب في تحليله للظاهرة وسماها بـ(العمران المفرط) بقوله "إن الحمامات بلغ عددها في بغداد في عهد المأمون 65 ألف حمام وكانت مشتملة على مدن وأمصار متلاصقة ومتقاربة تجاوز الأربعين، ولم تكن مدينة وحدها يجمعها سور واحد لإفراط العمران، أي التضخم الحضري والعمراني وكذا حال القيروان وقرطبة والمهدية في الملة الإسلامية وحال مصر والقاهرة وما بعدها". [2]

أما علاقة الهجرة الريفية بظاهرة النمو الحضري، فمن المعروف أن الفرد الريفي حين يلج المدينة يكاد يعيش بصعوبة بالغة، وأن الهجرة تخلق مشاكل الازدحام السكاني الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية، والمزاحمة على الخدمات العامة، مما يزيد من نفقاته على السكن وتلبية الخدمات بشكل عام، لذا يشير "ابن خلدون" إلى قصور أهل البادية عن سكني الحضر الكثير العمران والسبب في ذلك أن الحضر الكثير العمران يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنيه كثرة بالغة على نسبة عمرانه، فيحتاج حينئذ إلى المال الكثير للنفقة على

1- عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، المرجع السابق، ص. 317.

2- عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، المرجع السابق، ص. 317.

نفسه وأسرته في ضرورات عيشهم وسائر مؤنهم، وكل من يتشوق إلى الحضر وسكناه من البادية فسريعا ما يظهر عجزه ويفتضح استيطانه؛ أي أن الفرد الريفي لا يستطيع التكيف سواء اقتصاديا أو اجتماعيا مع البيئة الحضرية.[1]

ولم تقتصر مشكلات النمو الحضري على مستوى التكيف في الحياة الحضرية للمهاجرين، بل تتجاوز إلى حد التنافس على الخدمات العامة والتعدي على المساحات والأراضي الحضرية، فيستشهد "ابن خلدون" بقوله "إن الناس في المدن لكثرة الازدحام والعمران يتحاشون حتى في الفضاء والهواء للأعلى والأسفل ومن الانتفاع بظاهر البناء مما يتوقع معه حصول الضرر في الحيطان... ويختلفون أيضا في استحقاق الطرق والمنافذ والمياه الجارية والفضلات المسربة في القنوات...".

وأشار أيضا برؤية تخطيطية معاصرة إلى ظاهرة التلوث الناتج عن النمو الحضري، حيث أوضح إلى أنه فساد الأهوية بسبب ازدحام المدينة بالبيوت والسكان وما ينشأ من هذا الازدحام من الأبخرة والفضلات التي تسبب التدهور في البيئة الحضرية في جانبها الطبيعي والجمالي أو جانبها الصحي الذي يؤثر في سكان المدن.

أما العلاقة بين ظاهرة النمو الحضري والعجز والخراب الذي يصيب المدينة جراء تراجع العمران فيها، فقد ربطه "ابن خلدون" ببراعة فائقة، عندما أشار إلى "أن المدن تصاب بالخراب والعجز إذا لم تكن لها رعاية من كافة السكان فإنها سرعان ما تهجر وتخرب..."، وذهب "ابن خلدون" إلى آثار سوء التخطيط على المجال الحضري بقوله "المدن التي لم يراع فيها طيب الهواء كثيرة الأمراض في الغالب، وقد اشتهر بذلك في قطر المغرب بلد قابس من بلاد الجريد بالإفريقية، فلا يكاد ساكنها أو طارقها يخلص من حمى العفن بوجه..." .[2]

ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتلوث البيئي فيما يلي:

- ربط النمو الحضري في المدن بالهجرة الريفية وصعوبة المهاجرين في الحياة الحضرية.
- أن الازدحام في المدن والتنافس على الخدمات يؤدي إلى حصول الضرر البيئي نتيجة تزايد الفضلات.
- أن الازدحام في المدن يسبب تلوث الهواء جراء الأبخرة والفضلات والتي تؤثر بدورها على البيئة والإنسان.

1- عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، **نظرة ابن خلدون لظاهرة النمو الحضري**، الحوار المتمدن، العدد 3575 المتاح في الموقع www.alhewar,org/debat/show.art.asp?aid287238 بتاريخ 2013/09/10 على الساعة 13,30.

2- عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، المرجع السابق، ص. 321.

وقد ربط تراجع العمران وشوه المحيط في ظل التزايد السكاني في الحواضر وغياب التخطيط مما يؤدي إلى الخراب والعجز، لقد ربط ابن خلدون مشكلة التلوث البيئي الحضري منذ القرن الرابع عشر ليأتي بعده مجموعة من المنظرين ليؤكدوا هذا الطرح ومنهم رواد **مدرسة شيكاغو** مثل "**بارك بيرجس ومكنزي**" الذين أسسوا فيما بعد نظرية البيئة الحضرية كما ظهر اختصاص قائم بحد ذاته سمي بعلم الاجتماع البيئي بزعامة كل من "**كريج وفريديريك** "**Frederick and Craig** و**شنايبرغ** Schneeberg وغيرهم.

وفي سياق آخر ربط أيضا ظاهرة التلوث البيئي الحضري بسوء التخطيط الذي يتسبب في الأمراض والأوبئة وهو ما تناولته الدراسات الحديثة حول علاقة التخطيط الحضري بجودة الحياة في الوسط الحضري.

2- نظريات النمو الحضري:

أ- نظرية المكان المركزي (Théorie de la place centrale):

صيغت هذه النظرية سنة 1933 على يد العالم الجغرافي الألماني "**فالتر كريستالر**"(Walter Christaller) بوصفها نظرية استنتاجية عامة، صممت أساسا لتحديد حجم المدن وعددها وتوزيعها، وقد تأثر "كريسالر" بمفاهيم نظريات الموقع التقليدية. (1)

والمكان المركزي وفق إطار هذه النظرية يعني به ابتداء المركز الحضري، وقد اهتمت هذه النظرية أساسا بعملية إحصاء لهذه المراكز الحضرية، بحيث إذا نظرنا إلى فحوى هذه النظرية، وجدناها مركبة في سلسلة من التوكيدات والمفاهيم، والنتائج المنطقية لما يمكن أن نسميه (بالترتيب التسلسلي لمراكز العمران)، وذلك وفقا

لوظائفها، فكانت هناك مثلا القرية الصغيرة (Village hamlet) والقرية (Village) والبلدة (Town) والمدينة (City)، وقد ارتبط هذا الترتيب أساسا بمناطق السوق وشبكة المواصلات. (2)

وفي هذه المفاهيم استنتج "**كريستالر**" نظاما تسلسليا مترابطا من الأماكن المركزية التي تندرج في أعدادها وأحجامها السكانية، ولقد فكر "**كريستالر**" في الشكل الذي يمكن للمنطقة التكميلية أن تأخذه، وبما أنه كان يبحث عن توزيع متساو ومتجانس من خلال منهجه العلمي لقياسات مثل هذه المفاهيم، لكن على الرغم من

1- نقلا عن عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، **نظريات النمو الحضري والتحضر في المجتمع**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2011/3575

2- محمود الكردي، **النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر**، أطروحة دكتوراه منشورة، مطبعة دار المعارف، مصر، 1980، ص. 26.

ملائمة الدائرة، إلا أنها تبرز مشكلتين، فالمشكلة الأولى هي وجود فراغات ومناطق فجوات في حال تلامس الدوائر لمحيطاتها، فهذا يعني أنه تتداخل بعض المناطق من أكثر من منطقة تكميلية، وحتى يتخلص من هاتين المشكلتين، فقد تبنى الشكل السداسي، ولهذا تعرف نظرية "كريستالر" أحيانا باسم "النظام السداسي" (Système hexagonale) .[1]

ب- نظرية أقطاب النمو (Théorie de croissance des pôles):

يعد "فرانسوا بيروكس" إلى أن تنمية ذلك القطب تؤثر على تنمية المناطق التي تقع في نطاق نفوذه، ويمكن لهذا القطب أن يتسبب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد العلاقات بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفي طريقة تأديتها لوظائفها. [2]

ويطلق "ألبرت هيرشمان" (Albert Hirshman) على أقطاب النمو تعبيرا مشابها إلى حد ما في المعنى وهو (نقط النمو) (Les points de croissance)، ويقصد بها تلك المناطق التي تظهر فيها قوى لها تأثير خاص في عملية التركيز المكاني للنمو الاقتصادي في الدولة، ويصحب ظهور هذه (النقط) انبثاق ظاهرة النمو غير المتوازن سواء بين الدولة وغيرها من الدول، أو بين الإقليم وجيرانه، أو حتى بين بعض الجماعات داخل الإقليم الواحد.

ويميز "لويس دافين" (Louis Davin) بين نوعين من أقطاب النمو هما: [2]

*** قطب النمو الفعال (النشط) (Pole de croissance active):**

ويعرف بأنه يتكون من مجموعة من الوحدات الاقتصادية التي تمارس تأثيراتها في المناطق المجاورة من خلال سلسلة ردود الفعل الناجمة عما أصاب المنطقة التي ظهر بها من تطور تكنولوجي.

*** قطب النمو الكامن (Pole de croissance potentiel):**

ويمكن التعرف عليه بصفة خاصة في المناطق التي استحدث فيها التصنيع وأصبح هناك إمكانية أو احتمال لظهور ذلك القطب وممارسة تأثيراته، وتبقى الخطوة الأساس لتمويل قطب النمو من التطور الكامن إلى

1- عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب، **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979، ص-56. 57.

2- محمود الكردي، **التحضر**، المرجع السابق، ص. 32.

التطور النشط، محددة البحث عن أولويات هذا القطب الكامن أو أفضلياته من حيث نوعية الصناعات اللازمة له.

ويمكن القول بأن كل توازن اقتصادي ديناميكي مرتبط بتوازن اجتماعي ديناميكي أيضا، فإن أي خلل أو اضطراب تراكمي يحدث في الأول، يرتد بالضرورة إلى الثاني، بمعنى أن التجديدات الفنية والتطورات التكنولوجية التي تحدث في مجال الصناعة مثلا، تنعكس بلا شك على العلاقات الاجتماعية القائمة، وتظهر تأثيراتها في الأنساق والنظم الاجتماعية السائدة، وهذا ما حدث فعلا في المجتمع الجزائري من خلال التركز السكاني في المناطق الشمالية التي استحدث فيها التصنيع في السبعينات تطبيقا للمنهج السياسي المتبع والمرتكز على تنمية الصناعات الثقيلة في المناطق الشمالية على حساب المناطق الجنوبية.

ج- نظرية وسائل الاتصال (Théorie de moyen de communication):

يحلل كثير من السوسيولوجيين الظواهر المتصلة بالمدينة في ضوء فكرة التفاعل البشري والعلاقات بين الأفراد، فمثلا نجد "**ماير**" (Meir) قد تصور المدينة من خلال هذا التفاعل، فالنقل والاتصالات في نظره ما هي إلا وسائل لإحداث ذلك التفاعل البشري[1].

إن السبب الرئيسي للنمو الحضري واتساعه يتمثل في سهولة الاتصالات الدائرة بين الأفراد والانتقال من مكان إلى آخر، ولكن النمو الحضري لم يحدث هكذا بشكل مطرد، بل إن اتجاهات التقدم الفني لوسائل الاتصال، وهيكل النقل وما ترتب عن ذلك من احتقان في نظم المواصلات بالمدينة، كل ذلك أسهم في خلق وسائل اتصال أخرى بديلة تسهل التفاعل الذي يتم بين الأفراد داخل المركز الحضري نفسه، أو بينه وبين المراكز الحضرية الأخرى، الأمر الذي يمكن معه في نهاية القول بأن النمو الحضري يفسر ذاته في ضوء نسبة وسائل الاتصال المتاحة في المركز الحضري. [2]

وقد حاول بعض الباحثين التركيز على وسائل الاتصال الجمعي وتحديد وظيفتها في عملية النمو الحضري، فهذه الوسائل قد أصبحت جزءا مكملا للحياة الحضرية، وبغيرها لا يمكن تصور النشاط الحضري وهو يقوم بوظائفه المحددة له، وينظر إليها معظم السوسيولوجيين بوصفها انعكاسا لمجموعة من الخصائص التي تبدو عليها تعقيدات الأقاليم الحضرية.

1- 2- محمود الكردي، **النمو الحضري الدراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري بمصر**، المرجع السابق، ص. 39.

إن كفاءة شبكة وسائل الاتصال بين المدن والمراكز الحضرية الأخرى لا يتوقف على النمط الفيزيقي فقط، بل تراجع أيضا إلى مدى تقبل الأفراد والهيئات للمعلومات التي يتلقونها، أو بمعنى آخر يمكن القول بأن كفاءة هذه الشبكة تعتمد على ما يمكن تسميته بنقاط التقاء وسائل الاتصال.

وقد ميز "ماكس فيبر" بين مفهومين في هذا المجال هما:

* الأماكن الحضرية وتقتصر على المناطق الحضرية ذات التأثير العلمي المحدود.

* العوالم الحضرية غير محدودة المكان، ويقصد بها وجود مناطق ليس لها مجال تأثير محدود بل يمكن أن تصل تأثيراتها إلى المستويات الإقليمية والعالمية، ويساعدنا هذا التميز على تغذية الهيكل الأساس لنظرية وسائل الاتصال في مجال النمو الحضري.

إذ أن المدن التي تتسم بدرجة عظمى من الاتصالات بالعوالم الحضرية الأخرى والتي تستحوذ على نسبة كبرى من الأنشطة المتصلة بوسائل الاتصال تتجه إلى النمو بنسبة أسرع من تلك المدن التي تمتلك وسائل الاتصال ذات التأثير المحدود والذي لا يتجاوز مجال المدينة نفسها، ومن خلال ذلك حاول "فيبر" أن يصف المجتمعات الحضرية إلى نمطين يتسم أولهما بتفاعل محدود ناجم عن تأثير وسائل الاتصال داخل المدينة الكبرى فقط، ويمتد الثاني من خلال منظور أشمل ليضم كل مناطق الوطن، بل ويتعداها إلى خارجها، وينتج ذلك عن التقدم في أنماط الاتصال ووسائل المواصلات. [1]

د– قاعدة جفرسون وزيف (Les bases de Jefferson et Zipf):

لقد استخدم "مارك جيفرسون" (Mark Jefferson) في عام 1939 مفهوم المدينة الأولى كظاهرة مميزة لأحجام المدن الرئيسية في البلدان النامية[2]، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها في الدول المتقدمة، وقد لاحظ "جيفرسون" أن في كل دولة من دول العالم توجد مدينة أولية، هي أكبر مدينة في الدولة وغالبا ما تكون العاصمة، وهي أكبر المدن حجما، وأكثرها سكانا وأنشطة وأهمها موقفا وأعظمها تأثيرا في حياة الدولة وسكانها، وتتصف هذه المدينة بأنها تلتهم معظم الاستثمارات والإنفاق، وتمتص معظم الأيدي العاملة والقوى المنتجة، كما أنها المسيطرة على الحياة الثقافية والاقتصادية، وبهذا تتميز بمعدل استهلاك عال بمقارنتها مع بقية المدن، وتترك تأثيرات

1- محمود الكردي، **النمو الحضري الدراسة لظاهرة الاستقطاب بمصر**، المرجع السابق، ص. 41.

2- عبد الإله أبو عياش، **أزمة المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، د ط، 1985 ، ص. 137.

ضارة على بقية حياة الدول الجديدة، ولكن ذلك لا يعني أن هذه الظاهرة مقتصرة على هذه الدول، بل أنها موجودة في العراق، حيث تمثل فيها بغداد مدينة أولية، وموجودة بمصر حيث تمثل القاهرة مدينة أولية، وتعد مدينة الجزائر مدينة أولية للجزائر، وعمان مدينة أولية للأردن.

فالمدينة الأولى في هذه المناطق لا تحتكر ثروات الدولة وحياتها كما في حال المدينة الأولى عند "**جيفرسون**"، وقد وجد أيضا أن الدول العريقة بالتحضر كالعراق ومصر والهند والصين، هي من الدول التي تقترب من هذه القاعدة، لكن الغالب على مدن البلدان العربية أنها تبتعد كثيرا عند حال التوازن الحضري التي تمثلها العلاقات الواردة في هذه القاعدة[1].

زيادة على هذه النظريات والقواعد، فقد ظهرت نماذج مختلفة لدراسة عملية النمو الحضري والتحضر، ويكن تصنيف هذه النماذج في المجموعات التالية:

– **مجموعة النماذج الديمغرافية**: وهي نماذج ترتكز على أثر التزايد السكاني والتغيرات الديمغرافية على حركة السكان وانتقالها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

– **مجموعة النماذج الاقتصادية**: وهي نماذج ترتبط بنظريات الموقع التقليدية كنموذج "فون ثونن" (Von Thunen) في دراسة مواقع المدن في المناطق الزراعية، ونموذج "فيبر" في دراسة مواقع المدن في المناطق الصناعية.

– **مجموعة نماذج التغير الاجتماعي**: التي تنظر إلى المدن كمراكز لتوليد الأحداث وعمليات التحول الاجتماعي عن طريق خلق مفاهيم اجتماعية جديدة تتصارع مع المفاهيم التقليدية.

– **مجموعة نماذج الأنظمة**: التي تؤكد أن دراسة ظاهرة النمو الحضري والتحضر ترتبط بشبكة معقدة من العلاقات التي تشكل وحدة النظام الحضري، ولهذا تدرس الظاهرة كوحدة مترابطة بعضها مع البعض من ناحية، ومع العوامل والمتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها من ناحية أخرى.

– **مجموعة نماذج تركيب المدينة**: التي تنظر إلى المدينة كمجموعات متباينة من استخدامات الأرض التي تشكل الأنماط المميزة لها، وتعد نماذج "**بيرجس**" و"**هومرهويت**" و"**هاريس**" و"**أولمان**" أكثرها شهرة رغم التقليدية التي ميزت المفاهيم الرئيسية المتعلقة بها.

1– أبو صبيحة، كايد عثمان، **جغرافية المدن**، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ط 1، 2003، ص. 155.

هـ- نظريات الاستقطاب:

حاولت هذه النظريات توضيح ميكانيزمات نمو المراكز الحضرية وتوضيح العلاقة بين المدن والقرى وما تشمل عليه من إيجابيات لها تأثير على نمو كل منهما، وأهم هذه النظريات هي[1]:

- نظرية أقطاب النمو للفرنسي "فرانسوا بيرو": وترتكز على وجود صناعات قيادية متمركزة في أماكن معينة تعمل على تنظيم مجالاتها، ولها قدرة هائلة على جذب أنشطة اقتصادية أخرى تعمل على تحسين القدرة الشرائية للسكان وظروف معيشتهم من خلال خلق سوق للعمل تتمتع بقوة جذب تؤمن نشاطا مستمرا يؤدي إلى خلق أقطاب قوية اقتصاديا ذات تأثير كبير على السكان والمكان.

- نظرية التنمية الدائرية المتراكمة للسويسري "ميردال": انطلقت من عوامل طبيعية وتاريخية لتوضيح العلاقة بين المدن (المراكز) والأرياف (الهوامش)، فرأى أن الأولى غالبا ما تقوم بدور إيجابي نظرا لوفرة الرأسمال وقوة الإنتاج، ووجود العمل والقدرة على التأثير، بينما الثانية فدورها سلبي بحكم التبعية وقلة الرأسمال وانتشار الفقر.

- نظرية مراكز النمو لـ"هيرشمان": تشبه إلى حد كبير نظرية "**ميردال**" ركز على هجرة اليد العاملة صوب المدن، وعلاقتها بالآثار الموجهة للمدينة اتجاه القرية عن طريق الاقتصاد والمال والتقنية، مما يعمل على تطوير الهوامش، كما رأى ضرورة تدخل السلطة المركزية للحد من الآثار السلبية وعواقبها على الحواضر والأرياف على حد سواء.

وفي ظل هذه المكونات تظهر مجموعة من المشكلات التي تتصل بالنمو الحضري ومن أهمها: ظهور مناطق متخلفة هي أجزاء من النمط الحضري، فضلا عن معيشة الأفراد والنازحين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

أما نظرية وسائل الاتصال، كانت عوامل النمو الحضري التي أشارت إليها محددة في التقدم التكنولوجي الذي لاحق وسائل الاتصال وهيكل النقل ووسائل الاتصال البديلة، بينما كانت المشكلات تتصل بمجال تغطية وسائل الاتصال لأجزاء النمط الحضري، وبتنوعها ودرجة سرعتها وانتظامها ودرجة تأثيراتها ومجالها.

في حين أن قاعدتي "**جيفرسون**" و"**زيف**" أبرزت أن المدن لا تزداد نتيجة معدلات النمو الطبيعي للسكان فقط، وإنما تتوسع أحجامها بفعل الذين يطرقون أبوابها كل صباح، باحثين عن حياة جديدة وفرص عمل

1- نزهة بن سليمان، **تنظيم المكان بالدار البيضاء**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الدار البيضاء، المغرب، 1982، المتاح في الموقع faculty.ksu.edu.sa/18599/page/pub.aspx بتاريخ 2013/08/14 على الساعة 12,30.

أفضل، أولئك هم المهاجرون النازحون إلى المدن من الأرياف المحيطة بها، فالهجرة المتدفقة من الأرياف أثرت في أحجام المدن العربية أكثر مما أثرت الزيادة الطبيعية للسكان.

وعلى ضوء ما سبق، يلاحظ أن نظرية المكان المركزي أبرزت عدة عوامل يمكن أن تسهم في عملية النمو الحضري والتحضر لعل أهمها: وجود السلع المركزية داخل نطاق هذا المكان، ونشاط سكانه وتوافر طرق المواصلات ووسائل النقل، وكذلك اهتمت هذه النظرية بتحليل المشكلات الناجمة عن النمو الحضري مثل: انحراف الأحداث، الازدحام المروري، التلوث البيئي، أزمة الإسكان، زيادة معدلات الجرائم...إلخ.

أما نظرية أقطاب النمو، فيعتمد النمو الحضري في ضوئها على عوامل مثل: وجود ميزة نسبية في المكان سواء كانت ميزة جغرافية، أم اجتماعية أم اقتصادية، أم كل ذلك مجتمعا، ثم استغلال هذه الميزة، وكذلك قيام علاقات تبادلية بين منطقة القطب، والجزء المحيط بها.

أما من حيث مشكلات النمو الحضري في هذه النظرية، فقد ارتبطت بالنمو الحضري غير المتوازن القائم بين أجزاء الدولة ككل، وكذلك بالظواهر الناجمة عن وجود صناعات رائدة. [1]

3- الاتجاهات الحتمية:

تتعدد التيارات الفكرية والإيديولوجية في رؤيتها للواقع الاجتماعي الحضري بأبعاده التاريخية ومشاكله الميدانية، ولفهم هذه التيارات سوف نقدم عرضا للاتجاهات الحتمية.

أ- الاتجاه القائم على متغير القيم الثقافية:

يتفق أغلب الدارسين والمحللين على إعطاء القيم دورا رئيسيا في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة، ولقد جسد أصحاب هذا الاتجاه مواقعهم عند دراسة القيم وتأثيراتها على مختلف الأنساق الحضرية المفروضة على البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة مما دفعهم بضرورة فهم ما يجري فيها على ضوء القيم التي يؤمن بها سكانها، وبمقتضى هذا التصور فإن أنشطة المدينة تتمثل وفق البعد القيمي. [2]

1- محمد عاطف غيث، غريب محمد السيد، **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط3 ،1989، ص. 75.

2- محمد عاطف غيث، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع نفسه، ص. 60.

ويتضح هذا البعد في المدن العربية الإسلامية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية. [1]

ولقد وضح كل من "**ماكس فيبر**" و"**بارسونز**" و"**فيري**" وغيرهم في أن للقيم دورا في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمع الحضري، ولقد أكد "فيري" أن أنماط استغلال الأرض في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة، إذ وضح أن هناك ارتباط بين العواطف والمشاعر والعوامل الاقتصادية. [3]

وبنفس الطريقة عالج "جرينبايم" (Grunebaum) أهمية القيم في تشكيل مختلف أنشطة المدينة، إذ درس عددا من المدن الإسلامية، حيث بين أن الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم والصيام تتصل بالقيم والمعتقدات الدينية وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية. [2]

ويعد "**بارسونز**" و"**ماكس فيبر**" ابرز من أسهموا في توضيح أهمية القيم في تحديد متغيرات النمط التي ترتبط بالتوجهات القيمية التي اعتبروها نقطة مرجعية أساسية لتحليل بناء وعملية الأنساق الاجتماعية. [3]

ب– الاتجاه القائم على متغير التكنولوجيا:

يعتبر "**وليم أجبرن**" و"**هاولي**" من أنصار هذا الاتجاه، إذ ينظران إلى أن التكنولوجيا على أنها المتغير الأساسي من حيث التأثير على سكان المدن ومناطق إقامتهم، وكذلك على أماكن عملهم، وقد ربط "**أقبرن**" بين تكنولوجيا النقل المحلي والنقل البعيد المدى ونشأة المدن وتأثير الحياة الداخلية بها، وهو ما أكده "**أموس هاولي**" عندما قرر بأن انتشار وتناثر المراكز الحضرية بمثابة رد فعل مباشر في الحركة التي حققتها التكنولوجيا. [4]

ويتخذ "**جورج**" موقفا مختلفا إلى حد كبير، فقد ذهب إلى أن الناس يفضلون الإقامة في وسط المدن رغم تطور وسائل النقل، إذ يشير إلى التحولات التي طرأت على التفضيلات القيمية والميل نحو السكن في الضواحي استجابة لظروف العصر وتطور تكنولوجيا النقل. [5]

1– حميد خروف وآخرون، **الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة النموذجي**، دار البعث ، قسنطينة، الجزائر، 1999 ، ص .71-72.

2– فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة، الأزارطية، مصر، د ط، 2006، ص. 85.

3 – فادية عمر الجولاني،، **علم الاجتماع الحضري** المرجع نفسه ، ص.85.

4 – فادية عمر الجولاني، ، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع نفسه ،ص.87.

5– حميد خروف وآخرون، **الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة النموذجي**، المرجع السابق، ص .75-78.

ج- الاتجاه القائم على متغير المدينة:

تعتبر أعمال كل من "**بارك**" و"**روبرت فيلد**" و"**لويس ويرث**" أول أعمال منظمة حول مفهوم المدينة، وأعطوا تفسيرا للحياة الحضرية من الجانب الإيكولوجي. (1)

إلا أن محاولاتهم واجهت صعوبات جمة لأن تفسيراتهم للمدينة من الجانب الإيكولوجي لم تتقابل مع جهودهم لشرح أوجه النشاط الاجتماعي، إذ يلاحظ أن من كتبوا بعد ذلك درسوا الإيكولوجيا الإنسانية من منظور بيولوجي، حيث ركزوا على البيئة الطبيعية والمنافسة، وقد حاول "**هاولي**" أن يضم العوامل التكنولوجية والاقتصادية في الإطار البيولوجي. (2)

والواقع أن أعمال "ويرث" كانت من أهم الأعمال التي ساهمت في بلورة المفهوم، وجعلت منه متغيرا أساسيا في علم الاجتماع الحضري، فقد ذهب "ويرث" صراحة إلى أن المدينة وحدة اجتماعية لها أنماطها وأنساقها المميزة لا نجدها في أية وحدة أخرى، ومن ثم أكد على ضرورة جعلها موضوعا لعلم خاص بالتفاعلات والتغيرات في المجال الحضري سماها علم الاجتماع الحضري. (3)

د- الاتجاه القائم على متغير القوة:

ظهر هذا الاتجاه على يد "**وليم فورم**" (W.Form) الذي يستند لمفهوم القوة لتفسير أنماط استغلال الأرض الحضرية في التحليل السوسيولوجي. (4)

إن البناء الاجتماعي الإيكولوجي للمدينة يمكن أن يتأثر بالقرارات التي تصدرها مراكز القوة على المستوى القومي، إذ ترتب على تنفيذ بعض المشروعات أو على تنفيذ برامج التخطيط على المستوى القومي إقامة مدن لتؤدي وظائف معينة. (5)

1- فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 77.
2- محمد عاطف غيث، غريب محمد السيد، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 59.
3- مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص. 05.
4- فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 91.
5- محمد عاطف غيث، غريب محمد السيد، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 62.

وبذلك سعى هذا الاتجاه إلى تفسير البناء الاجتماعي والإيكولوجي الحضري في ضوء متغير القوة، حيث انطلق أنصار هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن رغبة أي جماعة من الجماعات في إجراء تغييرات جوهرية على هذا البناء يعتمد على مدى امتلاكها للقوة، كما أن الحكومات تعيد تشكيله حسب أهدافها.

رابعا– النظريات المفسرة للبيئة الحضرية:

I– النظريات الإيكولوجية:

قبل التطرق للنظريات الإيكولوجية، رأينا أنه من الضروري التطرق إلى الإيكولوجيا البشرية والإيكولوجيا الحضرية بعدما تم الإشارة في مفهوم مصطلح الإيكولوجيا في الفصل الأول في تحديد المفاهيم بوصفه من المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

– الإيكولوجيا البشرية: كلمة Human ecology أي "الإيكولوجية البشرية" وضعت الإيكولوجيا البشرية ضمن برامج ومناهج الجامعات الأمريكية ابتداء من سنة 1920، وتعرف الإيكولوجيا البشرية بأنها اتجاه يختص بدراسة الإنسان في علاقته ببيئته الطبيعية، وبيئة الإنسان هذه تشمل الأرض التي يشغلها ويستغلها في تلبية حاجاته. [1]

ومن ثمة نقصد بالإيكولوجيا البشرية العلاقات بين الجماعات الإنسانية (السكان) والبيئة المحيطة بها. [2]

ومصطلح البيئة البشرية هي الدراسة التي تتناول البيئة الاجتماعية من علاقات وتنظيمات وجماعات تربطها علاقات نفسية واجتماعية ومكانية متبادلة بين الأفراد وبيئاتهم[3].

والإيكولوجيا البشرية تعنى بالتغيرات التي تحدث في توزيع السكان والنظم، فهي تتعدل وفق نشاطات الإنسان وما يبذله من جهود في السيطرة على المناطق الصحراوية والمائية وأراضي الغابات، وبذلك فهي تهتم بدراسة البناء الاجتماعي تحت مفهوم الموقع والتغير الاجتماعي في مفهوم الحركة.[4]

أما إيكولوجية المدينة، فهو العلم الذي يهتم بدراسة المدينة باعتبارها مركز الحضر، وهو يدرسها في نشأتها وتطورها ووظائفها وأبنيتها الإدارية والفنية القائمة في تلك المدن. [1]

1– محمد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، د ط، 1997، ص. 62.
2– محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2006، ص. 144.
3– فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، مؤسسة شباب الجامعة، الأزاريطة، مصر، 1993، ص. 51.
4– محمد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي الحضري**، المرجع السابق، ص. 65.

– الإيكولوجيا الحضرية: إن الاختلاف من صفات الفكر الإنساني، فهو يحقق التوازن في التنظيمات الاجتماعية، ومن ثمة فالمجتمعات تختلف حول مدى إمكانية رؤية النموذج الإيكولوجي، لذلك من الضروري أن تبرز كل مدينة النشاط الخاص بها، والذي يميزها عن غيرها من المدن، والنماذج الإيكولوجية من نتاج العلاقات المتبادلة بين الإنسان والبيئة والتي تعتمد على ركائز ثقافية وطبيعية تتفاعل فيما بينها بفضل عمليات السوق. [2]

ومن خلال نمو المدرسة الإيكولوجية الحضرية، برزت ثلاث نظريات تهتم باستغلال المكان: [3]

1– النظريات الكلاسيكية :

ظهرت دراسة المكان الحضري من حيث التوزيع المساحي والجغرافي للأفراد والامتداد الفيزيقي والنشاطات. [4]

وتحتوي هذه النظرية على ثلاث نظريات فرعية:

أ– نظرية الدوائر المركزية: ويتزعمها "**ارنست بيرجس**" (Burgess) من خلال الدراسة التي قام بها في مدينة شيكاغو في كتابه المعنون "نمو المدن" حول أنماط النمو الحضري وتركيب الوظائف بمدينة شيكاغو، مستخدما في ذلك خريطة المدينة، حيث عالج نمو المدينة في ضوء امتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان،[5] منطلقا في ذلك من فكرة أن أسعار الأرض تبلغ أقصاها كلما اقتربنا من المركز والعكس صحيح، وأن المدينة تتخذ في نموها خمس حلقات أساسية هي:

* **منطقة الأعمال المركزية:** تشكل النواة الحيوية اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، تكثر فيها المواصلات والمسارح والفنادق والإدارات تمتد فيزيقيا من خلال عمليتي الغزو والاحتلال.

* **منطقة السكن المتدهور (الانتقالية):** تتميز بالكثافة السكانية العالية وانخفاض الدخل الفردي، تكثر فيها الأكواخ والأحياء القصديرية والمخازن، وهي مرتع للانحراف والانحلال الخلقي، يسكنها المهاجرون بصفة انتقالية.

1– مصطفى الخشاب، **علم الاجتماع الحضري**، مكتبة الإنجلومصرية، القاهرة، د ط، 1976، ص. 39.

2– السيد حنفي عوض، **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر في النشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1997، ص .104.

3– عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، د ط، 1981، ص. 137.

4– إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص. 56.

5– محمد حافظ، **النمو الحضري في المجتمع المصري، دراسة نهائية تاريخية**، دار سعيد رأفت للطباعة والنشر، القاهرة، 1987، ص. 29.

* **منطقة إسكان العمال:** يسكنها ذوي الياقات الزرقاء وأصحاب المهن الكتابية، يعملون من أجل مستوى عيش أحسن. [1]

* **منطقة سكن الطبقات العليا:** يسكنها ذوي الياقات البيضاء وأصحاب المهن وصغار المنظمين، فيها المنازل والعمارات الجميلة والفنادق.

* **منطقة الاتصالات والمواصلات (السفر اليومي):** ومخصصة للسكن لذوي الدخول المرتفعة، معظم سكانها يقومون برحلة السفر اليومي، فكل منطقة توسعها يؤدي إلى غزوها للمنطقة الثانية، وهذه تغزو الثالثة وهكذا..

نقد النظرية: نمو المدينة لا يأخذ بالضرورة شكل دوائر كذلك.

* صعوبة كبرى في وضع حدود بين دوائر المدينة والاستخدامات العامة يصعب انتقالها من نطاق لآخر من أجل إفساح المجال لوظيفة أخرى.

* لا يمكن القول أن الأنشطة توجد في منطقة دون الأخرى، كما أن موضع الصناعة الثقيلة الذي اعتبره عامل تشويه، قد لا يكون كذلك في بعض المدن، وفي كثير من المدن يكون ثمة ارتباط بين المصانع ومساكن العمال وذوي الدخل المحدود.

* أن هذه النظرية لا يمكن تعميمها حتى في الدول الغربية نفسها، لأنها لا تتوافق مع هذا النموذج، لأن هناك دراسات أثبتت قصورها، ومنها دراسة "**دافي**" (Davie) لمدينة **نيو هيفين** ودراسة "**هاجرتي**" (Haggerty) لثماني مدن أمريكية كبرى.

ب– نظرية القطاع "هومرهويت": نادى بهذه النظرية "**هومرهويت**" (Hamer Hayet) قدم مفهوم القطاع كبديل لمفهوم الحلقات والدوائر، وركز على متغير الدخل الذي يحدد انتشار المناطق السكنية وهذا بعد دراسة 142 مدينة من ناحية إيجارات المساكن ومميزاتها. [2]

وقد اقترح "هومر" نموج قطاعي استندا إلى انتشار المناطق السكنية بأنواعها المختلفة يخضع لعملية توزيع دخل الأفراد، وقد قسمها إلى ثلاثة قطاعات. [1]

1– السيد الحسيني، **المدينة**، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، د ط، 1981، ص .131–133.

2– عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة والاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 139.

* **قطاع الإيجارات المنخفضة:** يضم ذوي الدخل المحدود (مباني متخلفة، أحياء شعبية).

* **قطاع الإيجارات المتوسطة:** وتسكنها الجماعات المتوسطة الدخل.

* **قطاع الإيجارات المرتفعة:** وتضم ذوي الدخل المرتفع والأغنياء (فئات اجتماعية متباينة في أصولها).

نظرا إلى أن المدينة مقسمة إلى قطاعات وأن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الأقل مقاومة. (2)

وقد بين في **دراسته الإمبريقية** للمدن أن هناك بعض المدن التي انقسمت إلى قطاعات مثل سان فرانسيسكو، **مينابوليس**، فرجينيا، وبين أن السكن الاجتماعي والاقتصادي والطرق السريعة تمثل العوامل التي تفسر نشوء هذه القطاعات السكنية في المدن وليس المسافة من مركز المدينة كما تضمنته نظرية الدوائر المركزية لـ"**برجس**".

نقد النظرية: هذه النظرية تعبر عن مرحلة تاريخية في بعدها الزمكاني من الدول الغربية، وأهملت الخلفية التاريخية للمدن الأخرى، كما أنها تعكس واقعا كليا لا جزئيا، إلا أنها قادرة على تفسير البناء الإيكولوجي.

ج– نظرية النويات المتعددة: نادى بهذه النظرية كل من "**تشونسي هاريس**" و"**إدوارد أولمان**" حيث تنمو المدينة على هيئة مراكز النويات المتعددة، تعني أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نويات متعددة، وهذا يعني أن نمو المدينة لا يعتمد على مركز واحد وإنما على نويات منفصلة ومتعددة، وقد اعتمد على ثلاث فرضيات أساسية هي: (3)

– المدينة لا تنمو حول مركز واحد وإنما من خلال نقاط متعددة.

– تنمو حول كل نقطة مجموعة من الأنشطة الملائمة لها.

– تعدد مراكز هذه النقاط يرتبط بالتطور التاريخي.

ويؤكد كل من "**هاريس**" و"**أولمان**" على أنه توجد في المدينة ثلاث نويات أساسية:

1– جيرالد بريز، **مجتمع المدينة في البلاد النامية**، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص .207.

2 – Grace J. **Forme d'une ville**, José Corti, Paris, 1985, p 21.

3– إسماعيل قيرة، **علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، المرجع السابق، ص. 65.

- نواة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية في مركز المدينة.

- نواة تجارة الجملة والصناعات البسيطة.

- نواة الصناعات على أطراف المدن.

كما حدد العالمان توزيع المناطق السكنية حول النويات المؤثرة في النمو الحضري، فوضحا أن البعض لذوي الدخل المحدود والبعض الآخر لذوي الدخل المتوسط والبعض الثالث لذوي الدخل المرتفع.

نقد النظرية: يتمثل نقد النظرية من خلال:

- أن الفرضيات الأساسية التي تقوم عليها لا يمكن تعميمها وأهملت دور المنافسة كظاهرة اجتماعية وشبه اجتماعية.

- أن تقسيمات المناطق السكنية لا تعني بالضرورة البعد الاقتصادي.

- الواقع يثبت أن النظرية لم تستطع بمفردها أن تقدم تفسير متكامل للفوارق بين الأحياء في الخصائص السكانية.

د- نظرية شكل النجمة: قدم "هونت" (Hunt) في سنة 1903 نظرية المدينة التي تتوسع على شكل نجمة، والمعروفة باسم نظرية النجمة للإيكولوجيا الحضرية التي تعد من أقدم النظريات الإيكولوجية، فقد لاحظ "هونت" أن المدن تتوسع من المركز على طول خطوط المواصلات لتكون نجمة على شكل إخطبوط وتملأ في آخر الأمر الفجوات التي تبين أذرع هذه النجمة بالمباني، لكن بعد أن تملأ نقاط رؤوس النجمة أولا، وقد كانت هذه الوضعية صادقة بشكل كبير قبل أن تتقدم صناعة السيارات، فشكل النجمة معهود على وجه الخصوص في المدن التي يشيع فيها التنقل باستخدام وسائل النقل العام.

كما أن بعد المسافة عن وسط المدينة يكون قليل الأهمية عند اختيار موقع المنزل عكس بعد المسافة عن محطة القطار، وعندما ينتشر استخدام السيارات فإن المسافة بين خطوط السكك الحديدية تملأ، لأن السيارات غير مرتبطة بطرق معينة، فمعظم السائقين يفضلون الطرق السريعة مع

توقف من حين لآخر ومواصلة السير من جديد، إن وجود أو غياب شكل النجمة يمكن تحديده بواسطة نمط المواصلات المعتاد. [1]

1- لوجلي صالح الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص.130-131.

هـ- نظرية التحليل المتدرج: جاءت على النقيض من نظرية النويات المتعددة، إذ تعتمد في دراستها على الكم وليس على الكيف، وتعتمد على فكرة مفادها أن عدد من الظواهر المورفولوجية في المدن المتشابهة تختلف في تتابعها المنطقي إذا ما بعدت مسافاتها عن وسط المدينة، وبعبارة أخرى فهي تهتم بدراسة العلاقة القائمة بين مختلف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والتي توجد في أجزاء المدينة المختلفة.[1]

و- نقد النظرية الإيكولوجية الكلاسيكية: يبدو أن النظريات الثلاث الأولى في تفسيرها لنمو المدن جاءت شبه متكاملة أكثر من كونها متعارضة.

فنظرية القطاع قد أسهم في ظهورها تركيب شبكة الطرق في المدن، وخاصة بعد ظهور السيارات وتزايد أعدادها، فبعد أن هدمت أسوار المدن القديمة امتدت الشوارع الحديثة، وأصبح النمو يتخذ محاور مع أهمية الطرق بالنسبة للسيارة.

إن معظم المهتمين بالدراسات الحضرية يوافقون على أن النظريات الإيكولوجية الثلاث تملك نوعا من المصداقية وهي صحيحة إلى حد ما، وهم جميعا يقبلون الفكرة القائلة بأن النظريات الثلاث تكمل بعضها البعض لتقدم مجتمعة فهما عميقا لتوزيع النمو السكاني.[2]

2- النظرية الإيكولوجية المحدثة:

وتعتبر امتدادا للنظرية الإيكولوجية الكلاسيكية التي صاغها "بارك"، "**بارجس**" و"**هوايت**" وتستند إلى فكرة أساسية هي أن النظرية الإيكولوجية كأي نظرية سوسيولوجية أخرى يجب أن تغطي كل سلسلة الظواهر الاجتماعية، ولقد ظهرت إلى الأعمال التي تندرج تحت هذه النظرية في مجموعتين: أعمال الباحثين الذين اهتموا بالظواهر الاجتماعية وشبه الاجتماعية على حد السواء.[3]

وقد ركز "**كوين**" (Quin) معظم أعماله التي اهتمت أكثر بتطبيق مبادئ البيئة ومفاهيم المجتمع المحلي ومنطقة المركز الحضري أو المدينة.[4]

1- محمد السيد غلاب، يسرى عبد الرزاق الجوهري، **جغرافية الحضر، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها**، دار الكتب الجامعية، مصر، ط1، 1972، ص. 29.

2- لوجلي صالح الزوي، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 139.

3- حميد خروف وآخرون، **الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا**، المرجع السابق، ص. 40.

4- فادية عمر الجولاني، المرجع السابق، ص. 76.

وإذا عرجنا إلى "أموس **هاولي**" (Hawley) نجد أنه يقدم نظرية جديدة يمكن تلخيص أسسها في:

- يدور موضوع الإيكولوجيا حول الطريقة التي يحافظ بها الأفراد على أنفسهم في بيئة دائمة التغير.
- يشكل المجتمع المحلي وحدة تحليل.
- الأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني والبعد الزماني.
- دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات وليس كأفراد.
- اعتبار التكيف الثقافي أحد الموضوعات المشروعة في التحليل الإيكولوجي.

أ- النظرية الإيكولوجية السوسيوثقافية:

تركز على الدراسة التي قام بها "**فيري**" حول استخدام الأرض في بوسطن (Boston) حاول من خلالها تحديد الأسباب التي جعلت بعض المناطق تميل إلى مقاومة الضغوطات الاقتصادية والمحافظة على استقرارها خلال فترة زمنية طويلة، إذ حاول "فيري" تجاوز التحليل الإيكولوجي الكلاسيكي، حيث أقر أن هناك متغيرين ثقافيين – المشاعر والرموز- قد يستخدمان لتفسير أسباب استمرار هذه المناطق المقسمة في بوسطن واعتمد على الاستخدام العقلاني للأرض والمواد النادرة. [1]

ويبدو أن النظرية السوسيوثقافية قد جاءت لتعديل الرؤية الإيكولوجية من خلال تقديم وجهات نظر أخرى تنطلق من حقيقة مفادها أن الأفراد في تفاعلهم مع الآخرين ومع بيئتهم يخلقون ويعدلون الثقافة التي تضم القيم والمعتقدات والمعايير التي تحكم الفكر والتفاعل.

ب- تحليل المناطق الاجتماعية:

ويعتبر تحليل المناطق الاجتماعية طريقة في البحث الحضري طورها "**شيفكاي**" و"**بال**" في الأربعينات والخمسينات لدراسة التباين الاجتماعي، ولقد درس البناء الاجتماعي الحضري من خلال ثلاثة مكونات هي:

1- الرتبة الحضرية (المهنة، التعليم والإيجار...).
2- التحضر (عمالة المرأة، الخصوبة، إقامة الأسرة النووية).
3- العزل العنصري (التعرف على التمركز السلالي أو جماعات الأقلية في إحدى مناطق المدينة).

1- محمد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي الحضري**، المرجع السابق، ص. 54.

غير أن المسألة المحورية التي يجب التأكيد عليها هي صعوبة قياس التحضر المعتمد على الخصوبة، عمالة المرأة، إقامة الأسرة النووية، ولهذا السبب اهتم الباحثون بدراسة نمو المدن وتوضيح مسارات هذا التحول في النقاط التالية:

- ارتفاع معدلات النساء اللواتي ينتمين للقوة العاملة.
- انخفاض معدلات الولادة.
- انخفاض كثافة التملك.

وباستخدام التحليل العاملي توصلا إلى أن مؤشرين للتعبير عن هذا التغير هما معدل الخصوبة والأسرة النووية. (1)

ج- نظرية البيئة الحضرية:

يعتبر "**بارك**" و"**بيرجس**" و"**مكنزي**" من مؤسسي نظرية البيئة الحضرية، حيث تتجه تأويلاتهم النظرية أساسا نحو المناقشة الاقتصادية بالنسبة للسكان في المدينة، والسيطرة الاقتصادية للمدينة العاصمة، تناولتها الحتمية البيئية:

والظواهر البشرية إلى الظروف البيئية، فقد كتب "**هيبوقراط**" في كتابه بعنوان "الجو والماء والأقاليم"، متضمنا الفروق بين سكان المناطق الجبلية وسكان الأقاليم السهلية والجافة، حيث يذكر أن الظروف الجبلية تجعل سكانها معرضين للأمطار والرياح العاتية، ويتصفون بطول القامة والشجاعة، في حين أن سكان الأقاليم السهلية معرضين للأمطار والرياح العاتية ويتصفون بالسذاجة وطول القامة، في حين أن سكان الأقاليم السهلية المكشوفة فإنهم يتسمون بنحافة القامة ميالين للسيادة. (2)

وبذلك نجد "**هيبوقراط**" يربط بين البيئة وظهور بعض العادات والقيم الثقافية، أما بالنسبة لـ"أرسطو" لوحظ في كتابه "السياسة درجة من ارتباط بين المناخ وطبائع الشعوب"، والعادات البشرية العالقة بأذهان كثير من المفكرين، وبذلك نجد أن مفكري الإغريق تعرضوا للعلاقة بين الظروف المكانية والتحضر والعمران البشري على

1- حميد خروف وآخرون، **الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة نموذجا**، المرجع السابق، ص. 41.
2- فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص. 64.

أنها علاقة من طرف واحد، حيث يعتبرون الظروف المكانية متغيرا مستقلا، في حين أن التحضر وظهور المدن ونموها متغيرا تابعا.

د – دنكان وشنور والمركب الايكولوجي:

تعتمد هذه النظرية على تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية واعتبار هذا التحليل محور اهتمام الدراسة الايكولوجية وبالتالي فان المدخل الايكولوجي في تأكيده واهتمامه بالتحليل على مستوى التنظيم يقدم الكثير نحو فهم الحقيقة الاجتماعية.[1]

لقد طور **دنكان وشنور** (DUNCAN AND SCHNORE) إطارا نظريا لدراسة التنظيم يتضمن أربعة متغيرات أساسية وهي البيئة التكنولوجيا السكان والتنظيم وترتبط فيما بينها على نحو وظيفي متبادل لتكون ما يسمى بالمركب الايكولوجي وقد يمتد نطاق هذا المركب في نظرهما يستوعب ما هو اكبر من المجال الحضري رغم انه وجه في الأساس لدراسة الحضرية والنمو الحضري.[2]

ولتوضيح العلاقة بين هذه المتغيرات الأربعة المشكلة للمركب الايكولوجي أعطى **دنكان** (**DUNCAN**) مثالا عن التلوث الجو (بالظبخن) (**SMOG**) (الضباب الداخلي) باعتباره مشكلة بيئية تعاني منها كبريات المدن الأمريكية وفي تحليله لهذا المثال انطلق من فكرة أساسية مفادها أن التغير في واحد من هذه التغيرات يؤدي إلى تغيرات تمس بقية المتغيرات الأخرى.

أن هدا الطرح الذي قدمه **دنكان وشنور** (DUNCAN AND SCHNORE) مرتبط ارتباطا وثيقا بمتغيرات الدراسة الراهنة لان تلوث البيئة الحضرية يزداد طرديا مع زيادة عدد السكان وبالتالي يؤثر في البيئة والإنسان على السواء.

II– الحضرية كأسلوب للحياة "لويس وارث":

نشر "**وارث**" أول مقال له عام 1938 بعنوان "الحضرية كأسلوب الحياة"، وأكد أن المدينة عبارة عن موقع دائم يتميز بكبر الحجم والكثافة وبدرجة ملحوظة من اللاّتجانس بين سكانه، وهذه الخصائص ترتبط بطبيعة الحياة في المدينة وشخصية ساكنيها. [3]

---

[1] – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، المرجع السابق، ص. 67.

[2] – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق. ص. 324.

3– محمد الجوهري، **علم الاجتماع الريفي الحضري**، المرجع السابق، ص. 54.

– **الحجم**: درس الحجم في شكل معدلات، وأي تغير في إحداهما يؤدي إلى التغير في الطرف الآخر على النحو التالي:

- كلما زاد الحجم ⟵ التنوع الفردي ⟵ التمايز الاجتماعي ⟵ إضعاف علاقات القرابة ⟵ إحلال الرسمي محل الضبط الغير رسمي.
- كلما زاد الحجم ⟵ ضعف العلاقات الاجتماعية ⟵ زادت السطحية في التعامل ⟵ النفعية ⟵ الصراع.
- كلما زاد الحجم ⟵ الانحراف الاجتماعي ⟵ زادت الاعتداءات ⟵ انهيار القانون.

– الكثافة:

- كلما زادت الكثافة ⟵ التقارب الفيزيقي بين الأفراد مقابل التباعد الاجتماعي.
- كلما زادت الكثافة ⟵ الاختلافات الاقتصادية ⟵ ظهور أنماط مختلفة من الأنشطة الحضرية غير الرسمية.
- كلما زادت الكثافة ⟵ ظهور الأمراض الاجتماعية ⟵ سيادة الضوابط الرسمية.

– اللاّتجانس:

- كلما زاد اللاتجانس ⟵ الاختلافات بين الناس ⟵ الحراك الجغرافي.
- كلما زاد اللاتجانس ⟵ المرونة الطبقية ⟵ سير المجتمع نحو التحضر.
- كلما زاد اللاتجانس ⟵ الضبط الرسمي ⟵ سيادة المصلحة الذاتية.
- كلما زاد اللاتجانس ⟵ التنافس ⟵ التجديد ⟵ التقدم.

نقد نظرية "لويس وارث": لقد تعرضت لجملة من الانتقادات، غير أننا سنقتصر على:

- لقد صاغ "**وارث**" نموذج مثالي يعتبر مجرد تصنيف نموذجي، لأنه يستند لبعض الانطباعات الواقعية للمدينة الأمريكية.
- تعكس النظرية تطور مجتمع قائم بذاته وهو المجتمع الأمريكي في فترة زمنية محددة، ولا يمكن تعميمها على جميع المجتمعات باعتبارها تعكس واقعا جزئيا لا كليا.

خامسا: النظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية:

إن تقاطع العلوم حول ظاهرة التلوث البيئي رأينا أنه من الضروري تناول النظريات المفسرة لظاهرة التلوث البيئي في الوسط الحضري وقد اعتمدنا على الاتجاهات النظرية – **لعلم الاجتماع البيئي**– والتي تأثرت بشكل واضح بعلم الايكولوجيا البشرية وتتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي :

1– **الاتجاه المحافظ:** وهو امتداد لفكر "**إميل دوركايم**" وينطلق من اعتبار القيم وتغيرها العامل الأساسي في توجيه المجتمعات نحو الانحدار البيئي، وينقسم هذا الاتجاه إلى فئتين:

الفئة الأولى: ترى أن ظهور المشاكل البيئية في المجتمعات الغربية ارتبط بتغير نسق القيم الذي أدى ظهور القيم قيم الفردية والعالمية والانحدار في المجتمعات الصناعية، وقد جلب هذا التغير في النسق ألقيمي اختلافات في البناء الاجتماعي ونافع مرافقة مثل الديمقراطية والمادية والرخاء،أصحاب هذا الاتجاه ينظرون إلى هذه القيم من خلال ما تحقق من نمو اقتصادي في الوقت الذي يغضون فيه الطرف عن نتائجها البيئية .

أما **الفئة الثانية:** فترى أن المجتمعات الصناعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية تستخدم تكنولوجيا تؤدي إلى التلوث البيئي وذالك بإلقائها الفضلات الصناعية التي تلوث الماء والهواء ، وبما أن تغير القيم يؤدي إلى تقسيم معقد للعمل الذي تتصف به المجتمعات الصناعية فان هذه العناصر الثقافية لابد أن تعتبر السبب الرئيسي في انحدار البيئة الناتج عن الصناعة.(1)

2– **الاتجاه الليبرالي:** وهو اتجاه مستمد من فكر **ماكس فيبر** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحكومة والنسق القانوني تهيمن عليها جماعات ليس لديها اهتمام بالبيئة وليس لهذه الجماعات من هم سوى زيادة أرباحها والمنافع التي تؤدي إلى اتساع مجلات قوتها ونفوذها وهو ما يمثل الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المستفيدين من التدهور والاستنزاف البيئي يستخدمون **وسائل الإقناع الجمعي** كالإعلام وإعطاء صفة الشرعية لأهدافهم وأعمالهم كما يقومون بإقناع الناس بواسطة الإعلام بزيادة الاستهلاك، وبذالك فهم يستخدمون الرموز الثقافية في تطور المشكلات البيئية وتفاقمها. (2)

[1] – صالح بن مُحَّد الصغير،**الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**، دراسة نظرية، د ط ،جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص .11.

[2] – صالح بن مُحَّد الصغير، **الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**، المرجع السابق، ص. 12.

3- **الاتجاه الراديكالي** : وهو اتجاه مستمد من فكر **كارل ماركس** تحليلا لأسباب استنزاف البيئة،ظهرت نتيجة اللاعقلانية المتوارثة في نماذج الإنتاج الرأسمالية وبما أن النظام الرأسمالي يركز على الملكية الفردية وليس المجتمعية فان الاستهلاك يوجه نحو العائلة النووية كامتلاك أكثر من سيارة وجهاز تلفاز... الخ للعائلة الواحدة، يفرض هذا النمط الاستهلاكي الخاص باستنزاف المصادر الطبيعية وعدم المحافظة على توفير مستوى معين من الموارد والاستهلاك وبالتالي المزيد من التدهور البيئي.

4- **النموذج البيئي الجديد:** قدم لقد كل من **وليم كانون ورايلي دنلوب W.R CATTON AND R.DUNLAP** نموذجا جديدا لدراسة البيئة كقاعدة لعلم الاجتماع البيئي مقابل نموذج التميز الإنساني الذي ساد التفسيرات الاجتماعية السابقة ،وعليه يرى أن هناك أربعة سمات أساسية اشتمل عليها نموذج التميز الإنساني هي: [1]

- يمتلك الإنسان تراثا ثقافيا فهو يختلف عن باقي الكائنات الأخرى.
- إن العوامل الثقافية والاجتماعية بما في ذالك التكنولوجيا هي العوامل الرئيسية التي تحدد نوع العلاقات الإنسانية.
- تعتبر كل من البيئة الاجتماعية والثقافية إطار العلاقات الإنسانية.
- الثقافة عبارة عن تراكمات فيها إن التقدم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان،فان ذالك يجعل كل المشكلات الاجتماعية قابلة للحل.

من خلال قرأتنا للمداخل النظرية التي تناولت النمو الحضري وعلاقته بالبيئة الحضرية نستشف أن أغلب النظريات تتسم بالحداثة لأنها ظهرت في أوائل القرن الحالي، كما أنها تفسر واقع المدينة الغربية المعاصرة بخصوصيتها، لهذا يصعب تعميمها على كل المجتمعات، فهي تقتصر على المدينة الغربية دون سواها ألا أن النظريات الايكولوجية استطاعت أن تفسر العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة وأعتبر المدينة بمثابة كائن حي وعضوي له نشاطه وحركته تتم عبر تفاعل عناصره، ويتحكم في العلاقة بينهما مجموعة من العوامل يطلق عليها علماء المدن اسم العمليات الايكولوجية التي نستطيع تطبيقها على كل المجتمعات بما فيها الدول النامية.

[1] - صالح بن محمد الصغير، **الأبحاث،الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**، المرجع نفسه، ص. 15.

إن النمو والتوسع ألمجالي صاحب المدن منذ نشأتها، فالزيادة السكانية في مجال ثابت نسبيا يؤدي إلى ازدياد حجم الكثافة السكانية وهو ما يطلق عليه **بالتكيف الحضري (densification)** وهو ما ينطبق على مجال دراستنا الراهنة **لمدينة خنشلة**، حيث تعرف مشكلة نقص العقار مما دفع في فترة سابقة إلى استغلال الجيوب العقارية داخل النسيج العمراني. مما أدى إلى استهلاك كل المساحات الشاغرة واستغلالها في مباني إسمنتية ، وعرفت المدينة أيضا تغير مورفولوجي من حيث المساحة نتيجة زيادة التجمعات السكانية، مما أدى إلى زيادة المساحة المبنية حيث التمدد الأفقي ودمج بعض تجمعات النطاق (كبلدية انسيغة وبلدية الحامة) وهو ما يفسر حتمية الزيادة السكانية التي أدت بدورها إلى التمدد الحضري ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أننا اعتمدنا في دراستنا على النظريات الايكولوجية والحتمية في تفسير ظاهرة النمو الحضري وعلاقته بالبيئة الحضرية لأنها تفسر واقع التمدد الحضري ومساراته وتأثيراته على البيئة الحضرية

خلاصة الفصل

لقد حاولنا استعراض أهم المدارس والاتجاهات النظرية التي تناولت ظاهرة النمو الحضري وعلاقته بتلوث البيئة الحضرية وما يمكن أن نستخلصه من المقاربات النظرية للمداخل المفسرة للظاهرة ، ومن خلال تقديم أهم الأطر النظرية يمكن القول أن لكل مدخل أهمية خاصة وكل مدخل مكمل للآخر، ولا يمكن دراسة أثار النمو الحضري على البيئة الحضرية اعتمادا على مدخل معين بذاته، إلا أنني أجد أن نظرية **أقطاب النمو والمدخل الايكولوجي والحتمية البيئية والنظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية** من منظور علم الاجتماع البيئي هم أنسب النظريات بمعالجة موضوع "**النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي**"،كما أن هذه النظريات تدرس النشاط البشري للإفراد في بيئة معينة ومدى تكيفهم وتفاعلهم مع بيئتهم وهو ما أشار إليه "**ابن خلدون**" في عرض تحليله لعلاقة الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها والعمران عنده ليس مجرد مسائل فنية فحسب بل هي في ذات الوقت مسائل اجتماعية بشرية. [1]

وبالرغم من ميلنا إلى النظريات السالفة الذكر إلا أنه تبقى كل المداخل المفسرة لظاهرة النمو الحضري وأثاره البيئية مكملة لبعضها رغم تعددها،إلا أنه لكل مدخل وجهة نظر خاصة بطبيعة البحوث التي يقدمها العلماء والدارسون في هذا المجال

[1] –الطاهر جاسم تميمي، **مسارات التحول الحضري**، مجلة المدينة العربي، الكويت، د ط، 1985، ص.52.

الفصل الثالث

النمو الحضري والتلوث البيئي

الفصل الثالث

النمو الحضري والتلوث البيئي

تمهيد:

أولا: اختلاف أنماط النمو الحضري بين الدول الغربية والدول النامية.

ثانيا: مشكلات النمو الحضري في الجزائر.

ثالثا: علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والموقف الدولي منه.

رابعا : أزمة المدينة الجزائرية.

تمهيد:

إن النمو الحضري في البلدان المتقدمة يختلف عن النمو الحضري والتحضر في البلدان، حيث يتصف في البلدان المتقدمة بالتدرج وغالبا ما يكون خاضعا لتوجهات وتأثيرات ونسب النمو المترادف مع الحاجات المطلوبة لفيدي العاملة.

فالنمو الاقتصادي وتركز النشاطات الاقتصادية في الدول المتقدمة مرده إلى وجود حاجة لتجذب الأيدي العاملة القادرة والماهرة على أداء تلك الأعمال والنشاطات، إذن هو يبحث عن جانبه التنموي المبني على السرعة والتطور والفعالية دون الإضرار بالمعايير الموضوعية لحصة الفرد من السكان أو من المهاجرين من الخدمات وغيرها، في حين أن النمو الحضري في الدول النامية فهي لم تكن بذلك التدرج وإنما جاءت بشكل قفزات سريعة وذات إيقاع غير متناغم مع استيعاب المراكز الحضرية لتلك الهجمات السكانية المتلاحقة، وذلك لارتباطها بدخول الاستعمار واستيلائه على الأراضي الزراعية الخصبة، إضافة إلى استعمال المكننة وهجرة الفلاحين نحو المدن وظهور مدن كبرى، مما أضفى على سمة النمو الحضري في البلدان الصناعية والبلدان النامية تباين، سواء الأسباب أو المشكلات التي تنجم عنه.

ومن هذا المنطلق يندرج هذا الفصل الذي من خلاله نحاول التطرق إلى النمو الحضري وعلاقته بالتلوث البيئي ، حيث تطرقنا إلى اختلاف أنماط النمو الحضري بين الدول الغربية والدول النامية، لنعرج إلى مشكلات النمو الحضري في الجزائر، لنصل إلى علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والموقف الدولي منه.

وخلصنا إلى أزمة المدينة الجزائرية.

أولا: اختلاف أنماط النمو الحضري بين الدول الغربية والدول النامية.

تختلف أنماط النمو الحضري بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، وهذا لعدة اعتبارات منها تباين خصوصية المجتمعين ومنها ما هو سياسي، اقتصادي وقيمي، وهو ما ذهب إليه كل من "فيليب هوسر" (Ph Houser) و"ماكجي" (T. Magée)، حيث يرجع "هوس" اختلاف التجربة الحضرية للعالم المتقدم والعالم النامي إلى أربعة عوامل أساسية(1):

– اختلاف الموقف السياسي العالمي الراهن:

ويكمن هذا الاختلاف في نظر المنظمات الدولية التي أخذت على عاتقها مسؤولية تقديم العون للبلدان النامية في مواجهة مشكلات التحضر وتحقيق التنمية المستدامة والإسهامات التي قدمتها هذه المنظمات إلى جانب الحكومات والسياسات الدولية من الاستقطاب السياسي والإيديولوجي، وعليه يبدو من المقبول في نظر "هوسر" توقع سير النمو الحضري بمعدلات أسرع في الدول النامية.

– الاختلاف الواضح بين قوى التحضر وعوامله في كل من التجربتين:

يرجع النمو الحضري في الدول المتقدمة وكنتيجة مباشرة لقوى السوق والمنافسة، كما أن اختلاف السياق التاريخي الذي أحيط بتجربتي التحضر أسهم في عملية تفسير أنماط التحضر كان محصلة لتأثيرات خارجية بحتة، ولم يكن نتيجة لتطور اقتصادي داخلي، إذ أنه في الوقت الذي استغرق فيه النمو الحضري الغربي فترة تجاوزت القرنين، شهدت البلاد النامية تجربتها الخاصة مع التحضر في فترة لم تتخطى عشرات السنين متأثرة بتجربة الدول الغربية دون أن تمهد لذلك بقاعدة ثقافية أو نظامية تتلاءم والتقدم التكنولوجي الهائل، ما جعلها تواجه عددا من المشكلات الحضرية الجديدة. (2)

– اختلاف معدلات التوازن بين السكان والموارد:

فعلى عكس النمو الحضري الغربي الذي عكس توازنا ملحوظا بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة، كان النمو الحضري في معظم الأقطار النامية مدفوعا بعامل طردي فقط دفع سكان الريف دفعا للإقامة بالمدن، وكان ذلك سببا في ارتفاع معدلات الكثافة السكانية للمدن النامية بما يفوق الموارد المتاحة، مما يزيد من تفاقم الوضع أن

[1]– فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 149.

[2]– 2– فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص 149.

هذه المناطق تكاد تنعدم فيها الإمكانيات الجديدة للتوسع لاستيعاب الفائض السكاني الذي يتزايد يوما بعد يوم وبمعدلات سريعة وأكثر خطورة.

– اختلاف الأنساق القيمية:

في هذا الجانب يرجع "هوسر" في تحليله لهذا الوجه من اختلاف بين التجربة الحضرية الغربية وتجربة الدول النامية إلى ما تصوره "ماكس فيبر" من وجود علاقة وثيقة بين نسق القيم المرتبطة بالأخلاق البروتستانتية وانتشار الرأسمالية وتحقيق التطور الاقتصادي، وبالتالي بلوغ ذلك المستوى من التحضر في البلاد الغربية، لكن هذه الأخلاق البروتستانتية بكل مميزاتها لا تجد لها المكان الملائم في أنساق القيم السائدة في بلدان العالم الثالث، لأنها تتعارض مع القيم الإسلامية والعقائد البوذية والهندوسية وغيرها من أنساق العقيدة والفكر، وهذه الخبرة في نظر "هوسر" تتميز بالطابع التقليدي العاطفي، وهذا الاختلاف سيؤدي على الأقل إلى اختلاف نمطي التحضر ومعدلاتها ومشكلاتها. [2]

وعليه فإنه من الطبيعي أن تنعكس هذه الاختلافات على مظاهر النمو الحضري التي ارتبطت بكل منها وأصبحت مزيجا من ثقافات جد مختلفة، إن لم تكن متعارضة.

أما "ماكجي" فقد حاول أن يوضح جوانب الاتفاق أو التباين بين مقومات النظرية الحضرية والتجربة الحضرية التي مرت بها حديثا المناطق النامية في أجزاء متفرقة من العالم وخلص إلى مجموعة من النتائج.

– في تحليله المقارن للمظاهر الديمغرافية لعملية التحضر والنمو الحضري، انطلق من تجربة التحول الديمغرافي التي تلخص اتجاهات النمو الحضري في الغرب من وجهة النظر الديمغرافية في ثلاثة اتجاهات.

الاتجاه الأول: يمثل مرحلة ما قبل الصناعة الذي تميز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، فأنشأ تركيبا سكانيا ثابتا نسبيا وأكثر واصغر حجما. [1]

الاتجاه الثاني: مرحلة التصنيع المبكر قدم نموذجا سكانيا انخفضت فيه معدلات الوفيات عكس معدلات المواليد، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو السكاني.

[1] – 2– السيد عبد العاطي السيد، **الإنسان والبيئة**، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة، مصر، 1999، ص ص 232-233.

الاتجاه الثالث: تميز بمعدلات أكثر انخفاضا للمواليد والوفيات ما أسهم في النهاية إلى تركيب سكاني ثابت أكبر سنا وأوسع حجما.

ثم يشير "ماكجي" إلى أن كثيرا من التعميمات التي ساقتها نظرية التحول الديمغرافي لم تعد ملائمة لسياق العالم النامي وواقعه الإمبريقي، وأورد في هذا السياق الدراسة التي قامت بها "جنات أبو الغد" (G. Aboulaghed) على مصر، فيها اهتمت بتطبيق مبدأ الفروق الريفية الحضرية الذي قدمته هذه النظرية، وكان من أهم ما توصلت إليه الباحثة أن معدلات الخصوبة في الريف والحضر المصري متماثلة إلى حد كبير، وأن التجربة المصرية كشفت نتائج مغايرة تماما لنتائج التجربة الغربية فيما يتعلق بارتفاع معدلات الوفيات الحضرية عنها في الريف، كما أن ارتفاع معدلات المواليد في المناطق الحضرية وانخفاض معدلات وفياتها سيؤدي في نظر الباحثة إلى زيادة النمو السكاني الحضري الناجم عن الزيادة الطبيعية بمعدلات أكبر منه في المناطق الريفية، وترجع الباحثة اختلاف تكنولوجيات ووسائل ضبط النسل والوفيات إلى جانب اختلاف الأنساق الاجتماعية والثقافية، ومن ثمة فإن عملية التحضر لن تحدث بنفس المعدلات التي حدثت بها في العالم المتقدم، ذلك لأن زيادة النمو السكاني في المراكز الحضرية لا يرجع إلى عوامل الهجرة الريفية الحضرية وحده، بل يرجع أيضا إلى عوامل الزيادة الطبيعية للسكان الحضر أنفسهم. (2)

– ناقش **"ماكجي"** ما أكدته النظرية الحضرية الغربية من تعميمات ترتبط بالمظاهر الاقتصادية للنمو الحضري التي انطلقت من افتراض أساسي هو أن التطور الاقتصادي يؤدي بالضرورة إلى التحضر، وكانت المدينة وفقا لهذا التصور شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يزيد من كفاءة النشاط الاقتصادي وتطوره، كما يستعرض **"ماكجي"** بعد ذلك عددا من الانتقادات التي واجهت محاولة تطبيق النظرية الغربية للتنبؤ بمجريات الأمور في البلدان النامية، ويستخلص منها عددا من النتائج المرتبطة بتحليل الخصائص البنائية المميزة لمدن العالم النامية والدور الذي لعبته في مجال التنمية الاقتصادية، منها قضية تغير البناء المهني التي صاحبت عملية التحضر، حيث ذهبت أن الشواهد المستمدة من واقع البلاد النامية تبين ظهور نمط مخالف سيقت فيه معدلات التحضر من حيث الحجم والسرعة، معدلات التوسع في العمالة الصناعية والتحول المباشر من أعمال الزراعة إلى أعمال الخدمات، وكان هذا على حد تعبير "ماكجي" من السمات البارزة لمظاهر التحضر الزائف في هذه البلاد.

ويخلص أنه رغم ما قد يكون من تماثل شكلي لعملية التحضر بين العالم الغربي ودول العالم الثالث، إلا أن تعدد وامتزاج مقومات هذه العملية في الدول النامية يفرض ركيزة أساسية من ركائز النظرية الغربية إذا طبقت على

واقع هذه الدول، وهي أن المدينة هي العامل الأساسي لكل عمليات التغير الواقعة أو المحتملة، وعليه يتعين البحث باستمرار عن الظروف المرتبطة سواء بتخلف هذه المجتمعات أو بتنميتها في كل محاولة لتحديد دور المدن في عملية التحضر وما يرتبط بها من مظاهر التغير، خاصة وأن هذه المدن أجزاء من كل مركب لا يمكن فصلها عن سياقها أو واقعها الأكبر. [1]

1- النمو الحضري في المجتمعات الصناعية والنامية:

يأخذ النمو الحضري في حواضر المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية أوضاعا مختلفة من حيث أهمية ودرجة التحضر، ذلك أن ظاهرة النمو الحضري في واقع الأمر ما هي إلا حقيقة ملموسة تعكس جملة من المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميز كل مجتمع ولتجد تلك المجتمعات مسارات ذلك النمو والتطور من خلال تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ونامية. تتصف بالنمو السريع وأعتبرها الباحثون من أبرز الظواهر السكانية التي أعقبت مرحلة الحرب ع II، والتي تنذر بالمزيد من التضخم مستقبلا، حيث يتوقع خبراء الإحصاء أن عدد السكان سيزيد عن 4 بليون في آفاق سنة 2025، وهو النمو المتوقع في العالم بمناطقه المختلفة، وقد صنفت إلى مناطق أكثر نموا ومناطق أقل نموا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وآسيا، وهو ما يبينه الجدول التالي الذي يقدم تفصيلا إحصائيا لصيرورة سكان الحضر لمناطق العالم الكبرى من سنة 1950 إلى توقعات آفاق 2025.

جدول (1) يبين تقديرات سكان الحضر والتوقعات لمناطق العالم الكبرى من 1950–2025 (بالمليون).

المنطقة	السكان بالمليون						
	1950	1960	1970	1980	1990	2000	2025
العالم	724	1012	1352	1807	2282	3208	5187
المناطق الأكثر نموا	449	573	698	834	881	965	1177
المناطق الأقل نموا	275	439	654	972	1401	2101	4011
إفريقيا	32	50	83	133	206	331	857
أمريكا اللاتينية	68	107	162	241	315	413	592
آسيا	271	342	407	596	879	1291	2556

المصدر: هيئة الأمم المتحدة (1980) نمط النمو الحضري والريفي.

[1]- السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص 233.

يوضح الجدول بيانات عن أكبر المدن سنة 1950 و1995، مع توقعات الأمم المتحدة حتى سنة 2025، حيث يتوقع أن يصل العدد إلى 5187 مليون نسمة أما المناطق الأقل نموا فيصل فيها العدد إلى 4011 في حين أفريقيا تجاوزت 857 مليون، أما في سنة 1990فقد وصل سكان الحضر بالعالم 2.3بليون منهم 61% (1.4 بليون) يعيشون في مدن بلدان العالم، كما تتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول 2025 سيكون 4 بليون أو 77% من سكان المدن بالعالم يعيشون في المناطق الأقل نموا من العالم.[1]

تؤكد الإحصائيات أن التركز السكاني يكون في أغلب العواصم العالمية بفضل العامل السياسي، الاقتصادي وعوامل الجذب وكانت تسير بوتيرة عالية ابتداء من سنة 1950 إلى غاية توقعات 2015 فعلى سبيل المثال شنغاي تراوحت كثافتها السكانية 5.3 مليون سنة 1950 لتنتقل إلى 15.1 مليون سنة 1995 ومن المتوقع أن ترتفع في حدود سنة 2015 إلى 23.4 مليون أما طوكيو 6.9 مليون في سنة 1950 لتصل إلى 26.8 مليون سنة 1995 ومن المتوقع أن تتجاوز 28.7 مليون في سنة 2015، أما ينورك فكانت لا تتجاوز 12.3 مليون سنة 1950 لترتفع إلى 46.3 مليون ومن المتوقع أن تتجاوز 17.6 مليون في سنة 2015، وهو ما يوضحه الجدول التالي الذي يوضح بيانات عن أكبر المدن وتطور كثافتها السكانية ابتداء من سنة 1950 إلى غاية 1995 مع توقعات سنة 2015.

جدول رقم (02) المدن الـ 15 الكبرى بالعالم 1995، 1950، و2015 (بالمليون).

2015		1995		1950	
السكان	المدينة	السكان	المدينة	السكان	المدينة
28.7	طوكيو	26.8	طوكيو	12.3	1-نيويورك
27.4	بومباي	16.4	ساوباولو	8.7	2- لندن
24.4	لاجوس	16.3	نيويورك	6.9	3- طوكيو
23.4	شنغهاي	15.6	مكسيكو سيتي	5.4	4- باريس
21.2	جاكرتا	15.1	بومباي	5.4	5- موسكو
20.8	ساوباولو	15.1	شنغهاي	5.3	6- شنغهاي

[1] - United Nation : Pet Elina Berghall (1995), **habitat II and urban economy**; a Reviw of recent Developments and literature. Helsinki; united nations university world institute for development Economics Research; tables 2 and 4.

7– إسن	5.3	**لوس انجلس**	12.4	**كراكشي**	20.6
8–بيونس أيسن	5.0	**بكين**	12.4	**بكين**	19.4
9– شيكاڤو	4.9	**كلكتا**	11.7	**دكا**	19.0
10– كانتا	4.4	**سيول**	11.6	**مكسيكو سيتي**	18.8
11– أوزاكا	4.1	**جاكرتا**	11.5	**نيويورك**	17.6
19–لوس أنجلس	4.0	**بيونس أيرس**	11.0	**كلكتا**	17.6
13– بكين	3.9	**تيانجين**	10.7	**دلهي**	17.6
14– ميلانو	3.6	**أوزاكا**	10.6	**تيانجين**	17.0
15– برلين	3.3	**لاجوس**	10.3	**دلهي**	17.6

المصدر: الأمم المتحدة (1995)آفاق التحضر في العالم. [1]

يوضح الجدول بيانات عن أكبر المدن سنة 1950 و1995، مع توقعات الأمم المتحدة حتى سنة 2015، في سنة 1950 كان أربعة فقط من المدن الكبرى الـ15 في العالم النامي، بمجموع سكان يبلغ 152 مليون وبحلول سنة 2015 يتوقع أن تشمل المدن في الدول الأقل نموا 13 من المدن الكبرى الـ15. بالعالم، وأن تضم فيما بينها مجموع سكان يزيد عن 261 مليون، ونلاحظ بشكل خاص كيف أن لا جوس بنيجيريا والتي لم تكن حتى تظهر في القائمة قد احتلت الموقع الـ15 سنة 1995، ومتوقع أن تقفز إلى الموقع الثالث سنة 2015 حيث أن معدل النمو السكاني بها يزيد عن 135% خلال فترة العشرين سنة. وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن أغلب عواصم العالم ستعيش حالة تشبع وتضخم، ولا يمكن أن تستمر في الزيادة بهذه المعدلات إن لم تتدخل الحكومات لتوجيه هذا النمو برؤية تخطيطية استشرافية لتنظيم هذا حتى يتماشى مع قدرات كل بلد.

[1]- United Nation(1995) ,**World urbanization prospects: the1994 revision**, new york: United Nation tables 1 the world resources institute (1996);
1-World resources 1996-97, the urban environment, new York, oxford university press tables 11.

أ- النمو الحضري في الدول الصناعية:

ظهرت المدن السكنية خلال الفترة الأولى من عصر التنوير، وقد ترتب على ذلك ظهور تغيرات على سكان المدن، إذ نجد في فلورنسا أن السكان قد أخذوا في تغيرهم خطا صاعدا تارة وهابطا تارة أخرى، أما سكان مدينتي لندن وباريس قد نما سكانهما بشكل واضح خلال تلك الفترة، إذ قدر عدد سكان باريس عام 1580 ما بين 130 ألف إلى 500 ألف، إضافة إلى عامل النمو السكاني في نمو المدن، كان للتكنولوجيا تأثيرا واضحا في ذلك خلال الفترة 1600-1800م وذلك لأن التقدم التكنولوجي قد ترك تأثيرا كبيرا على المجال التجاري، إذ بدأ الناس يتجمعون في شبه مستعمرات سكنية، وعليه أخذت المدن تتكون بسرعة واضحة.

حيث بلغ عدد سكان أمريكا الشمالية أعلى معدلات النمو في هذه الفترة، حيث بلغت 30%، لكن هذا النمو لا يمكن إرجاعه لعامل الزيادة الطبيعية فقط، وذلك لأن الهجرة لعبت دورا كبيرا في زيادة السكان، ومن ثم اعتبرت من العوامل الهامة التي ساعدت على نمو سكان الولايات المتحدة في الفترة من عام 1620 وحتى الحرب العالمية الأولى.

كما ساهمت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في إنجلترا على تحقيق تقدم ملموس في التكنولوجيا.

ضف إلى ذلك الاكتشافات العلمية التي كان لها أكبر الأثر في رفع معدل نمو السكان بسبب تحسن الظروف الصحية. [1]

أخذت هذه المدن تكسب الخبرة لدعم تقدمها من خلال الحقب التاريخية المتعاقبة، وبالتالي بدأت تحقق التقدم بسرعة كبيرة، غير أنها أدركت أن الحفاظ على هذا التقدم وتوفير العوامل التي تساعد على دعمه مرهون باكتساب الأساليب الطبيعية الحديثة، وتحقيق مستويات عالية من الصحة العامة. ومن الذين اهتموا بالتحضر والنمو الحضري في المجتمعات الصناعية "كنجزلي دافيز" (K. Davis)، إذ أشار إلى أن العوامل المختلفة التي تساعد مدن أوربا الغربية على تحقيق درجة عالية من التحضر أكثر من المدن القديمة، كون مدن أوربا الغربية قد وصلت لوضعها من خلال جهود متواصلة لتحسين الزراعة والنقل وفتح الأرض الجديدة، والحرف الجديدة، وأدى

[1]- فادية عمر الجولاني، **علم الاجتماع الحضري**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1997، ص ص 133-134.

ذلك لزيادة النشاط الإنتاجي، وتقدم التنظيم للحرف اليدوية، بالإضافة إلى الثورة الجديدة في الإنتاج المصنع، والذي أخذ في الزيادة بواسطة الدالة، وبذلك يكون هذا التحول الاقتصادي في القرن التاسع عشر بمثابة ثورة حضرية، على عكس الظروف التي أحاطت بمدن المجتمعات النامية.

وفي العصر الحديث شهد تطورا سريعا وتحضرا أسرع استطاع بشكل قاطع أن يجسد المعرفة العلمية في شتى المجالات وعلى جميع الأصعدة، لكن بالرغم من هذا التطور في مجال العلوم والتكنولوجيا إلا أن الحياة الحضرية كشفت عن ضعف حقيقي في تركيبها أدى إلى ظهور مشاكل لا حصر لها مثل انتشار الجريمة، الفقر والتوتر المعرفي والفساد البيئي، إلى جانب عجز الدولة الميتروبوليتانية عن توفير الأموال الكافية لإدارة شؤون مواطنيها خاصة وأن سرعة التحضر ازدادت بشكل حاد، وبلغ عدد سكان كوكب الأرض سنة 1999 ستة مليارات، وارتفع خلال سنة 2000 بالنسبة لسكان الحضر إلى 81%. [1]

وحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة، فإنه من المتوقع أن المدن التي يزيد عدد سكانها عن المليون ستصل إلى 527 سنة 2015، بحيث تكون 129 مدينة فقط من الدول المتقدمة صناعيا والباقي 398 مدينة من الدول النامية؛ أي سيكون حوالي 75,5" من مدن العالم يبلغ عدد سكانها مليون فما فوق في الدول النامية(2).

وعن العوامل المؤدية للنمو الحضري في العالم بصفة عامة والدول المتقدمة بصفة خاصة، نجد محاولة "حسن الساعاتي" الذي ذهب إلى القول أن النمو الديمغرافي في العالم يعود إلى الأسباب التالية:

– التقدم المستمر في مجال الطب الحديث الذي أدى إلى التخفيف من انتشار بعض الأمراض والظروف الصحية المعيشية الحديثة.

– الثورة الصناعية التي اعتبرت من أهم العوامل التي ساعدت على التطور الحضري.

– استغلال أراضي جديدة وتهيئة أماكن الاستقرار والإقامة مما ساهم في زيادة الإنتاج والتخلص من نقص الغذاء، إلى جانب تطور وسائل الإنتاج الزراعي والحيواني.

[1]– لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص 265

[2]– لوجلي صالح الزوي، مرجع سابق، ص 269.

– التقدم في وسائل المواصلات، مما أدى إلى توسع المدن وزيادة نشاطها العمراني، وهو ما زاد في ارتفاع الكثافة السكانية، وقد رافق ذلك عناية الحكومات بالطرق وتعبيدها وتخطيطها وربطها بالمدن والقرى المجاورة من خلال شبكة واحدة.

– الهجرة الخارجية خلال القرنين 18 و19 في أمريكا بعد اكتشاف مناجم الذهب وحقول الفحم والصناعات التقليدية أثر بشكل مباشر في نمو طائفة غير يسيرة من المدن وقيام مدن جديدة ذات طابع صناعي مثل شيكاغو وبرلين.

وفي العصر الحديث لم تبق الدول الصناعية المصنفة قديما، وإنما صنفت دول صناعية حديثة قفزت من مصف الدول النامية إلى الدول الصناعية وهذا حسب تصنيف سنة 2007 وهي (جنوب إفريقيا، المكسيك، البرازيل، الهند، الصين، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند وتركيا)، ومن مميزات تلك الدول تمتعها عادة بمعدلات نمو اقتصادي عالية ونمو حضري مرتفع،كما أنه من الشائع في تلك الدول ظهور الهجرات الداخلية من الريف إلى المدن، حيث تتركز فرص العمل في القطاع الصناعي المتنامي(1).

الشيء الذي أدى إلى تغييرات جسيمة في الآونة الأخيرة نتيجة تفكك أوصال المدن بتأثير العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية، وترى منظمة الأمم المتحدة هذا التحول أحد التطورات الكبرى التي حدثت خلال القرن 20 والتي ما تزال مستمرة، حيث لا يخلو إقليم من العالم من النمو الحضري، وسيشهد كوكب الأرض بحلول عام 2020 ارتفاعا ملحوظا في نسبة سكان الحضر التي من المتوقع بلوغها 57% من جملة سكان العالم. (2)

ب– النمو الحضري في المجتمعات النامية:

إن دراسة النمو الحضري في المجتمعات النامية من طرف الباحثين لم يعتمد على مجرد وصف الظواهر المصاحبة لهما والناجمة عنهما، كما أن نمو أعداد أحجام المدن ليست في نظر الكثير من الباحثين المختصين مجرد تغير وتبدل عشوائي.

[1]– ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **دولة صناعية جديدة**، المتاح في الموقع ar.wikipedia.org/wiki بتاريخ 2013/09/04 على الساعة 10,00.

[2]– حمدي هاشم، **الحضور البشري وأزمة العمران البيئي، معنى جودة الحياة**، المتاح في الموقع www.feed.net/environmental problems/emment. بتاريخ: 2013/09/04 على الساعة 10,30

فإذا كانت ظاهرة النمو الحضري في الدول المتقدمة واضحة المعالم في القرن العشرين فإن الظاهرة في مجتمعات العالم الثالث تمت بصورة سريعة للغاية في بداية القرن 18، حيث بلغت نسبة ساكني المدن التي يبلغ عدد سكانها 120 ألف نسمة فأكثر بحوالي 3,7% والتي يرجح الدارسين أنه تعود لارتباط السكان بالزراعة والرعي مما أثر في قلة تواجد المراكز الحضرية فيها.

أما في فترة الستينات فقد تعرضت بعض المدن بإفريقيا بصورة مكثفة إلى تمركز سكاني، حيث بلغت نسبة التحضر في الجزائر على سبيل المثال في هذه المرحلة إلى 52%، وفي المغرب 37,9%، وفي مصر 14,3% وهذا خلال سنة 1974. [1] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول (03) يبين معدلات النمو الحضري الإفريقي والإقليمي والنسبة المئوية للحضر، خلال سنوات 75،90،و95 وتوقعات 2025.

القطر/الإقليم	معدل النمو الحضري 1990-1995(نسبة مئوية)	النسبة المئوية للحضر		
		1975	1995	2025
بوتسوانا	%7.0	%12	%28	%56
بوركينا فاسو	%11.2	%6	%27	%66
بوروندي	%6.6	%3	%8	%21
نمانا	%4.3	%30	%36	%58
كينيا	%6.8	%13	%28	%51
ليسوتو	%6.2	%11	%23	%47
مالاوي	%6.2	%8	%14	%32
موزمبيق	%7.4	%9	%34	%61
نيجيريا	%5.2	%23	%39	%62
تنزانيا	%6.1	%10	%24	%48
أوغندا	%5.8	%8	%13	%29
زيمبابوي	%5.0	%20	%32	%55

[1]- Data from United Nation **demographic year Book**, 1974, pp 34, 63.

المنطقة				
أفريقيا	%4.4	%25	%34	%55
أمريكا الجنوبية	%2.5	%64	%78	%88
آسيا	%3.3	%25	%35	%55
أوروبا	%0.6	%67	%74	%83

المصدر: المعهد العالمي للموارد (1996)، جامعة أكسفورد، نيويورك.[1]

والملاحظ في هذه المرحلة أن التحضر تم بصورة سريعة خاصة في دول شمال إفريقيا وهذا بسبب الانتعاش الاقتصادي والانتشار الصناعي الذي تتوفر عليه تلك الدول.

في حين أن النمو الحضري في القارة الآسيوية في القرن 19 اتسم يتضخم سكاني كبير، أثر بشكل أو بآخر على القارة في العقد الأخير من القرن الحالي، حيث كانت نسبة التحضر في أمريكا الجنوبية تصل إلى 4,6% و2,1% في أمريكا الوسطى، وأن نسبة الذين أقاموا في المراكز الحضرية التي يتجاوز تعدادها 20 ألف نسمة بلغت 5,8% من المجموع الكلي لسكان الحضر في أمريكا الجنوبية، أما فيما يتعلق بالمدن الكبرى والتي بلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة، فقد بلغت نسبة الذين أقاموا في المراكز الحضرية 5,6% من مجموع سكان الحضر.

إذن ما يمكن ملاحظته أن النمو الحضري في الدول النامية حقق نموا حضريا سريعا خلال الثلاثين سنة الأخيرة الماضية، وذلك لأن معدل سكان الحضر الذي يصل في العالم الثالث 4,1% سنويا يفوق نسبته مرتين ونصف نظيره في البلدان المتقدمة التي لا تتعدى فيها هذا المعدل 1,8%، ومن المتوقع أن تصل إلى أكثر من 7,0% في بعض دول العالم. [2]

[1] -world resources institute (1996);**The World resources 1996-97**, new York, oxford university press-data tables A-1.

[2] – برنارد نوتيه، **السكن الحضري في العالم الثالث**، ترجمة علي بهجت الفاضلي، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987، ص 85.

تبين الإحصائيات أن المهاجرين إلى الحضر يشكلون تقريبا 35 إلى 65% من نمو سكان المدن، ويتبع ذلك أن 90 من 115 من الدول النامية. وهو ما يبينه الجدول التالي لدول مختارة من الدول النامية.[1]

جدول (04) يبين الهجرة من الريف إلى المدن كنسبة مئوية من نمو سكان الحضر في دول نامية مختارة.

البلد	النمو الحضري السنوي	نسبة النمو لسبب الهجرة
البرازيل	2.0	%35
الأرجنتين	4.5	%36
كولومبيا	4.9	%43
الهند	3.8	%45
اندونيسيا	4.7	%49
نيجيريا	7.0	%64
الفيليبين	4.8	%42
سيريلانكا	4.3	%61
تنزانيا	7.5	%64
تايلندا	5.3	%45

المصدر:.k.newland(1980),city limits :emerging constraints on urban growth

فالتحضر السريع ونمو المدن في الدول النامية لم يكن نتيجة الهجرة الريفية فقط، وإنما جاء كتحصيل حاصل لتراكم مجموعة من العوامل أثرت بشكل مباشر على إيكولوجية المدينة وسيرورة الحياة الحضرية.

في الوقت الذي لا تزال فيه مجتمعات العالم الثالث ريفية بوجه عام، إلا أنها تحتوي على ثلث سكان الحضر في العالم وعلى عشرات من أكبر مدن العالم. [2]

والدوافع أنه ليس من الصعب عليها تفسير النمو الحضري الذي تشهده دول العالم الثالث منذ مطلع القرن التاسع عشر إذا ما أدركنا أن هناك عوامل عديدة أسهمت في نمو المدن، ومن أهم هذه العوامل علاقة

[1] - K.Newland(1980),citylimits :emerging constraints on urban grouth,world watch, paperN°=38. washington/DCworldwatch.

[2] – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق، مشكلات وتطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002، ص 170.

المكان بالسكان، وتجدر الإشارة إلى أهمية المكان في هذا الموضع والتي ترتبط بالنشاط الاقتصادي وجاذبية قوى العمل.

ويؤكد علماء الاقتصاد والسياسة والتنمية صعوبة خفض معدلات النمو الحضري، سواء في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية، لأن المناطق الحضرية هي آلة التطور الاقتصادي في كل البلدان، ودليل ذلك استئثارها بنحو 60% من إجمالي الناتج القومي بدول العالم الثالث، بينما يرى علماء الاجتماع والجغرافيا والبيئة في حالة استمرار النمو الحضري بمعدلاته الحالية، فإن سطح الأرض سيتحول في سنة 2100 إلى صحراء قاحلة تتناثر فيها جزر من الإنتاج الزراعي، وتستبدل وظائف المدن لتحاكي الاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد الصناعة. [1]

2- عوامل النمو الحضري في العالم الثالث:

ترجع عوامل النمو الحضري في العالم الثالث إلى عدة عوامل نذكر منها:

- التزايد السكاني وانتشار ظاهرة التحضر وارتفاع نسبة الحضرية في مقابل انحسار وتقلص دور الريف، ويرجع الباحث (Devis) تفسيرا لهذا النمو إلى ثلاثة أسباب رئيسية:

* بسبب النمو السكاني الحضري الناتج عن التصنيفات المحدثة في مجال تعداد المدن التي كانت أصلا من صنف القرى، وهذا يعكس الإشارة إلى الجزائر كمثال خلال التقسيمات الإدارية التي حدثت في السنوات الأخيرة، مع الاستخدام الجائر لعناصر البيئة.

الأخيرة، مع الاستخدام الجائر لعناصر البيئة.

* الزيادة الطبيعية وأثر ذلك في اختلال التوازن البيئي على المستوى العالمي، الإقليمي والمحلي.

* الزيادة الطبيعية من حيث ازدياد الفروق بين المواليد والوفيات.

- التصنيع ويكمن في حجم الصناعات وأنواعها وتوزيعها ومواقعها في المدن له أهمية بالغة في الاتجاهات التي تتخذها عملية التحضر والنمط المميز الذي يسير نحو نمو التصنيع كركيزة للنهوض بالاقتصاد الوطني وكسبيل وحيد للتغلب على ظاهرة التخلف كونها لا تملك التكنولوجيا اللازمة، مما جعل اختلال العلاقة بين دول الشمال ودول

[1]- السيد حنفي عوض، **سكان المدينة بين الزمان والمكان**، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ص 117.

الجنوب، من واقع احتلال الرؤية تجاه التنمية والبيئة، مع تنامي دور المجتمع المدني وظهور جماعات الضغط السياسي بالدول المتقدمة، واثر ذلك في نقل الصناعات الملوثة للبيئة لتستقر داخل حزام الدول الفقيرة، بغض النظر عن تلك الآثار البيئية والاقتصادية للتلوث، ولاسيما ذلك الفقر الاقتصادي نتيجة انتشار الأمراض المرتبطة بالتلوث الصناعي وتدهور الصحة العامة للسكان، بالإضافة إلى اتساع الهوة بين سكان مختلف المناطق الريفية قصد البحث عن العمل الصناعي وقطاع الخدمات، فنشأت بذلك مجتمعات هامشية على ضواحي المدن، ذلك أن التصنيع يعد عاملا أساسيا في هجرة اليد العاملة تجاه المدن، بحيث ضاعفت الصناعة من أهمية المدينة إذا توفرت فرص عمل جديدة، ونتيجة لارتفاع الدخل الفردي للعامل بالصناعة عن باقي العاملين في المهن الأخرى مما شجع على الهجرة الداخلية، حيث تتواجد مراكز الصناعة وساهمت في التكدس في الأحياء الفقيرة ليحيوا حياة أسوء بكثير من تلك التي كانوا يعيشونها في الريف. [1]

– غياب التخطيط الإقليمي والعمراني في مقابل انتشار ظاهرة العشوائيات وفوضى تخطيط العمران، حيث عجزت علاقة الجوار بين المدينة والقرية عن تحقيق تبادل المنفعة في ظل اقتصاد يحترم تلك العلاقة العضوية التبادلية، فنمت معظم المدن في الغالب على حساب الأرض الزراعية.

ومع بداية القرن العشرين تزايد سكان الحضر وتسارع أكثر بعد منتصفه، حيث أصبح مستوى التحضر في العالم العربي أعلى من المستويات الملاحظة في العالم النامي، ويشير الجغرافي "جون كلارك" إلى أن منطقة الشرق الأوسط التي تشمل البلدان الواقعة بين ليبيا وإيران وبين تركيا واليمن، هي المنطقة الأكثر تحضرا من أية منطقة رئيسية في العالم الثالث باستثناء أمريكا الجنوبية، ويعود هذا النمو السريع إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني بسبب تراجع معدلات الوفيات الناتج انتشار الخدمات الصحية وتحسن الطب الوقائي والعلاجي، وانتشار التعليم والتحديث، إضافة إلى الهجرة الريفية الحضرية. [2]

والجدول التالي يبين مستوى التغير والتحضر لبعض البلدان العربية وتطوره من سنة 1950 إلى غاية 2005.

[1] – عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب القطب **الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية**، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1980، ص ص 172-173.

[2] – هاشم نعمة، **سمات النمو الحضري في العالم العربي**، الحوار، المتمدن، العدد 2008/2162 المتاح في الموقع www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid بتاريخ 2013/09/20 على الساعة 20,00.

جدول رقم (05) يبين التغيير في النسبة المئوية للسكان الحضر في البلدان العربية بين عامي 1950–2005

البلد	1950	2005	نسبة التغير
الجزائر	22,2	63,3	%41,1
السودان	6,3	40,8	%34,0
المغرب	26,2	58,7	%32,5
مصر	31,9	42,8	%10,9
السعودية	21,3	81,0	%59,7
الكويت	61,5	98,3	%36,8
اليمن	5,8	27,3	%21,5

المصدر: هاشم نعمة . سمات النمو الحضري في العلم العربي.

وما يمكن ملاحظته على هذا الجدول أن هناك تباين واضح في نسبة سكان المدن بين البلدان العربية، فقد تراوحت النسبة بين 27,3% في اليمن و98,3% في الكويت في عام 2005، ويعود هذا التباين إلى جملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل طبيعة الإنتاج الزراعي والصناعي ومستوى الدخل الوطني.

وعند استخدام معيار "**جيرار بيرس**" (Gerar Pierce) نجد 17 بلدا ذا تحضر عال وبلدان ذات تحضر متوسط، في حين انخفضت مرتبة التحضر المنخفض، كما يلاحظ ارتفاع مستوى التحضر في البلدان المنتجة للنفط، حيث تستثمر عوائد النفط في المشاريع المختلفة الاجتماعية والاقتصادية، السكن، التعليم، الصحة، الإعلام، المواصلات، وأغلب هذه المشاريع تتركز في المدن الرئيسية والعواصم، وقد أدى هذا إلى سرعة نموها لتكون عامل جذب للهجرة الداخلية وبالأخص من الريف وكذا الهجرة الدولية. [1]

[1]– هاشم نعمة، **سمات النمو الحضري في العالم العربي**، الحوار المتمدن، صحيفة يومية إلكترونية مستقلة في العالم العربي المتاح في الموقع http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120360 بتاريخ 2013/11/20 على الساعة 10,00

ويبدو واضحا من خلال الجدول أن سرعة التحضر في البلدان العربية خلال فترة 1950 إلى 2005 اختلفت من بلد إلى آخر يفسر بإنتاج وتصدير النفط وتأثيراته السريعة الاقتصادية والاجتماعية، وهذا أيضا ينطبق على الدول المنتجة للنفط بكميات كبيرة، ومن المرتقب أن الدول النامية ستشهد نموا حضريا غير مسبوق في العقود القليلة القادمة خصوصا في دول إفريقيا وآسيا، حيث سيتضاعف عدد سكان الحضر حتى عام 2030؛ أي نمو سكان المدن في هاتين القارتين على امتداد التاريخ كله سيتكرر في حياة جيل واحد، وتأتي البلدان العربية في مقدمة هذه الدول وبمعدلات متفاوتة. [1]

وتؤكد الباحثة "سناء الخولي" أن نتيجة التوسع الحضري في مختلف البلدان العربية كان نموا يتصف بصفات تلقائية فوضوية، ويقوم على الاستيلاء على الفضاء المتاح حتى ولو كان من جنس المقابر، كما هو الحال في مصر أو حتى في الأوهاد والمستنقعات كما هو الشأن في تونس وقطر أو الغابات العمومية كما هو الحال في الجزائر. [2]

ثانيا– مشكلات النمو الحضر في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر حياة حضرية متنوعة عبر تاريخ طويل من الشعوب التي عاشت فوق أراضيها، متمثلة في خلايا لمدن تطور البعض منها وتواصل، في حين اندثر البعض الآخر وانقرض نتيجة لتاريخ مملوء بالحروب والاضطرابات تارة، والاستقرار والاندثار تارة أخرى. ونتيجة لتعاقب الأجناس المختلفة على هذا الجزء من المغرب العربي بدءا بالغزو الروماني فالاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات العربية الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي.

كل هذه التشكيلات بسياساتها وثقافتها وحضارتها تركت بصماتها واضحة في التراث العمراني في الجزائر، إذ ساهمت بشكل أو بآخر في تشكيل الشبكة الحضرية الحالية في الجزائر والتي تجاوزت 55% من مجموع السكان، في حين أن هذه النسبة كانت حوالي 05% في بداية القرن التاسع عشر، وقد حملت هذه النسبة المرتفعة في طياتها الكثير من المساوئ في الوقت ذاته كاختلال المساواة في توزيع الأنشطة الاقتصادية بين الأقاليم (عدم التوازن)، وظهور أزمات داخل المدينة الجزائرية كأزمة السكن والإسكان، وتشبع المدينة وضعف طاقتها الإسكانية

[1]– هاشم نعمة، **سمات النمو الحضري في العالم العربي**، الحوار، المتمدن، العدد 2008/2162 المتاح في الموقع www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid بتاريخ 2013/09/20 على الساعة 20,00.

[2]– سناء الخولي، **أزمة السكن ومساكن الشباب**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 44.

وعدم توفر الخدمات المناسبة لعامة السكان، وساهمت في نشر العديد من الأمراض الاجتماعية التي أدت إلى تفشي البطالة والفقر وتعرض البيئة الطبيعية للتدهور المستمر من خلال استهلاكها العشوائي للمجال، وكذا تشويه المنظر الحضري والتلوث البيئي.

في هذا المحور سوف يتم التعرض للنمو الحضري في الجزائر في سياقه التاريخي وتطوره وعوامله المتعددة الإيكولوجية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما يتم الإشارة لخصائص النمو الحضري في الجزائر ومشكلاته.

1- تطور النمو الحضري في الجزائر:

يعد التحضر في الجزائر سمة قديمة جدا، وأنه من الصعب تحديد الحقبة التاريخية التي ظهر فيها أول تجمع بشري يحمل السمات الأساسية للشكل الحضري في الجزائر.

والواقع أن الإشارات الأولى حول نشأة المدن تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد وبالتحديد في عهد الدولة النوميدية وعاصمتها "سيرتا".

ومع دخول الجزائر العصر الإسلامي عرفت مرحلة جديدة من تاريخ التحضر، في حين اتسمت فترة الأتراك العثمانيين بنوع من الاستقرار والركود نتيجة تلاشي الحياة التجارية، ومع بداية المرحلة الاستعمارية بدأت تتضح معالم التوسع الحضري.

والنمو الحضري السريع في الجزائر لا يعتبر نموا طبيعيا فقط، وإنما هو نتيجة حتمية لتحرك السكان بين المدن نفسها، وقد قدر معدل الهجرة في الفترة الاستعمارية بين 1954-1962 بحوالي 130 ألف نسمة سنويا، وأهم المدن الجاذبة للسكان آنذاك هي الجزائر، قسنطينة، عنابة، وهرا، البليدة، سيدي بلعباس، تيارت(1).

وسنحاول تقسيم مراحل النمو الحضري والتحضر في الجزائر خلال هذه المرحلة بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى (1830-1910):

وهي مرحلة الغزو الفرنسي للجزائر وتوسيع الاستيطان الأوربي على حساب أراضي العروش والقبائل المتواجدة في السهول الساحلية الخصبة، وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة، وتدعيمها بالهياكل الأساسية من طرق برية وسكك حديدية وموانئ أنجزت بأيادي جزائرية استقطبت من الأرياف

[1]- مربيعي السعيد، **التغيرات السكانية في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 217.

قصد ربط الجزائر بفرنسا في مجال التصدير والاستيراد، واستنزاف المواد الأولية مقابل المنتجات الصناعية الفرنسية، وفي هذه المرحلة شهدت هجرة من الأرياف نحو المراكز الحضرية والعمل في الأشغال الشاقة كحفر خنادق السكك الحديدية وإنجاز الموانئ وشق الطرق عبر الجبال.

المرحلة الثانية (1910–1954):

وتعرف بمرحلة الاضطرابات وكثرة الحروب والأزمات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية في الجزائر، وتسبب في انتشار الفقر من جراء تناقص الإنتاج الزراعي، واستمرت هذه الوضعية الصعبة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أدت هذه الظروف السياسية والاقتصادية إلى الهجرة من الأرياف إلى المدينة بحثا عن ظروف أفضل، الأمر الذي أدى إلى ظهور بناءات فوضوية على أطراف المدن الكبرى كالجزائر، قسنطينة، عنابة وغيرها، كما أدت السياسة الاستعمارية إلى تحرك حوالي 130 ألف وافد سنويا.[1]

المرحلة الثالثة (1954–1966):

وهي مرحلة اندلاع الثورة التحريرية والسنوات الأولى من الاستقلال التي شهدت معدلات نمو حضري مرتفعة وهجرة من الأرياف تجاه المدن بسبب انعدام الأمن وسياسة التشرد والطرد والهجرة القصرية، وإقامة المحتشدات لمراقبة سكان الأرياف وعزلهم عن الثورة، بعد لاستقلال تواصلت الهجرة المكثفة نحو المدن بسبب عودة اللاجئين الجزائريين من المغرب وتونس واستقرارهم في المدن، زيادة عن الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن من جراء مغادرة الفرنسيين الجزائر، وكان وراء التوطين الصناعي (Localisation industrielle) نمو قطاع الخدمات في المدن، وارتفعت حركة الهجرة الريفية وذلك بحثا عن فرص العمل التي توفرها بشكل أوسع المراكز الحضرية. [2]

المرحلة الرابعة (1966–1977):

وهي مرحلة التخطيط الاقتصادي وسياسة التصنيع التي تبناها الرئيس الراحل "**هواري بومدين**" مصحوبة بإصلاحات زراعية كتأميم الأراضي وإنشاء التعاونيات الفلاحية وبناء القرى الاشتراكية، كل ذلك أدى إلى تحريك السكان إلى المدن بحثا عن العمل وحياة أفضل بسبب سياسة التركيز على عملية التصنيع في مجال الاستثمارات

[1]– محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 80.

[2]– عبد العزيز رسمال، **الحراك الاجتماعي في الجزائر**، دبلوم دراسات معمقة، معهد العلوم الاجتماعية، 1993، ص 156.

وتهميش الزراعة، وخلال هذه المرحلة تضاعف عدد المراكز الحضرية في الجزائر من 95 مركز حضري عام 1966 إلى 211 مركز حضري عام 1977.

المرحلة الخامسة (1977–1987):

وهي مرحلة تشبع حيث وصل غزو المراكز الحضرية سنة 1987 إلى 447 مركز حضري(1)، وكثرة الأزمات الاجتماعية خصوصا أزمة السكن الحادة وانتشار البطالة من جراء العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى، وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة، وقد وصلت نسبة التحضر في هذه المرحلة حسب تعداد 1987 إلى 49% من مجموع السكان، في حين أن هذه النسبة كانت 05% بداية القرن التاسع عشر.

المرحلة السادسة (1987–2010):

بلغ معدل النمو الحضري في التسعينات 5,4% بسبب التحضر المجسد في تطور النشاطات الخدمية، حيث أصبحت تشكل 68% من إجمالي اليد العاملة الحضرية، وأن نسبة التشغيل الصناعي عرف ركودا طويلا من مطلع التسعينات بحيث لم يتجاوز 12% من إجمالي اليد العاملة، وهذا راجع للإفلاس الذي أصاب أغلبية الشركات الوطنية وأيضا تطور الخدمات الصحية وتركزها في المدن وقلتها في المناطق الريفية، كما أن الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في التسعينات ساهمت في الهجرة من الأرياف والمناطق الجبلية إلى الحواضر والمدن لسبب أمني أو ما يطلق عليه بالمأساة الوطنية أو العشرية السوداء والتي استمرت إلى غاية سنة 2000. (2)

واتسمت هذه المرحلة بتوافد موجات من النازحين من الأرياف نحو المراكز الحضرية بسبب الاكتظاظ وتناقص فرص التشغيل وعدم تطور وتهيئة الأرياف نتج عن ذلك نمو حضري في المدن على حساب الأرياف، والتحضر السريع الذي اعتبره البعض من أهم عناصر إشكالية البطالة ناتج عن عدم التوازن بين النمو الديمغرافي في المراكز الحضرية الأكثر نشاطا وعدد مناصب الشغل المقترحة في الأوساط الريفية.

بالإضافة إلى التدهور في مستوى تجهيز المدن بالمرافق والخدمات أصبحت طاقتها محدودة لمواجهة تزايد عدد سكان الحضر، ومن بين المؤشرات اختناق المدن الكبرى بحركة المرور نتيجة الزيادة المرتفعة لعدد السيارات،

[1]– بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 21.

[2]– حرب العشرية السوداء في الجزائر المتاح في الموقع www.wikipedia.org/wiki/ بتاريخ 2013/09/10 على الساعة 13,00.

وعدم تطوير شبكة الطرقات لتلبية متطلبات حركة المرور، وأصبحت وسائل النقل عاجزة عن تلبية حاجيات السكان، كما شهدت المرحلة تناقص كمية المياه الضرورية لمواجهة النمو الحضري السريع، ليس فقط في توسع المدن وزيادة عدد السكان، بل في الاستهلاك المفرط والواسع لاسيما في الصناعة، وقد صاحب ذلك تناقص كبير في كميات المياه المسخرة للري، وقد انعكس ذلك سلبا على الأراضي الزراعية واتساع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والزحف الكبير للرمال من الجنوب باتجاه الشمال والنفايات السامة، مما يعرض الوضع البيئي للتدهور، مقابل كل هذا هناك ضغط ديمغرافي شديد ومشاكل حضرية تؤثر سلبا على الأوضاع الصحية المؤلمة.

2– **عوامل النمو الحضري في الجزائر**: تعددت عوامل النمو الحضري في الجزائر وأهمها يعود إلى:

أ– النمو السكاني: والذي يؤدي الضرورة إلى اتساع وامتداد المدن على حساب الأراضي المحاطة بها وأسباب النمو السكاني والنمو الحضري في الجزائر هي:

- **الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات)**:

ونقصد به ذلك، الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في فترة زمنية معينة. [1]

وقد شهدت الجزائر نمو ديموغرافي وتطور عمراني معتبر مباشرة بعد الاستقلال، حيث بلغ عدد السكان سنة 1966 إلى 12018 ليصل سن 1998 إلى 29507 ثم يرتفع إلى 33481 سنة 2006 والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (06) يبين تطور عدد السكان جزائر (19960الى 2006).

السنة	العدد في ألف نسمة	السنة	العدد في ألف سنة
1966	12018	1998	29507
1977	18250	2004	32364
1982	19532	2005	32906
1987	23050	2006	33481

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

[1]-أحمد خليفي، **السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث**، دراسة نموذج الغرائز، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية ' مصدر' 1991' ص12.

من خلال الجدول يتضح أن الوضع الديموغرافي تبلورت فيه عدة عناصر منذ فجر الاستقلال والتي أثرت فيه إلى درجة جعلت معدل النمو السكاني في مستوى من الارتفاع يصيب بالعجز كل محاولات التحكم السريعة موازاة مع الوضع الاقتصادي المتدهور والموروث من الحقبة الاستعمارية، حيث أدى إلى زيادة سكانية بأكثر من ثلاث مرات منذ الاستقلال وحافظ على وتيرة تفوق 3% خلال فترة الستينات إلى غاية الثمانينات.[1]

وتشير التقارير الرسمية أنه لحد الساعة لازال النمو الديموغرافي في الجزائر يسير بوتيرة عالية وفي ارتفاع مستمر، فتقدر إحصائيات سنة 2015 أن عدد السكان المقيمين في الجزائر وصل إلى 40.4 مليون نسمة إلى غاية جانفي 2016 ويتوقع أن يصل سنة 2017 إلى 41.2 مليون نسمة وهو ما يشكل عائق أمام التنمية ويوحي بتضخم سكاني. [2]

الهجرة الريـفية: تتفق معظم التحليلات الحديثة أن للهجرة الريفية دور في نمو المدن والجزائر إحدى الدول التي عرفت تدفق عدد هائل من السكان الريفيين نحو المدن.

فظاهرة الهجرة الريفية ليست بظاهرة جديدة لكن الجديد هو التغير الحاصل في حجمها وفي الأنماط وفي دوافعها وآثارها، وقد أشار ابن خلدون إلى علاقة الهجرة الريفية بظاهرة النمو الحضري واعتبرها علاقة تلازمية لأن الهجرة تخلف مشكلة الازدحام السكاني الذي يؤدي بدوره إلى ازدياد الطلب على الوحدات السكانية والمزاحمة على الخدمات العامة على حد تعبير "**ابن خلدون**" فأشار"إلى قصور أهل البادية عن سكني الحضر الكثير العمران والسبب في ذلك أن الحضر يكثر ترفه وتكثر حاجات ساكنيه من أجل الترف... غير أن كل من يتشوق إلى الحضر وسكناه من البادية فسريعا ما يظهر عجزه ويفتضح استيطانه..."[3] في إشارة منه إلى عدم التكيف للوافدين إلى المدينة سواء اقتصاديا أو اجتماعيا وهو ما يطلق عليه بالتحضر الزائف حيث تتم الهجرة الريفية الحضرية دون الارتفاع في مستوى المعيشة وتصبح الهجرة مجرد تغير في محل الإقامة فقط.

لذلك فالهجرة ليست انتقالا فيزيقيا فحسب لكنها أيضا بالإضافة إلى ذلك فعل اجتماعي وانفصال على جميع الروابط الاجتماعية تم توزيع العلاقات الاجتماعية للأفراد من ناحية أخرى. [4]

[1]- أحمد خليفي، **السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث**، دراسة نموذج الجزائر، مرجع سابق، ص 178.
[2]- الديوان الوطني للإحصاء، الديموغرافيا الجزائرية، العدد 740، ص 16
[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة، الباب الرابع في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق**، ص
[4]- رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في الجزائر، الظاهرة القديمة الجديدة**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 06، جوان 2013، ص 141.

وقد عرفت الجزائر موجة من الهجرة الريفية إلى المدن مباشرة بعد الاستقلال حيث أخذت بعدا أوسع ومفهوم أشمل وهو ما أشار إليه المخطط الرباعي الثاني حول زيادة معدلات الهجرة الريفية بالنسبة لتطور العدد الإجمالي للسكان منذ 1966 الذي بلغ 11.8 مليون لينتقل إلى 16.9 مليون سنة 1977 ووصلت الهجرة الريفية إلى 520.000 وهو ما يوضحه الجدول التالي: [1]

جدول رقم (07) يوضح تطور الهجرة الريفية بالنسبة لتطور العدد الإجمالي للسكان.

البيان / السنة	1996	1973	1977
العدد الإجمالي للسكان	11.8	14.7	16.9
عدد سكان المدن	3.9	5.7	7.10
النسبة المئوية 2 إلى 3	%33	%3.9	%42
عدد سكان الريف	7.9	9	9.8
النسبة المئوية 4 إلى 1	%6.7	%61	%58
الهجرة الريفية		840.000	520.000

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

وقد قدرت الهجرة الريفية سنويا بـ (130 ألف) نسمة خلال الفترة من 1973 إلى 1977 وبالاعتماد على "تقديرات المخطط الرباعي الثاني نجد أن تزايد سكان الريف الجزائري قد بلغ (2%) سنويا يقابله تزايد سكاني عام بلغت نسبته 2.3% سنويا وتزايد سكاني في المدن بلغت نسبته (6.5%) سنويا. وتؤكد المعطيات الإحصائية المتوفرة من التعداد السكاني لعام 1977 أن الاتجاه العام للهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ونمو المراكز الحضرية نتيجة لهذه الهجرة كان كالتالي: [2]

– ازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر، إذ بلغ عدد المراكز المعتبرة مراكز حضرية. (190)، وارتفاع عدد سكان الحضر من (3700.000) نسمة إلى (7.095.000) نسمة أي أن (31%) إلى (41%) من المجموع الكلي للسكان.

[1]- محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 12 .

[2]- عبد اللطيف بن اشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر**، ترجمة عبد الحميد أناسي، الجزائر، مركز الأبحاث الاقتصادية .

– لا تزيد نسبة السكان العاملين في الزراعة 70% على مجموع السكان المقيمين في الريف.

واستمرت هذه الأوضاع إلى غاية التسعينات نتيجة للأوضاع السيئة التي عرفها النظام الزراعي بعد إعادة هيكلة القطاع الزراعي، حيث انخفض معدل نسبة عمال الزراعة من 22% سنة 1989 إلى 20% في سنة 1990 الشيء الذي أدى إلى زيادة نسبة المهاجرين الريفيين إلى المدينة بحثا عن العمل والسكن. [1] كذلك ما يتصف به الريفيين من الإهمال وغياب بعض التسهيلات الحياتية إلى جانب تدهور الأحوال المعيشية وأصبح الريف يمثل عامل طرد للسكان بينما تمثل المدينة عامل جذب لهم.

لأن الكثير من الذين يعيشون في قرى معزولة ينبهرون بضوضاء وسحر المدينة وعدم تجانس الناس وتنوع السلع المعروضة للبيع ووسائل الترفيه والتحرر من ضغوط القرية. [2]

وحول الهجرة الداخلية فقد قدرت الدوائر الإحصائية أن أكثر من 100000 شخص يهاجرون كل سنة إلى المدن بحثا عن حياة أفضل، وقد تواصلت الهجرة وارتفاع معدلاتها بوتيرة عالية إلى ما بعد سنوات 2000 حيث انتقلت من 40% سنة 1975 إلى 60.1% عند نهاية سنة 2000 والجدول التالي يبين نسبة معدلات سكان الحضر منذ سنة 1975 إلى غاية سنة 2000.

جدول رقم (08) يوضح نسبة سكان الحضر إلى مجموع سكان الجزائر ما بين 1995 وتوقعات سنة 2015.

السنوات	1975	1985	1995	1997	1998	2000	2015
نسبة سكان الحضر	40	48	56	57.1	59	60.1	67.50

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يتبين من خلال الجدول أن سكان الحضر تزايد مستمر وهنا لا يرجع إلى الزيادة الطبيعية فحسب بل إلى الهجرة الداخلية التي تتزايد يوما بعد يوم إلى المدن الكبرى والمتوسطة على السوى وهذا بفضل عوامل الطرد والجذب الكامنة في المدن وفي مناطق إرسال المهاجرين. [3]

وقد قسمت السلطات المناطق الحضرية وفقا لمعايير عددية فهناك مناطق عالية التحضر وأخرى متوسطة التحضر وفي الأخير مناطق منخفضة التحضر بحيث يكون العدد والنسبة على الشكل التالي:

[1]- علي المانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 74.
[2]- المرجع نفسه، ص 126.
[3]- فتحي أبوعيانة، **دراسات في علم السكان**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 199.

جدول رقم (09) يبين توزيع بلديات الوطن حسب مستوى التحضر.[1]

التصنيف	مستوى التحضر	العدد	النسبة المئوية	
حضرية	عالية التحضر	290	48.9	38.49
	متوسطة التحضر	251	42.3	
	منخفضة التحضر	52	8.8	
	المجموع	593	100	
ريفية	/	948	61.51	
مجموع البلديات	/	1541	100	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

باستقراء الجدول نلاحظ أن التقسيم الإداري التي اعتمدته الدولة اعتمد على مبدأ تقريب الإدارة من المواطن بحيث أن هناك مناطق ريفية مرشحة لتكون مناطق حضرية، في حين المراكز الحضرية الكبرى يكون نموها على الضواحي كالجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة... إلخ والتي اتصفت بظهور الأحياء المتخلفة على الضواحي وهو ما شهدته معظم الولايات الداخلية.[2]

ب– النمو الاقتصادي والاجتماعي: إن المدينة كغيرها من الوحدات الاجتماعية التي تشكل المجتمع فهي تتأثر بكل ما يجري من تغيرات وتطورات على أنساق المجتمع نفسه، فتطور وتغير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المدن يدفع إلى زيادة المساحات المبنية وكثرة المباني الجديدة استجابة لذلك التطور.

ج– العوامل الإدارية: وتربط بالقرارات التنظيمية التي تصدرها الدولة وهيئاتها بصفة عامة والمتمثلة في اتخاذ قرارات لتطوير المستوى الإداري لمنطقة ما كالتقسيم الإداري وترقية بعض الدوائر إلى ولايات أو ولايات منتدبة الشيء الذي يؤدي إلى إنشاء مراكز اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية مما يجعل هذه المراكز بمثابة نقاط جذب للسكان على مستوى مجالها. [3] الأمر الذي يؤدي إلى سرعة نمو سكانها خصوصا عن طريق الهجرة إليها بحثا عن فرص جديدة للعمل. كذلك هذه القرارات ساهمت في استخدام الأرض الغير عقلاني وخلل في تقسيماتها هذا مما أدى إلى التوسع على حساب الأراضي الزراعية وهو ما حصل في التعدي على سهول المتيجة واكتساح العمران لها

[1]-.- الديوان الوطني للإحصاء، **الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998** ص .94

[2]- محمد بومخلوف، **المشكلات الحضرية الريفية والتحريات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، العدد 07، مارس 2005، ص 24.

[3]- بشير تيحاني، مرجع سابق، ص 51.

وهو ما ينطبق على اغلب المدن الجزائرية التي كانت في الأصل أراضي زراعية كمعسكر في الغرب الجزائري وباتنة وسطيف في الشرق التي كانت أقاليم زراعية منتجة للحبوب بالإضافة إلى عدة مدن أخرى.

د– العوامل الثقافية: وتشمل الفنون، الاتجاهات الأخلاقية، الظروف التاريخية، العقيدة، المحرمات، المقدسات، التكنولوجيا الآثار، العمران كلها عوامل تؤثر في توزيع السكان والخدمات تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن، كما عملت ثقافة الإنسان على خلق المدن وتعتبر شكلها الفيزيقي وفقا للتراكمات الثقافية. [1]

3– مشكلات النمو الحضري في الجزائر:

لقد صاحب عملية التحضر السريع في الجزائر الكثير من المشكلات نستطيع أن نصفها بمشكلات اجتماعية (معنوية) والأخرى مشكلات بيئية (مادية).

فالمشاكل الاجتماعية تخص رسم الحياة القيمية الحضرية غير أنها كأنماط سلوكية تعد مشاكل إذ أخذت بالقياس الاجتماعي كسيادة القيم الفردية والعلاقات العابرة والمصلحية، ولقد أشار" **روبرت بارك**" " **Robert Parck**" في مقالته الشهيرة "**المدينة**" حيث وضع مقترحات لبحث السلوك الإنساني في البيئة الحضرية. [2]

أما المشاكل المادية فهي الأخرى خلقت نوعين من الآثار بشرية وبيئية أهمها:

– اكتساح العمران للأراضي الزراعية: تعتبر الأراضي الزراعية في الجزائر من العناصر الطبيعية النادرة ومساحتها محدودة حيث قدرت في سنة 1992 بحوالي 7.5 مليون هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الإجمالية للبلاد وتقع اغلبها في الشمال، وقد اكتسحت الأراضي الفلاحية الخصبة في الكثير من الحالات بسبب المنشآت العمرانية الممثلة في بناء السكن والمناطق الصناعية.[3]

– اكتظاظ المدن: عرفت الجزائر ظاهرة اكتظاظ المدن التي تزايد عددها بسبب النزوح الريفي وحركة التصنيع في السبعينات والانفجار الديموغرافي، وتتمركز معظم المدن شمال البلاد وتفتقد الكثير منها للمرافق الأساسية العامة، وتعد الجزائر العاصمة أكبر المدن سكانا، وهي تشكل تجمع مدن وقد بلغت كثافتها السكانية العامة

[1]- حسين رشوان، **المدينة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط6، 1998، ص 131.
[2]- محمد الجوهري، **علم الاجتماع التطبيقي**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008، ص 118.
[3]- بشير التجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون 2000 ص 65.

2330 ن/كلم^2 سنة 2004،في حين تتجاوز الكثافة الوطنية العامة 14 نسمة في الكلم^2 ولقد تضاعف عدد المدن الجزائرية ثلاث مرات في مدة ثلاثين سنة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (10) يبين تطور مدن الجزائر منذ 1966 إلى غاية 1998.

السنوات	عدد المدن	المدن الكبرى (+100 ألف نسمة)
1966	171	4
1977	248	8
1987	479	15
1998	549	43

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

شكل رقم (02) يمثل تطور مدن الجزائر سنوات 1998/1966.

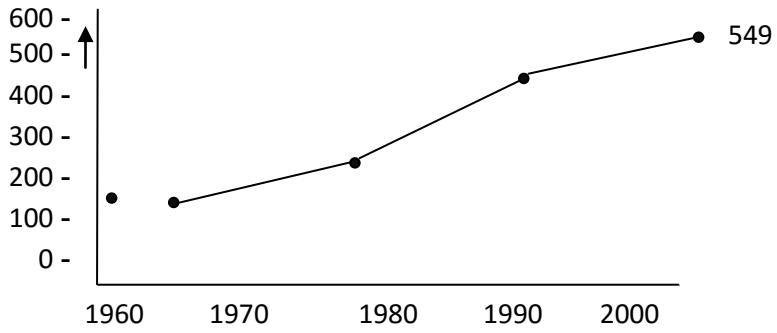

– انتشار المناطق المتخلفة: بالرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة الجزائرية في الحد وإيقاف الزحف الريفي نحو المدن وتجسد ذلك من السياسة العامة للدولة من خلال (المخطط الرباعي لأول 73/70 والمخطط الرباعي الثاني 77/74) إلا أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك، حيث اتسعت رقعة البناءات الفوضوية والمتخلفة في المدن وضواحيها وبذلك انتقلت معاناة الريف المهمش إلى المدينة المتخلفة في وقت مبكر، [1] ومازالت الظاهرة منتشرة في جل المدن الجزائرية بل ازدادت تعقيدا منذ بداية التسعينات، حيث ألقت الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد بظلالها على المجال العمراني، حيث عرفت هذه المرحلة توسع عمراني غير منظم كان على حساب الأراضي الزراعية

[1]- بن سعيدي إسماعيل، **الثقافة والعمران**، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة، اطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2001، 2002، ص 96.

واتصف التعمير في المدن بالتنافس بين القطاع العام والبناء الفردي، مما أضفى على مورفولوجية المدن عدم التجانس والتناقض جراء تناثر البناءات الفوضوية والبيوت القصديرية المتدهورة على ضواحي المدن، الشيء الذي جعل النمو الحضري يأخذ عدة اتجاهات جراء ظهور مناطق حضرية جديدة بسبب نشوء المباني التلقائية في محيطها . [1] إلى جانب غياب المرافق في وسط هذه المناطق وسوء تنظيم عمرانها وفوضى في استعمال الأرض كل هذا يؤدي إلى بروز العديد من المشكلات كانخفاض مستوى المعيشة وانتشار البطالة وصعوبة التكيف وكثرة المشاكل الأسرية والانحراف... إلخ.

– **أزمة السكن**: تكشف الدراسات أن مشكلة أزمة السكن هي مشكلة حضرية بالدرجة الأولى أي أنها متعلقة بحياة المدينة في المقام الأول لأنها مرتبطة بتمركز السكان في المدن والازدحام السكاني.[2]

إن كثرة الطلب على السكن الحضري بسبب الزيادة الطبيعية للسكان في استمرار الهجرة الريفية نحو المدن جعل السلطات غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة على السكن، فبالرغم من عزم السلطات العليا في البلاد على تخطي أزمة السكن واعتماد مختلف الصيغ للحصول على السكن فمنها السكن الاجتماعي، التساهمي، البيع بالإيجار الترقوي... حيث قدرت بـ 925.345 سكن عمومي إيجاري، 260085 سكن ترقوي مدعم بالإضافة إلى 10516 سكن من نوع البيع بالإيجار كما تم تجسيد مليوني وحدة سكنية حسب البرنامج الخماسي وتنفيذا لبرنامج رئيس الجمهورية سيتم إنجاز 6.1 مليون وحدة سكنية في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2019/2015 وسخرت الدولة لذلك 63 مليار دولار، إلى جانب تكثيف الجهود للقضاء على الشاليهات والبيوت القصديرية والسكن الهش، [3] فبالرغم من المجهودات والقفزة النوعية لم تشهدها الجزائر منذ عقود تبقى غير كافية مقارنة بالنمو الحضري السريع التي تشهده المدن، ولأن الأزمة متعددة الأوجه فالحضيرة السكنية هي نتاج حضيرة موروثة ونتاج عمليات اجتماعية واقتصادية والذي أفرزت زيادة الضغط الحضري على السكن بالإضافة إلى غياب الشفافية في التوزيع وسوء التسيير. [4]

[1]- بن سعيدي إسماعيل، المرجع السابق، ص 192.
[2]- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، ج1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 207.
[3]- السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، ج1، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 207.
[4]- موقع الإذاعة الجزائرية، حصاد 2014، **أزمة السكن**، ترحيل، مليوني وحدة سكنية المتاح في الموقع www.radioalgerie.dz/news/ar/article المسترجع بتاريخ 2016/05/10 على س .12:00

– عدم التوازن في السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني:

إن عدم التوازن في السكان والتجمعات الحضرية في الجزائر من الانعكاسات المباشرة على التركيبة البشرية والكثافة السكانية بين المناطق حيث نجد أن 91% من سكان الجزائر يقطنون بالمناطق الشمالية على مساحة لا تمثل سوى 13% من التراب الوطني في حين أن 9% يقطنون بالمناطق التي تتربع على مساحة تمثل 87% من التراب الوطني وبالنسبة للتجمعات السكانية فهي أيضا غير موزعة بطريقة متوازنة حيث نجد أن 90% من هذه التجمعات متمركزة في الجزء الشمالي للبلاد. [1]

وقد ساهم في هذا التقسيم عدة عوامل طاردة (كالمناخ والطبيعة) وعوامل جاذبة (الرفاه والشغل والمناخ...) في الحواضر والجدول التالي يبين مؤشرات التمركز السكاني في الجزائر.

جدول رقم (11) يبين مؤشرات التمركز السكاني.

المنطقة	المساحة بالنسبة للتراب الوطني%	النسبة من إجمالي السكان
المنطقة التلية	%4	%65
الهضاب العليا	%9	%25
الجنوب	%87	%10

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

باستقراء الجدول نلاحظ أن التوزيع السكاني في الجزائر يهدد التوازنات البيئية الكبرى للمنطقة التلية الأمر الذي يزيد من هشاشتها، علما أن المنطقة التلية لوحدها تضم 361 مدينة من مجموع 579 التي تحتوي عليها الجزائر، [2]

كما تضم هذه المنطقة 2/3 الوحدات الصناعية في البلاد بحيث تضم المنطقة الساحلية 51 % من هذه الوحدات الصناعية، [3] وعليه فإن المشكلات البيئية تتفاقم في معظم المدن الجزائرية عامة والمدن التلية خاصة ويضع عدم التوازن وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مناطق الوطن الواحد في المحك.

[1]- محمد بومخلوف، **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي منشورات جامعة قسنطينة، العدد السابع، 2005، ص 18.
[2]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000**، الديوان الألماني للتعاون التقني بالجزائر، 2001، ص 41.
[3]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، المرجع نفسه، ص42.

– **الاختناقات المرورية:** وهي ظاهرة تتصف بها معظم المدن الجزائرية وقد ازدادت حدتها في السنوات الأخيرة بسبب التغير في النمط الاستهلاكي للفرد واتجاه الأفراد إلى امتلاك السيارات الخاصة، حيث أصبحت الأسرة الواحدة تمتلك أكثر من سيارة لاسيما مع ارتفاع الرواتب وصب المستحقات المالية لأغلب الموظفين وفتح القروض الاستهلاكية مما دفع بحركة تجارة السيارات ولقيت رواجا واسعا وازداد عدد الحضيرة الوطنية للمركبات، حيث بلغت الحضيرة الوطنية للسيارات 5.425.558 مركبة إلى غاية نهاية سنة 2014 بارتفاع لـ5.89% مقارنة لسنة 2013 [1] إن هذا العدد الكبير لم يواكبه مخطط مروري وغياب خطة محددة تواجه الزيادات المتوقعة في حركة السيارات الشيء الذي زاد من حدة الازدحام، وأصبحت مشكلة حضرية تؤثر على البناء الاجتماعي وتخلق انعكاسات نفسية واجتماعية على الأفراد.

– **التلوث البيئي:**

إن مشكلة تلوث البيئة الحضرية من سمات العصر الحديث نظرا للتطور السريع في الصناعة والتقدم التكنولوجي والزيادة الهائلة في عدد السكان، فبالرغم من أن الجزائر تعتبر من المجتمعات الأقل تصنيعا فهي تعاني من مشاكل بيئية مرتبطة أكثر بأوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة... [2]

فالانفجار السكاني والتطور العمراني الذي ترتب عليه اتساع نمو المدن وظهور مشكلة الخدمات وتوفير الضروريات للسكان وإجهاد التربة الزراعية لتوفير الغذاء واكتساح العمران للأراضي الزراعية، انجر عنه اختلال توازن البيئة بالإضافة إلى انهيار القيم والسلوك اللاوعي تجاه البيئة والمحيط.

ثالثا: علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والموقف الدولي منه:

لقد أولى الكثير من الباحثين والسياسيين والتنظيمات الغير حكومية اهتماما كبيرا بالعلاقة الجدلية بين الإنسان والبيئة فالاهتمام بمشكلة الإنسان والبيئة قديم قدم التاريخ، تعود ارهاساته الأولى إلى العلامة "**ابن خلدون**" في مقدمته ، حيث أشار إلى مشكلة النمو الحضري وتأثيره على التلوث البيئي برؤية تخطيطية معاصرة، وأوضح أن "فساد الأهوية بسبب الازدحام في المدينة بالبيوت والسكان وما ينشأ عن هذا الازدحام من الأبخرة والفضلات التي تسبب التدهور في البيئة الحضرية في جانبها الطبيعي والجمالي أو جانبها الصحي الذي يؤثر

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، **وكالة الأنباء الجزائرية، حضيرة السيارات** ، إحصاء أكثر من 5.4 مليون مركبة إلى غاية نهاية 2014، المتاح في الموقع www.aps.dz/ar/economie/18733 المسترجع بتاريخ 2015/11/12 على الساعة 20:00.

[2]- محمد رابح، **البيئة المنسية، مشاكل البيئة في الجزائر غداة الألفية الثالثة**، الجزائر، مطبعة مرنيور، 1999، ص 199.

في سكان المدن"، [1] أما العلاقة بين ظاهرة النمو الحضري والعجز والخراب الذي يصيب المدينة جراء تراجع العمران فيها، فقد ربطه ابن خلدون ببراعة فائقة عندما أشار إلى أن " المدن تصاب بالخراب والعجز إذا لم تكن لها رعاية من جميع السكان فإنها سرعان ما تهجر وتخرب." [2]

كما تطرق مالتوس بنظرة متشائمة حول علاقة التزايد السكاني بالبيئة الطبيعية، بحيث شبه الزيادة السكانية بالمتتالية الهندسية في حين زيادة المواد الغذائية تكون بشكل متتالية عددية، وبذلك الإنتاج الزراعي لا يستطيع مواكبة هذه الزيادة فبالرغم من النظرة التشاؤمية **لـ"مالتوس"** " Malthos" إلا أنها تحمل جانب من الحقائق وهي الضغوطات التي تتعرض لها الموارد الحيوية والإجهاد البيئي، وقد ساند أفكاره تقرير روما سنة 1972 عن "حدود النمو" " The Limits of Growth" بسبب أزمة النفط (1974) حيث بدأ الحديث عن الموارد الطبيعية النافذة، وظهر تيار جديد من المفكرين حول قضايا البيئة محاولين بذلك تفكير العالم بأن التقدم الاقتصادي المذهل خلال القرنين 19 و20 لم يكن بلا ثمن بل بثمن باهظ وهو إهدار البيئة التي نعيش عليها،[3] أهمها النظريات الإيكولوجية بشقيها الكلاسيكي والمحدث ركزت معظمها على علاقة الإنسان بالبيئة والتفاعل المتبادل بينهما، وأشارت إلى توسع حركة النمو الحضري في المدن بشكل عشوائي لاسيما في الدول النامية التي عرفت نشوء أحزمة البؤس حول المدن والتي عجزت عن توفير المسكن للنازحين من الأرياف والفقراء الوافدين بأعداد ضخمة للبحث عن حياة أفضل، أدى إلى نشوء علاقة غير متكافئة بين الإنسان والبيئة.[4]

إن العلاقة بين النمو الحضري والتلوث البيئي هي علاقة متلازمة وعلاقة طردية لأن النمو الحضري الغير منظم يعني زيادة الطلب على الموارد الطبيعية وزيادة الاستهلاك الذي يفرز مخلفات، فهي علاقة معقدة ومتشابكة ترتبط بها العناصر الثلاثة المتمثلة في (السكان، للأنشطة البشرية والبيئة) هذه العناصر تتفاعل ببعضها بأشكال مختلفة في الزمان والمكان فزيادة عدد السكان تؤثر في التنمية. ودرجة التنمية تؤثر في البيئة ومستوى التنمية ونوعية البيئة يؤثران في السكان فالإنسان هو الذي "يجني من البيئة وهو الذي يجني عليها وفي الأخير هي التي تجني عليه، لذلك فالطرف الفاعل هو الإنسان.

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة، الباب الرابع في البلدان والأمصار وسائر العمران وما يعرض في ذلك من الأحوال وفيه سوابق ولواحق**، ص 321.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، المرجع نفسه، ص 322.

[3]- حازم البيلاوي، **هل كان مالتوس على حق؟**، جريدة الأهرام المصرية، بتاريخ 17 أغسطس 2003، المتاح في الموقع www.hindoui.org/blogs/68472518 المسترجع بتاريخ 2015/05/15 على س 20 h

[4]- عبد الله عطوي، **جغرافيا المدن**، الجزء الثالث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 141.

لقد كانت البيئة منذ القدم تلبي مطالب الإنسان وتشبع الكثير من حاجاته ورغباته ولكن الوضع لم يبقى كذلك، فقد أدى التزايد السكاني بشكل متسارع إلى زيادة الطلب على موارد البيئة وزيادة الضغط عليها بما يتجاوز طاقتها وقدراتها على التجدد مما يؤدي إلى نضوبها وإحداث خلل في توازنها، فالاستهلاك الواسع للمصادر الطبيعية المتاحة تخلق نفايات بمعدلات لا يمكن للكوكب أن يتحملها.

وتشير الإحصائيات أنه بحلول سنة 2020 سيشهد كوكب الأرض ارتفاعا ملحوظا في نسبة سكان الحضر التي من المتوقع بلوغها 57% من جملة سكان العالم في المقابل النسبة الحالية وقدرها 43% ومن المتناقضات أن دول العالم الثالث هي التي تعاني من انفجار النمو الحضري، حيث يتضاعف بها عدد المدن التي تضم 5 ملايين نسمة أو أكثر نحو 45 مرة. بالإضافة إلى تردي أوضاعها الاقتصادية والبيئية والصحية، حيث يعيش نحو 50% من سكانها في مدن الأكواخ وأن 50% منهم لا يحصلون على الماء النقي بل يعيش 40% منهم بدون صرف صحي وعلاوة على ذلك انتشار القمامة التي لا يجمع منها سوى 30%.[1]

النمو السكاني والتلوث:

وعلى الرغم من التقدم المطرد في حماية البيئة إلا أن مسألة التلوث قد اتسع نطاقها وازداد خطرها الكامن ويعود السبب الرئيسي في ازدياد التلوث إلى النمو الكبير في عدد سكان الأرض يوميا، ويعني المزيد من الناس وجود المزيد من المخلفات من كل صنف، وبناءا عليه فإن الحد من النمو السكاني يعد من أهم الطرق التي يمكن أن تستهل بها عملية مكافحة التلوث البيئي، حيث يتوقع أن يخفف الحد من النمو السكاني العالمي في المناطق الفقيرة من العالم في آسيا، أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث يستغل الناس في هذه المناطق ما يتاح لهم من موارد لسد حاجياتهم، كما أن العديد من الدول النامية تستخدم تقنيات قديمة تؤدي إلى التلوث بالإضافة إلى استمرارها في الصناعات القذرة ويعني المزيد من الصناعة المزيد من التلوث، إن ثنائية النمو السكاني والتلوث هي متلازمة بيئية تعرض لها مختلف الهيئات الدولية لدق ناقوس الخطر حول نضوب الموارد والتدهور البيئي، فقد تعرض نادي روما سنة 1972 في تقرير له حول النمو الديموغرافي بالتأكيد على أن الموارد البترولية في طريق الاستنفاذ بسبب ارتفاع الكثافة السكانية، واعتبر التقرير أن السكان والرأسمال من المقاييس التي يجب أن تبقى ثابتة في عالم مستقر، وأشار تقرير البنك العالمي سنة 1992 إلى أن النمو السكاني يزيد من الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يعني

[1]- حمدي هاشم، **الحضور البشري وأزمة العمران البيئي**، المتاح الموقع-- www.feedo.net/environement/urbanization.htm/المسترجع بتاريخ 2015/05/15 على س 10:00

زيادة في الأضرار بالبيئة، [1] كما أن نمو السكان يفرض ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى إنتاج مزيد من النفايات التي تهدد الصحة، ولذا استمر التزايد السكاني بمعدلاته المرتفعة فإن مستوى التلوث البيئي العالمي سيصبح عشرة أمثال على ما هو عليه الآن إن استخدامات الأرض الحالية بالمناطق الحضرية إلى نتائج اقتصادية وخيمة ومشكلات بيئية حادة، الأمر الذي يتطلب من خبراء البيئة تطوير استراتيجيات اجتماعية جديدة ومتسقة مع النظام البيئي الحضري قصد الوصول إلى انسب الطرق لإدارة هذا التوسع الحضري الرهيب بتعزيز وسائل المواءمة البيئية للأنظمة الطبيعية داخل المدن. [2]

النمو الاقتصادي والتلوث:

لقد ظل ومنذ فجر الثورة الصناعية وإلى غاية نهاية السبعينات، هدف النشاط الاقتصادي للإنسان ومن خلاله السياسات والبرامج الاقتصادي للدول هو رفع مستوى رفاهية شعوبها وذلك بواسطة عمليات التصنيع والتقدم التكنولوجي، باعتبار ذلك أهم طريقة لتحقيق ذلك، فكان المسعى الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي المتزايد على حساب المسعى البيئي والاجتماعي [3]

إن أساليب التصنيع والإنتاج والاستهلاك المرتبطة بالنمو الاقتصادي هي التي تحدث الآثار الإيكولوجية وهناك العديد من المختصين الذين أثبتوا العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والتدهور البيئي، حيث أن النمو الاقتصادي لم يعتمد من حيث استراتيجياته على قواعد حماية البيئة.

إن النمو الديموغرافي والاقتصادي مثلا في الصين والهند ساهما في ارتفاع أسعار المواد الأولية وسيؤدي إلى استنزاف بعض الموارد الطبيعية، إن مضاعفة لإنتاج الزراعي من خلال تطوير البيوتكنولوجيا الذي يؤدي بدوره إلى تهديدات بيئية فالتقدم التكنولوجي.

إن إسطاع حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فهو لا يستطيع حل المشاكل المرتبطة بتدهور البيئة.

[1]-Piére Desenar Clens, **La Mondialisation , Théorie, enjeux et Debat**, 4eme edition, Armand colin, 2004 p156.
[2]- أبوريدة منصور، **تزايد النمو السكاني وأزمة العمران البيني**، ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، 2011، دنيا الوطن، ص 139.
[3]- أحمد لعمى، **إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة**، مقاربة توقيفية، مجلة الباحث، العدد 2013/12، ص 90

الإنسان والبيئة من منظور التنمية المستدامة:

إن الإنسان كائن متميز في البيئة فهو أكثر الكائنات تميزا فيها فهو يتعامل مع نظامه البيئي فيحول ويعدل ما يحيط به ليتناسب مع متطلباته واحتياجاته ويكون النظام البيئي في هذه العملية ويضع قواعدها ويجني فوائده[1] إلا أن الإنسان الذي وضع نفسه خارج إطار أنظمته البيئية بدأ التأثير على المحيط الحيوي نتيجة التطور التقني في مجالات الاستثمار عن طريق استغلال الموارد دون أن يدرك عواقب هذا الاستغلال.

ومن الثابت أن جشع الإنسان وطمعه تحت مبرر التقدم والرقي جعل الروح المصلحية تتملكه في علاقته مع البيئة فلم ينظر إليها إلا على أنها مصدر للخدمات التي يجب أن يحصل عليها في أسرع وقت وبأقل الثمن.

ولعل النظريات الاقتصادية التي صاحبت الثورة الصناعية في الغرب خير دليل على أنانية الإنسان إذ لم تهتم لمصدر الأمم والشعوب الأخرى أو البيئة بقدر اهتمامها بحساب الخسارة أو الربح فغابت عنها الضوابط الأخلاقية والإنسانية التي يجب أن تحكم تصرفات الإنسان عند اضطلاعه بمسئولية تعمير الأرض.

فالصناعة في الدول الكبرى قامت ومازالت تقوم على استنزاف الموارد الطبيعية للدول الفقيرة دون اهتمام بالعواقب التي تمثلت في استغلال الدول الفقيرة والإخلال بالتوازن الطبيعي لها والذي يمتد أثره ليشمل العالم كله، غير أن هذا لا يعني أن الدول الفقيرة معفية من مسؤوليتها البيئية فهذه الدول تعاني بدورها من مظاهر الأزمة البيئية التي تتمثل بشكل واضح في مشاكل التصحر والزحف العمراني على الأرضي الزراعية والاستخدام غير الرشيد للموارد الكيميائية وتلوث الهواء وتلوث مياه الأنهار والبحار وانقراض الكثير من النباتات والحيوانات. [2]

والجزائر إحدى الدول النامية التي تعاني من زحف رمال الصحراء على الهضاب العليا والشمال الزراعي، فصحراءها من اكبر الصحاري الحارة في العالم بمساحة تفوق 9 ملايين كلم^2 أي أنها تغطى 80% من مساحة الجزائر التي تقدر بـ 2.381.741 كلم^2 وتبقى20% من المساحة تتمثل في المنطقة الشمالية والهضاب العليا، كما تعاني من مشكلات بيئية مختلفة، [3] ومما زاد المشكلة تعقيدا هو الاستهلاك الواسع وهدر الموارد الحية

[1]- هاني عبيد، **الإنسان والبيئة، منطوقات الطاقة والبيئة والسكان**، دار الشرق عمان، الأردن، 2000، ص 165.
[2]- محمد الشقراوي الشال، **البيئة والإنسان، علاقات ومشكلات من منظور اجتماعي**، المتاح في الموقع /http://www.aglmey.com shawthrend php ? p741 المسترجع بتاريخ: 2015/11/10 على الساعة20.00.
[3] -الصحراء الكبرى المتاح في الموقع http://ar.wikipedia.org/wiki المسترجع بتاريخ 2015/03/20 على الساعة 20:00 .

الغير متجددة عن قصد أو عن غير قصد دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة وفي المقابل أخذت الدول الصناعية في التفكير جديا في النهوض بالتنمية المستدامة، فمثلا نجد ألمانيا لها تدخلات جريئة في هذا المجال حيث لاحظت أن اقتصادها في خطر والسبب يعود إلى الاستغلال الواسع لأشجار الغابات التي تناقصت بشكل رهيب فوضعت خطة للتنمية المستدامة تمثلت في قطع مساحات من الأشجار وزرع هذه المساحات بأشجار أخرى لكي تنمو ثم قطعها من جديد، وهكذا فهي لم تضر باقتصادها وفي نفس الوقت تكون قد حافظت على البيئة فعملت ما يسمى بصيانة مواردها. [1]

وما يمكن أن نستخلصه هو أن علاقة الإنسان بالبيئة هي علاقة تفاعلية وتكاملية وان تأثر أي جزء من هذه الأجزاء يؤثر في باقي الأجزاء.

إننا نعيش في عالم محدود الإمكانات، ومن ثم فالنمو السكاني والاقتصادي غير المحدد يصبح مستحيلا فوق هذا العالم وهذا يبرر التخطيط البيئي كأسلوب أمثل للتعامل مع موارد البيئة بأسلوب سوي ومتوازن، فالنمو السكاني السريع الغير منظم يعتبر سببا رئيسيا ومباشرا للمشكلات البيئية وهذا يعني أن الإنسان هو صانع المشكلات بالدرجة الأولى وأنه المسئول الأول والأخير من خلال التوازن الإيكولوجي ولذا عليه أن بعيد حساباته وسلوكه تجاه بيئته وأن لا يكون بتفوقه العلمي والتكنولوجي سببا في تخريب لمكونات البيئة.

النظام الدولي ومعالجة التلوث:

إن مشكلة تلوث البيئة من المشكلات المعاصرة لأنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحياة اليومية للمجتمع فمستوى التطور والتحضر الإنساني ونمو المدن ارتفاع الكثافة السكانية كلها عملت على النظام البيئي خاصة منها البيئة الحضرية وتشوبه محيطها الحضاري فأصبحت مصدر تهديد وقلق يواجهه العالم اليوم، الشيء الذي أدى بالمجتمع الدولي إلى الاهتمام بمشكلة التلوث البيئي وجعله من أولويات اهتماماتها من خلال منظمة الأمم المتحدة كونه له علاقة مباشرة بصحة الإنسان، حيث أن هذا الأخير له الحق في التمتع ببيئة نظيفة وسليمة وهو ما تبنته المؤتمرات والندوات العالمية على مختلف الأصعدة المحلية، الإقليمية والعالمية، كانت بدايتها سنة 1972 من خلال مؤتمر ستوكهلم وهو أول تجمع دولي حول مسألة حماية البيئة [2]، يهدف إلى تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها، وتلته عدة مؤتمرات ومواثيق دولة أهمها إعلان "**ريودي جانيرو**" المنعقد سنة

[1]- حسن أحمد شحاتة، **البيئة والمشكلة السكانية**، نصر عربية للطباعة والنشر، القاهرة 2001، ص 95.
[2]- يحي وناس، **تبلور التنمية المستديمة من خلال التجربة الجزائرية**، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة بلقايد بوبكر تلمسان، العدد لأول، الجزائر، 2003، ص 212.

1992 والذي سمي بمؤتمر " **قمة الأرض**" من أهدافه التعاون بين الدول النامية والدول المتقدمة من منطق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض.[1]

– إعلان **جوهندسبورغ** ومؤتمر القمة العالمي المنعقد سنة 2005 والذي يهدف إلى التنمية المستدامة من خلال العلاقة الحيوية الوثيقة بين صحة الإنسان وسلامته البيئية.

– **مؤتمر ريو** 20 المنعقد في سنة 2012 وهو أحد أهم الاجتماعات العالمية بشأن التنمية المستدامة في عصرنا هذا لأنه يفضي إلى مستقبل مستدام، مستقبل يوجد فيه مزيد من فرص العمل ومزيد من الطاقة النظيفة ومستوى معيشي لائق للجميع. [2] وكان آخرها **مؤتمر الأمم المتحدة** لتغيير المناخ المتبدد في باريس بفرنسا سنة 2015. [3] والذي دق ناقوس الخطر حول تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة حيث أكد الباحثون أنه بحلول 2050 سيصل متوسط درجة الحرارة خلال فصل الصيف إلى 46° مئوية وتوقع العلماء أن يزيد معدل نشوب الحرائق من خمسة أضعاف على معدلها الحالي بسبب الارتفاعات المهولة التي ستعرفها درجة الحرارة وهو ما يكون بمثابة عامل طرد للسكان، هذه العوامل كلها إضافة إلى تلوث الهواء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستسهم في إخلاء هذه المناطق من السكان. [4]

وبما أن الجزائر إحدى الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة، فقد صادقت على أهم الاتفاقيات الدولية التي تعني الحماية البيئية وكانت لها تدخلات جريئة، وأخذت على عاتقها مجموعة من الرهانات من أجل دفع عملية التقدم منها على سبيل المثال إعادة استعمال المياه القذرة وإنشاء محطات تحليه مياه البحر ووضع مخططات لمكافحة الحرائق والقضاء على عدد معتبر من المفرزات العشوائية وإنشاء عدة مراكز للردم التقني...إلخ. إلا أنه يجب الذكر بأنها غير كافية مقارنة بالتغير الاجتماعي والسكاني وتبقى أيضا غير منتظمة وغير خاصعة لتقييم النتائج المحرزة.[5]

---

[1]- محمد فائز بوشدوب، **التنمية المستديمة في ضوء القانون الدولي**، كلية الحقوق، جامعة الجزائر "1" يوسف بن خدة، الجزائر، 2002، ص 21 .

[2]- بانكي مون ،ريو20، **المستقبل الذي نبتغيه** ، موقع الأمم المتحدة ، المتاح في www.ur.org./ar/sustainbale futur/about.shtmlالمسترجع بتاريخ 2015/05/15 على الساعة 16:00.

[3]- الأمم المتحدة ، **الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ** ، من 24 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015، ص 01.

[4]- جريدة الخبر، يومية جزائرية الصادرة بتاريخ 16 ماي 2016، العدد 8163 **توقع خلو شمال أفريقيا والشرق الأوسط من السكان عام 2050**.

[5]- ليندة شنافي، **تنمية الوعي البيئي عند أفراد المجتمع**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد حيضر، بسكرة، العدد 1مارس، 2012، ص162.

وتبقى المشكلات البيئية المتعلقة بالسلوك الإنساني اللاواعي هي التي تؤثر على عدم تحقيق نتائج، فعلى سبيل المثال إشكالية تسيير النفايات الصلبة والسائلة إحدى المشاكل التي تواجهها الدولة لتأثيرها الكبير على البيئة وصحة الإنسان.

وتبقى جل مناطق ولايات الوطن تعاني من مشكل التلوث البيئي بكل أنواعه وأشكاله في المناطق الصناعية بكل من عنابة، تلمسان، سكيكدة، وهران، عين تيموشنت والجزائر العاصمة، إضافة إلى مشكلة المياه القذرة وما ينتج عنها من مضاعفات صحية وبيئية في كل من الجزائر العاصمة، باتنة، واد سوف وغيرها زد على ذلك مشكل النفايات الصلبة والسائلة، هذه المشاكل البيئية تعرفها معظم الولايات إن لم نقل كلها تجعل الأمر في غاية الخطورة ويتطلب حالة استعجاليه وطارئة لتفادي الوضع وخروجه عن السيطرة والحد منه. [1]

رابعا: أزمة المدينة الجزائرية:

إن أزمة المدينة الجزائرية، هي أزمة متعددة الجوانب ومتعددة الأساليب، غير أن الواقع يوحي بأنها أزمة مجتمع تتقاطع مع الأزمات الأخرى الاقتصادية والسياسية والثقافية في الحيز المكاني الذي تتشابك فيه المتغيرات الإيكيولوجية والتي تتعدد مظاهرها أهمها:

1- على المستوى الفيزيقي:

إن التوسع العمراني الغير منظم أدى إلى اكتساح الأراضي الفلاحية حيث اقتطفت مساحات فلاحية شاسعة من أجل إقامة مشاريع سكنية ومناطق صناعية فعلى سبيل المثال قدرت مساحة الأراضي الفلاحية التي اجتاحها التوسع العمراني في الجزائر مابين 1962 إلى غاية 1992 نحو150000 هكتار شملت على أشكال التوسع[2] ونذكر على سبيل المثال بالنسبة لإنجاز القطب العمراني الجديد لمدينة خنشلة، إن حوالي 114 هكتار من الأراضي الفلاحية تم استهلاكها من أجل بناء مساكن اجتماعية ومرافق عمومية، مما يدل على الاستهلاك المفرط للأراضي الفلاحية[3] بالإضافة إلى انعدام البعد الاندماجي لسياسات التعمير والبناء المنجزة في المدن الجزائرية التي تتصف الأحياء فيها على أنها "**مراقد النوم**".

[1]- أحمد ملحة، **الرهانات البيئية في الجزائر**، مطبعة النجاح بن عكنون، الجزائر،2000، ص48.

[2]-toufik gueroudj, guide des PDAU ,et POS ,opcit ,P12.

[3] -direction de l'urbanisme et de la construction de la wilaya de khenchela, PDAU inter communal revisé, khenchela ;Ensigha Elhamma, phase 1, 2004, p 35.

في ظل غياب التصميم الذي يأخذ خصوصية المجتمع الجزائري بأن أغلب التصاميم مستوردة وتفتقد للهوية الجزائرية، وإننا نتفق مع "**عبد الحميد دليمي**" حينما ينتقد دور الهندسة المعمارية والتخطيط، حيث يؤكد على أن" الهندسة المعمارية والتخطيط لم يقدما شيئا سواء على مستوى الإنجاز أو الفكر الهندسي لا تقدم نفسها كقطيعة تامة مع التراث المعماري العربي الإسلامي ولا مع العمارة الاستعمارية، قد وضع المهندس والمخطط في الجزائر في وضعية المنفذ....حيe أصبح خادم السلطة والنظام السياسي الشيء الذي قتل فيه حرية الفكر والقوة والشجاعة...."[1] في ظل غياب النظرة الشاملة لواقع المدينة والقطيعة الواضحة في التصميم والإنجاز، مما يوحي بأزمة حضرية متصاعدة وصورة مدنية إسمنتية بائسة التي تتغذى على تفريغ أزمتها وتناقضاتها الاجتماعية.[2]

2/– على المستوى الاجتماعي: إذا كانت المدينة في الغرب قد استطاعت أن تتحرر من طابع الحياة الريفية البدوية وتفرض نمطا حياتيا حضريا بل وأصبح الحديث اليوم عن تحضير الريف، فإن المدينة في الدول النامية ومنها الجزائر لا تزال تحافظ على طابعها الريفي اليدوي، لا من حيث الجانب المورفولوجي بل على مستوى العلاقات اجتماعية وأنماط التفكير، فالمدينة هي أكثر من معطى مادي فيزيقي وإنما هي نموذج لعلاقات اجتماعية وظيفية.[3]

لذلك ليس من المستغرب أن يؤدي هذا الوضع الحضري المتأزم إلى مزيد من التردي للنمو الحضري العشوائي غير المخطط في ظل الصراع بين أنساق قيمية ريفية وأنساق قيمية حضرية نتج عنها صراعات مرتبطة بالفقر والصحة والسكن، الأمر الذي أدى إلى خلل في التماسك الاجتماعي وأدى إلى فوضى في توزيع السكن في المجال وزاد من حدة الانحراف والعنف والإجرام، هذه العوامل دفعت السكان إلى الانعزال وعجزوا عن التكيف مع التغير السريع في شتى مجالات الحياة.[4]

بالإضافة إلى انهيار إطار الحياة الحضرية جراء الأوساخ المتراكمة والتلوث بمختلف أصنافه التي أصبحت صفة المدن الجزائرية والتي تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي وتساهم في استمرار

[1]- عبد الحميد دليمي، **المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر العدد 12، نوفمبر 2007 ص 171..
[2]- عبد الحميد دليمي، المرجع نفسه، ص 164.
[3]- أحمد كمال وآخرون ، **علم الاجتماع الحضري دراسته بنائية وظيفة للمجتمع الحضري**، القاهرة ، دار الجيل للطباعة ، 1976، ص101.
[4]- دليمي عبد الحميد ، **المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع مجلة العلوم الإنسانية** ، مرجع سابق، ص 164.

الترييف وانتشار الأمراض الاجتماعية وانهيار البيئة الفيزيقية وترديها واختلال القيم والاتجاهات تجاه البيئة الحضرية.[1]

3- الأحياء المتخلفة وتشوه العمران:

تعتبر الأحياء المتخلفة من بين الظواهر العمرانية التي أصبحت تميز المدن الجزائرية وذلك للتفاقم الذي تعرفه المدن نتيجته النزوح الريفي وغياب التوجيه والتخطيط حيث نشأ العمران تلقائيا في ضواحي المدن وأطرافها، بمرور الزمن أصبح المجال الذي يحتوي عمرانا مشوها يعيق التطور المخطط للمدينة ففي أغلب المدن الجزائرية يشكل العمران المشوه حزاما على أطراف الحواضر وقرب الوديان وأصبح منتشرا جنبا إلى جنب بالنمو العمراني إذ أن العمران المشوه ظاهرة اجتماعية تجمع بين الظروف المادية الاجتماعية والاتجاهات الفكرية، القيم والعادات وأساليب الممارسة وكأي ظاهرة فهي إنسانية الطابع، يصنعها الإنسان.

4/- الفساد الأخلاقي : ما من شك أن أزمة القيم والأخلاق التي يعيشها المجتمع الجزائري تزداد حدة من سنة لأخرى، فشوارع مدننا أصبحت مرتعا لكل الآفات ومدرسة حقيقية لكل الموبقات، فالشواهد تؤكد أن القطاع الحضري الغير الرسمي وأن فئاته تتخذ أشكالا متباينة تندرج ضمن نمطين سائدين من الأنشطة المشروعة والغير مشروعة مثل السرقة، العنف، الرشوة والفساد بشتى صوره، وإذا كانت شوارعنا وأحياؤنا تفرغ آليات للأمن وللاستقرار بسبب تكاثر عدد مروجي ثقافة الشارع ببعدها الرمزي والمادي والمرتبطة أساسا بالأوضاع السكانية وغياب الوازع الديني لأن الفرد يكاد يخلو أو يفرغ من الجانب الروحاني الأخلاقي نظرا لتفقد الحياة المادية متجاهلين دور الدين في تقوية النفس وتزويدها بالقيم الصحيحة.

وما يمكن أن نستخلصه أن أزمة المدن الجزائرية هي أزمة متعددة الأطراف ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اكتظاظ حضري وفوضوي خاصة في المناطق التلية وذلك نتيجة لتضاعف تسجيل السكان حول المدن والمراكز التلية، هذا بالموازاة مع مشكلة ترييف المدن والتعمير العشوائي للجيوب المحاذية للمدن أين تسود البناءات الفوضوية والهشة لاسيما في المدن الكبرى كحالة مرتفعات باب الواد بالجزائر العاصمة.

[1]- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **البيئة والمجتمع**، دراسة في علم الاجتماع البيئة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2006، ص22.

– استغلال كامل أراضي بعض المدن فلم ينجوا من البناء لا الأراضي الفلاحية ولا مجاري الأودية يضاف إلى ذلك نقص مرافق الترفيه والمساحات الخضراء في المدن التي تعاني من هذا المشكل.

– الفقر والهجرة الداخلية من العوامل التي تؤدي إلى إفراغ الريف والحضائر وهو ما يتسبب في إهمال الموارد البيئية كالنباتات والحيوانات والغابات والتربة.

– تدهور وضعية النظافة والصحة العمومية بشكل كبير بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة.

– انتشار نمط الاستهلاك الأوروبي الذي يؤدي إلى سلوكات بيئية باهظة الثمن كإنتاج نفايات ملوثة ومسببة للتدهور البيئي.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى النمو الحضري ومشكلاته البيئية حيث بدأنا بعرض اختلاف أنماط النمو الحضري بين الدول الغربية والدول النامية، ثم مراحل النمو الحضري في الجزائر وصولا إلى عوامل النمو الحضري في الجزائر لنعرج على علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والموقف الدولي منه، لنخلص إلى أزمة المدينة الجزائرية، وقد بين بوضوح هذا أن النمو الحضري في الجزائر يسير بوتيرة سريعة لم تتوقعه السلطات ولم تخطط له من قبل مما أفرز عدة مشكلات اجتماعية اقتصادية وبيئية، وأن المدينة الجزائرية تعيش أزمة متعددة الجوانب وبقيت الجهود الحضرية إلى حد الآن محصورة في نطاق المدن القائمة هي جهود ترقيعية مسكنة لا تتم على سياسة حضرية هادفة.

الفصل الرابع

تلوث البيئة الحضرية

الفصل الرابع

تلوث البيئة الحضرية

تمهيد:

أولا: التلوث والبيئة الحضرية.

ثانيا: أنواع التلوث الحضري ومصادرة.

ثالثا: آثار التلوث الحضري.

رابعا: التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

إذا كان التلوث البيئي بصفة عامة ظاهرة عالمية، فإنها تزداد حدة في المناطق الحضرية، فالتجمعات الحضرية تعاني من شتى أنواع التدهور البيئي، والذي تتفاقم آثاره يوم بعد يوم خاصة في الدول التي تشهد مدنها كثافة سكانية عالية، ويدفع ثمن ذلك أفراد هذه التجمعات وتمتد إلى الأجيال المستقبلية مالم تتخذ الدول إجراءات وأساليب علاجية ووقائية أكثر فعالية للحد من التدهور البيئي في المدن.

أولا– التلوث والبيئة الحضرية.

ارتبط التلوث البيئي بقيام الثورة الصناعية وما صاحبها من تطور وتكيف واستخدام مصادر الطاقة على نطاق واسع، حتى أصبح التلوث بمثابة الوليد الغير الشرعي للثورة الصناعية، [1] هذا التلوث الذي تتضح معالمه وآثاره في المجال الحضري أو المديني.

فالبيئة الحضرية كمجال حيوي ونموذجا لتركز المجتمعات البشرية وإطارها المادي والثقافي المحدد لمستواها الحضاري من أكثر المجالات عرضة إلى مشاكل التلوث البيئي، هذه البيئة كما قال فيها " **أزفالد شبينجلر**" في وصفه للواقع الحضري المعاصر، أن المدينة المعاصرة شيطان مدمر يفتك بكل شيء، ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياه. [2]

إن هذا الانهيار هو بمثابة تحذيرا من خطورة الاستمرار في تجاهل أخطار التحضر الغير مبرمج والبعيد عن التحكم، حيث أن مجمل الأخطار والأزمات هي في الحقيقة تعبر عن علاقة الإنسان السلبية بالبيئة وما تمخض عنها من آثار في جانبها الإيكولوجي الحيوي منها ظهور أمراض مختلفة، بما في ذلك الوبائية منها وشديدة الفتك مثل أمراض الجهاز التنفسي والقلب والكلى والسرطان والالتهاب الكبدي الوبائي وقد تمخض كل ذلك عن أنشطة الإنسان وسعيه الدائم والمستمر إلى الكسب المادي بغض النظر عن الآثار الجانبية فالواقع ينذر بحدوث

[1]– محمّد فاضل بن شبح الحسين، **البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توازنها الإيكولوجي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الهندسة، فسم الهندسة المعمارية والعمران، جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر، 2001/2000، ص. 136.

[2]– السيد الحسيني، **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص .325.

كوارث عظيمة يكون سببها دائما الإنسان من خلال إفراطه وتفريطه وتفاعله مع الطبيعة، إذ أصبحت التجمعات السكانية بالخصوص مجالات عديدة من الأزمات البيئية. [1]

ثانيا: أنواع التلوث ومسبباته.

مصادر التلوث كثيرة ومتعددة، ومجالاتنا الحضرية تشهد بدورها أشكالا متنوعة من التلوث وذلك حسب محيط هذه المجالات ودرجتها وحجمها وأهميتها الاقتصادية، وقبل الخوض في أنواع التلوث في المجال الحضري نتطرق للكشف عن بعض التصنيفات حسب نشأتها فنجد:

– ملوثات طبيعية والتي لا يتدخل الإنسان فيها فهي ناتجة عن مكونات البيئة نفسها ومن أمثلتها البكتريا والفيورسات والشوائب الغازية مثل ثان أوكسيد الكبريت.... إلخ

– ملوثات بشرية مستحدثة وهو المجال الذي يهمنا في دراستنا لأن الإنسان هو المتسبب باعتدائه على البيئة، فقد بدأ باستنزاف الموارد الطبيعية القادرة على استيعاب الملوثات التي راحت بدورها تتضاعف نتيجة صناعته المكثفة وما استحدثه الإنسان من تقنيات وما ابتكره من اكتشافات الصناعات والمشروعات وفقا لدرجة التطور العمراني الحاصل من ضمنها ملوثات البيئة الحضرية، غير أنه من العسير الإحاطة بمجمل أشكال التلوث التي تتعرض له المدن الجزائرية، وفي هذا السياق نتطرق لبعض أشكال التلوث الأكثر انتشارا في مجالنا الحضري، ويمكن أن نصنفها إلى ثلاثة أنواع وكل نوع يحمل ملوثات خاصة تتمثل في التلوث الملموس، التلوث المحسوس، التلوث الاجتماعي[2] وسنحاول إعطاء شروحا لهذه الأنواع من الملوثات.

1– **التلوث الملموس:** ويتمثل في التلوث الغازي (في الجو) والتلوث الصلب (الفضلات المنزلية) والتلوث الإشعاعي والتلوث السائل (مياه الصرف الصحي بأنواعها والمواد الكيماوية)، ويمكن ذكر أهم الملوثات الملموسة في المدن الجزائرية وهي:

[1] – بن السعدي إسماعيل، **المجال الحضري ومشكلة التلوث البيئي**، المرجع السابق، ص. 111.

[2] – فريد بوبيش، بلال بوترعة، **تلوث البيئة الحضرية والصحة مقاربة سوسيولوجية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 3، جامعة الواد، الجزائر، سبتمبر 2013 ، ص .109.

أ- تلوث الهواء: والذي يشكل أكثر مظاهر التلوث في مدننا وأكثر الأنواع مساسا بالحياة الصحية والجسدية لسكان المدن بالخصوص وتنتج أساسا على نشاطات البشر كالصناعات ومخلفاتها وما ينجم عن صرف المياه المستعملة واهتراء الطرق وعدم صيانتها والناجم عن المناطق الصناعية، فبالرغم أن المناطق الصناعية تم إنشائها خارج الإطار المبني وفقا لقواعد التعمير إلا أن الزحف العمراني تجاه هذه المناطق أصبحت جلها داخل النسيج العمراني الحضري وهو ما ينذر بالمزيد من التلوث بكافة أشكاله.

ومن أسباب التلوث في هذا المجال كذلك بمدننا انتشار مصادر الغبار والتربة والروائح الكريهة فقد تحولت الزوايا الخلفية للمباني السكنية الجماعية ومساكن الأحياء الشعبية وكثير من المباني العمومية إلى أماكن لتفريغ النفايات المنزلية، وأصبح التعرض إلى سلبياتها من اليوميات المفروضة على السكان المقيمين بهذه المناطق بالدرجة الأولى. [1]

إضافة إلى تراكم الأوساخ عبر الشوارع وأمام المحلات التجارية وانتشار برك المياه القذرة التي تتسرب في الفضاء العام، إلى جانب ذلك الاستغلال الانتهازي للشارع العام من طرف التجارة الموازية.

وكذلك بالنسبة للسيارات ومخلفات اختراق البنزين حيث قدر الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر أن الحظيرة الوطنية للسيارات تجاوزت 2843282 سيارة منها 72.67% تستعمل البنزين كوقود [2]، بالإضافة إلى قدم الحضيرة الوطنية والتي تؤثر على البيئة وعلى الفرد ولتوضيح ذلك فالجدول التالي يبين توزيع المدن حسب انبعاث أحد الملوثات الناجمة عن الحركة المرورية (الرصاص). [3]

جدول رقم (12) بين توزيع المدن حسب انبعاث أحد الملوثات الناجمة عن حركة المرور.

المدينة	نسبة الرصاص بالطن/سنة	نسبة أوكسيد الكبريت ط/ سنة	أوكسيد الأزوت بالطن
العاصمة	240طن	610طن	22500طن
قسنطينة	60طن	195طن	5050طن
برج بوعريريج	60طن	220طن	520طن
تيزيوزو	50طن	150طن	5100طن
بقية المدن	أقل من 50 طن	//	//

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

[1]- بن سعدي إسماعيل، **المجال الحضري ومشكلة التلوث البيئي**، المرجع السابق، ص. 112.

[2] - وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، 2005 ، الشراقة، دار الحقائق، 2005، ص .225.

[3]- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، **تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، المرجع نفسه، ص ص. 56 ، 60.

إن تلوث الهواء تنجم عنه آثار بيئية على الفرد وعلى مجاله بحيث يؤثر في المناخ خلال مساهمة الغازات والغبار في حدوث ظاهرة الاحتباس الحراري، ومن ثم رفع درجة حرارة الأرض، ولقد أثبتت الكثير من الدراسات الوبائية أن الكثير من أمراض القلب وسرطان الرئة والأنفلونزا وغيرها ناتجة عن التلوث الهوائي وفي هذا الصدد نتطرق إلى بعض الإحصائيات المتعلقة بالأمراض التنفسية بسبب الإصابة بمرض تنفسي حاد والمرتبطة بتلوث الهواء كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (13) يبين دراسة الأولويات الصحية في الجزائر والمتعلقة بالأمراض التنفسية.

الأمراض	المجموعة المعرضة	عدد الحالات
التهاب شعبي مزمن	السكان عموما	353600
سرطان الرئة	أكثر من 30 سنة	1.522
الربو	السكان عموما	544.000

المصدر: المعهد الوطني للصحة العمومية 1996

ب– تلوث الماء:

يعد تلوث الماء مشكلة حضرية ضخمة بحيث يشكل إمداد المدن الكبرى بالمياه العذبة مشكلة على المستوى الدولي والمحلي وستمثل المياه في المستقبل العائق الرئيسي للتنمية في مناطق عديدة من العالم، وسوف تؤدي الضغوط المتزايدة على جميع الموارد المائية كما وكيفا مع تزايد الطلب على الماء إلى حدوث فجوة مائية خطيرة في المستقبل القريب. [1]

وعلى المستوى الوطني فإن مصادر المياه عندنا تتعرض إلى تدمير رهيب فهناك على سبيل المثال بالمحيط القريب من مدينة باتنة، العديد من المحاجر التي تلجأ إلى استعمال المتفجرات وهو ما يؤثر على الطبقات الأرضية وتسرب المياه الجوفية وجفاف الآبار.

أما في مدينة قسنطينة فيشكل صرف المياه القذرة مصدرا هاما في تلوث المياه.

. [1] – عادل عوض، **بيئة القرن الواحد والعشرين**، مجموعة من الكتاب، دمار البيئة، دمار الإنسان، العدد 48، 15 أفريل، 2002، مجلة العربي، الكويت، ط1. ص ص .145.، 146.

أما في مدينة خنشلة فمشكلة المياه تكمن في ندرتها وكثرة التسربات وغياب الصيانة بالإضافة إلى سيول الأمطار الموسمية حيث يتحول المجال الحضري للمدينة إلى فيضانات وبرك مائية ينذر بالخطر، كما أن المياه القذرة التي تصب في "**واد بوغڤال**" والتي تشكل خطر على البيئة والفرد بالإضافة إلى وديان وبرك مائية تحيط بالمدينة جراء المياه التي تنبع من مركب حمام الصالحين والغنية بمادة الكبريت حيث تؤثر في الأراضي الزراعية المحاذية للمركب الحموي وأن غياب استغلال هذه المياه جعلها تهدد المحال الإيكولوجي الحيوي للمدينة.

ج– تلوث التربة:

تعد التربة من أثمن الموارد الطبيعية للمجتمع الحضري إلا أنها أصبحت عرضة للتلوث والتدهور بسبب التصرفات الناجمة عن نشاطاته المختلفة، فاستخدام الأراضي الزراعية لإقامة المجمعات العمرانية والمنشآت الخدمية وإنشاء مناطق صناعية ونشاطات اقتصادية وما تخلفه من نفايات بمختلف أصنافها بالإضافة إلى استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية كل هذه الاستخدامات تؤدي إلى تلوث التربة وخروج مساحات واسعة من الأراضي الخصبة من الاستخدام الزراعي وباعتبار التربة هي العنصر الأساسي في الإنتاج الزراعي، وهي الأرض التي يحيا عليها المجتمع الحضري، فإن تلوثها يعد من أهم العوامل المؤدية إلى تدهورها وقلة إنتاجها مما ينتج عن ذلك مشكلة نقص الأغذية وتلوثها. [1]

إن استهلاكات الإنسان اليومية تؤثر على البيئة التي يعيش بها وبالأخص الماء والهواء الذي يتنفسه فالعيش بجانب أدخنة المصانع وعوادم السيارات تسبب الضرر والأذى للإنسان أو الكائنات الأخرى فالنباتات المتواجدة قرب المصانع الخاصة بالأسمنت مثلا تؤدي إلى تلاشي اخضرار الأوراق وبالتالي توقف نموها وتأخير ثمارها، وفي كثير من الأحيان تتسبب الأمطار الحمضية في تلوث الأمطار الحمضية في تلوث المجاري المائية الطبيعية في بعض الأضرار والمحاصيل الزراعية الأخرى أن ملوثات الهواء والماء والتربة هي جزء من أجزاء البيئة بحيث يعتمد كل منهما على الآخر وعلى النباتات والحيوانات التي تعيش في البيئة، وتشكل العلاقات بين الكائنات الحية وغير الحية في بيئة معينة نظاما يسمى النظام البيئي، وترتبط كل الأنظمة البيئية ببعضها البعض، وهكذا فإن الملوث الذي يبدوا وكأنه يؤثر في جزء واحد فقط من البيئة، ربما أثر أيضا في أجزاء أخرى، فالدخان المنبعث مثلا من المصانع قد يبدو مؤثرا على الغلاف الجوي فقط ولكن في مقدور الأمطار أن تطرد بعض الكيميائيات الصادرة الموجودة على

[1] – صالح محمود وهبي ابتسام درويش العلجي، **التربية البيئية وآفاقها المستقبلية**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2003، ص . 269 .

التربة أو على مجاري المياه، وهكذا فالعلاقة هي علاقة تفاعلية بين النظم البيئية وأي جزء يؤثر في الأجزاء الأخرى وهو ما يبينه الشكل التالي: [1]

شكل رقم (02) يبين العلاقة بين تلوث الهواء والماء والتربة.[2]

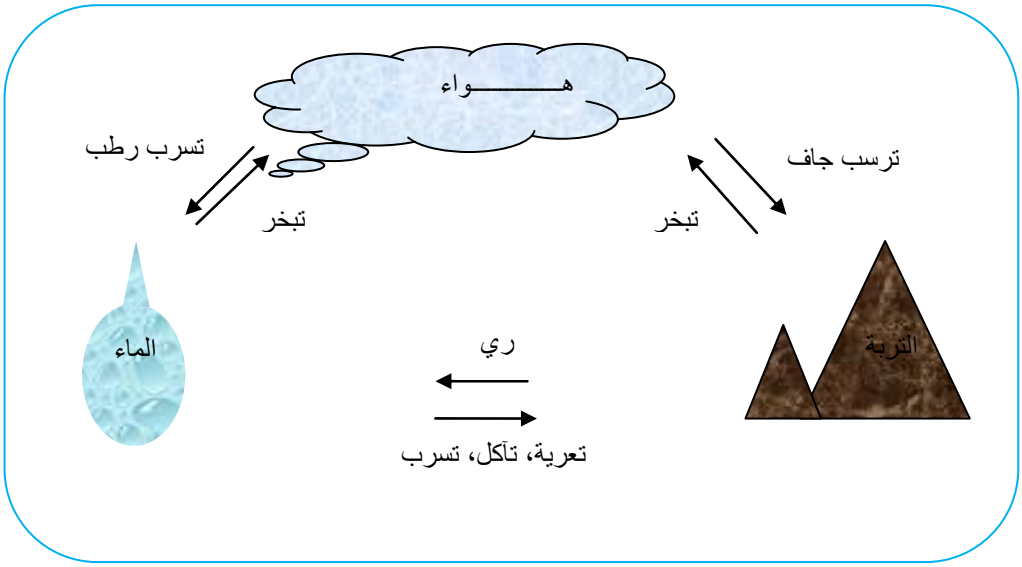

المصدر: أحمد السروري، التلوث البيئي، المصادر، التأثيرات، المكافحة ، التحكم.

التلوث بالنفايات المنزلية وما شابهها:

وتعتبر من المشكلات المعقدة في المراكز الحضرية حيث أن المدن في الدول النامية تنفرد بخاصية أساسية تتمثل في تلك الكميات الضخمة من النفايات أو المخلفات الناجمة عن مختلف النشاطات المنزلية والنفايات.[3] المماثلة الناجمة عن النشاطات الصناعية والحرفية وغيرها، فهي مرتبطة بالتكدس السكاني فالزيادة المستمرة في التعداد السكاني، التوزيع العمراني يؤدي إلى خلق أنماطا جديدة من العلاقات والمطالبة الاستهلاكية مما ينتج عن ذلك زيادة حجم النفايات المنزلية في البيئة الحضرية. [4]

[1] – أحمد السروري، **التلوث البيئي، المصادر، التأثيرات، المكافحة ، التحكم**، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2000، ص. 162.

[2] – أحمد السروري،، **التلوث البيئي، المصادر، التأثيرات، المكافحة ، التحكم**، المرجع نفسه، ص. 163.

[3] – السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري**، المرجع السابق، ص 181.

[4] – علي زين العابدين عبد السلام، محمد بن عبد المرضي عرفات، **تلوث البيئة ثمن المدينة ثمن المدينة**، المكتبة الأكادمية، القاهرة، ط 1 ، 1992، ص. 189.

والجزائر إحدى الدول النامية التي عرفت مدنها نموا سريعا في مجال العمران، إضافة إلى النمو السكاني وتغير الأنماط الاستهلاكية، مما أثر في تزايد كمية النفايات المنزلية التي أتت بآثار سلبية على البيئة والصحة البشرية حيث ولمدة طويلة كان اهتمام السلطات العمومية منكن فقط على جمع ونقل النفايات المنزلية ومعالجتها عن طريق الوضع في المفارغ العشوائية، هذا الأسلوب التقليدي يشكل مخاطر ولا يراعي السلامة البيئية بمجموعة خسائر نظرا لتزايد حجم النفايات المنزلية تزايد طردي مع تزايد عدد السكان وماله من قيمة اقتصادية معتبرة.

وتقدر الإحصائيات الرسمية أن النفايات المنزلية تفوق 10 ملاين طن سنويا، حسب الوكالة الوطنية للنفايات، أي بنسبة 75% من إجمالي كل أنواع النفايات [1] فبالإضافة إلى 8.5 مليون طن من النفايات البلدية المنتجة سنويا ، تنتج الجزائر سنويا 700.000 طن من النفايات الصناعية الشبيهة بالنفايات المنزلية و300.000 طن من النفايات الخطيرة سنويا، وتحت تأثير النمو الديموغرافي والاقتصادي ومستوى المعيشة إنتاج النفايات المنزلية في ارتفاع مستمر، فنسبة الانتاج الحالي للنفيات المنزلية تتراوح ما بين 0.5 إلى 1 كلغ لكل ساكن في اليوم، أي بمعدل 0.85 كلغ للساكن في اليوم بنسبة ارتفاع تقدر بـ2% حيث أن إنتاج النفايات المنزلية سيصل سنة 2020 إلى معدل 2 كلغ للساكن في اليوم وحوالي 9.9 إلى 12.5 مليون طن عام 2025 [2] وهو ما ينذر بكارثة بيئية في الوسط الحضري وستتحول المدن الجزائرية إلى فضاءات واسعة لانتشار الأوساخ والنفايات المنزلية بمختلف أنواعها مرفوقة بالروائح الكريهة والحشرات والحيوانات الضالة وهو ما يشكل خطرا كبيرا على صحة المواطنين.

وبالرغم من التدخلات الجريئة من السلطات الجزائرية، حيث استطاعت إنجاز 110 مركز للردم التقني للقضاء على المفرغات العشوائية والنقاط السوداء، وسن العديد من القوانين المتعلقة بتسيير النفايات المنزلية وما شابهها في إطار حمايته البيئة والصحة البشرية كالقانون رقم 19/01 المؤرخ في 19 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات. [3]

[1] – **النفايات المنزلية في الجزائر**، الشروق اليومي، جريدة يومية، ، بتاريخ 28 ماي 2016. المتاح في الموقع www.echourouk =175517 online.com/ara/ ?new

[2] – برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليوبيب)، **تقرير توقعات البيئة العالمية عالم الترجمة**، المنامة، مملكة البحرين، 2004.

[3] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، قانون رقم 19/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ12 ديسمبر 2001، المتعلق **بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها**.

وفي هذا الإطار اعتمدت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم على الأدوات التشريعية الأساسية برنامجا وطنيا لتسيير مدمج النفايات البلدية في 40 ولاية جزائرية يهدف إلى إزالة المفارغ العشوائية وإرساء تسيير عقلاني للنفايات المنزلية من خلال الاعتماد على إستراتيجية جديدة في مجال تسيير النفايات لغرض التقليل من إنتاج النفايات.

– مبدأ "**الملوث الدافع**" الذي يكرس مسئولية منتجي النفايات بالتكفل بالنفايات بخصوص الجمع والنقل والإزالة.

– مبدأ "منتج النفايات مسترجعها" الذي يلزم منتجي النفايات ضمان لاسترجاع الرسكلة، التثمين والإزالة على نفقاتهم الخاصة.

– مبدأ" **الحق في الإعلام للمواطن**" ويتعلق الأخير بمخاطر النفايات وآثارها على الصحة والبيئة.

والجدول التالي يبين الوضعية العامة للنفايات في الجزائر.

الجدول رقم (14): الوضعية العامة للنفايات في الجزائر.

النفايات البلدية	8.7مليون طن عام 2002
تركيبة النفايات	عضوية من 67 إلى 73% الورق من 7 إلى 12% البلاستيك من 2.5 إلى 7% زجاج 1% معدن2% الباقي من 11% إلى13% (التركيبة متفاوتة حسب المناطق) نسبة الورق، الكارتون تمثل حاليا أكثر من 12%
كمية+ نوعية النفايات المنتجة	النفايات البلدية=8.5 مليون طن النفايات الصناعية الشبيهة بالنفايات المنزلية= 700.000طن/ السنة. النفايات الخاصة= 300.000 طن/ السنة النفايات الاستشفائية= 125.000طن/سنة.
نسبة الإنتاج	الريفية 0.6 كلغ/ اليوم حضرية 0.9 كلغ/ اليوم العاصمة 1 كلغ/اليوم
نسبة الجمع	ريفية 65% حضرية 92%
تسيير النفايات (%)	التسميد 1% الرسكلة 2% مفارغ مراقبة 0.2% مفارغ عمومية غير مراقبة 40% مفارغ عشوائية 58%
نسبة النمو في السنة	2%

المصدر: [Banque Maondial,22,2004]

باستقراء الجدول السابق نلاحظ أن كمية النفايات تزداد طرديا مع تزايد عدد السكان ففي حدود سنة 2002 وصلت كمية النفايات المنزلية إلى 8.7 مليون طن بكل أنواعها وتركيبتها وكانت النفيايات العضوية أعلى نسبة حيث تجاوزت 73% في حين أدنى نسبة هي للزجاج بنسبة 01% أما نوعية النفايات الصناعية الشبيهة بالنفايات المنزلية أما النفايات الخاصة فوصلت إلى 300.000 طن/ السنة في حين النفايات الاستشفائية فقدرت بـ 125.000طن/سنة أما نسبة الإنتاج فتجاوزت 0.9% في المناطق الحضرية لتصل إلى 1 كلغ في العاصمة، أما نسبة الجمع فقدرت بـ 92% في المناطق الحضرية.

من هنا نخلص أن مشكلة النفايات المنزلية وما شابهها تنذر بخطر إن لم تتخذ السلطات العمومية حلول استعجاليه ونظرة مستقبلية لتسيير النفايات، وفي هذا الإطار اعتمدت وزارة البيئة وتهيئة لإقليم على الأدوات التشريعية الأساسية برنامجا وطنيا لتسير مدمج النفايات البلدية في 40 ولاية جزائرية، يهدف إلى إزالة المفارغ العشوائية وإرساء تسيير عقلاني للنفايات المنزلية، غير أن هذا الجهد لم يؤدي إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان والسبب حسب آراء المختصين إلى عدم احترام القواعد القانونية وعدم وجود الكفاءات والقدرات البشرية المختصة.

هـ– التلوث بالنفايات الخطرة (نفايات النشاطات الصحية):

عرفتها وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) بأنها عبارة عن نفاية أو خليط من عدة نفايات تشكل خطرا على صحة الإنسان أو الكائنات الحية الأخرى سواء على المدى القريب أو البعيد كونها غير قابلة للتحلل وتدوم في الطبيعة أو أنها تسبب آثار تراكمية ضارة. [1]

هناك عدة أنواع من النفايات الخطيرة ولسهولة تصنيف هذه النفايات فقد تم وضعها في خمسة مجموعات هي:

- مواد مشعة.
- مواد كيميائية.
- نفايات بيولوجية.

[1] - Mouhamed Abu Kalf ,**environnent** , **public** , **health expert**, Dubai Manicipality Debi.U.A.E, revue électunique n°4 ,janvier 2013, p .23 .

- نفايات قابلة للاشتعال.

- متفجرات.

وسنقتصر على النفايات البيولوجية والتي تضم النفايات الطبية والنفايات الناتجة عن الأبحاث البيولوجية. وتشمل النفايات الطبية الناتجة عن أقسام الاستعجالات وغرف العمليات وعن العيادات الطبية ووحدات حقن الدم....إلخ

وقد اخترنا النفايات الطبية دون سواها، لأن لها علاقة مباشرة بالوسط الحضري فهي نفايات حضرية بالدرجة الأولى، فبعضها يكون سام والبعض يشكل خطرا على الصحة نتيجة التلوث الجرثومي. ويمكن تصنيفها إلى خمسة مجموعات هي:

- نفايات النشاطات الصحية ذات الخطر المعدي.

- نفايات القطع التشريحية سهلة التعرف عليها.

- النفايات المشعة.

- النفايات الشبيهة بالنفايات المنزلية.

- نفايات ذات الخطر الكيمائي والسام.

والمخطط التالي يوضح مختلف لأصناف النفايات الصحية والمحددة من طرف وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وفقا للتعليمة رقم 08/01 المؤرخ في 2008/08/04 .[1]

[1]- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التعليمة الوزارية رقم 08/01 المؤرخة في 2008/08/04 الصادرة عن والمتعلقة **بتسيير شبكة القضاء على نفايات النشاطات الصحية**.

مخطط توضيحي رقم (03) يبين مختلف أصناف النفايات الصحية.

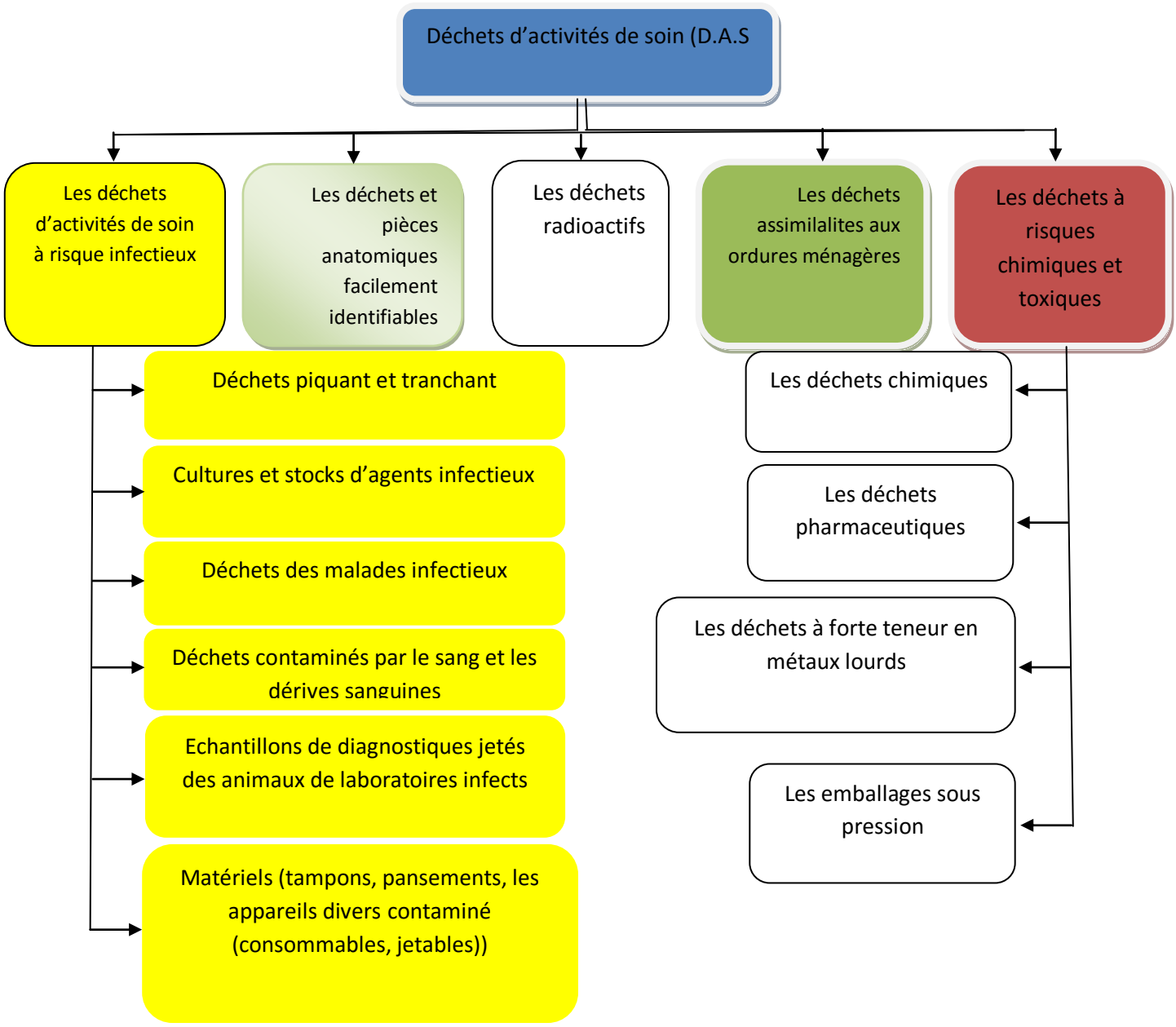

Source : Guerreb Samah, la gestion des déchets hospitaliers, mémoires, de fin d'étude en l'obtention du diplôme d'état en option épidémiologie, EFPS, Skikda, 2009, p . 35.

إن باستقراء المخطط السابق نلاحظ أن نفايات النشاطات الصحية مقسمة إلى خمسة أقسام رئيسية القسم الذي يحتوي على الخطر المعدي هو القسم الأصفر ويمثل 20% من مجموع النفايات الصحية ويحتوي على:

- النفايات الحادة والقاطعة؛

- تخزين العامل المعدي؛

- نفايات الأمراض المعدية؛

- النفايات المعدية بالدم ومشتقاته؛

- عينة فحوص الحيوانات المرمية من المخابر المعدية؛

- معدات (أغطية، كمادات، أجهزة مختلفة معدية القابلة للاستهلاك...).

* أما النفايات والقطع التشريحية سهلة التعرف عليها ذات اللون الأخضر الفاتح؛

* النفايات المشعة ذات اللون الأبيض؛

* النفايات الشبيهة بالنفايات المنزلية ذات اللون الأخضر؛

* النفايات ذات الخطر الكيميائي والسام وتحمل اللون الأحمر.[1]

أما قضية الجمع والتخزين والنقل فتخضع لإجراءات خاصة محددة، أما عملية الإتلاف فيكون سواء بالترميد في الموقع، الترميد في المصنع، السحق أو التطهير، غير أن ما يلاحظ أن هذه الإجراءات لا تطبق في مستشفياتنا، الشيء الذي يؤثر على البيئة والفرد.

2- التلوث الحسي (المعنوي):

هو تلوث غير محسوس، غالبا ما تكون أثاره غير مباشرة على الرغم من أنها قد تكون قاتلة في بعض الأحيان وهو غير مرئي والذي يهمله الإنسان اعتقادا منه أنه غير مؤثر على نظام الحياة الطبيعية والمجتمعة إلا أن هذا

[1] - وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التعليمة الوزارية رقم 08/01 المؤرخة في 2008/08/04، المرجع السابق.

التلوث يؤدي إلى أخطار ينجم عنها ضرر عضوي وضرر سيكولوجي ويتمثل في التلوث البصري، التلوث السمعي (الضوضائي)، التلوث الفكري والاجتماعي.

والشكل التالي يبين أنواع التلوث المعنوي[1]

شكل رقم (04) يبين أنواع التلوث المعنوي.

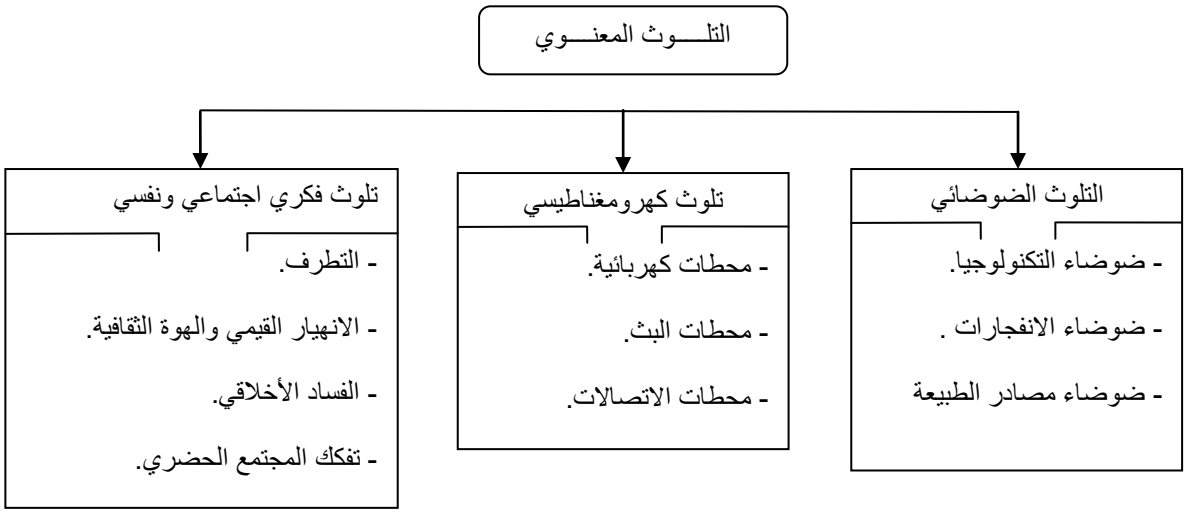

المصدر: الباحث بالاعتماد على معطيات نظرية لـ عبد المحي محمود وحسن صالح، الصحة العامة بين البعد الاجتماعي والثقافي، 2003.

ا-التلوث السمعي – الضوضائي-

يعتبر التلوث الصوتي ظاهرة حضرية حديثة صاحبت زيادة الاتجاه نحو التصنيع بصفة خاصة ما ارتبط بالنمو الحضري من توسع في استخدام المحركات والآلات وما شابهها ولقد بلغت المشكلة في الوقت الحديث حدا من التفاقم مما يتعين على المخططين وصانعي القرار مواجهتها، ويعتبر التلوث بالضجيج أو الضوضاء أحد أشكال التلوث المعنوي الذي يخضع له الإنسان خصوصا سكان المدن والمراكز الحضرية الذين يعانون منه في المسكن والطريق وفي أثناء العمل أحيانا. [2]

[1] – عبد المحي محمود، حسن صالح، **الصحة العامة بين البعد الاجتماعي والثقافي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص. 102.

[2] – علي عبد الرزاق جلبي وآخرون- **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية-** دار المعرفة- الإسكندرية- مصر- ص. 244.

ومعروف أن سكان المدن في العالم كله يتزايدون باستمرار ويطلق على هذه الظاهرة التحضر ومع دراسات اتجاه التحضر، نجد أن نصف سكان العالم سوف يصبحون من سكان المدن مع حلول عام 2023 فإن سكان العالم كافة سيكونون سكان مدن وفي عام 2024 لن تكون هناك مدينة يقل سكانها عن مليون نسمة ومع تزايد المدن يزداد الضجيج.

ويعتمد التلوث الضوضائي على مدى استيعاب أذن الإنسان له، لأن البعض يستحمل الضوضاء بنسب متفاوتة عن الآخر، واعتمادا كذلك على عوامل نفسية وفيزيولوجية وبشكل آخر إن أي صوت ينتج عنه ضوضاء يعتبر مزعجا وهو من وجهة النظر القانونية بأنه تلوث خاطئ من الجو أدى إلى حرج مادي لحق الأفراد، كما أن الحالة النفسية والمناسبات المختلفة تلعب دورا كبيرا تجاه تعريف الضوضاء فالمناسبات السارة تختلف عن المناسبات غير سارة، وقد يحكم بعض الأفراد على صوت معين بأنه مزعج ومقلق في حين أن البعض الآخر يعتبر نفس الصوت عاديا.[1]

هذا يعني أن هناك قدرة فطرية للمخ تمكن الفرد من تمييز ما يهمه من أصوات وسط تلك الأصوات غير المطلوبة فضوضاء المدينة مثلا مع ارتفاعها نجدها تحدث على فترات متقطعة وغير منتظمة الأمر الذي يؤثر بوضوح على قدرة المخ على التكيف للضوضاء المستمر.[2]

والضوضاء لها تأثيرها السيئ على الجهاز العصبي المركزي فيؤثر على السمع وعندما تكون مستويات الضجيج أقل من 55 ديسيبل فإن ذلك يسبب للإنسان عجزا عن النوم مع الصداع وتوتر الأعصاب والإرهاق وعند وصول شدة الضجيج عند 90 ديسيبل قد يكون الضجيج مدعاة الإصابة الناتجة عن التوتر مثل القرحة بأنواعها وضغط الدم كما أثبتت الدراسات التي أجريت أن النسب العالية للصوت لها تأثير ملحوظ على الناحية النفسية للإنسان.[3]

[1] – إبراهيم سليمان العيسي، **تلوث البيئة، أهم قضايا العصر، المشكلة والحل**، دار الكتب الحديث، الأزهر، مصر، ط 1، 2002، ص. 46.

[2] – عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 2002، ص. 246.

[3] – إبراهيم سليمان عيسى، **تلوث البيئة، أهم قضايا العصر، المشكلة والحل**، المرجع السابق، ص. 47.

ب–التلوث البصري في البيئة الحضرية:

تتعرض البيئة العمرانية لتغيرات متلاحقة نتيجة التطور السريع في مختلف النواحي الاقتصادية والتكنولوجية والإنسانية ويواكب هذا التطور السريع تعرض البيئة لمختلق أنواع التلوث ومنها "التلوث البصري" الذي يؤدي إلى الشعور بعدم الراحة النفسية وفقدان الانتماء للبيئة المحيطة.

فالتلوث البصري يشمل جميع عناصر البيئة التي يجدها المجتمع غير مناسبة أو غير مقبولة فالتلوث البصري هو قيمة متغيرة للبيئة تعتمد على الخلفية الثقافية للمشاهد والمجتمع، ويشير "**مجدي رضوان وآخرون**" إلى أن التلوث البصري ينشأ بسبب الإهمال وسوء الاستعمال والسلوكيات الفردية والاجتماعية والاقتصادية الغير رشيدة وخاصة في البلدان النامية بسبب القصور في الوعي الاجتماعي والثقافي وتتعدد مصادر التلوث البصري بالمدن جراء تجاور أنماط معمارية متناقضة إلى تشويه الرؤية البصرية خاصة في المدن الكبيرة المزدحمة في دول العالم الثالث والتي أصبح التلوث البصري عاملا مشتركا بينهما. [1]

ويمكن تحديد ملامح التلوث البصري في النقاط التالية: [2]

– تنافر الشكل والنسب واللون والحركة؛

– كل ما ينقص من النظافة والسلامة والأصالة؛

– وجود عنصر ينافي المعالم البيئية ويبدوا دخيلا على البيئة؛

– كل ما يخدش الذوق العام سواء بالرسم أو الإشارة؛

–كل العوامل التي تقلل من تكامل الإحساس الجمالي للبيئة؛

– سوء التخطيط العمراني لبعض الأبنية سواء من حيث الفراغات أو من شكل بناءها؛

– تناثر صناديق القمامة بشكل يبعث عن التشاؤم.

[1] – مجدي مُحَّد رضوان، وآخرون، **تأثير النمو الحضري على البيئة العمرانية بالمدن النامية**، المؤتمر الأول للبحوث الهندسية، 1991، القاهرة، مصر، المتاح في الموقع: kenanouline.com والمسترجع بتاريخ 2016/05/01 على س 13:00

[2] – ياسر محجوب، **بيئة، التلوث البصري**، 9 أوت 2010 المتاح في الموقع kenanouline.com على الساعة 13:00

وقد تعددت أسباب التلوث البصري فأصبح انهيار الاعتبارات الجمالية والرضا والقبول للصورة القبيحة وانتشارها في المجال الحضري حتى أصبحت بالمقياس المرئي للعين عرفا وقانونا موجود، فغياب الطابع العمراني والطابع المعماري المميز للمدينة يؤدي إلى فقدان الإحساس بالوحدة وبالقيم المشتركة بين المباني.

والجزائر إحدى الدول التي تعاني مدنها من ظاهرة التلوث البصري فلا تكاد تخلو مدينة من مظاهر التلوث البصري، فهي عبارة عن مدن إسمنتية بائسة تفتقد للانسجام والتناغم جراء عدم احترام المخططات العمرانية وغياب التصاميم الجمالية الشيء الذي يؤثر على الصورة البصرية للمدينة ويجعل الفرد يحس بحالة من النشاز والاشمئزاز.

وعلى غرار المدن الجزائرية، فمدينة خنشلة بالرغم من القفزة النوعية في مجال العمران وظهور أقطاب عمرانية جديدة إلا أن أغلب أحيائها تشهد تدني في صورتها العمرانية بشكل عام ويظهر ذلك على مستوى واجهات السكنات الفردية والجماعية، حيث تظهر تلك التحويرات والتغيرات على الغلاف الخارجي للعمارات بأشكال وألوان متضاربة، بالإضافة إلى انتشار الهوائيات المقعرة على شكل فطريات عبر كامل أحياء المدينة، بالإضافة إلى اللوحات الإشهارية بأنواعها المختلفة التي وضعت بدون ضوابط وقيود على استخداماتها ودون النظر إلى الجوانب الجمالية، على الرغم من كونها وسيلة بصرية مؤثرة على الذوق العام للأشخاص ومشهد المدينة. [1]

وتمثل الإعلانات في الطرق العامة إحدى مصادر التشويش المرئي وذلك لعشوائية وضحالة المستوى الفني لبعض نماذجها. [2]

إن تنوع ملامح التلوث البصري في المدن الجزائرية يوحي بفقدان الهوية ورفض قيم متوازنة عبر الأجيال لذلك فالبيئة العمرانية تستوجب وقفة وإعادة تقييم لكل المؤثرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والعلمية التي تلعب دورا فعالا في الإنتاج المعماري.

[1] – نسمات عبد القادر، سيد توتي، **إشكالية النسج والطابع**، دار الكتب، القاهرة، 1981، ص.81.

[2] – شيماء صبري الليثي، **التلوث البصري في الأحياء السكنية الجماعية بمدينة باتنة– حالة 1020 سكن**، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية فرع المدن ومناظره، كلية الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص .36.

ج- التلوث الثقافي الإعلامي:

أحدثت مظاهر التغير المادي السريع في المجتمع، دون أن يصاحبه تغير مماثل في قيم المجتمع (هوة ثقافية)، بين الواقع المادي والسلوك الاجتماعي، تلك الهوة الثقافية تشير إلى انفصال في السلوك والمعايير الخلقية عن معالجة المشاكل المادية في المجتمع نتيجة تنميته وتحديثه.

إذ أن هناك العديد من مظاهر التلوث المعنوي تساهم في خلقه علاقة سلبية بين الإنسان والبيئة نتيجة سوء السلوك وقلة الوعي وانعدام الإدراك بنتائج ذلك على مشروعات التنمية وقضايا التحديث.

حيث أن الأسرة هي الوسط الأكثر أهمية وتفاعلا في تنشئة الفرد عبر مراحل الحياة المختلفة، ومن خلال تلقين الفرد، طفلا، صبيا، وشابا ثقافة المجتمع، بما تتضمنه من قيم ومعايير السلوك ومبادئ أخلاقية من أجل إعداد ككائن اجتماعي فاعل في المجتمع يساهم في تنميته وتطوره في التعامل مع البيئة. [1]

د- التلوث الاجتماعي والأخلاقي:

يعرف التلوث الاجتماعي والأخلاقي بأنه " أي تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الاجتماعية بحيث لا تستطيع البيئة استيعابه أو تحمله ويؤدي إلى حدوث خلل عام وعدم اتزانها وحدوث آثار سلبية ضارة بها. وتستدعي مواجهتها من قلب جميع النظم الاجتماعية بالمجتمع، ويأتي عادة من القدرة السيئة ووسائل الإعلام الرخيصة وما قد تنشره من أخبار أو صور أو تمثيلات وأفلام، كما يتسبب فيه عدم وجود وعي أخلاقي في البيوت والمدارس وعدم الاهتمام بالأمور الأخلاقية، وإبرازها والترغيب في التخلق بالأخلاق الحميدة. [2]

إن السكن في المدينة يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية بين السكان فالسكان يربطهم التقارب المكاني والبعد الاجتماعي مما يؤدي إلى التفكك الاجتماعي وضعف الترابط الأسري وقدرة المرأة على الاستقلال بنفسها في بعض الأحيان، الشيء الذي يزيد من التفكك الأسري وارتفاع نسب الطلاق وتشرد الأحداث التي تظهر جليا في المدن دون الأرياف، حيث تشير تقارير صادرة عن هيئة الأمم المتحدة أن أحد الأسباب الرئيسية في زيادة الأحداث المتشردين أثناء عملية التحضر هو الضعف الذي ينتاب نفوذ العائلة والضغط الاجتماعي المحلي

[1] - أحمد يحي عبد الحميد، **الأسرة والبيئة**، المكتب الجامعي الحديث، الأزرطية الإسكندرية، مصر، ص ص. 227، 228.

[2] - جابر عوض،حسن، **الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتبة الاجتماعية، الأزرطية، الإسكندرية، مصر، ص. 124.

حيال الشباب، [1] وبروز مشكلة التسول في المجتمعات الحضرية في العالم الثالث بسبب ضعف التكافل الاجتماعي في المدينة وضعف الضبط الاجتماعي، لأن الفردية منتشرة على نطاق واسع، الشيء الذي يؤدي مع مرور الوقت إلى الاجتثاث الاجتماعي والثقافي وانهيار القيم والمعايير التي تنظم المجتمع وهو ما يطلق عليه بـ (التلوث الاجتماعي) والذي ما يجسده الفساد والأخلاق أو العفن الأخلاقي والذي يؤدي إلى اختلالات وظيفية داخل النسق العام للبناء الاجتماعي.

إن مسألة الأخلاق تختلف من دولة إلى أخرى ومن مكان لآخر، فالمدن في جميع أنحاء العالم تعرف تلوثا اجتماعيا وأخلاقيا حادا يهدد كيانها ومستقبلها نتيجة الأمراض الاجتماعية التي تنخر أحشائها، ويرى العالم "**شابابو**" بأن أزمة البيئة متصلة بطبيعة الناس وتصرفاتهم فيقول"أننا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديدة تتعاطى مع البيئة، فالبيئة المناسبة هي التي توفر للإنسان الأمان والراحة والرزق والسعادة ولذا فإن تنسيق البيئة وتجميلها يعد عملا إنسانيا وقوميا يجب العناية به ومتابعته باستمرار حتى يكون الغد دائما أكثر إشراقا من الأمس واليوم.

ثالثا: آثار التلوث بالنفايات الخطرة:

إن التلوث بشتى أصنافه الذي تعاني منه المناطق الحضرية يؤثر سلبا على صحة الإنسان ويعمل على زيادة الأمراض الذي تصيبه في المستقبل، فتلوث الهواء مثلا يعرض أكثر من 900 مليون شخص للتلوث الناجم عن غاز ثاني أوكسيد الكربون بالإضافة إلى تسببه في انتشار سرطان الجلد وأمراض أخرى تصيب الجهاز التنفسي وضعف جهاز المناعة، أما تلوث الماء فيؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية كالإسهال الذي يقتل سنويا 55000 فرد في العالم معظمهم من الأطفال تحت سن الخامسة منهم 1.4 مليون طفل كلهم تقريبا من الدول النامية.[2]

ويعتبر تلوث الماء عامل أساسي في انتشار أمراض الكوليرا والتيفويد ويؤدي إلى زيادة انتشار الأوبئة بين سكان الحضر مثل الالتهاب الكبدي والحساسية وأمراض العيون...إلخ.

[1] – عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص. 42.، نقلا عن بن شرقية الزهرة، **تأثير الهجرة الريفية على التكيف الاجتماعي والثقافي بالوسط الحضري، دراسة بمدينة برج بوعريريج** ، مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع الحضري بقسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، 2010/2009، ص. 100.

[2] – حسين عبد الحميد رسوان، **البيئة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع ، البيئة**، المرجع السابق، ص. 5.

وفي الجزائر فقد ارتفعت نسبة الأمراض المنتقلة عن طريق المياه بين 1993 و1996 إلى 3545 حالة لكل 100.000 ساكن وتمثل اليتفويد الأكثر شيوعا فهي تمثل لوحدها بين 44% و47% من مجموع التصريحات بالأمراض المتنقلة عن طريق المياه. [1]

في حين تلوث التربة يؤثر على البيئة وعلى الفرد فهو يضعف من خصوبة التربة ويخفض من إنتاج المحاصيل الزراعية وتلوث المواد الغذائية التي تنتقل آثارها إلى الإنسان.

ففي الجزائر تمثل التسممات الغذائية الحادة أو المزمنة التي تحدثها مختلف التسممات الموجودة في الأطعمة الملوثة أمراضا مختلفة بحيث تم التصريح بـ 847 حالة في سنة 2000 بالإضافة إلى تأثير هذا التلوث على المساحات الخضراء وتشويه المناظر وتدميرها وتدهور النظافة العامة في المدن. [2]

أما التلوث بالنفايات الصلبة والخطرة فتؤثر بصفة عامة على صحة الفرد عن طريق انتشار الأمراض والأوبئة وفي نقل العديد من الأمراض المعدية مثل الالتهاب الكبدي الفيروسي وفيروس نقص المناعة المكتسبة (HIV. SIDA الإيدز)... إلخ.

أما التلوث الضوضائي فيخلف آثار نفسية وأخرى اجتماعية فالآثار النفسية فتأثيرها يكون على الأداء الوظيفي للجسم. [3]

حيث تسبب الضيق والتوتر العصبي والكآبة واضطراب النوم ونسب ارتفاع ضغط الدم.

وتشير الدراسات العلمية أن سكان الريف تقل بينهم الإصابة بأمراض ضغط الدم بينما تزيد بين سكان المدن خاصة الأماكن المزدحمة بالسكان والمناطق الصناعية.[4]

أما الآثار الاجتماعية فتتمثل في تعقيد الحياة الاجتماعية مما يزيد من عملية الصراع والعنف الحضري بحيث يؤدي الضوضاء إلى ظهور فعل اجتماعي يتسم بالتناقض وعدم الاتساق والتناقض مع القيم والمعايير الخاضعة للضبط الاجتماعي.

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول مستقبل البيئة في الجزائر**، المرجع السابق، ص. 23.

[2] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، المرجع السابق، ص. 89.

[3] – سامح غرايبة، يحي الفرحان، **المدخل إلى العلوم البيئية**، دار الشروق، عمان، الأردن ط 3، 1991، ص. 282.

[4] – مصطفى عبد اللطيف عباسي، **حماية البيئة من التلوث**، دار الوفاء الإسكندرية، مصر ، ط 1، 2004، ص. 243.

وما يمكن أن نستخلصه هو أن التلوث الحضري بشقيه الملموس والحسي يؤثر على البيئة والإنسان وعلى المجال الإيكولوجي الحيوي والصورة التالية توضح أهم تأثيرات التلوث على الفرد الناجمة عن غازات أوكسيد المعادن على الجسم.

شكل رقم (05) يمثل تأثير بعض الملوثات البيئية (غازات وأكسيد المعادن على جسم الإنسان)

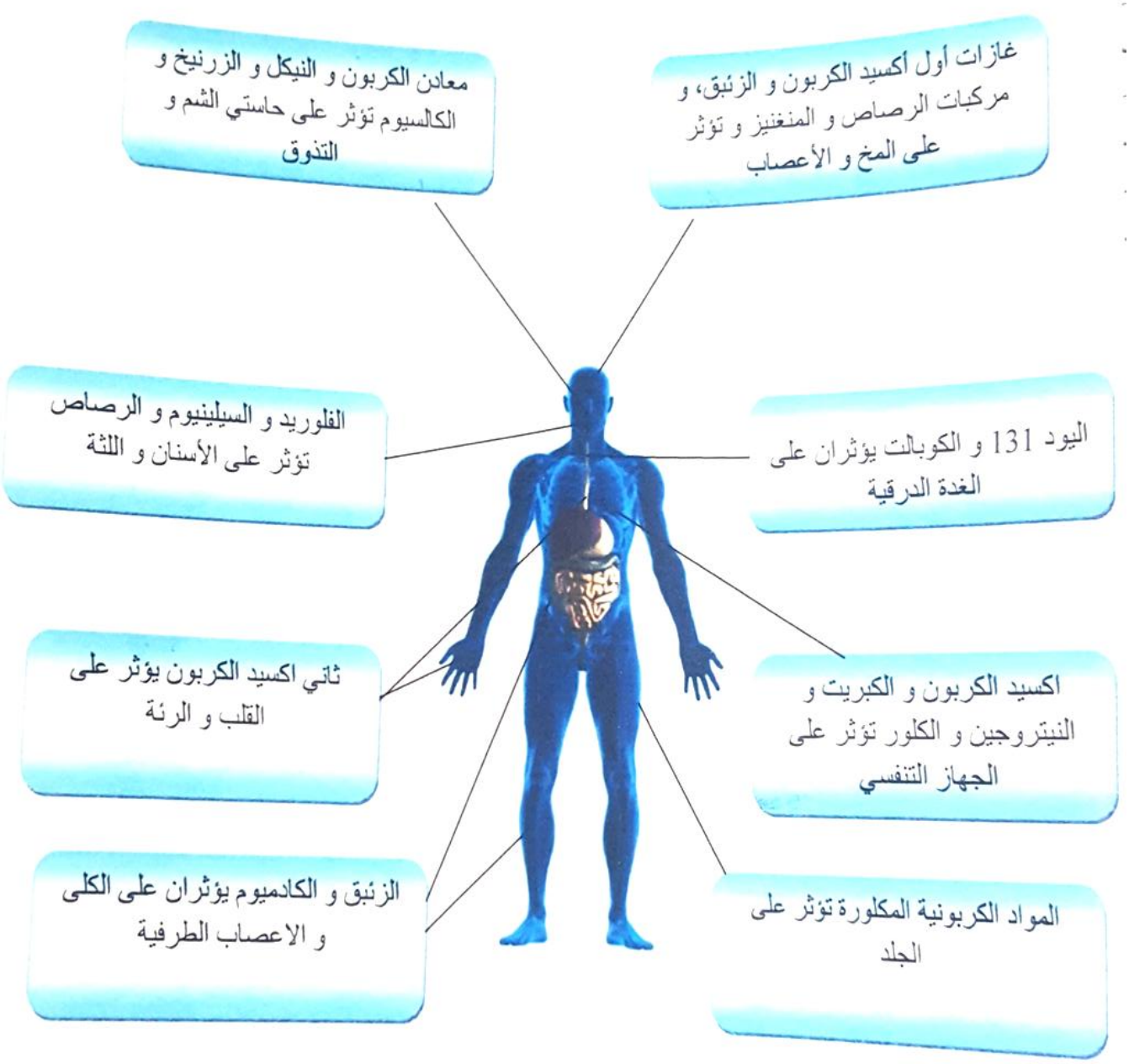

التلوث الإشعاعي:

يعتبر التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث حيث أنه لا يرى ولا يشم ولا يحس، فهو يدخل الجسم دون سابق إنذار.

التلوث بمختلف أصنافه: السائل، الهوائي والصلب.

في مقدمتها بأن تلوث المياه جراء تسارع عجلة التصنيع والتخلص من المياه القذرة ونتيجة للتزايد السكاني أصبح تمويل المجموعات الحضرية بالمياه الصالحة للشرب إحدى المشاكل الكبرى إلتي تواجه سكان المدن.

أما التلوث الهوائي فالناجم عن الاكتظاظ السكاني والاختناقات المرورية والغازات الناجمة عن حركة المرور وحرق الغابات، أما التلوث بالنفايات الصلبة تأتي في مقدمتها نفايات النشاطات المنزلية والتي تقدر حسب الوكالة الوطنية للنفايات بـ 10.3 مليون طن أي بنسبة 75% من إجمالي كل النفايات [1] بالإضافة إلى الرمي العشوائي لها في الطرقات وفي مكبات مكشوفة الشيء الذي يؤدي إلى تلوث المحيط الحضري.

فلا تكاد تخلوا أي مدينة جزائرية من التلوث البصري الذي يؤذي العين والقلب من خلال المناظر غير المستحبة مثل الأشكال المشوهة للعمران المخالف لقواعد البناء والتصميم وإهمال الجانب الجمالي، ولا تكتمل مشكلة التلوث الحضري الناجم عن التحضر دون ذكر التلوث الضوضائي الناتج عن صخب المدينة بكل ما تحمله من تناقضات سواء تعلق الأمير بصوت المركبات أو المصانع والتي تخلق انعكاسات على صحة الفرد النفسية والجسدية.

نقص المساحات الخضراء:

وهي سمة تتصف بها أغلب المدن الجزائرية والتي تؤثر على الجانب النفسي للسكان المدن فالتقديرات تشير إلى أن حصة الفرد في المساحات الخضراء في أغلب المدن العربية تقل 5م^2 في حين يجب أن لا تقل في العواصم والمدن الكبرى عن 15 إلى 20م^2 لكل شخص. [2]

[1] – وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **الوكالة الوطنية للنفايات**، تقرير حول نفايات النشاطات المنزلية، ص. 04.

[2] – محمد صافيتا، **ظاهرة التحضر أو البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الآفاق المستقبلية لتطويرها**، بحث مقدم في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا ، جامعة دمشق، سوريا، ص.24 .

فالمساحات الخضراء تساهم في تنقية الجو من الملوثات وفي إضعاف الأصوات المزعجة أو الضجيج وتقليل سرعة الرياح بالإضافة إلى العامل النفسي فهي تزيح البصر والأعصاب.

إن افتقار المدن للمساحات الخضراء سببه اكتساح العمران للفضاءات الشاغرة، فأصبحت جل المدن الجزائرية تفتقر لفضاءات الراحة وتنعدم في بعضها مما جعلها في حالة مأساوية خاصة إذ علمنا أن الاحتياجات إلى المساحات الخضراء حسب معيار 20 متر مربع لكل فرد من السكان على المستوى الوطني تبلغ 3799240 هكتار منها 53578 هكتار للمناطق الحضرية و1915521 هكتار للمناطق الريفية وربما السبب الأكبر هو مشكلة الانفجار السكاني فنتج عن ذلك تدمير الحزام الأخضر للمدن واختلال التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء.

رابعا: التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية.

إن تفاقم تلوث البيئة الحضرية في الدول النامية لم يكن اعتباطيا وإنما تفشي الظاهرة بشكل واسع يعود إلى خلفيات إيديولوجية وتمثلات اجتماعية لمناطق دون الأخرى، لهذا فتحليل الظاهرة وتمحيصها يقودنا إلى أن البيئة الحضرية ليست مكان للإقامة فحسب على حد تعبير "**لويس وارث**" وإنما هي مجموعة قيم وأفكار وعادات الطرف الفاعل فيها هو الإنسان كما أن انتشار الظاهرة في مناطق دون الأخرى يعود إلى الخلل الوظيفي في إحدى أجزاء البناء الاجتماعي، لأن النظم الاجتماعية تستوجب التساند والتكامل بين كل الأجزاء وإذا حدث خلل في أي جزء من الأجزاء لابد أن يستتبعه خلل في بقية الأجزاء، لهذا فتحليل الظاهرة وأي علاج لها لا يمكن أن يدرس من زاوية واحدة دون تفاعل كل المكونات، لهذا يستوجب النظر إلى المكون الكلي للفرد بكل ما يحمله من عادات وقيم وسلوك. والمؤثرات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية المحيطة بالمكان. [1]

إن تقاطع العلوم في دراسة الظاهرة البيئية ونظرا لأهميتها ظهر اختصاص قائم بحد ذاته هو " **علم الاجتماع البيئي**" بزعامة **شنايبرغ** "**SCHNAIBERG**" والذي أخذ أفكاره من كتابات **إميل ديركايم**.

أميل ديركايم في كتابة تقسيم العمل في المجتمع حيث ربط بين البناء الاجتماعي بالكثافة السكانية وندرة الموارد والعمليات الاجتماعية، فالزيادة السكانية ضمن موارد محدودة أو نادرة إلى استنزاف الموارد وتعاظم المشكلات الاجتماعية وقد ظهرت عدة اتجاهات تفسر ظاهرة التلوث البيئي منها، الاتجاه المحافظ، الاتجاه الليبرالي

[1] – صالح بن محمد الصغير، **الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**، المرجع السابق، ص ص .10، 11.

والاتجاه الراديكالي،[1] وكلها ترجع المشكلات البيئية إلى البيئة المادية وتحقيق الرفاه والرخاء سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى الأسري من خلال النمط الاستهلاكي الخاص بالإضافة إلى التراث الثقافي والثقافات الفرعية التي تحدد نوع العلاقات الإنسانية وأن المشكلات البيئية ما هي الا نتاج الثقافات فرعية.

إن الاتجاهات السالفة الذكر هي بمثابة اتجاهات خاصة بالمجتمعات المصنفعة وبما أن التلوث باعتباره ظاهرة سوسيو بيئية، لهذا فالمقاربة السوسيولوجية للتلوث البيئي في الدول النامية باعتبارها دول تبعية كان للفكر الكولونيالي المستمد من الاتجاهات السالفة الذكر، فإن آثاره كانت واضحة في المجتمعات النامية التي تعاقبت عليها المستعمرات الغربية، لذلك كان لتصدير الرأسمالية والشيوعية كرافدين أيديولوجيين للمستعمرات ضرورة تقتضيها المصلحة المادية، فكان لذلك الأثر العميق في التركيبة الاجتماعية وطبيعة السلوك الفردي تجاه محيطه العام، بما في ذلك المحيط الحضري والجزائر إحدى الدول النامية التي أصبحت مخبر للعديد من التجارب الإيديولوجية فالفكر الكولونيالي جاء بأيديولوجية رأسمالية قامت على مبدأ الحرية المطلقة للفرد من أجل مصالح اقتصادية وإن كان ذلك على حساب المجتمع والبيئة وهدر لمواردها وتهديد لصحة سكانها، ويظهر انتشار التلوث البيئي وتزداد حدته بقوة في المجتمعات التي تنحل فيها القيم الأخلاقية والدينية وتزداد فيها مظاهر التسيب واللامسئولية.[2]

فالحرية الفردية المطلقة جعلت من المجتمع مجرد تجمع أفراد طغت عليه الزراعة الفردية فأصبحت علاقة الجوار السكني تفتقد لقيمتها التماسكية، فتصبح بذلك الشوارع والأحياء والساحات العامة مصبا للنفايات والقمامة وكأن لا أحد يعنيه الأمر. [3] كنقيض للرأسمالية قامت الإيديولوجية الشيوعية لرد الاعتبار للجماعة باعتبارها هي الأصل في المجتمع وقد نتج عن ذلك ظاهرة اللامبالاة الشائعة لدى سكان المدن والمناطق الحضرية، وتغلب" روح **البابلك**" لدى الفضاءات العامة والملكيات المشتركة والتي توحي بفقدان المسئولية نتيجة ضعف تأثير الضوابط الاجتماعية الغير رسمية في المدينة كان لزاما اعتماد ضوابط أخرى كالقانون والشرطة والمحاكم وغيرها ولما كانت هذه الضوابط مفروضة من الخارج أي ليست نابعة من ضمير الفرد والمجتمع فإن تنفيذها يشوبه النقصان. [4]

وهكذا أصبحت المدن مراكز لاختلال السلوك ومنابع للمشكلات الاجتماعية والبيئية.

[1] – صالح بن محمد الصغير، ، **الاتجاهات والأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية**، المرجع السابق، ص. 15.

[2] .– عبد الرحمن برقوق، ميمونة مناصرية، **الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة والمحيط العمراني**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ، نوفمبر 2007 ص.126 .

[3] – فريد يوبيش، بلال بوترعة، **تلوث البيئة الحضرية والصحة مقاربة سوسيولوجية**، المرجع السابق، ص. 117.

[4] – عبد الرحمن برقوق، ميمونة مناصرية، **الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة والمحيط العمراني**، المرجع السابق، ص. 127.

خلاصه.

لقد حاولنا في هذا الفصل عرض أهم ملوثات البيئة الحضرية كونها مركز لمختلف نشاطات الإنسان والتي أفرزت تأثيرات على معظم مكونات البيئة كالهواء، التربة، الماء والوسط الحيوي مما أدى إلى خلق أنظمة جديدة من صنع الإنسان تتعرض للضياع تدريجيا، لتضيف بذلك عنصر آخر لانتهاكاته التي يقترفها يوما بعد يوم اتجاه بيئته بالإضافة إلى التلوث الحسي الذي تختلف خطورته على التلوث الملموس، فالتغير الذي تشهده مجتمعاتنا أفرز عدة مشكلات بيئية لم تكن معهودة من قبل ، الشيء الذي جعلها محل تحليل وتمحيص والبحث في المكون الكلي للفرد في سياقه الثقافي والتاريخي، وبما أن الثقافة عبارة تراكمات والتقدم التكنولوجي والاجتماعي عمليتان مستمرتان إلى مالا نهاية، فإن ذلك يجعل كل المشاكل البيئية والاجتماعية قابلة للحل.

القسم الثاني

الإطار الميداني

للدراسة

مدخل

يحتوي القسم الثاني على الإطار الميداني للدراسة الذي يجسد ترجمة معرفية للتراث النظري الذي يمثل التلازم والترابط بين الشق النظري والميداني في عملية البحث وهي البعد الواقعي والذي يحتوي على تحديد المجتمع الأصلي للدراسة وكيفية اختياره وتحديد الأدوات التي سيتم تصميمها لاستخدامها في الإجابة عن تساؤلات البحث، بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية التي يمكن استخدامها في معالجة بيانات البحث، وإخضاع فروض الدراسة إلى الاختبار لتثبيت صحتها أو عكس ذلك لتبيان الاستنتاجات المتوصل لها ومدى توافقها مع الفروض، لأن ذلك يعطي للبحث الثقة والمصداقية.

الفصل الخامس

النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة

الفصل الخامس

النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة

تمهيد

أولا– مراحل النمو والتطور العمراني لمدينة خنشلة

ثانيا– أسباب النمو الحضري وملامحه بمدينة خنشلة

ثالثا– المخطط العمراني لمدينة خنشلة

رابعا– التحليل السوسيولوجي للنمو الحضري بمدينة خنشلة

خلاصة

تمهيد

إن النمو الحضري بمنطقة البحث (مدينة خنشلة) لم يأت صدفة ولم يكن اعتباطيا وإنما كان نتاج لعدة أسباب منها ما هي طبيعية (النمو الديمغرافي)، ومنها ما هي غير طبيعية كالأسباب الاقتصادية الاجتماعية والتاريخية، لهذا مرت المدينة بعدة مراحل في تطور نموها الحضري والعمراني نتج عنه عدة مشكلات متشابكة أهمها ذات العلاقة بالكثافة السكانية وما تفرزه من سلوكات أثرت بشكل مباشر على المجال الحضري، جعل المدينة تتمدد في جميع الاتجاهات باتجاه مناطق النطاق وتدمج في المناطق الشبه حضرية كمنطقة انسيغة والحامة.

من هذه المنطلق يأتي الفصل الخامس بعنوان "النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة"، معتمدين في ذلك على مراحل النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة وأهم أسبابه وملامحه، ثم عرجنا إلى المخطط العمراني للمدينة لنخلص إلى التحليل السوسيولوجي للنمو الحضري لمدينة خنشلة.

أولا– مراحل النمو والتطور العمراني بمدينة خنشلة.

ما دامت المدينة هي المركز الحضري الذي يحوي على كل العمليات الاجتماعية من تشتت ومركزية، تنوع الوظائف والخدمات، الغزو، الانسحاب ومختلف العمليات الإيكولوجية، فإن مدينة خنشلة باعتبارها إحدى المناطق التي تعاقبت عليها عدة مستعمرات قديمة، فقد تعددت وظائفها بتعدد مراحلها التاريخية، شأنها شأن باقي المدن العربية التي أخذت عناصر وطرق تخطيطها من المدن الرومانية والفارسية إلى غاية القرن العشرين أين ظهر المعماريون والمخططون العرب.

فالشواهد التاريخية تؤكد على أن مدينة خنشلة نشأت وتطورت مع التراكمات التاريخية والحركات البشرية والموقع الطبيعي والجيوسياسي المتميز الذي يسمح بمراقبة السهول الواسعة الذي فرض ويفرض على المدن شكلها ومورفولوجيتها وطرق عيشها لفهم وتحليل النسق العمراني والاجتماعي الذي قامت عليه المدن.

1– المرحلة الكولونيالية.

يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين: مرحلة ما قبل 1954 ومرحلة ما بعد 1954 إلى غاية 1962.

أ– مرحلة ما قبل 1954.

تؤكد الشواهد التاريخية أنه بعد احتلال الجزائر سنة 1830، تعرضت المؤسسات التعليمية والوقفية والدينية إلى هجمات شرسة مما أدى إلى نضوب ميزانية التعليم وغلق المدارس وهجرة العلماء قصد تجهيل الشعب ليكون

أسهل انقيادا وأكثر قابلية لتقبل مبادئ الحضارة الغربية، وتشير التقارير الإحصائية إلى أن نسبة سكان الجبال والأرياف كانت تتراوح ما بين 90 و95% من إجمالي سكان الجزائر البالغ عددهم نحو 2-3 مليون نسمة، وهو مؤشر على أن النشاط الزراعي هو السائد، في حين أن القرى الاستعمارية الأولى في الجزائر عرفت النور في 1832م،[1] أما نشأة المدن فكانت مرتبطة بالنويات الأولى وفقا لاختلاف حجمها وكثافتها، أما فيما يخص مدينة خنشلة فكان أول ظهور لها على شكل نواة سنة 1847م مشكلة من الحي الأوربي الذي يتكون أساسا من أنسجة عمرانية مهيكلة انطلاقا من التجهيزات المركزية، وبدأت المدينة خلال هذه المرحلة في التوسع لتصل مساحتها إلى 141 هكتار؛ أي ما يعادل 7,77% من المساحة الإجمالية للمدينة، أين بدأت التجهيزات المركزية ومرافق عامة تؤدي خدماتها كدار البلدية، الدرك الوطني، السوق المغطاة وبعض المتاجر التي تنطلق منها الشوارع الرئيسية المستقيمة باعتبارها عناصر جديدة والتي تمثل شريان الحياة الاجتماعية العامة، أما معظم سكان المنطقة فكانوا يسكنون في الريف عبارة عن قرى أو دواوير صغيرة مشتتة في قبائل صغيرة الحجم تمتهن الرعي وبعض الأعمال الزراعية، أما العلاقات الاجتماعية فكانت قائمة على نظام الأنساب التي كان لها دور هام في تعيين التراتب الاجتماعي، فالمجتمع الريفي كانت تتصدره فئة الأعيان التي تتألف من الشرفاء، وقد تمكن عدد هام من هؤلاء من تكوين ثروات هامة بحكم نفوذهم الديني وموقعهم الاجتماعي.

أما في المدينة فكانت بعض المساكن المبعثرة على أطراف النواة يقطنها السكان المحليون للمنطقة، في حين نواة المدينة فكانت حكرا على المعمرين الذين أضفوا الطابع الأوربي على مورفولوجية المدينة، فظهرت الشوارع المستقيمة ذات المساحات الواسعة وتشجير عرض الشوارع وبناء مساكن على شكل فيلات محاطة بحدائق ذات النمط الأوربي والتي ما زالت بادية إلى اليوم في وسط المدينة كشارع بن بولعيد وبن باديس ونهج الجزائر... يقطنها مجموعة الأوربيين ذو السلطة والنفوذ كالحاكم أو القائد والإداريين وموظفين، كما لا يمكن تجاهل مجموعة اليهود باعتبارهم عنصرا اجتماعيا موجودين منذ زمن بعيد.[2]

غير أن الجالية اليهودية في مدينة خنشلة لا تشكل فئة اجتماعية منسجمة، إذ أنها تتألف من:

* تجار ووسطاء يملكون رؤوس أموال ومتاجر هامة بوسط المدينة.

1 - Mare cote, **l'Algérie ou l'espace retrouvé**, média plus, Algérie, 1993, p. 127.

2- مؤيد محمود حمد المشهداني يسلو رشيد رمضان، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5، العدد 16، نيسان 2013، جامعة تكريت، العراق، ص. 427.

* حرفيين وتجار.

* امتلاك عقارات وأراض فلاحية وزراعية هامة.

ب- مرحلة ما بين 1954-1962.

تميزت هذه المرحلة بتزايد نزوح السكان من القرى والأرياف المحاطة بمدينة خنشلة، لأن موقع المنطقة أهّلها أن تكون منطقة عسكرية بامتياز، فكانت المتابعات والمضايقات تلاحق سكان الأرياف كونهم يشكلون قاعدة خلفية لدعم ومساندة المجاهدين الذي أطلق عليه المستعمر (الفلاقة)، مما دفعهم بالهجرة بنوعيها الداخلية والخارجية.

فالهجرة الداخلية كانت نحو المدن قصد تأمين حياة الأسر، أما الهجرة الخارجية فكانت من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية وتأمين حياتهم من فتك المستعمر، وفي هذا الإطار اتجه أحد الباحثين الجزائريين إلى أن الممارسة الاستعمارية ولدت حالة نموذجية لمخطط كولونيالي متكامل لنقل شعب ذي تقاليد حضارية عريقة إلى وضع شبه بدائي تمهيدا لإخضاعه وإبادته، وهو ما يؤكد اتجاه السكان نحو الهجرة في هذه الفترة بالذات.[1]

وفي هذا الإطار شهدت مدينة خنشلة تدفق عدد هائل للسكان خاصة في المنطقة الشمالية (كحي الحسناوي، حي الحدائق)، وغيره من الأحياء التي صنفت بالأحياء الغير رسمية، حيث صنف أهل الاختصاص أن أغلب الأحياء المنشأة في العهد الكولونيالي للسكان الأصليين هي أحياء عشوائية واعتبروها النواة الأولى لإنشاء الأحياء العشوائية، وهو ما يتناقض مع الاعتقاد الراسخ في أذهان البعض والذي مفاده أن فرنسا كانت صاحبة الفضل الكبير في تنظيم المجال الحضري والعمراني للمدن الجزائرية، غير أن المتتبع لسيرورة نشأة الأحياء العشوائية في المدن الجزائرية يلاحظ أن أغلب الأحياء العشوائية القديمة موروثة عن الحقبة الاستعمارية كانت نشأتها في إطار تجربة السياسة الاجتماعية التي يتبناها المحتل في إطار المخطط الحضري (أو مشروع قسنطينة سنة 1958)،[*] والذي يتمثل في إقامة العديد من المشاريع الإسكانية، حيث استفادت مدينة خنشلة من بناء حي الأمل المعروف بـ(حي ديغول سابقا) نسبة لمشروع ديغول، وكان ذلك في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، وهو حي عشوائي

1- محمد بومخلوف، **المشكلات الحضرية الراهنة والتحديات المستقبلية للمدن الجزائرية**، مجلة الباحث الاجتماعي، المرجع السابق، ص 10.

* - مشروع قسنطينة: ويدخل ضمن المخططات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الفرنسي سنة 1958 وهو مشروع ظاهره اقتصادي واجتماعي، وباطنه عزل الشعب عن الثورة وإيجاد طبقة موالية لفرنسا، وأهم ما جاء فيه بناء مساكن للجزائريين، فتح مناصب عمل، بناء مدارس ومستشفيات للجزائريين وتوزيع الأراضي على الفلاحين ومد شبكة طرق في المناطق النائية

موروث عن الحقبة الاستعمارية والذي تم تهديمه نهائيا في سنة 2014 في إطار السياسة التي تبنتها الدولة للقضاء على السكن الهش.

إن التجربة الاستعمارية في إطار المخطط الحضري (مشروع قسنطينة) ظاهريا هو تلبية طلب اقتصادي واجتماعي، غير أن حقيقته هو التخفيف من حدة الثورة وعزل الشعب عنها وتفكيك البنية الريفية الجزائرية في إطارها الطائفي التقليدي المتماسك والقائم على القرابة والنسب، وهو ما يطلق عليه **دوركايم** بالتضامن الآلي.

وتعدت التجارب الاستعمارية العسكرية إلى مجالات أخرى إنسانية أكثر من التجارب النووية.

وإننا نتفق مع **ماركوت Mare Cote** في تحليله للوضع المجالي في الجزائر حينما استشهد ب**بورديو** بتأكيده على أن الجزائر كانت في العهد الكولونيالي مخبرا للتجارب من خلال الروح العسكرية الاستعمارية، حيث كان القادة العسكريين مكلفين بتنظيم التجمعات السكانية، فيبدؤون عادة بتطويع المجال ومن خلال ذلك يأملون بتطويع الإنسان والتمكن من الوصول إلى أعماق المجتمع الجزائري والتحكم في مجاله.[1]

أما نوعية المساكن في هذه الأحياء (الأحياء القديمة والهشة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية)، فقد بنيت على أسس المنازل التقليدية لتتجاوب مع متطلبات وخصوصية الأسرة الجزائرية التي تتصف آنذاك بالأسرة الممتدة، حيث يحتوي السكن الواحد على عدة أسر، كما تعرضت هذه الأحياء إلى توسعات وتغيرات في حجمها ومورفولوجيتها، وأصبحت تأوي العائلات الأكثر فقرا والممتدة حديثا، مما أضفى على الأحياء طابع خاص وهي بناءات بسيطة وغير منتظمة عشوائية واتساع الرقعة المبنية لاستيعاب السكان النازحين من الأرياف، وهي تتصف بشوارع ضيقة وملتوية الرئيسية منها تفضي إلى الشوارع الثانوية والتي تؤدي بدورها إلى ممرات ضيقة أو دروب ثم إلى ممرات مقطوعة (impasse) تتميز باكتظاظ كبير للسكان، شوارعها تسمى بالأزقة وتتميز بضيقها وانغلاقها في معظم الأحيان، هذه التدرجات تمثل تعبير مجالي عن الحياة الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية وتدرج مستويات الخصوصية للمجتمع، هذه الأحياء أصبحت اليوم بالية وقديمة وأصبح معظمها آيل للسقوط كما هو الشأن بأحياء عين الكرمة، حي الحدائق (ماريطو) وحي المقبرة الإسلامية الذي كان يسمى بحي الزنوج (village des neiges).

1- Mare Cote, **L'Algérie ou l'espace retrouvé**, Idem, p. 128.

أما الجانب العقائدي، فكانت الكنيسة تتوسط المدينة بمحاذاة مقر الدرك بصفتها مركز السلطة الدينية لما لها من نفوذ روحي عند السكان الأوربيين من جهة، ومن جهة أخرى العمل على إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي.[1]

وفي هذا الإطار صرح عدد من الشخصيات العسكرية بأن احتلال الجزائر وحده لا يكفي، فينبغي أن يدعم بإدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي وتنصيرهم من ناحية أخرى.[2]

كما حاول السيطرة على الشعب والمساس بالمقومات الشخصية الوطنية الجزائرية في أهم أعمدتها وهو الدين الإسلامي الذي يعتبره الاستعمار أقوى عدو لأنه يفرض الجهاد ضد الأعداء، فحاول تفكيك ومحو مقوماته الروحية والوطنية وزرع الأفكار الهدامة كالتقسيم الطائفي والعروشي بين أبناء المنطقة الواحدة.

ومما يمكن قوله أن هذه المرحلة عرفت فيها مدينة خنشلة نموذجين شكلت مورفولوجية المدينة.

فالنموذج الأوربي المتموقع في وسط المدينة يتصف بتنظيم مجاله العمراني وفقا للنمط الأوربي بسكنات متجانسة ومنظمة يحكمها نظام التصفيف ضمن مخطط شطرنجي على غرار باقي التجمعات السكنية عبر الوطن، والنموذج الثاني والمتموقع على أطراف نواة المدينة تميز بظهور أحياء غير منظمة عشوائية واتساع الرقعة المبنية لاستيعاب السكان النازحين من القرى والمناطق المجاورة للمدينة شجع الاحتلال السكان على بناء هذه الأحياء لإفراغ الريف من محتواه ومراقبة السكان عن قرب قصد ضرب القاعدة الخلفية للمجاهدين وقطع الدعم والمساندة لهم.

2- مرحلة ما بعد الاستقلال:

وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال مباشرة أمام مجال عمراني واقتصادي موروث تسوده الفوضى العقارية وقلة المرافق، فكانت السنوات المواكبة للاستقلال أصعب مرحلة من ناحية التخطيط والتحكم في الزيادة الكبيرة في عدد السكان، وصعوبة التحكم في موجات الهجرة الريفية التي ازدادت حدتها بعد الاستقلال.

لقد ترك المستعمر الفرنسي أوضاع مزرية عند خروجه من الجزائر تميزت بعدم التجانس في توزيع الهياكل القاعدية والمنشآت الاقتصادية والمراكز الحضرية، حيث ركز المستعمر كل جهوده على المدن لاسيما الشمالية منها،

1- عبد الرحمن الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، الجزء الثاني، مكتبة المدينة، د ط، د س، ص .108.
2- المرجع نفسه، ص . 109.

مما جعل المدن بعد الاستقلال مستقطبة للسكان لتوفر التجهيزات وتوفر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وتواصلت الهجرة المكثفة من الأرياف بسبب تواجد حظيرة السكن الشاغر في المدن جراء مغادرة الفرنسيين له من الجزائر.[1]

وقد عرفت مدينة خنشلة بدورها نزوح ريفي معتبر مباشرة بعد الاستقلال على الأحياء المحاذية لنواة المدينة التي عرفت اكتظاظ كبير بالسكان مما جعلها تتمدد في كل الاتجاهات، حيث وصلت مساحة الأحياء 131 هكتار بنسبة 07% من مساحة المدينة.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة كالتالي:

أ- مرحلة المخططات التنموية 1967-1978:

لجأت الدولة في توظيف عائدات البترول في بناء الاقتصاد الوطني بوضع المخطط الثلاثي (69/67) الذي يصبو إلى إنشاء أقطاب صناعية وتحديث مناطق الشرق وإتمام المشاريع السكنية، حيث لجأت الدولة إلى سياسة جديدة تهدف إلى تخفيض الضغط على المدن من خلال تثبيت سكان الأرياف في أريافهم وزيادة الإنتاج الفلاحي وكانت تحت عنوان الثورة الزراعية، حيث تمت برمجة أكثر من 1000 قرية اشتراكية، وكان نصيب منطقة خنشلة القرية النموذجية الاشتراكية بغاي والقرية النموذجية متوسة، وهما قريتان نموذجيتان كان الهدف منهما تثبيت السكان في الريف والتخفيف من حدة النزوح الريفي الذي عرفته المنطقة، غير أن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المطلوبة.

كما تم في هذه المرحلة إنشاء مكاتب دراسات وهيئات تسهر على تطوير وتنظيم العمران في الجزائر، حيث أوكلت لها مهمة إنجاز مخططات توجيهية حضرية لكل المدن الجزائرية نذكر منها (CADAT) والتي أنشئت سنة 1970 واستمرت إلى غاية الثمانينات.[2]

وعرفت هذه المرحلة ارتفاع في معدلات النمو الديمغرافي، حيث كان عدد سكان الجزائر عام 1954 مقدر بـ8.450.000 نسمة وارتفع إلى 12.000.000 نسمة عام 1967 ليصل إلى 17.000.000 نسمة في

1- بشير التيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص .10.

2- مدونة العمران في الجزائر المتاح في الموقع digiurbs.blogspot.com/201305/blog-post_5html بتاريخ: 2015/08/12 على الساعة 15:00.

1977/01/01، والجدول التالي يبين مراحل ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي من الاستقلال إلى غاية 1978.[1]

جدول رقم (15): يبين النمو الطبيعي لسكان الجزائر

الفتـرة	نسبة الولادات الإجمالية (%)	نسبة الوفيات الإجمالية (%)	نسبـة النمـو الطبيعي (%)
1965-1961	4,85	1,46	3,69
1970-1969	5,01	1,67	3,34
1978	4,60	1,40	3,20

المصدر: عبد اللطيف بن أشنهو

باستقراء الجدول نلاحظ أن نسبة النمو الطبيعي مرتفعة رغم الانخفاض المسجل منذ 1970، وهذا راجع إلى التطور الضعيف للولادات، ولقد بلغت الخصوبة الجزائرية رقما قياسيا تاريخيا عام 1970 واستمر تزايد السكان بوتيرة مرتفعة خلال الثمانينات.

كما تميزت المرحلة بوضع المخططين الرباعي الأول (73/70) والثاني (77/74) والذي خصص أكثر من 30% من الاعتمادات المالية وسارعت السلطات العمومية في هذه المرحلة بتطبيق المخطط العمراني التوجيهي (PUD) في سنة 1975 والمخطط البلدي للتنمية (PCD) الذي يهدف إلى تنظيم وتخطيط تغيير المدن بالربط مع التعمير والتصنيع ومخطط العصرنة (PMU).[2]

غير أن هذه الهيئات والمخططات لم تحقق الأهداف المرجوة، فالمدن الشمالية المتوسطة والكبيرة عرفت تمركز سكاني شكل ضغطا على المجال الحضري، وهو الشيء الذي ينطبق على مدينة خنشلة، حيث عرفت طلب متزايد على السكن ومختلف المرافق العمومية، الأمر الذي أدى إلى الضغط على المصالح المحلية وأدى إلى نمو وتوسع عشوائي للمدينة، وأمام التزايد الكبير للسكان برز عجز القطاع العمومي عنه تسيير النمو الحضري وإنتاج السكن بالحجم الذي يلبي مطالب السكان، وقد استفادت مدينة خنشلة في هذه المرحلة من بعض المشاريع الإنمائية وعلى

1- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص .373.

2- Cherif Rahmani, **La croissance urbaine en Algérie**, OPU, 1982, p. 229.

وجه الخصوص المنطقة الصناعية بالجهة الشمالية الغربية للمدينة شمال الطريق الوطني رقم (88) والتي أنشئت سنة 1975، وبعض المرافق التعليمية مما أدى إلى توسع عمراني وتمدد حضري بالجهة الجنوبية الشرقية على طول الطريق المؤدي إلى طريق زوي والمتمثل في (حي بوزيد وحي بوزيان)، وهي تجزئات فردية عشوائية قام ملاك الأراضي بتجزئتها إلى قطع فردية تفتقد للتنظيم العقاري المعمول به وأصبحت المدينة تلتهم الأراضي الزراعية التي كانت يوما ما أرض ذات مردود وفير، واختلفت ملامح خطة نمو المدينة، بل أن توسعها كان عشوائيا مما أثر سلبا على أدائها الوظيفي، وامتدت هذه الأحياء على مساحة قدرت بـ229 هكتار؛ أي بنسبة 12,62%، وأهم ما ميز هذه الأحياء هي الشوارع الواسعة الشطرنجية، مع غياب قنوات الصرف الصحي وغياب التخطيط العمراني.

فمعظم الأحياء الموجودة تفتقد للبنية التحتية والتجهيزات الضرورية كالإنارة العمومية وغياب التزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب، فكانت جل الأحياء تزود عن طريق حنفيات جماعية، كحي عين الكرمة المزود (بعين الكرمة) والتي مازالت تؤدي خدماتها إلى حد الآن و(عين الباردة) بحي الحدائق (ماريطو) وعين الكحلة بحي بوجلبانة.

كما ظهرت أحياء أخرى عشوائية جنوب النواة القديمة بمحاذاة طريق باتنة، الأمر الذي أدى إلى الضغط على المصالح المحلية للمدينة، وفي ظل النمو الديمغرافي وتحول نمط الأسرة الجزائرية من الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية والرغبة بالاستقلال بالسكن الفردي الشيء الذي كان عاملا مدعما وزاد من تفاقم الأزمة، مما أدى إلى ظهور نمطين من السكن، النمط الفردي العشوائي والنمط العمودي مع البناءات الغير مكتملة، الشيء الذي يعطي صورة مشوهة للبناءات واتصافها باللاتجانس في شكلها وتنظيمها.

أما مركز المدينة فقد حاولت السلطات العمومية إعادة تشكيل هيكل المدينة مع المحافظة على المرافق العمومية والموروثة عن الحقبة الاستعمارية واستغلالها في الخدمة العمومية للأفراد (كدار البلدية، مصلحة الضرائب، مركز الدرك الوطني ومحطة القطار...)، بالإضافة إلى بناء بعض المرافق الخدماتية حتى تستجيب للطلب المتزايد للسكان، بناء مستشفى علي بوسحابة في نهاية الخمسينات وبداية الستينات.

أما من الناحية العقائدية، فتحولت كنيسة وسط المدينة إلى مسجد ابن باديس ومسجد الأمير عبد القادر اللذان يتوسطان نواة المدينة باعتبارهما مركز السلطة الدينية الذي يستجيب للنظام الاجتماعي والثقافي المتميز بمركبات اجتماعية قائمة على مركزية وسلطة النظام والتدرج الوظيفي، فدور العبادة تمثل قيم دينية وتلعب دورا فعالا في السيطرة على الأنساق الاجتماعية والثقافية وفي تطور المشروعات الاقتصادية على حد تعبير **ماكس فيبر** في

تفسيره للتنظيمات الإيكولوجية والاجتماعية في ضوء القيم الاجتماعية والثقافية وتأكيده على أهمية تأثير القيم الدينية في تشكيل البناء الإيكولوجي للمدينة وتحديد ملامح البناء الاجتماعي لها، مستندا في ذلك على أن المدن القديمة نشأت وتأثرت في هيكلها الفيزيقي وطابعها الاجتماعي بالقيم الدينية مثل روما، مكة، القدس، ومن هنا تبرز العلاقة بين الوظيفة الدينية وحياة المدن وما للدين من سيطرة على أجهزة الضبط الاجتماعي كونه راسخ في المخيلة الشعبية كقيمة اجتماعية وعاطفية.[1]

وما يمكن أن نستخلصه من هذه المرحلة هو أن نواة مدينة خنشلة تكونت أساسا من أنسجة عمرانية مهيكلة انطلاقا من التجهيزات المركزية، المسجد، السوق المغطاة (marché au puce)، المتاجر تنطلق منها الشوارع الرئيسية التي تمثل شريان الحياة الاجتماعية العامة مع ساحة البلدية التي تشكل المجال العام.

صورة رقم (01): تمثل كنيسة سان روني (St–René) إبان الاستعمار

صورة رقم (02): تمثل مسجد ابن باديس بعد الاستقلال

1- سعيد ناصف، **المدينة الإسلامية، دراسة في نشأة التحضر**، د ط، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص .27.

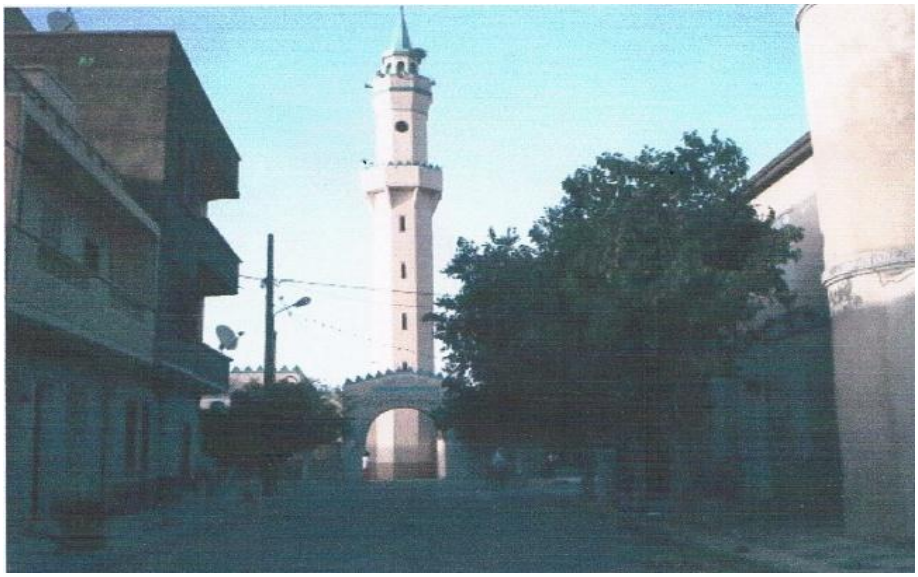

المصدر:

search?hl=fr&biw=1355&bih=723&site=imghp&tbm=isch&sa=1&q=khenchela+photos+anciennes&oq

ب– مرحلة 87/79 (مرحلة التوسع والاستعمال الجديد للتهيئة العمرانية): عرفت هذه المرحلة نموا حضريا هائلا نتج عنه عدة اختلالات وتحولات كانت نتيجة تزايد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والتي عرفت منحى تصاعدي ومستمر نتيجة عاملي النمو الديمغرافي والهجرة الريفية التي فرضت مطالب جديدة أدت إلى تعقيد الحياة اليومية واختلالات عمرانية كبيرة،[1] الشيء الذي أدى بالسلطات العمومية بالتدخل لوضع حد أو التخفيف من حدة الاختلالات العمرانية، فأنشأت من أجل ذلك وزارة قائمة بذاتها هي وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية سنة 1979 قصد تغيير الأوضاع المجالية السائدة، ومن أجل ذلك تم تأسيس الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) يندرج من خلالها المخطط الوطني للتهيئة وظهور المخطط الخماسي الأول (85/80) من أجل تنمية المناطق الداخلية، وفي 12 جانفي 1987 صدر قانون التهيئة العمرانية والتعمير.[2]

وما ميز هذه المرحلة هو صدور قانون تقسيم إداري جديد ليرتفع عدد الولايات من 31 ولاية سنة 1974 إلى 48 ولاية سنة 1984، وبموجب هذا التقسيم الإداري تم ترقية مدينة خنشلة إلى مركز ولاية تحمل رقم (40)، ونتج عن ذلك استفادة المدينة من عدة هياكل ومشاريع إدارية وخدمات، وكذا برامج سكنية وتجهيزات هامة أقرها المخطط الخماسي الأول والثاني، حيث عرفت المدينة منطقتين من التوسع: المنطقة الشرقية

1– دليمي عبد الحميد، **دراسة في العمران، السكن والإسكان**، مخبر الإنسان والمدينة، 2007، ص .25 .

2– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، القانون 87-03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق **بالتهيئة العمرانية**.

Zone Est، والمنطقة الغربية Zone Ouest، وأصبحت المدينة تتوسع في هذين الاتجاهين باستعمال برامج سكنية تتمثل في السكن الجماعي مثل حي 700 سكن وحي 150 سكن اجتماعي.

القطع الأرضية المجزأة مثل حي السعادة وحي النصر، وهي مناطق تميزت بأحياء سكنية ذات الحجم الكبير مقارنة بسابقتها، لأن السلطات العمومية حاولت تفادي أخطاء الفترة السابقة، وقد اعتمدت في اختيار المشاريع اعتبارا للخصائص العملية والجوهرية والاهتمام بالمحيط وحماية الأراضي الزراعية وتنمية أقاليم الهضاب العليا وإنشاء مجموعات سكنية حسب قواعد التخطيط كخصوصيات البيئة والسعي إلى توفير عوامل لاستقرار السكان.

غير أن سياسة التعمير عبر المخططات المبرمجة للاهتمام بالمدن وإهمال الريف أدى إلى تعرض المدن إلى هجرات واسعة ترتب عنها ازدياد في حجم الأحياء العشوائية والتي تفتقر إلى أبسط شروط الحياة العادية، ما يبين ضعف التخطيط في هذا المجال وعدم مراعاة توازن العلاقات بين المناطق المجاورة للمدن.[1]

3- مرحلة 87/2005.

إن الاتجاه العام لحركة السكان من الريف نحو المدن لم يتوقف وبقي على حاله، حيث بلغ معدل الزيادة السكانية بالمناطق الحضرية في الفترة الممتدة بين 87/98، فبلغت نسبة 5,43% تقابلها نسبة 1,19% في الريف، ومن جهة أخرى قفز عدد المدن من 96 مدينة إلى 579 مدينة في الفترة الممتدة من 87 إلى 98، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (16): تطور عدد التجمعات الحضرية خلال سنوات 87/98.[2]

طبقات المدن	1987	1998
100.000	16	32
100.000-50.000	26	34
50.000-20.000	79	114

1- إسماعيل بن السعدي، **الثقافة والعمران، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، المرجع السابق، ص ص .109-110.

2- **l'urbanisation en Algérie**, **2001**, R.G.P.H, 1966, 1977, 1987, 1998, Données statistiques N° 311. .

20.000-10.000	92	201
10.000-5.000	185	198
أقل من 5.000	49	/
المجموع	447	579

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن لسنوات 98/87.

إن تزايد عدد المدن والحواضر بسبب النزوح ساهم في توزيع السكان توزيعا غير عادل وانجر عنه تضخم هائل لسكان المدن على حساب الأرياف، لاسيما المدن الشمالية، وقد ترتب عن ذلك ظهور العديد من المشاكل المتعلقة بتلبية المطالب المتزايدة للسكان، الشيء الذي زاد من حدة العبء الملقى على عاتق البلديات، حيث رأت السلطات العمومية ضرورة إيجاد هيئات ومؤسسات أخرى بجانب البلدية تساعدها على تنفيذ برامجها الإنمائية في مجال الاحتياطات العقارية، وتم إصدار عدة مراسيم تنفيذية تم من خلالها إنشاء عد هيئات تسهر على تسيير وتنظيم المجال العمراني،[1] من ضمنها مرسوم تنفيذي رقم 405/90 مؤرخ في 22 ديسمبر 1990 والمتضمن الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري، مهمتها ممارسة وظيفة المهيأ والمرقي العقاري لصالح الجماعات المحلية، تنفيذ عمليات التسوية العقارية وترقية التجزئات العقارية والمناطق ذات مختلف النشاطات طبقا لوسائل التهيئة والتعمير المقررة.[2]

وفي هذا الإطار تم استحداث عدة تجزئات عقارية عبر محيط مدينة خنشلة، والتي استفادت منها الطبقة المتوسطة والعاملة من تخفيضات على القطع، وفي هذه المرحلة ظهرت أحياء وتميزت باستغلال الجيوب والمجالات الحضرية الفارغة داخل الأحياء القديمة، وظهرت معالم التوسع في كل الاتجاهات لاسيما في الجهة الجنوبية للمدينة لسهولة التعمير فيها وانعدام العوائق الطبيعية فيها.

إن مورفولوجية المدينة وطبيعتها وجغرافيتها فرضت على السكان التحرك للانتقال من مكان لآخر، الشيء الذي أضفى على المدينة دينامية خاصة يكون السكان المادة الاجتماعية للحياة فيها، ويتميزون بالنمو والتحرك والانتقال من مكان لآخر، لذلك فإن أي زيادة في السكان تؤدي إلى الزيادة على الطلب على السكن والمنشآت

1- بشير تيجاني، **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص .66.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد رقم 56، مرسوم تنفيذي رقم 405/90 مؤرخ في 22 ديسمبر 1990 المتضمن إنشاء **الوكالة المحلية للتسيير والتنظيم العقاري**.

والمرافق الضرورية للحياة الحضرية، والتي تؤدي بدورها إلى توسع المدينة ونموها، لأن الظاهرة الاجتماعية لا يمكن أن تكتسب معناها إلا بإرجاعها إلى النظام؛ أي إلى البيئة التي تنتمي إليها، إذ أن الكل هو الذي يعطي للجزء وليس العكس.[1]

من هذا المنطلق باتت الضرورة ملحة على العمل على تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتجددة للسكان، الشيء الذي أدى إلى إنشاء العديد من الأحياء بنمط السكن الجماعي كإنشاء حي 1000 سكن (كوسيدار) و748 سكن (طريق العيزار).

بالإضافة إلى إنشاء العديد من المرافق والتجهيزات من تعليمية وصحية وإنشاء جامعة عباس لغرور، حيث تم التوسع والاندماج في محيط بلدية الحامة وانسيغة على التوالي، وهو ما دفع بالسلطات المحلية بتعديل المخطط التوجيهي للتعمير والبناء ما بين البلديات خنشلة انسيغة الحامة.[2]

وما يميز هذه المرحلة هو النهج الذي انتهجته الجزائر وهو التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الموجه، مما أدى بظهور أدوار جديدة، حيث صار من الضروري على الدولة أن تنسحب من التسيير المباشر للاقتصاد لتكتفي بالتوجيه والتنظيم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت السلطات العامة تسير الهيئة العمرانية من خلال الإشراف على إعداد المخططات الخاصة بالتهيئة العمرانية، فظهر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) سنة 1990 كبديل للمخطط العمراني التوجيهي (PUD)، وهي مخططات الهدف منها صياغة صورة مجالية لمحيط البلدية وتشمل تقدير الاحتياجات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفترة تمتد مدتها إلى 20 سنة، فهي وثيقة مستقبلية للتنبؤ لتوجيه التهيئة وتوسع التجمعات السكنية طبقا لتقسيم المنطقة إلى قطاعات متعددة كما يلي:[3]

- القطاعات المعمرة.
- قطاعات التعمير المستقبلية.
- قطاعات غير قابلة للتعمير.

1- البشير التليلي، **البداوة المطاردة، ملاحظات أولية للبحث في أثر فعل الحداثة في البداوة**، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثاني، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة، ، ربيع 2008، ص .213.

2- **مخطط التسيير والتعمير ما بين البلديات خنشلة انسيغة الحامة** ، مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 القانون 29/90 المعلق **بالتهيئة العمرانية** المؤرخ في 1990/12/2.

وقد أنجر عن هذه القوانين تقسيم المجال العمراني لمدينة خنشلة إلى:

- قطاعات معمرة وعددها تسعة (09).
- القطاعات التي ستعمر على المدى القريب وعددها سبعة (07).
- القطاعات التي ستعمر على المدى البعيد وعددها تسعة (09).
- القطاعات الغير قابلة للتعمير وعددها خمسة وعشرون (25).

كل هذه القطاعات سنتطرق لها لاحقا في المرحلة الأخيرة للتطور العمراني لمدينة خنشلة وفقا للمخطط التوجيهي المعدل لما بين البلديات خنشلة انسيغة الحامة.

كما ألقت الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خلال التسعينات بظلالها على المجال العمراني من خلال الهجرة الداخلية من المناطق والأرياف الغير آمنة إلى المدن الأكثر أمنا، فعرفت المراكز الحضرية كثافة مرتفعة ونسبة تحضر عالية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (17): يمثل المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف بالجزائر.

المساحة (كلم^2)	الكثافة السكانية (فرد/كلم^2)			سكان الحضر والرف كنسبة مئوية من إجمالي(%)					
				1990		**2000**		**2010**	
2001	1990	2000	2011	حضر	ريف	حضر	ريف	حض	ريف
2.381.741	11	13	15	52,1	47,9	59,8	40,2	66,5	33,5

المصدر: مصادر وطنية، البنك الدولي، مؤتمرات التنمية الدولية، أعداد مختلفة وقاعدة معلومات، البنك (كانون الثاني/يناير 2012).

باستقراء الجدول السابق، نلاحظ الكثافة السكانية بالجزائر سارت بوتيرة تصاعدية منذ التسعينات وأن نسبة التحضر كانت عالية نتيجة للهجرة الداخلية وما خلفته الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد (العشرية السوداء)، ومن أجل تحسين الظروف المعيشية والتعليمية للسكان.

وكان من نصيب مدينة خنشلة، شأنها شأن باقي المدن الداخلية ارتفاع كثافة سكانها نتيجة هجرة سكان الأرياف والمناطق المجاورة بحثا عن الأمن والاستقرار، كون مدينة خنشلة عرفت استقرارا أمنيا في هذه الفترة مقارنة بالمناطق الأخرى للوطن، الشيء الذي جعلها مقصدا للمواطنين مما أدى إلى الضغط على المجال العمراني وبروز

مشكل العشوائيات على أطراف المدينة كحي النور وحي التكساس، وتم إنشاء تجمع سكاني عشوائي في الجهة الغربية للمدينة باتجاه طريق بغاي أغلب قاطنيه من النازحين من المناطق المجاورة والولايات المجاورة، كما أن الاعتقاد الراسخ لسكان هذه الأحياء هو أن فكرة اعتبار السكن العشوائي بمثابة مرحلة سابقة للحصول على سكن لائق مما أضفى على المدينة ظهور مناطق عشوائية جديدة بما تحمله من مشكلات اجتماعية، اقتصادية وثقافية كصعوبة التكيف لسكان هذه المناطق، تدني المستوى التعليمي وكثرة المشاكل الأسرية وانحراف سلوك الأفراد.

وما يمكن استخلاصه في هذه المرحلة هو أن المدينة عرفت نمو حضري خطي، حيث تم استنزاف الأراضي الزراعية لاسيما في المنطقة الجنوبية باتجاه طريق بابار وطريق زوي، كما أن للحواجز الطبيعية دور في توجيه نمو المدينة مثل وادي بوغقال والمناطق الغابية (جبل الشابور)، وبالمقابل حاولت النصوص التنظيمية التي أنشئت للتنظيم الحضري لاسيما المخطط التوجيهي للمدينة (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، غير أن الأزمة الأمنية في التسعينات أدت إلى عدم الاهتمام بتنظيم المجال مما أدى إلى الرجوع إلى ظاهرة التعمير الفوضوي وزيادة التمركز في المدينة وعلى أطرافها، مما نتج عنه رجوع الفقر والتهميش وكذا نزوح ريفي كبير وتفريغ بعض المناطق السكنية نتيجة غياب الأمن في المناطق الريفية، الشيء الذي أضفى على المدينة خصائص التحضر التي تطرق لها **محمد عاطف** في قاموس علم الاجتماع[1] وهي: ترييف المدينة بدل التحضر، لأنه مرتبط أساسا بالنزوح الريفي وبروز إعادة صياغة الهويات الحضرية نتيجة التغيير في الطبيعة الاجتماعية الأصلية للمدينة وجعل هوية المدينة تختفي تدريجيا لتظهر هوية جديدة ترسم على أحياء مباني المدينة وتبرز من خلالها النظم الاجتماعية، في حين أن التمدد كان غالبا في اتجاه الضواحي والأطراف الحضرية.

4- مرحلة 2005 إلى يومنا هذا.

عرفت هذه المرحلة كثافة سكانية كبيرة وبالمقابل ديناميكية عمرانية تمثلت في بناء ملايين المنازل، غير أن سوء التسيير وغياب ترشيد النفقات العمومية عرقل المسار التنموي للبلاد، فمنذ الاستقلال تسجل البلاد ارتفاع كبير في عدد السكان انتقل من تسعة ملايين في عام 1962 إلى 40 مليون في سنة 2015، في حين تتربع ولاية خنشلة على مساحة تقدر بـ9811 كلم^2 وعدد سكانها يقدر بـ467.945 ساكن وكثافة سكانية تقدر بـ47,7 ساكن/كلم^2 إلى غاية نهاية سنة 2014.[2]

1- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، المرجع السابق، ص. 143.

2- الديوان الوطني للإحصاء، **التعداد السكاني**، 2014.

ومدينة خنشلة بدورها عرفت زيادة في عدد السكان بين سنتي 1998 و2014 إلى حوالي 440.280 نسمة تقريبا بمعدل زيادة قدرها 1,85% بين سنتي 2014/98.

أ– سكان مدينة خنشلة.

إن وتيرة التزايد السكاني بالمدينة تدل على أهميتها، وبالتالي تفرض علينا تحقيق توازن بين زيادة السكان والتطور التنموي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عامل التزايد السكاني يعتبر طاقة إضافية وعاملا أساسيا في دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والجداول التالية تبين الكثافة وتوزيع السكان حسب بلديات ولاية خنشلة ومجموع التطور السكاني والتجمعات السكانية لبلدية خنشلة لنصل إلى الحركة الطبيعية لسكان بلدية خنشلة لسنة 2014.[1]

جدول رقم (18): الكثافة السكانية لمدينة خنشله إلى غاية نهاية 2014

البلدية	المسافة (كلم2)	المجموع السكاني	الكثافة السكانية
خنشلة عاصمة الولاية	32	126.930	3966,6

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

1- **الدليل الولائي للإحصاء 2014**، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، ، ص ص .6-14.

خريطة رقم (03): تمثل الكثافة السكانية لولاية خنشلة.[1]

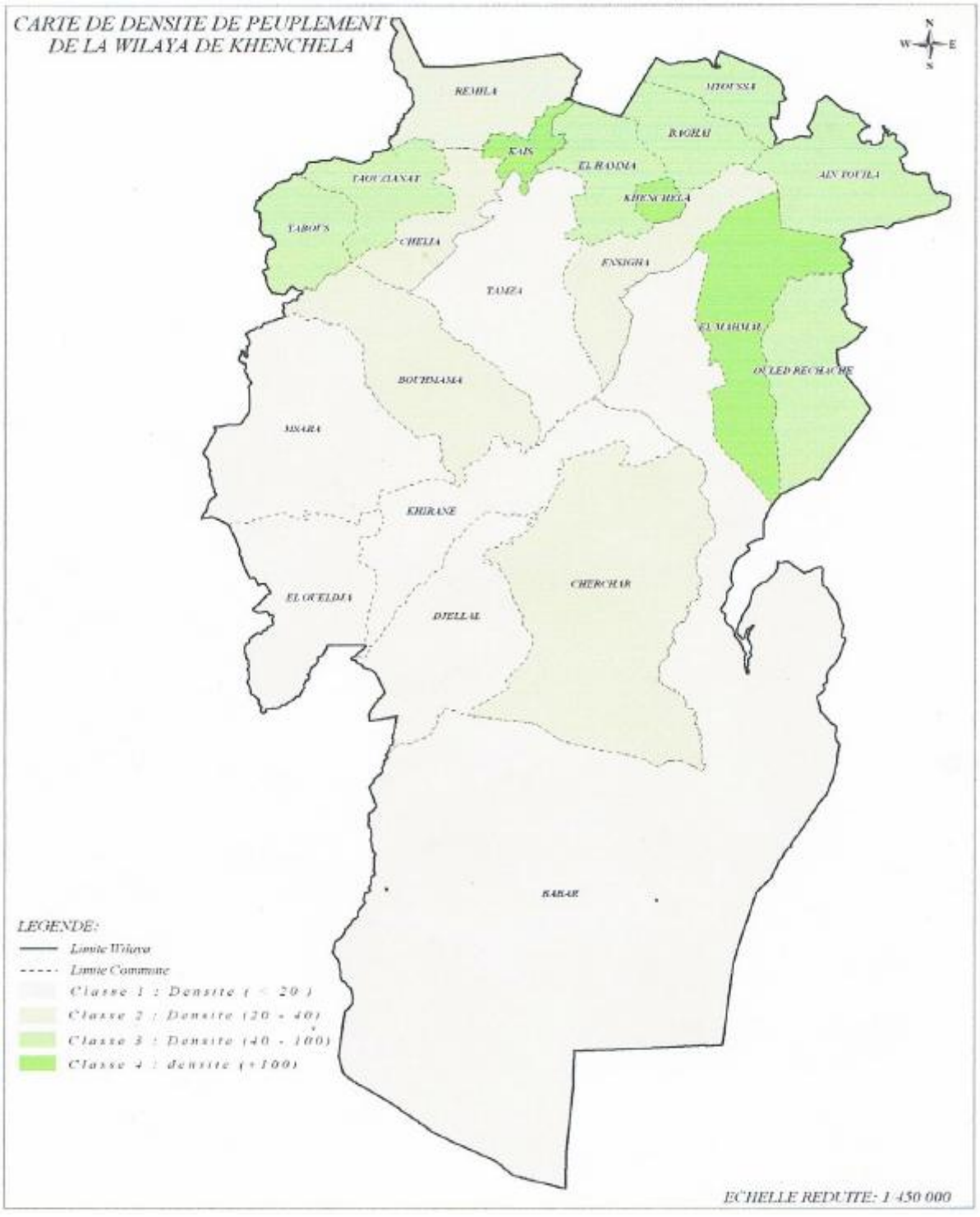

المصدر: مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة

1- **PDAU intercommunal de Khenchela–Ensigha–Elhamma**, **2014** , Direction de l'Urbanisme et de la Construction de la wilaya de khenchela.

التوزيع السكاني وفقا لمجموعات السن ببلدية خنشلة:

جدول رقم (19): يمثل التوزيع السكاني حسب السن ببلدية خنشلة لسنة 2014 [1]

فئة الأعمار	العدد
0-4 سنوات	12.017
5-15 سنة	24.618
16-19 سنة	13.835
20-59 سنة	67.697
60 سنة فما فوق	8.763
مجموع بلدية خنشلة	126.930
مجموع ولاية خنشلة	440.280

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

ب- السكن والتعمير:

يعتبر السكن حق أساسي للأفراد، وهو جزء جوهري من الحق في الحياة ولارتباطه الوثيق بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، فإن الجزائر عرفت أزمة خانقة في ميدان السكن، بل أصبح من أولويات السلطات العمومية لارتباطه بالمشكلات الاجتماعية في المدن الجزائرية، لاسيما مع التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية وتحولها من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية باعتباره عاملا له وزنه وأثره في الأزمة.

فالجزائر باعتبارها من العالم النامي هي الأخرى كباقي البلدان العربية تعاني من مشكلة الإسكان، مقارنة بالنمو الديمغرافي فقد سجلت عجزا في عدد السكنات، فعلى سبيل المثال بلغ عددها سنة 2003 حوالي

1- الدليل الإحصائي للولاية، المرجع السابق ، ص . 11.

5.793.300 شقة لعدد سكان مقدر آنذاك بـ32 مليون نسمة،[1] فهي تسعى لإتباع سياسات وخطط تتماشى مع الزيادات السكانية للتخفيف من حدة المشكلة آخذة بعين الاعتبار المقاييس الجمالية والصحية.

وبفضل ارتفاع مداخيل الدولة بفعل ارتفاع أسعار النفط والغاز وتحسن الوضع الأمني وتراجع العنف المسلح، شرعت السلطات العمومية في بناء مئات الآلاف من المساكن للاستجابة للطلب المتزايد والقضاء على السكن الهش، وأصبحت البلاد وجهة للعديد من المستثمرين في مجال بناء المساكن من الصين وتركيا والبرتغال، وكان نصيب مدينة خنشلة أن استفادت ببرنامج ضخم في مجال بناء السكن وبمختلف الصيغ: الاجتماعي، الترقوي، التطوري، الاجتماعي التشاركي، حيث وصل عدد السكنات المسجلة بـ49.087، أما مجموع الحظيرة فوصل إلى 110.000 سكن إلى غاية 2014/12/31، وهو ما يمثله الجدولان التاليان.

جدول رقم (20): يمثل حظيرة السكن ببلدية خنشلة إلى غاية 2014/12/31[2]

البلدية	مجموع الحظيرة	الحظيرة المسكونة	معدل شغل السكن	
			∑ حظيرة السكن	∑ السكن المشغول
خنشلة	34.060	31.932	5	5
مجموع الولاية	110.000	96.855	5	5
حجم متوسط الأسر: 5,3				

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية

جدول رقم (21): يمثل عدد السكنات المسجلة إلى غاية 2014/12/31[3]

نوع السكن	المسجلة	المنجزة	في طور الإنجاز	الغير منجزة بعد
السكن الاجتماعي	33.905	20.486	9.540	3.879
السكن الترقوي LNEP	854	854	/	/

1- جويدة عمر، **دراسات اقتصادية**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 05، مارس 2005، ص .91.

2- **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014**، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، ص .58.

3- **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014**، المرجع نفسه، ص .59.

السكن الترقوي OPGI	532	532	/	/
برنامج الولاية	46	46	/	/
برنامج السكن الخاص	08	08	/	/
برنامج ص. و. س (CNL)	207	207	/	/
السكن التطوري	1.675	1.675	/	/
السكن (المعادلة الاجتماعية) (FNPOS)	512	266	220	26
سكن التعليم العالي	160	/	50	50
الاجتماعي التشاركي Participatif	1.800	978	822	/
سكن كراء/بيع	3.000	/	3.000	/
الترقوي العمومي	1.500	/	/	1.500
المجموع	49.087	27.431	14.374	7.282

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية (بتصرف).

من خلال الإحصائيات السابقة حول حظيرة السكن بمدينة خنشلة، نلاحظ أن هناك قفزة نوعية في مجال السكن بشقيه الاجتماعي والترقوي والوظيفي، حيث تكاثفت الجهود بتنويع صيغ الاستفادة من السكن الاجتماعي، الترقوي، برامج الولاية، السكن التطوري...الخ، وهذا استجابة لمتطلبات ساكني المدينة، وقد نجحت السلطات العمومية في احتواء أزمة السكن في مدينة خنشلة بالرغم من النقائص المسجلة، إلا أنها استطاعت أن تخفف من حدة الأزمة، باعتبار مشكلة السكن مشكلة حضرية لأنها متعلقة بحياة المدينة بالدرجة الأولى، وإفرازاتها تكون على الأسرة أولا وفي العلاقات الاجتماعية وسلوكات الأفراد من جهة أخرى، وهذا ما أكده **براي** (M.

Bryee) في "أن المكان الذي يسكن فيه الفرد يعد أمرا حيويا في تكوين شخصيته وعاملا مؤثرا على صحته النفسية والجسدية والاجتماعية".[1]

ولقد كشفت الدراسات أن الخمول واعتدال المزاج والإدمان نتيجة لظروف الإسكان الرديء، كما يعتبر من أهم الأسباب المؤدية لهذه الأمراض الاجتماعية.

ثانيا– أسباب النمو الحضري وملامحه بمدينة خنشلة:

كان للتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والصحية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال دورا بارزا في الرفع من المستوى المعيشي للسكان، ومن ثمة الرفع من نسبة الزيادة الطبيعية للسكان أين بلغت 4,6%، حيث وصلت قدرات المرأة الواحدة على الإنجاب من 04 إلى 07 أطفال، وعليه فإن الجزائر يمكن أن تكون المثل في الخصوبة والقدرة الطبيعية للإنجاب، بالمقابل هناك انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات وهذا يعود إلى التكفل الصحي بالنساء والأطفال، الشيء الذي أدى إلى انفجار سكاني وكثافة سكانية عالية ترتكز أغلبها في المناطق الشمالية، حيث بلغت الكثافة السكانية في بعضها إلى أكثر من 250 نسمة/كلم المربع.

ومدينة خنشلة إحدى المدن المتوسطة الجزائرية التي تتميز بخصائص ديمغرافية ولها مكانة في الشبكة الحضرية والديمغرافية، ولقد عرفت الولاية زيادة في عدد السكان بين سنتي 1998 و2014 إلى حوالي 440.280 نسمة؛ أي بمعدل زيادة قدرها 1,85% الشيء الذي جعلها تتصف بنموها الحضري خلال العقدين الأخيرين والذي تعددت مسبباته منها ما هي طبيعية ومنها ما هي اقتصادية وإيكولوجية.[2]

أ– الزيادة الطبيعية:

إن ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي يعتبر من أهم العوامل الأساسية في عملية التحضر، فالزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان، ويرجع النمو الحضري للسكان في مدينة خنشلة إلى ارتفاع نسبة المواليد والتي وصلت خلال سنة 2014 إلى 8.218 وانخفاض نسبة الوفيات والتي لا تتعدى 700، والجداول التالية تبين الحركة الطبيعية للسكان في مدينة خنشلة مقارنة بمجموع الولاية.

1– السيد عبد العاطي السيد، **علم الاجتماع الحضري بين النظرية والتطبيق**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ج1، 2003، ص .238.

2– **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014** مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، ص .8.

جدول رقم (22): يمثل الحركة الطبيعية للسكان لمدينة خنشلة إلى غاية 2014.[1]

البلدية	الولادات		الوفيات		الوفيات أقل من سنة	الولادات المتوفية mortnée	الزواج	
	مجموع الولادات	الولادات بحكم	مجموع الوفيات	الوفيات بحكم			الزواج المسجل	الزواج بحكم
خنشلة	8.218	616	719	23	184	153	1.354	63
مجموع الولاية	11.515	737	1.892	322	256	192	3.954	288

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

التوزيع السكاني الحضري والريفي لمدينة خنشلة:

جدول رقم (23): يمثل التوزيع السكاني الحضري والريفي لمدينة خنشلة[2]

البلدية	المنطقة	عدد التجمعات الحضرية	التجمع الحضري		التجمع الريفي				العدد الإجمالي
			العدد	معدل التحضر	التجمع الريفي	التشتت الريفي	المجموع	معدل التجمع الريفي	
خنشلة	حضرية	خنشلة	126.930	%100	0	0	0	%0	126.930

1- **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014** مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، المرجع نفسه، ص .12.

2- **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014** مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، ص .10.

440.280	%34,7	152.654	91.057	61.597	%65,3	287.626	/	/	العدد الإجمالي للولاية

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

معطيات عامة حول توزيع السكان:

جدول رقم (24): يمثل توزيع السكان حسب المناطق[1]

المنطقة	العدد	النسبة (%)
سكان الحضر	287.226	%65
سكان الريف	152.654	%35
التجمعات السكانية	349.223	%79

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

بعض المؤشرات الديمغرافية:

- المعدل الخام للولادات 2,62%.
- المعدل الخام للوفيات 0,34%.
- معدل الزيادة الطبيعية 2,20%.
- معدل وفيات الأطفال 3,5%.

ما يمكن أن نستخلصه من الجداول السابقة هو أن المتتبع لسيرورة التطور السكاني يلاحظ أن معدل الزيادة كان يسير بوتيرة عالية خلال السنوات الأخيرة ووصل إلى ما يقارب 1,85% وهذا نتيجة لعدة عوامل طبيعية والهجرة الداخلية من الولاية إلى المدينة بصفتها مقر الولاية، وهو ما يطرح مشكلة الضغط على المجال وعلى الموارد والخدمات مما يستوجب على السلطات الاستجابة لتقديم أكبر عدد ممكن من الخدمات، وإننا نتفق مع

1- **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014** مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، ص.05.

كونفوشيوس في تحليل عرضه حول الكثافة السكانية، وأثار فكرة التناسب بين مساحة الأرض وعدد السكان والتوزيع العادل للثروات بين الناس،[1] الشيء الذي يصعب تحقيقه لعدم التوازن والتجانس بين العرض والطلب والذي يؤدي إلى إهمال الأراضي الزراعية وإلى اضمحلال وفناء الدولة على حد تعبير المفكر الإيطالي **كواردوجيني** الذي يرى أن التغير السكاني مؤشر على تطور وتغير المجتمع، وأن إهمال الأراضي الزراعية ما هي إلا مؤشر على اضمحلال وفناء الدولة.[2]

ب– الهجرة الداخلية:

ونعني به هنا النزوح الريفي نحو المدينة الذي يعبر عن حقيقة اجتماعية واقتصادية، فهي مؤشر مهم حول زيادة التحضر أو الحضرية في المجتمع.

والمجتمع الجزائري عرف النزوح الريفي منذ وقت مبكر، منذ فترة الاحتلال، وقد زاد التدفق نحو المدن بعد الاستقلال، الشيء الذي أثر في البنية الاجتماعية للمجتمع لأنها ليست انتقالا فيزيقيا فحسب، بل هي أيضا فعل اجتماعي يتميز بانفصال جميع الروابط الاجتماعية وتكوين روابط وعلاقات اجتماعية،[3] لهذا رأينا من الضروري أن نتناول متغير الهجرة الداخلية كمؤشر لعملية النمو الحضري في منطقة البحث.

فمدينة خنشلة عرفت بدورها هجرة ريفية معتبرة عبر مراحل تطورها ونموها الحضري، فقد كانت إبان فترة الاحتلال منطقة عسكرية بامتياز مما جعل البوادي والمناطق المحيطة بها تحت الحصار والرقابة المستمرة وعمد المستعمر على إخلاء الأرياف من السكان بصفتهم يمثلون دعما قويا للثورة وامتداد طبيعي لها.

بالإضافة إلى استحواذ الاحتلال الفرنسي على الأراضي الزراعية في المنطقة، فاستولت على أراضي العرش حيث جردت السكان من أراضيهم، مما دفع سكان البوادي والمناطق المجاورة بالانتقال إلى المدينة، فسجلت بذلك زيادة سكانية معتبرة مطردة، الشيء الذي أدى إلى إعادة توزيع الخريطة السكانية للمنطقة، بالإضافة إلى ظهور اختلالات في المجال العمراني وظهور أحياء عشوائية على شاكلة حي الحدائق (ماريطو)، حي عين الكرمة وحي المقبرة الإسلامية، وتواصل النزوح الريفي بعد الاستقلال وأخذ بعدا أوسع ازدادت حدته مباشرة بعد الاستقلال حيث البيوت والعمارات الشاغرة التي تركها المعمرون، بالإضافة لتوجه السلطات العمومية إلى سياسات

1– خليل عبد الهادي البدو، **علم الاجتماع السكان**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص .13.
2– منير عبد الله كرداشة، **علم السكان الديمغرافيا الاجتماعية**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009، ص ص .46-47.
3– رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في الجزائر، الظاهر القديمة الجديدة**، المرجع السابق، ص .143.

المخططات (المخطط الثلاثي والرباعي) والذي كرس التنمية الاقتصادية وإنشاء المصانع التي كانت بمثابة عامل جذب وطرد للسكان، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هجرة سكان الريف على المستوى الوطني وصلت إلى أكثر من1,7 مليون نسمة.

ومع حلول 1987 بلغت نسبة سكان الحواضر إلى 89,8% من مجموع السكان.[1]

في بداية التسعينات أعيد توزيع الخريطة السكانية وتداخل عوامل الطرد والجذب وكان للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة أثر على النمو الحضري في المدن الجزائرية، فالظروف الأمنية التي كانت الأرياف مسرحا لها دفعت بالملايين إلى النزوح القصري من المناطق الساخنة إلى المدن المكتظة بالسكان.[2]

وتميزت هذه المرحلة بارتفاع معدلات الهجرة جراء التدهور الأمني واستفحال ظاهرة الإرهاب في أغلب مناطق الوطن، حيث قدر عدد المهاجرين من المناطق النائية نحو المدن بما يزيد عن ثلاثة ملايين إلى غاية 2001.[3] وتعرضت مدينة خنشلة في هذه الفترة إلى تدفق عدد كبير من النازحين بالنظر إلى وضعها الأمني المستقر مقارنة بالمناطق الساخنة في الوطن، مما جعلها مركزا لاستقطاب عدد من السكان من المناطق والولايات المجاورة قصد الاستقرار في المدينة والضواحي وبعض الأحياء الهامشية (كحي النور) وحي طريق بغاي، الشيء الذي جعل الأحياء تعرف توسع عمراني بطرق عشوائية مخلفا بذلك مظاهر سلبية ما تزال حتى الآن.

وقد شهدت المدينة خلال الخمس سنوات الأخيرة هجرة داخلية متميزة حيث وصل عدد المهاجرين إليها 6.485 عائلة.

والجدول التالي يبين حركة تنقل السكان من وإلى مدينة خنشلة خلال سنوات (2010-2014).

جدول رقم (25): يمثل الهجرة من وإلى بلدية خنشلة خلال سنوات 2010 إلى 2014.[4]

السنة	خروج – دخول	داخل الولاية	خارج الولاية	المجموع
2010	خروج	346	222	568
	دخول	394	270	664

1- بشير التيجاني، **التحضر، التهيئة العمرانية في الجزائر**، المرجع السابق، ص .24.

2- رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في الجزائر، الظاهر القديمة الجديدة**، المرجع السابق، ص. 144.

3- رشيد زوزو، **الهجرة الريفية في الجزائر، الظاهر القديمة الجديدة**، المرجع السابق، ص. 155.

4-المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، مصلحة الحالة المدنية **تقرير حول حركة السكان لسنة 2015** ،ص .2.

2011	خروج	528	202	730
	دخول	655	270	925
2012	خروج	643	341	984
	دخول	1714	473	2187
2013	خروج	782	405	1187
	دخول	977	338	1315
2014	خروج	615	343	925
	دخول	1014	380	1394

المصدر: بلدية خنشلة، مصلحة الحالة المدنية.

باستقراء الجدول التمثيلي للهجرة من وإلى بلدية خنشلة خلال فترة (2010-2014) يتضح أن عدد القادمين إلى المدينة في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 2011 وهي الفترة التي بدأ فيها التطبيق الفعلي لمخططات رئيس الجمهورية، حيث استفادت المدينة من برنامج ضخم للتخفيف من حدة أزمة السكن، فعلى سبيل المثال لا الحصر وصل عدد الوحدات السكنية بالقطب العمراني الجديد طريق العيزار إلى 10.000 وحدة سكنية خلال نهاية سنة 2014، وبمعدل 05 أفراد للأسرة الواحدة فإن العدد الإجمالي يصل إلى 50.000 ساكن،[1] مما جعل القطب العمراني الجديد بمثابة مدينة جديدة، لذلك أصبحت المدينة مركز جذب لسكان البلديات المجاورة من أجل الحصول على سكن اجتماعي، في حين وصل عدد المهاجرين من مدينة خنشلة نحو الأرياف والقرى (الهجرة العكسية) خلال هذه المرحلة 1513 عائلة، غير أن هذا العدد لا يجسد الهجرة الفعلية وإنما هي هجرة صورية وهو ما توصلنا إليه من خلال المقابلة واستجواب المسؤولين المحليين، هذا النوع من الهجرة هي هجرة إدارية فقط الهدف منها الحصول على امتيازات والاستفادة من برنامج الدعم الفلاحي والبناء الريفي الذي تحويه الولاية، الشيء الذي دفع بالسكان المقيمين بالمدينة إلى تحويل الإقامة لفرد واحد من العائلة حتى تكون له فرصة الاستفادة من السكن الريفي مزدوجة في القرى والبوادي، ومن السكن الاجتماعي في مركز المدينة، لأن منطقة البحث تتصف ببيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الزراعي والنظام العائلي والقبلي وأن التمثلات الاجتماعية للأفراد يغلب عليها طابع استغلال الفرص من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من امتيازات المحلية التي تمر بها البلاد، مما أدى

1- المجلس الشعبي لبلدية خنشلة، مصلحة السكن والتعمير، **التقرير السنوي حول توزيع السكن لسنة 2015**، ص .05.

إلى تغيرات عميقة في ملامح الهجرة سواء في عواملها أو في شكلها وآثارها، فالظروف البنائية لكل من مناطق الطرد والجذب للحصول على امتيازات، كان من نتائجها أن:

- عدد سكان المدينة في تزايد مستمر وبتسارع يفوق معدل النمو الطبيعي.
- وجود علاقة كبيرة بين النمو الحضري للمدينة والهجرة الداخلية، إذ أن ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية سيؤدي إلى زيادة حجم المدينة.
- أن المدينة مرشحة لأن تكون مدينة كبيرة.
- اتصاف المدينة بمظاهر الترييف، حيث انتشار الباعة المتجولين وانتشار بعض الأنشطة القروية كتربية المواشي واحتفاظ بعض السكان المنحدرين من الأرياف بعاداتهم وتقاليدهم، مما يصعب من عملية التكيف سواء اقتصاديا أو اجتماعيا مع البيئة الحضرية، الأمر الذي يصبغ المجتمع بالنمط الريفي.[1]

وما يمكن قوله هو أن الهجرة الداخلية بصفة عامة في الدول النامية تضيف للزيادة الطبيعية في الحضر معدلات عالية وبإمكانها أن ترفعها إلى 05%، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة عدد السكان بوتائر عالية في حواضر الدول النامية.[2]

ج- العامل الإيكولوجي:

ونقصد به علاقة المكان بالأفراد، ونعني به هنا أهمية المكان المرتبط بالنشاط الاقتصادي في استقطاب الأفراد من أجل العمل، وكان لهذا العامل دور في الهجرة إلى مدينة خنشلة لاسيما في مرحلة السبعينات أين اتجهت الدولة إلى الصناعات الثقيلة والتحويلية، حيث استفادت في هذه المرحلة "مدينة خنشلة" بمصنع الفلين والخشب (SNLB) الذي كان يُشَغِّل أكثر من 1200 عامل ومصنع النسيج والأقمشة (SONITEX) الذي كان يُشَغِّل 1000 عامل، وهي أعداد معتبرة من اليد العاملة مقارنة بالمرحلة، حيث كان لهذا العامل دور في زيادة معدلات الأفراد القادمين من الأرياف والبوادي المجاورة إلى مركز المدينة من أجل الحصول على منصب عمل، فكان بذلك للجانب الاقتصادي والصناعي دور مهم في زيادة معدلات النمو الحضري، حيث وفرت هذه المجالات مناصب عمل جديدة تميزت بدخل الفرد المعتبر مقارنة بدخل العاملين في المهن الأولية كالزراعة

1- قاسم الربداوي، **النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطنة عمان**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010، ص .565.
2- البشري مُحَّد، عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، **التحضر في الدول النامية**، جامعة الخرطوم، ص .03.

والفلاحة، لذلك اتجه عدد معتبر من سكان القرى إلى مركز المدينة فكانت الزيادة في معدلات النمو الحضري واضحة المعالم في المدينة.

د- العامل السياسي والإداري:

بما أن المدينة هي مركز إداري، فإن الوظيفة السياسية والإدارية تشكل البعد الحيوي للمدينة، فالبعد الإداري مرتبط ارتباط وثيق بالجانب السياسي، فالتقسيم الإداري يرتكز على عامل يتمثل في خضوع المنطقة الحضرية أو الريفية للإدارة المحلية، ومدينة خنشلة بارتقائها إلى مصاف الولايات وفقا للتقسيم الإداري الذي عرفته الجزائر سنة 1984، مما أهَّل المدينة أن تكون مركز حضري وعرفت حركية وتغير كبير شهدته خلال هذه المرحلة من تدفق عدد معتبر من سكان القرى والبوادي المجاورة لمركز المدينة باعتباره مقر الولاية من أجل الحصول على امتيازات وحياة أفضل في المدينة، فكانت بداية الملامح الأولى للنمو الحضري، مما أدى إلى تمدد المجال العمراني في مختلف الاتجاهات، وبذلك يكون للعامل الإداري والسياسي دور في ازدياد وتيرة النمو الحضري للمدينة.

ثالثا- المخطط العمراني لمدينة خنشلة:

يعد العمران مرآة عاكسة لتطور المجتمعات والدول وتأخرها، وهذا لعلاقته المباشرة بحياة الأفراد، لهذا الغرض تولي الدولة اهتمام بالغ بالسياسة العمرانية، وهذا ما تترجمه الإصلاحات المتعاقبة منذ 1989 الهدف منها الوصول إلى إيجاد حلول إلى المشاكل التي تعرقل تطور العمران في جميع النواحي، يكون ذلك عن طريق رسم مخططات عمرانية آنية وأخرى استشرافية تجسدت في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي هو عبارة عن وثيقة تهدف إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على الإقليم أو البلدية، وكذلك تشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لفترة تتراوح 20 سنة بعد إعداده، فهو وثيقة مستقبلية للتنبؤ وتوجيه التهيئة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى قطاعات متعددة كما يلي:[1]

- القطاعات المعمرة: وتشمل كل الأراضي المبرمجة للتعمير على الأمدين القريب والبعيد.
- قطاعات التعمير المستقبلية: وهي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد.
- قطاعات غير قابلة للتعمير: كالمواقع الأثرية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية والغابات.

كما أن المخطط يقسم إقليم البلدية إلى مناطق تخصص مثل:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائية، العدد 52 المتضمن القانون 29/90 المتعلق **بالتهيئة العمرانية** المؤرخ في 1990/12/02.

- مناطق سكنية.

- مناطق صناعية.

- مناطق ريفية.

- مناطق التجهيزات العمومية وذات المنفعة العامة.

بالإضافة إلى المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (P.D.A.U) هناك مخطط شغل الأراضي (POS) والذي لا يمكن أن يكون بدون المخطط التوجيهي التهيئة والتعمير؛ أي أنم السياسة العمرانية على مستوى المدينة تسير على ثنائية متلازمة هي (P.D.A.U) و(POS).

ويعد العقار مشكل أساسي في مجال مدينة خنشلة ارتبط بظروف اجتماعية مع بروز الأحياء العشوائية التي تستهلك المجال، لذلك فإن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وتحت تأثير الواقع المعاش، حاول احتواء هذه الأحياء وإعادة إدماجها، حيث وصل التعمير إليها ويسعى لعدم بروز أشكال أخرى لمناطق أخرى، هذه العملية استهلكت مساحة كبيرة من عقار المدينة.

ونظرا للنمو الحضري والتمدد المجالي الذي تشهده المدينة وانعدام العقار، فإن توسع المجال الحضري للمدينة تم دمجه في بلديات انسيغة والحامة، لهذا فقد تم إعداد مخطط التسيير للتهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة-انسيغة-الحامة، لتنظيم المجال الحضري والذي يحتوي على:[1]

أ- القطاعات المعمرة على الأمد القريب: :

القطاع المركزي SU_1: ويحتوي على مساحة تقدر بـ175,53 هكتار مع كثافة عالية ويضم أحياء سكنية ومناطق تجارية، تجهيزات ومرافق عمومية كمقر الولاية، البلدية ومختلف المديريات كالأمن الحضري والبريد والمواصلات، البنوك، المراقد ووكالات السياحة.

أما القطاعات المجاورة للقطاع المركزي فتبدأ من القطاع المعمر 02 إلى غاية القطاع المعمر 08 (SU_2-SU_8).

1-Direction de l'Urbanisme et de la Construction de la wilaya de Khenchela, **plan directeur d'aménagement et d'urbanisme intercommunal révisé**, Idem , p23.

الوحدة الأولى: القطاع المعمر 02 (SU_2): ويضم مساحة تقدر بـ83,22 هكتار وظيفته سكنية بالدرجة الأولى، يتميز بكثافة عالية يحتوي على عدة تجهيزات عمومية نذكر منها مرافق تعليمية وترفيهية، مسجد، والمقبرة المسيحية، وتنحصر حدوده بين طريق زوي وحي شيحاني بشير، وتتكون أساسا من أحياء طارق بن زياد ومصطفى بن بولعيد وحي ابن رشد.

الوحدة الثانية (SU_3): مساحتها 109,42 هكتار وظيفتها سكنية، بها كثافة عالية، تضم عدة تجهيزات عمومية (مرافق تعليمية، مسجد وملعب).[1]

الوحدة الثالثة (SU_4): مساحتها 68,51 هكتار، وظيفتها تنحصر في الإسكان والخدمات، بها كثافة سكانية متوسطة تحتوي على عدة تجهيزات عمومية (مرافق تعليمية،، قاعة رياضة، ملعب، مختلف المديريات)، وتنحصر حدودها بين شارع سوايعي علي وشارع نواصري عمار إلى غاية طريق طامزة، تتكون هذه الوحدة في معظمها من سكنات جماعية (عمارات حي 700، 90، 400، 144، 100 سكن) ومن مساحات فارغة متدهورة وليست مهيأة.

الوحدة الرابعة (SU_5): تتربع على مساحة تقدر بـ221,87 هكتار، وظيفتها سكنية ذات كثافة سكانية عالية، بها عدة تجهيزات عمومية (06 مدارس، متوسطة واحدة، مسجدين اثنين)، وتنحصر حدودها بين طريق فرنقال وطريق نواصري عمار، هذه الوحدة تضم الأحياء التالية: حي السعادة، حي النصر، حي 05 جويلية، حي أول نوفمبر و300 سكن، وتتصف الوحدة بنسيج عمراني مختلط منظم.

الوحدة الخامسة (SU_6): تبلغ مساحتها 148 هكتار، وظيفتها سكنية ذات كثافة سكانية عالية، بها عدة تجهيزات عمومية (ست (06) مدارس، (03) متوسطات، ثانوية ومسجد)، وتتموضع الوحدة بين المنطقة الصناعية وحي عشي عمار، وتحتوي على الأحياء التالية: حي عين الكرمة، بوجلبانة، عرقوب إدريس، حي المقبرة الإسلامية، حي 24 فيفري وحي النور، بالإضافة إلى منطقتين مشجرة (قطاع غير معمر) وهو قطاع تتمركز به أغلبية المساكن بشكل عفوي به كثافة عالية يصعب الوصول إليها.

الوحدة السادسة (SU_7): مساحتها 49,91 هكتار بها كثافة سكانية متوسطة وظيفتها سكنية، بها عد تجهيزات عمومية (مؤسسات تعليمية، مركز جامعي الذي ارتقى إلى جامعة)، وتنحصر حدود الوحدة بين ممرات

1- Direction de l'Urbanisme et de la Construction de la wilaya de Khenchela, Idem.p .24.

20 أوت 56 وغابة الشابور وتحتوي على 1000 سكن اجتماعي (عمارات) وأحياء 18 فيفري، لموشي، المخيم الإيطالي وحي النسيم وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

بالرغم من موضع هذا القطاع الإستراتيجي والمحاذي لشارع رئيسي (الطريق الوطني رقم 88 الرابط بين خنشلة وباتنة)، إلا أنه يتصف بالتهميش مقارنة بوسط المدينة.

الوحدة السابعة (SU_8): تتربع على مساحة قدرها 156,67 هكتار، ذات كثافة سكانية ضعيفة وظيفتها سكنية وخدماتية، بها عدة تجهيزات عمومية (مدرسة، حي جامعي، مستشفى 120 سرير)، حدودها تبدأ من ممرات 20 أوت 1956 والمنطقة الصناعية، تلتف في شمال المدينة، بالإضافة إلى التقاطع الرئيسي بالمدخل الشمالي الغربي للمدينة والذي يشمل مناطق غابية (مقاطعة غير معمرة SNU)، والتي يمكن أن تمنح لمدينة خنشلة فرصة حقيقية لإنشاء منتزهات ترفيهية وحضرية.

المنطقة الصناعية –القطاع المعمر 09 (SU_9): يتربع على مساحة 120 هكتار، ويعتبر هذا القطاع كنتيجة للنمو الحضري السريع أين أصبح التداخل بين المنطقة الصناعية والمجال الحضري والمحيط من كل جوانبه بأحياء سكنية بكل المضاعفات التي يمكن أن تنجم عن هذه الوضعية (تلوث بيئي، تلوث سمعي، اللاأمن، تراكم الأوساخ والنفايات...)، إن التكفل به يستوجب الحفاظ على موقعها مع تحديد محيطها بشكل واضح ونهائي وفقا للمعايير المعمول بها، ويجب أن تحاط وتسيّج بحزام أخضر من جهة، ومن جهة أخرى هدم كل البناءات ذات الاستخدام السكني الواقعة في محيط أمن المنطقة.

خريطة رقم (04): تمثل شغل الأراضي لولاية خنشلة[1]

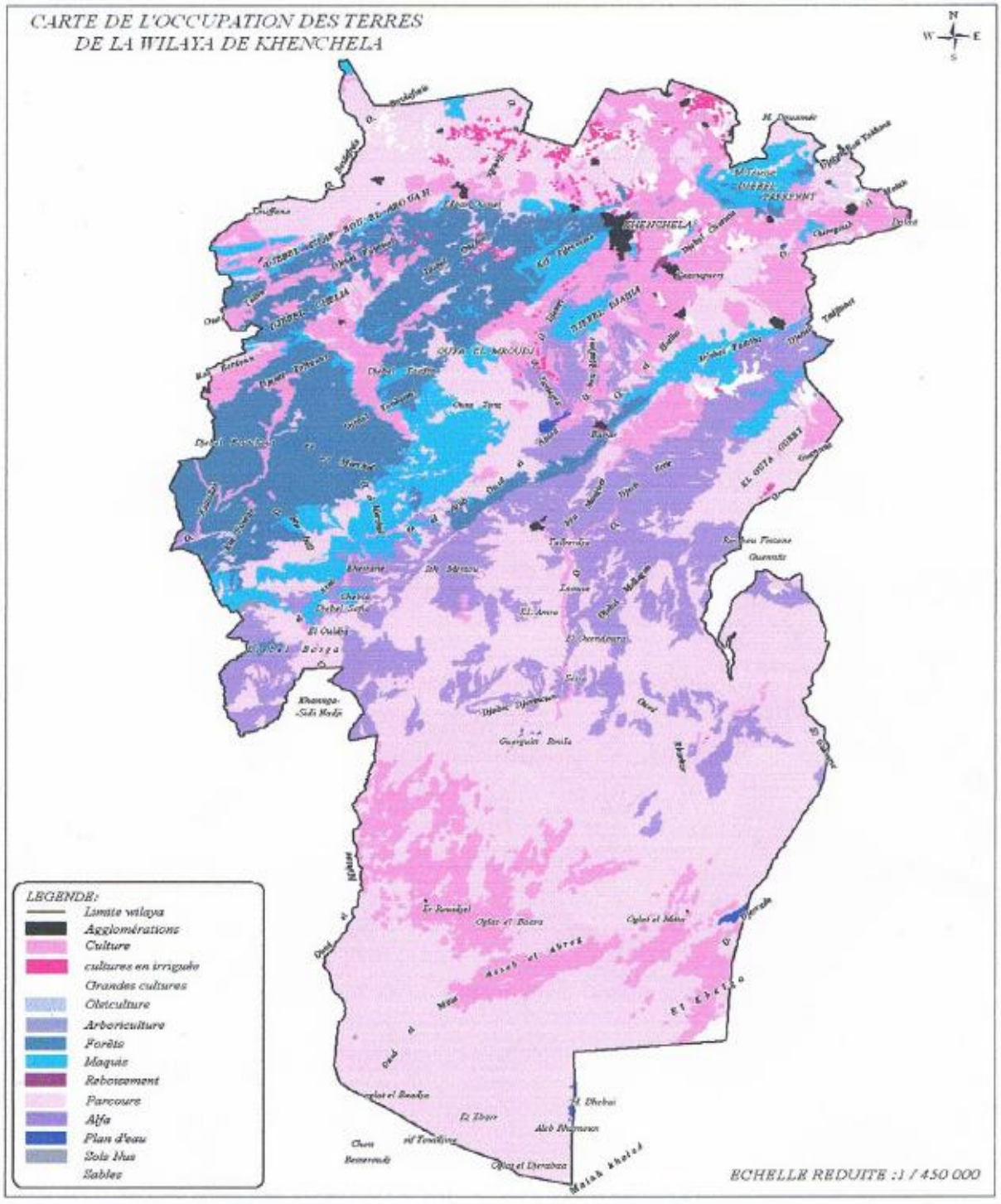

المصدر: مديرية التعمير والبناء لولاية خنشلة

1- **PDAU intercommunal Khenchela–Ensigha–Elhamma 2014**. Direction de l'Urbanisme et de la Construction .Idem , p23.

خريطة رقم (05): تمثل مناطق التهيئة العمرانية لولاية خنشلة[1]

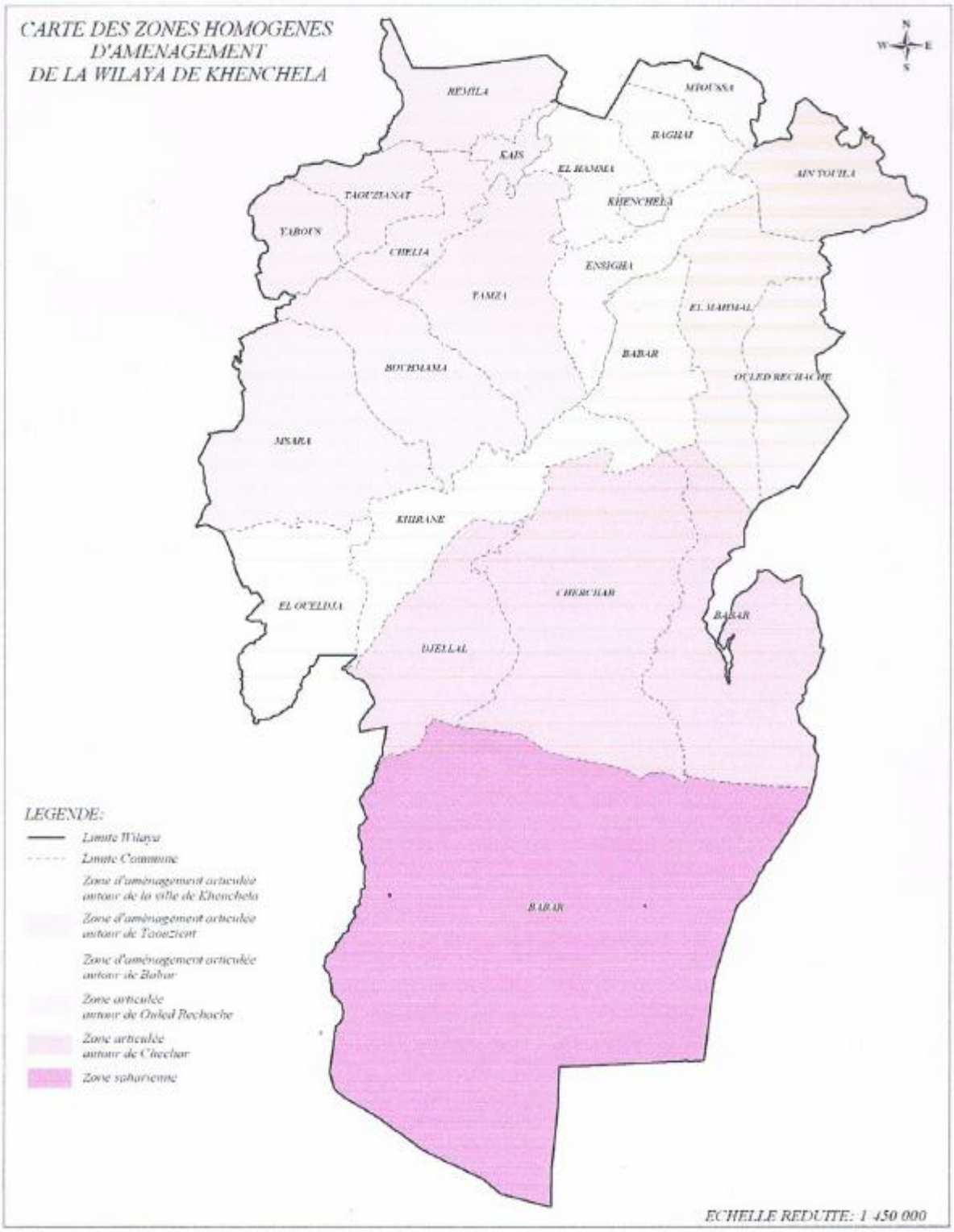

المصدر: مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة.

1- **PDAU intercommunal Khenchela–Ensigha–Elhamma 2014**. Direction de l'Urbanisme et de la Construction .Idem, p 24.

ب– القطاعات المعمرة على الأمد البعيد (SAU) Secteur à urbaniser:

إن التحولات التي عرفتها المدن الجزائرية خلقت ديناميكية كان من شأنها إحداث تغيير شامل وعميق في بنية المدينة وتوسيع كتلتها الحضرية بامتدادها في مختلف الاتجاهات وفقا لما ينص عليه المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخططات شغل الأراضي (POS)، على أن تكون مندمجة ومستدامة وتستجيب للمقاييس المعمارية.[1]

وتهدف القطاعات التي ستعمر إلى التجديد الحضري من أجل إعادة هيكلة النسيج الحضري للمدن وتحسين الإطار المعيشي للسكان من خلال خلق أقطاب جديدة مدمجة تتوفر على كل التجهيزات المرفقة والوسائل الضرورية.

ومدينة خنشلة تحتوي على سبعة (07) قطاعات ستعمر على المدى القريب (SAU)، الهدف منها إعادة الانتشار السكاني والمجالي للأنشط الاقتصادية للتخفيف من الضغوطات السكانية في الأحياء القديمة وتشبع مراكز المدينة واتساع نسيجها الحضري المتصل وامتدادها العمراني على جوارها من المساحات الزراعية والمساحات الخضراء من الغابات والأشجار في ضواحيها، الأمر الذي دفع بالسلطات العمرانية المحلية بامتداد حدود المدينة نحو بلديتي انسيغة والحامة، والقطاعات التي ستعمر هي:

القطاع الأول الذي سيعمر في القطب الحضري الجديد (SAU_1):

إن تتبع طريقة الأقطاب الجديدة يدخل في إطار السياسة العامة للدول، والتي تصبو إلى التجديد الحضري والحد من أزمة السكن والتخفيف من حدة النمو الحضري الغير متزن، ويقع القطب الحضري الجديد على جنوب وسط مدينة خنشلة يتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ114 هكتار، يقتطع من حدود بلديتين هما بلدية خنشلة وبلدية انسيغة، هاته الأخيرة تتربع على مساحة 73,31 هكتار، في حين بلدية خنشلة تأخذ من المساحة الإجمالية للقطب 40,69 هكتار، به كثافة سكانية عالية، وظيفته سكنية وخدماتية (كالنقل، الإدارات، التجارة، الإعلام الآلي...الخ)، يحتوي على عدد معتبر من السكنات الجماعية بلغ عددها 4500 سكن، بالإضافة إلى عدة مدارس ابتدائية، متوسطة، ثانوية، عيادة متعددة الخدمات، مكتبة جهوية، سوق مغطاة، أماكن للترفيه وحدائق عامة، وهو ما يجسد دور السلطات العامة في عملية التخطيط ودوره في عملية التجديد الحضري.

1– فوزية بودقة، **وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني**، المجلة الجزائية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، إنسانيات، العدد 45–وهران الجزائر،2009 ، ص. 47.

القطاع الثاني الذي سيعمر (SAU_2):

ويقع جنوب المدينة في وعاء عمراني تبلغ مساحته 48,14 هكتار، يغلب عليه طابع البناء الفردي (تعاضديات عقارية، بابار1، تجزئة بابار2)، وعدة تجهيزات عمومية (ثانوية، مدرسة، عيادة متعددة الخدمات، ملاعب رياضية).

القطاع الثالث الذي سيعمر (SAU_3):

يقع في جنوب المدينة، مساحته 97,83 هكتار، الغرض منه هو تلقي البرامج الخاصة بالسكن الفردي على المدى القصير والمتوسط والتجهيزات العمومية الجوارية.

القطاع الرابع الذي سيعمر (SAU_4):

يقع في شرق المدينة ويتقاطع مع الطريق الوطني رقم 32 باتجاه بلدية (زوي) تبلغ مساحته 37 هكتار، وهو موضوع للدراسة لمخطط شغل الأراضي (POS) (POS11)، والمعني ببرنامج السكن الجماعي والذي هو في طور الإنجاز.

القطاع الخامس الذي سيعمر (SAU_5):

ويتكون من شريط أرضي ذو انحدار متوسط على طول مسار لتجنب شرق المدينة والتي هي موازية تقريبا مع واد بوغقال، وتبلغ مساحة القطاع 45,50 هكتار، ويعتبر موضوع دراسة لمخطط شغل الأراضي (POS) (POS12) يحمل برنامج منجز متمثل في (تجزئات عقارية، سكنات اجتماعية، المحطة البرية التي تتقاطع مع الطريق الوطني رقم 88 باتجاه عين الطويلة.

القطاع السادس الذي سيعمر (SAU_6):

تبلغ مساحته 87,20 هكتار، ويعتبر قطاع إستراتيجي لأنه يمتد على طول شارع جيش التحرير الوطني، الذي يربط بالتجمع السكاني لمدينة خنشلة من الجهة الشرقية، تهيئته تستوجب الأخذ بعين الاعتبار المدخل الشرقي للمدينة على الطريق الوطني رقم 80 المؤدي إلى مدينة عين البيضاء، لذلك فمن المستحسن تخصيصها لبرامج السكن الجماعي على طول الشارع لتحسين المظهر وتخصيص عقارات أكثر ملائمة لمورفولوجية التضاريس.

القطاع السابع الذي سيعمر (SAU_7):

يحتوي على مساحة تقدر بـ25,00 هكتار، هذا القطاع يقع في غرب المدينة، يستجيب ويحافظ على المدى المرجعي لمحيط مخطط شغل الأراضي (POS) C3 والذي هو بصدد الدراسات.

ج- قطاعات التعمير مستقبلا (SUF) Secteurs d'Urbanisation Future:

هي القطاعات التي ستستجيب على المدى الطويل لمتطلبات المدينة واحتياجاتها، والتي قدرت مساحتها بـ747,12 هكتار، وتتموقع أغلبها في شمال المدينة، بينما الجزء البسيط يقع على شرق وغرب التجمعات السكانية للمدينة، بحيث هذا التقسيم يراعي الحفاظ على تجانس التكوين العمراني للتجمعات، غير أن هذا التقسيم يخضع لبعض القيود، كوجود المنطقة الصناعية ومحطة معالجة المياه القذرة (STEP)، الشيء الذي يستوجب توجيه جديد لشكل التعمير وحدود جديدة لمخطط شغل الأراضي لاسيما الأراضي الواقعة في اتجاه المنطقة الصناعية (مخطط شغل الأراضي رقم POS10-10) والتي تمت توسعته لتجنب أي تفاعل بين الأنشطة السكنية والأنشطة الصناعية. كما يستوجب تحديد محيط محطة تطهير ومعالجة المياه القذرة ومساحات الأراضي المعرضة للفيضانات على طول مجرى الوادي لتفادي تنفيذ جميع البرامج المخصصة للسكن، مما يعني مراجعة شاملة لمخطط شغل الأراضي رقم 08، وهي تشمل مساحات إضافية من الأراضي وفقا للإستراتيجية المذكورة أعلاه.[1]

القطاع الأول المعمر مستقبلا (SUF1):

وتبلغ مساحته 85,50 هكتار وظيفته سكنية، كثافته متوسطة، أما التجهيزات التي سيتم إسقاطها مستقبلا في هذا القطاع فتتمثل في: السكن الجماعي الفردي، مؤسسات تعليمية (مدارس ومتوسطات)، بالإضافة إلى فضاءات للعب والترفيه.

القطاع الثاني المعمر مستقبلا (SUF2):

وتبلغ مساحته 75,20 هكتار، وظيفته سكانية، كثافته متوسطة الحجم، أما المشاريع المزمع إنجازها هي السكن الجماعي، وتجهيزات 3000، ثانوية، مدرسة، عيادة متعددة الخدمات، فضاءات للعب والترفيه.

1- مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة، المرجع السابق، ص .43.

القطاع الثالث المعمر مستقبلا (SUF3):

وتبلغ مساحته 62 هكتار، وظيفته صناعية، كثافته السكانية ضعيفة، أما التجهيزات المزمع إسقاطها مستقبلا فتتمثل في المنطقة الصناعية.

القطاع الرابع المعمر مستقبلا (SUF4):

تبلغ مساحته 128,51 هكتار، وظيفته سكانية، كثافته متوسطة، أما التجهيزات المزمع إسقاطها على القطاع فتتمثل في 1600 سكن جماعي وعد تجهيزات عمومية، المحطة البرية، مؤسسات تعليمية (مدرسة، متوسطة)، فضاءات للترفيه.

القطاع الخامس المعمر مستقبلا (SUF5):

ويحتوي على مساحة تقدر بـ109,15 هكتار، وظيفته للتجهيزات العمومية، كثافته ضعيفة، أما التجهيزات المزمع إسقاطها في القطاع فتتمثل في: محطة تطهير المياه القذرة.

القطاع السادس المعمر مستقبلا (SUF6):

مساحته تقدر بـ192,69 هكتار حدوده من الجهة الغربية شارع جيش التحرير ومن الناحية الشرقية غابة شبه حضرية، من الشمال القطاع الخامس الذي سيعمر مستقبلا (SUF5)، أما من الجنوب فيحده القطاع الذي سيعمر على المدى القريب رقم 04 (SAU4) يقطعه من الشمال إلى الجنوب وادي بوغقال.

لهذا تموضعه يتطلب دراسات عميقة هيدروغرافية، هيدروجيولوجية وجيوتقنية وأشغال للتهيئة لاسيما فيما يخص قناة مهيأة لمجرى الواد، لأن هذه العمليات بإمكانها استعادة وعاء عقاري مهم واستغلاله في حديقة حضرية خاصة للترفيه، أما الأجزاء المحمية من الفيضانات يمكن استغلالها في بناء السكن والتجهيزات، لهذا يستوجب تقديم دراسات جيوتقنية إلزامية من تحديد نوعية وطبيعة الأرض.[1]

1- مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة، المرجع السابق، ص .48.

القطاع السابع المعمر مستقبلا (SUF7):

ويقع في الجهة الغربية من التجمعات السكانية على طريق فرنقال، يتربع على مساحة تقدر بـ62,74 هكتار مخصصة لاستقبال التجزئات الخاصة بالسكنات الفردية وعدة تجهيزات عمومية.[1]

القطاع الثامن المعمر مستقبلا (SUF8):

وهو قطاع يتربع على مساحة 16,33 هكتار مسجل لتكملة القطاع الخامس الذي سيعمر (SUF5) ومخصص للتجزئات العقارية الفردية لتكملة البرنامج الخاصة الحضرية المسماة (الشابور) ويحده من الجهة الغربية الغابة المطلة على التجمعات السكانية لمدينة خنشلة وكذا القناة المستقبلية لحماية مدينة خنشلة من الفيضانات.[2]

القطاع التاسع المعمر مستقبلا (SUF9):

ويحتوي على مساحة 14,90 هكتار، به مناظر طبيعية خلابة، هذا القطاع مخصص مستقبلا لاستقبال إقامات سياحية على طراز عالي وعدة تجهيزات سياحية.[3]

د- القطاعات الغير قابلة للتعمير (SNU):

هي كل القطاعات المعنية بحقوق الارتفاق والتي تمر عليها قنوات الغاز الطبيعي وقنوات المياه الصالحة للشرب والأسلاك الكهربائية، وكذا المناطق المعرضة للفيضانات والمتواجدة على ضفاف وادي بوغقال، والمنحدرات والمواقع المشجرة والمحمية كحافة غابة الشابور والمتواجدة على طول الجنوب الغربي إلى غرب المدينة والتي سيتم تهيئتها إلى حدائق حضرية.[4]

1- مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة، المرجع السابق، ص .49.
2- مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة ، المرجع السابق، ص. 49.
3- مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة ، المرجع السابق، ص. 50.
4- مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لبلدية خنشلة ، المرجع السابق، ص. 50.

خريطة رقم (06): يمثل تقسيم المدينة إلى مخططات شغل الأرض.

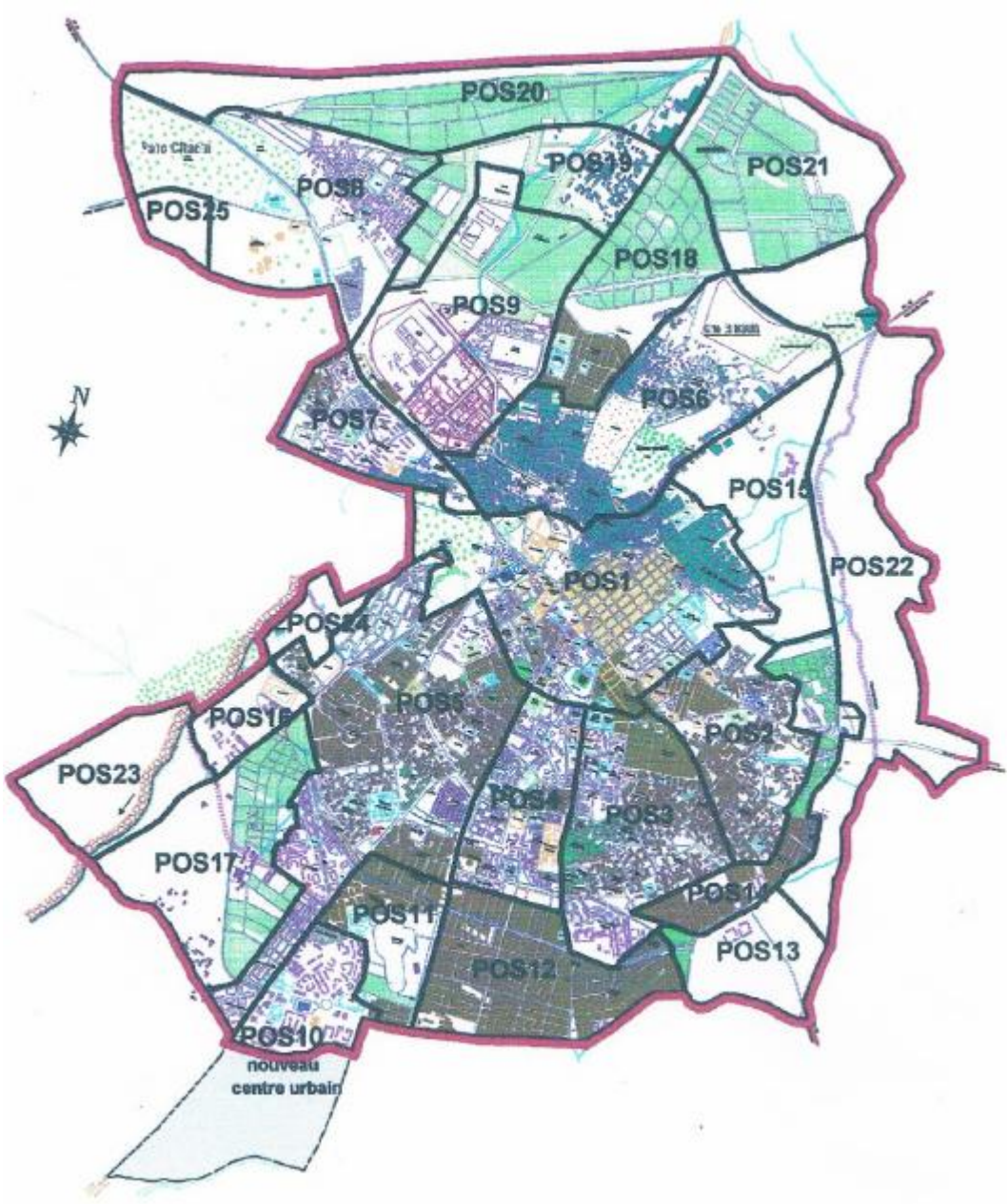

المصدر: مخطط التهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة–انسيغة–الحامة

ما يمكن أن نستخلصه من المخطط العمراني لمدينة خنشلة هو أن نمو المدينة العمراني كان في جميع الاتجاهات نتيجة لتشبع المدينة وانعدام العقار سببه الملكية الفردية والمضاربات العقارية، بالإضافة إلى العوائق الطبيعية التي فرضت على المدينة تمدد غير منظم، فبالرغم من التقدم التكنولوجي وظهور التقنيات الحديثة ذات العلاقة بالتسيير العمراني (كالمدينة الذكية أو الإلكترونية، المدينة المستدامة) واستخدام التكنولوجيا في توجيه النمو الحضري للمحافظة على البيئة كاستعمال الصور الفضائية والاستشعار عن بعد، إلا أن تسيير العمران على المستوى المحلي يفتقد للتقنيات الحديثة، بل يسير بطريقة غير عقلانية ويتصف بالإسراف في العقار من خلال التمدد الأفقي والنمو الحضري الخطي الذي أثر على الثروة الفلاحية واحتلال العمران للأراضي الزراعية لاسيما في السنوات الأخيرة أين كان التمدد الحضري في الجهة الجنوبية للمدينة باتجاه طريق بابار وفرنقال، والمتمثل في إنشاء القطب العمراني الجديد والذي جاء به مخطط التسيير والتعمير لولاية خنشلة، والمدرج ضمن القطاعات المعمرة على الأمدين القريب والبعيد في القطب الحضري الجديد (SAU1) والذي يحتوي على مساحة تقدر بـ114 هكتار و40,69 هكتار مبرمجة كسكنات وتجهيزات عمومية،[1] والتي هي عبارة عن أرضي فلاحية خصبة هي بمثابة البطن الغض (ventre mou) على حد تعبير **مارك كوت** (M. Cote)،[2] شكلت في يوم ما (إبان الاحتلال الفرنسي) خزان للغذاء الإستراتيجي والأساسي (الحبوب) كانت مستغلة من طرف أحد المعمرين المدعو **(حنون)**، وكانت تنتج كميات وفيرة من الحبوب، الأمر الذي استدعى بإنشاء خزانين للحبوب في وسط المدينة كمراكز لتخزين الحبوب التي كانت تنتج بوفرة وذات جودة عالية، غير أن هذه الأراضي تعرضت في وقت مبكر إلى الاستنزاف، الشيء الذي اثر على المنتوج الفلاحي ويعرض استدامة المدينة للخطر.

وكان للتحول العمراني في المدينة عدة انعكاسات أهمها:

- فقدان الدلائل الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد.
- التوسع العمراني الغير متزن.
- استخدام مساحات كبيرة للأراضي الصالحة للزراعة من أجل المنشآت (الجهة الجنوبية للمدينة).

1- Direction de l'Urbanisme et de la Construction de la wilaya de Khenchela, Idem, p. 35.

2- M. Cote, **L'Algérie espace et société**, ,Idem, 1996, p. 230.

- غياب القيم التي تربط المبنى بالإطار الاجتماعي.
- انتشار العمارات الخالية من الذوق الفني مما جعلها مصدر للتلوث البصري.
- غياب وجود مراقبة جدية في المجال العمراني.

إن تحليل أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في القانون التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأرض (POS) يوضح ضعف الاهتمام بالبعد البيئي وذلك لأن القضايا المرتبطة بمعالجة مشاكل الإسكان والمرافق تؤثر في عملية اتخاذ القرارات وفي تحديد أولويات التهيئة، كما أن البعد البيئي لم يحض بالاهتمام الكافي من طرف الجماعات المحلية ولا يمثل أولوية البلديات، وهو ما يثبت عدم تواجد لجان دائمة أو مؤقتة بالبلدية تهتم بالقضايا الحساسة، كالاهتمام بالبيئة والمصالح الإدارية المكلفة بالبيئة في الهيكل التنظيمي للبلدية تابعة لمديريات أخرى، وهذا مؤشر يدل على عدم إدراك الجماعات المحلية والقائمين على التهيئة والتعمير بضرورة إدراج وتنفيذ البرامج البيئية في عمليات التهيئة.[1] هذا بالرغم من أن القانون 08/90 يحمل البلديات مسؤولية المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار وحماية الطابع الجمالي والمعماري ويؤكد تكفل البلدية بمكافحة التلوث وحماية البيئة،[2] لكن الواقع الميداني يوضح قلة اهتمام الجماعات المحلية بقضايا البيئة بالنظر لصعوبات التسيير والتهيئة والتكفل بأزمة المدينة الحديثة.

إن التحولات المجالية والعمرانية التي شهدتها مدينة خنشلة، حيث تداخلت المنطقة الصناعية مع الأحياء السكنية المجاورة والانتشار العشوائي للأنشطة التجارية في ظل غياب الدراسات الاستشرافية لمستقبل تطور المدينة، فإن المراحل السالفة الذكر كانت في ظروف خاصة قصد الاستجابة لحاجات المواطنين التي تتزايد باستمرار، مما دفع بالسلطات إلى إعادة تشكيل المجال العمراني والامتداد الفيزيائي للمدينة نتيجة لعوامل داخلية وأخرى نفسية تكرس الشعور بالانتماء لمجتمع بكل خصوصياته الثقافية والاجتماعية، وهو ما تؤكده الدراسات الاجتماعية الحديثة لاسيما (مدرسة شيكاغو) بزعامة **بارك** (Parck) الذي يرى "أن المدينة لا تعني مكانا يمكن تجزئته إلى أحياء ومناطق إنها حالة روحية فكرية وعقلية".[3]

1- شويشي زهية، **البيئة في الجزائر –التأثير على الأوساط الطبيعية وإستراتيجية الحماية**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16، جامعة سطيف، ديسمبر 2012، ص .03 .

2- قانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتضمن **القانون الأساسي للبلدية**.

3- Parc. R, **La ville**, **Chicago**, the university of Chicago press, version française augmenté, l'école de Chicago naissance de l'écologie urbaine, Paris, Ed du champ urbain, 1979, p .83.

رابعا– التحليل السوسيولوجي للنمو الحضري لمدينة خنشلة:

إن تتبعنا للمراحل التاريخية التي مر بها تطور المدينة والتي سبق أو تعرضنا له، وباستقراء للتصور الإيكولوجي، نلاحظ أن المدينة نمت على النموذج الدائري المتراكز على حد تعبير **أرنست برجس**.[1]

أ– النمط الأول (نمو حلقي): وهو أن المدينة بدأ توسعها انطلاقا من النواة المركزية أو مركزها الأساسي ثم توسع على شكل حلقات في جميع الاتجاهات تماشيا مع معدل النمو الحضري والذي اتخذ عدة أنماط من التخطيط، حيث اتخذ شكل النمو الشريطي الذي تميز بتحويل الأراضي الزراعية إلى مناطق سكنية جديدة لاسيما في الجهة الجنوبية للمدينة باتجاه طريق بابار وفرنقال والتي كانت عبارة عن أراضي فلاحية التي اكتسحها العمران، كما اتخذ نمو المدينة شكل الاندماج الحضري الذي كان نحو اتجاهين في الجهة الشمالية باتجاه بلدية الحامة، هذا بالرغم من العوائق الطبيعية المتمثلة في النسيج الغابي، غير أن المناطق الثلاث اتسمت باندماج حضري وأصبحت تتجه نحو مركز حضري واحد، لهذا عمدت مديرية البناء والتعمير لولاية خنشلة بتعديل مخطط تسيير التهيئة والتعمير ما بين البلديات خنشلة–الحامة–انسيغة (PDAU).[2]

وعلى العموم فإن النمو الحضري للمدينة أخذ ثلاث حلقات هي:

الحلقة الأولى: تتكون من مركز المدينة ونواتها عن طريق أحياء استعمارية قديمة كنهج الجزائر، نهج ابن باديس، حي الثكنة القديمة، ومن مؤسسات عمومية موروثة عن الحقبة الاستعمارية كمقر الدائرة وسوقين مغطاة.

الحلقة الثانية: وتتمثل في سكن الطبقات المتوسطة وهي أحياء تلقائية نشأت بفعل عاملي الزيادة الطبيعية والهجرة الريفية باتجاه المدينة، هذه الأخيرة تجاوزت نسبة معدلات النمو الطبيعي نتج عنها إنشاء أحياء محاطة بنواة المدينة وهي أحياء تتصف بنوع من التنظيم في هيكلها وطرقها الرئيسية بالرغم من طبيعتها العشوائية، وتتمثل هذه الأحياء في كل من: حي الحسناوي، حي عبد الحفيظ السوفي، حي بوزيد وحي بوزيان؛ فكان النمو الحضري للمدينة نموا

1– محمد السيد غلاب وآخرون، **جغرافيا الحضر**، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتب الجامعية، 1972، ص. 171.

2- **PDAU intercommunal révisé 2014** , Direction de l'Urbanisme et de la Construction de la Wlaya de Khenchela,.p 25.

تلقائيا وفقا لقاعدة **جيفرسون وزيف**.[1] ولقد أخذت المدينة هذا الشكل من النمو الحضري نتيجة لعوامل عديدة أهمها:

- تزايد معدلات الهجرة الريفية مباشرة بعد الاستقلال.

- الملكية العقارية ودورها في التوسع الحضري.

- النهج المتبع للسلطات العمومية في السبعينات والمتمثل في الثورة الصناعية التي ساهمت في تدفق سكان الأرياف نحو المدن.

الحلقة الثالثة: منطقة سكن الطبقات الفقيرة وهي الأحياء الشعبية التي تتصف بالعشوائية والغير منظمة، وتتمثل هذه الحلقة في أحياء كل من:

- حي الحدائق (ماريطو).

- حي الزنوج سابقا أو حي المقبرة الإسلامية حاليا.

- حي المحطة.

- حي بوجلبانة.

- حي النور.

وتتميز بالازدحام الشديد والكثافة السكانية، تسكنها غالبا الطبقة الفقيرة، وهي أحياء لم تخضع لأي تخطيط عمراني أو رقابة تنظيمية، يعيش قاطني هذه الأحياء حياة التهميش والفقر وظروف سكنية مزرية وغياب تام للمرافق والخدمات، فهي محرومة تماما من البنى الأساسية للحياة الاجتماعية.[2]

الحلقة الرابعة: وهي الأحياء الحديثة التي نشأت نتيجة الضغط على مراكز المدينة، وهي مزيج من السكنات الجماعية والأحياء التي نشأت وفقا لتحصيصات سكنية يغلب عليها طابع التنظيم وفقا لمخططات التهيئة العمرانية، وتمثل المناطق والأحياء التي نشأت على الجنوب والجنوب الشرقي للمدينة متمثلة في تحصيصات بن

1- عبد الإله أبو عياش، **أزمة المدينة العربية**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1985، ص .137.

2- إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الإنسان والمدينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص .122.

بولعيد، الأوراس، زوي1، زوي2، حي 326 قطعة، بابار1، بابار2، والقطب العمراني الجديد طريق العيزار، وكذلك الأحياء التي نشأت على شمال المدينة مثل السكنات الجماعية بطريق باتنة وحي موسى رداح.

شكل رقم (60): يبين النمو الحضري لمدينة خنشلة وفقا للتصور الإيكولوجي.

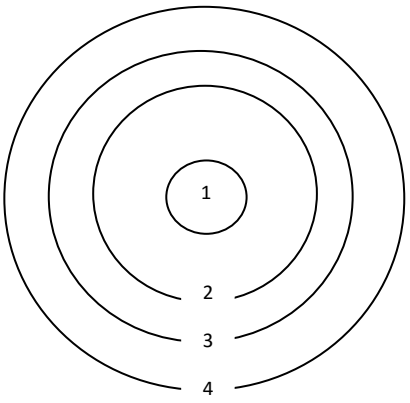

1- مركز المدينة ونواتها (الأحياء الاستعمارية القديمة).
2- الأحياء التلقائية (الطبقات المتوسطة).
3- الأحياء الفقيرة.
4- التوسع الجديد

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النظريات الإيكولوجية للنمو الحضري

إن الشكل السابق يبين كيفية نمو المدينة وتمددها على شكل حلقات تتميز بالترتيب التسلسلي بدءا من نواة المدينة ومركزها الرئيسي المكون من الأحياء الاستعمارية القديمة وبعض المرافق العمومية والإدارات والسوق الموروثة عن الحقبة الاستعمارية ونتيجة للهجرة الريفية نحو مركز المدينة، أنشئت الحلقة الثانية المتكونة من أحياء تسكنها الطبقات المتوسطة وهي أحياء نمت تلقائيا نتيجة لوفرة الأراضي وثمنها الذي كان في متناول الطبقة المتوسطة، وتأتي الحلقة الثالثة والمتكونة من الطبقة الفقيرة التي هاجرت إلى المدينة سواء بدافع القرابة أو البحث عن فرص العمل في المدينة، مما يجعلها تسكن في أحياء عشوائية، وتأتي الحلقة الأخيرة والتي تمثل التوسع العمراني الحديث الذي كان نتاج النمو الحضري الغير مخطط، فتوسعت المدينة على حساب الأراضي الفلاحية في الجهة الجنوبية، وما يمكن أن نستنتجه هو أن نمو مدينة خنشلة كان نتاج لعدة عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية، ويمكن تصور هذه العوامل في علاقاتها المتبادلة حيث يؤدي التغير في إحداها التعديل والتغير في الأخريات.

ب- النمط الثاني (النمو الخطي): كان نتيجة للاستهلاك السريع للأراضي سهلة التعمير والتي كانت تحيط بالمدينة واصطدام تمدد المجال بعوائق طبيعية كالنسيج الغابي والجبلي بالمنطقة الشمالية للمدينة (منطقة الشابور) وبمنطقة الجنوب الشرقي المتمثل في وادي بوغقال، الشيء الذي أدى إلى انتشار حركة الاتساع والامتداد الحضري

في الجهة الجنوبية للمدينة باتجاه طريق بابار وطريق العيزار، حيث كان لامتداد الطرق دور في تكوين مناطق عمرانية، والذي أهلها لتكون قطب عمراني جديد بعدما كانت مناطق عمرانية صغيرة على شكل عنقود.[1]

وبالنظر إلى تقسيم المدينة إلى قطاعات وفقا لمتغير الدخل، نستطيع القول أن نمو مدينة خنشلة وتطورها عبر المراحل التاريخية جاء على شكل قطاعات على حد تعبير **هوموهويت**،[2] حيث كان التوسع والانتشار بدافع الوظيفة السكنية والطبقات الاجتماعية، فهناك أحياء تسكنها طبقات متوسطة وأخرى متخلفة وشعبية يسكنها الفقراء، وأن نمو المدينة كان بأقصر سرعة على خطوط النقل الرئيسية، ففي الجهة الشمالية للمدينة الطريق الوطني رقم 88 باتجاه باتنة وفي الجهة الجنوبية الطريق الوطني رقم 82 باتجاه ولاية بسكرة.

والخرائط التالية تبين التطور العمراني والنمو المساحي لمدينة خنشلة

1- عبد اللطيف بن أشنهو، **الهجرة الريفية في الجزائر**، الطبعة التجارية، د س، ص. 152.

2- جيرالد بريز، **مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، ترجمة محمد الجوهري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989، ص .207.

خريطة رقم (07): تمثل مراحل التطور العمراني والنمو المساحي لمدينة خنشلة.

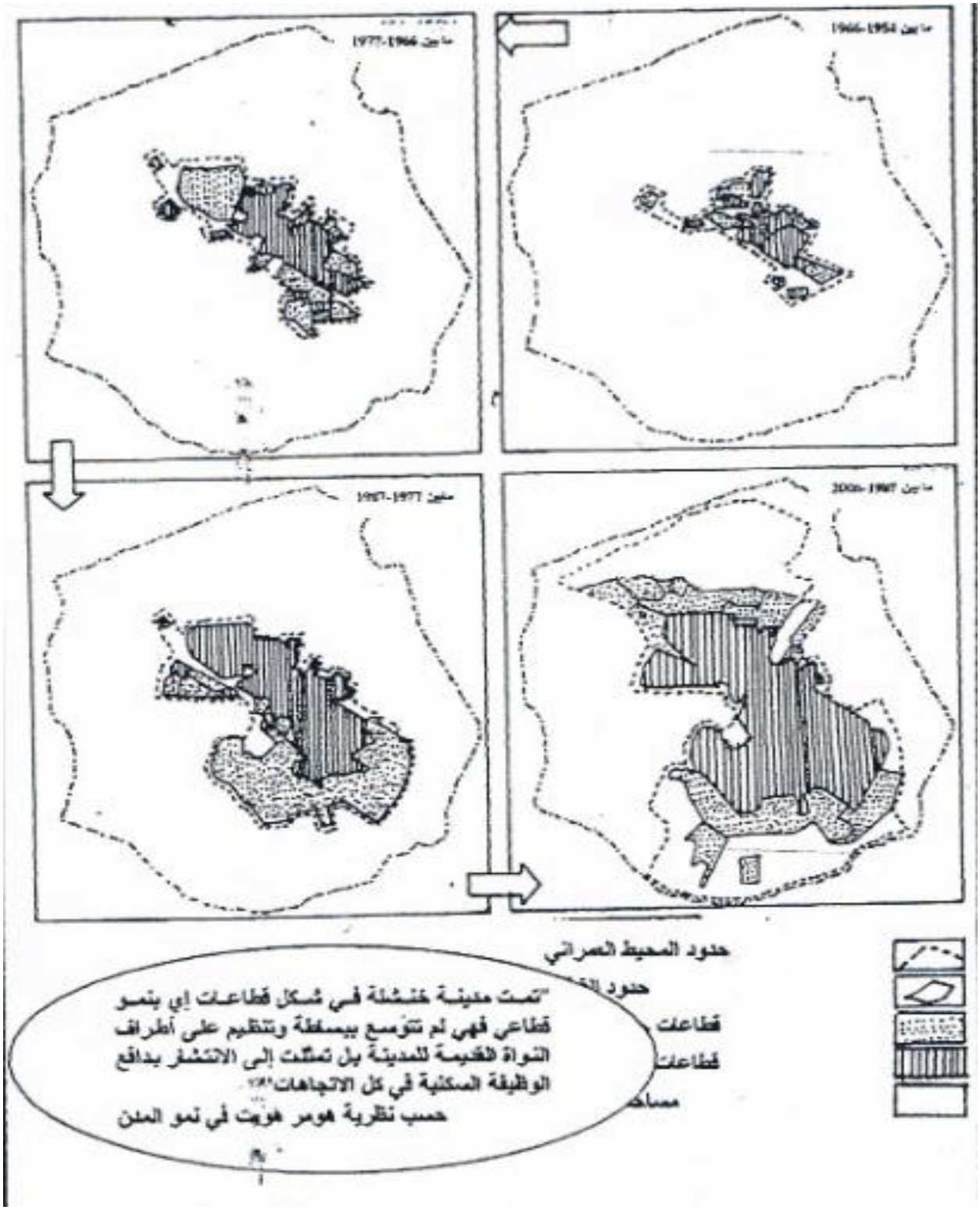

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2007.

ج- الاتجاه المستقبلي للنمو الحضري لمدينة خنشلة:

باعتمادنا على التصور الإيكولوجي والمؤشرات الدالة على النمو الحضري لمدينة خنشلة، نستطيع القول أن نمو المدينة سيأخذ مستقبلا شكل النويات المتعددة على حد تعبير **هاريس وللمان**.[1] وهذا لعدة مؤشرات التي توحي بأن المدينة تتجه نحو تعدد النويات، حيث يكون هناك عدد من المراكز في المدينة ولا يعود إلى نواة ومركز واحد كما كان من قبل، وهو ما يفسر تمدد مجال المدينة في جميع الاتجاهات وأن السكان القاطنين في الأحياء الجديدة يستقلون عن مركز المدينة في قضاء حاجياتهم اليومية لاسيما في بعض الأنشطة كتجارة المواد الغذائية، حيث يستوجب على التجار وممتهني بعض الأنشطة التي تستوجب الحصول على المواقع الممتازة، الشيء الذي يدفعها للبحث عن مواقع أقل مرغوبية وذات إيجار منخفض والذي ينطبق على تجارة المواد الغذائية، حيث ظهرت في الآونة الأخيرة مساحات تجارية واسعة (superettes) في الأحياء الجديدة والآهلة بالسكان كالقطب العمراني الجديد الذي يتجاوز عدد سكانه 50.000 ساكن، مما دفع بالسكان بالاستغناء على نواة المدينة، لأن التجار اختاروا الابتعاد عن مركز المدينة وضيق المحلات مما دفعهم إلى خلق مساحات واسعة في الأحياء الجديدة لعرض وتخزين بضاعتهم، الشيء الذي أضفى على الأحياء الجديدة حركية.

بالإضافة إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة وهي خلق الإدارة الجوارية من أجل تقريب الإدارة من المواطن أو ما يطلق عليها بالمرافق العمومية الجوارية، حيث أنشئت عدة مرافق جوارية لتقديم خدماتها لساكنيها (كالملحق البلدي، الملحق البريدي، مركز الأمن الحضري، إنشاء أسواق مغطاة جوارية في الأحياء الجديدة وإنشاء مؤسسات للصحة الجوارية...الخ) الهدف من ورائه التخفيف عن مركز المدينة.

من خلال هذه المؤشرات يمكن القول أن المدينة تنقسم إلى مناطق وقطاعات وكل منطقة لها ميزاتها الخاصة، وهو ما جاء به مخطط التسيير للتهيئة والتعمير لما بين البلديات خنشلة-الحامة-انسيغة الذي جعل لكل قطاع نواته الخاصة من خلال التجهيزات العمومية والخدماتية فتدفع بالسكان بالاستقلال عن مركز المدينة الذي تتجمع فيه المحلات التجارية والبنوك والفنادق، وللتخفيف عنه يستوجب خلق نويات متعددة وهو ما يمثل اللامركزية حيث يميل الناس إلى البعد عن مراكز المدينة.

1- إسماعيل قيرة، **نظريات علم الاجتماع الحضري ونظرياته**، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص .65.

خلاصة

مما سبق نستنتج أن النمو الحضري لمدينة خنشلة كان نموا غير مخطط ولم يؤخذ في الحسبان التوسع العمراني الذي تعرفه المدينة ولم يكن متوقع بهذا الشكل كانت مسبباته الرئيسية (الزيادة الطبيعية للسكان والهجرة الداخلية) الشيء الذي جعل المدينة تأخذ أشكال متعددة لنموها الحضري، مما أثر على الطاقة الاستيعابية للمجال الحضري والاستهلاك الواسع للعقار الفلاحي لاسيما في الجهة الجنوبية للمدينة اتجاه طريق بابار أو ما يسمى بالقطب العمراني الجديد.

الفصل السادس

النمو الحضري بمدينة خنشلة وعلاقته بالتلوث البيئي

الفصل السادس

النمو الحضري بمدينة خنشلة وعلاقته بالتلوث البيئي

تمهيد

أولا– الوضعية البيئية بمنطقة البحث

ثانيا– النمو الحضري وعلاقته بالتلوث البيئي في مدينة خنشلة

ثالثا– مظاهر التلوث بمدينة خنشلة

رابعا– التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية والوسائل المحلية لمواجهتها

خلاصة

تمهيد

إن النمو الحضري الغير مخطط والغير موجه يضع أجهزة الدولة أمام ضغوط شديدة من أجل توفير المرافق والخدمات ومباني وأجهزة، بالإضافة إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء المتخلفة، التي تعاني بدورها من عدم توفير الخدمات والمرافق العامة وانتشار التلوث من خلال تراكم أكوام القمامة في كل مكان الناتج عن ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة وعدم إتباع الطرق الملائمة في جمع ونقل ومعالجة هذه النفايات، والتي أصبحت تهدد حياة الفرد وصحته وسلامته، وقد تزداد المشكلة حدة في العلاقة الغير متكافئة بين التزايد السكاني المستمر وعدم كفاية الخدمات وظهور مشكلات بيئية متعددة.

ولقد شهدت مدينة خنشلة تغيرات هامة في العقود الأخيرة، حيث شهدت نمو عمراني وسكاني معتبر كانت له آثار مباشرة على المجال البيئي، في هذا الإطار يأتي الفصل السادس تحت عنوان "النمو الحضري بمدينة خنشلة وعلاقته بالتلوث البيئي"، حيث اعتمدنا على وصف الوضعية البيئية بمنطقة البحث ثم إلى علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي بمدينة خنشلة لنصل إلى مظاهر التلوث بالمدينة لنخلص في الأخير إلى التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية وسبل مواجهتها محليا.

أولا– الوضعية البيئية لمنطقة البحث:

بما أن المشكلات البيئية مرتبطة ببعضها وأن آثار التلوث تتعدى الحدود المكانية لمنطقة البحث، ارتأينا أن نتجاوز الحيز المكاني للبحث (مدينة خنشلة) لنذكر بالإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الولاية.

1– الإمكانيات الطبيعية لولاية خنشلة:

تنقسم ولاية خنشلة إلى أربعة مناطق هامة هي:

أراضي رعوية: وتمثل مساحة تقدر بـ575.553 هكتار؛ أي ما يعادل 60% من مجموع الولاية مكونة أساسا من نبات الحلفاء والآكابيسة والشيح، أما في المناطق الجنوبية والمتكونة من المراعي السهبية والصحراوية فنجد النباتات الشوكية المقاومة للحرارة والملوحة مثل الطرفة، الحماضة، الصبار...

أراضي زراعية: تتربع على مساحة تقدر بـ246.749 هكتار؛ أي ما يعادل 26% من مجموع إقليم الولاية تحتوي أساسا على أراضي صالحة للزراعة وغطاء نباتي متكون من ثلاث طبقات، الأشجار، الشجيرات والنباتات

الدائمة، وتختلف باختلاف المناطق الطبيعية، حيث نجد في السهول العليا الشمالية بعض النباتات القصيرة مثل الشيح، القطف، السدر...

أراضي غابية: تغطي مساحة تقدر بـ128.715 هكتار؛ أي ما يعادل 13% من إقليم الولاية، تقع أساسا في المنطقة الغربية بجبال الأوراس ببوحمامة الغنية بغابات كثيفة مكونة من أشجار البلوط الأخضر والصنوبر الحلبي، الأرز الأطلسي ونباتات العرعر الفينيقي...، كما توجد بها قمة جبل شلية (رأس كلثوم) بارتفاع 2328م، بالإضافة إلى المنطقة الوسطى التي تحتوي على جبال النمامشة وفي المنطقة الشرقية جبال عين الطويلة.

أراضي غير زراعية: وتمثل 6.230 هكتار؛ أي ما يعادل 01% من مجموع إقليم الولاية، الدائرة النسبية التالية تمثل تقسيم استخدامات الأرض في ولاية خنشلة.

الشكل رقم (07): استخدامات الأرض في ولاية خنشلة.

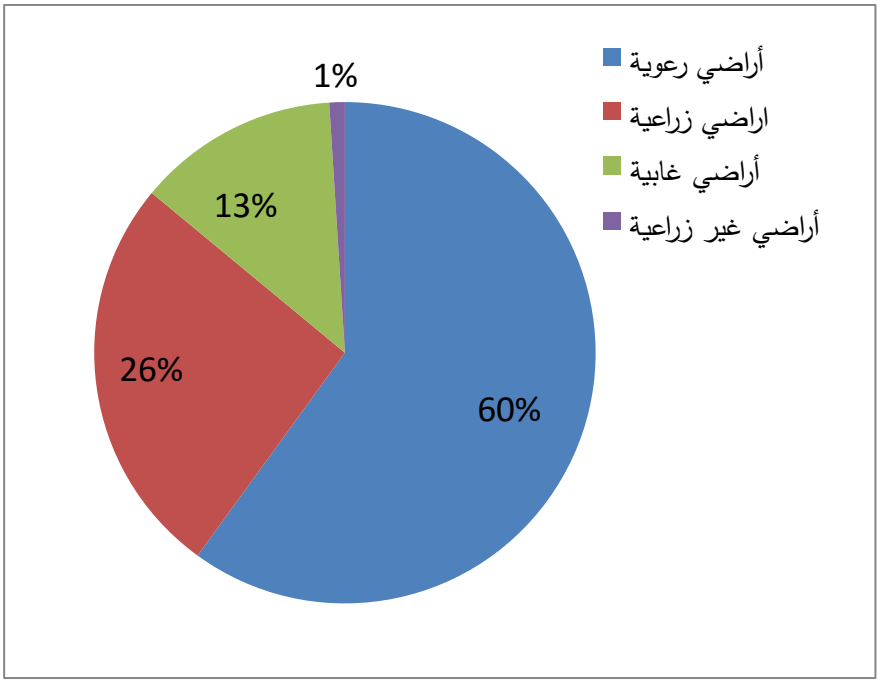

المصدر: مديرية الغابات لولاية خنشلة.

من خلال الدائرة النسبية يتضح أن ولاية خنشلة تتميز بالتنوع في استخدامات الأرض، فبالرغم من أنها تحتوي على أراضي رعوية إلا أن التنوع في التضاريس يساهم في تنوع الخصائص الطبيعية للولاية، فالأراضي الزراعية تمثل 26%، معظمها يقع في الشمال والشمال الغربي للولاية ويضم الرميلة، متوسة وسهل ملاقو ببوحمامة، وتسمى غالبا بالسهول العليا، في حين الأراضي الغابية تمثل نسبة 13% من إقليم الولاية وتمثل ثروة غابية معتبرة

بإمكانها أن تساهم في التوازن البيئي للمنطقة وأن تساهم في التنمية السياحية للمنطقة، غير أنها تتعرض للتدهور بسبب العوائق الطبيعية والبشرية (القطع الغير مشروع، الرعي الجائر والحرائق).

أما أراضي الرعي فتمثل نسبة 60% من إقليم الولاية تقع في المنطقة الوسطى والجنوبية، غير أن هذه تتعرض للتناقص والتدهور المستمر بسبب الرعي الجائر، واستغلاله في التشجير، بينما الأراضي الغير صالحة للزراعة فلا تمثل سوى نسبة 01% من إقليم الولاية.

إن المؤهلات الطبيعية التي تمتلكها الولاية بإمكانها أن تساهم في التنمية الاقتصادية والسياحية، فالمساحة الإجمالية المخصصة لقطاعات الزراعة والغابات تمثل 89% من إقليم الولاية، وتقدر الأراضي المسقية في شمال الولاية بأكثر من 20.000 هكتار، بيد أن الأراضي القابلة للاستصلاح في الجنوب تقدر بمساحة 110.000 هكتار.

كما تزخر الولاية بقدرات سياحية معتبرة (الحمامات المعدنية، الغابات، الجبال، الآثار التاريخية والمناظر الطبيعية...)، فهي تمتلك مواقع طبيعية جذابة تمتاز بالتنوع وتتسم بلمسة سياحية يمكن أن تكون وجهة للسياح والمستثمرين وتتوفر على عناصر طبيعية قلما نجدها في مناطق أخرى كالمياه العذبة والأودية المشهورة والسدود الغنية بالثروة السمكية والطيور المهاجرة مع وجود الينابيع الحموية والمعدنية ذات الخصائص العلاجية مثل حمام الصالحين وحمام كنيف باعتبارها محطة البخار الوحيدة على المستوى الوطني، مما جعلها مقصد للسياحة العلاجية والعلمية.

وقد اعتمدت السلطات المحلية في هذا الإطار على دعم الاستثمار السياحي من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) من خلال وضع إستراتيجية تنموية مستقبلية لتعزيز القطاع وتطويره عن طريق تحقيق أهداف وطموحات كتهيئة وتأهيل كل من منطقة حمام الصالحين وحمام كنيف والمحطة المناخية بشليا، وتسعى كذلك لغرس الثقافة والذهنية السياحية لدى الفرد ودفعه للاستثمار السياحي والحموي.[1]

غير أن عدم اهتمام الإنسان بالبيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة جعلها تتعرض للتناقص والتدهور المستمر جراء الاستغلال المفرط التي جعلت الروح المصلحية تتملك الإنسان في علاقته مع البيئة وغياب الضوابط الأخلاقية والإنسانية، والتي يجب أن تحكم تصرفات الإنسان عند اضطلاعه بمسؤوليته كونه العنصر الأساسي في تحمل المسؤولية، مما يطرح مشكلة العلاقة بين الإنسان والبيئة والتفاعل بينهما على حد تعبير

1- معمر بلعيدي، **السياحة في مدينة خنشلة –واقع وآفاق**، المتاحة في الموقع maqth.com بتاريخ 25 أوت 2015 على الساعة 20:00.

شحاتة في عرضه لعلاقة الإنسان ببيئته، حيث يرى أن الإنسان أساء استعمال قدرته في تغيير بيئته في سبيل تحقيق أقصى استغلال ممكن دون النظر إلى أن هناك كائنات حية أخرى تشاركه المعيشة في هذه البيئة وتنتفع معه بمكوناتها، مما أدى إلى اختلال التوازن الطبيعي.[1]

2- الشبكة الهيدروغرافية للمدينة:

تعتبر الدراسة الهيدروغرافية أحد الدعائم الأساسية لعملية التنمية وبعث الديناميكية لمختلف النشاطات في المدينة، سواء كانت هذه المصادر جوفية أو سطحية، لذلك فمدينة خنشلة تتميز بالشبكة الهيدروغرافية التالية:

المياه السطحية: إن وقوع مدينة خنشلة ضمن منطقة ذات مناخ يمتاز بالجفاف الذي له تأثير بالغ في تقليص إمكانيات المدينة لهذا النوع من المياه التي أصبحت ضئيلة متذبذبة ومرتبطة بحتمية سقوط الأمطار، فالأراضي الفلاحية لا تجد حاجتها من المياه السطحية لقلة تساقط الأمطار من جهة، وعدم ضبط خطة هيدروغرافية ناجحة للسيطرة على المياه المتساقطة خاصة في الفترة الرطبة، فالمدينة مزودة بمجموعة من الأودية الدائمة الجريان وأخرى مؤقتة الجريان، وهي:

- **واد تمايورت:** يصب في واد فرنقال وله روافد في الجنوب الغربي.
- **واد بوغقال:** يحد المدينة من الجهة الشرقية بشكل كامل.
- **واد بغاي:** يحد المدينة من الجهة الشمالية الشرقية وفيه تصب الروافد المتواجدة في الشمال.[2]

المياه الجوفية: إن نقص الدراسات الهيدروغرافية بالمدينة فإن تقرير الآبار المائية العميقة وخصائصها وضعت على أساس بعض الآبار المزودة للمدينة بمختلف احتياجاتها المائية، فنجد ثلاثة أنواع من الآبار المائية وهذا حسب العمق:

- الآبار قليلة العمق: أقل من (100م) وهي تغذي أغلب المصادر المائية بالمنطقة منها (عين الكرمة، عين فرنقال).

- الآبار متوسطة العمق: ما بين 100-300م) وهي مستعملة عن طريق آبار موزعة على أنحاء المدينة.

1- شحاتة حسن أحمد، **البيئة والمشكلة السكانية**، نصر، عربية للطباعة والنشر، 2001، ص 95.

2 - P.D.A.U intercommunal, Khenchela-Ensigha-Elhamma, phase 1, 2004.

- الآبار الجوفية العميقة: ما بين (300-600م) وهي التي تعتمد عليها المدينة في تزودها بالماء من خارج حدودها.

مصادر المياه الصالحة للشرب: مدينة خنشلة ممونة بـ32 بئر أهمها:

- عين الشابور: وهي من أقدم الآبار نسبة انسيابها 70ل/ثا.

- عين بوغقال (سقالة): تبعد بحوالي 04 كلم عن شرق المدينة نسبة انسيابها 20ل/ثا، تم تحويله إلى خزان بسعة 2500م^3 للخزان الواحد.

- محطة عين بقاقة: يعود تاريخ تشغيلها إلى 1979م، بها ثلاث محطات (بئرين في العقلة وبئر واحدة في بقاقة).

كما يتم تموين المدينة بالماء انطلاقا من سد بابار.

محطات الضخ بالمدينة: تتواجد ثلاث محطات للضخ من المصادر الرئيسية للمدينة:

- آبار بقاقة والعقلة على مسافة 13,5 كلم، عرض أنبوب الضخ 350مم في اتجاه خزانات 500م3، ومن ثم تصل إلى محطات ضخ رئيسية بالمدينة هي:[1]

* الأولى تقع بحي 700 سكن بها خزان مائي سعته 300م^3.

* الثانية تقع بتمايورت 100م^3.

* الثالثة بحي 192 سكن 150م^3.

ومن آبار سقالة على بعد 4,5 كلم عرض الأنبوب 200مم، تضخ في اتجاه خزان مائي قدره 1000م^3.

كما توجد آبار في كل من الرميلة على بعد 15 كلم بعرض أنبوب 200مم تصل إلى خزان سعته 2000م^3، وتستعمل لتلبية حاجيات المنطقة أكثر منها للشرب.[2]

وما يمكن قوله عن الآبار السالفة الذكر هو أنها تتوزع بين ما هو موجود داخل المدينة وأخرى على حوافها، لكن تبقى استعمالاتها غير كافية وهو ما سيطرح إشكالية تزويد التوسعات المستقبلية لتزويد المدينة بالمياه الشروب.

1- **P.D.A.U intercommunal**, **Khenchela-Ensigha-Elhamma**, phase 1, 2004.

2- **P.D.A.U intercommunal**, **Khenchela-Ensigha-Elhamma**, phase 1, 2004.

ثانيا: علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي في منطقة البحث (مدينة خنشلة)

إن النمو السكاني المرتفع والتوزيع السكاني الغير منظم، حيث يرتكز أغلب السكان في الحواضر مما جعل مدن الألفية الثالثة تتصف بالتضخم السكاني، الشيء الذي أفرز عدة مشكلات اجتماعية، اقتصادية وبيئية، ومدينة خنشلة بدورها عرفت تركز سكاني وكثافة عالية خلال العقد الأخير، فوصلت معدل الكثافة السكانية عند نهاية سنة 2014 إلى 65%، أما عدد السكان الحضريين فوصل إلى 287.226، في حين بلغ عدد السكان الريفيين 152.624، مما يوحي بأن تطور السكان في المدينة أصبح يسير بوتيرة عالية، فبعدما كان سنة 1998 في حدود 87.196 نسمة، وصل إلى 126.930 نسمة عند نهاية سنة 2014، والجدول التالي يبين تطور السكان من سنة 1977 إلى غاية 2014.[1]

جدول رقم (26): يمثل التطور السكاني لمدينة خنشلة من سنة 1977 إلى غاية 2014.

السنوات	1977	1987	1998	2008	معدل النمو متوسط السنة 2008/98	المجموع عند نهاية 2014
حنشلة	49.800	71.185	87.196	108.580	2,3	126.930

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة.

إن التطور السكاني خلال العقود الماضية دفع بالسلطات العمومية إلى إنجاز عدد معتبر من السكنات، حيث وصل عدد السكنات المنجزة عند نهاية سنة 2014 إلى 27.431، وأن عدد السكنات في طور الإنجاز 14.374، في حين بلغ عدد السكنات المسجلة 49.087.[2]

غير أن تزايد السكان والنمو الحضري في منطقة البحث فاق نسبة الحظيرة السكنية المحلية، وسبب عجز في المرافق الخدماتية، الشيء الذي أفرز عدة مشكلات اقتصادية، اجتماعية وبيئية.

فالمدينة تشهد نمو متسارع وانتشار للسكان بطريقة غير منتظمة، فكلما كانت نسبة نمو المدينة أكبر انفجارا ضاقت الحظيرة السكنية الموجودة جراء تكاثف الأحياء واختلال مكثف للمساكن وتجهيز ناقص للخدمات الحضرية القاعدية (المياه الصالحة للشرب، الكهرباء...)، بالإضافة إلى تدهور البيئة الحضرية وانتشار التلوث بشقيه السائل الصلب والهوائي، لذلك نستطيع أن ندرج مؤشر النمو الحضري الغير منظم في المدينة من ضمن العوامل

1- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، **الدليل الولائي للإحصاء** لسنة 2014، ص 08.

2- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، **الدليل الولائي للإحصاء** لسنة 2014، ص 58.

الأساسية التي تساعد على تدهور البيئة، لأن البيئة هي الكل المتكامل بين الإنسان والكائنات الحية الأخرى والمواد وما بينهما من علاقة وتفاعل ونتائج يؤثر بعضها على البعض، ويتأثر كل منهما بالآخر، وهو ما ذهبت إليه مدرسة التفاعل التي فسرت علاقة الإنسان بالبيئة ومنظوماتها الثلاثة، والتي ترى أن الكائن الحي لا يتأثر بكل ما يحيط به من ظواهر كالحرارة والطاقة فحسب، بل أن البيئة هي الأخرى تتأثر بالكائن الحي عن طريق التغذية المرتدة الخارجية، بمعنى أن البيئة تؤثر في الكائنات الحية التي تسكنها، وهي بدورها تؤثر في البيئة المحيطة،[1] والإنسان له كافة القدرات والإمكانيات التي تجعله يختار من البيئة ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه، غير أن التمادي واللامبالاة تؤدي إلى التأثير على المنظومة البيئية، ويكون ذلك من خلال استنزاف الموارد البيئية منها المتجددة والغير متجددة بطريقة عشوائية وغير منتظمة، فتزايد النشاط البشري والنزعة الاستهلاكية المتنامية أدى إلى آثار جمة على المحيط الحضري والبيئة على السواء من خلال إنتاج كميات معتبرة من مخلفات النفايات المنزلية، فالنفايات الصلبة في المدن تتراوح بين 0,5 كلغ إلى 1,5 كلغ للفرد الواحد، ومما زاد الأمر تعقيدا هو العلاقة الغير متكافئة بين تزايد عدد السكان ونشاطاتهم اليومية مقابل الموارد البيئية، مما يوحي بعدم تكافؤ العلاقة بين الإنسان ككائن اجتماعي والبيئة المحيطة به جراء ضعف الوعي البيئي وأسلوب التخلص من النفايات.

إن العلاقة بين النمو الحضري الغير متزن والنظم البيئية هي علاقة غير متكافئة، فالنمو الحضري يكوِّن نسق اجتماعي وحداته تمثل الأفراد والنشاطات تساهم في بناء النظم الاجتماعية، وأن أي خلل في هذه الوحدات تؤثر في النسق العام وتؤدي إلى زيادة التلوث الذي يهدد الوجود الاجتماعي والكائن الحي بصفة عامة.

فعلى سبيل المثال التزايد السكاني يؤدي إلى الضغط على المجال ويدفع إلى ظهور مناطق عشوائية جراء التزايد السكاني الذي مرت به المدينة عبر مراحلها التاريخية، مما أدى إلى الضغط على المجال وساهم ذلك في تخلخل مورفولوجية المدينة، فأغلب الأحياء القديمة المتواجدة بالمدينة هي أحياء عشوائية كحي الحدائق، حي عين الكرمة، حي بوجلبانة، حي طريق عين البيضاء، حي المقبرة الإسلامية، حي الحسناوي...الخ، وهي أحياء عشوائية موروثة عن الحقبة الاستعمارية تتصف بالطرق الملتوية والأزقة والدروب الضيقة غير المستوية تعاني نقص الخدمات القاعدية المختلفة، وبالتالي فهي تمثل مشكلة بيئية، بالإضافة إلى تزايد عدد المنشآت المصنفة تلبية للطلبات المتزايدة والمتجددة لتلبية حاجيات السكان، والتي تفترض أن كل منشأة تخضع لدراسة تقييم الأثر البيئي، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك.

1- صحر فتحي مبروك وآخرون، **نحو دور فعال للخدمة الاجتماعية في تحقيق التربية البيئية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط1، 2004، ص 20.

وما يمكن أن نستخلصه هو أن العلاقة بين النمو الحضري والنظم البيئية هي علاقة لا تقوم على التضاد، بل على التكامل بمفهومه الواسع، وهكذا تضل العلاقة تنمو بينهما على نحو من التكامل والتكافل الحضري، ولكن غياب التخطيط وزيادة الضغط السكاني على البيئة في منطقة البحث (مدينة خنشلة) اتسعت الفجوة بين النمو الحضري والبيئة، مما زاد في تعقد مشكلة التلوث البيئي الحضري.

ثالثا– مظاهر التلوث بمدينة خنشلة:

أما بالنسبة للجانب المؤسساتي وعلى المستوى الوطني، فقد ارتبطت إشكالية تدهور البيئة بطبيعة السياسات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة، حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، ما أدى إلى تفاقم التلوث خاصة بعد التوسع الكبير والسريع للمدن وتطور الصناعة، وتغير أنماط الحياة الحضرية، حيث فرض النمو الحضري الغير متزن ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية للجزائر وبيئتها، وكثيرا من الموارد الطبيعية أخذت بالتدهور بل أدى إلى ظهور مشكلات بيئية لم تكن مألوفة من قبل.[1] كل ذلك غيّر المعادلة فتحولت الجزائر في أقل من ثلاثة عقود من دولة ذات بيئة سليمة إلى دولة لها مشاكل بيئية من الدرجة الأولى، حيث تحتل المرتبة 112 في المجال البيئي حسب التصنيف الدولي،[2] وهو ما يوحي بعمق المشكلة البيئية في الجزائر.

ومدينة خنشلة كباقي المدن الجزائرية التي عرفت تدهور بيئي حاد، فبالرغم من أنها ليست قطبا صناعيا كبيرا، وكان تأثرها واضحا بالنسبة للسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في التسعينات، وهو التوجه نحو الاقتصاد الحر تم في هذا الإطار غلق مصنع الفلين والخشب، وهو أحد المصانع الكبرى في شمال إفريقيا، وغلق مصنع النسيج والعديد من المؤسسات الاقتصادية المحلية، حيث انسحبت الدولة بصفة كاملة من جميع النشاطات الاقتصادية، وتم خوصصة القطاع العام والاتجاه نحو الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص، حيث ظهرت العديد من المنشآت المصنفة (حدادة فنية، نجارة الخشب، تشحيم السيارات، التصليح الميكانيكي...الخ)، والتي أفرزت العديد من المشاكل البيئية والعمرانية نتيجة لعدم مراعاة في العديد من الأحيان قوانين التخطيط من الناحية العمرانية والاجتماعية والبيئية، فإذا كان انتشار هذه المنشآت عبر المحيط الحضري فيه فوائد اقتصادية واجتماعية، فإنه بالمقابل له انعكاسات معتبرة على البيئة الحضرية، ويتوقف ذلك على مدى احترام قوانين التهيئة والتعمير

1- عبد القادر عوينات، **تحليل الآثار الاقتصادية البيئية من في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص 67.

2- الخبر، جريدة يومية جزائرية، إسماعيل بوزيدة، **البيئة في الجزائر تحديات كبيرة وإجراءات ضئيلة**، العدد 7417 بتاريخ 2004/04/27.

والاعتماد على معايير السلامة المطلوبة للحفاظ على البيئة، لأن عدم الالتزام بذلك ينتج عن هذه المنشآت آثار وأخطار سلبية على المحيط الحضري، مما يؤدي إلى بروز ملوثات بشتى أنواعها، بالإضافة إلى التلوث السمعي والبصري والضجيج الذي يؤثر على الإنسان، إضافة إلى التأثيرات الأخرى كتلوث المياه والتربة والأرض والهواء وتلوث المساحات الخضراء.

إن كل منشأة صناعية أو تجارية تسبب مخاطر أو مضايقات فيما يتعلق بالأمن العام والصحة والنظافة العمومية أو البيئة، مما يستدعي خضوعها للرقابة خاصة بهدف منع مخاطرها والتي أهمها: خطر الانفجار، الدخان والروائح، والمشرع الجزائري قسم منشآت خاضعة للترخيص ومنشآت خاضعة للتصريح، حيث تمثل المنشآت الخاضعة للترخيص الصنف الأكثر خطورة على المصالح من تلك الخاضعة للتصريح.[1]

1- المنشآت المصنفة وعلاقتها بتلوث المحيط الحضري للمدينة:

إن ظهور العديد من المنشآت المصنفة عبر النسيج العمراني لمدينة خنشلة تختلف من حيث النوع والعدد، ونتيجة للتوسع العمراني الذي عرفته المدينة أدى إلى ظهور وتركز المنشآت المصنفة على مستوى المحيط الحضري للمدينة وتنوعت بتعدد النشاطات، وبعد أن تعذر علينا الحصول على العدد الإجمالي والإحصائيات الخاصة بالمنشآت المصنفة بالمدينة قصد معرفة ما تنتجه وتخلفه من نفايات، كان لزاما علينا التوجه إلى فرع المركز الوطني للسجل التجاري لولاية خنشلة، أين تم إفادتنا بالإحصائيات الخاصة بالمنشآت المصنفة على مستوى بلدية خنشلة، وقد أخذنا على سبيل المثال نوع من المنشآت المصنفة التي تنتمي للقسم الثالث وهي محطات غسل وتشحيم السيارات والتي بلغ عددها 145 محطة، أما ورشات التصليح الميكانيكي للسيارات بلغ عدد المسجلين بـ83 ورشة، أما القسم الرابع فقد أخذنا على سبيل المثال عدد المخابز وصناعة المرطبات والحلويات وكان عددها 11 مسجل، ليكون العدد الإجمالي لهذه المنشآت المصنفة المتنوعة بـ239 مسجل حسب إحصائيات الفرع المحلي للسجل التجاري لولاية خنشلة.[2]

إن تواجد هذا العدد الكبير من المنشآت المصنفة بالمدينة بتعددها وتنوعها، حيث يساير حجمها وعددها عدد السكان وتوسع المدينة، فالعدد يزداد طرديا بتزايد السكان، الشيء الذي جعله ينتشر في الآونة الأخيرة عبر

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 **المتضمن تقسيم المؤسسات المصنفة**، المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 17 جويلية 2012.

2- الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية خنشلة، **حصيلة نشاطات سنة 2014**.

التجمعات السكانية وفي مختلف الأنسجة العمرانية للمدينة سواء كانت المخططة منها أو تلك التي كانت نتيجة البناءات الفوضوية كحي النور والأحياء الجديدة، وقد أوجب القانون خضوع هذه المنشآت إلى الرقابة الدورية من طرف اللجان المشتركة أو مصالح مديرية البيئة للولاية بهدف منع مخاطرها فيما يتعلق بالأمن العام والصحة والنظافة العمومية، وفي هذا الإطار قامت مصالح البيئة بحصيلة سنوية لمراقبة العديد من المنشآت المصنفة خلال نهاية سنة 2014، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (27): يمثل مراقبة المؤسسات المصنفة خلال سنة 2014.[1]

الرقم	نوع المنشأة المصنفة	العدد
01	مؤسسات كل النشاطات	33
02	المؤسسات المسموح بها وزاريا	/
03	المؤسسات المسموح بها ولائيا	02
04	المؤسسات المسموح بها بلديا	20
05	المؤسسات المصرح بها	11
06	الدوريات الرقابية	11
07	الإعذارات	04
08	مقررات الغلق	01
09	الشكاوى المعالجة	18

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

من خلال الجدول نلاحظ أن تقسيم المنشآت المصنفة يخضع لقوانين محددة وهي مقسمة وفقا لأهميتها وخطورتها على البيئة والأمن العام، فهناك مؤسسات مصنفة من الفئة الأولى والتي تخضع لترخيص وزاري مثل مؤسسة إنتاج الإسمنت أو محطة ضخ البترول وهي لا توجد بالمدينة، أما النوع الثاني وهي خاضعة لترخيص من طرف الوالي المختص إقليميا على سبيل المثال، نفطال، المفرغة العمومية وعددها في المدينة 02.

أما القسم الثالث فهي المؤسسات الخاضعة لرخصة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، وهي على سبيل المثال حدادة فنية ومحطات غسل وتشحيم السيارات، وأخذنا جدولين على سبيل المثال يبينان عدد هذه المنشآت في مدينة خنشلة إلى غاية ديسمبر 2015 وهما:[1]

1- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014**، ص 22.

جدول رقم (28): يمثل محطات غسل وتشحيم السيارات بمدينة خنشلة المسجلين في القيد التجاري إلى غاية ديسمبر 2015.

نوع التسجيل	شخص طبيعي		شخص معنوي		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
قيد رئيسي	82	56,99	01	16,67	83	57,24
قيد ثانوي	12	8,63	01	16,67	13	8,97
تعديلات رئيسية	17	12,23	02	33,33	19	13,10
تعديلات ثانوية	03	2,16	00	0	03	2,07
الشطب	25	17,19	02	33	27	18,62
مجموع المسجلين بعد الشطب	86	/	/	/	/	/
مجموع المسجلين	139	95,86	06	4,14	145	100

المصدر: الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية خنشلة

جدول رقم (29): يمثل ورشات التصليح الميكانيكي للسيارات في مدينة خنشلة والمسجلين في القيد التجاري إلى غاية ديسمبر 2015.

نوع التسجيل	شخص طبيعي		شخص معنوي		المجموع	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
قيد رئيسي	24	29,63	01	50	25	30,12
إعادة قيد رئيسي	14	17,28	00	00	14	16,97
تعديلات رئيسية	30	37,04	01	50	31	37,35
مجموع المسجلين بعد الشطب	41	/	/	/	/	/
مجموع المسجلين	81	97,59	02	02,41	83	100

المصدر: الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية خنشلة.

1- الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية خنشلة.

من خلال المعطيات السابقة والتي سمحت لبنا بأخذ منشأتين مصنفتين على سبيل المثال في مدينة خنشلة وهما ورشات التصليح الميكانيكي ومحطات غسل وتشحيم السيارات والتي وصل تعدادها إلى 220 منشأة مسجلة بالقيد التجاري، وهو تعداد بإمكانه إنتاج كميات معتبرة من الملوثات البيئية.

فبالرغم من أن هذا النوع من المنشآت تخضع لمجموعة من الشروط والمعايير التي من شأنها الحفاظ على البيئة لتكون سليمة وآمنة، إلا أن نقص الثقافة الصحية والبيئية لمستغلي هذه المنشآت التي غالبا مل تحتوي على مياه وزيوت وشحوم ومعادن، فالزيوت المستعملة تشكل نوعا من التلوث والتي تصرف مباشرة في الطبيعة أو عبر قنوات الصرف الصحي أو في الأودية، وبالتالي تشكل خطرا على الصحة والإنسان والبيئة، بالإضافة إلى تشويه المنظر العام للمجال الحضري.

أما القسم الرابع فهي المؤسسات الخاصة بالتصريح البلدي مثل: المخابز وصناعة المرطبات والحلويات وعددها 11.

إن مجموع المنشآت صنفت وفقا لخطورتها، فالمنشآت الخاضعة للترخيص هي التي تشكل خطورة على الأمن العام والبيئة والمحيط الحضري، أما المؤسسات الخاضعة للتصريح هي تلك المنشآت التي لا تسبب خطرا أو مساوئ على البيئة والمحيط العمراني.

2- تلوث الماء:

بالإضافة إلى شح الموارد المائية في المدينة واحتوائها على شبكة هيدروغرافية معتبرة، إلا أن التزايد السكاني والعمراني جعلها غير كافية، فمحطات الضخ بالمدينة والتي تزود الأحياء بالماء الشروب كمحطة تمايورت ومحطة الشابور التي تتسع إلى 5000م^3 ومحطة الضخ المتواجدة بحي 192 سكن وأخرى تقع بحي 700 سكن، بالإضافة إلى محطات أخرى، تبقى محدودية خدماتها للسكان، لاسيما في فصل الصيف الذي يتزايد فيه استهلاك هذه المادة الحيوية جعل المدينة تعاني من نقص مواردها المائية، بحيث تعجز عن تلبية حاجيات السكان نتيجة سوء تقدير نسبة النمو السكاني والحضري بصفة عامة لاسيما في السنوات الأخيرة، حيث تضاعف عدد السكان بالإضافة إلى انخفاض كبير في منسوب المياه، الشيء الذي دفع بالسكان لاقتناء المياه عن طريق الصهاريج والتي تفتقد في الغالب إلى معايير النظافة والصحة العامة، كما لجأت السلطات المحلية إلى تزويد السكان بحنفيات جماعية كحي الشابور وعين الكرمة والتي تفتقد بدورها للمعايير الصحية.

فهناك دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر عن نوعية المياه المستهلكة، فتوصلت إلى أن 40% منها ذات نوعية جيدة، و45% ذات نوعية مُرْضية، بينما 15% ذات نوعية رديئة.[1]

أما أهم عوامل تلوث المياه فتتمثل في: قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفات بعض المنشآت الصناعية، فيكون بذلك التلوث بنوعيه الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي عن طريق تغير المواصفات القياسية للماء سواء في درجة الحرارة أو ازدياد المواد العالقة به، أو عن طريق الأنشطة الصناعية التي تلوث الماء وتخلق كائنات حية دقيقة تسبب الأمراض مثل البكتيريا والفيروسات والطفيليات.

أما بالنسبة للأخطار المحدقة بالمدينة فتتمثل في الفيضانات الموسمية، شأنها شأن باقي المدن الجزائرية التي تعاني من مشكلة الفيضانات جراء السيول الجارفة، "فبإمكان قطرات من المطر أن تغرق عاصمة بكاملها..." على حد تعبير رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** وهو يزور الحي الشعبي (باب الوادي) بالجزائر العاصمة سنة 2001، الذي شهد حينها كارثة طبيعية تسببت في وفاة ألف شخص وهو ما يوحي بهشاشة البنى التحتية للمدن الجزائرية.[2]

ومدينة خنشلة كباقي المدن الداخلية، فهي تعتبر من المناطق الأكثر عرضة للسيول مما يجعلها منطقة قابلة للتعرض للفيضانات الموسمية والتي تحول الطرق الرئيسية والفرعية إلى برك مائية يستعصي على السلطات تصريفها جراء انسداد شبه كلي للبالوعات ومجاري المياه بأكوام من الأتربة والحجارة في ظل غياب التخطيط القاعدي، حيث تم إنجاز مخطط لحماية مدينة خنشلة من الفيضانات تمثل في إنجاز قناة لهذا الغرض، رصد لها مبالغ مالية معتبرة، غير أن سوء التخطيط وغياب المتابعة الفعلية أدى بالمشروع إلى رفضه وعدم إتمامه كونه لا يؤدي الدور الذي أنجز من أجله، حيث أصبح يتوسط المدينة وأصبح عائق للتهيئة الحضرية، مما يدل على سوء تقدير تطور المدينة وتوسعها الحضري، بالإضافة إلى سوء التخطيط والرقابة الفعلية في مثل هذه المشاريع التي تنفق فيها الملايير.

بالإضافة إلى استنزاف هذا المورد الهام عن طريق الاستهلاك المفرط والتبذير الذي يقترفه سكان المدينة جراء سلوكات يقترفها الأفراد توحي بالتسيب واللامبالاة دون مراعاة للقيمة الحياتية والبيئية للماء كمورد هام، مما يدل

1- آسيا قاسمي، **التنمية المستدامة بين حق استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، ملتقى دولي حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي، التحديات، التوجهات، الآفاق، باجة تونس، 26-27 أفريل 2012.

2- جريدة الخبر اليومية، مراد محامد، وآخرون، **الدولة تفشل في تسيير البالوعات**، العدد 3251 بتاريخ 18 أوت 2015.

على عدم انضباط الأفراد تجاه أدوارهم الاجتماعية، فتصبح في هذه الحالة أنماط سلوكية لا معيارية، وبالتالي تنتج قيم سلوكية تضعف من قدرات الأفراد وتهدم كيانات المجتمعات البشرية.[1]

3- مشكلة تلوث الهواء:

إن نوعية الهواء في الجزائر أخذ في التدهور وتتجاوز بعض الملوثات المعايير الوطنية بجودة الهواء في كثير من الحالات، تقدر تكلفة تلوث الهواء في المناطق الحضرية بنحو 02% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تقدر التكاليف الصحية ذات الصلة بتلوث الهواء في الأماكن المغلقة بين 0,15% إلى 0,45% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود تلوث الهواء في المناطق الحضرية بالجزائر أساسا إلى حركة مرور السيارات، ومدينة خنشلة إحدى الحواضر التي تعتبر حركة النقل والمواصلات السبب الرئيسي لتلوث الهواء، وذلك يعود لعدة أسباب نذكر منها:

التزايد الكبير لأعداد المركبات بالولاية، حيث وصل إلى 22924 مركبة بكل الأنواع عند نهاية سنة 2014 وتتمركز أغلبها في عاصمة الولاية.

وتشير الإحصائيات الأخيرة أن عدد المركبات بمدينة خنشلة لوحدها تجاوز 10374 مركبة بكل أنواعها عند نهاية سنة 2014،[2] وهو ما يمثل نسبة 45% من المركبات.

والجداول التالية تبين حركة المركبات للنقل الفردي والجماعي بمقر الولاية واستغلال خطوط النقل من وإلى خنشلة.

جدول رقم (30): يبين حركة المركبات للنقل الفردي والجماعي لبلدية خنشلة (مقر الولاية) إلى غاية ديسمبر 2014.[3]

نوعية النقل	العدد
القطاع العام للنقل العمومي	18
القطاع الخاص للنقل العمومي	593
النقل بسيارات الأجرة من الولايات الأخرى إلى مقر الولاية (خنشلة)	61
النقل بسيارات الأجرة من بلديات الولاية إلى الولايات الأخرى	5043
النقل ما بين الولايات	230
نقل البضائع	5973
المجموع	11.918

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة.

1- أحمد مجدي حجازي، **أزمة القيم**، مجلة الديمقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد 09، 2003، ص 54.
2- مديرية النقل لولاية خنشلة، **التقرير السنوي** المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2014، ص 04.
3- مديرية النقل لولاية خنشلة، المرجع نفسه، ص 05

جدول رقم (31): يبين استغلال الخطوط المؤدية من وإلى خنشلة لغاية ديسمبر 2014[1]

نوع الخط	عدد المركبات
ما بين الولايات	136
المحلية	199
الريفية	31
الحضري	103
النقل الخاص	134
النقل الاحتياطي	08
المجموع	611

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة.

إن هذا الحجم والعدد الكبير من المركبات التي تحتوي عليها منطقة البحث يقودنا حتما إلى الاستفسار عن كمية الوقود المستهلكة يوميا وهو ما تحصلنا عليه من مؤسسة نفطال، فالإحصائيات الأخيرة تشير أن كمية الوقود التي تستهلك يوميا في ولاية خنشلة تتراوح بين 600 و900م^3،[2] أي ما يعادل 27.000م^3 في الشهر، وهي كمية مرشحة للارتفاع، حيث يزيد استهلاكه طرديا مع ازدياد عدد المركبات، وبذلك يكون من المنطقي ملاحظة زيادة معدل التلوث ووجود عدد كبير من المركبات القديمة وحافلات النقل الجماعي والتي معظمها يتجاوز عمرها 20 سنة وأن سيرها في الطرقات العمومية غير ملائم بيئيا وفنيا، بالإضافة إلى ضعف جودة الوقود المستخدم، حيث أن أغلب المالكين للمركبات يلجئون إلى اقتناء الوقود العادي الأرخص ثمنا، الشيء الذي يؤثر على البيئة جراء إنتاج عوادم حرق البنزين، بالإضافة إلى الغازات وما يتطاير في الهواء من ذرات ترابية ورملية وغبار مختلف التركيب الناتج عن حركية المرور.

ويضاف إلى ذلك نوع آخر من الملوثات هو الضوضاء وهو صورة من صور التلوث الهوائي من منطلق أن الضوضاء عبارة عن موجات ضوئية تنتقل عبر الهواء.[3]

1- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، **الدليل الولائي للإحصاء** لسنة 2014، ص 46.

2- مديرية نفطال لولاية خنشلة، المصلحة التجارية، **إحصائيات سنة 2014**. ص 05.

3- مولود بهرام، خضر وآخرون، **علم البيئة**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1992، ص 104.

وتعاني مدينة خنشلة من التلوث الضوضائي الناجم عن أصوات محركات المركبات بكل أنواعها ويزداد هذا النوع من التلوث في فصل الصيف أين تكثر حركة نقل الأفراد والاستعمال المفرط للدراجات النارية، حيث تعرف المدينة في الآونة الأخيرة مواكب استعراضية جنونية ينظمها مراهقون عن طريق دراجاتهم النارية والتي تسبب الاضطراب في انسياب حركة السير وفي فوضى مرورية، وغالبا ما تواكب مواكب الأفراح التي تزداد طرديا مع تزايد عدد السكان، حيث بلغ عدد الأفراح في مدينة خنشلة لوحدها 774 موكب فرح خلال سنة 2014،[1] والتي تؤدي بدورها إلى الاختناق المروري والتلوث الضوضائي التي تسببه أصوات محركات السيارات والتهور في تسيير مواكب السيارات ما يتسبب في تزاحم السيارات، ناهيك عن الانتشار الواسع لظاهرة البارود والتي تطورت من الشكل الفردي إلى الشكل الجماعي عن طريق فرق تقوم بالاستعمال العشوائي للبارود، الشيء الذي يتسبب في حوادث عدة بالإضافة إلى تلوث ضوضائي وجوي، وهي طقوس مستحدثة تعبر عن مظهر من مظاهر الفرح، غير أن الفوضى والإزعاج الذي تحدثه طغى على الظاهرة وأصبحت ممارسات سلبية تهدد راحة السكان وتخلق نوع من الهلع والخوف عند الأطفال.

4- النفايات الخطرة:

تعد النفايات الاستشفائية من أخطر النفايات التي تهدد الصحة العمومية في الجزائر نظرا لما تحتويه من بقايا ومواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة، وتعد الكتلة الكبرى من النفايات ذات الصلة بالعلاج والتحاليل 80% من مجموع النفايات المطروحة في المستشفيات، وهي نفايات معدية عفينة تحتوي على جراثيم تنقل العدوى والإصابة بالمرض، مثل إبر الوخز، الحقن والشفرات، الضمادات والكمادات...الخ.

وقد قدر متوسط ما ينتج من النفايات في المستشفيات أقل من 500 سرير بـ0,3كلغ من النفايات الصلبة لكل سرير في اليوم، منها 25% من النفايات الخاصة؛ أي 0,75كلغ لكل سريري في اليوم.

ومدينة خنشلة لوحدها تحتوي على ثلاث (03) مؤسسات استشفائية تتراوح عدد أسرتها بـ412 سرير من مجموع 832 سرير عبر كامل تراب الولاية، بالإضافة إلى ثلاث (03) عيادات خاصة، وبالمقارنة مع نموها الديمغرافي المتزايد وتمدد مجالها الحضري لا تزال مؤشرات التغطية الصحية بعيدة عن المعدل المعمول به والمقترح من طرف منظمة الصحة العالمية.

1- المجلس الشعبي البلدي، مصلحة خزينة البلدية، **التقرير السنوي لإيرادات البلدية الخاصة بضريبة الأفراح**، 2014.

وتتوزع المنشآت القاعدية الصحية لمدينة خنشلة على النحو التالي:

- المؤسسة الاستشفائية العمومية أحمد بن بلة.
- المؤسسة الاستشفائية العمومية علي بوسحابة.
- المؤسسة الاستشفائية المتخصصة صالحي بلقاسم للولادة.

والجدول التالي يبين كميات إنتاج النفايات الاستشفائية بالمؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة بمدينة خنشلة.

جدول رقم (32): يبين إنتاج النفايات الاستشفائية بالمؤسسات الاستشفائية العامة والخاصة في اليوم والشهر عند نهاية سنة 2014.

المؤسسة الاستشفائية	عدد الأسرة	كمية النفايات المنتجة يوم/كلغ	مجموع النفايات المنتجة في الشهر
المؤسسة العمومية الاستشفائية أحمد بن بلة	120	36 كلغ/يوم	1080
المؤسسة العمومية الاستشفائية علي بوسحابة	162	48,6 كلغ/يوم	1458
المؤسسة الاستشفائية المتخصصة صالحي بلقاسم للولادة	130	39 كلغ/يوم	1170
العيادة الخاصة الكبرى مزداوت	56	16,8 كلغ/يوم	5544
العيادة الخاصة الوداد	21	6,3 كلغ/يوم	189
العيادة الخاصة البلسم الشافي	استشفاء يومي		
المجموع الشهري		146,7 كلغ/يوميا	9441
المجموع السنوي			113292

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة 0,6 كلغ لكل سرير.

إن الكميات السالفة هي كميات مقدرة قبل إجراء عملية السحق وتم احتسابها وفقا لقاعدة 0,3 كلغ لكل سرير لأن المؤسسات الاستشفائية المتواجدة بالمدينة لا تتجاوز 500 سرير، وبالتالي فإن الكميات تتغير بتغير النشاطات وازديادها يكون طرديا بازدياد النشاطات العلاجية.

أما الكميات المتحصل عليها من قبل المؤسسة العمومية الولائية لمركز الردم التقني بعد عملية السحق في عين المكان (المؤسسات الاستشفائية) خلال عشرة (10) أشهر الأولى من سنة 2015 فهي على النحو التالي:[1]

جدول رقم (16): يمثل كميات النفايات الاستشفائية المعنية بعملية الردم التقني خلال 10 أشهر الأولى لسنة 2015.

الشهر	المؤسسة العمومية إ. أحمد بن بلة	المؤسسة العمومية إ. علي بوسحابة	المؤسسة إ. المتخصصة صالحي بلقاسم
جانفي	5,72 كلغ	5,56 كلغ	7,4 كلغ
فيفري	5,4 كلغ	4,58 كلغ	6,82 كلغ
مارس	6,4 كلغ	4,26 كلغ	8 كلغ
أفريل	8,76 كلغ	2,32 كلغ	7,42 كلغ
ماي	4,56 كلغ	3,04 كلغ	5,84 كلغ
جوان	7,26 كلغ	3,42 كلغ	4,4 كلغ
جويلية	7,86 كلغ	1,84 كلغ	5,6 كلغ
أوت	7,84 كلغ	0,98 كلغ	6.79 كلغ
سبتمبر	6,04 كلغ	2 كلغ	7,56 كلغ
أكتوبر	5,18 كلغ	1,82 كلغ	5,82 كلغ
المجموع	65,02 كلغ	29,82 كلغ	65,65 كلغ

المصدر: مركز الردم التقني لولاية خنشلة.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن العدد الإجمالي لكمية نفايات النشاطات اليومية للمؤسسات الاستشفائية والطبية تجاوز 01 قنطار خلال مدة 10 أشهر من سنة 2015 (جانفي إلى غاية أكتوبر)، وهي كمية معتبرة بعد عملية السحق التي تتم في المؤسسات عن طريق آلة السحق (banaliseur) الذي يساهم بشكل كبير في تناقص الكمية وتحويلها إلى نفايات مشابهة للنفايات المنزلية، وبالتالي يتم معالجتها على مستوى مركز الردم التقني ضمن اتفاقية في هذا الإطار بين مركز الردم والمؤسسات العمومية الاستشفائية، غير أن هذا لا

1- المؤسسة العمومية الولائية لمركز الردم التقني لولاية خنشلة، **مصلحة الفوترة، التقرير السنوي** 2015. ص 06.

يعني أن كل النفايات تعالج في المركز لأن هناك مخلفات النشاطات اليومية للعيادات العمومية وقاعات العلاج ومراكز حماية الأمومة والطفولة (العيادات متعددة الخدمات حمو بوشوارب، بوجلبانة، انسيغة والحامة) بالإضافة إلى العيادات الخاصة التي يتراوح عددها بـ44 عيادة على مستوى المدينة مقسمة على النحو التالي:

18 عيادة للأطباء العامون.

30 عيادة للأطباء الخواص.

30 عيادة لجراحي الأسنان.

باستقراء الجدول نلاحظ أن نفايات النشاطات الصحية هي نسب متغيرة وليست ثابتة، كما أن الحصول على إحصائيات دقيقة حول حجم وكمية النفايات لاسيما في العيادات الخاصة، حيث يجهل كمياتها الحقيقية وغموض في كيفية إزالتها، وغالبا ما تدمج مع النفايات المنزلية، في حين أن نفايات المؤسسات الاستشفائية العمومية تزداد طرديا مع زيادة النشاطات الصحية، كما أن نوع النفايات المطروحة تتعدد بتعدد النشاطات وقد قدرت بـ:[1]

30% من النفايات أعمال العلاج والتحاليل الطبية.

70% من النفايات الناجمة عن الأنشطة الإدارية والفندقية.

حيث تعد الكتلة الكبرى من النفايات ذات الصلة بالعلاج والتحاليل 80% في المجموع، وهي نفايات معدية.

وما يمكن ملاحظته في كيفية معالجة نفايات المؤسسات الاستشفائية هو أن أغلبها يتم التخلص منه في عين المكان عن طريق عملية السحق، في حين أن المؤسسات التي لا توجد بها آلة السحق (banaliseur) تم الاتفاق مع شركة خاصة تقوم بعملية المعالجة، أما المؤسسات والعيادات الجوارية فإن طريقة التخلص من هذه النفايات لا تقتصر على المؤسسة المنتجة لهذه النفايات فحسب، بل تتعدى إلى أطراف أخرى والمتمثلة في البلدية التي تساهم في نقلها من عين المكان إلى مكان جمع النفايات لتتم عملية الحرق مع النفايات الصلبة الأخرى، وهي طريقة غير مطابقة للمعايير المتبعة عالميا، فبالرغم من وجود ترسانة من القوانين التي تنظم تسيير النفايات الخطرة وكيفية معالجتها إلا أن عدم تطبيق القوانين واللامبالاة من طرف المكلفين بتسييرها، الشيء الذي يوحي بأن

1- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، **البرنامج الوطني لتسيير النفايات**، 2002-2004، ص 15.

المجتمع يعيش حالة اللامعيارية على حد تعبير **دوركايم**، حيث تصاب القيم والأعراف والقوانين في المجتمع بالضعف والوهن نتيجة لصعوبة تحقيق الاتفاق في المعتقدات في المجتمعات الحضرية فيصاب المجتمع في هذه الحالة باللامعيارية.[1]

إن سوء تسيير النفايات الخطيرة سيؤدي حتما إلى التأثير على البيئة والفرد انطلاقا من تدهور المحيط والإطار المعيشي لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المعدية والمتنقلة عبر النفايات الاستشفائية.

رابعا– التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية والوسائل المحلية لمواجهتها:

1– التلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية:

تعتبر النفايات الصلبة في مقدمة المشاكل البيئية في مدينة خنشلة، ولقد سخرت السلطات العمومية إمكانيات مادية وبشرية من أجل التكفل الفعلي بالبيئة في منطقة البحث لاسيما فيما يخص تسيير النفايات الصلبة ومنها المنزلية خاصة، تطبيقا لتوصيات السلطات المركزية التي تتجه حاليا إلى تعميق الاهتمام حول التكفل والاستثمار في مجال تسيير النفايات الصلبة، وفي هذا الإطار يحتل ملف البيئة صدارة انشغال الهيئات المحلية لمنطقة البحث وبالخصوص أحياء عاصمة الولاية (خنشلة) التي تستدعي تدابير عملية للحد والتخفيف من المظاهر التي أقلقت المواطن وأصبحت محل اهتمام السلطات والهيئات المعنية لوضع مخطط توجيهي لضبط تفشي انتشار الأوساخ في وسط المدينة وعبر الأحياء السكنية التي تعاني جل أحيائها بتكدس أكوام من النفايات في ظل غياب وانعدام الوسائل والإعداد اللازم لمواجهة هذه الآفة الخطيرة مقارنة بنمو المدينة العمراني والحضري في كل الاتجاهات، إلا أن الإمكانيات المادية والبشرية لا تزال محدودة إن لم نقل منعدمة، فالمدينة التي يبلغ عدد سكانها 126.930 نسمة، أي بكثافة تقدر 3966,6 ساكن/كلم^2 ويتربعون على مساحة تقدر بـ32 كلم^2 مقابل 266 عامل للنظافة والمعدات (الشاحنات) الخاصة بجمع القمامة التي تقدر بـ102 شاحنة 30 منها قيد الخدمة والباقي معطلة، مما يطرح علامة استفهام عن كيفية جمع النفايات الحضرية ونفايات النشاطات المنزلية، والجدول التالي يبين الإمكانات البشرية والمادية المسخرة لنظافة مدينة خنشلة.[2]

1– إسكندر نبيل رمزي، **الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 117.

2– المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، **مصلحة النظافة والتطهير**. ص 15.

جدول رقم (34): يمثل الإمكانات المادية والبشرية المسخرة للنظافة والتطهير لبلدية خنشلة.

الإمكانات البشرية والمادية	التخصص	العدد	المجموع	الملاحظة
عمال النظافة والتطهير	- عمال النظافة للقطاعات.	194	266	عمال القطاعات: مقسمة إلى 10 قطاعات في الفترة الليلية و08 قطاعات في الفترة النهارية
	- عمال الكنس	72		
السائقون		25	25	
المتعاقدون	عمال متعاقدون	04	04	
مؤسسات خاصة	مقاولون خواص	05	05	مؤسسات خاصة مصغرة في إطار جمع النفايات
المعدات	الشاحنات	102	30 قيد الخدمة	30 قيد الخدمة والباقي معطلة

المصدر: بلدية خنشلة مصلحة النظافة والتطهير.

وما يمكن ملاحظته على الإمكانات المادية والبشرية التي تحتويها بلدية خنشلة فإنها تبقى غير كافية، فبالرغم ما تقوم به السلطات المحلية في جمع النفايات الصلبة لاسيما النفايات المنزلية، حيث قسمت المدينة إلى قطاعات عددها 18 قطاع على مستوى إقليم مدينة خنشلة تعمل بها فرق متكونة من عمال النظافة تعمل ليل نهار، فهناك 10 قطاعات خاصة بالعمل في الفترة الليلية و08 قطاعات يتم فيها العمل في الفترة النهارية، بالإضافة إلى عمال الكنس والسائقين والعمال المتعاقدين، كما قامت السلطات المحلية بدمج القطاع الخاص في عملية جمع النفايات وتم الاتفاق مع 05 مؤسسات خاصة، غير أن هذا العدد يبقى بعيد عن تغطية العجز المسجل في التكفل بالنفايات والتي تزداد كمياتها يوميا في ظل النقص الكبير للإمكانيات المادية، فحوالي 70% من المعدات معطلة وقديمة لا تفي بالطلب، وما زاد من تعقيد المشكلة هو تنوع هذه النفايات بين المخلفات الحضرية المنزلية والنفايات الإنشائية التجارية وما شابهها، بقايا مواد البناء، وممكن حصر نوع النفايات والفضلات التي ترمى عشوائيا في المدينة إلى الأنواع التالية:

- الفضلات المنزلية وما شابهها.
- الفضلات الإنشائية والتجارية.
- فضلات مواد البناء.
- تربية المواشي داخل المحيط العمراني.
- فضلات بقايا الدجاج المحضر للبيع على أطراف المدينة.
- مخلفات التجارة الموازية جراء احتلال الباعة للأرصفة عشوائيا.

بالإضافة إلى النفايات السائلة كالتسربات المائية ورميها عشوائيا وإتلاف قنوات الصرف الصحي، مما أثر على المظهر العام والجمالي للمدينة وتأثيرها على نوعية الحياة والمظهر الحضاري وما يترتب على ذلك من انعكاسات خطيرة على التنمية الشاملة.

أما فيما يخص تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الصلبة لبلدية خنشلة وبعض البلديات المجاورة لها فتقسم إلى مفرزات خاصة كمركز الردم التقني لولاية خنشلة ومفرزات عمومية مراقبة وأخرى عشوائية مقسمة إلى 141 منطقة، أما كمية النفايات المحمولة يوميا إلى مركز الردم التقني تقدر بـ156,31 طن يوميا حسب إحصائيات سنة 2014، أما عدد آلات الحرق فلا تتجاوز 04، في حين عدد آلات السحق لا تتجاوز (02) أما نفايات النشاطات الطبية فتقدر بـ824,04 طن سنويا حسب إحصائيات 2014.[1]

والجدول التالي يبين تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الخاصة (النفايات الطبية لبلدية خنشلة وبعض البلديات المجاورة.

جدول رقم (35): تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الخاصة لبلدية خنشلة وبعض البلديات المجاورة لها لسنة 2014. [2]

البلديات	عدد المناطق	نوع المفرزة	النفايات المحمولة طن/يوم	عدد آلات الحرق	عدد آلات السحق	النفايات الطبية طن/سنة
خنشلة	28	الردم التقني بغاي	77,29	/	01	302,32
الحامة	04	الردم التقني بغاي + مفرزة عشوائية	03,45	/	/	31,12
انسيغة	11	الردم التقني بغاي + مفرزة عشوائية	03,13	/	/	38,22
بغاي	11	الردم التقني بغاي + مفرزة عشوائية	03.20	02	/	13,17
متوسة	11	الردم التقني بغاي + مفرزة عشوائية	03,18	/	/	11,22
المحمل	06	الردم التقني بغاي + مفرزة عشوائية	08,93	/	/	38,07
عين الطويلة	05	الردم التقني صغير الحجم + مفرزة عمومية	04,90	/	/	44,92
قايس	09	مفرزة عشوائية	07,00	/	01	103,43
ششار	09	ردم تقني صغير الحجم + مفرزة مراقبة	07,16	01	/	78,63
مجموع الولاية	141		156,31	04	02	824,04

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

1- المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مركز الردم التقني لولاية خنشلة، **التقرير السنوي لنشاطات المؤسسة لسنة 2014**. ص 06.

2- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014**، ص 21.

ومن أجل التكفل الفعلي بمشكلة التلوث البيئي سخرت السلطات العمومية إمكانات مادية وبشرية في منطقة البحث لاسيما فيما يخص تسيير النفايات الصلبة ومنها المنزلية خاصة في ظل التزايد المستمر لها، وفي هذا الإطار فقد سخرت مركز واحد للردم التقني بالإضافة إلى إنشاء ثلاثة مراكز صغيرة للردم التقني (mini C.E.T) قصد مراقبة المفرزات العمومية، في حين تم القضاء على 14 مفرزة عشوائية وثلاث (03) بصدد نهاية الدراسة للقضاء عليهم.والجدول التالي يبين أهم المعطيات البيئية إلى غاية 2014/12/31[1]

جدول رقم (36): يبين أهم المعطيات البيئية لولاية خنشلة إلى غاية 2014/12/31

المعطيات البيئية	المفرزات حيز الخدمة على مستوى ولاية خنشلة	العدد	الملاحظة
عدد المفرزات المراقبة في الوقت الحاضر		07	02 تم تحويلها ومركز الردم التقني لجعله حيز الخدمة
عدد المفرزات العشوائية التي تم القضاء عليها		04	
عدد المفرزات العشوائية التي سيتم القضاء عليها		03	
العدد الإجمالي للمفرزات العشوائية التي تم القضاء عليها		14	
عدد المحرقات حيز الاستغلال		02	
عدد آلات السحق		02	

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة.

أما المعطيات البيئية الخاصة بمنطقة البحث –مدينة خنشلة– فتقدر الدوائر الرسمية أن معدل الإنتاج اليومي من المخلفات المنزلية وما شابهها في مدينة خنشلة بـ77,29 طن سنويا، وهي الكميات التي تجمع يوميا من 28 منطقة تجمع فيها عبر أحياء المدينة، أما كميات النفايات الخاصة (نفايات المستشفيات) فتقدر بـ301,32 طن سنويا، والجدول التالي يمثل تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الخاصة بمدينة خنشلة عند نهاية سنة 2014.[2]

1- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014**، ص 20.

2- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة لسنة 2014**، ص 21.

جدول رقم (37): يبين تقسيم المفرزات العمومية والنفايات الخاصة بمدينة خنشلة عند نهاية سنة 2014.

البلدية	عدد المناطق	نوعية المفرزة	كمية جمع النفايات طن/يوم	عدد المحرقات	عدد آلات السحق	عدد النفايات (نفايات الخاصة
خنشلة	28	مركز الردم التقني (بغاي)	77,29	/	01	301,32
مجموع الولاية	141	/	77,29	04	02	824,04

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

وقد مكنتنا الزيارات المتتالية لمركز الردم التقني لولاية خنشلة من الحصول على حجم النفايات الصلبة الحضرية لاسيما نفايات النشاطات والمخلفات المنزلية لسنة 2015 في مدينة خنشلة لوحدها والمقدر بـ25878,78 طن، وهي الكمية المنتجة والمحمولة لمركز الردم التقني خلال عشرة (10) أشهر الأولى من سنة 2015 (جانفي/أكتوبر) من مجموع 40.000 طن على مستوى الولاية، مما يعني أن أكثر من 50% من النفايات المنزلية تنتج ببلدية خنشلة لوحدها، إن هذه الأطنان من النفايات مقسمة إلى نفايات منزلية وأخرى جامدة وما شابهها، والتي تنتجها مؤسسات خاصة وعمومية تنقل إلى مركز الردم التقني لولاية خنشلة المتواجد ببلدية بغاي، ويتم ذلك من خلال إبرام اتفاقية مع البلديات المنتجة في إطار مبدأ الملوث الدافع.

والجدول التالي يبين كمية النفايات التي يستقبلها مركز الردم التقني لولاية خنشلة من طرف بلدية خنشلة وبعض مؤسساتها العمومية والخاصة المعنية بالاتفاقية إلى غاية شهر أكتوبر من سنة 2015.[1]

جدول رقم (38): يمثل كمية النفايات المنزلية وما شابهها التي تستقبل في مركز الردم التقني لولاية خنشلة من طرف بلدية خنشلة وبعض المؤسسات العمومية والخاصة خلال 10 أشهر الأولى لسنة 2015.

	بلدية خنشلة	مؤسسة عثمان للحليب	مستشفى أحمد بن بلة	جامعة خنشلة	ONA	OPGI	مستشفى علي بوسحابة	عيادة الولادة صالحي بلقاسم	CCLS	الحي الجامعي 200 سرير

1- المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مركز الردم التقني لولاية خنشلة، **التقرير السنوي لنشاطات المركز لسنة 2015**. ص 07

جانفي	2299.38	2.82	5.72	3.14	0.6	0.26	5.56	7.04	0	/
فيفري	1946.26	1.94	5.4	3.6	5.02	0.3	4.58	6.82	3.84	/
مارس	2406.82	2.6	6.4	5.12	9.56	0.24	4.26	8	9.16	/
أفريل	2227.86	2.72	8.76	6.14	2.3	0.38	2.32	7.42	0	/
ماي	2440.64	1.9	4.56	6.64	0.2	0.16	3.04	5.84	0	/
جوان	3048.06	2.46	7.26	7.3	0.4	0.14	3.42	4.4	/	/
جويلية	3131.42	1.62	7.86	2.14	0.2	0.32	1.84	5.6	/	/
أوت	2802.74	2.36	7.84	2.78	0.42	0.36	0.98	6.76	/	0.16
سبتمبر	2929.92	1.96	6.04	0.74	0.26	0.44	2	7.56	/	0.38
أكتوبر	2592.68	1.44	5.18	6.32	0.64	0.22	1.82	5.82	/	2.16
المجموع	25876.78	21.82	65.02	43.92	19.6	2.82	29.82	65.65	13	2.7

المصدر: المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مركز الردم التقني لولاية خنشلة

من خلال ملاحظتنا المباشرة لتسيير مركز الردم التقني مكنتنا من التعرف على كيفية معالجة النفايات بطريقة منتظمة وعلمية وفقا للمعايير المعمول بها، فالرسكلة هي عملية إعطاء حياة ثانية للنفاية من خلال الاستثمار فيها وإعطائها بعدا إيكولوجيا وصناعي اقتصادي في نفس الوقت، ومركز الردم التقني لولاية خنشلة يستقبل كميات كبيرة من عدة بلديات الولاية يصل عددها الإجمالي إلى حوالي 40.000 طن في السنة ليتم إعادة تثمين النفايات واسترجاعها ورسكلتها بطريقة علمية، وبالتالي الاستثمار في النفايات ومساهمة المركز في تجسيد المخطط الاقتصادي وإعطاء بعد إيكولوجي المتمثل في حماية البيئة أو ما يسمى بتوفر بيئة خضراء ويد عاملة خضراء.

2- الوسائل المحلية لمواجهة التلوث الحضري:

بالرغم من المجهودات التي تبذلها الهيئات المحلية في الاعتناء بنظافة المحيط ومحاولة التقليل والحد من التلوث البيئي الحضري، وفي هذا الإطار تسعى الهيئات المحلية وعلى رأسها المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة بمعالجة مشكل التلوث البيئي الحضري بالتعاون مع الهيئات المختصة بالرقابة البيئية عن طريق ما يسمى بـ"**الضبط البيئي**" وهو مجموعة من التدابير الوقائية التي تقوم بها الجهات الإدارية لمنع الضرر البيئي وحمايته من أشكال التلوث والتدهور وذلك من خلال الإجراءات الاحترازية أو الردعية، وتحميل المسؤولية المدنية والجزائية للمتسبب في الضرر البيئي، هذا من أجل تحقيق الأمن العام والصحة والسكينة العامة للمجتمع،[1] ويمكن تلخيص الجهود المحلية فيما يلي:

- تخصيص مكبات لجمع النفايات عبر أغلب الأحياء، غير أنها تبقى غير كافية بالمقارنة بكمية النفايات.

- تخصيص إمكانات مادية وبشرية للنظافة والتطهير غير أنها تبقى محدودة وغير كافية، فمجموع 194 عامل تسهر على نظافة 18 قطاع بالمدينة، وبكثافة سكانية تقدر بـ3966,6 نسمة/كلم^2 جعلها عاجزة أمام تزايد النفايات مما جعل البلدية تلجأ إلى مؤسسات خاصة مصغرة لجمع النفايات وعددها (05) خمس مؤسسات خاصة، غير أن مشكل تراكم النفايات يبقى مطروح.

- محاولة الاعتناء بالمساحات الخضراء عبر بعض الأحياء، وقد تم تهيئة ساحة عباس لغرور كمتنفس وحيد وسط المدينة يقصده السكان، غير أن سوء التنظيم والاكتظاظ وطيش بعض الشباب في إتلاف بعض التجهيزات العامة والسلوكات المنافية للبيئة والأخلاق العامة جعل العائلات تتفاداها، وهو ما يطرح مشكلة السلوك الإنساني الذي يعتبر أحد العوامل العامة المؤثرة في البيئة سواء تلويثها أو الحفاظ عليها.

أما فيما يخص الضبط البيئي وإتباع الوسائل الردعية وتحميل المسؤولية المدنية والجزائية للملوث فتتمثل في:

أ- مبدأ الملوث الدافع: ويتمثل في تحميل التكاليف الاجتماعية للتلوث الذي تحدثه كرادع للملوث، وتجعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث، ويمكن إنفاذ مبدأ الملوث الدافع تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية،[2] ويبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث ووضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية على الإضرار بالبيئة تلائم خصوصية الضرر البيئي، كما

1- رائف محمد لبيب، **الحماية الإجرائية للبيئة من المراقبة إلى المحاكمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2009، ص 69.

2- عبد الناصر زياد هياجنة، **القانون البيئي، النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 71.

يمكن إعمال المبدأ الإداري من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض إجراءات دراسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة، وكذا فرض ما يسمى بالضرائب البيئية على اختلاف أنواعها، وفي هذا الإطار حدد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة ضرائب بيئية متمثلة في غرامات مالية من 2000 إلى 10.000 د.ج على الرمي العشوائي للفضلات وهي على النحو التالي:

جدول رقم (39): يمثل الغرامات المطبقة على الرمي العشوائي للفضلات في إقليم بلدية خنشلة لسنة 2014.

الرقم	طبيعة المخالفة	الغرامة المالية (د.ج)
01	رمي الفضلات المنزلية	2000
02	رمي الفضلات التجارية	5000
03	رمي فضلات البناء	10.000
04	رمي المياه من الشرفات	2000
05	احتلال الرصيف	4000
06	تربية المواشي داخل المحيط العمراني	20.000
07	إتلاف قنوات المياه القذرة	5000

المصدر: خزينة البلدية لبلدية خنشلة.

إن الجدول السابق يبين مدى تطبيق مبدأ "الملوث الدافع" (Principe pollueur payeur) والذي يقضي بضرورة دفع الملوث تكاليف مقابل إزالة الأضرار التي تسبب فيها، وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل باستعمالها من خلال تعديل الأسعار وتكاليف الأعوان، وهو ما قامت به السلطات المحلية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة عن طريق فرض رسوم أو ما يسمى بالجباية البيئية كإحدى أهم الأدوات الاقتصادية في مكافحة التلوث،[1] كما تهدف هذه الجباية إلى إشراك الفرد عن طريق شعوره بالمسؤولية تجاه سلوكاته المخالفة للبيئة، فالمشكلة البيئية أو البيئة هي بمثابة مشروع التزام جماعي يتم عن طريق المشاركة والتعاون مع الآخرين لإحداث التغير المقيد داخل الجماعة لأن الفرد لا يعيش بمفرده، فهو ضمن هذه الحركة الكونية التي يعتمد أعضاؤها، والفرد هو أحد الأعضاء لدفعه بالشعور بالانتماء إلى المجال الذي يسكن

1- ساسي سفيان، **المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)**، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، يونيو 2013، لبنان، ص 11.

فيه، وبالتالي فهذا الشعور يؤدي إلى التضامن بين جميع الأفراد على حد تعبير **دوركايم**، وبالرغم من المجهودات التي تبذلها الهيئات المحلية في الاعتناء بالمحيط، إلا أنها تبقى غير كافية في اعتقادنا يرجع لعدة أسباب نذكر منها:

– نقص الآليات والمعدات اللازمة لعملية الجمع والنقل التي تبقى غير كافية أمام التزايد المستمر للأحياء السكنية والانفجار الديمغرافي الذي ارتفع مؤشره في العقد الأخير، خاصة بعد تدهور حالة عتاد حظيرة البلدية وقدمه، حيث أصبح غير قادر على تغطية حاجيات السكان، بالإضافة إلى نقص الكفاءة المدربة والمتخصصة في إدارة النفايات.

– إن الأماكن المخصصة لجمع النفايات في الأحياء هي مكبات مفتوحة في الهواء الطلق، حيث تستخدم الطرق التقليدية في الجمع، زد على ذلك التصرف الغير حضاري واللامسؤول من قبل سكان المدينة، حيث يتم رمي النفايات في الساحات والفضاءات المكشوفة وزوايا العمارات وتحويل الأرصفة إلى أماكن لجمع النفايات وإحداث مزابل في ضواحي المدينة خارجة عن القانون، ولا تخضع لأي مراقبة ولا تحترم شروط الحفاظ على البيئة، فالملاحظة المباشرة التي قمنا بها والمعايشة الميدانية في منطقة البحث استطعنا أن نلاحظ أن هناك نفايات خاصة بالنشاطات التجارية لا تخضع لأي مراقبة فتتم بطريقة عشوائية تسببت في تدهور بيئي حاد وانتشار روائح كريهة.

إن زيادة مستوى المعيشة والقهر المادي قد يصل إلى خلق أشكال من الانحراف حيث يحاول كل فرد البحث عن وسائل غير مشروعة للتغلب على المشكلات المادية، وهو ما يفسر سلوكات الأفراد في مجتمع البحث، وهو ما ذهب إليه **أحمد مجدي حجازي** في تحليله لأزمة القيم،[1] حيث طغيان القيم المادية على القيم الروحية جراء الأنانية والاستغلال والمصلحة الفردية مما يضعف الشعور بالانتماء للوطن، بل يجعله في مرتبة ثانوية، لأن البيئة والمحيط هو جزء لا يتجزأ من هذا الوطن.

كما مكنتنا الملاحظة أن الغرامات المطبقة على الرمي العشوائي للفضلات تتراوح ما بين 2000د.ج إلى غاية 10.000د.ج وهي غرامات لا تمثل حجم المخالفات مقارنة بالضرر البيئي الذي تحدثه، كما أنها لا تطبق إلا في الحالات النادرة، فالتعدي على البيئة الحضرية يكون يوميا، فهي أصبحت من قضايا المعاش اليومي للمواطن، لهذا فالتعليمة تبقى مجرد عمل إداري يغيب فيه التطبيق الفعلي للقانون، وهو ما يطرح مشكلة غياب الثقة، حيث فسره **دوركايم** بقوله: "النتيجة الحتمية لفشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية في ضبط أعضاء

1– أحمد مجدي حجازي، **أزمة القيم، مجلة الديمقراطية**، القاهرة، الأهرام، العدد 9، 2003، ص 53.

المجتمع..."،[1] وتعكس الظاهرة حالة من حالات اختلال القيم والمعايير على مستوى المجتمع بكافة فئاته ونظمه ومؤسساته الاجتماعية، ويصبح نمط من أنماط السلوك المنحرف كالتعدي على البيئة التي لا تمثل مشكلة فردية تتم عن طريق اختلال النسق القيمي والأخلاقي للفرد، بل يصير هذا السلوك انعكاسا لما يدور في البيئة الاجتماعية من ممارسات. [2]

ب– المسؤولية الجزائية للمتسبب في التلوث البيئي: لقد أدرك المشرع الجزائري كغيره من المشرعين أهمية التدخل للحد أو الوقاية من حدة التلوث بمختلف أصنافه وذلك من خلال وضعه لترسانة من القوانين، إذ بلغت أكثر من 23 قانون وأمر و44 مرسوم من سنة 1998 إلى غاية 2003 تشتمل على عدة أحكام جزائية تخص التلوث الصناعي وتقرر المسؤولية الجزائية لمن يخالفها نذكر منها:

– القانون 03-83 المؤرخ في 22 ربيع الثاني 1403 هجرية الموافق لـ05 فبراير 1983 متعلق بحماية البيئة،[3] من أهدافه الوقاية من ظواهر التلوث المضرة بالحياة والناجمة عن المنشآت المصنفة.

– القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هجرية الموافق لـ19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.[4]

– القانون رقم 01-19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هجرية الموافق لـ12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

وفي إطار تطبيق القوانين وتجسيدها على أرض الواقع وضعت الدولة أجهزة على المستوى المحلي مهمتها المراقبة والردع منها مديرية البيئة، مكتب حفظ الصحة والبيئة على مستوى المجالس الشعبية البلدية، حيث قامت بلدية خنشلة باستحداث مصلحة تابعة لشرطة العمران وحماية البيئة لأمن ولاية خنشلة تعمل بالتنسيق مع مصالح البلدية ودائرة خنشلة، من أهدافها الحفاظ على الظواهر السلبية كالبناءات الفوضوية وقلة النظافة والرمي العشوائي

1– عثمان علي أميمن، **الغش كمظهر من مظاهر انتشار اللامعيارية في المجتمع**، جامعة ناصر، المتاح في الموقع forum.ok.eg.com المسترجع بتاريخ 2015/05/10 على الساعة 10.00.

2– المرجع نفسه.

3– الجزائر، **البيئة**، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، العدد 01، الدزائر، 1999، ص 13.

4– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، 20 جمادى الأولى 1424 هـ/20 يوليو 2003، المتعلق **بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**.

للنفايات...الخ، حيث قامت مصالح شرطة العمران وحماية البيئة بعدة تدخلات في مجال العمران، والإحصائيات التالية تبين التدخلات عند نهاية سنة 2014. [1]

جدول رقم: (40) يبين تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة في مجال العمران خلال سنة 2014

نوع الجريمة	العدد	التقدم إلى القضاء	حبس احتياطي	التقارير المرسلة إلى السلطات المحلية
إنجاز بناء دون رخصة	220	220	00	220
عدم مطابقة البناء لرخصة البناء المسلمة	03	03	00	03
عمليات الهدم بأمر من السلطات الإداري بأمر قضائي	277	00	00	277
المجموع	500	00	00	500

المصدر: مصلحة شرطة العمران وحماية البيئة ببلدية خنشلة.

شكل رقم (08): يبين تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة في مجال العمران خلال سنة 2014.

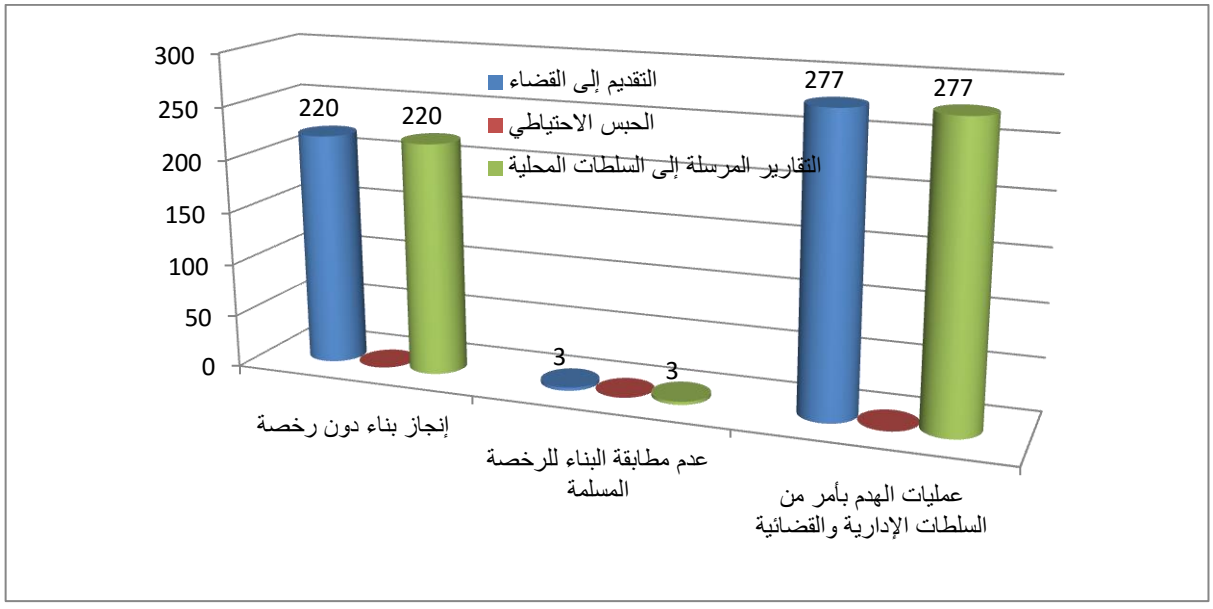

المصدر: مصلحة شرطة العمران وحماية البيئة ببلدية خنشلة

أما تدخلات الشرطة في مجال الرمي العشوائي للنفايات فكانت على النحو التالي:

1- عثمان علي أميمن، **الغش كمظهر من مظاهر انتشار اللامعيارية في المجتمع**، جامعة ناصر، المتاح في الموقع forum.ok.eg.com المسترجع بتاريخ 2015/05/10 على الساعة 10.00.

جدول رقم (41): يمثل تدخلات شرطة العمران والبيئة في المحافظة على البيئة من النفايات خلال سنة 2014[1]

نوع الجريمة	عدد الجرائم المسجلة	التقديم للقضاء	حبس احتياطي
رمي وإهمال النفايات المنزلية أو رفض استعمال نظام النفايات الموضوع من طرف الهيئات المعنية	17	17	00
إيداع أو رمي أو إهمال النفايات الهامدة الناتجة عن استغلال المحاجر وأشغال الهدم والبناء والترميم	17	17	00
خلط النفايات الخاصة الخطرة مع نفايات أخرى	00	00	00
إيداع النفايات الخاصة الخطرة أو رميها أو طمرها أو غمرها أو إهمالها في مواقع غير مخصصة	00	00	00
المجموع	**34**	**34**	**00**

المصدر: شرطة العمران والبيئة بلدية خنشلة.

شكل رقم (09): يمثل حصيلة تدخلات شرطة العمران والبيئة في المحافظة على البيئة من النفايات خلال سنة 2014.

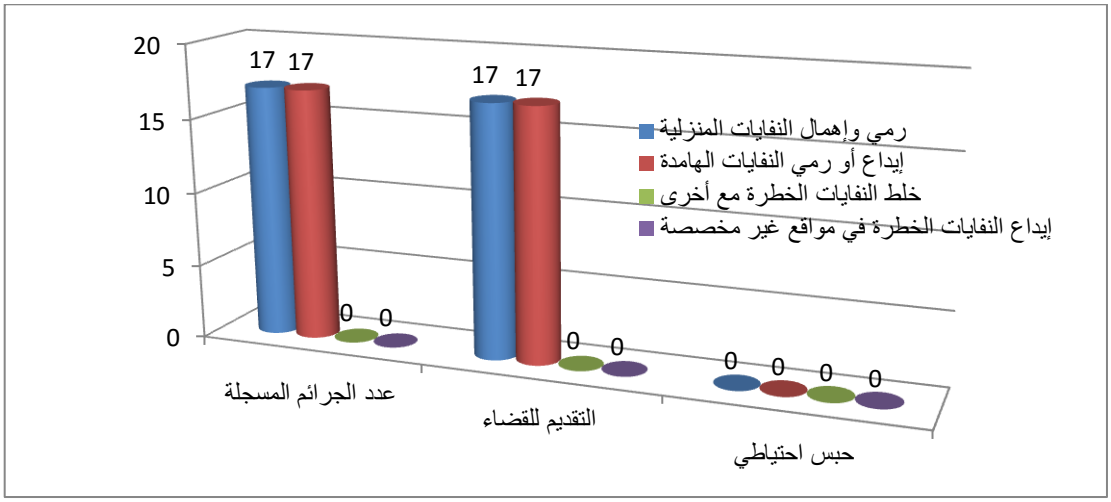

المصدر: شرطة العمران والبيئة بلدية خنشلة.

يمثل الجدول السابق عدد تدخلات شرطة العمران والبيئة وهي الرمي وإهمال النفايات المنزلية أو رفض استعمال نظام النفايات الموضوع من طرف الهيئات المعنية حيث سجلت 17 تدخل وتم تقديمها للقضاء على

1- بلدية خنشلة، مديرية العمران، شرطة العمران وحماية البيئة، التقرير السنوي لنشاطات المصلحة لسنة 2014، ص 05.

أساس أنها جرائم بيئية وهو ما يدل على المسؤولية الجزائية للمخالفين للقوانين البيئية نظرا لخطورتها على البيئة وعلى صحة الإنسان، ونفس العدد (17) بالنسبة لاستعمال المحاجر والمناجم وأشغال الهدم والبناء والترميم، غير أن الملاحظ أن هذه التدخلات لا تعكس حجم المخالفات لاسيما في مجال رمي وإهمال النفايات المنزلية أو رفض استعمال نظام النفايات الموضوع من طرف الهيئات المعنية لأن الواقع والملاحظة المباشرة أثبتت أن هذه المخالفات تطغى على كل أحياء المدينة وأصبحت من الواقع المعاش، ويتعايش معها المواطن يوميا، فقد ألفها وأصبحت من يومياته ولا تمثل له سلوك شاذ أو مخالف لقواعد النظافة.

جدول رقم (42): يبين تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة في مجال العمران سنة 2014[1].

نوع الجريمة	العدد	التقديم إلى القضاء	حبس احتياطي	التقارير المرسلة إلى السلطات المحلية
إنجاز بناء دون رخصة	220	220	00	220
عدم مطابقة البناء لرخصة البناء المسلمة	03	03	00	03
عمليات الهدم بأمر من السلطات الإدارية بأمر قضائي	277	00	00	277
المجموع	**500**	**00**	**00**	**500**

المصدر: مصلحة شرطة العمران وحماية البيئة

شكل رقم (10): يبين تدخلات شرطة العمران وحماية البيئة في مجال العمران خلال سنة 2014

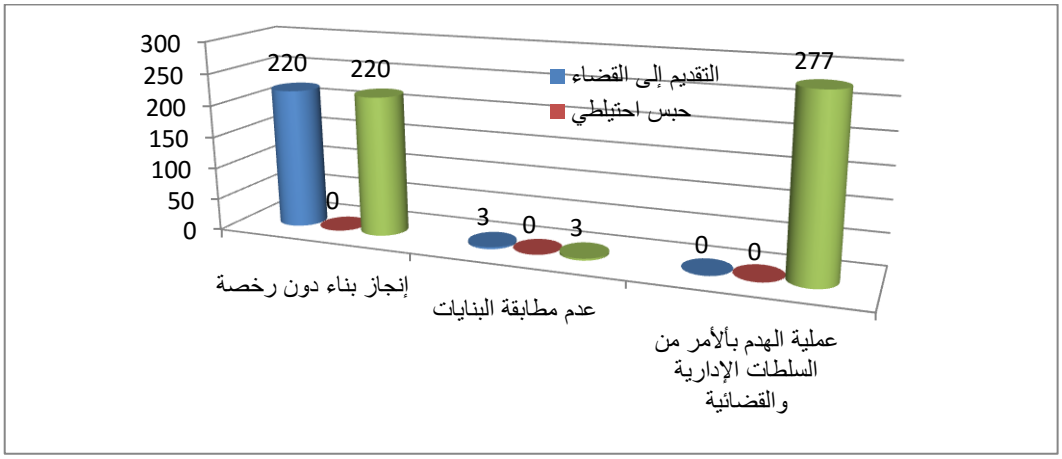

المصدر: مصلحة شرطة العمران وحماية البيئة.

1- بلدية خنشلة، مديرية العمران، شرطة العمران وحماية البيئة، **التقرير السنوي لنشاطات المصلحة لسنة 2014**، ص 05.

باستقراء الجدول نلاحظ أن التدخل لعمليات الهدم بأمر من السلطات الإدارية بأمر قضائي تأتي في المقدمة بـ277 حالة وأن تسجيل هذا يأتي مع بداية تطبيق السياسة العامة للدولة وهو القضاء على السكن الهش، حيث قالت السلطات المحلية بإحصاء للسكنات الهشة وشملت أحياء كل من حي الأمل (حي ديغول)، حي عين الكرمة، وحي النسيم (حي الشابور) وتأتي المرتبة الثانية في ما يخص بناء دون رخصة حيث سجلت 220 تدخل، وهو ما يوحي بقدوم المواطنين على البناء الفوضوي والعشوائي لاسيما في الأحياء الهامشية حيث يستغل المواطنون أيام العطل والأعياد ويقومون بإضافة مساحات وبناء سكنات دون سند قانوني وهي ظاهرة تعرفها جل المدن الجزائرية.

خلاصة

ما يمكن أن نستخلصه من المعطيات الميدانية هو أن النمو الحضري للمدينة كان له الأثر الواضح على التلوث البيئي الحضري، لاسيما فيما يخص نفايات النشاطات المنزلية والمنشآت المصنفة التي تزداد كمياتها في ضل فشل نظام تسيير النفايات الحضرية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية (البلدية) ونقص الإمكانيات المادية والبشرية وغياب التكوين واستعمال الطرق التقليدية في جمع النفايات وعدم رسكلتها جعل من أحياء المدينة تتصف بصورة قاتمة جراء تكدس الأوساخ، بالإضافة إلى الوضعية الكارثية للطرقات والتجارة الفوضوية بصفتها سببا رئيسيا في تدهور المحيط البيئي لمقر عاصمة الولاية...الخ، الشيء الذي يستوجب إعادة النظر في طرق تسيير النفايات واتخاذ إجراءات وحلول استعجالية للمحافظة على البيئة وإعادة الصورة الجميلة للمدينة.

الفصل السابع

مجالات الدراسة

والإجراءات المنهجية

cha2 .docx

الفصل السابع

مجالات الدراسة والإجراءات المنهجية

تمهيد:

أولا: مجالات الدراسة.

ثانيا: تحديد العينة وأساليب اختبارها.

ثالثا: نوع الدراسة ومنهجية البحث.

رابعا: أدوات جمع البيانات.

خامسا: الصعوبات التي واجهت الباحث.

خلاصة.

تمهيد:

من الضروري في أي بحث ميداني أن يقف الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية، لأننا لا نستطيع أن نتكلم عن بحث اجتماعي دون أن نحدد مجاله الإجرائي. قصد اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، لأن الدراسة الميدانية ما هي إلا ترجمة للمعطيات النظرية إلى عمل ميداني يجسد التواصل مع الواقع وفق رؤية منهجية تهدف إلى الكشف وتحليل العلاقات وترابطها. فالواقع السوسيولوجي هو الواقع الذي يتم قياسه واختباره بواسطة تقنيات سوسيولوجية متفق عليها، لهذا فاختيار المناهج والتحكم في الأساليب والأدوات البحثية التي تتوافق مع موضوع"النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي" وتوضيح العلاقة بين المتغير المستقل (النمو الحضري) والمتغير التابع (التلوث البيئي).

وعليه كان لزاما علينا تحديد مجالات البحث ومنهجه وكذا مجتمع البحث والعينة وأدوات البحث وفقا لما تقتضيه الدراسة الموضوعية من خلال تحليل وتمحيص ظاهرة النمو الحضري الغير متزن وتأثيره على التلوث البيئي محاولين في ذلك تفسير جزيئات الظاهرة والكشف عن العلاقات المرتبطة بين المكونات السوسيوثقافية والسلوكية للإنسان بالبيئة الحضرية والذي هو أحد مكوناتها.

وعليه فقد تم التطرق في هذا الفصل إلى:

أولا: مجالات الدراسة.

للدراسة ثلاثة مجالات أساسية المجال المكاني، المجال الزماني، المجال البشري، وقد حاولنا تقسيم المجال المكاني للدراسة إلى مجال عام ومجال خاص، أما المجال العام فنقصد به **مدينة خنشلة** في حين المجال الخاص ونقصد به مجال البحث ، والمتمثل في أحياء الدراسة والتي تشتمل على عينة البحث.

1- المجال العام للدراسة (المجال المكاني):

ويقصد به الحيز المكاني العام للدراسة بكل ما يحويه من خصائص طبيعية وبشرية، وقد اعتمدنا في ذلك على المخطط المسير للتهيئة والتعمير المنقح لما بين البلديات خنشلة، الحامة وأنسيغة، [1] وسنركز على مدينة

[1] - **المخطط المسير للتهيئة والتعمير المنقح ما بين البلديات**، مديرية التهيئة و التعمير لولاية خنشلة، خنشلة، الحامة، أنسيغة، جوان 2007، ص 1.

خنشلة كونها مجال الدراسة وموضوع البحث. آخذين بعين الاعتبار التطور الحضري الذي تشهده مدينة خنشلة، حيث شهدت المدينة نمو ديموغرافي وصلت نسبته إلى 85,70% من مجموع سكان الولاية.

وبالرغم من كون مدينة خنشلة مجال بسيط للدراسة إلا أنها تعاني من ضغوطات أدت إلى خلق عدة مشكلات اجتماعية، تنموية وبيئية، ... ونتيجة للنمو والتطور السريع الذي عرفته المدينة في العقد الأخير أين لاحظنا استهلاك المجالات التي كانت موجهة للتوسع العمراني وفقا للقطاعات المعمرة حيث تجاوز الحدود الجغرافية للمدينة ووصل إلى مرحلة الالتحام مع التجمعات الشبه حضرية أو مجالات النطاق المجاورة للجهة الجنوبية والغربية للمدينة لكل من بلدية أنسيغة وبلدية الحامة، قصد الاستجابة لمختلف المتطلبات التنموية والاجتماعية، لذلك فسنحاول وصف المجال المكاني العام للدراسة وصفا شاملا والتعريف بها وبمميزاتها الطبيعية والمادية والبشرية ومراحل تطورها إلى وصولها إلى ما هو عليه الآن وهو التحام مجالها الحضري مع الشبه الحضري لكل من بلدية أنسيغة والحامة وهو ما توضحه الخرائط التالية:

مخطط: رقم (07) يمثل تهيئة المجال الحضري خنشلة – أنسيغة الحامة.

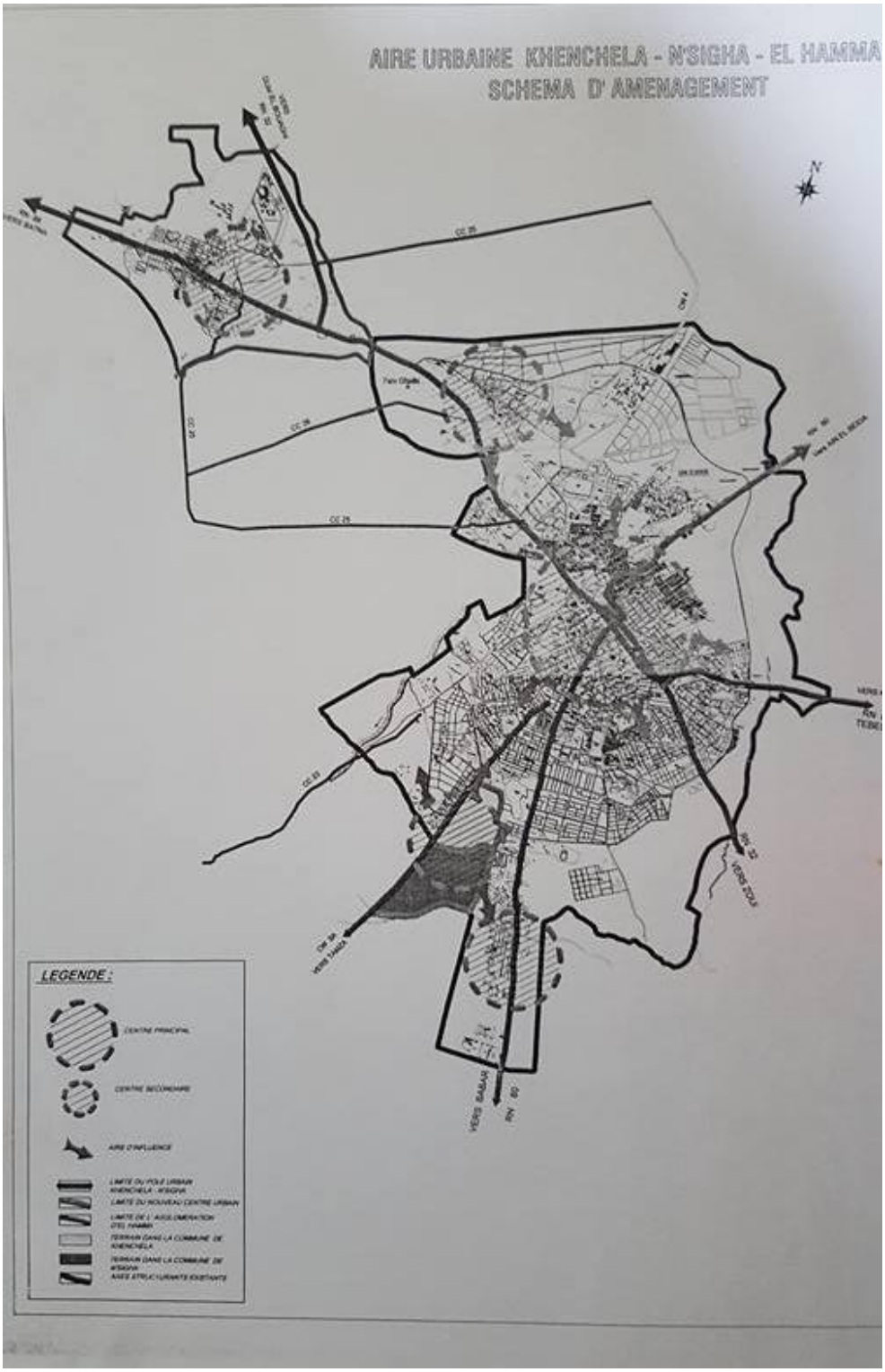

المصدر : مديرية البناء والتعمير خنشلة.

مخطط: رقم (08)يمثل إعادة الهيكله لمدينة خنشلة.

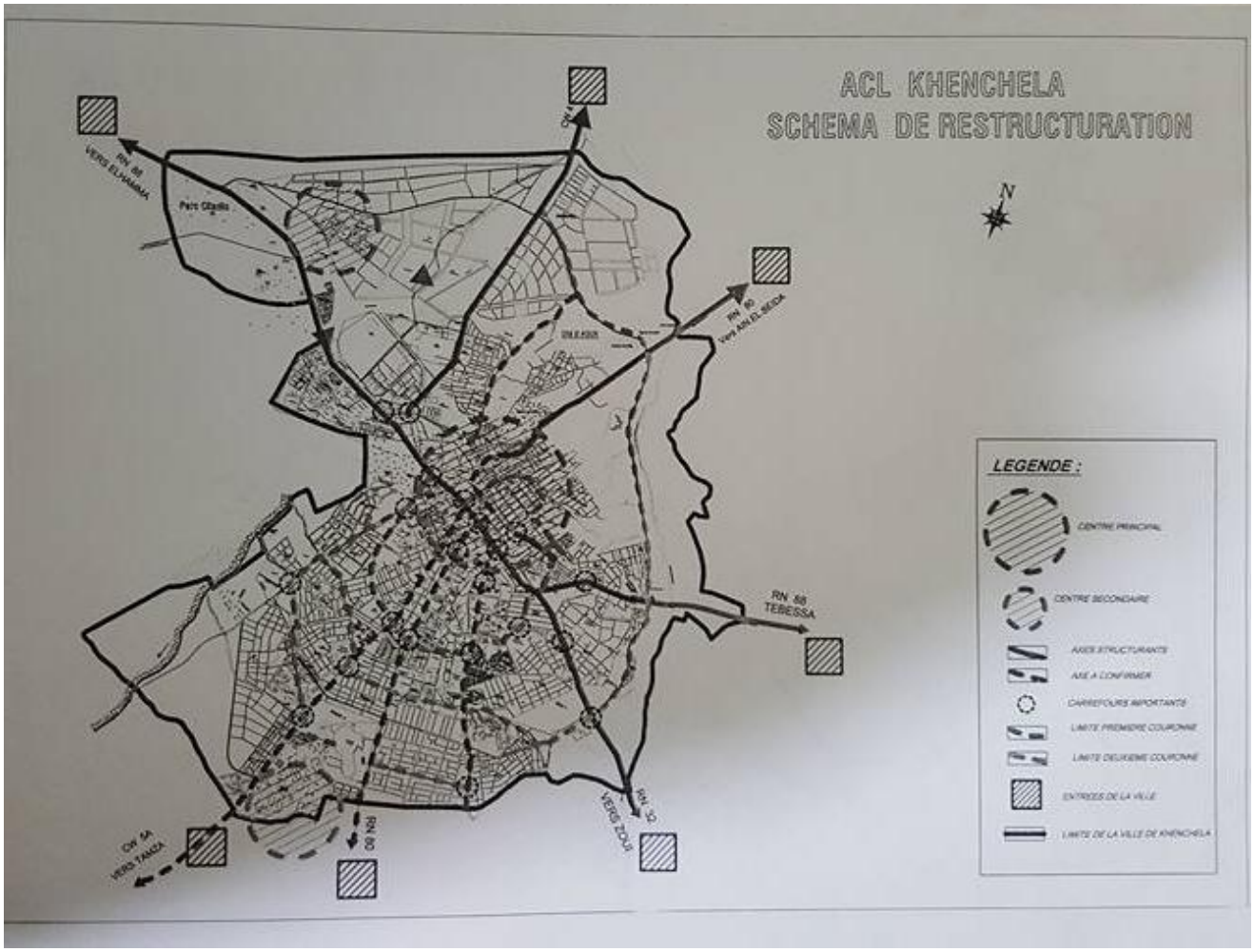

المصدر : مديرية التهيئه والتعمير لولاية خنشلة.

المخطتين يمثلان صور لتنظيم التجمعات السكانية لكل من خنشلة، الحامة وأنسيغة وذلك لتمدد المدينة ودمجها مع المناطق الشبه حضرية المجاورة لها أو منطقة النطاق لكل من الحامة وأنسيغة، حيث قسمت المنطقة إلى قطب رئيسي يتمثل في مدينة خنشلة، وقطب ارتكاز، ومناطق لتعزيز القطب الرئيسي والمتمثلة في: المناطق الشبه حضرية المذكورة سابقا، أو ما يسمى "بقرى التعزيز" مرتبطة فيما بينها بوسائل الاتصال كطرق المواصلات الوطنية، الولائية، والبلدية بالإضافة إلى شبكات للمنشئات القاعدية وخطوط كهربائية للضغط العالي والمتوسط مما يدل على أن التمدد نحو المناطق الشبه الحضرية الالتحام معها ضرورة وحتمية مجاليه أملتها الظروف الجغرافية للمنطقة المتمثلة في العوائق الطبيعية وكذا النمو الحضري الغير مخطط.

1-1 التنظيم الإداري والموقع:

تتجلى الأهمية الجغرافية للمدن في مدى أهمية الموقع وقدرة الموضع على استيعاب التطور العمراني المتزايد لأن وظيفة المدن تتغير بمرور الزمن غير أن الذي يحدد نوع الوظيفة التي تقوم من أجلها المدينة هو طبيعة المكان الذي تقوم عليه أما العامل الذي يتحكم لحد كبير في نموها ويساعد في تفسير وظائفها فيما بعد هو الموقع.

ونظرا لكون موضوع "النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي" له ارتباطات مجالية كان لزاما علينا الاطلاع على إقليم المدينة وخصائصه.

فولاية خنشلة من الولايات التي أنشأت عقب التقسيم الإداري لسنة 1984 وتضم حاليا 21 بلدية و08 دوائر مشكلة على النحو التالي:[1]

جدول رقم (43) يمثل دوائر وبلديات ولاية خنشلة.

الدوائر	البلديات التابعة لها	الدوائر	البلديات التابعة لها
خنشلة	خنشلة، المدينة،الدائرة، وعاصمة الولاية	بوحمامة 35 كلم جنوبا	بوحمامة، يابوس، شلية، المصارة.
الحامة	الحامة باغاي، طامزة، أنسيغة	ششار 50كلم جنوبا	ششار، جلال، خيران، الوجلة
عين الطويلة 32 كلم في الشمال الشرقي	عين الطويلة- متوسة	أولاد أرشاش 22كلم شرقا	أولاد أرشاش- المحمل
قايس 22كلم غربا	قايس- تاوزيانت الرميلة	بابار 22كلم جنوبا	بابار

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة

[1]- **الدليل الإحصائي لولاية خنشلة** ، المرجع نفسه، ص .01.

1-2- موقع مدينة خنشلة:

يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية، وذلك لما له من تأثير مباشر على حياة الإنسان من خلال استقراره في أماكن محدودة فمن خلاله تستطيع المدينة تحقيق أكبر عدد من العلاقات مع المناطق المحيطة أو عكس ذلك وهو يؤثر بشكل كبير في ديناميكية تطور المدينة ونموها.

أ- الموقع الفلكي: تقع ولاية خنشلة من الناحية الجغرافية شمال شرق الوطن بالضبط بمنطقة الأوراس مع امتداد الهضاب العليا الشرقية وهي متواجدة بين خطي 30° درجة و 06° درجات و 30° درجة و 07° درجات وخط غرينيتش 34° و 53° شمال خط الاستواء تقدر مساحة إقليم ولاية خنشلة بـ 9،715 كلم^2 أي 0،4 من المساحة الإجمالية للجزائر ويبلغ تعداد سكانها أكثر من 400،000 نسمة. [1]

ب- الموقع الإداري: تقع مدينة خنشلة إداريا ضمن تراب بلدية خنشلة وهي واحدة من بين 21 بلدية التي تضمهم الولاية وتعد مركز إداري قيادي لها وحدودها كالتالي:

- **شمالا**: الشمال الشرقي: بغاي ، الشمال الغربي: الحامة.
- **شرقا**: امتداد بلدية بغاي وأنسيغة.
- **جنوبا**: بلدية أنسيغة وغربا بلدية الحامة.

تتموضع المدينة عند نقطة التقاء الطريقين الوطنيين (88) يربطها بباتنة والطريق الوطني (80) يربطها ببسكرة وهو ما توضحه خريطة موقع بلدية خنشلة التالية: [2]

[1] - **دليل خنشلة الثقافي**، دار الثقافة على سوايحي، د ط، د س، ص .3 .

[2] - **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميرمابين البلديات خنشلة ، انسيغة، الحامة**، 2004، مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة، ، ص .07 .

خريطة رقم: (09) تمثل موقع بلدية خنشلة .

المصدر: بلدية خنشلة،.

1-3- موضع المدينة: يعنى بموضع المدينة " الأرض التي تقوم عليها المدينة التي تشغلها فعلا كتلنها المبنية" ويعد عاملا فعالا في التعرف على عناصر وأسباب قيام المدينة باعتبارها نقطة هامة في تطورها وتوسعها فتعد أهم عنصر لتكوين خصائصها العمرانية لأنه يحدد نوع الوظيفة التي قامت من أجلها المدينة.

فموضع مدينة خنشلة يقع على ارتفاع 1130م على مستوى سطح البحر على أقدام جبال الأوراس من الناحية الغربية.بمتوسط ارتفاع 1200م حتى الناحية الجنوبية الغربية، وهي الجهة الأكثر تضاريسيا في المنطقة، ويقل الارتفاع باتجاه الشمال إلى أن يصل المتوسط 1000م، الذي يعتبر امتداد طبيعي للسهول العليا القسنطينية، فتحد المدينة من الناحية الشمالية لجبل المنشار الذي يعتبر حد طبيعي لها بمتوسط ارتفاع قدره1130م، أما من الناحية الغربية فيحدها جبل جلال الذي يصل متوسط ارتفاعه إلى 1160م ثم تنبسط جنوبا فهو انبساط طبيعي كامتداد لأقدام جبال النمامشة وبذلك فموضع مدينة خنشلة يترجم العسكرية لقيامها على هذه المنطقة، فوجدت كمدينة استعمارية تاريخيا أقامها المستعمر فوق موقع استراتيجي قصد الحماية والتصدي لهجمات السكان المحليين واستغلال أراضيها الفلاحية من طرف المعمرين.[1]

فتموضعت فوق ربوة أو تل تحيط به العوائق الطبيعية عموما فالمدينة توجد على منطقة إستراتيجية سهلة التعمير وإقامة ومد طرق المواصلات والشبكات القاعدية.[2]

أ- المساحة: تقدر مساحة بلدية خنشلة 32 كلم^2 من مجموع مساحة الولاية المقدرة بـ.9715كلم^2 أي بنسبة 32 % من مساحة الولاية، فهي تعد أصغر بلدية مساحة في الولاية، رغم ثقل مسؤوليتها الإدارية حيث تقدر مساحة مدينة خنشلة بـ 1854 هكتار تمثل نسبة 57.95% من مساحة البلدية.

ب- الأبعاد: تقع مدينة خنشلة ضمن عقدة مواصلات هامة تربط بين الشمال والجنوب على مستوى الولاية، إضافة إلى كونها مربوطة بشبكة مواصلات لا بأس بها مع الولايات المجاورة، باعتبارها تنتمي إلى إقليم الشرق الجزائري الذي يعد أهم قطب اقتصادي في البلاد، فهي تبعد على الجزائر العاصمة بـ 550كلم وعن ولاية قسنطينة بـ 148كلم وعن ولاية تبسة بـ 115كلم.

[1] - **المخطط المسير للتهيئة والتعمير المنقح لبلدية خنشلة**، المرجع السابق، ص . 07 .

[2] - المرجع نفسه، ص .08.

ج– المناخ: تقع خنشلة في الطابق الجاف البارد شتاءا والجاف والحار صيفا، فهي تتميز بمناخ قاري حار صيفا وممطر شتاءا. أما فيما يخص تساقط الأمطار في الشتاء فهي تختلف من منطقة إلى أخرى نجدها في الشمال ممطرة أحيانا ويتراوح معدلها بين 400 و 500 مم سنويا، مما يضفي على المنطقة تنوع النطاقات المناخية والأقاليم النباتية لأن المناخ له تأثير كبير وواضح على تحديد الأصناف النباتية التي تمتاز بها المدينة والذي يلعب دورا كبيرا في توفير الجو لنمو المساحات الخضراء وكذا دوامها وخضرتها وإعطاء التجانس مع بقية البنية العمرانية إن التطرق إلى الإمكانيات الجيولوجية وجيوتقنية للمدينة تساعد على تشخيص الجانب الطبيعي وتحديد دوره في عملية التعمير والنمو الحضري حيث من خلاله مدى ملائمة المنطقة للبناء بالإضافة إلى استنتاج مختلف الارتفاقات الطبيعية التي من نشأتها أن تعرقل التمدد الحضري للمدينة وأيضا على أساسها يتم تحديد مواضيع جديدة للتعمير المستقبلي.[1]

د– الارتفاعات: تقع مدينة خنشلة على ارتفاع 1130م عن مستوى سطح البحر، تضاريسها متفاوتة الارتفاع أين نجد:

- **من جهة الشمال:** يقل الارتفاع حتى 1050م وصولا إلى 850م.[2]

– من جهة الجنوب الغربي: أين يتراوح الارتفاع إلى ما بين 1110م و 1150م والذي يعتبر الأكثر ارتفاعا كما نجد منطقة جبلية عالية تمتد من جبل فرعون 1981م إلى جبل رأس السردون 1700م؛

– من جهة الشمال الشرقي: نجد جبل جلال (عالي الناس) 1162م؛

– من جهة الجنوب الشرقي: جبل الشطاية؛[3]

هـ– الانحدارات: تعتبر دراسة الانحدارات من المعايير الأساسية في التوجيه المستقبلي، ونميز أربعة أنواع من الانحدارات منها:

وهي تمثل أكبر نسبة بالمدينة والتي ساعدت على التوسع السريع للمدينة خاصة في اتجاه الجنوب. (0-05%)

الفئة (05-10%) : توجد منها نسبة قليلة مقارنة الانحدارات (0-05%): وهي متوسطة الصلاحية للبناء

---

[1]-, **P.D.A.U Intercommunal– Khenchela–Ensigha–Elhama ;phase1–2004**, Idem,.p07.

[2]- **المخطط المسير للتهيئة والتعمير المنقح لبلدية خنشلة**، المرجع السابق. ص .08.

[3]- المرجع نفسه. ص .09.

-الفئة (10-15 %) : وهي منتشرة بكثرة تحت أقدام جبل رأس السرذون، وهذا الأخير غير صالح لإنشاء وإقامة المشاريع، خاصة منها السكنية لارتفاع التكلفة.

- الفئة الأكثر من 15% تتمثل في أراضي فلاحية غير صالحة للبناء وذلك للتكاليف المرتفعة جدا إلا إذا استخدمت فيها فنادق سياحية كالفنادق التي أنجزت على مقربة من حمام الصالحين.

وما يمكن أن نستنتجه حول جيولوجية المدينة هو أن مدينة خنشلة تمتاز بأرضية تقودها تكوينات الزمن الرابع وهي صالحة للتعمير خاصة في الجهة الجنوبية للمدينة.[1]

1-4- الموقع الجيوتقني للمدينة: باعتباره مؤشر لتمديد إقامة التجمعات، كما تساعد على تحديد آفاق التوسع فهي تقوم على مبدأ التحليل والمطابقة، وعموما فإن مدينة خنشلة وحسب الدراسات التقنية لأراضيها تحتوي على ثلاثة (3) أنواع من الأراضي حسب صلاحيتها للتعمير.

أ- أراضي صالحة للتعمير: تقع هذه الأراضي في الجهة الجنوبية والجنوبية الغربية وبالإضافة إلى شمال المدينة وهي أراضي تمتاز بالانحدار الضعيف وملائمة تركيبها الجيولوجي، الذي يظهر على شكل صخور كلسية صلبة.

ب- أراضي متوسطة الصلاحية: تقع في الجنوب الشرقي على طرفي "**واد بوغڤال**" الذي يحد المدينة من الناحية الشرقية، كما أن الأراضي متوسطة الانحدار (0.5- 10%) أين نجد تنوع في نوعية التربة (الطين، والغرين المتحجر والمتراص)، ورغم كون هذه الأراضي صالحة للبناء إلا أنه يجب علينا الأخذ بعين الاعتبار التصريف الجيد والفعال للمياه المستعملة ومياه الأمطار لأنها تشكل مشاكل في بعض الأحيان.

ج- أراضي غير صالحة للتعمير: تمتد هذه الأراضي على العموم في الجهة الجنوبية الغربية وبعض المناطق الشرقية لمدينة خنشلة وكذلك الشمالية الشرقية، حيث تقدر الانحدارات ب 20 % وتمتاز تشكيلة هذه الأراضي بكتل صخرية متموجة مع توفرها على كثافة الروافد ومنه فإنها تعتبر أراضي غير صالحة للبناء بحيث لا تتوفر على الشروط التقنية للتعمير.[2]

---

[1]- **P.D.A.U Intercommunal- Khenchela-Ensigha-Elhama ;phase1-2004**,Idem, P.10.

[2]- **المخطط المسير للتهيئة والتعمير المنقح لولاية خنشلة** ، المرجع السابق. ص .20.

د- القطاعات المعمرة " SU": وهي عبارة عن أراضي تتواجد أساسا وسط المدينة وأحيائها القديمة والتي هي عبارة عن مناطق سكنية ذات كثافة ضعيفة سكنات فردية او ذات كثافة عالية بسكنات جماعية ومناطق ذات تعدد وظيفي تجارة وخدمات. [1]

وتتميز القطاعات المعمرة بحقوق بناء عالية جدا نتيجة كثافة النسيج العمراني من حيث البنايات والنشاطات القائمة ومدينة خنشلة مقسمة إلى (09) قطاعات معمرة وهو ما تمثله الخريطة التالية:

خريطة رقم (10) تمثل التجمعات السكنية للبلدية الأم خنشلة القطاعات المعمرة. [2]

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة.

[1] – الشريف رحماني، **الجزائر غدا. وضعية التراب الوطني**، ملفات التهيئة العمرانية، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية دون سنة طبع، ص .259.

[2] **PDAU Intercommunal De Khenchela**, **Alhamma Et Nsigha**,Idem, P. 22. –

2- المجال الخاص للدراسة:

إن صعوبة دراسة كل الأحياء واستحالة استجواب كل سكان المدينة وذلك لكبر الحجم، حيث بلغ تعداده 1281911 عند نهاية سنة 2014، مما دفعنا باختيار عينة ممثلة للمجتمع المستهدف لإجراء الملاحظات والتحاليل لهذا كان من الضروري اختيار عينة تكون ممثلة بالفعل للمجتمع المستهدف بحيث يمكن تعميم الاستنتاجات التي يتم استخلاصها من العينة المأخوذة، [1] ومن أجل ذلك تم اختيار ثلاثة أحياء هي (حي عين الكرمة، حي النور وحي 120 سكن بمدينة خنشلة)، وهي أحياء تحتوي على 917 مسكن بها 2296 ساكن.[2] بصفتها المجال الخاص للدراسة مقسمة كما يلي:

- المقاطعة الأولى: وتضم الأحياء العشوائية والموروثة عن الحقبة الاستعمارية ممثلة في حي عين الكرمة وهو حي شعبي عشوائي، من المقاطعات القديمة النشأة يعود تاريخ إنشاءه إلى الحقبة الاستعمارية (1966/1954) يقع في الجنوب الغربي للمدينة، يحده من الشمال حي المحطة، ومن الجنوب طريق وطني رقم 80 والمسمى طريق باتنة.

ومن الشرق ثكنة مجموعة " التدخل للدرك الوطني" ومن الغرب يحده منطقة النشاطات والتي كانت من قبل تسمى ب"المنطقة الصناعية" ويتصف هذا الحي بالاكتظاظ بالسكان يضم 549 مسكن به 11 شارع، شارع واحد (01) مسمى و 10 شوارع غير مسماة، عدد لأسر بلغ 498 أسرة، أما عدد السكان وصل إلى 1296 موزعين عبر 11 شارع.[3]

---

[1] - أنول باتشيرجي، **بحوث العلوم الاجتماعية، المبادئ والمناهج والممارسات**، ترجمة خالد بن ناصر آل حيان، الطبعة العربية 2015، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص .187.

[2] - **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة**، مكتب مديرية التعمير والاحتياطات العقارية والتجهيز، المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، ، ص .7.

[3] - المرجع نفسه، ص .01.

مخطط رقم: (11) يمثل حدود حي عين الكرمة بمدينة خنشلة

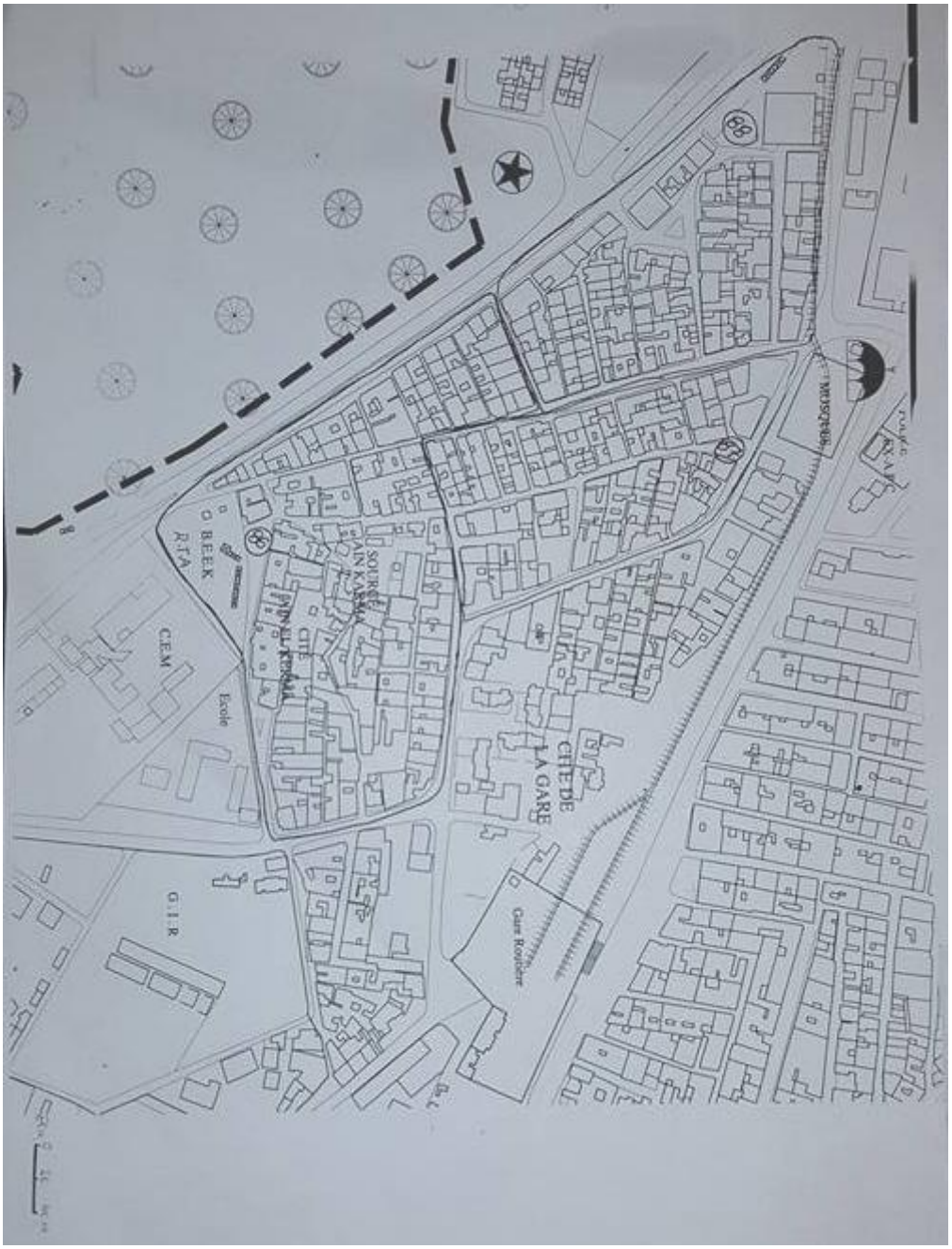

المصدر : مديرية التعمير والسكان لولاية خنشلة.

– **أسباب ظهوره:** يرجع تاريخ ظهوره إلى الحقبة الاستعمارية أغلب السكان هم من النازحون من الأرياف نتيجة النمو الديموغرافي والسياسة الاستعمارية المنتهجة ضد الأرياف والقرى المجاورة للمدينة باعتبارها قاعدة خلفية للثورة التحريرية لأن الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر ليست نابعة من تقاليد اجتماعية مترسخة وإنما من أوضاع سياسية واقتصادية، أين وجد الفرد الجزائري متنفس وملاذ، [1] بالإضافة إلى أن الحي أنشأ بجانب ثكنة و مركز للتدريب وبرج لمراقبة المدينة المتواجد بقمة (الشابور)، كما استمر النزوح لهذا الحي بعد الاستقلال ووصل إلى ذروته في السبعينات نتيجة للنمو الديموغرافي والكثافة السكانية التي عرفتها البلاد خلال هذه المرحلة واستمر في التوسع إلى أن وصل إلى مرحلة التشبع .

– **الوضعية القانونية:** أنشأ بطريقة فوضوية على أرض ملك للدولة عبارة عن منحدر استولى عليها الأفراد عن طريق وضع اليد، شيدت عليه مباني متناثرة في بادئ الأمر حول المنطقة الحضرية ومع مرور الوقت أصبحت مساكن متلاصقة فيما بينها لا تحترم فيها الارتفاقات الخاصة بالطرق وتفتقد لمختلف الشبكات (التطهير، الماء، الكهرباء..) ويتم بيعها والتعامل فيها عن طريق عقود عرفية، أغلب السكنات به بنيت بالطوب والصفيح وأصبحت أدلة للسقوط وتمثل مثالا للأحياء الهشة في المدينة وقد برمج للهدم في المستقبل القريب.

– **الوضعية المورفولوجية لحي عين الكرمة:** شأنه شأن باقي الأحياء الفوضوية في الجزائر والتي تحتوي على منظومة بيئية عمرانية تشوبها عدم التجانس والتفكك في عناصرها جراء التصاق المباني والشوارع الملتوية عبر منحدرات وطرق محدودة النهاية وانعدام ممرات الاستعمال، وأغلب المباني شيدت بالطوب التقليدي لا تخضع لأي معايير البناء بالإضافة إلى أن البيئة العمرانية للحي بيئة متدهورة تتصف بالقبح العمراني وتفتقر للخدمات الأساسية والصحة والأمن، الشيء الذي أدى إلى التلوث البصري جراء فقدانه الذوق العام لأن ضيق المكان استلزم بناء مساكن صغيرة الحجم مثلا ضيقة بالإضافة إلى وجود تفاوتات حضرية واضحة تتجه للتنوع الشديد في تركيبتها الاجتماعية والثقافية، الشيء الذي أحدث خلل في وظيفة الحي وتهدد الاستقرار بل وتتعارض مع الحياة الحضرية. [2]

[1] – عبد الحميد بوقصاص، **تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية (الريفي– الحضري)**، مجلة الأسرة والمجتمع، العدد الرابع، جامعة 20 أوت ، سكيكدة. ص. 155.

[2] – مهران هشام، **نحو تنمية عمرانية متوازنة ومتجانسة في المدن المصرية**، البيئة والعمران المتاح في الموقع K2nanoline.Com/Cesus/Dr Mahraw 2020/Post المسترجع بتاريخ 2015/03/10 على س20.00.

المقاطعة الثانية: وتضم الأحياء العشوائية التي أنشأت على أطراف المدينة ممثلة في " **حي النور**" الذي يقع في الشمال الشرقي للمدينة، تحده من الشمال المجموعة الملكية رقم: (04) ملكية خاصة (**لورثة مرير**) ومن الجنوب طريق عين البيضاء، ومن الغرب "**حي المقبرة الإسلامية** وهو من الأحياء الذي يشهد كثافة سكانية عالية بضم 224 مسكنا يحوي على 14شارع غير مسماة، عدد الأسر 212 أسرة أما عدد السكان فيصل إلى 629 ساكن ويسمى بالقطاع العمراني الحادي عشر والمخططات التالية لشغل الأراضي رقم:06 التي تبين الحدود المجالية لحي النور [1].

مخطط رقم: (12) تمثل مخطط شغل اراضي رقم 06 حي النور بلدية خنشلة.

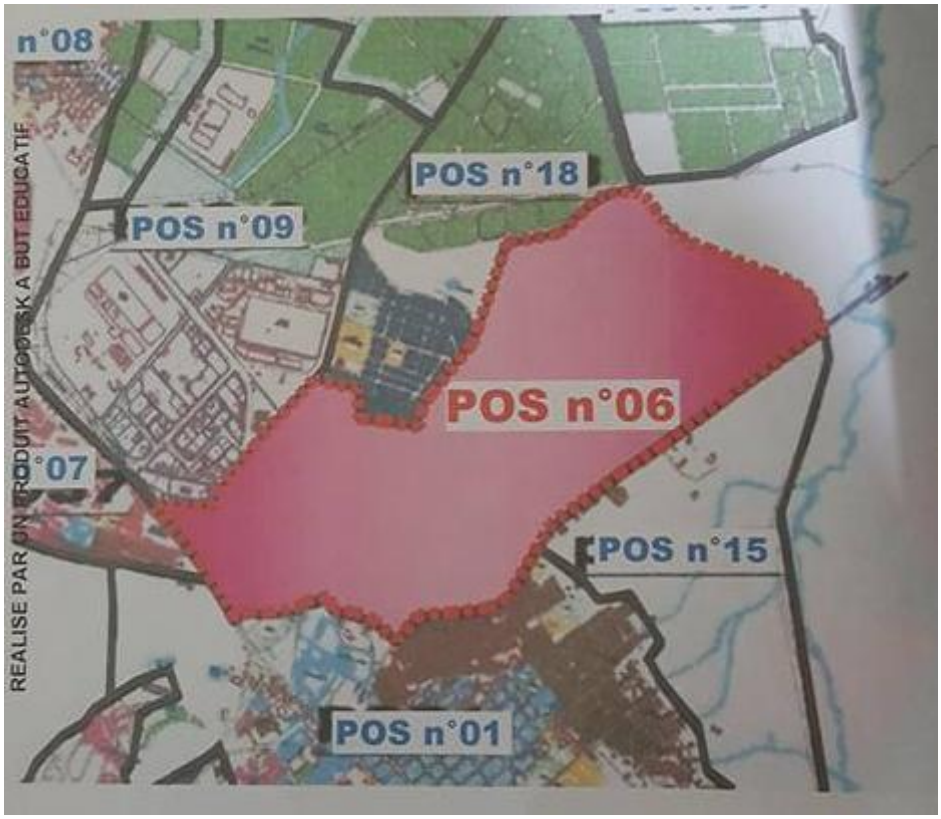

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير ولاية خنشلة.

[1] – **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة2014**، المرجع السابق ، ص .03.

مخطط رقم: (13) تمثل خريطة حي النور بلدية خنشلة.([1])

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير ولاية خنشلة.

1- **الخطة العمرانية لمدينة خنشلة**، مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة، ، ص.17.

– **أسباب ظهوره:** تعود نشأة هذا الحي إلى الثمانينات وأغلب السكان هم النازحون من الأرياف والمدن والولايات المجاورة تعود لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية لقد ظهر هذا الحي نتيجة للتوسع العمراني على الأرض الزراعية حيث شكلت مجموعات سكانية غير منتظمة متزاحمة بالسكان بنيت بطريقة غير مخططة لسبب توسع المدينة بطريقة غير شرعية حيث ان التخطيط العام للمدينة لم يحدد ذلك النمو العشوائي مما اضطر الدولة للاعتراف بها وفقا لما يمليه الواقع العمراني، حيث حاولت السلطات المحلية خاصة في فترة التسعينات إلى تقديم المرافق الضرورية العامة (الإنارة، التزود بقنوات الصرف الصحي وتعبيد الطرق) وتقديم تسهيلات مختلفة.

– **الوضعية ألقانونية** أنشأ بطريقة غير شرعية على أرض ملك للدولة استولى عليها عن طريق وضع اليد ولقد تم تسوية بعض البنايات الفوضوية المنجزة قبل سنة 1985 تطبيقا للتعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 1985/08/13 والمتضمنة تسوية البنايات الفوضوية العشوائية المنجزة قبل سنة 1985. [1] غير أن العملية لم تتم بسبب تماطل المواطنين في تسوية وضعيتهم العقارية. وبالتالي بقي الحي عبارة عن حي عشوائي.

– **الوضعية المورفولوجية:** تتمثل في عدم التجانس والتشوه العمراني فيتصف الحي بتشوه المباني ونقص التهوية وقلة الإضاءة وانعدام المساحات الخضراء إلى جانب ضيق الطرق والشوارع وانعدام المواصلات وخلوها من المرافق الضرورية الاجتماعية والاقتصادية بالرغم من تدخل السلطات المحلية من انشاء مرافق تربوية وبرمجة سوق مغطى غير أنها تبقى غير كافية ولم ترتقي إلى تلبية احتياجات السكان أما عن انماط السكن الموجودة بالحي نذكر منها **–النمط العادي:** وهي مباني ذات شكل معماري بسيط مبنية بالإسمنت تقع ضمن المجال المختلف لحي النور غالبا ما يكون بها مستودع للسيارات وتربية الحيوانات وحرف مختلفة.

– **النمط التقليدي:** عادة ما تكون مبنية بمادة الطوب، الإسمنت أو الحجر أو الطين وغالبا ما تنعدم فيها الشروط الصحية فهذا النمط يمثل صورة الهامشية الإيكولوجية والاجتماعية للقاطنين به حيث في هذه الظروف يصبح الفقر والهامشية من الملامح المميزة للحياة الحضرية.

– **النمط العشوائي الرديء:** هو نمط يعكس الحالة المزرية لسكان الحي حيث يفتقد لشروط الحياة الصحية أسقفها من القرميد أو الترنيت محاطة بصفائح قصديرية بالإضافة إلى مساحة مسيجة تحتوي على حيوانات إلا أن هذا النوع تعتزم السلطات المحلية القضاء عليه ووضعه ضمن برنامج القضاء على السكن الهش.

[1] – الأمر رقم 85/01 المؤرخ في 1985/08/13 المتضمن تسوية البنايات الفوضوية المنجزة قبل 1985.

المقاطعة الثالثة: وتظم الأحياء المخططة والمنظمة الممثلة في الحي الإداري مقر البلدية والمعروف بحي 120 سكن وهو حي أنجز وفق معايير تخطيطية ، المستفيدون منه أغلبهم موظفون ذوي الدخل المتوسط يتسم عند نشاته وكثافة متوسطة والتجانس في شكل البنيات يحده من الشرق الطريق الوطني رقم 81 (طريق بابار) ومن الغرب مجمع الأروقة والمدرسة الابتدائية منصوري مُحَمَّد الشريف ومن الجنوب العيادة المتخصصة للتوليد صالحي بلقاسم ومقر ولاية خنشلة بلغ عدد المساكن به 120 سكن موزعين على 6 شوارع 3 منها مسماة و3 غير مسماة عدد سكانه 400 ساكن. [1]

– نشأته: يعود تاريخ نشأته في فترة السبعينات وهي مرحلة التطبيق المخططات الوطنية حيث سعت السلطات العمومية آنذاك بالاعتماد على التخطيط في العمران الغرض منه تحسين الإطار المعيشي لموظفي الإدارات العمومية، لذلك اعتمدت الدولة على هذا النمط من البناء لأصحاب الدخل المتوسط.

– موفولوجية الحي: عند نشأته كان يتصف بالتجانس في البنايات، وظيفته سكنية وأنماط الشوارع المنظمة ومخططة في شكلها الخارجي، نسيجه العمراني متسق ومتجانس، ومع مرور الوقت أصبح الحي يتوسط المدينة وتغيرت وظيفته من الوظيفة السكنية إلى الوظيفة التجارية الشيء الذي جعله يتعرض لتغيرات جوهرية في شكله وأصبح السكن يتصف بالتباين في الشكل والمضمون وطغت عليه الوظيفة الاقتصادية والخدماتية وارتفعت قيمة العقار به نتيجة للطلب المتزايد لأن الحي يتمركز في نواة المدينة مما جعله عرضة للمنافسة الشديدة على العقارات المتواجدة داخل مجاله قصد إنشاء محلات تجارية أو مباني خدماتية مختلفة ويمتاز بكثافة المباني وحركة المرور القريبه من وسط المدية والمخطط التالي يبين حدود مجال الحي.

[1] – **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة**، المرجع السابق ، ص. 4.

مخطط رقم(14) يبين الحدود المجالية لحي 1ماي (120 سكن) .

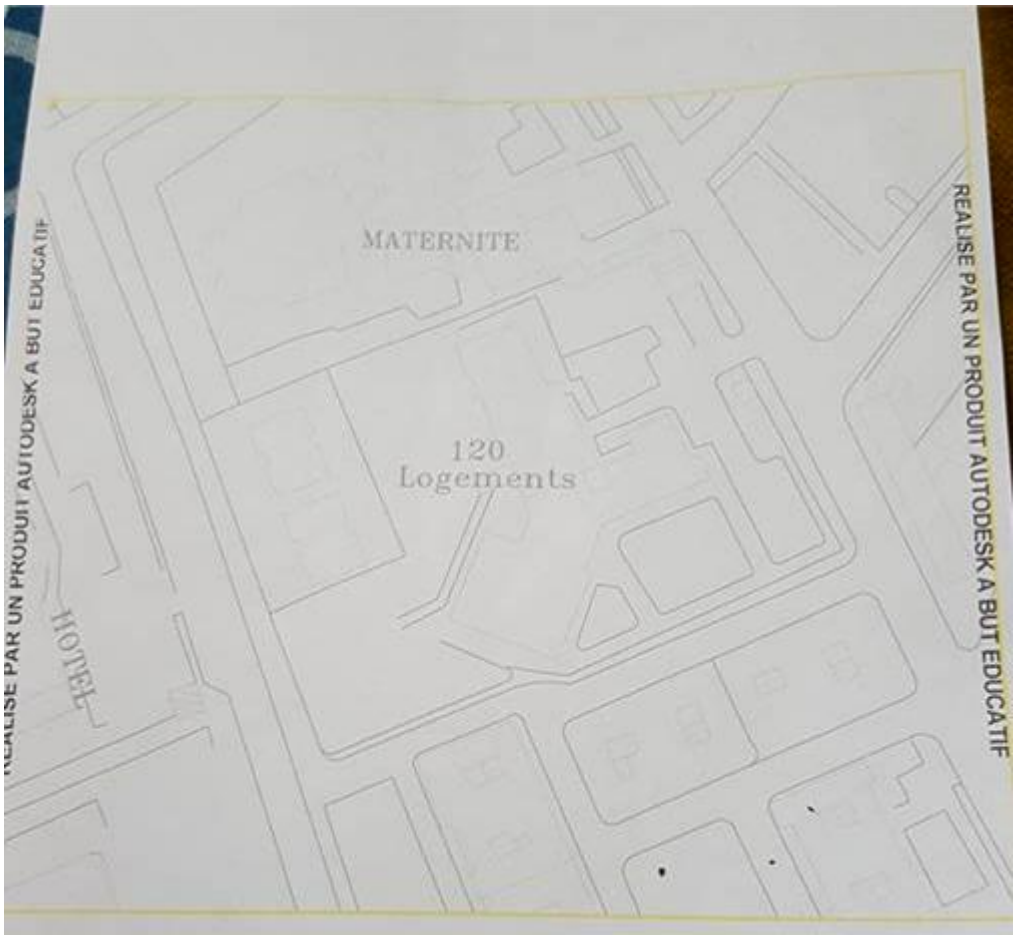

المصدر: مديرية السكن والتعمير ولاية خنشلة.

3- المجال الزماني:

ويقصد بالمجال الزمني للدراسة" الفترة التي قضاها الباحث في إجراء الدراسة الميدانية، بدءا من إعداد الإطار المنهجي وجمع البيانات وتحليلها وصولا إلى النتائج والتوصيات، [1] وعليه كانت بداية الدراسة منذ الدراسة النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة سواء تعلق الأمر بالمتغير المستقل أو المتغير التابع وكان أغلبها دراسات مماثلة، بالإضافة إلى التراث النظري، الذي تطرق إلى الدراسات الديموغرافية وعلاقة النمو الحضري الغير متزن بالإيكولوجية الحضرية حيث استغرقت هذه المرحلة وقتا طويلا لأنها تعتمد على الإطار التصوري والنظري للدراسة وجمع المادة العلمية لارتباطها الوثيق بالجانب الميداني قد امتدت هذه المرحلة من العمل بين سنة 2011 إلى غاية 2014.

[1]-عبد الهادي أحمد الجوهري وآخرون، **مدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2002، ص. 238.

أما المرحلة الثانية من الدراسة: فتمثلت في الجانب الميداني بدءا بالمرحلة الاستطلاعية لجمع المعلومات حول الموضوع والاتصال بمختلف الهيئات (مديرية التعمير والبناء، مديرية البيئة، مديرية الصحة والسكان وبلدية خنشلة ممثلة في مصلحة الإحصاء السكاني ومصلحة النظافة والتطهير حيث ساعدنا ذلك في الحصول على المعطيات الإحصائية حول الظاهرة والتعرف على واقع توسع المجال الحضري لمدينة خنشلة).

ثم النزول إلى الميدان موضوع الدراسة وزيارة لأحياء المراد دراستها والتي تشكل المجال الخاص لدراستنا من خلال جمع الملاحطات والاحتكاك بالسكان ومحاولة التعرف أكثر عن الميدان المدروس وعناصره المادية والبشرية وكان هذا بداية شهر جانفي 2015 إلى غاية 20 جانفي 2015.

أما المرحلة الثالثة: امتدت من شهر فيفري 2015 إلى غاية بداية سنة 2016، تراوحت هذه المدة بين اختبار استمارة لاستبيان وتطبيق استمارة المقابلة وكان ذلك بتاريخ 2016/02/13 وهو تاريخ الانتهاء من جمع البيانات الخاصة بالأحياء الثلاثة (حي عين الكرمة، حي النور، حي 120 سكن).

4- المجال البشري:

إن موضوع دراستنا يبحث في تأثير النمو الحضري الغير متزن على البيئة الحضرية، لذلك فالعلاقة تتمثل في متغيري النمو الحضري والتلوث البيئي لذلك لابد من تحديد المجال البشري حسب ما تقتضيه الدراسة في المجتمع الذي تنعكس عليه آثار النمو الحضري على البيئة الحضرية مباشرة، ويتمثل المجال البشري لبحثنا في سكان مدينة خنشلة والذي بلغ تعداده 1281911 ساكن إلى غاية ديسمبر 2014، ونظرا لصعوبة القيام باستجواب كل السكان كان لزاما علينا اختيار جزء من المجتمع المراد دراسته وكان ذلك باختيار ثلاثة أحياء هي (حي عين الكرمة، حي النور، وحي 120 سكن بمدينة خنشلة) والذي بلغ تعدادهم 2296 ساكن يقطنون في 917 مسكن باعتبارها عينة الدراسة والتي سنتطرق لها بالتفصيل في أدوات اختيار العينة.

ثانيا تحديد العينة وأساليب اختيارها:

إن موضوع دراستنا المتمثل في " النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي" يمثل دراسة جملة التغيرات التي عرفتها المدينة التي شهدت نمو عمراني وديموغرافي وتوسع مجال غير منظم أفرز مشكلات بيئية حضرية تسبب فيها العامل البشري مما استوجب علينا في هذه الدراسة التعرف على خصائص السكان الاجتماعية والثقافية وأوضاعهم

الاجتماعية والاقتصادية لأن المشكل في الأساس يكمن في المكونات السلوكية للأفراد في التعامل مع المجال الحضري.آخذين بعين الاعتبار ما يلي: [1]

- ماذا يريد الناس أن يقولو؟ **اتجاهاتهم**.

- ماذا يعتقد الناس أنه حقيقي؟ **اعتقاداتهم** .

- ماذا يفعل الناس ؟ **سلوكهم**.

- من هم الناس؟ **خصائصهم** .

وبما أن مجتمع البحث كبير حيث يصل إلى 1281911 ساكن عند نهاية سنة 2014، ويتربع على مساحة جغرافية تقدر بـ32 كلم^2. [2] وبما أنه من الصعب الاتصال بمجموع السكان الذين يمثلون الإطار البشري للدراسة كان لزاما علينا استعمال أسلوب العينة للحصول على مجموعة تمثل أفراد المجتمع ألمبحوث لأن استخدام العينة يكون عند استحالة دراسة جميع أفراد ألمجتمع [3]

لذلك فقد تم استخدام عينة من الأفراد تمثل سكان مدينة خنشلة، فإن أسلوب السحب الملائم هو **السحب العنقودي** المتعلق بحالة خاصة في هذا النوع من السحب العشوائي والذي يتمثل في مساحات جغرافية محددة تنقسم إلى أحياء أو مقاطعات تكون حدودها واضحة يسهل العثور عليها في الميدان [4]

وعليه فميدان دراستنا عبارة عن مجموعة قطاعات كل قطاع يحتوي على مجموعة من الأحياء يصل تعدادها إلى (133) حي، وكل حي يحتوي على عدة شوارع بلغ تعدادها 1754 شارع مسماة وغير مسماة، المسماة منها عدد931 شارع أما الغير مسماة فعددها 820 شارع في حين عدد المساكن يقدر بـ 25451مسكن، أما عدد الأسر فيتجاوز 20334 أسرة، [5] لذلك فالصفة والخاصية الأساسية التي نستند عليها في اختيار عينتنا هي أن

---

[1] – رشيد رزواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي**، المرجع السابق ، ص.263 .

[2] – **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مابين البلديان ، خنشلة أنسيغة ، الحامة، 2004**. المرجع السابق، **ص. 17**.

[3] – رشيد رزواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي**، المرجع السابق،ص .267.

[4] Nicol Bertheir, **les techniques d'enquéte en science sociales**, **methodes et exercices corrigés** ; armand colin ;paris ; 1999, p 118.

[5] – **تقرير حول التعداد السكاني خاص لإدخال نظام المعلومات (GPS)**، المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، مصلحة الإحصاء بلدية خنشلة، د ط، ، 2014. ص. 3.

يكون أحد سكان أحياء مدينة خنشلة ، بغض النظر عن جنسه أو غمره ولضمان الموضوعية العلمية وتحقيق الصدق والابتعاد عن أخطاء ألتحيز فقد قمنا باختيار العينة العشوائية والتي تتطلب عدم تدخل إرادة الباحث في اختيار مفرداتها وتتمثل في " **العينة العنقودية متعددة ألمراحل** والتي يتم فيها اختيار وحدات العينة عبر مراحل حيث يقوم الباحث بتقسيم مجتمع الدراسة إلى وحدات ابتدائية ويختار منها عينة بطريقة عشوائية ثم يعيد تقسيم الوحدات الابتدائية إلى وحدات ثانوية ويختار منها عينة يرتبها بنفس الطريقة.[1]

ومن هذا المنطلق قمنا باختيار عينة الدراسة معتمدين في ذلك على التقسيم الذي جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حيث قسم المدينة إلى (11) قطاع عمراني يخضع هذا التقسيم إلى مواصفات ومعايير تقنية متعددة وقد قمنا باختيار عينة عشوائية منتظمة لأن مجتمع الدراسة (أحياء مدينة خنشلة) هي دراسة مجاليه وبالتالي فالمجتمع محدد ومعروف من حيث الحدود الجغرافية حيث بلغ 1281911 ساكن لذلك قمنا بحصر عناصر العينة وإعطائها أرقام متسلسلة لكل مفردة حيث بلغت عينة الدراسة 89 مفردة تم اختيارها من ثلاثة أحياء (عين الكرمة، حي ألنور حي 120سكن) وقد اعتمدنا في ذلك على معيار التغطية والتنظيم ومعيار العشوائية وتوخيا منا لدرجة مناسبة للدقة راعينا مدى تجانس وتباين مجتمع ألدراسة لأن التجانس والتباين يؤثر في عدد أفراد العينة ونوعية العينة التي سنختارها فالتجانس يمثل الحيز الجغرافي ومواصفات السكان والخصائص التي تميز أفراد العينة لذلك فكلما زاد التجانس بين الأفراد و المجتمع كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع أقل والعكس بالنسبة للتباين أما تباين عينة الدراسة فيتمثل في معيار التخطيط والعشوائية للأحياء المراد دراستها، لذلك نرى أن عدد العينة هو عدد مناسب ومبرر حيث أخذنا 10% من مجموع المساكن لكل حي.[2] لأننا نعتقد أن هذه النسبة تمثل مجتمع ألدراسة وبالتالي وكلما كان التمثيل ناجحا كلما كانت النتائج أقرب للدقة والموضوعية والتعميم. [3]

ومنه فأحياء الدراسة تمثل ثلاثة أنواع هي:

– النوع الأول أو المقاطعة الأولى: حي عين الكرمة وهو أحد الأحياء القديمة والموروثة عن الحقبة الاستعمارية تعود نشأته ما بين (1954 إلى 1966)، واستمرت عملية التعمير به وازدادت بشكل ملحوظ خلال فترة

[1]– رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، المرجع السابق، ص .345.

[2]– عبد اللطيف محمّد هجران، **تحديد حجم العينة من خلال النسب المئوية**، شبكة بحوث، المتاح في الموقع https://wwwBohth.net المسترجع بتاريخ 2015/07/10 على الساعة 20h,00 .

[3]– Bouce W.Tuckman, **Conduching Educational**, **Research**, Fourth Edition Haicourt, Brace Company, 1994, p .239.

السبعينات واستمر نموه الغير منظم إلى يومنا هذا حيث وصل إلى مرحلة التشبع ويتسم بالعشوائية وسوء التنظيم، ويتصف الحي بالكثافة السكانية وطبيعة السكن الموروث عن الحقبة الاستعمارية فهو حي فوضوي بني في فترة معينة نتيجة النزوح من القرى المجاورة للمدينة ويتصف بالممرات الضيقة والشوارع الملتوية والبناءات الهشة والدهاليز والتسربات المائية المنبعثة من عين الكرمة والتي يتزود منها سكان الحي والأحياء المجاورة بالإضافة إلى الاكتظاظ الذي يشهده الحي فالمكان الذي يتسع إلى 200 أسرة تقطنه 498 أسرة أو أكثر وعدد سكانه يتجاوز 1296 موزعين عبر 11 شارع وممرات ملتوية عبر منحدرات ضيقة والجدول التالي يبين الإحصائيات السكانية لحي عين الكرمة.[1]

جدول رقم(44) الإحصائيات السكانية لحي عين الكرمة إلى غاية ديسمبر 2014.

اسم الحي	عدد الشوارع المسماة	عدد الشوارع الغير مسماة	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد السكان
عين الكرمة11 شارع	01	10	549	498	1296

المصدر: مكتب العمران بلدية خنشلة.

إن المعطيات السالفة الذكر بدون شكل ستخلق تداعيات ببيئية مثل تراكم الأوساخ والنفايات وتكدسها بزوايا الحي بالإضافة إلى التلوث الغير مادي مثل الضوضاء والانحرافات السلوكية والثقافية والاجتماعية والخلقية. ولتحديد العينة نكون قد اخترانا مسكنا واحدا (01) من كل (10) عشرة مساكن المتواجدة عبر (11) شارع من الحي حيث اخترنا مسكنا واحدا من كل خمس (5) مساكن على يمين الشارع ومسكن (1) واحد من المساكن على يسار الشارع، بحيث تكون العينة موزعة كالتالي:

$$n_1=549 \times 10/100 = \boxed{54,9} = \boxed{54}$$

ومن هذا المنطلق نكون عدد مفردات العينة هو 54 مفردة (54 استمارة موزعة على حي عين الكرمة). حسب ما يبينه الجدول التالي:

[1] - **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة لسنة 2014**، المرجع السابق، ص.1.

جدول رقم (45) يبين عدد المفردات المراد دراستها بحي عين الكرمة.

169	159	149	139	129	119	109	99	89	79	69	59	49	39	29	19	9
339	329	319	309	299	289	279	269	259	249	239	229	219	209	199	189	179
509	499	489	479	469	459	449	439	429	419	409	399	389	379	369	359	349
													549	539	529	519

المصدر: الباحث بالاعتماد على إحصائيات مكتب مديرية التعمير والاحتياطات العقارية والتجهيز لبلدية خنشلة.

إن الجدول السابق يمثل العينة الممثلة لحي عين الكرمة وعددها (55) سكن مشغول ومنه n = 55

ولتحديد مجال الانتظام (مساحة الانتظام (k) نتبع ما يلي:

k = 549/55=10،16 = 10 وعليه k = 10

ولتوضيح العينة المقصودة من المساكن والمراد دراستها قمنا بالاختيار العشوائي المنتظم وقد استعملنا الطريقة التالية: 10 –1 = 9.

ومن خلال هاته الطريقة نكون قد حددنا عينة الدراسة من خلال المساكن المشغولة التي تم توضيحها في الجدول وعليه وصل عدد الاستثمارات الموزعة على عينة حي عين الكرمة هي: 55 استمارة

النوع الثاني (المقاطعة الثانية): حي النور وهو حي غير مخطط يتسم بالعشوائية وسوء التنظيم يتصف بكثافة سكانية عالية بلغ عدد المساكن 224 مسكنا موزعة على 14 شارع غير مسماة، يقطنها 212 أسرة، أما عدد سكانه بلغ 629 ساكن إلى غاية ديسمبر 2014، [1]وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (46) يمثل الإحصائيات السكانية لحي النور إلى غاية ديسمبر 2014:

اسم الحي	عدد الشوارع المسماة	عدد الغير مسماة	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد السكان
حي النور 14 شارع	00	14 شارع	224	212	629

المصدر: مكتب العمران بلدية خنشلة.

[1]– المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، مكتب التعمير والاحتياطات العقارية والتجهيز، **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة لسنة 2014**، ص .7.

إن الجدول يمثل الإحصائيات الرسمية لحي النور إلى غاية ديسمبر 2014، حيث يلاحظ أن الحي يتصف بالضغط السكاني مقارنة بالحدود المجالية التي من المفروض أن لا تتسع لنصف العدد السكاني المتواجد (629 ساكن) حسب المعايير التي تحددها قواعد السكن والإسكان.

غير أن وضعية الحي العشوائية والتنافس على المكان من طرف السكان محدودي الدخل والنازحون إليه ويعود ذلك إلى انخفاض ثمن العقار بالحي مقارنة بالأحياء الأخرى الشيء الذي جعله محل استقطاب مجموع السكان واعتمادا على المعطيات السالفة الذكر ولتحديد العينة تم اختيار مسكنا واحدا (01) من كل (10) مساكن المتواجدة عبر 14 شارع حيث قمنا باختيار مسكنا واحدا من كل (05) مساكن على يمين الشارع، وقمنا بنفس العملية على يسار الشارع، ومن ثمة تكون العينة موزعة على الشكل التالي:

$$n_2 = 224 \text{ X } 10/100 = \boxed{22.4} = \boxed{22}$$

وقد قمنا بتحديد المساكن المشغولة بحسب ترقيمها من 01 إلى 224 وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (47) يمثل عينة الدراسة (لحي النور)

169	159	149	139	129	119	109	99	89	79	69	59	49	39	29	19	9
												219	209	199	189	179

المصدر:الباحث بالاعتماد على إحصائيات مكتب مديرية التعمير والاحتياطات العقارية والتجهيز لبلدية خنشلة.

إن الجدول السابق يمثل العينة الممثلة لحي وعددها (22) سكن مشغول ومنه n=22

ولتحديد مجال الانتظام (مساحة الانتظام (k))نتبع ما يلي:

$$k = 224/22 = \boxed{9.73} = \boxed{10} \text{ وعليه } k = \boxed{10}$$

ولتوضيح العينة المراد دراستها قمنا بالاختيار العشوائي المنتظم وقد استعملنا الطريقة التالية : 10 – 1 = 9

وعليه نكون قد حددنا عينة الدراسة من خلال المساكن المشغولة التي تم توضيحها في الجدول ومنه يكون عدد الاستمارات الموزعة على عينة حي النور هي: 22 استمارة

المقاطعة الثالثة: وتضم الأحياء المخططة والمنظمة ممثلة في حي 1 ماي والمعروف بحي 120 سكن تعود نشأته إلى فترة السبعينات وهي مرحلة المخططات فهو حي مخطط يتسم في بادئ الأمر بالتنظيم وكثافة متوسطة والتجانس في شكل البنايات

غير أن تمدد المدينة وتوسع مجالها في جميع الاتجاهات أصبح الحي يتوسط المدينة فهو يقع في فؤاد المدينة الشيء الذي جعل الإنسان يتدخل عن طريق تغيير شكل الفناء واستغلاله لأغراض تجارية واقتصادية وإضافة مساحات وطوابق مما جعله يتسم بسوء التنظيم واللاتجانس في مورفولوجية الحي، وقد بلغ عدد المساكن 120 مسكن موزعين على 06 شوارع ((03) ثلاثة منها غير مسماة و(03) ثلاثة مسماة هم نهج الشهيد عمار نصراوي، نهج الشهيد علي النمر ونهج علي السوايعي)، أما عدد سكانه بلغ 400 ساكن إلى غاية ديسمبر. 2014 [1] وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (48) الإحصائيات السكانية بحي 1 ماي (120 سكن). [2]

اسم الحي	عدد الشوارع المسماة	عدد الشوارع الغير مسماة	عدد المساكن	عدد الأسر	عدد السكان
الحي الإداري مقر البلدية (120 سكن) 6 شوارع	03	03	120	120	400

المصدر: مكتب مديرية التعمير بلدية خنشلة.

إن الجدول يمثل الإحصائيات السكانية الحي 1 ماي (120 سكن) حيث يلاحظ أن الكثافة السكانية متوسطة مقارنة بالأحياء الشعبية الأخرى ولكن وظيفة الحي هي وظيفة اقتصادية أكثر منها سكانية لأن موقعه أهله ليكون محل استقطاب التجار لاسيما التجارة الاستهلاكية والخدماتية.

واعتمادا على المعطيات الإحصائية السالفة الذكر ولتحديد العينة تم اختيار مسكنا واحدا (01) من كل (10) مساكن المتواجدة عبر 06 شوارع حيث قمنا باختيار مسكنا واحدا من 05 مساكن على يمين الشارع و 05 مساكن على يسار الشارع ومنه تكون بعينة موزعة على الشكل التالي:

$$n_3 = 120 \times 10/100 = \boxed{10} = \boxed{10}$$

[1] – **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة لسنة 2014**، المرجع السابق، ص. 03.

[2] – **الدليل الإحصائي لأحياء وشوارع بلدية خنشلة** ، المرجع السابق، ص. 03.

وقد قمنا بتحديد المساكن المشغولة بحسب ترقيمها من 01 إلى 120 وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (49) يمثل عينة الدراسة لحي 1 ماي (120 سكن)

69	59	49	39	29	19	9
	119	109	99	89		79

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مكتب التعمير ببلدية خنشلة.

إن الجدول السابق يمثل العينة الممثلة لحي 1 ماي (120 سكن) وعددها: 12 سكن مشغول ومنه

ولتحديد مجال n=12 (مساحة الانتظام (k)) نتبع الخطوات التالية:

$k = 120/12 =$ 10 $=$ 10 وعليه $k =$ 10

ولتوضيح العينة المراد دراستها قمنا بالاختيار العشوائي المنتظم وقد استعملنا الطريقة التالية:

$10 - 1 = 9$ وعليه نكون قد حددنا عينة الدراسة من خلال المساكن المشغولة التي تم توضيحها في الجدول ومنه يكون عدد الاستثمارات الموزعة على عينة الحي الإداري مقر البلدية 120 سكن هو 12 استمارة

من خلال المقاطعات الثلاثة يكون التقسيم كالتالي:

N_1=549 مسكنا

N_2= 224 مسكنا

N_3= 120 مسكنا

وقدر المجموع الكلي بـ:

$N_1 + N_2 + N_3$ = 549 + 224 + 120 =893 مسكنا مشغول والتي تعتبر إطار العينة.

ولحساب العينة 10% من مجموع السكان نجد:

$n = N \times 10 / 100$

$n = 893 \times 10 / 100$

$n =$ 89,3

إذا تم اختيار في كل حي مسكنا واحد (01) من 10 مساكن في كل شارع من شوارع أحياء الدراسة مقسمة بالتساوي يمينا ويسارا. بحيث تكون العينة موزعة كالتالي:

$n_1 = 549 \times 10/100 =$ 54,9 = 55

$n_2 = 224 \times 10/100 =$ 22,4 = 22

$n_3 = 120 \times 10/100 =$ 12 = 12

ولتحديد مسافة الانتظام (k) نتبع ما يلي:

$K = 893 / 89 = 10,53 =$ 10

$K_1 = 549 / 54 = 10, 16 =$ 10

$K_2 = 224 / 23 = 9,73 =$ 10

$K_3 = 120 / 12 =$ 10

$K_1 = k_2 = k_3$

$10 = 10 = 10$

10 إن مساحة الانتظام هي

$K = N/n = 893/89 = 10, 03 =$ 10

89 استمارة وبالتالي نصل إلى أن عينة الدراسة هي:

ثالثا: نوع الدراسة ومنهجية البحث.

بما أن الحياة الاجتماعية متغيرة فإن ظواهرها تكون كذلك، ومن ثم تخضع نوعية الدراسة والمناهج المستخدمة إلى التعدد وفقا لطبيعة الموضوع، والدراسة التي نحن بصدد القيام بها تتطلب تعدد المناهج بتعدد الأدوات التي تستعمل لاستقاء المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، لذلك رأينا انه من الضروري التطرق إلى نوعية الدراسة والمنهج المستخدم:

1- نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة ضمن البحوث المختلطة لأنها تزاوج بين البحوث الكيفية (النوعية) والبحوث الكمية وهي طريقة لجمع وتحليل ومزج البيانات الكمية والتحليل الكيفي، والبحوث المختلطة تحاول تحقيق التوازن بين النوعين (الكيفي والكمي)، وبذلك نكون قد استعنا في دراستنا هذه باستعمال الأسلوبين معا لأن طبيعة الموضوع لا تقتصر على مجرد جمع البيانات الكمية فقط حول واقع النمو الحضري وملامحه في مدينة خنشلة وإنما على جمع هاته المعلومات واستخلاص دلالتها وربطها بالمشكلات البيئية طبقا لأهداف الدراسة لذلك اعتمدنا على استعمال الأسلوبين معا قصد التوسع في جمع البيانات والإلمام أكثر بمشكلة البحث وفهم الواقع وتحليله بالاستناد إلى دعائم تخدم الموضوع من جميع جوانبه للوصول إلى النتائج تتصف بالعمومية والشمولية على اعتبار انه يمكننا القول بوجود تحليل كيفي وآخر كمي.[1]

وقد اعتمدنا على استخدام المسح الاجتماعي (لمسح بالعينة) لأن الدراسة تندرج ضمن إطار الدراسات الوصفية التي تعتمد "على دراسة الظروف المحيطة بالظاهرة والتي تؤثر في مجتمع معين سواء كان مجتمع الجيرة أو القرية أو الدولة، بقصد الوصول إلى معلومات كافية يمكن الاستفادة منها في وضع وتنفيذ مشروعات انشائية للإصلاح الاجتماعي". [2]

[1]- عامر فندلجي، **البحث واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص. 45.

[2]- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلالي، **أسس المناهج الاجتماعية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012، ص .19.

2- منهجية البحث:

إن إضفاء الصبغة العلمية والقيمة العلمية لأي بحث هو مدى تحكم الباحث في اختيار المنهج المناسب والذي يعتبر من أهم الخطوات التي يمر بها البحث الميداني فهو بمثابة ترجمة واسقاط التراث النظري إلى الواقع الميداني ويتوقف اختياره حسب طبيعة الموضوع وأهدافه وفرضياته فهي التي تحدد نوع المنهج المستخدم.

والمنهج العلمي هو" فن التنظيم الصحيح لسلسلة الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة".[1]

ويعرفه موريس أنجرس على أنه"طريقة اجتماعية لاكتساب المعارف القائمة الاستدلال وعلى إجراءات معتراف بها للتحقيق في الواقع" .[2]

ويعرفه مُحَمَّد شفيق على أنه " الطريقة المتبعة من طرف الباحث في دراسته للمشكلة الحقيقية أو اكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث".[3]

ونظرا لأهداف التي انطلقنا منها في بحثنا والمتمثلة أساسا في الكشف عن علاقة النمو الحضري الغير متزن بتلوث البيئة الحضرية وللآثار المترتبة على ذلك.

- تتبع ظاهرة النمو الحضري وتطوره عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر عامة ومدينة خنشلة خاصة.

فإن الدراسة اعتمدت على عدة مناهج قصد تغطية كل جوانب الموضوع وزواياه المختلفة، وعليه فقد تم الاعتماد على المناهج التالية:

2-1- المنهج الوصفي:

يعد المنهج الوصفي أكثر المناهج انتشارا في مجال العلوم الاجتماعية، والدراسة الراهنة تدخل ضمن البحوث الوصفية الاستكشافية التي تهتم بالحقائق الراهنة والمتعلقة بطبيعة ظاهرة معينة هي النمو الحضري وآثاره على تلوث البيئة الحضرية، والتي سنحاول من خلالها الكشف عن انعكاسات النمو الحضري الغير متزن على البيئة الحضرية.

---

[1]- رشيد زرواتي، **تدريبات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط3، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر 2008، ص .177.

2- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، ، تدريبات عملية، ط2 ، منقحة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004ص. 102-.

.3- مُحَمَّد شفيق، البحث العلمي، **الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، القاهرة، مصر 2001، ص. 22.

ويعرف المنهج الوصفي بأنه "طريقة في الوصف والتحليل والتعليل والتفسير بصفة علمية لظاهرة اجتماعية أو سكانية ، ويعتمد على أداوت جميع البيانات النظرية و الميدانية كالملاحظة، الاستمارة، المقابلة والتقارير والسجلات، كما يعتمد على أسلوب التحليل الكمي والكيفي للظاهرة المبحوثة بالاستناد على عينة بحث تكون ممثلة لمجتمع البحث، ثم تعميم النتائج.[1]

وتم استخدام المنهج الوصفي في مختلف مراحل البحث وذلك بالتعرض بالوصف والتحليل الكمي والكيفي للمعطيات المتعلقة بظاهرتي النمو الحضري الغير متزن والتلوث البيئي والعلاقة بينهما من خلال معطيات نظرية وميدانية وتحليل التفاعل بين الظاهرتين.

2-2- المنهج التاريخي:

إلى جانب المنهج الوصفي اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لأن طبيعة الموضوع تستوجب تتبع ظاهرة النمو الحضري في منطقة البحث في سياقها التاريخي وكيفية تمدد مجالها العمراني وظهر أقطاب جديدة لم تكن موجودة من قبل لهذا كان لزاما علينا استخدام المنهج التاريخي لارتباط البحث بالماضي والتغيرات التي حدثت في المجال المكاني والنظم الاجتماعية وارتباط عملية النمو الحضري بظواهر أخرى وقد استعنا بهذا المنهج من خلال الوثائق والسجلات والصور قصد تتبع نمو المدينة وتطورها على مختلف المراحل التاريخية عن طريق استقراء ماضي المدينة لنصل إلى تأثير الظاهرة في المستقبل على ضوء خبرات الماضي وأحداثه.[2]

2-3- المنهج المقارن:

إن طبيعة المشكلة البحثية من حيث تشابكها وعلاقتها المترابطة في سياقها التطوري التاريخي والاجتماعي لتغطية الموضوع في جميع جوانبه، رأينا أنه من الضروري الاستعانة بالمنهج المقارن لاسيما المنهج التاريخي المقارن لتسهيل عملية تحليل المتغيرات في الحاضر ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوظائف أو ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف.[3] وقد اعتمدنا على المقارنة الكمية والكيفية لظاهرة النمو الحضري وتأثيراته البيئية

[1]- رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث في العلوم الاجتماعية**، ط2، شركة دار الهدى للطباعة والنسر، عين مليلة الجزائر، 2007، ص. 87.

[2]- رشيد زرواتي، **مناهج وأدوات البحث في العلوم الاجتماعية**، ط1، شركة دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة الجزائر، 2007، ص .44.

[3]- أحمد زكي يديوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، بيروت 1993، ص. 75.

ببعدها التاريخي وذلك من خلال حصر حالات الظاهرة بعدد وكم معين لاسيما في الشق المتعلق بالمتغير المستقل (النمو الحضري) وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط البيانات الإحصائية بدقة.[1]

مما دفعنا للاستعانة **بالمنهج الإحصائي** من خلال استخدام الأساليب الإحصائي، ويعد المنهج الإحصائي من بين أهم المناهج العلمية أضفت الصبغة العلمية على الأبحاث الاجتماعية فهو منهج كمي يرتكز على الإحصاء والذي يساعدنا على تفسير الظاهرة تفسيرا كميا.

ويعرف **المنهج الإحصائي** على " أنه تلك الطريقة العلمية الكمية التي يتبعها الباحث معتمدا في ذلك على خطوات بحث معينة، وتنظيمها وترجمتها بيانيا ثم تحليلها رياضيا بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة ويقينية وعلمية بخصوص الظاهرة المدروسة.[2]

وقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي الاستدلالي من خلال اختيار عينة من مجتمع البحث والذي سيتم تبيانه لاحقا في العينة وكيفية اختيارها قصد تحليلها وتفسيرها من أجل الوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع وأكبر في مجتمع محل البحث.

رابعا: أدوات جمع البيانات.

تتوقف القيمة العلمية لأي بحث عن مدى اختيار وتطبيق المنهج السليم كما سلف الذكر، وأن التطبيق السليم والدقيق لأدوات جمع البيانات لأن نتائج البحث مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنهج المستخدم ولأدوات المستعملة وتقنيات جمع البيانات وربطها بالجانب النظري، ومن أجل تقصي وتفحص الواقع الاجتماعي والتعرف على العلاقة بين البيئة والإنسان في جانبه السوسيوثقافي منطقة البحث ، كان لزاما علينا استخدام عدة تقنيات لأن "غزارة المعطيات التي نسعى للحصول عليها تدفعنا للاعتماد على تقنية معينة بدلا من الأخرى أو استعمال أكثر من تقنية واحدة". [3]

بالإضافة إلى المراحل المختلفة لجمع المادة العلمية وربطها بالجانب الميداني وبناءا على هذا فقد تم اعتمادنا في هذا البحث على مصدرين أساسين يمكن توضيحها فيما يلي:

---

[1]- ربحي عليان، عثمان غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق**، دار الصف للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2000، ص .47.

[2]- عبد الناصر جندلي، تقنيات **ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية**، ديوان، المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص. 213.

[3]- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تدريبات عملية، ، مرجع سابق، ص. 288.

1– **أدوات جمع المادة العلمية النظرية:** وتتمثل في:

– **المراجع العامة القديمة والحديثة:** ذات الصلة بالموضوع والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالموضوع باعتبارها خزان المعلومات والأفكار التي تثري البحث. وتوجه الباحث نحو الإطار العام للدراسة وتساعده على تكوين رؤيا واسعة وواضحة لموضوع البحث.

– **المراجع الخاصة:** وقد تم الاعتماد على المؤلفات الخاصة التي تتضمن معلومات واسعة ورؤى شاملة حول موضوع البحث والمستقاة من الدراسات السابقة وتتمثل أساسا في الرسائل والأطروحات الجامعية والكتب المتخصصة والتي تحتوي على دراسات دقيقة في مجال البحث من إضفاء الجدية والإثراء في مجال الاختصاص، بما يخدم أهداف الدراسة في إطار التصوري والمنهجي.

– **المجلات العلمية والنشرات الدورية:**

وتعتبر ذات أهمية بالغة لأنها تنشر أحدث ما توصلت إليه الأبحاث والمقالات فهي تعتبر شريان هام من شرايين المعلومات ورافد من روافد التجديد كونها تصدر بصورة دورية وتخضع لتحكيم أكاديمي من طرف لجان متخصصة لذلك فهي تعتبر أهم جزء من مصادر المعلومات، ولقد تم الاعتماد على المجالات الوطنية والدولية التي تطرقت لموضوع البحث أو أحد متغيراته لاسيما المتغير التابع (التلوث البيئي) الذي تتقاطع فيه مختلف الاختصاصات.[1]

2–أدوات جمع البيانات الميدانية:

إن اعتمادنا في البحث على عدة مناهج دفعنا إلى استعمال عدة تقنيات لجمع البيانات والمتمثلة في:

[1]– قاسم زكي، **النشر العلمي صوائب ومصائب**، منظمة المجتمع العلمي العربي، قطر، تاريخ النشر 2015/06/29 المتاح في الموقع المسترجع 2015/07/07 على الساعة 20:00 www.arso.ong/detailed/21aaa-3dc8

2-1- الملاحظة:

وتعتبر إحدى وأهم أدوات جمع البيانات الميدانية في الأبحاث السوسيولوجية لأنها تربط الباحث الاجتماعي بالواقع المراد دراسته، وتعرف الملاحظة بأنها "عملية مشاهدة وانتباه عقلي إرادي موجه نحو المعلومات المتعلقة بالموضوع أو الظاهرة المبحوثة. [1]

ويعرفها فضيل دليو بأنها عبارة عن" توجيه الحواس لمشاهدة ومراقبة سلوك معين أو ظاهرة معينة وتسجيل جوانب ذلك السلوك أو خصائصه." [2]

وإدراكا منا لأهمية الملاحظة كأداة هامة لجمع البيانات تم استخدام الملاحظة البسيطة المباشرة حول تلوث المجال الحضري وعلاقته بنمو المدينة وتوسعها في شتى الاتجاهات محاولين ربط ذلك بأنماط السلوك الاجتماعي والممارسات اليومية التي لها علاقة بتلوث المحيط وكان ذلك من خلال:

- الدراسة الاستطلاعية للحيز المكاني للدراسة (مدينة خنشلة) قصد الحصول على معلومات ومعطيات عامة حول المجال العام للدراسة، حيث كانت هذه الدراسة الاستطلاعية في بداية البحث وتوصلت إلى غاية صياغة اعتماد الأدوات الأخرى (المقابلة والاستمارة)، أين كان لزاما علينا استخدام النوع الثاني من الملاحظة وهي الملاحظة المعمقة حيث تعرفنا على الأحياء عن قرب والتعرف على الوضعية البيئية، وتدقيق النظر في الأسباب الخفية لحدوث الظاهرة بالإضافة إلى التعرف على الإمكانات المادية والبشرية لحظيرة البلدية وبالضبط إلى مصلحة النظافة والتطهير خلال زيارتنا لحظيرة البلدية ومدى كفاية الإمكانات المادية والبشرية مقارنة بالنمو الحضري الذي تشهده المدينة، كل هذه المعطيات بإمكانها أن تساعدنا على الإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها.

2-2- الاستبيان: يعرف الاستبيان في الأوساط البحثية العلمية تحت أسماء عديدة مثل: الاستقصاء، الاستفتاء، الاستنبار، وكلها كلمات تفيد الاستبيان.[3] ويعتبرها بلقاسم سلاطنية" مجموعة من المؤشرات موجهة للكشف عن أبعاد المفهوم موضوع الدراسة بواسطة الاستقصاء الامبريقي...وتمنح للبحث توسعا أكبر والتحقق إحصائيا إلى أي

---

[1]- رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، الجزائر، 2008،ص155.

[2]- فضيل دليو، **المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري،دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص. 21.

[3]- أحمد بن مرسلي، **مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، لجزائر ، 2005، ص. 220.

مدى يمكن تعميم المعلومات والفرضيات المعدة مسبقا." [1] وهي إحدى الطرق لجمع البيانات وأداة من أدوات البحث العلمي فهي التجسيد العلمي لفروض الدراسة ومتغيراتها، ومن ثم تشكل حلقة وصل بين تصورات الباحث حول الظاهرة المدروسة وبين الواقع الفعلي لميدان الدراسة فبالإضافة إلى المعلومات التي تحصلنا عليها في الواقع المعاش لميدان الدراسة عن طريق الملاحظة ودليل المقابلة لكل ما نعتقد أنه جدير بالملاحظة للبيانات التي تمس ما نريد معرفته عن موضوع دراستنا، ارتأينا استخدام استمارة استبيان باعتبارها من الأدوات الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية لأنها تعبر عن سلوك الأفراد وتصرفاتهم وتفسيراتهم للمواقف والآراء، كما أنها إحدى أرخص الطرق لجمع البيانات عن طريق شريحة كبيرة من الناس قصد تحليلها، ويمكن على ضوئها اختبار فروض الدراسة، وتحديد أهداف الاستبانة والنقاط التي سوف نتناولها.[2]

– أسباب اختيار استمارة استبيان:

إن إضفاء الصفة العلمية لأي بحث يستوجب استخدام أدوات منهجية يستطيع الباحث من خلالها اختيار فروض الدراسة وتجنب على أسئلتها لهذا الباحث يقوم باختيار أكثر الأدوات ملائمة، والموضوع الذي نحن بصدد دراسته رأينا من الضروري الاعتماد على استمارة الاستبيان تكملة للملاحظة ودليل المقابلة لتغطية كل جوانب الموضوع، كما أنها وسيلة للتحقق من صحة الفروض كما أن إدراكنا بالمستوى التعليمي لأغلب المبحوثين يسمح لهم بالإجابة عن الأسئلة الكتابية كما أنها وسيلة ملائمة لتقصي الحقائق لعدد كبير من لأفراد في وقت قصير فهي تقنية قليلة التكلفة سريعة التنفيذ بالإضافة إلى إمكانية الحصول على معلومات دقيقة وبسيطة وباستطاعة الباحث مقارنة الإجابات، كون نفس الأسئلة تطرح بصيغ مختلفة، زد على ذلك أنها تساعدنا على تجميع الأرقام وحساب النسب المئوية وربطها بمتغيرات الدراسة. وحتى تؤدي استمارة الاستبيان دورها في الإلمام بجوانب موضوع النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي " وقبل تصميمها تحدد طرح ثلاثة أسئلة بالإلحاح وهي من ؟ ماذا يفعل، كيف يفكر، وفي هذا الإطار تم صياغة استمارة فردية أولية في إطار ما يحقق تساؤلات وفرضيات الدراسة، ومتغيراتها ومن ثم فهي تشكل حلقة وصل بين تصورات الباحث حول موضوع الدراسة وبين الواقع الفعلي.

[1] – بلقاسم سلطانية، **ملاحظات حول استخدام الاستمارة والملاحظة كأداتين، لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدى في البحث السوسيولوجي**، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة سداسية، العدد 06، جامعة بسكرة، الجزائر، أكتوبر 2002، ص.14.

[2] – العساف صالح بن أحمد، **المدخل في البحث والعلوم السلوكية**، دار أسامة، ط3، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2002، ص. 180.

وقد تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى خمسة محاور رئيسية تضمنت 50 سؤالا تراوحت بين أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة بهدف الحصول على المعلومات المطلوبة، وتضمنت استمارة الاستبيان الأولى ما يلي:

– **المحور الأول**: بيانات عامة حول وضعية المبحوث وتضمنت 07 أسئلة من (س01 إلى س 07).

– **المحور الثاني**: تضمنت البيانات الخاصة بالوضعية الاقتصادية للمبحوث متكونة من 10 أسئلة من (08 إلى 18).

– **المحور الثالث**: تطرق إلى علاقة الهجرة الريفية بالنمو الحضري ومشكلات المدينة واحتوى على 08 أسئلة من (س 27 إلى 41).

– **المحور الخامس**: بيانات تتعلق بدور المشاركة الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على البيئة احتوى على 09 أسئلة من (س 42 إلى س 50).

وقبل تطبيق الاستمارة تم ضبطها مع المشرف الذي وافق عليها وأبدى بعض التحفظات على بعض أسئلة المحاور وإضافة أسئلة المحاور وإضافة أسئلة أخرى ضرورية وأوصى بطبع للاستمارة وعرضها على مجموعة أساتذة التعليم العالي لجامعة عباس لغرور خنشلة.

– صدق الأداة:

تم استخدام طريقة تحكيم الأداة، وقد تم عرضها على مجموعة خبراء ومحكمين من جامعة عباس لغرور خنشلة وبعض الأساتذة خارج الجامعة، (*) قصد إبداء ملاحظاتهم حول شكل الاستمارة ومضمونها ومدى توافقها مع أهداف البحث وفرضياته، وقد أبدوا ملاحظاتهم القيمة والتي كانت تتفق في مجملها على تجنب الاهتمام بمتغير على حساب متغير آخر وعلى ضرورة التطرق لمتغيرات الدراسة لاسيما المتغير المستقل (النمو الحضري) وعلاقته بالمتغير النابع (التلوث البيئي) وكذلك الاستغناء على إحدى المحاور الذي لا يخدم الموضوع،

* أ– د أحمد موسى بدوي: خبير سوسيولوجي بالمركز العربي للبحث بالقاهرة .

د– ليندة شنافي: جامعة عباس لغرور خنشلة.

د– سهى حمزاوي: جامعة عباس لغرور خنشلة.

د– سامية بن رمضان: جامعة عباس لغرور خنشلة.

ولقد أسفرت ملاحظاتهم على تعديل وتغيير بعض الأسئلة والاستفتاء على البعض، وإعادة ترتيب البعض، وفقا لتوجيهات المحكمين والتي أسفرت على:

1- تعديل عنوان المحور الأول حتى يتماشى مع فرضية الدراسة وذلك بحذف كلمة مشكلات المدينة وتعويضها بالمشكلات البيئية حتى يتوافق مع طبيعة الموضوع؛

2- تفادي التكرار في المحور الثاني حيث يكفي الإشارة إليه في المحور الأول "تدهور البيئة"؛

3- إعادة صياغة الفرضية الجزئية الثانية لأن النمو السكاني والتوسع العمراني لا يؤديان إلى التلوث إلا في حالة ما كان هذا النمو غير مبرمج أي عشوائي أو "فوضوي" كبيوت القصدير أو كلمة "فوضوي" للتوسع العمراني فأصبحت الفرضية بذلك تعبر عن المقصود وهي "النمو السكاني العشوائي والتوسع العمراني الفوضوي يؤديان إلى انتشار النفايات بشتى أنواعها".

4- حذف السؤال المتعلق بالنفايات الاستشفائية في المدينة ودورها في تلوث البيئة الحضرية ويكفي الإشارة إليه في الاختيارات مع تغيير العبارة حول مصادر التلوث ويمكن إدراجه في دليل المقابلة للمسئولين على الخدمات الصحية لأن المواطن العادي لا يفهم معنى النفايات الاستشفائية.

5- حذف اختيار "عمال النظافة" في سؤال رقم 33 لأن عمال ليسوا مسئولين عن تلوث المدينة، ولكن ضعف الخدمات وعدم كفاية توزيعها على الأحياء.

6- حذف السؤال رقم 40 حول كيفية الموازنة بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة لأن هنا السؤال أكبر مستوى معظم أفراد العينة لأنه سؤال يستلزم مهارات تفكير- ومهارات الإدراك ليست متوفرة لكافة أفراد العينة.

7- حذف كلمة محور في تقسيم الاستمارة واستبدالها بالفرضية فقط.

8- إعادة صياغة بعض الأسئلة وربطها بالمتغير المستقل (النمو الحضري) لأن الأسئلة والاختيارات يجب أن تكون مرتبطة بمتغيرات الدراسة (المتغير المستقبل) "النمو الحضري (والمتغير التابع)" التلوث البيئي.

– الاختبار القبلي (ثبات الأداة):

ويقصد به تطبيق الاستمارة على عينة عشوائية من المستجوبين عن طريق المقابلة قصد التأكد من نجاعة الاستمارة المكتوبة مع التثبيت من صحة الأسئلة المطروحة ومعرفة مدى مصداقيتها والتأكد من وضوح الأفكار وسلامة لغتها، وذلك بالابتعاد عن كل ما يثير التشويش على مستوى التواصل والفهم، كالتعقيد والغموض، قصد توضيح الأسئلة واجتناب التأويلات التي يمكن أن تؤثر على نتائج الاستمارة.

وقد اعتمدنا على إجراء الاختبار على اخذ 5 من أفراد العينة التي تم أخذها من ثلاثة أحياء وهم:

- حي عين الكرمة.

- حي النور.

- حي 1 ماي (120 سكن).

ليكون العدد المعني بالاختبار القبلي هو 15 من أفراد العينة، وتمت العملية خلال فترة 15يوم ابتداء من تاريخ 05/02 /2015 إلى غاية 2015/05/17 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

وبعد استرجاع استمارة الاختبار اتضح أن هناك بعض التعقيد في بعض الأسئلة والغموض في بعض المفردات مما استوجب أجراء تعديلات بسيطة عليها حيث أسفرت التعديلات إلى حذف بعض الألفاظ والعبارات المبهمة لأفراد العينة لأن البحث يستهدف كافة المستويات التعليمية قصد إزالة أي غموض أو لبس وفيما يلي تفصيل لهذا التعديل:

1- إعادة صياغة السؤال رقم 21 في تحديد مسئولية عدم وجود المساحات الخضراء واستبداله بوضع اختيارات في صورة (منعدمة قليلة، متوفرة).

2- استبدال صيغة السؤال رقم 22 واستبدال كلمة هل " تعتقد" بكلمة "هل ترى" وأصبح السؤال على النحو التالي"هل ترى أن المدينة لها ما يحميها من الفيضانات وسيول الأمطار .

3- إلغاء اختيار " الازدحام المروري" في السؤال رقم (33) لأن هذا الاختيار غير مفهوم بالنسبة للعينة فالازدحام المروري لا يؤدي إلى التلوث بالنفايات ولكن يؤدي تلوث الهواء والتأثير على الصحة العامة ولا يترتب عليه نفايات صلبة.

4- إعادة صياغة السؤال رقم (34) بطريقة أسهل لكي يكون المواطن واعي بالسؤال والإجابة.

– مرحلة الاختيار البعدي:

بعد لانتهاء من مرحلة التحكيم والتقيد بتوجيهات المحكمين والتجريب وتصحيح الأخطاء وتعديل الاستمارة تصويبا وتنقيحا قمنا بالتحديد النهائي للاستمارة مع الأخذ بعين الاعتبار الشكل من نوعية الكتابة والخطوط المناسبة مع إبراز الحروف طباعيا حيث الأسئلة سهلة القراءة والتنوع بشكل واضح وأصبحت الاستمارة النهائية تضم (39) سؤالا موزعة على المحاور التالية:

– المحور الأول: بيانات عامة حول وضعية المبحوث وتضمنت 07 أسئلة من (س 01 إلى س 07).

– المحور الثاني: الفرضية الجزئية الأولى وهي كلما زادت معدلات الهجرة داخل المدن زاد من تدهور البيئة الحضرية تضمنت 10 أسئلة مرقمة من (س 08 إلى س 17).

– المحور الثالث : الفرضية الجزئية الثانية تناولت النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي يؤثر على الوعاء العقاري الفلاحي وينعكس على النظام البيئي ، احتوت على 05 أسئلة مرقمة من (س 18 إلى 22).

– المحور الرابع: الفرضية الجزئية الثالثة وهي: أن التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية تضمنت 11 سؤال مرقمة من (س 23 إلى غاية س 32).

– المحور الخامس: الفرضية الجزئية الرابعة وهي يؤدي النمو الحضري غير المتزن إلى تفاقم المشكلات وانتشار الأمراض والأوبئة، وتضمنت 07 أسئلة مرقمة من (س 33 إلى غاية س رقم 39).

2-3 دليل المقابلة:

تعتبر المقابلة أداة أساسية في مختلف الأبحاث والدراسات السوسيولوجية على وجه التحديد، وتقود المقابلة كإجراء منهجي إلى أحداث تفاعل إيجابي بين الباحث الاجتماعي والمجتمع المدروس.

وبالرجوع إلى أدبيات علم الاجتماع بصفة عامة والمنهجية بصفة خاصة نجد أن المقابلة أخذت الكثير من المعاني فلقد عرفها موريس أنجرز (M.Angers) بأنها " تلك التقنية المباشرة التي تستعمل لمساعدته أفراد على انفراد وفي بعض الحالات مجموعات بطريقة نصف موجهة". [1]

كما تعتبر المقابلة محادثة هادفة فهي محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد غير مجرد، غير أنها تختلف عن المحادثة الشخصية العادية التي تتم بين الناس في حياتهم اليومية، ويكون الغرض منها الحصول على معلومات دقيقة يتعذر الحصول عليها بالأدوات أو التقنيات الأخرى ويتم تقييده بالكتابة أو التسجيل الصوتي أو المرئي.[2].

وبناء على ما سبق نستطيع القول أن المقابلة العلمية هي أداة من أدوات البحث العلمي يستعملها الباحث للحصول على معلومات تساعده على الإجابة على تساؤلات بحثه، وتعتمد على مقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه بغية طرح مجموعة من الأسئلة تكون محددة من قبل بدقة أو على شكل نقاط وهذا من قبل الباحث ويجيب عليها المبحوث.

وقد تم استخدام المقابلة لأهميتها لموضوع الدراسة حيث تساعدنا على استنطاق المعطيات التي تم جمعها في الميدان ورفع اللبس عن بعض المسائل التي لها علاقة بالهيئات المسئولة من جماعات محلية. (منتخبين).

ومديريات تنفيذية وبعض رؤساء المكاتب، قصد إفادتنا ببعض البيانات والمعلومات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وقد تم استخدام مقابلة فردية، أما من حيث طبيعة الأسئلة، فقد تم استخدام المقابلة المقننة.

– أسباب اختيارها: لقد تم اختيار المقابلة لأن بعض تساؤلات البحث وفرضياته تتطلب إجابات بعض المسئولين المحليين والهيئات الرسمية لأن طبيعة الأسئلة تستوجب مهارات تفكير ومعلومات دقيقة وأن طبيعة مسئولياتهم تتطلب متسع من الوقت للإجابة عنها كمشكلة تسيير النفايات الصحية قضية الموازنة بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة.

[1]– Maurice Angres , **intiation pratique à la méthodologie des sciences humaine**s ,collections techniques des recherches , casbah, Alger, Algérie , 1977.p. 140.

[2]– نبيل حميدشة، **المقابلة في البحث الاجتماعي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جامعة سكيكدة، الجزائر، جوان، ص. 100.

بالإضافة إلى أننا بصدد استعمال أدوات وتقنيات متعددة، وهذا بطبيعة الحال تماشيا مع طبيعة موضوع البحث، كما أن نوعية المستجوبين كالمنتخبين المديرين التنفيذيين ورؤساء المكاتب لهم من المؤهلات العلمية ومسؤوليات ما يسمح لهم بإفادتنا بالمعلومات التي تخدم الموضوع بصفة مباشرة.

وقد تمت المقابلات جميعا في المكاتب الخاصة بالمسئولين ودامت ما يقارب 40 دقيقة مع بعض المنتخبين في المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة أين تعذر علينا الأمر الاتصال برئيس المجلس الشعبي البلدي لكثرة انشغالاته، قمنا بمقابلة نواب المجلس لإمدادنا بمعلومات حول كيفية تسيير النفايات المنزلية بالمدينة ومدى كفاية الإمكانات المادية والبشرية لاسيما في ظل التمدد الحضري والتوسع العمراني الذي تشهده المدينة وكذلك إمدادنا ببعض المعلومات حول كيفية تسيير النفايات الخاصة كنفايات النشاطات الصحية ونفايات النشاطات التجارية التي تزداد كمياتها طرديا مع تزايد عدد السكان والخدمات، حيث مكنتنا هذه المقابلات إلى استكشاف الظروف والإمكانات التي تسير بها هذه النفايات كما تم تزويدنا بقدر كبير من المعلومات الصحيحة والدقيقة حول تسيير نفايات النشاطات الصحية.

ويضم دليل مقابلة جملة من التساؤلات المتعلقة بالمحاور والخطوط العريضة والتحقق من بعض القضايا المتعلقة بموضوع البحث التي تمحورت حول:

-وضعية النمو الحضري بالمدينة.

- علاقة النمو الحضري الغير منظم بالتعدي على الوعاء العقاري الفلاحي.

- وضعية البيئة الحضرية بمدينة خنشلة.

- أثر النمو الديموغرافي والانحراف السلوكي بتزايد النفايات المنزلية والخاصة.

وقد تمت صياغة الأسئلة انطلاقا من تحديد الهدف من المقابلة، وقد راعينا في تصميم الاستمارة التسلسل المنطقي والتدرج للأسئلة تجنبا في ذلك عدم التداخل بين الأسئلة، وبعدها تم عرض دليل المقابلة على مجموعة من المتحكمين من أساتذة التعليم العالي بجامعة عباس لغرور بخنشلة، (*) لتأكد من سلامة الأسئلة وعدم تناقضها وبعد أخذ ملاحظات المحكمين تم التطبيق النهائي لدليل المقابلة، وقد تم تطبيقها خلال مدة 23 يوم من تاريخ 2016/02/20 إلى غاية 2016/02/13، وتضمنت 13 سؤال لرئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة ونائب رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة ونائب رئيس المجلس الشعبي البلدي المكلف بالصحة والنظافة والبيئة و07 أسئلة لمسئولي بعض المديرات التنفيذية (مديرية الصحة والسكان ، مديرية البيئة ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة) مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك عدة أسئلة تشترك في إجابتها كل الأطراف أما عدد استمارة المقابلة فكانت 12 دليل مقابلة وتوزعت على النحو التالي:

- المقابلة الأولى مع نفس رئيس مديرية البيئة بتاريخ 2016/02/25 لولاية خنشلة؛
- المقابلة الثانية مع رئيس مصلحة المنشآت المصنفة بمديرية البيئة لولاية خنشلة بتاريخ 2016/02/28؛
- المقابلة الثالثة مع مهندس دولة في البيئة بمديرية البيئة لولاية خنشلة بتاريخ 2016/02/29؛
- المقابلة الرابعة مع مفتش رئيس مديرية البيئة لولاية خنشلة بتاريخ2016/03/01؛
- المقابلة الخامسة مع مدير مركز الردم التقني لولاية خنشلة بتاريخ 2016/03/02؛
- المقابلة السادسة مع رئيس مصلحة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية خنشلة بتاريخ 2016/03/03؛
- المقابلة السابعة مع رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة بتاريخ 2016/03/06؛
- المقابلة الثامنة مع نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي المكلف بالصحة والنظافة والبيئة بتاريخ2016/03/07؛
- المقابلة التاسعة مع رئيس مصلحة النظافة والتطهير ببلدية خنشلة بتاريخ 2016/03/08؛
- المقابلة العاشرة مع طبيب مفتش بمديرية الصحة والسكان لولاية خنشلة بتاريخ 2016/03/09؛

* - تم التحكم من طرف أساتذة التعليم العالي وهم على التوالي:

أ-.د مصطفى عوفي: جامعة الحاج لخضر باتنة.

د- سهى حمزاوي: جامعة عباس لغرور خنشلة،

د- بن رمضان مساهمة: جامعة عباس لغرور خنشلة

– المقابلة الحادية عشر مع رئيس مصلحة الوقاية بمديرية الصحة والسكان لولاية خنشلة بتاريخ 2016/03/10؛

– المقابلة الثانية عشر مع متصرف إداري بمديرية الصحة والسكان لولاية خنشلة بتاريخ 2016/03/13.

2–4– التقارير والإحصائيات الرسمية:

وتمثلت في الإحصائيات والتقارير الصادرة عن مختلف الجهات الرسمية او الهيئات المحلية وتستخدم للحصول على البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق أدوات جمع البيانات الأخرى، وقد تحصلنا على عدة إحصائيات وتقارير تمثلت في:

– إحصائيات متعلقة بسكان مدينة خنشلة معدة من طرف مصالح البلدية؛

– تقرير مفصل حول النشاطات السنوية لولاية خنشلة لسنة 2014 معد من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بولاية خنشلة؛

– تقرير حول المواصفات الغابية لولاية خنشلة معد من طرف المديرية العامة للنفايات؛

– تقرير حول حصيلة نشاطات مركز الردم التقني لولاية خنشلة لسنة 2015/2014؛

– تعداد أحياء مدينة خنشلة أعدته بلدية خنشلة من أجل إدخال نظام المعلومات (G.P.S).

2 –5– الوثائق والسجلات:

تعد الوثائق والتسجيلات احدي أدوات جمع البيانات والمعلومات التي لا نستطيع جمعها بالوسائل الأخرى). كالملاحظة والاستبيان والمقابلة) وتمت الاستعانة بها في الحصول على بعض المعلومات التي تخدم البحث وكانت من مختلف المديريات التنفيذية (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، مديرية الغابات ، مديرية التعمير والبناء، مديرية البيئة ، مديرية الثقافة، ومصالح بلدية خنشلة). وقد اشتملت على:

– خرائط المدينة:

– التحديد الدقيق لمنطقة البحث (حي النور، وحي 120 سكن)؛

– الحصول على معلومات تتعلق بمراحل التطور التاريخي للمدينة؛

– مخطط التهيئة والتعمير لما بين البلديات خنشلة أنسيغة، الحامة (P.D.A.U) لسنة 2014؛

– الملف الإحصائي للجمهورية الجزائرية المعد من طرف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

خامسا: الصعوبات التي واجهت البحث.

لقد واجهتنا في هذه الدراسة العديد من الصعوبات نذكر منها:

– قلة الدراسات حول مدينة خنشلة وصعوبة الحصول على المعطيات والمعلومات الخاصة؛

– قلة المراجع التي تتحدث عن مدينة خنشلة؛

– شح المعطيات الإحصائية؛

– صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالتلوث لاسيما منها الصادرة عن المنشآت المصنفة وصعوبة الحصول على الإحصائيات الخاصة لأن عدد معتبر منها ينشط خارج الأطر القانونية وبالتالي لم يتم تسجيله لدى الهيئات المعنية؛

– انعدام ثقافة التعامل مع البحوث العلمية سواء من طرف الهيئات أو المبحوثين؛

– رفض بعض السكان للإجابة عن الاستمارة لاسيما سكان عين الكرمة، لأن البحث تزامن مع عملية إحصاء السكنات الهشة بالحي والمزمع القضاء عليه، وبما أن حوالي95 % من السكن عبارة عن سكنات هشة مما دفع بالسكان عدم الإجابة ظنا منهم أنها عملية إحصائية قصد الاستفادة من السكن وهو ما يفسر ربط استمارة البحث بمطالب السكان لاسيما السكن الاجتماعي؛

– صادفتنا صعوبات خلال توزيع الاستمارة لاسيما في كل من حي عين الكرمة وحي النور وذلك للوضعية غير الشرعية للمسكن حيث لمسنا التحايل في الإجابة عن أسئلة الاستمارة لأن أغلب السكان من واضعي اليد على الأرض وبالتالي تم تصنيفنا على أننا من أعوان الرقابة وممثلي عن البلدية لذلك لمسنا تهرب السكان من بعض الأسئلة.

خلاصة:

إن ضمان فعالية الدراسات الميدانية يتحدد بمدى وضعها في إطار منهجي مناسب ويتم ذلك من خلال استخدام أو إتباع منهجية علمية ذات خطوات بحثية متدرجة وصولا إلى مجموعة من الأسباب الفعلية نسبيا التي أدت إلى حدوث ظاهرة معينة، والظاهرة التي نحن بصدد دراستنا والعلاقة بين متغيري الدراسة فرضت علينا إتباع إجراءات منهجية تستجيب لأهداف وتساؤلات الدراسة، وعليه تم الاعتماد على مجالات الدراسة قبل الإجراءات المنهجية والمتمثلة في المجال العام للدراسة (مدينة خنشلة) في جانبه التاريخي والتنظيمي والموقع الجغرافي والجيوتقني للمدينة لنعرج على المجال الخاص للدراسة (المكاني) لتحديد مجتمع البحث وعينته ثم المجال البشري والزماني بالإضافة إلى تحديد نوع الدراسة والمناهج المتبعة التي تخدم البحث لنصل إلى جمع البيانات الميدانية إلى جانب هذا قمنا بانتقاء التقنيات المناسبة لجمع البيانات وتحديد العينة بدقة وأساليب اختيارها لنصل في النهاية إلى أهم الصعوبات التي واجهت الباحث.

الفصل الثامن

عرض وتحليل البيانات الميدانية

الفصل الثامن

عرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة النتائج

تمهيد

أولا: عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها

ثانيا: عرض بيانات المقابلة وتحليلها وتفسيرها

ثالثا: النتائج العامة للدراسة

رابعا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والطرح النظري و الدراسات السابقة.

خلاصة

خاتمة

تمهيد

إن إضفاء المصداقية على الجانب النظري للدراسة يستوجب النزول إلى الميدان لتطبيق أدوات البحث بما يخدم أهداف الدراسة بهدف إبرازها في شكل معلومات للإجابة على أسئلة الدراسة، الفرض منها شرح العلاقة بين السبب والأثر لظاهرة النمو الحضري على البيئة الحضرية في مدينة خنشلة وربطها بالواقع قصد الوصول إلى استنتاج وإيجاد حلول للظاهرة وسيتم ذلك من خلال استغلال المعطيات والمعلومات التي يحملها دليل المقابلة واستمارة استبيان أين قمنا بتكميم البيانات وإدخالها قصد تحديد التوزيع التكراري للمتغيرات الخاصة بالتحليل وإجراء بعض التحليلات الإحصائية البسيطة ذات الطبيعية الوصفية لنصل إلى تفسير البيانات لتجيب على الأسئلة المطروحة ولتحقيق هذا المسعى اعتمدت الدراسة في جمعها للمعطيات الميدانية التي تبرز الجوانب الأساسية للظاهرة على المحاور التالية.

أولا: عرض البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها.

لقد تمكننا من جمع البيانات الميدانية عن طريق أدوات جمع البيانات التي تم ذكرها سابقا في الفصل السابع إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الاستمارة شملت نوعين من الأسئلة منها ما هو مغلق والتي تخص الإجابة "بنعم" أو "لا" حيث تناولناها في الجداول البسيطة وكمثال على ذلك السؤال الذي تضمنه الجدول رقم(07) لمحور البيانات الشخصية والمتمثل في الوضعية المهيأة للمبحوث والذي يحمل خمسة 05 اقتراحات أما النوع الثاني فهي الأسئلة المفتوحة جاءت فيها الأسئلة في شكل عبارات وشواهد تستوجب التعليل والتسبيب. وثم عرضها في جداول مركبة و تجدر الإشارة إلى أن هناك نسب في الجداول تتجاوز نسبة 100 كون المبحوث يكون قد اختار أكثر من رأي وأدلى بأكثر من اختيار لسؤال واحد في الاستمارة المصممة للبحث لهذا هناك لبعض النسب 10% في جدول واحد.

1- عرض وتحليل محور البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة:

يعتبر عرض البيانات الشخصية لمجتمع الدراسة في العلوم الاجتماعية من الخطوات المنهجية الهامة التي تحدد لنا الوضعية الاجتماعية وخصائص مفردات البحث على أساس أنها تشكل الإطار المرجعي الذي يتم من خلاله تناول البيانات الكمية والكيفية والمتعلقة بتساؤلات الدراسة، وباعتبار البيانات العامة للمبحوث حول الوضعية الاجتماعية تساعدنا على التعرف على خصائص العينة من حيث التجانس والتباين، لمعرفة تركيبتها الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس اعتمدنا على جدول واحد يضم كل البيانات العامة، وتم ترميزها في إطار متغيرات الفئات لكل من، الجنس، العمر، مكان الميلاد، الحالة العائلية، المستوى التعليمي والوضعية المهنية، ونوعية السكن الشيء الذي يساعدنا على تحليل وتفسير سلوكات الأفراد وتصوراتهم تجاه البيئة الحضرية.

جدول رقم (32): يمثل البيانات العامة للبحوث.

	منطوق السؤال	ترميز الإجابات المحتملة	التكرارات	النسبة %
01	الجنس	1- ذكر	75	%84.26
		2- أنثى	14	%15.73
		المجموع	89	%100≈
02	العمر	1- [أقل من 20[	03	%3.37
		2-[20إلى 29[	26	%29.21
		3-[30إلى39[	25	%28.08
		4-[40 إلى 49[	15	%16.85
		5- 50 سنة فأكثر	20	%22.47
		المجموع	89	%100≈
03	مكان الميلاد	1- ريف	16	%17.97
		2- قرية	18	%20.22
		3- مدينة	55	%61.79
		المجموع	89	%100≈
04	الحالة العائلية	1- أعزب	35	%39.32
		2- متزوج	45	%50.56
		3-مطلق	05	%05.61
		4- أرمل	04	%04.49
		المجموع	89	%100≈
05	عدد أفراد الأسرة	1- من 01 إلى 03	10	%11.23
		2- من 04 إلى 07	58	% 65.16
		3- 08 فأكثر	21	%23.59
		المجموع	89	%100≈
06	المستوى التعليمي	1- أمي	10	%11.23
		2- ابتدائي	07	%07.86
		3- متوسط	31	%34.83
		4- ثانوي	23	%25.84
		5- جامعي	18	%20.22
		المجموع	89	%100≈
07	الوضعية المهنية	1- بطال	29	%32.58
		2- عامل	27	%30.33
		3- تاجر	04	%04.49

		4- أعمال حرة	17	%19.10
		5- أخرى	12	%13.48
		المجموع	89	%100≈
08	نوعية السكن	1- ملك فردي خاص	12	%13.48
		2- قصديري (فوضوي)	70	%78.65
		3- مستأجر	07	%07.86
المجمـــوع			89	%100≈

المصدر: أسئلة الاستمارة (من س 01 إلى س 08)

تبين النتائج المدونة في الشكل البيانات العامة للمبحوثين، وقد قسمناها إلى 08 أعمدة وفقا لما تضمنه الجدول اعلاه:

شكل رقم (08): البيانات العامة للمبحوثين.

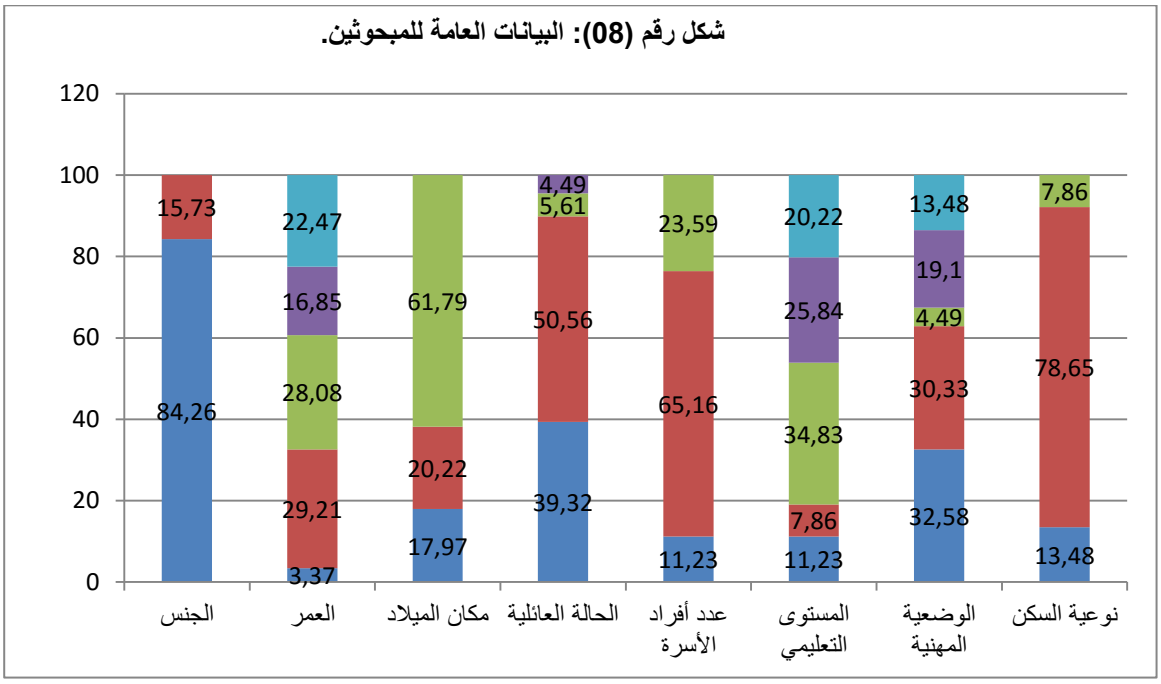

المصدر: أسئلة الاستمارة (س 08).

باستقراء الشكل نلاحظ أن نسبة الذكور تقدر بـ 84.26% ويمثلها عدد 75 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ89 مفردة في حين أن نسبة الإناث لا تتجاوز 15.73% ويمثلها عدد 14 مفردة من المجموع الكلي.

ويمكن تفسير ذلك على أن العنصر الذكوري هم من يمثلون العائلة في منطقة لها خصوصياتها المحافظة وغالبا ما يكون الأب أو الأخ الأكبر هو المسؤول عن العائلة، أما العنصر الأنثوي فهي نسبة لا يمكن إغفالها

باعتبارها مؤشر يعبر عن التغير الاجتماعي الذي عرفته المنطقة والمتمثل في خروج المرأة للدراسة للعمل وتبادل الأدوار، مما يوحي بتحرر المرأة من بعض القيود القديمة وبالتالي إمكانية التعامل مع عنصر الإناث.

أما بالنسبة لمنطوق السؤال رقم (02) والمتضمن سن أفراد العينة والتي قسمناها إلى (05) فئات كل فئة تحمل رمز رقمي، نلاحظ أن الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين [20-29] هي أعلى بنسبة قدرت بـ29.21% ويمثله عدد 26 من المجموع الكلي للعينة وتلتلها مباشرة الفئة العمرية [30.39] بنسبة 28.8%، ويمثلها عدد25 مفردة من المجموع الكلي للعينة وتلتها فئة 50 سنة فأكثر بنسبة 22.47%، ويمثلها عدد 20 مفردة وبنسبة مقاربة تلتها فئة [40-49] إذ بلغت نسبتها 16.85%ويمثلها عدد 15 مفردة ويمكن تفسير ذلك إلى أن تركيبة المجتمع الجزائري العمرية أغلبها من الشباب، فهو مجتمع شاب يحتوي على طاقة بشرية هائلة يمكن استغلالها في عملية التنمية، بالإضافة إلى أن وقت ملئ الاستمارة كان في الفترة المسائية من أجل استقطاب أكبر عدد من المبحوثين من أرباب أسر كونهم المسؤولين عن الأسر ويمثلون النضج الفكري ومقياس للتصرفات اتجاه الأسرة الحي والمجتمع.

فيما يخص منطوق السؤال رقم 03 والذي يخص مكان الميلاد نلاحظ ان مكان الميلاد والذي يحمل ثلاثة اقتراحات تحمل رموز من (1 إلى 03) ولقد كشفت النتائج على أن أعلى نسبة هي من مواليد المدينة المقدرة بـ 61.79% يمثلها عدد 55 من المفردات وتلتها نسبة المولودين في القرية بنسبة 20.22% يمثلها عدد 20 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة وبعدها مباشرة فئة المولودين في الريف بنسبة 17.97% يمثلها عدد 16 من المجموع الكلي للعينة.

ويمكن تفسير ذلك أن أغلبية أفراد العينة من المولودين في المدينة وهو ما يترجم أن العينة من الجيل الثاني من ذوي الأصول الريفية لأن أحياء الدراسة أحياء شعبية قديمة في حين أن فئة المولودين في القرية يعود أصلها إلى مناطق النطاق الشبه حضرية نزحت نحو مركز المدينة لعدة أسباب اجتماعية اقتصادية وثقافية أما فئة الموردين في الريف فهم من النازحين إلى المدينة إبان الحقبة الكولونيالية لأن منطقة البحث هي منطقة عسكرية بامتياز بالإضافة إلى السياسة المنهجة من قبل المستعمر والمتمثلة في إفراغ الريف من محتواه وتشديد الرقابة على الثورة.

اما فيما يخص السؤال رقم (04) والمتضمن الحالة العائلية نلاحظ أن أغلب المبحوثين من المتزوجين وذلك بنسبة 50.56 % يمثلها عدد 45 من مجموع المفردات ثم تلتها فئة العزاب بنسبة 39.32% ويمثلها عدد 35

مفردة ثم فئة المطلقين بنسبة 5.61% ويمثلها عدد 05 من المجموع الكلي وبنسبة أقل تقدر بـ4.49% يمثلها عدد 04 من المجموع الكلي للعينة والمقدر بـ 89 ويمثل فئة الأرامل.

وفي تفسيرنا لذلك هو أن فئة المتزوجين تعطينا فكرة عن تحمل المسئولية والنضج الفكري و تحمل الأعباء الأسرية والتكفل بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة باعتبارها وحدة التحليل الاجتماعي الأولى و أن أي خلل في وظائفها يؤدي بالضرورة إلى خلل في باقي الأجزاء الأخرى وما يهمنا في هذا التحليل هو الوضع الاجتماعي والثقافي للأسرة وسلوكات الأفراد اتجاه المحيط والبيئة.

أما الفئة الثانية وهي فئة العزاب والتي غالبا ما يقعون تحت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية تجعلهم يؤخرون الزواج، بل لم تعد من أولوياتهم لأن مشكلة السكن والحصول على الوظيفة والهجرة نحو الضفاف الأخرى أصبح من أولوياتهم الشيء الذي يوجهنا نحو عدم تحمل المسئولية وضعف الولاء للوطن.

أما بقية النسب فكانت متقاربة غير أننا نعتقد أن نسبة 05.01% للمطلقين هي نسبة مرتفعة مما يوجهنا أن هذه الأسر تعتريها مشكلات متعددة فهي عرضة للتفكك الأسري والانحلال الخلق وتفشي مختلف الأمراض الاجتماعية وهي ميزة تتصف بها الأحياء الهامشية.

وفيما يخص التساؤل رقم 05 والمتضمن توزيع عدد أفراد الأسرة والذي قسمناه إلى ثلاثة فئات العينة الأولى من (1 إلى 3)، الفئة الثانية، من 4 إلى7 والفئة الثالثة من 08 فأكثر، يتضح أن أغلبية مفردات العينة يتراوح عدد أفراد الأسرة فيما بين [4-7]، وهي أعلى نسبة تقدر بـ 65.16% ويمثلها عدد 58 مفردة من المجموع الكلي وتلتها الأسر التي تتكون من ثمانية أفراد فأكثر بنسبة 23.59% ويمثلها عدد 21 مفردة، وفي الأخير تأتي نسبة 11.23% ويمثلها عدد 10 من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة للأسر المتكونة من [1-3]أفراد.

ولتفسير ذلك نستنتج أن أحياء الدراسة ذات كثافة سكانية وهو مؤشر على ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي الطبيعي ومنه ارتفاع معدلات الخصوبة والتي لها علاقة بالسلم الاجتماعي أو ما يطلق عليه بالحراك الاجتماعي كما تقودنا هذه المعطيات إلى التسليم بأن أغلب أسر المبحوثين هي أسر ممتدة ذات الحجم الكبير، مما يدل على أن ثقافة الإنجاب لازالت مترسخة لديهم أملتها عليهم عادات وتقاليد هي في الأصل متجذرة في المجتمع الريفي وما يهمنا هنا نحن هو أن ازدياد حجم الأسرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات الكثافة في حيز جغرافي محدود المعالم وهذا يؤدي بدوره إلى تفشي الأمراض الاجتماعية والمشكلات البيئية.

وحول منطوق السؤال رقم 06 والخاص بالمستوى التعليمي الذي يحمل 5 اقتراحات يتضح أن أعلى نسبة قدرت بـ 34.83 % ويمثلها عدد 31 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ89 مفردة من ذوي المستوى التعليمي المتوسط وتلتها نسبة 25.84% يمثلها عدد 23 مفردة من المجموع من ذوي المستوى التعليمي وتلتها نسبة 20.22% يمثلها عدد 18 مفردات من المجموع الكلي من ذوي المستوى الجامعي وتلتها نسبة 11.23% يمثلها عدد 10 مفردات من المجموع الكلي وهم الذين لم يسعفهم الحظ في التعليم. في الأخير تأتي نسبة 07.86 % يمثلها عدد 7 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة من ذوي المستوى الابتدائي.

وفي تفسيرنا لذلك يمكننا القول أن ارتفاع نسبة العينة من ذوي المستوى المتوسط مرده إلى أن أفراد العينة من الجيل الثاني للنازحين وأن مستوى أوليائهم محدود بالإضافة إلى ظروف الاكتظاظ في الأسرة الواحدة يؤثر على التحصيل المدرسي أما الفئة الثانية وهم من ذوي المستوى الجامعي وهو مؤشر على التغير في المستوى التعليمي للطبقات الاجتماعية وأن هذه الفئة تعتبر مثقفة التي بإمكانها أن تساهم في إحداث تغيرات على مستوى الوحدات الاجتماعية ومواكبة التحديث إن على مستوى الأسرة، الحي أو على المستوى الاجتماعي أما نسبة الأمية فيمكن القول أنها مرتفعة لأنها تمثل الأولياء الذين نزحوا إلى المدينة عبر مراحل زمنية متعددة كان هدفهم الحصول على منصب عمل لتحسين ظروفهم الاجتماعية أم فئة ذوي المستوى الابتدائي فهي نسبة لا يمكن إغفالها وهو مؤشر على أن التسرب المدرسي مرتفع في أحياء الدراسة أين يضعف اهتمام الأسر بدراسة الأبناء والتكفل بهم.

وحول التساؤل رقم 07 والمتضمن الوضعية المهنية للمبحوثين، نلاحظ أن هناك تطابق بين المستوى التعليمي ومعدلات البطالة فهي تمثل نسبة 32.58%ويمثلها عدد 29 مفردة من المجموع الكلي وتليه نسبة 30.33% ويمثلها عدد 27 مفردة هم من فئة العمال وتليها نسبة 19.10% ويمثلها عدد 17 مفردة هم من فئة الأعمال الحرة وتليها نسبة 13.48%ويمثله عدد 12 مفردة من المجموع الكلي وفي الأخير تأتي نسبة نسبة 04.49% ويمثلها عدد 4 مفردات هم من فئة التجار

ولتفسير ذلك يمكن القول أن الوضعية المهنية تكتسي أهمية بالغة في التحليل السوسيولجي لأنها تحدد الطبقة الاجتماعية والفروقات الموجودة في المجتمع الحضري وتعبر عن التفاوت في المستوى المعيشي للأفراد والأسر، ومنه نستخلص أن معدلات البطالة مرتفعة في أحياء الدراسة مما يصعب من عملية الاندماج الاجتماعي فالبطال يعيش نوع من الاغتراب الاجتماعي في الوسط الحضري، أما فئة الأعمال الحرة والأعمال الأخرى المتمثلة في التجارة الموازية وتجارة الخضر والفواكه عبر عربات مخصصة بطريقة فوضوية تتسبب في عرقلة حركة المرور وتساهم

في تلوث البيئة الحضرية عن طريق رمي مخلفاتهم في حافة الطريق، كما نستطيع أن ندمج عمكلية ذبح الدواجن (الدجاج) وتجارتها الفوضوية في خانة المهن الأخرى فالملاحظة الميدانية أخذت حيزها التداولي بالموازاة مع تطبيق الاستمارة ، حيث تم الكشف عن مهنة تجارة الدواجن بطريقة غير شرعية وهو ما لمسناه في إحدى أحياء الدراسة حيث كشفت الدراسة عن تواجد مستودعات خاصة بذبح الدجاج بطريقة غير شرعية تفتقر للمعايير الصحية وترمى مخلفاتها في ضواحي المدينة ومداخلها مما يؤثر على البيئة والصحة العمومية، لهذا رأينا أنه من الضروري الإشارة لهذه الحرفة وإدراجها ضمن المهن الأخرى لما تحمله من خطورة على الجانب الصحي والإيكولوجي الحضري.

فيما يخص منطوق السؤال رقم (08) والمتضمن نوعية السكن والذي يحمل بدوره (03) اقتراحات، تبين أن أغلب المبحوثين يسكنون في سكنات فوضوية وهو ما يمثل بنسبة 78.65% يمثله عدد 70 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة وتليه نسبة 13.48% ويمثله عدد 12 مفردة يسكنون في مساكن فردية خاصة وفي الأخير تأتي نسبة 7.86% ويمثلها عدد 7 مفردة من المجموع الكلي يسكنون في مساكن مستأجرة .

ولتفسير ذلك يمكن القول بانتشار نمط البناء الفوضوي بنوعية الموروث عن الحقبة الاستعمارية والمبني بالطرق التقليدية والذي تم بناءه بعد الاستقلال مباشرة على أثر موجة النزوح الريفي الذي عرفته المنطقة وهي بدورها أحياء قديمة وهشة معظمها آيل للسقوط مما جعل السلطات المحلية تصنفه ضمن الأحياء التي سيتم إزالتها مستقبلا تطبيقا لسياسة القضاء على السكن الهش تتميز هذه الأحياء بكثافة سكانية عالية جعلت من الحي مركز للتلوث بجميع أنواعه وأضفى على مورفولوجية المدينة اللاتجانس والقبح العمراني بالإضافة إلى انتشار الأمراض الاجتماعية، أما الفئة التي تسكن في مساكن فردية خاصة فهي تمثل الحي المخطط الذي تم تصميمه وفق المخطط العمراني، غير أن التحويرات والتبديلات التي أضافها السكان جراء التغير في استعمالاته حيث تحول إلى الاستعمال التجاري ومع مرور الوقت أصبح يتوسط المدينة، هذا التغير أضفى عليه اللاجانس مما يدل على غياب الرقابة والتقاعس في زجر المخالفات العمرانية وأصبح بدوره مكان انتشار التلوث بالقمامة ومخلفات التجار، في حين أن فئة المستأجرون هم من النازحون إلى الأحياء الهامشية هدفهم الحصول على السكن الاجتماعي لأنهم يعتبرون السكن في الأحياء الهامشية منطقة عبور للحصول على السكن الاجتماعي.

2- تحليل وتفسير محور علاقة الهجرة الداخلية بالتوسع العمراني الفوضوي والتدهور البيئي.

إن عرض وتحليل وتفسير محور علاقة الهجرة الداخلية بالتوسع العمراني الفوضوي والتدهور البيئي هو بمثابة تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى وباختبارها ميدانيا ولذلك عمدنا على تكميم وتبويب للبيانات في جداول بسيطة وأخرى مركبة اتسمت بتنوع الأسئلة وفق محاور جزئية تمثلت في محور الهجرة باعتبارها متغير للكشف عن الثقافة الفرعية للسكان ذوي الأصول الريفية والتي غالبا ما تتصف بالتنازع والتصادم بفعل التفاوت الكبير بين المجالين الريفي والحضري، وقد أخذت عدة صور تراوحت بين موجة النازحين ثم الاستقرار والثبات لتقود إلى ارتفاع معدلاتها والتي توصف بالموجة الثانية للهجرة، ثم انتقلنا إلى أسبابها الاقتصادية النفسية والاجتماعية لنعرج على الأنماط السلوكية للمهاجرين، والتي تراوحت بين الترييف واللاتجانس الذي أدى إلى تشويه النسيج الحضري بطرح التساؤل حول علاقات الجيرة لمعرفة طبيعة التفاعل بين الأفراد في حيزهم المكاني وعلاقاتهم بالبيئة الحضرية، ثم عرجنا إلى طريقة عيش السكان في الحي وأهم المشكلات التي يتعرضن لها لاسيما المتعلقة بالبيئة الحضرية وانتشار الفضلات والقمامة قصد تشخيص المشكلة ومعرفة أسبابها وخلصنا إلى معرفة العلاقة الطردية بين الحياء الفوضوية بتلوث البيئة الحضرية وقد تضمن المحور الجداول التالية:

جدول رقم (33) يبين أماكن وتاريخ قدوم الوافدين إلى أحياء الدراسة.

أماكن القدوم	التكرار	النسبة%	تاريخ الانتقال إلى الحي	التكرار	النسبة%
دوار	37	%41.57	منذ الولادة	19	%21.34
قرية	33	%37.07	[70-60]	22	%24.47
خارج الولاية	19	%21.34	[80-70]	06	%6.74
المجموع	89	%100≈	[90-80]	10	%11.23
			[2000-90]	20	%22.47
			[2010-2000]	12	%13.48
			المجموع	89	%100≈

المصدر استمارة استبيان السؤال رقم (9-10).

شكل رقم (09): تاريخ قدوم الوافدين للحي

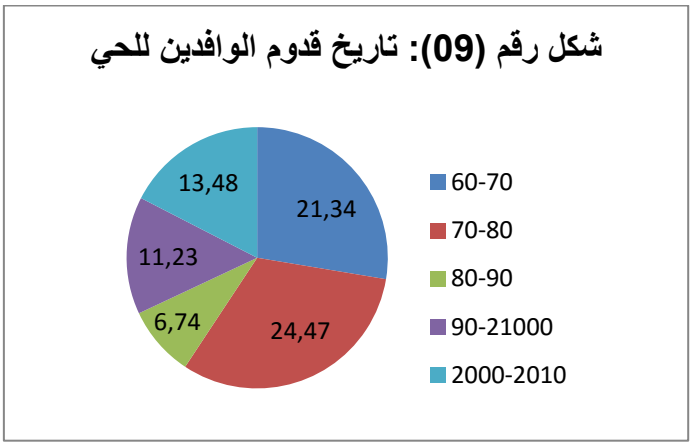

المصدر استمارة استبيان السؤال رقم (10).

باستقراء المعطيات الإحصائية حول تاريخ انتقال أفراد العينة إلى الحي نلاحظ أن الإجابات كانت متباينة من حي لآخر لهذا عمدنا على تقسيمها إلى (06) فئات، الفئة الأولى(1960 إلى غاية 1970) وتمثلها نسبة 24.47% ممثلة بعدد 22 من المجموع الكلي وتليها الفئة التي انتقلت خلال (1990 إلى غاية 2000) ويمثلها عدد 20 مفر دة من المجموع الكلي أي بنسبة 22.47% وتليها الفئة التي أكدت أنها تقطن بالحي منذ الولادة بنسبة تقدر بـ 21.34 %ويمثلها عدد 19 مفردة من المجموع الكلي وتلتها الفئة التي انتقلت إلى الحي خلال مرحلة (2000 إلى غاية 2010) بنسبة تقدر بـ13.48% ويمثلها عدد 12 مفردة، ثم تلتها الفئة التي اتقلت إلى الحي في فترة (1980 إلى غاية 1990) بنسبة تقدر بـ 11.23 % ويمثلها عدد 10 من مفردات المجموع الكلي وفي الأخير تأتي مرحلة (1970 إلى غاية 1980) بنسبة تقدر بـ 6.74% يمثلها عدد 6 مفردات من المجموع الكلي .

أما فيما يخص مناطق قدوم النازحين فتمثلت في الريف (الدوار) بأعلى نسبة قدرت بـ 41.51%يمثله عدد 37 من المجموع الكلي للتكرارات المقدر بـ 89 مفردة وتليه 37.7% ممثل بعدد 33 من المجموع الكلي للقادمين للقرية وأخيرا تأتي فئة القادمين من خارج الولاية وذلك بنسبة 21.34% ممثل بـعدد 19 مفردة من المجموع الكلي.

ولتفسير ذلك يمكن القول أن المدينة عرفت نزوح ريفي عبر مراحل متتالية بدء بالهجرة القصرية خلال المرحلة الكولونيالية إلى غاية موجة النزوح الريفي الأولى التي عرفتها البلاد مباشرة بعد الاستقلال بحيث هاجر معظم سكان القرى والبوادي إلى المراكز الحضرية بحثا عن ظروف أفضل للعيش ثم تلتها الموجة الثانية للنزوح الريفي في فترة التسعينيات حيث عرفت المدينة هجرة لأسباب أمنية أفرزتها الأزمة الأمنية والسياسية التي عرفتها البلاد في التسعينات، حيث عرفت المدينة في هذه الفترة نوع من الاستقرار مقارنة ببعض المناطق الساخنة في البلاد.

أما الفئة التي أكدت أنها قاطنة بالحي منذ الولادة هي من فئة الشباب من الجيل الثاني الذي استقر أوليائهم بالحي بعد الاستقلال وهم ممن مثلوا العائلة خلال ملأ الاستمارة أما الفئة التي انتقلت إلى الحي في فترة (2000-2010) هي الفئة التي نزحت إلى المدينة قصد تحسين ظروفها المعيشية وقد استقرت في الأحياء الهامشية في حين أن إنخفاض معدل النزوح الريفي في فترة (80-90) مرده إلى الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد جراء تفشي البطالة على إثر التحول الاقتصادي الذي انتهجته البلاد والتوجه نحو خصخصة القطاع العام وقد عرفت المدينة غلق كل من مصنع الفلين والخشب (SNLB) ومصنع النسيج والأقمشة حيث تم تسريح ما يقارب 2200 عامل في المصنعين وهو ما انجر عنه عدة مشكلات اقتصادية، اجتماعية أثرت في البناء الاجتماعي للمجتمع.

وفي الأخير تأتي مرحلة (70-80) التي شهدت بدورها انخفاض في معدل النزوح الريفي وذلك مرده إلى السياسة المنتهجة في هذه الفترة وهي الاعتناء بالريف وتبني سياسة الثورة الزراعية والتكفل باحتياجات سكان المناطق الريفية.

وما يمكن أن نستخلصه من هذه المعطيات هو أن المدينة عرفت عدم الاستقرار في التركيبة البشرية غير أنه يغلب عليها النمو الديموغرافي والعمراني الغير مخطط لم يكن منتظر نجم عنه تشابك عدة مشكلات جعل المدينة تعيش أزمة متعددة الجوانب والأبعاد.

أما فيما يخص مناطق قدوم النازحين فيمكن تفسيره بموقع المدينة المحاط بالقرى والأرياف لمناطق النطاق بالإضافة إلى استقرار وضعها الأمني كما سبق الذكر.

جدول رقم (34) يبين بسبب الانتقال إلى المدينة.

الفئات / الاحتمالات	مجموع التكرارات	النسبة%
اتباع بعض الأقارب	27	%30.33
بحثا عن العمل	29	%32.58
الهروب من أوضاع أمنية سابقة	21	%23.59
أخرى	12	%13.48
المجموع	89	%100 ≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (11)

شكل رقم(10)بسبب الانتقال إلى المدينة.

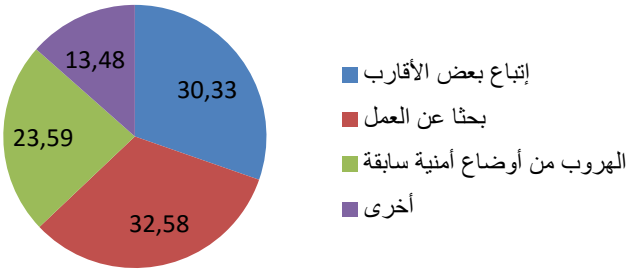

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (11)

تقودنا المعلومات الإحصائية المتضمنة سبب الانتقال إلى المدينة، حيث بينت الإحصائيات أن البحث عن العمل هو أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى النزوح إلى المدينة وذلك بنسبة تقدر بـ 32.58% بتكرار قدرة 29 مفردة من المجموع الكلي للعينة ويليه سبب إتباع بعض الأقارب وذلك بنسبة قدرها 30.33% بتكرار قدره 27 مفردة من مجموع المفردات ثم جاء سبب الهروب من أوضاع أمنية سابقة بنسبة تقدر بـ 23.59 % بتكرار قدره 21 مفردة وفي الأخير كان النزوح للمدينة لأسباب متعددة وذلك بنسبة 13.48% بتكرار قدره 12 مفردة من المجموع الكلي والذي قدر بـ 89 مفردة.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 22.25

مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا واقل تجانسا لأن الفرق بين أكبر اختيار وأصغر اختيار (المدى)=15.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها وهو شيء منطقي لأننا بصدد الكشف عن معطيات ذاتية غير قابلة للقياس تحدث في مجتمع حضري يتصف بالتغير سواء من حيث الجنس الآراء الميولات والاتجاهات.

وعلى هذا الأساس فإن اختيار المبحوثين للبحث عن العمل كأحد أبرز الأسباب المؤدية للنزوح للمدينة له ما يبرره وهو أن المجال الحضري تتعدد فيه فرص الحصول على العمل لأنه مجتمع يتصف بالدينامية والتغير والتخصص في العمل بتعدد المشاريع على عكس ما هو متفشي في القرية أو الريف أين تقل فرص الحصول على العمل لأنه يقتصر على العمل الفلاحي فقط. في حين يأتي الاختيار الثاني وهو الاقتداء ببعض الأقارب وهو ما

مثلته نسبة 30.33% وهو ما يدل على أن المدينة بالرغم من التغير والتطور الذي عرفته إلا أنها لازال يتحكم فيها منطق العروشية والقرابة، بالرغم من أن المجال الحضري للمدينة مقسم وفق مخطط التهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي(POS) إلا أن هناك تقسم مجالي هو التقسيم الاجتماعي وهو تقسيم مجالي موازي متجذر في المخيلة الاجتماعية للأفراد، وهو ما يفسر أن هناك أحياء غالبا ما تقطن بها عائلات من نفس الانتماء العشائري، ومن هذا المنطلق فاختيار المكان لا يكون نابع عن توجهات الأفراد وإنما تتحكم فيه ميولات قرابية وعشائرية وعلى هذا الأساس يظل فيه ميولات النازح إلى المدينة مرتبط بموطنه الأصلي عاطفيا وتاريخيا وهو ما لمسناه في إجابات العينة ولاحظناه من خلال تمسكه بعاداته وتقاليده التي ترسخت لديه وهيمنت على سلوكاته، وإنما نتفق مع "مصطفى بوكفنوشات" في عرض تحليله للتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري حيث أكد على أن "استمرار تشبث الحضريين بالعادات والتقاليد تبقي الفرد دائما خاضعا لسلطانها.... " [1] وهو ما يؤكد دور الثقافة الفرعية للعينة في التعامل مع المحيط الحضري.

وتأتي الفئة الثالثة التي ترجع سبب الانتقال للمدينة يعود للأوضاع الأمنية السابقة وهو ما تم التطرق إليه سابقا في الجدول رقم (33) حيث تعود أسباب الهجرة إلى السياق التاريخي سواء في مرحلة الاستعمار أو خلال فترة التسعينات.

جدول رقم (35) سلوكات المهاجرين في المجال الحضري.

الفئات / الاحتمالات	مجموع ت	النسبة%
تشويه النسيج الحضري	27	%30.33
ترييف المدينة	42	%47.19
ظهور نمط تربية المواشي	11	%12.35
أخرى تذكر	09	%10.11
المجمـــــوع	%89	%100 ≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (12).

[1] Boutefnouchet Mustapha,**System Social Et Changement Social En Algerie** OPU.Alger-1986,P 25.

شكل رقم (11): سلوكات المهاجرين في المجال الحضري.

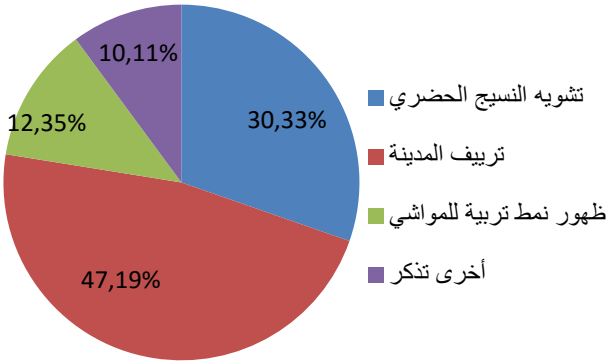

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (12).

من خلال استقراء نتائج الشكل نلاحظ أن أفراد العينة أقروا بأن أغلب سلوكات النازحين إلى المدينة ساهمت في ترييف المدينة وذلك بنسبة 47.19% من مجموع تكرارات تقدر بـ 42 مفردة من المجموع الكلي للعينة والمقدر بـ 82 مفردة وتليه نسبة 30.33% ويمثلها تكرارات تقدر بـ 27 مفردة تلتها نسبة 12.35 % ويمثلها تكرارات تقدر بـ 11 مفردة وفي الأخير جاءت سلوكات أخرى بنسبة 10.11 ويمثلها تكرارات تقدر بـ 09 مفردة من المجموع الكلي.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 22.25 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن المدى= 33.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن أغلب القاطنين بأحياء الدراسة من ذوي الأصول الريفية وهو ما يترجم سلوكات الأفراد المنافية والتي لا تمت بصلة للحضرية حيث غلبت عليها سلوكات لا معيارية وأضفى على التركيبة البشرية للمدينة التباين والتضخم الحضري، الشيء الذي أدى إلى انتشار الأحياء المتخلفة وأحزمة الفقر على أطراف المدينة. وساهم بشكل كبير في التدهور البيئي وهو ما أكدته العينة بنسبة 30.33%، في حين أكدت نسبة 12.53%على أن الوافدين للمدينة امتهنوا بعض الأنشطة الفلاحية كتربية المواشي والدواجن وتنتشر هذه الظاهرة خاصة في الأحياء الهامشية وعلى أطراف المدينة وهو مؤشر على عدم التكيف للوافدين الجدد للمدينة

وهو ما يطلق عليه العلامة (ابن خلدون بالتحضر الزائف[2] لأن الهجرة في مثل هذه الأوضاع مجرد تغير في محل الإقامة فقط.

أما نسبة 10.11% فأكدت بأن المدينة أصبحت خليط من الأصول المتعددة مما طغى عليها سلوكات منحرفة تسيء إلى سمعة المدينة جراء تفشي الأمراض الاجتماعية بشكل واسع كالسرقة والجريمة والتعدي على الأموال والممتلكات والعنف بشتى أنواعه وانتقال العنف من النمط الفردي إلى النمط الجماعي بين الشباب في الأحياء، و تفشي الفساد والعفن الأخلاقي مما يوحي بأن المدينة الجزائرية تعيش أزمة قيم وأخلاق بالدرجة الأولى.

جدول رقم (36)يبين مشكلات التوسع العمراني في المدينة.

الفئات والاحتمالات	التكرار	النسبة%
استنزاف الأراضي	33	%37.07
الرمي العشوائي للنفايات والقمامة	27	%30.33
البناء الفوضوي	29	%32.58
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (13).

شكل رقم (12): مشكلات التوسع العمراني في المدينة.

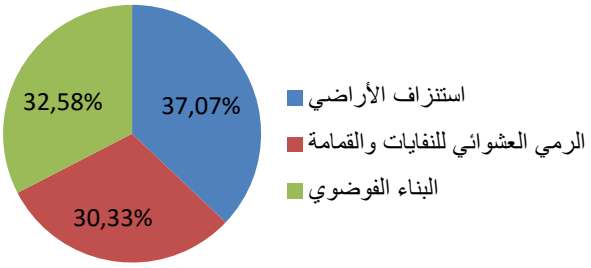

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (13).

نستنتج من خلال تحليل نتائج الجدول المتضمن مشكلات التوسع العمراني في المدينة، أدي حتما إلى استنزاف الأراضي وكانت نسبة إجابات المبحوثين بـ 37.07% بمجموع تكرارات قدرت بـ 33 مفردة من المجموع

[2]- عبد الرحمن خلدون، **المقدمة**، مرجع سابق، ص. 318.

الكلي والتي أقرت باستنزاف الأراضي وتليها نسبة 32.58%ويمثلها عدد 29 مفردة التي أقرت بالبناء الفوضوي وأخيرا تأتي نسبة 30.33% ممثلة بمجموع تكرارات قدرت بـ 27 مفردة.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد ان لقيم متجانسة إلى حد كبير عن متوسطها الحسابي والذي يقدر بـ 29.66 مما يدفعنا للقول ان الانحراف المعياري لهذه القيم اقل تشتتا وأكثر تجانسا لأن المدى يساوي= 04 مما يدفعنا للقول ان المعلومات المصرح بها تتصف بالثبات. ولتفسير ذلك يمكننا القول ان تمدد المدينة كان أفقي حيث عرفت نمو حضري خطي وتطور عمراني غير مسبوق تمثل في الزحف العمراني على حساب اراضي زراعية في المنطقة الجنوبية للمدينة أين تم انشاء قطب عمراني جديد كان على حساب الأراضي الفلاحية فهي تعتبر بمثابة البطن الغض للمنطقة على حد تعبير (ماركوت Mar Cote).هذه الوضعية أدت إلى الالتحام مع مناطق النطاق الشبه حضرية لبلدية انسيغة.

كما أقرت العينة على انتشار البناء الفوضوي وهي مشكلة تتصف بها أغلب المدن الجزائرية يعود إنشائها إلى الحقبة الكولونيالية وهي أحياء هشة آئلة إلى السقوط تشكل خطر على السكان وعلى البيئة، معظمها مشكل من ازقة ملتوية يغلب عليها اللاتجانس وتفتقر للخدمات العامة كما هو الشأن في " حي عين الكرمة.

كما أقرت العينة نسبة 30.33% أن التوسع العمراني بهذه الصفة أدى إلى اخلال بالنظم البيئية وازدياد معدلات التلوث البيئي وانتشار النفايات بشتى أنواعها لأن معدلات النفايات تقاس بالزيادة السكانية وارتفاع معدلات الاستهلاك خاصة إذ علمنا ان الفرد الجزائري ينتج 0.5 كلغ من النفايات في اليوم ويصل هذا العدد إلى 1.2 كلغ من النفايات سنويا في حين ان هذه النفايات لا يسترجع منها سوى 17%من مجموع 80% القابلة للاسترجاع. [3] وهو ما يبرر الكميات الهائلة من النفايات والقمامات الفوضوية المتراكمة في الأحياء وفي اعتقادنا أدى ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة البناء الإيكولوجي الذي فرضه التوسع العمراني والنمو الديموغرافي الناتج عن الهجرة الداخلية والذي انعكس على البناء الاجتماعي الحضري في المدينة.

[3]- جريدة الخبر اليومية، حفيظ صواليلي، الجزائر ينتج أكثر من 278كلغ من النفايات سنويا، العدد 7330 بتاريخ 30 يناير 2014.

جدول رقم (37) يبين علاقات الجيرة.

الفئات الاحتمالات	التكرارات	النسبة
جيدة	18	%20.22
مقبولة	19	%21.34
سيئة	09	%10.11
منعدمة	43	%48.31
المجمـــــوع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم(14)

شكل (13): علاقات الجيرة.

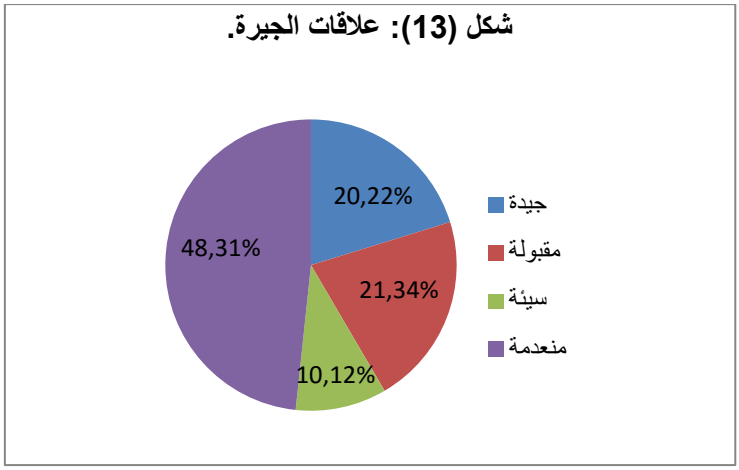

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم(14).

بينت إجابات المبحوثين من خلا الشكل أن علاقات الجيرة منعدمة بنسبة 48.39% ويمثلها عدد 43 من التكرارات وتلتها نسبة 21.34 % بمجموع تكرارات 19 مفردة التي عبرت على أن العلاقات فيما بينهم مقبولة وبنسبة مقاربة تمثلت في 20.22% ويمثلها عدد 18 مفردة من المجموع الكلي أكدت أن العلاقات جيدة وفي الأخير تأتي نسبة 10.11% ويمثلها عدد 09 من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة اكدت على أن العلاقات سيئة.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد ان القيم تشتتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 22.25 مما يدل على ان الانحراف المعياري لهذه القيم اكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن المدى=25 وفي تفسيرنا لذلك نعتقد أن انعدام علاقات الجيرة لها ما يبررها وهو ان الحياة الحضرية تمتاز بالتعقيد في شبكة العلاقات نتيجة التغير الاجتماعي الذي مس مختلف البنى الاجتماعية ، والذي مس جميع الوحدات الاجتماعية انطلاقا من الأسرة باعتبارها النواة المركزية

للبناء الاجتماعي بالإضافة إلى الفردانية والمصلحية الآنية التي تميز العلاقات في الوسط الحضري، فيغيب التشاور وتضمحل الروابط وتنعدم المشاركة الجماعية للاعتناء بالمحيط فتصبح قاعدة قرب المجال وبعد العلاقات الاجتماعية هي سمة من سمات التحضر الزائف وهو ما عبر عنه شبنجلر بأن "المدينة شيطان مدمر يفتك بكل شيء ثم ما يلبث أن ينهار بفعل خطاياه".[4] وهي إشارة واضحة على تعقد الحياة الحضرية.

أما الفئة الثانية التي عبرت على أن علاقات الجيرة مقبولة وأخرى أكدت على أنها جيدة بنسب متفاوتة 22% و18% وهي نسب لا يمكن إغفالها وهذا راجع لطبيعة السكان حيث أن أغلب المبحوثين ينتمون لنفس الجيل وأن فترة إقامتهم تعود لعدة عقود لاسيما في حي 1 ماي وحي عين الكرمة وهو ما يفسر الترابط والتقارب الثقافي بين السكان والذي يمكن استغلاله في الانخراط في العمل التشاركي المنظم.

أما الفئة التي أجابت على أن علاقات الجيرة سيئة وهو ما يمكن أن يفسر بتمزق وتصدع الروابط والعلاقات بين الأفراد نتيجة التغير الاجتماعي الذي جعل من الحي فضاء للتنافس والصراع المادي، وتفشي العداوة بين الجيران مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب والانقسام واللامبالاة تجاه المحيط وهو ما يفسر انتشار الفضلات والقمامة في زوايا المساكن والعمارات جعلت من الأحياء مراكز لانتشار أكوام من القمامة.

جدول رقم (38) يبين الرضا أو عدم الرضا عن طريقة العيش والسبب في ذلك.

الرضا أو عدم الرضا / سبب عدم الرضا	نعم		لا		مجموع التكرارات	مجموع النسب
	ت	%	ت	%		
	16	%17.97	73	%82.02		
كثرة الوعود التي تطلقها السلطات			10	%11.23		
كثرة المشكلات الأسرية			16	%17.97		
الشعور بفقدان الأمن			47	%52.80		
المجموع	16	%17.97	73	%82.02	89	100%

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (15)

[4]- السيد الحسيني، **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، القاهرة، دار المعارف، ط3،1985، ص. 325.

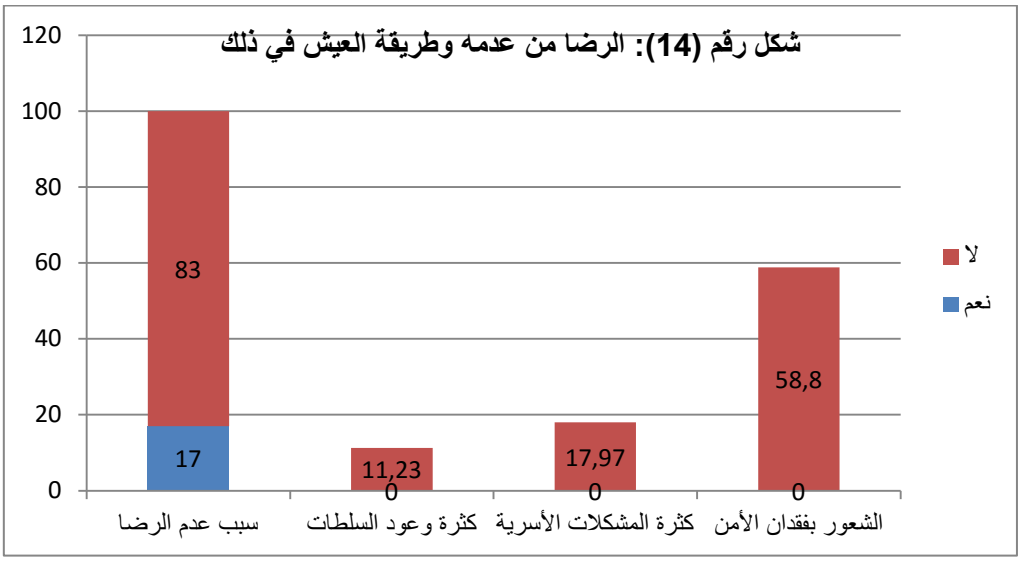

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (15).

من خلال الشواهد الكمية المسجلة في الشكل تبين أن أغلب المبحوثين أجابوا بعدم الرضا على طريقة العيش وذلك بمعدل 73 مفردة من مجموع المبحوثين أي ما يعادل نسبة 82.02% وأرجعوا سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى فقدان الأمن في الحي وذلك بنسبة 52.80% ويمثلها عدد 47 مفردة من المجموع الكلي وتلتها كثرة المشكلات الأسرية وذلك بمعدل 16 من مفردات من المجموع الكلي للعينة وهو ما يعادل نسبة 17.97% وفي الأخير يأتي اختيار كثرة الوعود التي تطلقها السلطات وذلك بمعدل 10 من مفردات العينة أي ما يعادل نسبة 11.23%.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجدا أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 24.33 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن المدى =37.

وفي تفسيرنا لذلك نعتقد أن فقدان الأمن غالبا ما ينتشر في الأحياء الهامشية والفقيرة لأنها ظاهرة مرتبطة بكل مجالات الحياة، وقد أكد ذلك المدخل الانحرافي الذي اعتبر أن الأحياء الفوضوية أماكن لممارسة النشاط الانحرافي وجنوح الأحداث وانتشار العنف بمختلف أصنافه وهو ما أشار إليه "أحمد بوذراع" في دراسته حول "التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن" حيث أشار إلى علاقة الازدحام والكثافة السكانية العالية بارتفاع معدلات الجريمة والانحراف مرتفعة.[5]

[5]- أحمد بوذراع، **التطوير الحضري والمناطق الحضرية بالمدن**، منشورات جامعة باتنة ص. 38.

أما كثرة المشكلات الأسرية فبطبيعة الحال لها آثار مباشرة على المجتمع فإذا اتصفت الأسرة بالثبات اتصف المجتمع بالثبات وإذا اتصفت الأسرة بالتفكك اتصف المجتمع بالتصدع فهي الوحدة الأولى للتحليل الاجتماعي والمؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية وأن استقالتها عن أداء دورها في التنشئة يعرض الأطفال إلى جميع مظاهر الانحراف كما أن تموقع البيت والمكان والكثافة السكانية له آثار مباشرة على الجانب الإيكولوجي الحيوي للمحيط.

في حين أن كثرة الوعود التي تطلقها السلطات والتي عبرت عنها الفئة هو ما يفسر طبيعة نشأة أحياء الدراسة فهي أحياء عشوائية تصاميمها تفتقد للأبعاد الحضرية والاجتماعية في ظل غياب التخطيط العمراني والاجتماعي، الشيء الذي جعل السلطات غير قادرة على معالجة الاختلالات وأن الحل يكمن في إزالتها والقضاء عليها نهائيا وفقا للسياسة التي انتهجتها السلطات العمومية وهي القضاء على السكن الهش غير أن تعقد المشكلة وتشابكها آل دون تحقيق ذلك مما جعلها مجال خصب للترويج للحملات الانتخابية بصفتها تحمل وعاء انتخابي معتبر تراهن عليه الأحزاب لاستقطاب أكبر عدد من الناخبين واستمالتهم عن طريق اقتراح جملة من الوعود من أجل إيجاد حلول لمشاكلهم الاجتماعية، غير أن عدم تجسيد ذلك على أرض الواقع جعل السكان يفتقدون للثقة وبالتالي تكون آثاره على طبيعة الفرد وسلوكاته اليومية.

جدول رقم (39) يبين وجود أو انعدام مكان رمي القمامة.

وجود مكان رمي القمامة / سبب عدم وجود مكان رمي القمامة	نعم		لا		مجموع التكرارات	مجموع النسب
	ت	%	ت	%		
	59	%66.29	30	%33.70		
ضيق المكان			15	%16.85		
عدم اهتمام إدارة البلدية			05	%5.61		
انعدام الأماكن الخاصة لرمي القمامة			10	%11.23		
المجموع	59	%66.29	30	%34≈	89	100%

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (16).

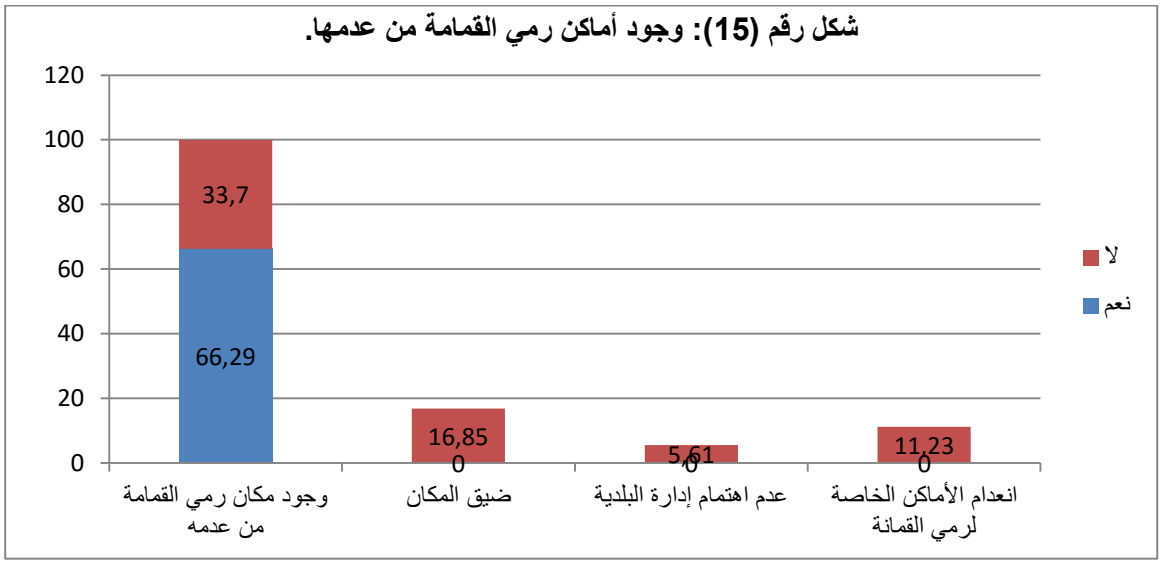

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (16).

تقودنا المعلومات الاحصائية التي احتواها الشكل أعلاه أن معظم المبحوثين أجابوا بعدم وجود أماكن مخصصة لرمي القمامة حيث كان معدل التكرارات بالإجابة "لا" 30 مفردة من المجموع الكلي للعينة وهو 89 مفردة وهو ما يعادل نسبة33.39 وقد كانت تبريراتهم عن عدم وجود مكان رمي القمامة على الشكل التالي:

أن الأغلبية أقرت بضيق المكان وذلك بنسبة 16.85 ويمثلها عدد 15 من المجموع والذي هو 30 مفردة وتلتها نسبة 11.23 ويمثلها عدد 10 من المجموع عن انعدم الاماكن الخاصة لرمي القمامة وأخيرا تأتي نسبة 5.61 ويمثلها عدد 5 من مجموع العينة والدي يقدر بـ 30 مفردة التي أفصحت عن عدم اهتمام إدارة البلدية.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم متجانسة الى حد كبير عن متوسطها الحسابي الذي قدر بـ 10 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهده القيم أقل تشتتا وأكثر تجانسا لأن المدى =10 مما يدفعنا للقول أن المعلومات المصرح بها تتصف بالثبات.

ولتفسير ذلك يمكن القول ان انعدام أماكن رمي القمامة مرده الى ضيق المكان لان اغلب المبحوثين يقطنون بأحياء عشوائية بها كثافة سكانية عالية حيث تحتوي على 917 مسكن يقطن بها 2296 ساكن [6] لهذا التركيز كان في مساحات ضيقة محدودة مقارنة بالمساحة العامة للمدينة بالإضافة الى مرفولوجية الأحياء الغير متجانسة فهي تتصف بشوارع ملتوية عبر منحدرات وطرق محدودة.

[6]- الدليل الإحصائي بأحياء وشوارع بولاية خنشلة، مرجع سابق، ص 07.

ان محدودية المجال تدفع بالسكان برمي مخلفاتهم في امكنة متعددة، وغالبا ما ترمى بجانب المؤسسات العمومية وهو ما يدل على تنصل السكان عن مسؤولياتهم وتفشي اللامبالاة وضعف الاحساس بالانتماء للوطن.

اما عدم وجود اماكن لرمي القمامة فمرده الى غياب التخطيط لان طبيعة نشأة الحي غير قانونية بل نشأ بطريقة عشوائية وان انعدام اماكن رمي القمامة دفع السكان بخلق اماكن فوضوية ومتعددة لرمي فضلاتهم في الفضاء العام او في حاويات مفتوحة تكون عرضة للأطفال والحيوانات الضالة.

ان الصورة القائمة للأحياء جراء انتشار النفايات في كل مكان ما هي إلا صورة لسلوكات السكان التي تحمل في طياتها مؤشرات الثقافة الفرعية ذات التأثير على البيئة، لان العلاقة بين الثقافة والبيئة هي علاقة تلازمية وتكرار هذه المظاهر تتحول الى ممارسة يومية ومنها إلى سلوكات عادية وبذلك تختل المعايير القيمية ويتصدع البناء الاجتماعي.

أما اختيار 'بعدم اهتمام ادارة البلدية' في اعتقادي ان نقص الامكانيات وبالقابل التكدس العمراني جعل مصالح البلدية غير قادرة على التكفل كلية بمشكل النفايات، فالمدينة قسمت الى 18 قطاع، 10 قطاعات يتم التكفل بها في الفترة الليلية و08 قطاعات في الفترة النهارية، بالإضافة الى اشتراك القطاع الخاص لجمع النفايات وعددها (05) مؤسسات خاصة وبالرغم من دلك تبقى عملية التكفل محدودة.

جدول رقم 40 يبين علاقة الأحياء الفوضوية بتلوث البيئة الحضرية

علاقة الأحياء الفوضوية بتلوث البيئة الحضرية / سبب تلوث البيئة الحضرية	نعم		لا		مجموع التكرارات	مجموع النسب
	ت	%	ت	%		
	80	%89.88	09	%10.11		
عدم انتظام أوقات رفع القمامة	24	%47.19				
قلة وسائل رمي القمامة	06	%6.74				
عدم التزام المواطن بوضع القمامة في المكان المخصص لها	32	25.95%				
المجموع	80	%90≈	09	10%	89	%100

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (17).

شكل رقم (16):علاقة الأحياء الفوضوية بتلوث البيئة الحضرية.

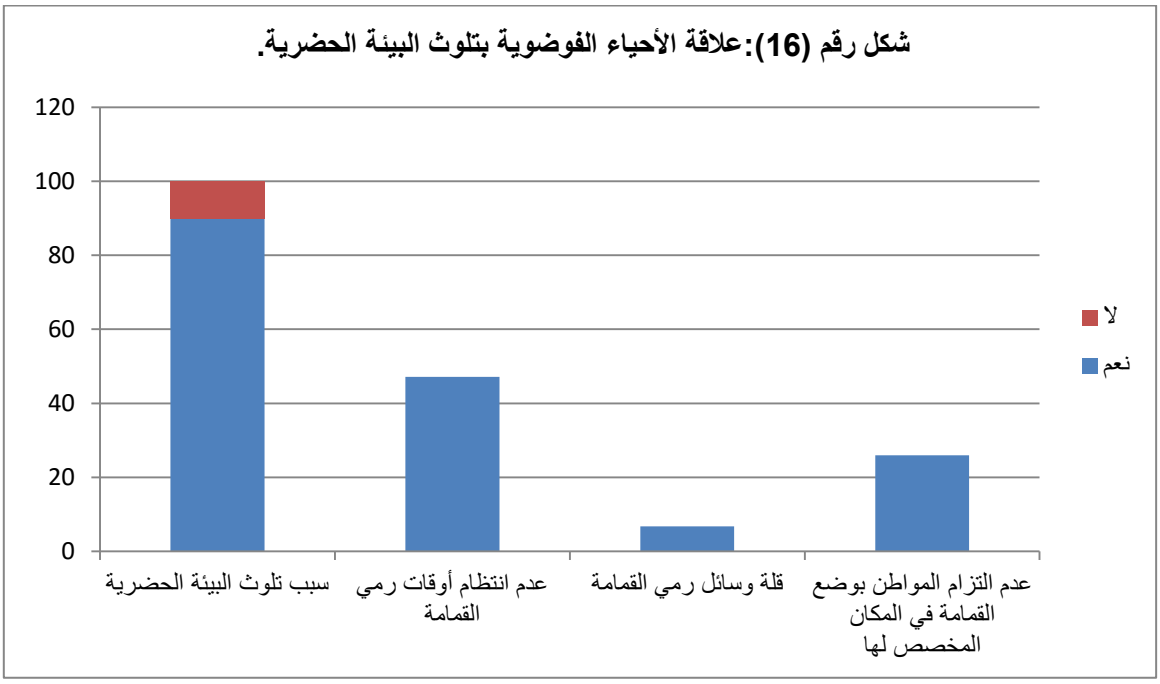

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (17).

حسب الشواهد الكمية في الشكل والخاص بعلاقة الأحياء الغير منظمة بتلوث البيئة الحضرية وأسباب ذلك نستنتج أن إجابات المبحوثين أكدوا على وجود ارتباط وثيق بين تلوث البيئة الحضرية والأحياء الفوضوية ذلك بمعدل 80 مفردة من المجموع الكلي للمبحوثين المقدر بـ 89 مفردة وهو ما يعادل نسبة 89.88%، وقد برروا ذلك بعدة أسباب يأتي في مقدمتها عدم انتظام أوقات رمي ورفع القمامة وذلك بتكرارات 42 مفردة أي ما يعادل 47.19% وتلتها الفئة التي اختارت سبب عدم التزام المواطن بوضع القمامة في المكان المخصص لها بتكرارات 32 مفردة أي بنسبة 35.95% وأخيرا إلى قلة وسائل رمي القمامة بتكرارات 6 مفردات أي بنسبة 06.74%.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي الذي قدر بـ 20 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن الفرق بين أكبر اختيار وأصغر اختيار (المدى)=36.

من خلال التحليل الكيفي لهذه النسب نستنتج أن أكبر نسبة أقرت بعدم انتظام أوقات رفع القمامة ويمكن تفسير ذلك بنقص الإمكانيات المادية والبشرية، الشيء الذي يدفع بالقائمون على رفع القمامة بتحديد أولويات للأحياء والشوارع الرئيسية للمدينة، تتماشى والإمكانيات المتاحة غير ان هذا يؤدي إلى تكريس الفوارق

الاجتماعية بين أحياء المدينة الواحدة، الشيء الذي ينمي الشعور بالعزلة والاغتراب الاجتماعي والسياسي لهذه الأحياء وهو ما يفسر تفشي العنف ضد الأشخاص والممتلكات العامة.

أما الاختيار الثاني فكان بعدم التزام المواطن بوضع القمامة في المكان المخصص لها وهو ما تم ملاحظته تزامنا مع ملئ الاستمارة، حيث لوحظ رمي القمامة خارج الحاويات الخاصة بذلك، التي تكون عرضة للتلف وهي سلوكات تتناقض والتمدن بل تؤدي إلى ترييف المدينة وغياب الوعي واللامبالاة. وهي سلوكات ترتبط أساسا بالتنشئة الاجتماعية وبالخلل في وظائف الأسرة التي تعتبر نسق اجتماعي يترك بصمته في حياة الفرد.

اما الاختيار الأخير والمتمثل في قلة وسائل رمي وجمع القمامة هو ما يفسر عدم توافق الإمكانات البشرية مع الكثافة السكانية لأن أحياء الدراسة تشهد كثافة عالية واكتظاظ سكاني نجم عنه ارتفاع معدلات المخلفات المنزلية، فالمدينة التي تقدر كثافتها السكانية بـ 3966 ساكن /كلم^2 ومساحة تقدر بـ 32كلم^2 مقابل 266 عامل للنظافة و30 شاحنة فقط حيز الخدمة من مجموع 120 شاحنة.[7] مما يطرح علامات استفهام حول كيفية تسيير وجمع النفايات الحضرية والتي سبق التطرق إليها في الفصل السادس حول التلوث بالنفايات الصلبة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الإمكانيات القليلة المتاحة يتم إتلافها، فالحاويات تتعرض للسرقة من طرف بعض السكان، وهي سلوكات شاذة تعبر عن مدى التوتر في السلوك و يؤدي إلى خلل في تنظيم الحياة الحضرية، وبالتالي تعكس الاضطراب الثقافي الناجم عن سيطرة الثقافة الفرعية ضمن متصل أو ثنائية (ريفي- حضري) فهي سلوكات نابعة عن مخيلة الأفراد ذات البعد الإنتمائي (الريفي) التي يصعب التخلص منها إلا عن طريق التشبع بالقيم الأخلاقية التي تساهم في توجيه الفرد وتقوم سلوكه.

3- بيانات حول علاقة النمو السكاني بالتوسع العمراني الفوضوي وتأثيره على الوعاء العقاري الفلاحي وانعكاساته على النظام البيئي.

يأتي هذا المحور لمناقشة وتحليل البيانات والنتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية والتي تتمحور حول علاقة النمو السكاني بالتوسع العمراني الفوضوي وتأثيره على الوعاء العقاري الفلاحي وانعكاساته على النظام البيئي وقد اشتمل على 04 جداول بسيطة وأخرى مركبة البسيطة منها تناول كيفية الحصول على مياه الشرب أما

[7]- التقرير السنوي حول نشاطات مصلحة النظافة والتطهير، مرجع سابق، ص. 15.

الجداول المركبة فتناولت مدى كفاية المياه الصالحة للشرب وكيفية التعامل مع هذا المورد الطبيعي الهام واختص الجدول لآخر بطبيعة التهيئة الحضرية أما الجدول الأخير فتناول وضعية المساحات الخضراء في المدينة وكيفية تعامل المواطن معها.

جدول رقم (41) يبين كيفية الحصول على مياه الشرب.

الاختبارات	التكرارات	النسب%
عن طريق قنوات توزيع المياه	57	%54.29
عن طريق بئر	07	%6.67
صهاريج الخواص	14	%13.33
أخرى تذكر	27	%25.71
المجمـــــوع	105	%125

المصدر: استمارة استبيان بسؤال رقم (18).

شكل رقم (17): كيفية الحصول على مياه الشرب.

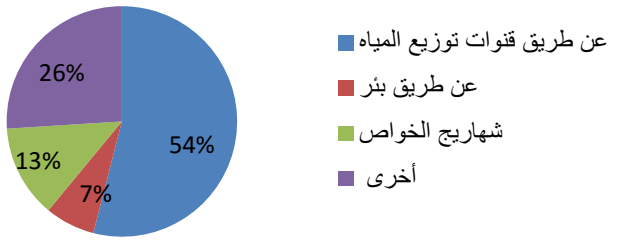

المصدر: استمارة استبيان بسؤال رقم (18).

حسب الشواهد الكمية المستقاة في المعطيات الميدانية والمدونة في الشكل السابق والتي تبين أن اغلب المبحوثين يتحصلون على مياه الشرب عن طريق قنوات توزيع المياه وذلك بتكرارات 57 مفردة من المجموع الكلي والمقدر بـ 89 وهو ما يعادل نسبة تقدر بـ 64.04% وتلتها نسبة 30.33 ويمثلها عدد 27 مفردة من المجموع الكلي والتي أقرت أن كيفية الحصول على المياه الصالحة للشرب يتم عن طريق وسائل أخرى وتلتها نسبة 15.73%ويمثلها عدد مفردة من المجموع الكلي والتي أفصحت على أنها تتحصل على هذا المورد الهام عن طريق

صهاريج الخواص وفي الأخير تأتي نسبة 7.86 % ويمثلها عدد 07 مفردات من المجموع الكلي التي أفصحت على أنها تتحصل على المياه الصالحة للشرب عن طريق بئر إرتوائي.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر 26.25 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن المدى= 50 مما يدفعنا للقول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها.

وفي تفسيرنا لذلك أنه بالرغم أن طبيعة نشأة هذه الأحياء الغير قانونية إلا أن السلطات قامت بمد هذه الأحياء بشبكة المياه الصالحة للشرب قصد تقليل الفوارق الاجتماعية بين السكان إلا أن المشكلة تكمن في انخفاض منسوب المياه، الشيء الذي أدى إلى تذبذب في عملية التوزيع والانقطاع دفع بالسكان لاقتناء هذا المورد الحيوي عن طريق قناة جماعية يعود تاريخ إنشائها للفترة الاستعمارية والمعروفة (بعين الكرمة) والتي بإمكانها أن تكون مصدرا للأمراض المتنقلة عن طريق المياه كالكوليرا، التيفويد ولالتهاب الكبدي الفيروسي.... إلخ بالإضافة إلى أنها نقطة لالتقاء المنحرفين وتؤكد فيئة أخرى على نقص هنا المورد الحيوي يدفع السكان إلى اقتناء هذا المورد عن طريق صهاريج الخواص وبأثمان تتراوح بين 1000دج و 1500دج والتي تفتقد للمعايير الصحية.

أما فئة أخرى فقد أكدت على أنها لا تتحصل على المورد عن طريق بئر إرتوائي لأحد الجيران مما يوحي لروح التضامن والتعاون في الأحياء الشعبية والنابعة من الموروث الثقافي حيث ليسود التعاون في قضاء الحاجات الأساسية وفي المناسبات كالأعراس والمآتم وهو ما يقوي الرباط الاجتماعي للسكان النابع من المشكلات المشتركة هذا من جهة. ومن جهة أخرى فنقص التموين بضروريات الحياة كالماء الذي يعد مورد نادر شديد التأثر بالانعكاسات السلبية للأنشطة البشرية وفي حالة افتقاد هذا المورد الحيوي فإنه يصبح مصدر للتلوث البيئي والاجتماعي ويكون سبب لتشنج العلاقات بين الطبقات الاجتماعية وأصحاب القرار ويتحول إلى سبب للتوتر ولاحتجاجات، وبذلك يتصدع المجتمع أحد أجزائه ليحدث خلل في النسق العام ومنه في البناء الاجتماعي ككل.

جدول رقم (42) يبين كفاية أو عدم كفاية تزويد الحي بالمياه الصالحة للشرب والسبب في ذلك.

كفاية التزود بالمياه أو عدم كفايتها / سبب عدم كفايتها	نعم		لا		مجموع التكرارات	مجموع النسب
	ت	%	ت	%		
	37	42.57%	52	%58.42		
زيادة السكان			16	17.97%		

الشرب وعدم الصيانة			16	17.97%		
التبذير			20	17.97%		
المجموع	37	%42	52	%58.42	89	100%

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (19).

شكل رقم (18): يبين كفاية المياه من عدمها والسبب في ذلك.

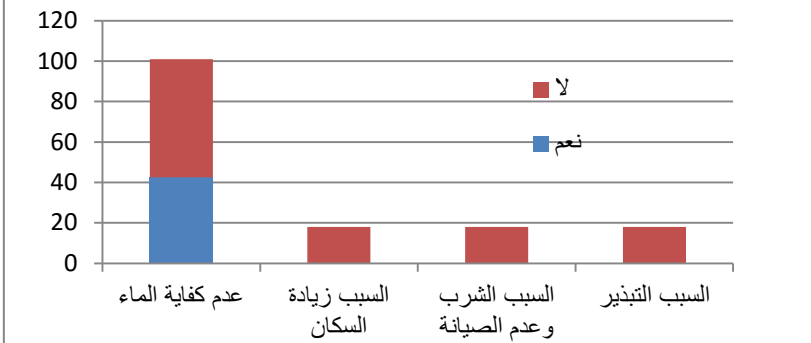

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (19).

من خلال استقراء المعطيات الكمية في الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب متقاربة فقد صرح المبحوثين بتكرارات 37 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ89 مفردة وهو ما يمثل نسبة 41.57% عن كفاية التزود بالمياه الصالحة للشرب في حين أكدت الأغلبية أن كمية المياه الصالحة للشرب غير كافية وذلك لمجموع تكرارات 52 مفردة من العينة أي بنسبة 58.42% وجاءت تبريراتهم على النحو التالي:

أن عدم كفاية المياه الصالحة للشرب يعود بالدرجة الأولى إلى سلوك الأفراد في التعامل مع هذا المورد الهام والمتمثل في التبذير وذلك بتكرارات 20 مفردة من مجموع العينة أي ما يعادل نسبة 22.47 % وتليه اختيار التسرب وعدم الصيانة وذلك بنسبة 17.97% .ويمثله عدد 16 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة ويأتي سبب الزيادة السكانية بنفس العدد وبنفس النسبة أي بنسبة % 17.97 من المجموع الكلي للعينة.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم متجانسة إلى حد كبير عن متوسطها الحسابي والذي يقدر بـ 17.33 مما يدفعنا للقول أن الانحراف لمعياري لهذه القيم أقل تشتتا وأكثر تجانسا لن المدى يساوي 04 مما يدفعنا للقول أن المعلومات المصرح بها تتصف بالثبات، ولتفسير ذلك يمكن القول أن التبذير مرده الإفراط في استعمال الماء في غير محله ولغير ضرورة ملحة وهي ممارسات يتصف بها الفرد الجزائري بصفة عامة جراء تفشي اللامبالاة

وأنانية السكان في عدم ترشيد استعمال هذا المورد وتزامنا مع مناقشة المعطيات الكمية، أخذت الملاحظة حيزها التداولي حيث لاحظ الباحث في هذه الفترة شح الموارد المائية الطبيعية مما تسبب في جفاف مما استدعى تأدية صلاة الاستسقاء في هذه الفترة والتي تزامنت مع يوم الجمعة حيث كان موضوع الخطبة حول المحافظة على هذا المورد الطبيعي وتجنب تبذيره ومن المفارقات وفي نفس اليوم لشهر الحي انسياب كميات معتبرة من المياه في قنوات إيصال المياه الصالحة للشرب ولوحظ أن هناك إهدار كبير للماء من طرف السكان واستخدامه في غير محله وفي غسل السيارات وانسيابه في قنوات الصرف الصحي وبالرغم من توعية السكان وموعظتهم في المحافظة على المورد إلا أن التبذير واللامبالاة طغت على سلوك الأفراد مما يوح أن هناك خلل في النسق القيمي للسكان بحيث لا تؤثر الإرشادات والتوجيهات الدينية في نفوس الأفراد ونستنتج من ذلك أن هناك تعطيل في إحدى مسارات القيم والتي لا تحدث أثرا في نفوس الأفراد لا سميا القيم الأخلاقية ولعل هذا يدخل في خانة الفساد الذي أشار إليه عز وجل في محكم تنزيله في سورة الروم "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس" [8] صدق الله العظيم.

أما التبرير الثاني والمتمثل في الزيادة السكانية والتسرب وعدم الصيانة ويمكن تفسير ذلك بالضغط المفروط على الموارد الحية الناجمة عن التزايد السكاني والاكتظاظ الحضري لا سيما الأحياء الهامشية جعل السلطات المحلية تقف عاجزة على تلبية كل الاحتياجات المتزايدة والمتكررة.

أما التسرب وعدم الصيانة فهو ناجم عن قدم شبكات التزود بالمياه الصالحة للشرب وتصدعها لأن معظمها يعود لتاريخ إنشاءه للفترة الكولنيالية بالإضافة إلى التوصيلات الغير شرعية التي يقوم بها المواطنون بطرق غير قانونية، الشيء الذي يجعل تناقص منسوب هذا المورد الهام والذي يؤثر في نفسية السكان وتخلق نوع من التوتر وتذمر السكان والتوتر الاجتماعي.

جدول رقم (43)يبين وضعية التهيئة الحضرية.

معاناة المدينة من هشاشة التهيئة الحضرية / سبب ذلك حسب أولوياتها	نعم		لا		التكرارات	النسب
	ت	%	ت	%	ت	%
	85	%95.50	04	%4.49		
مخططات تأهيل المدينة	53	%59.55				

[8] صورة الروم الآية 41

فساد بالوعات ومجاري مياه الأمطار	16	%17.97				
تذبذب في توزيع الإنارة العمومية	16	%17.97				
المجموع	85	%95	04	%4.49	89	100%

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (20).

شكل رقم (19): وضعية التهيئة الحضرية.

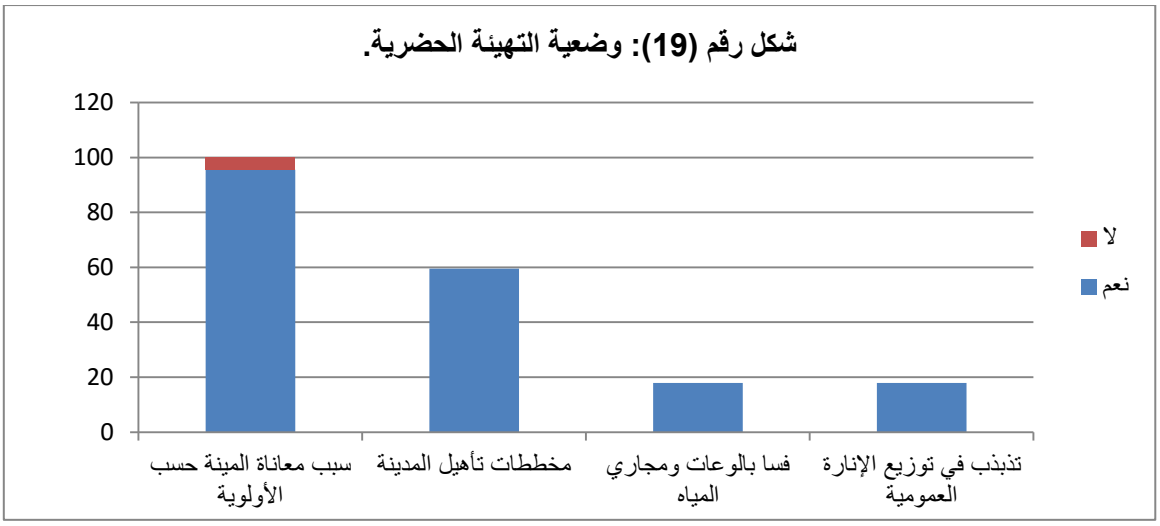

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (20).

من خلال استقراء الشكل أعلاه نلاحظ أن العينة، أقروا بالأغلبية بأن المدينة تعاني من هشاشة في التهيئة الحضرية وذلك بمجموع تكرارات 85 مفردة من المجموع الكلي المقدر وهو ما يعادل بنسبة 95.50 % في حين أجابت مجموع تكرارات بـ 04 مفردات من أفراد العينة وهو ما يعادل نسبة تقدر بـ 4.49% أقرت بأن المدينة لا تعاني من هشاشة التهيئة الحضرية.

أما عن أسباب معاناة المدينة من هشاشة التهيئة فكانت الاختيارات حسب أولوياتها على الشكل التالي: تأتي مخططات المدينة في المرتبة الأولى بمجموع تكرارات تقدر بـ 53 مفردة بمعدل نسبته 59.55% .

ويأتي الاختيار الثاني والثالث والمتمثل في فساد بالوعات ومجاري مياه الأمطار وتذبذب في توزيع الإنارة العمومية وذلك بمجموع تكرارات يقدر بـ 16 مفردة أي بمعدل نسبته 17.97% لكلا الاختيارين.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي يقدر بـ 28.33 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن المدى= 37 مما يدفعنا للقول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها.

ولتفسير ذلك في اعتقادنا يعود لسوء التخطيط العمراني واستعمالات المجال لأن المدينة تعاني من اللاتجانس وعدم تناغم البناءات جراء فوضى العمران التي ميزت المدينة منذ عقود بسبب غياب مخططات إستراتيجية وخروقات إدارية عقارية.

إن غياب النسق الاجتماعي في التصميمات وإنجاز المشاريع وإهمال الخصوصية طغى على الطباع المجالي للمدينة جراء عدم التنسيق بين الهندسة المعمارية المعرفية والهندسية الاجتماعية أفقد التوازن الاجتماعي وأخل بالنسق العام للمجتمع وهو ما يترجم معاناة المدينة من عدة اختلا لات وفي مختلف المجالات العمرانية الاجتماعية والاقتصادية نتيجة انتشار العمران الفوضوي الذي افقد المدينة جمالها وتناغمها وأثر بشكل أو بآخر في سلوكات الأفراد والتي تتجسد في التصرفات المشينة وبالتالي فالمدينة تعيش أزمة عمرانية تخطيطية ومن خلالها أزمة أخلاقية.

أما الاختيار الثاني والثالث والمتمثل في فساد بالوعات ومجاري مياه الأمطار وتذبذب في توزيع الإنارة العمومية بمجموع تكرارات 16 مفردة وبنسبة 18% لكلاهما وهو ما يفسر صفف الخدمات وهشاشتها على مستوى الأحياء جراء الغش في إنجاز مشاريع التهيئة والبنية التحتية فمجرد نزول الأمطار تتحول المدينة إلى برك ووديان جارية وفي بعض الأحيان إلى فيضانات تجتاح وسط المدينة وعبر أحياءها ومما زاد الأمر تعقيدا هو الموقع الجغرافي للمدينة وتموضعها في منحدرات على ضفاف مناطق صخرية ومحاطة بجبال (جبل رأس السردون)جعلها مصبا للسيول والأمطار الموسمية.

إن سوء التوقفات وغياب التخطيط الناجع جعل مشروع حماية المدينة من الفيضانات يتوسط المدينة لتمددها ونموها الحضري وبالتالي أصبح هذا المشروع لا يؤدي الدور الذي أنشأ من أجله.

بالفاشل ولا يؤدي الدور الذي أنشأ من أجله لأن تمدد المدينة ونموها الحضري السريع جعل القناة تتوسط المدينة.

أما التذبذب في توزيع الإنارة العمومية ففي اعتقادنا يعود إلى الاختلالات الوظيفة للمدينة نتيجة المخططات الارتجالية تلقي بضلالها على الواقع الاجتماعي لأن الحياة اليومية تتكون من أفعال اجتماعية انعكاسية لما هو مجسد في وظائف المدينة وبالتالي فإن اضطراب في أحد الأجزاء سيؤدي حتما إلى اضطراب في بقية الأجزاء

الأخرى وبالتالي يتأثر البناء الاجتماعي ككل لأن المدينة هي كيان مادي بتشكل من القضاء الاجتماعي ببعديه الفيزيقي والعلائقي.

أخرى اهتمام المختصين في المساحات الخضراء.

انعدام ثقافة المساحات الخضراء.

سلوكات ريفية (تربية المواشي).

جدول رقم(44) يبين وظيفة المساحات الخضراء في المدينة .

تقيم المساحات الخضراء في المدينة والسبب في ذلك	متوفرة		قليلة		منعدمة		التكرارات	النسب%
	ت	%	ت	%	ت	%		
	4	%4.49	44.43	%49.43	41	%46.06		
احتلال العمران لكل المساحات			19	%21.34				
عدم اهتمام السكان بضرورة وجودها			05	%5.61				
يتم اتلافها سريعا لعدم وجود العناية			20	%22.47				
أخرى تذكر			7	%7.86				
المجموع	4	5%	44	%49.43	41	%46.06	89	100%

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (21).

شكل رقم (20): وظيفة المساحات الخضراء في المدينة.

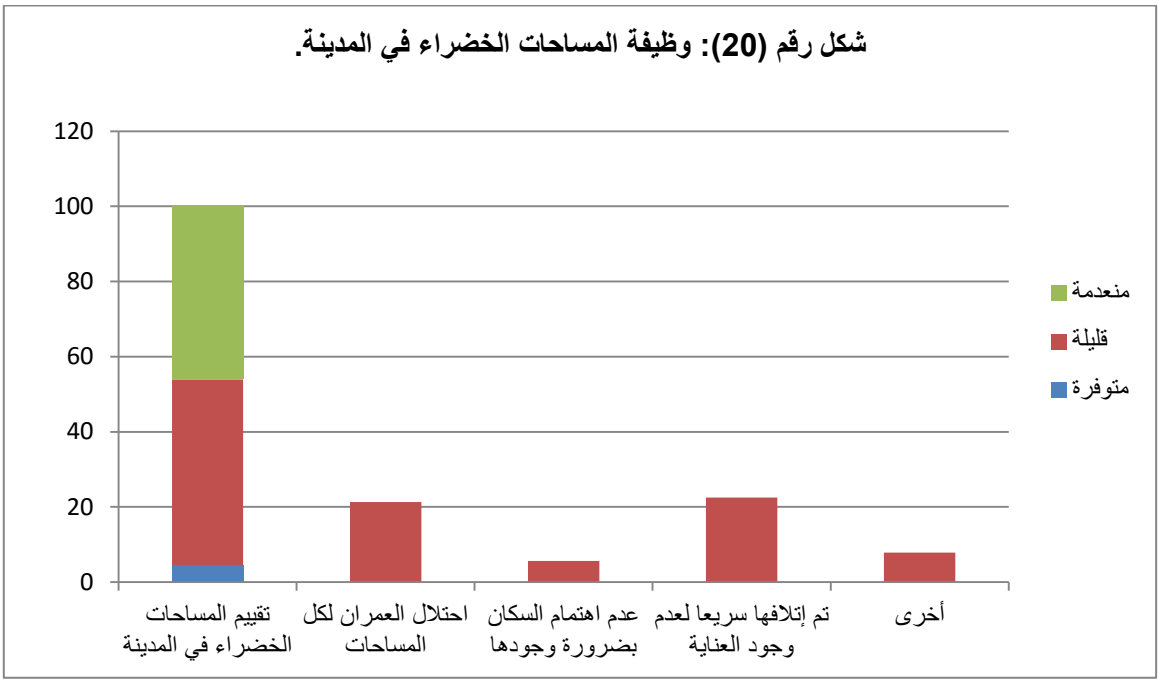

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (21).

من خلال النتائج الكمية في الشكل أعلاه والخاص بتقييم المساحات الخضراء في المدينة من خلال وفرتها، قلتها أو انعدامها فإن إجابات المبحوثين جاءت متقاربة من حيث القلة والانعدام فجاءت النتائج على الشكل التالي:

أكد المبحوثين بمجموع تكرارات تقدر بـ 5 من مفردات العينة وهو ما يمثل نسبة 4.49% على أن المساحات الخضراء متوفرة في حين أقرت أخرى بمجموعة تكرارات 44 مفردة من المجموع الكلي للعينة والمقدر بـ 89 مفردة وهو ما يعادل نسبة 49.43%. أي أن المساحات الخضراء بالمدينة قليلة وتلتها نسبة 46.06 % مثلتها تكرارات تقدر بـ41 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة وفي تبريراتهم لقلة المساحات الخضراء في المدينة فكانت كالتالي:

بأنه يتم إتلافها سريعا لعدم وجود العناية وذلك بمجموع تكرارات 20 مفردة من العينة أي ما يعادل 22.47% وتلتها نسبة 21.34 متمثلة بمجموع تكرارات يقدر بـ 19 مفردة تم نسبة 7.86% بتكرارات تقدر بـ 7 مفردات التي أرجعت قلة المساحات الخضراء إلى أسباب أخرى وفي الأخير تأتي نسبة 5.61% متمثلة بعدد 05 من المجموع الكلي والتي أقرت بعدم اهتمام السكان بضرورة وجودها.

ولتحليل البيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ مما يدل على أن الإنحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا ، مما يدفعنا للقول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها.

وفي تفسيرنا لذلك فالإتلاف ناجم عن انعدام الصيانة والمراقبة الدورية وأن انعدام المختصين في هذا المجال يعني عدم تحكم السلطات في التسيير الجيد مما يجعلها عرضة للتدهور والغلق أحيانا كما هو الشأن لحديقة حي السعادة وحديقة 20 أوت ضف إلى ذلك انعدام ثقافة الوعي بالمساحات الخضراء سواء من طرف الأفراد أو الهيئات المنتخبة وهو ما يفسر لجان في الهيئات المنتخبة خاصة بالبيئة وحماية المحيط والمساحات الخضراء.

أما اختيار احتلال العمران لكل المساحات وهو ما يفسر النمو السكاني السريع الذي تشهده المدينة حيث التهم العمران جميع المساحات جراء ارتفاع الطلب على الإسكان والعقار بصفة عامة، مما دفع السلطات العمومية باستغلال جميع المساحات والجيوب الفارغة ويكفي أن تعرف أن أغلب المساحات الخضراء الموجودة من قبل في المدينة قد اختفت وهو ما جاء على لسان أحد المبحوثين حيث أخبرنا حول وضعية حديقة حي السعادة التي تم إزالتها واكتسحها الإسمنت لإنجاز مرفق عمومي. إن تناقص الحدائق والمساحات الخضراء سيؤثر حتما على الجانب الجمالي والبيئي للمجال الحضري ويحرم السكان من احتياجات ضرورية خاصة إذا علمنا أن المؤشرات الوطنية لاحتياجات الفرد من المساحات الخضراء لا يقل عن 6.8م^2 والذي تفتقده أغلب المدن الجزائرية.

أما اختيار عدم اهتمام السكان لضرورة وجودها وهو ما يفسر هجرة السكان للمساحات الخضراء والحدائق العامة وذلك يعود في اعتقادنا إلى احتلالها من طرف المنحرفين فهي ملاذ لمستهلكي المخدرات والانحرافات الاجتماعية والكلام القبيح.

إن استعمال هذه الأماكن عن المجال الحضري مرتبط أساسا بالمجتمع وتفاعلاته لأن هجرة هذه المجالات وعدم الاهتمام بها هو بمثابة رفض اجتماعي لأن رفض الحدائق لا يعني رفض المكان في حد ذاته وإنما هو رفض للتعدي على قيمة اجتماعية وعدم الشعور بالارتياح والأمن هي قيمة نفسية واجتماعية متجذرة في الذات الانسانية.

أما فيما يخص عدم اهتمام المختصين وانعدام ثقافة المساحات الخضراء بالإضافة إلى السلوكات الريفية لدى السكان والمتمثلة في تربية المواشي واعتبارها على الرعي في المساحات الخضراء والحدائق لانعدام الرقابة والمحافظة عليها وهو ما عبرت عنه العينة بالأسباب المتعددة.

4- بيانات حول علاقة التزايد السكاني والنمط الاستهلاكي المفرط بتلوث البيئة الحضرية:

يتضمن هذا المحور إجابات وراء المبحوثين حول النمط الاستهلاكي المفرط للسكان وعلاقته بتلوث البيئة الحضرية وذلك من اجل تغطية جوانب محور الفرضية الثالثة والتي مفادها " أن التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية" ومن أجل ذلك تم تبويب الإجابات في جداول خاصة ولتحليل الإحصائيات الكمية قمنا باستخدام المتوسط الحسابي ومعيار التشتت لمعرفة مدى تباين او تجانس القيم المعبرة عنها في إجابات المبحوثين التي تناولت مشكلات المدينة المتعددة بما فيها الاختناقات المرورية وتأثيرها على البيئة وعلى نفسية الأفراد وإلى مدى توفير الخدمات التسريعية للحي من عدمها ثم إلى كيفية ذبح وتحضير الدواجن المحضرة للاستهلاك وكيفية التخلص من مخلفاتها وأخيرا انتقلنا الى دور السكان والتجارة الفوضوية في تلويث البيئة الحضرية، لنخلص إلى تحليل ومناقشة بيانات وإعطائها بعدها السوسيولوجي.

الجدول رقم (45)يبين مشكلات المدينة والوضعية النفسية للمبحوث من جرائها.

الفئات / الاحتمالات	مجموع ت	النسبة%
القلق والتوتر جراء الازدحام	14	%15.33
عدم الشعور بالأمن	26	%29.21
الفساد الأخلاقي	49	%55.1
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان للسؤال رقم 23-24.

شكل رقم (21): مشكلات المدينة والوضعية النفسية للمبحوث من جرائها.

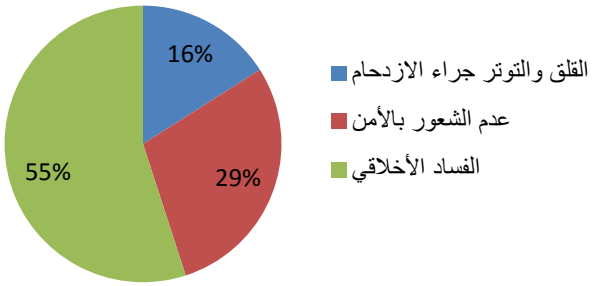

المصدر: استمارة استبيان للسؤال رقم 23-24.

تقودنا المعلومات الإحصائية التي احتواها الشكل والمتضمن الكشف عن مشكلات المدينة والوضعية النفسية للمبحوث من جراءها حيث بينت الإحصائيات أن الفساد الأخلاقي كأحد أبرز مشكلات المدينة وذلك بنسبة تقدر بـ 55.5% بتكرار قدره49 من المجموع الكلي للعينة يليه عدم الشعور بالأمن وذلك بنسبة تقدر بـ 29.1% بتكرار قدره 26 من مجموع المفردات وفي الآخر القلق والتوتر جراء الازدحام بنسبة تقدر بـ15.75% يمثله تكرار 14 من المجموع الكلي والذي قدر بـ 89.

ولتحليل بيانات ومناقشتها نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 29.66 مما يدل على ان الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا بحيث أن الفرق بين أكبر اختيار وأصغر اختيار (المدى=35).

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها، وهو شيء منطقي لأننا بصدد التنقيب عن معطيات ذاتية غير قابلة للقياس وتحدث في مجتمع حضري متغير يغلب عليه التعدد في الجنس، الآراء، والاتجاهات.

وعلى هذا الأساس فإن اختيار المبحوثين للفساد الأخلاقي ،ما هو إلا صورة عن تناقضات المجتمع الحضري فالمدن الجزائرية ومن خلالها منطقة البحث التي تعرف اجتثاث ثقافي وأخلاقي أدى الى انتشار ثقافة الشارع.

إن النمو الحضري غير المتزن والتكدس العمراني الغير مبرمج وتعدد مشكلات التحضر جعل من المدينة مجال للتناقضات البيئية والعمرانية والأخلاقية.

وفيما يخص الشعور بعدم الأمن المعبر عنه في الجدول، فهي ظاهرة تتصف بها جل المدن الجزائرية جراء التغير في الحجم والكثافة الناجم عن النزوح الريفي الذي جعل من المدينة للصراع بين انساق قيمية ريفية وأنساق قيمية حضرية وتفشي الانحراف والجريمة والسرقة ما هي إلا صورة لهذا الصراع وغالبا ما تكون الأحياء العشوائية مجال خصب لتوليد السلوك الانحرافي وجيوب العنف بشتى اصنافه والذي تحول من العنف الفردي إلى العنف الجماعي لم تسلم منه حتى براءة الطفولة.

اما الازدحام المروري فهو مشكلة حضرية مستحدثة لم تكن تعرفها المدينة من قبل، إلا ان التطور الحضري والعمراني والتمدد الحضري الذي عرفته المدينة في العقدين الأخيرين وتحسين مستوى العيشة وارتفاع عدد المركبات بمختلف أنواعها وأصبحت العائلة الواحدة تملك أكثر من سيارة أفرز ازدحام واختناقات مرورية في ظل غياب مخطط حضري للنقل والمرور ساهم بدوره في فوضى مرورية على مستوى المحاور الرئيسية، خاصة إذا علمنا ان طبيعة الفرد الجزائري طبيعة انفعالية جعلته يتصف بالقلق والتوتر وغالبا ما يتحول هذا التوتر إلى شجار بين السائقين، إن مشكلة اللازدحام المروري هي مشكلة ثقافية بالدرجة الاولى لأنها متعلقة بالسلوك الإنساني والذي باستطاعته أن يغير في الوضع بإرادته عن طريق الوعي المدني وغرس ثقافة مرورية بالتعاون مع جميع الفاعلين .

جدول رقم (46)يبين احتواء الحي على سوق جواري .

احتواء الحي على سوق جواري / سبب عدم وجود السوق الجواري	نعم		لا		مجموع التكرارات	مجموع النسب
	ت	%	ت	%		
	17		72	%80.89		
عدم استجابة السلطات			19	%21.34		
انعدام المساحات			22	%24.71		
سوء التخطيط			29	%32.58		
أخرى			02	%02.24		
المجموع	17	%19	%72	%81≈	89	%100

المصدر استمارة استبيان سؤال رقم 25.

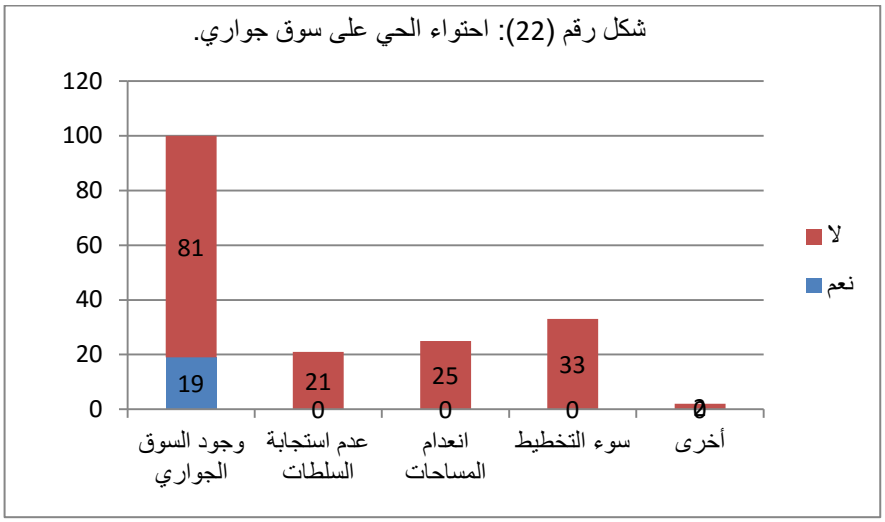

يتضح من الشكل والمتضمن احتواء الحي على سوق جواري حيث كشف الجدول على النتائج التالية:

- أقرت العينة المجموع تكرارات 17 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة اي ما يعادل 19.10% عن احتواء الحي على سوق جواري يؤدي خدماته للسكان.

- في حين اجابت مجموعة بعدم احتواء الحي على سوق جواري وذلك بنسبة قدرت بـ80.89%

أي ما يعادل 72 مفردة من المجموع الكلي.

- اما عن أسباب ذلك أكدت العينة على ان اعلى نسبة قدرت بـ 32.58% بتكرار 29 مفردة من المجموع الكلي ان ذلك يعود إلى سوء التخطيط، أما نسبة 24.71% بتكرار 22 مفردة من المجموع الكلي ان ذلك يعود إلى انعدام المساحات جراء التكدس العمراني والسكاني وتليه نسبة 21.34 بتكرار 19 مفردة من المجموع الكلي التي أجابت على أن السبب يعود إلى عدم استجابة السلطات وأخيرا اكدت نسبة 2.24 بتكرار 2 من المجموع الكلي ان هناك أسباب أخرى متعددة أدت إلى عدم احتواء المدينة على سوق جواري. ولتحليل البيانات نجد ان القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي يقدر بـ 20.21 مما يدل على ان الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا وهذا بدوره يجعلنا نقر بعدم ثبات المعلومات المصرح بها، والتباين يكمن في أن نسبة 19% من العينة اقرت بوجود سوق جواري بالحي وهو ما يفسر تجاه السلطات العمومية لتبني سياسة تنظيم المجال الحضري وتحسين الإطار المعيشي في الأحياء الهامشية قصد تقليص الفوارق بين الأحياء من جهة ومن جهة اخرى محاولة القضاء على الأسواق الفوضوية وهو ما اكدته عينة من "حي النور" على استفادة الحي بسوق جواري مغطاة يضم 40 محلا تجاريا.

أما أغلبية العينة فقد صرحوا بعدم احتواء الحي على سوق جواري وذلك بمجموع 72 مفردة من مجموع العينة وهو ما يعادل % 81 وكانت مبرراتهم على النحو التالي :

– غياب التخطيط نظرا لطبيعة الحي الغير قانونية حيث أنشئ بطريقة عشوائية.

– انعدام المساحات والعقار المخصص لذلك لأن كل المساحات تم الاستيلاء عليها سواء عن طريق وضع اليد او عن طريق العقود العرفية وأن غياب الرقابة القبلية والبعدية أضفى على هذه الأحياء العزل المكاني .

جدول (47) يبين اماكن ذبح ورمي مخلفات الدواجن (الدجاج).

الفئات / الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
في مذابح خاصة وترمى في المفرزات العمومية	02	%2.24
في المستودعات وترمى في ضواحي المدينة	63	%70.2
في الفضاء العام	16	%17.97
أخرى	08	%8.98
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (27.28).

شكل رقم(23): اماكن ذبح الدواجن ورمي مخلفاتها.

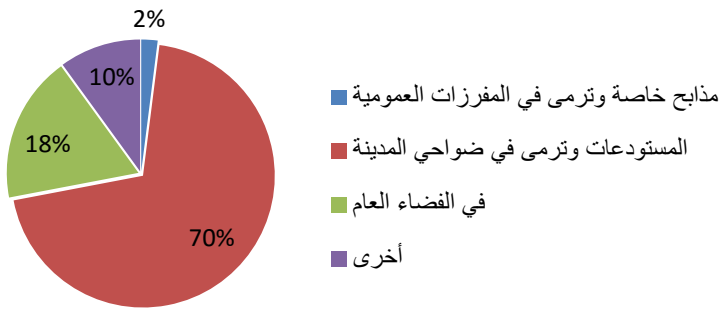

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (27.28).

يتضح من خلال الشكل المتضمن بتحديد اماكن ذبح الدواجن في المدينة أن أعلى نسبة تقدر بـ 70.7% بتكرار قدره 63 مفردة من المجموع الكلي للعينة والذي قدر بـ 89 مفردة حيث اجابت هذه التكرارات بأن ذبح الدواجن يتم في المستودعات وتليها نسبة 17.97 بتكرار قدره 16 مفردة من المجموع الكلي التي صرحت بأن

الدواجن تذبح في الفضاء العام في حين أجابت مجموعة أخرى بأن الدواجن تذبح في أماكن مختلفة وذلك بنسبة تقدر ب ـ 8.98% بتكرار قدره 08 من المجموع الكلي وفي الأخير تأتي نسبة 2.24% تمثله تكرارات قدرها 02 مفردة من المجموع الكلي والمقدر بـ 89 مفردة.

وبتحليل البيانات نجد ان القيم تشتتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 22.25 مما يشر إلى ان الإنحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لأن المدى=61.

وعلى هذا الأساس يمكننا القول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها، مما يدفعنا للقول بان ذبح وتحضير مادة الدجاج يتم بطرق عشوائية، فهي مشكلة حقيقية تؤرق المسؤول والمواطن على السواء كونه نشاط تجاري غير شرعي وعشوائي، فالملاحظة الميدانية كشفت ان هذا النشاط يتم في مذابح سرية فوضوية وهو ما أكده مجموعة من المبحوثين من خلال إجاباتهم " أخرى تذكر" حيث أفصحوا على ذبح مادة الدجاج على أنها تتم في مستودعات في الأحياء الهامشية او في المداشر والأرياف المجاورة للمدينة، حيث يقوم أصحاب هذا النشاط الغير شرعي في الليل لينتج لحوم بيضاء يتم تسويقها في الصباح الباكر للتجار التجزيئة وفي ظروف غير صحية، في ظل غياب الرقابة، وما دام النشاط في حد ذاته غير شرعي فإن مخلفاته وفضلاته يتم التخلص منها بطرق غير شرعية حيث يتم جمعها في أكياس وترمى على ضواحي المدينة وفي مجاري المياه، أو في مفرزات مجاورة مخلفة روائح وتعفن كونها نفايات خاصة تتخمر بسرعة وتسبب تكاثر الذباب والحشرات، مما ينذر بكارثة بيئية وصحية، فلا يكاد يخلوا مدخل من مداخل المدينة من هذه الظاهرة التي نستطيع تصنيفها في خانة الجرائم المقترفة في حق البيئة والإنسان كونها مشكلة تهدد الصحة العمومية إن اقتراف هذا السلوك مرده غياب الوعي فوسائل الضبط الرسمي لا تكفي لوحدها لحل هذه المشكلة لأنها في الأساس تتعلق بالقيم والمعايير الأخلاقية وغياب الضمير وكنتيجة للتحضر الزائف كما يسميه "ابن خلدون" حيث يغلب طابع الفردانية والجشع والمصلحة الآنية والذاتية وتحقيق المنافع دون أدنى اعتبار لمصلحة الجماعة.

إن ممتهني هذا النشاط غالبا ما يقولون بتحضيره في أريافهم وقراهم الأصلية البعيدة عن أعين الرقابة والتنصل من مسئولياتهم هذا ما يدفعنا للقول ان النازح للمدينة يظل مرتبط بمكان إقامته الأصلية البعيدة عن أعين الرقابة والتنصل من مسؤولياتهم هذا ما يدفعنا للقول ان النازح للمدينة يظل مرتبط بمكان إقامته الأصلية عاطفيا وسلوكيا وهو ما يفسر طغيان الثقافة الفرعية على سلوكاته، وتظهر في تعاملاته كما ان مسئولية تفشي هذه الظاهرة لا تعود إلى صاحب النشاط لوحده بل المسئولية تعود ايضا إلى الهيئات الرسمية التي عجزت عن تحضير مذبحة خاصة بذبح

الدواجن تكون مراقبة وتخضع للمعايير الصحية مما يدفعنا للقول بالتقصير والهروب من المسئولية لأن بدائل غير شرعية يدفع بممتهني هذا النشاط بإيجاد بدائل ولو غير شرعية .

إن بقاء هذا النشاط بهذه الكيفية سيؤدي حتما إلى كارثة بيئية وصحية وتضع استدامة المدينة في خطر

جدول رقم (48) يبين دور السكان والتجارة الفوضوية في تلويث البيئة الحضرية.

الفئات / الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
سهولة تنقل التجار وعدم تحكم السلطات في كبح الظاهرة	11	%12.35
إقبال المواطن على اقتناء السلع	08	%08.98
عدم التقيد بآداب نظافة وغياب السلوك المدني في المحافظة عل الممتلكات العامة	67	%75.28
أخرى	03	%03.37
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال (30.32)

شكل رقم (24): دور السكان والتجارة الفوضوية في تلويث البيئة الحضرية .

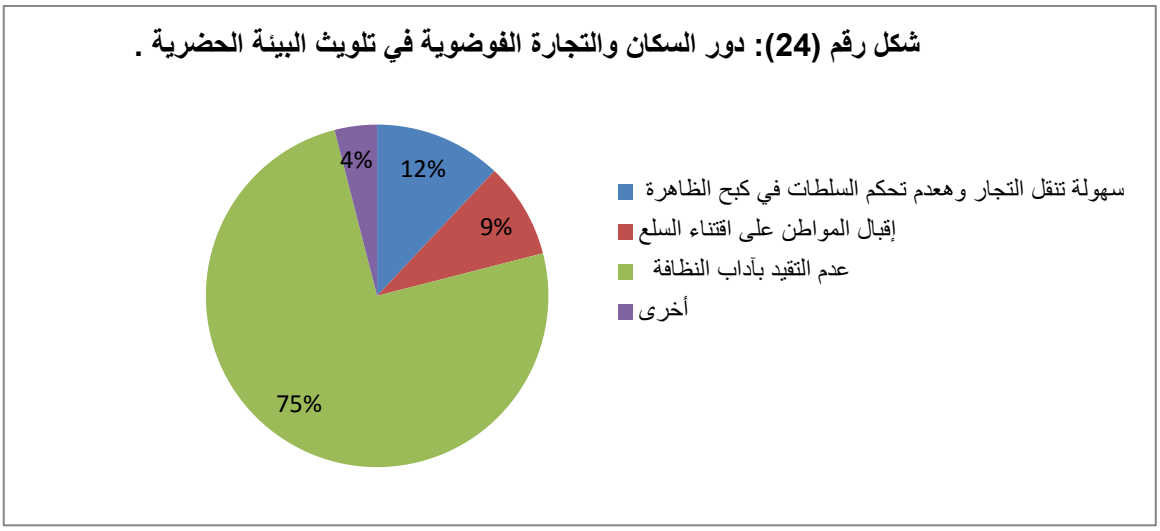

المصدر: استمارة استبيان السؤال (30.32)

تقودنا المعلومات الإحصائية التي احتواها الشكل المتضمن دور السكان والتجارة الفوضوية في تلويث البيئة الحضرية، حيث كشفت ان اعلى نسبة هي 75.28% وبتكرار قدره 67 من المجموع الكلي والذي قدر بـ 89 مفردة حيث عبرت هذه النسبة على ان سلوكات الأفراد والتجار الفوضويون يساهمون بشكل كبير في تلوث البيئة الحضرية وذلك من خلال عدم التقييد بآداب النظافة وغياب السلوك المدني في المحافظة على الممتلكات العامة ويأتي الاختيار

الثاني بنسبة 12.35% بتكرار قدره 11 أفراد من مجموع العينة، الذين أجابوا بان حركية التجار وسهولة تنقلهم من جهة ومن جهة أخرى عدم تحكم السلطات في ردع الظاهرة له دور في تلوث البيئة الحضرية، اما الاختيار الثالث الذي يساعد على تفشي وانتشار الظاهرة بشكل واسع هو إقبال المواطن على اقتنائها وهو ما عبرت عنه 08 أفراد من مجموع التكرارات تمثله نسبة 08.98% اما الأسباب المتعددة الأخرى المساعدة على تفشي الظاهرة وتمثلها نسبة 3.37 % بتكرار قدره 03 أفراد من المجموع الكلي.

ولتحليل البيانات نجد ان القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ 22.25 مما يشير إلى أن الانحراف المعياري لهذه القيم كبير وأكثر تشتتا ومنه تكون أقل تجانسا وهذا بدوره يقودنا للقول بعدم ثبات المعلومات المصرح بها، وعلى هذا الاساس يتضح أن التجارة الموازية والأسواق الفوضوية تشكل مصدرا للنفايات الصلبة الناتجة عن المخلفات المتبقية من استهلاك السلع بمختلف انواعها، فبالرغم من ان المدينة ليست قطبا صناعيا ولا تحتوي على مركبات ومصانع بإمكانها ان تحدث تلوث بيئي كما هو الشأن في المدن الكبرى ذات الأقطاب الصناعية إلا أنها لم تكن في منأى من التلوث الناجم عن المخلفات التجارية والمنشآت المصنفة وأضحى إحدى اهم المعضلات التي تواجه المدينة ويعود ذلك إلى ضخامة حجمها وصعوبة التخلص منها وما زاد للمشكلة تعقيدا هو تفشي الأسواق الفوضوية والتجارة الموازية التي تستقطب مجموع البطالين النازحين الذين يسعون دوما للكسب المادي بغض النظر عن الآثار الجانبية للمحيط الذين يعيش فيه، وقد يترتب عن ذلك انتشار التلوث الحضري الذي طال كل شوارع المدينة وتزداد حدته في الأعياد والمناسبات حيث يرتفع معدل الاستهلاك باعتباره ميزة المجتمع الحضري حيث ظهرت سلوكات استهلاكية مستحدثة لم تكن معهودة من قبل، وهذا في اعتقادي يعود إلى التغير في النظام الاقتصادي وفي مستوى التحضر والتكدس العمراني والتزاحم السكاني الذي أفرز عادات وتقاليد مستحدثة في الوسط الحضري لأن المدينة ليست مكان بخصائص مادية وفيزيقية فحسب بل هي مكان للقيم والعادات والأنشطة الاجتماعية المختلفة.

إن الإقبال المتزايد والاستهلاك المفرط ونقص الوعي البيئي الحضري والشعور باللامبالاة سواء من التجار، الحرفيين والمستهلكين نابعة من خصائص التحضر، من الفردانية والمصلحة الآنية وتحقيق الربح دون اعتبار لمصلحة الجماعة زاد من تعقد المشكلة، بالإضافة إلى أن هذه الأسواق تعتبر مكان خصب لتفشي باقي الأمراض الاجتماعية والتلوث الاجتماعي في صوره المختلفة كالانحراف، السرقة، التسول ...إلخ الناجم عن ضعف الروابط الاجتماعية وانحلال منظومة القيم الأخلاقية، أما الاختيار الذي اعتبره المبحوثين بأن هناك أسباب أخرى تراوحت بين مخلفات المنشآت المصنعة ومخلفات بعض الوحدات الراقية ومخلفات أشغال البناء ونفايات بعض المرافق العمومية التي تلقي

بمخلفاتها في الفضاء العام وفي بعض الأحيان يتم دمجها مع القمامة المنزلية، وهي أسباب تساهم بشكل كبير في تلويث البيئة الحضرية في الأساس مقترنة بالوعي الحضري والمرتبط بدوره بمختلف جوانب الحياة.

ان معرفتنا لطبيعة الفرد المحلي يقودنا حتما ان نقول انه سريع الانفعال وغالبا ما يعبر عن رفضه للوضع القائم عن طريق تحطيم الممتلكات العمومية وتشويه صورة المدينة وهي سلوكات تفسر بغياب الحس المدني ولا تمت بصلة للسلوك المديني، لأن السلوك الإنساني نتاج لتفاعل عدة عوامل اجتماعية ثقافية واقتصادية وأن الحضرية لا تعني التحضر لأنها في هذا السياق تصبح مجرد تفسير لمكان الإقامة.

5- بيانات حول اثار النمو الحضري الغير منظم على البيئة والإنسان.

يعكس هذا المحور أراء المبحوثين واتجهاتهم للعديد من القضايا والتي تتضمن العديد من الأسئلة، أعطينا كامل الحرية للمبحوثين للتعبير عن افكارهم وتوجهاتهم والقضايا المطروحة على واقعهم الاجتماعي والعمراني في الحي ومن خلاله المدينة من اجل تغطية محور الفرضية الفرعية الرابعة والتي مفادها ان "النمو الحضري الغير متزن يؤدي إلى تفاقم المشكلات وانتشار الأمراض والأوبئة"، ومن اجل ذلك أدرجنا 06 جداول تتضمن أسئلة مختلفة بدءا بمصادر التلوث بالمدينة ثم ترتيب الآثار الناجمة عن التلوث مع توضيح أهم الأمراض الناجمة على ذلك وانتقلنا إلى كيفية وسبل مواجهة أخطار التلوث البيئي الحضري ودور المبحوث في مواجهة مشكلة التلوث وأخيرا أهم احتياجات الحي ومن خلاله المدينة وقد حاولنا مناقشة وتحليل البيانات في سياقها الميكروسوسيولوجي والماكرو مجتمعي من اجل الوصول إلى نتائج مستنبطة من الواقع الميداني

جدول رقم (49) مصادر التلوث بمدينة خنشلة.

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
قمامة المنازل	40	%44.94
نفايات النشاطات التجارية والخدماتية	31	%34.83
النفايات الصناعية	10	%11.23
نفايات النشاطات الصحية	08	8.98
الازدحام المروري	09	%10.11
المجموع	98	%110

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (33).

شكل رقم (25): مصادر اللتلوث بمدينة خنشلة.

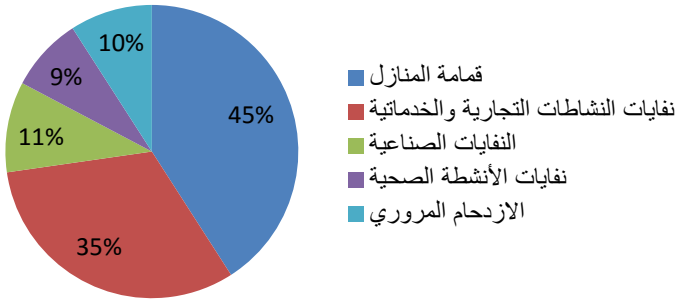

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (33).

تقودنا المعلومات الإحصائية التي احتواها الشكل المتضمن مصادر التلوث بمدينة خنشلة إلى النتائج التالية أن أعلى نسبة المعبر عنها هي 44.94% بتكرار 40 مفردة من المجموع الكلي والمقدر بـ 89 فإنها تشير إلى تلوث البيئة الحضرية مرده أساسا إلى مشكلة النفايات المنزلية، وتليها نسبة 34.83% تمثلها مجموع تكرارات عددها 31 مفردة والتي أشارت إلى ان بقايا النشاطات التجارية والخدماتية تمثل جزء مهم من مصادر تلوث المدينة. وتليها نسبة 11.23% يمثلها عدد 10 مفردة من المجموع الكلي أشارت إلى النفايات الصناعية على انها إحدى مصادر التلوث الحضري وتلتها نسبة 10.11% يمثلها عدد 09 تقر أن الازدحام المروري يعد إحدى أسباب التلوث الحضري وفي الأخير جاءت نسبة 8.98 % يمثلها عدد 08 مفردة من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة والتي أكدت على ان مصادر التلوث بالمدينة يقود إلى بقايا النشاطات الصحية.

ولتحليل البيانات نجد ان القيم تشتت عن متوسطها السابق والذي يقدر بـ 19.60 ومما يدل على ان الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لذلك يمكننا الإقرار بعدم ثبات المعطيات الكمية المصرح بها لذلك سنعتمد على قياس مدى تشتت البيانات لتكون الصورة اكثر وضوحا وصدقا للظاهرة محل الدراسة والمدى في هذه الحالة هو: 31 بحيث 40-09=31 فالمدى في هذه الحالة كبير ومنه نخلص إلى ان المعطيات الكمية متباينة.

وبالرجوع إلى المعطيات السابقة نستطيع ان نقول ان النفايات المنزلية تشكل إحدى الأسباب الرئيسية لتلوث البيئة الحضرية في المدينة والتي تتزايد كمياتها طرديا مع زيادة عدد السكان، ويتحكم فيها الحيز الزماني والمكاني خاصة إذا علمنا ان الفرد الجزائري ينتج 05 كلغ/ساكن/ اليوم إلى 0.75 كلغ/ساكن/ اليوم في المدن المتوسطة ومدينة خنشلة إحدى المدن المتوسطة وتتضاعف كمياتها في الأعياد والمناسبات.

أما النفايات الأخرى فلا تقل أهمية عن النفايات المنزلية، فالمدينة تعرف تراكم أحجام كبيرة من نفايات بقايا النشاطات التجارة والخدماتية ونتضاعف كمياتها في المناسبات والأعياد في وسط المدينة وغالبا ما يتم دمجها مع النفايات المنزلية وهو ما يفسر الاّ مبالاة وغياب الرقابة وضعف في تطبيق مبدأ الملوث الدافع والتملص من المسئولية الجزائرية والمدينة للمتسببين في الضرر البيئي وتهديد الصحة العمومية للأفراد.

كما ان سوء تسيير النفايات الخطرة على شاكلة المنشآت المصنعة ونفايات النشاطات الصحية تشكل جزء هام يهدد بالبيئة والصحة العمومية وإننا نفتقد ان عدم احترام القواعد المعمول بها في مثل هذه النشاطات والتي جاءت بها القوانين غير ان عدم تطبيق القوانين أفرز فوضى في تسيير ومعالجة هذه النفايات في ظل غياب الوعي وضعف الرقابة القبلية والبعدية لعدد معتبر من المنشست المصنعة والمؤسسات الصحية المنتجة لمثل هذه النفايات جعل منها مشكلة بيئية حضرية بالإضافة إلى التلوث الهوائي الذي تتسببت فيه المركبات والازدحام المروري الذي ينتج عن عدم حرق البنزين تطاير الغبار والأتربة في الهواء فتؤثر مكوناته عن طريق اوكسيد الكابون، وما يمكن ان نستنتج من الجدول اعلاه ان مصادر التلوث تتعدد في منطقة البحث، والمتسبب فيها هو الانسان من خلال تدني الوعي، اللا مبالاة تجاه البيئة وعدم احترام القوانين جعلت من فكرة الامعيارية تطغى على سلوك الفرد تجاه البيئة، حيث تصاب القيم والقوانين بالضعف فتؤثر في سلوك الفرد وتسيطر عليه النظم الثقافية السلبية لتؤدي بدورها إلى التفاعل السلبي مع البيئة والمحيط.

جدول رقم (50) يبين الاثار الناجمة عن التلوث حسب خطورتها.

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
انتشار الروائح	28	%31.46
انتشار الحشرات والقوارض الضارة	22	%24.71
تفشي الأمراض والأوبئة	39	%43.82
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (34).

شكل رقم (26): الآثار الناجمة عن التلوث حسب خطورتها.

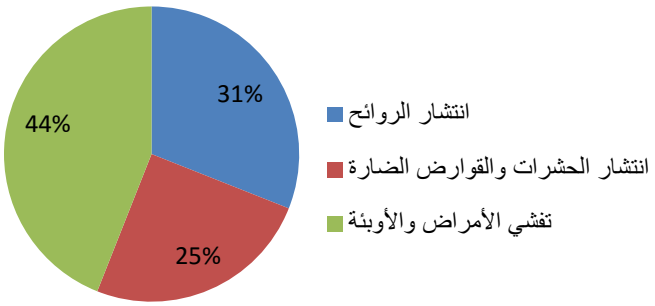

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (34).

من خلال استقراء الجدول رقم (50) والشكل اعلاه المتضمن ترتيب الأثار الناجمة عن التلوث حسب خطورتها بمدينة خنشلة الى النتائج التالية:

– أن أعلى نسبة هي 43.82% تمثلها 39 مفردة من المجموع الكلي للعينة وهو 89 مفردة والتي أشارت إلى ان تلوث البيئة يؤدي إلى تفشي الأمراض والأوبئة بالدرجة الأولى وتليها نسبة 31.46% تمثلها تكرارات عددها 28 مفردة أقرت على أن انتشار الروائح الكريهة يأتي في المرتبة الثانية، اما المرتبة الثالثة فتتمثل في انتشار الحشرات والقوارض الضارة وذلك بنسبة تقدر بـ 24.71% وبمجموع تكرارات يقدر 22 مفردة لتكون النسبة الإجمالية ما يقارب بـ 100%.

وبتحليل البيانات نجد أن القيم تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ29.66 مما يوجهها إلى ان الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا. لذلك يمكننا الإقرار بعدم ثبات المعطيات الإحصائية المصرح بها، وعلى هذا الأساس يكون المدى هو 17 لذلك نستطيع القول إلى ان المعطيات الكمية متباينة نوعا ما، وبتفسير المعطيات وإعطائها بعدا كيفيا نصل إلى انتشار الأمراض والأوبئة يعود اساسا بعلاقته بقواعد النظافة وأن أغلب الأمراض تعود إلى مظاهر التلوث بمختلف أصنافه (الصلب، السائل والهوائي) وهو الشيء الذي أكدته منظمة الصحة العالمية في تقريرها حول الأمراض البيئية حيث أحصت ان هناك (85) نوع من الأمراض والأضرار الصحية تنتج عن التلوث البيئي كان الإنسان هو المتسبب الرئيسي لها، اما انتشار الروائح الكريهة والقوارض الضارة التي تنقل الجراثيم فهذا شيء طبيعي لأنها تعتبر من الأسباب المباشرة للتعفن جراء تراكم النفايات والقاذورات وأكياس القمامة وتزداد حدتها في فضل الصيف مع ارتفاع درجة الحرارة، وتزداد المشكلة تعقيدا مع تدني الوعي البيئي الحضري وسيطرة المفهوم

الخاطئ على ان الدولة هي المسئولة الوحيدة عن تسيير النفايات والمحافظة على البيئة غير أن المتسبب الرئيسي هو الإنسان لأن المشكلة في الأساس متعلقة بالنظم الثقافية والاجتماعية وكالاقتصادية لذلك فالإنسان هو الذي يجني من البيئة وهو الذي يجني عليها وفي الأخير هي التي تجني عليه.

جدول رقم (51) يبين الاصابة بالأمراض بسبب التلوث لأحد أفراد عائلة المبحوثين:

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
ضعف التنفس	43	%48.31
الإسهال	20	%22.47
الالتهاب الكبدي الفيروسي	26	%29.21
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (34).

شكل رقم (27): الإصابة بالمرض بسبب التلوث لأحد أفراد عائلة المبحوثين.

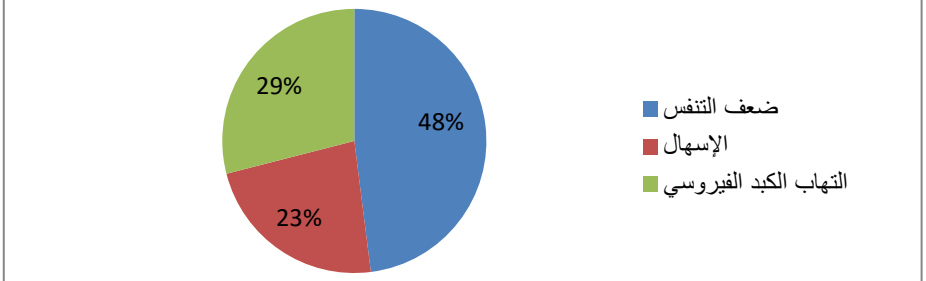

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (34).

يقودنا الجدول رقم (51) المتضمن اصابة احد افراد المبحوثين بسب التلوث، اين كشفت المعطيات الاحصائية على النتائج التالية جاء مرض ضيق التنفس بأغلبية قدرت نسبتها بـ 48.31% يمثلها عدد 43 من المجموع الكلي للعينة والمقدر بـ89 ، أما نسبة 29.21% وبمجموع تكرارات قدرت بـ 26 مفردة فإنها أشارت الى تفشي مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي ، أما نسبة 22.47% ويمثلها عدد 20 من مجموع التكرارات فقد أشاروا الى مرض الاسهال. ولتحليل بيانات احصائيا نجد تشتت القيم عن المتوسط الحسابي والذي قدر بـ29.66 مما يدل على ان الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانس، اما المدى= 17 مما يدل على عدم ثبات المعلومات المصرح بها أما تفسير ذلك فمرده الى طبيعة هذه الامراض المرتبطة اساسا بالحيز المكاني وظروف الاقامة. فضيق المسكن وانعدام

التهوية وطبيعة الشوارع الضيقة والروائح الكريهة وانتشار التلوث كما هو بأحياء الدراسة (حي عين الكرمة وحي النور) تؤدي الى الامراض التنفسية ، لأن الفرد لا يعيش بمعزل عن الظروف المحيطة به، هذا بدوره ينتطبق على مرض الاسهال والالتهاب الكبدي الفيروسي، فالتشخيص والعلاج والوقاية لا يكون الا من خلال الظروف الاجتماعية، الثقافية والبيئية التي يعيش فيها الفرد، ان نوعية هذه الامراض مرتبطة بمتغيرات ثلاثة (التلوث، عدم احترام قواعد النظافة وبمكان الاقامة) وأن أي خلل في هذه المتغيرات سيؤدي حتما الى تفاقم المرض وانتشاره، خاصة اذا علمنا ان المنطقة تعتبر من المناطق الوبائية وأنها تحتل المراتب الاولى على المستوى الوطني وما يمكن أن نستنتجه من الجدول أعلاه هو أن علاقة البيئة بالصحة هي علاقة تلازمية تتحكم فيها سلوكات لاواعية متجذرة في المخيلة الاجتماعية للأفراد لا يمكن ازالتها ألا عن طريق استحداث قيم توازن بين احتياجات الافراد والحفاظ على البيئة لان المرض ما هو الا نتاج لخلل في منظومة القيم التي تتشكل من عدة عوامل.

ان الدراسات الحديثة والادبيات السوسيولوجية في ميدان تشخيص الامراض تجاوزت التساؤل التقليدي حول كيفية ظروف المعيشة الى التساؤل حول مقر السكن والظروف التي يعيش فيها الانسان ومن ثمة تجاوزت التساؤل الكلاسيكي كيف يعيش الفرد؟ وبالتالي فاالتساؤل تحول من أين ' الى كيف ' وذلك لمعرفة مكان الاقامة وظروف العيش فيه لان الارتقاء بظروف الاقامة يعني الوقاية من المرض والوقاية خير من العلاج.

جدول رقم (52) يبين سبل مواجهة التلوث البيئي وترتيبها حسب أوليوياتها.

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
نشر الوعي البيئي	20	%22.47
تنظيم وفرز النفايات	19	%21.34
تثمين النفايات	30	%33.70
توفير الوسائل والإمكانيات	20	%22.47
المجموع	89	%100≈

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (37).

شكل رقم(28): سبل مواجهة التلوث البيئي وترتيبها حسب أولويتها.

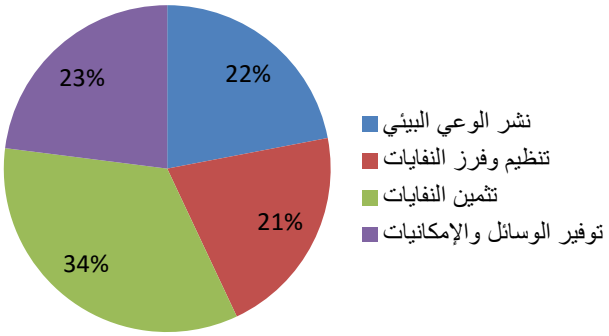

المصدر: استمارة استبيان السؤال رقم (37).

لاستقراء الجدول رقم (52) والشكل المتضمن سبل مواجهة التلوث البيئي وترتيبها حسب أولويتها وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

يعتبر تثمين النفايات أحد الطرق الأولى في مواجهة التلوث البيئي وذلك بنسبة قدرت 33.70 مفردة من المجموع الكلي المقدر ب89 مفردة . أما الاختيار الثاني فجاء مناصفة بين نشر الوعي البيئي وتوفير الوسائل والإمكانيات وذلك بنسبة تقدر ب22.47 ، بمجموع تكرارات قدر بـ 20 مفردة من المجموع الكلي لكلاهما، أما الاختيار الأخير فكان بنسبة 21.34% ويمثله عدد 19 مفردة والتي ذهبت إلى ان عملية الفرز وتنظيم النفايات من الطرق التي تحافظ على البيئة ولتحليل البيانات نجد ان القيم متجانسة إلى حد كبير عن متوسطها الحسابي والذي يقدر بـ 22.25، مما يدفعنا للقول أن الانحراف المعياري لهذه القيم أقل تشتتا وأكثر تجانسا لأن المدى يساوي 10 مما يوجهنا نحو ثبات المعلومات المصرح بها، ولتفسير ذلك نجد أن تثمين النفايات يعتبر من الأساليب الحديثة في مواجهة التلوث خاصة إذا علمنا أن 80% من النفايات قابلة للاسترجاع والتثمين وهو ما يفسر وعي المبحوثين وإطلاعهم على التقنيات الحديثة في تسيير النفايات وهو النهج الذي تتبعه معظم الدول المتقدمة فالنفايات في هذه الدول عبارة عن ثروة ومصدر لخلق الثروة وقيمة مضافة للدخل القومي كما هو الشأن في ألمانيا وهولندا وفرنسا التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا وتسخيرها للحفاظ على البيئة والتنوع البيولوجي وهو ما تم تناوله في عرض الدراسات السابقة الأجنبية، غير ان تسيير النفايات في منطقة البحث تتم بطريقة بدائية وان عدم استرجاعها وتثمينها يجعل من المشكلة اكثر تعقيدا.

وبالإضافة إلى التثمين ولاسترجاع فإن عملية التوعية لا تقل أهمية لأنها متعلقة بالإنسان صاحب القرار والمبادرة وبصفة الفاعل الأساسي والمتسبب في التلوث وأن أي علاج يجب أن ينطلق من كينونة الإنسان من خلال النظر في المكون الكلي للفرد باعتباره جزء من المشكلة وجزء من الحل وأن الاستثمارات الحديثة تتجه نحو الاستثمار في العامل البشري كما أن توفير الوسائل والإمكانيات عامل لا يقل أهمية من الوسائل الأخرى والتي تعود إلى مصالح البلدية المعنية بالتطهير والنظافة بالدرجة الأولى ومنطقة البحث (بلدية خنشلة) تفتقر للإمكانات الموجهة للنظافة والتطهير فالمدينة التي يبلغ عدد سكانها 126.930 نسمة مقابل 266 عامل للنظافة و30 شاحنة قيد الخدمة من مجموع 102 والباقي مفصل يطرح أكثر من تساؤل عن كيفية جمع وتسيير النفايات الحضرية.

جدول رقم (53) يبين دور المبحوث في مواجهة مشكلة التلوث البيئي.

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
المساهمة بالجهد	50	%50.17
المساهمة بالمال	10	%11.23
المساعدة والتوعية	20	%22.47
ليس لديك أي مساهمة	18	%20.22
المجموع	98	%110

المصدر استمارة استبيان السؤال رقم (38).

شكل رقم (29): دور المبحوث في مواجهة مشكل التلوث البيئي.

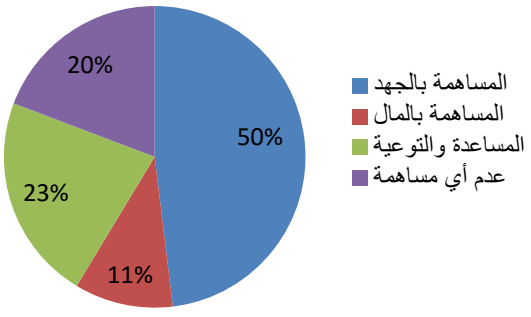

المصدر استمارة استبيان السؤال رقم (38).

يتضح من الشكل والمتضمن دور المبحوث في مواجهة مشكلة التلوث البيئي فكانت اختيارات المبحوثين على الشكل التالي:

أشارت الأغلبية بنسبة قدرت بـ 56.17% يمثلها عدد 50 من مجموع التكرارات بأن مواجهة مشكلة التلوث يكون بالجهد وتليها نسبة تقدر بـ 22.47% يمثلها عدد 20 من أفراد العينة على مواجهة المشكلة يكون بالمساعدة والتوعية في حين جاءت نسبة 20.22% يمثلها عدد 18 من المجموع الكلي اقرت بأن ليس لديها أي مساهمة وفي الأخير تأتي نسبة 11.23% يمثلها عدد 10 أفراد من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة بأن مساهمتها في مواجهة مشكلة التلوث البيئي تكون بالمال.

ولتحليل البيانات نجد ان القيم تشتتت عن متوسطها الحسابي المقدر بـ 24.50 مما يدل على أن الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لذلك يمكننا القول بعدم ثبات المعطيات الكمية المصرح بها ومن ثمة فالتباين في مثل هذه الحالات يكون منطقي لأننا بصدد دراسة اتجاهات وأدوار الأفراد في مجتمع حضري تتعدد فيها الأصول الجغرافية وتتعدد فيه الاتجاهات والأفكار ولتفسير ذلك حول المساهمة بالجهد هو ما يترجم روح التعاون والتآزر التي تطبع الأحياء الهامشية والشعبية وتشبع قاطنيه بثقافة التضامن والعمل التطوعي النابع من ترسبات ثقافية ترسخت في المخيلة الاجتماعية لساكني الأحياء الهامشية والمستنبطة من فكرة "التويزة" باعتبارها موروث ثقافي نابع من أعماق طبيعة المجتمع الجزائري الريفي وهو ما يطلق عليه "**دوركايم**" بالتضامن الآلي الذي يساعد على تقوية الرباط الاجتماعي، لذلك فالمساهمة بالجهد هو فعل اجتماعي بإمكانه أن يساهم بقدر كبير في المحافظة على البيئة ونظافة المحيط.

أما المساعدة والتوعية فهي تمثل دور الطبقة المتعلمة والمثقفة في الحي والتي تريد ان تلعب أدوارها الاجتماعية وإحساسها بالمسؤولية اتجاه المجال المحلي ومن خلاله اتجاه المجتمع وهو ما تم تناوله في المحور الأول الخاص بالبينات العامة للمبحوثين التي كشفت على مجموعة من ذوي التعليم العالي، ولا يمكن إغفال وسائل الإعلام البصرية والسمعية والمكتوبة ومواقع التواصل الاجتماعي ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في إرساء ثقافة بيئية.

أما فيما يخص الفئة التي أجابت بأن ليس لها أي مساهمة فهذا يفسر الاستقالة من الحياة الاجتماعية في الاحياء الهامشية حيث يشعر الفرد بالإقصاء والتهميش وباعتياد الأفراد على المناظر المشوهة في الحي وبالتالي فهو يمثل صور عادية وقد ألفها السكان وكأن الأمر لا يعنيهم.

اما المساهمة بالمال فهي تمثل انشغال السكان بالمحيط الحضري والإحساس بالمسئولية وروح الانتماء للمجتمع وتمثل قيمة أخلاقية ترتقي بأفعال الفرد إلى الفعل الواعي وتشكل نوع من الاندماج في الحياة الاجتماعية.

جدول رقم (54) يبين احتياجات الحي والمدينة مستقبلا

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
توفير مرافق اجتماعية وثقافية	20	%22.47
إقامة حدائق ومساحات خضراء	8	%2.24
توسيع الطرقات والشوارع	23	%70.2
تخصص أماكن رمي القمامة	10	%17.97
إصلاح شبكة المياه وحماية المدينة من الفيضانات	35	%8.98
المجموع	96	%107

المصدر: استمارة لاستبيان السؤال رقم (39).

شكل رقم (30): احتياجات الحي والمدينة مستقبلا.

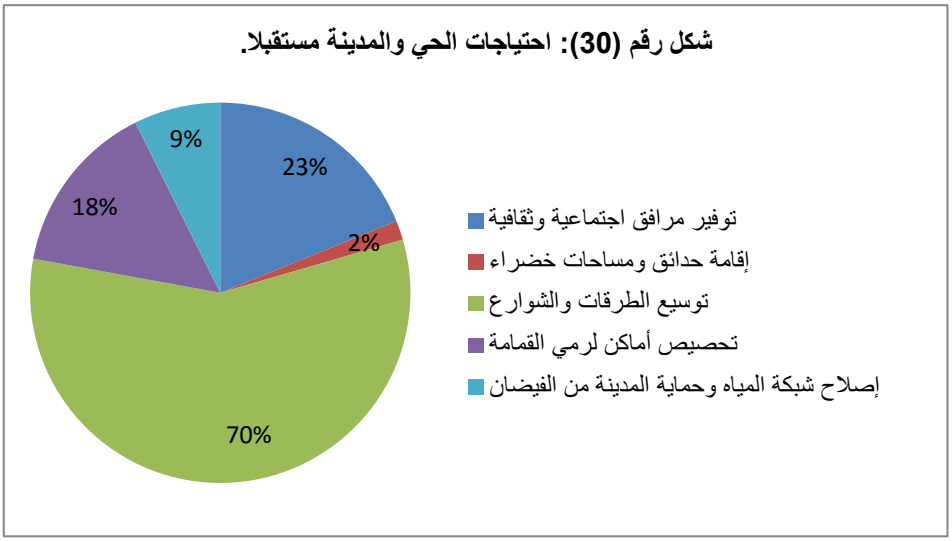

المصدر: استمارة لاستبيان السؤال رقم (39).

يتضح من الشكل المتضمن اختيار احتياجات الحي والمدينة مستقبلا، فجاءت النتائج على الشكل التالي ان أعلى نسبة 39.32% ويمثلها عدد 35 من المجموع الكلي أشارت إلى أن احتياج الحي يكمن في إصلاح شبكة المياه وحماية المدينة من الفيضانات وتليه نسبة 25.84% يمثلها 23 مفردة من المجموع الكلي التي ترى أن توسيع الطرقات والشوارع يأتي في الأولوية، أما نسبة 22.47% ويمثلها عدد 20 مفردة أشارت إلى توفير مرافق اجتماعية وثقافية في حين جاءت نسبة 11.23% ويمثلها 10 أفراد من المجموع الكلي لتشير إلى تخصيص أماكن رمي القمامة وأخيرا تأتي نسبة 8.98% ويمثلها عدد 8 أفراد من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة التي ترى أن الحي يحتاج إلى إقامة حدائق ومساحات خضراء.

ولتحليل البيانات نجد أن القيم المذكورة في الجدول أعلاه قد تشتت عن متوسطها الحسابي والذي قدر بـ19.20 وهو ما يدفعنا بالقول ان الانحراف المعياري لهذه القيم أكثر تشتتا وأقل تجانسا لذلك فالمعلومات والمعطيات المصرح بها ينتابها عدم الثبات والتباين، لذلك فالمتأمل لهذه النتائج يلاحظ ان احتياجات المدينة تكمن في إصلاح شبكة المياه والتسربات وحماية المدينة من الفيضانات التي غالبا ما تكون مع سيول الأمطار الموسمية التي تحول المدينة إلى مصب للوديان والمجاري المائية المنحدرة من الجبال المحابية لأن طبيعة الموقع الجغرافي جعلها مصبا للمياه التي تتسبب في تضرر شبكة الطرق.

إن غياب التخطيط الاستشرافي وسوء تقدير الأخطاء ونقص الوعي البيئي الكافي جعل المدينة تتعرض للفيضانات الموسمية وكذلك تحتاج الأحياء إلى تهيئة وتوسيع الطرقات والشوارع خاصة في الأحياء الهامشية (حي النور وحي عين الكرمة) باعتبار أن هذه الأحياء تتصف بشوارع وطرقات ضيقة وأزقة ملتوية لا تصلح إلا للراجبين كما أن هذه الأحياء أصبحت عرضة للتناقضات العمرانية والبيئية والاجتماعية جراء طبيعة البناءات التي تزاوج بين النمط الريفي والنمط الحديث وتفتقد في مجملها للتناغم والانسجام وغياب المرافق الاجتماعية والثقافية التي بإمكانها أن تساعد السكان والشباب في الانخراط في الحياة الاجتماعية وتساهم في الوقاية من الأمراض الاجتماعية، كما أن غياب أماكن منظمة لرمي القمامة جعله مطلب للمبحوثين لأن أغلب أماكن رمي القمامة يتم اختيارها تلقائيا من طرف السكان وغالبا ما تكون بجانب المؤسسات العمومية وفي زوايا مختلفة غير مدروسة، اما مطلب إقامة الحدائق والمساحات الخضراء وهو ما يدل على انعدام وسائل الراحة والاستجمام بأحياء المدينة وأن الغابات المحاذية للأحياء وحديقة 20 أوت في وسط المدينة أطالها الإهمال والتسيب وأصبحت ملاذا للمنحرفين ومستهلكي الخمور والمخدرات مما ترسخ في المخيلة الاجتماعية للسكان على أنها من الممنوعات لما تشكله من أخطار والرفض في مثل هذه الحالات لا يعني رفض المكان في حد ذاته وإنما هو رفض للممارسات التي تسيء للقيم والأخلاق وبالتالي فالرفض هو رفض اجتماعي وليس مكاني.

عرض وتحليل نتائج المقابلة:

لقد تم استخدام المقابلة لأن بعض تساؤلات البحث واختبار الفرضيات تتطلب مهارات ودراية كافية بالموضوع، كما سلف الذكر، لهذا رأينا انه من الضروري الاستعانة بآراء بعض المسئولين المحليين من الهيئات الرسمية وبعض المنتخبين وكانت على الشكل التالي:

06- من موظفي ومفتشين بمديرية البيئة لولاية خنشلة.

04- من موظفي ومنتخبي ببلدية خنشلة (رئيس المجلس الشعبي البلدي وبعض النواب).

03- من مسئولي البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة.

03- من موظفي ومسئولي بمديرية الصحة والسكان لولاية خنشلة .

01- مدير مركز الردع التقني لولاية خنشلة.

وبعد تفحص إجابة المبحوثين وإسقاطها على أسئلة الدراسة وفرضياتها الفرعية ثم تقسيم إجابات المبحوثين إلى أربعة محاور هي:

عرض وتحليل نتائج المحور الأول:

يدور المحور الأول حول التساؤل الفرعي واختبار الفرض الفرعي الأول المتعلق بعلاقة الهجرة الداخلية بالنمو الحضري، وقد عالج هذا المحور، السؤال الأول في الاستمارة الذي نص على "حسب رأيكم كيف ترى وتيرة النمو الحضري في مدينة خنشلة"؟

والذي يمثل إحدى مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى التي مفادها "كلما زادت معدلات الهجرة داخل المدينة زاد من تدهور البيئة الحضرية" وقد اشتمل التساؤل على طبيعة النمو الحضري بالمدينة بالاعتماد على مؤشر النمو الديموغرافي والهجرة وعلاقتها بالمجال المكاني ليكون دعما لمحاور استمارة الاستبيان وقد اعتمدنا على تبويب هذا السؤال على أن تكون الإجابات في جدول يتضمن وتيرة النمو الحضري في مدينة خنشلة بين التسارع المتوسط والمقبول. وبالرجوع إلى إجابة المفحوصين والتي تراوحت (متسارعة، متوسطة، مقبولة) وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (55) يبين وتيرة النمو الحضري بمدينة خنشلة (9).

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية%
متسارعة	09	%52.94
متوسطة	06	%35.29

[9]- السؤال الأول من استمارة المقابلة.

مقبولة	02	%11.76
المجموع	17	%100≈

المصدر: الباحث بالاعتماد على الفرضية الفرعية الأولى وجواب المبحوثين على السؤال لدليل المقابلة.

شكل رقم (31): وتيرة النمو الحضري بمدينة خنشلة.

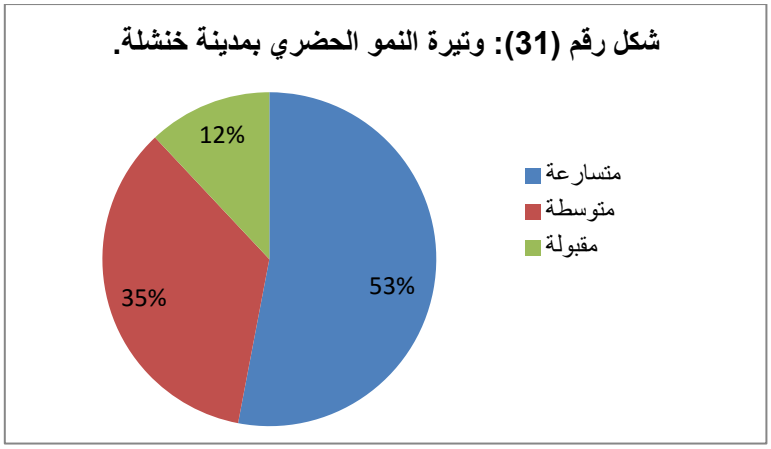

المصدر: الباحث بالاعتماد على الفرضية الفرعية الأولى وجواب المبحوثين على السؤال لدليل المقابلة.

يتضح من خلال الشكل أعلاه المتضمن تبيان وتيرة النمو الحضري بمدينة خنشلة والتي كشفت على النتائج التالية: إن أعلى نسبة تقدر بـ52.94% يمثلها عدد 09 من المجموع الكلي والذي قدر بـ 17 مفردة فإنها تشير إلى ان النمو الحضري بمدينة خنشلة يسير بشكل متسارع اما نسبة 35.29% ويمثلها عدد 06 من المجموع الكلي فقد أقرت على انها تسير بمعدلات متوسطة أما النسبة الاخيرة المقدرة بـ 11.76% ويمثلها 2 مفردات فقد أشارت إلى ان النمو الحضري بالمدينة يسير بوتيرة مقبولة متجانسة إلى حد كبير.

ولتحليل البيانات نجد ان القيم تَشتتها قليل عن متوسطها الحسابي والذي يقدر ب5.66() مما يدل على ان الانحراف المعياري لهذه القيم أقل تشتتا وأكثر تجانسا بحيث أن المدى يساوي 07 ، وهذا بدوره يقودنا الى القول بثبات المعلومات المصرح بها ويمكن تفسير ذلك على أن وتيرة النمو الحضري متاسرعة ولم تكن متوقعة بهذه الصفة مما دفع بالمجال الحضري بالتمدد في كل الاتجاهات وصلت الى حد الالتحام مع مناطق النطاق المجاورة للمدينة الاصل حيث التحمت مع بلدية الحامة وبلدية انسيغة وأن القطب العمراني الجديد بطريق العيزار اقتتطع حوالي 75 هكتار من مساحة بلدية انسيغة وهو ما عبرت عنه عينة الدراسة حيث أشارت الى أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) التحم بالبلديات وسمي بالمخطط التوجيهي لما ما بين بلديات خنشلة الحامة وأنسيغة وهو مخطط معدل جراء التوسع العمراني والتمدد المجالي، نتيجة التكدس العمراني جراء النمو الديموغرافي والهجرة الداخلية وتوسع النشاطات والذي أشرنا اليه في محور النمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة في الفصل الخامس.

أما اختيار مؤشر متوسط فهذا يعود الى مقارنة مدينة خنشلة بالمدن الكبرى الاخرى لاسيما المدن المجاورة لهذا أشارت العينة الى أن وتيرة النمو الحضري متوسطة مقارنة مع الولايات والمراكز الحضرية الكبرى.

عرض وتحليل نتائج المحور الثاني:

يدور المحور حول ما تتضمنه الفرضية الفرعية الثانية التي مفادها ان "النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي يؤثر على الوعاء العقاري الفلاحي وينعكس على النظام البيئي".

ويعالج هذا المحور السؤال الرابع (س4) من الاستمارة والمتمثل "في ظل نقص الوعاء العقاري في مدينة خنشلة كيف يتم حماية الأراضي الفلاحية من الاعتداءات المتكررة عليها"؟

وبالرجوع لإجابات المفحوصين نرى أن هؤلاء قد انقسموا في إجاباتهم على هذا السؤال بعدة إجابات تمثلت في التخلي عن التوسع الأفقي والتوجه نحو السكن العمودي وهو ما يمثل 29% من المبحوثين في حين نرى نسبة 23 % أنه يستوجب على المسؤولين وضع خطط مستقبلية لتوسع المدينة من خلال مخطط يشغل الأراضي (POS).

يراعي المقومات الجغرافية للمنطقة وخصوصياتها الفلاحية والرعوية، أما نسبة 03% فأجابت على انه يستوجب تطبيق قانون العقوبات عن طريق الردع، وترى ذلك نسبة 03% انه يجب على المسئولين تطبيق قوانين الحماية لأن المنطقة تتعرض للتصحر والانجراف لهذا لابد من مراعاة قوانين الحماية اما نسبة 02% فتقترح التوجه نحو المناطق الجبلية وإزاحة العوائق الطبيعية واستغلال هذه المناطق في التوسع والتعمير.

وبالرجوع إلى إجابات المفحوصين نستشف منها دور التخطيط ألاستشرافي الذي يراعي خصوصية المنطقة الفلاحية والرعوية وحماية المدينة من الانجراف والتصحر في إطار التنمية المستدامة والتخلي عن التوسع الأفقي والتوجه نحو التوسع العمودي هذا من جهة ومن جهة اخرى تطبيق قوانين التعمير وزجر المخالفين عن طريق الردع، في حين أشارت مجموعة من المبحوثين إلى توجيه التوسع المجالي نحو المناطق الجبلية وضرورة الابتعاد عن المناطق الفلاحية والزراعية وهو ما يفسر أن توسع المدينة كان جله في المنطقة الجنوبية باتجاه طريق بابار وطريق العيزار والتحام المجال الحضري في مناطق النطاق المجاور للمدينة حيث كشفت الدراسة على ان التوسع العمراني فرض على المدينة إقتطاع مساحة تفوق 75 هكتار من الحيز الجغرافي لبلدية انسيغة وهو ما يترجم انعدام الوعاء العقاري في المدينة وتعرضه للنهب والمضاربة في الأسعار وارتفاعها فرض على المسئولين التوجه نحو مناطق النطاق المجاورة واستنزاف أراضي بور فلاحية من اجل التكفل باحتياجات السكان والمرافق العمومية.

عرض وتحليل نتائج المحور الثالث:

وهو ما تضمنته الفرضية الفرعية الثالثة والمتمثلة في ان التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية.

وقد عالج هذا الفرض عدد من الأسئلة وهي (س2، س3، س7، س 8، س9، س10) وقد تباينت إجابات المفحوصين وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (56) أسئلة الاستمارة المقابلة وإجابة المفحوصين.

رقم السؤال	التساؤل	الاختيارات	التكرارات	النسب%
س2	هل للنمو الحضري الحالي في مدينة خنشلة انعكاسات على النظام البيئي؟	نعم	15	88%
		لا	02	%12
		المجموع	17	%100
س3	هل ترى ان التوسع الحالي يراعي المقومات البيئية للمدينة؟	نعم	05	%29
		لا	12	%71
		المجموع	17	%100
س8	في ظل التوسع الأفقي والحركية التي تشهدها مدينة خنشلة هل ترى ان الإمكانات المادية والبشرية كافية لتسيير النفايات المنزلية	نعم	10	%59
		لا	07	%41
		المجموع	17	%100
س9	هل تحتوي المدينة على مذبح خاص بالدواجن	نعم	05	%29
		لا	12	%71
		المجموع	17	%100

المصدر: السؤال رقم (02)،09،08،03 من استمارة المقابلة.

شكل رقم (32): يمثل اسئلة استمارة المقابلة للمبحوثين

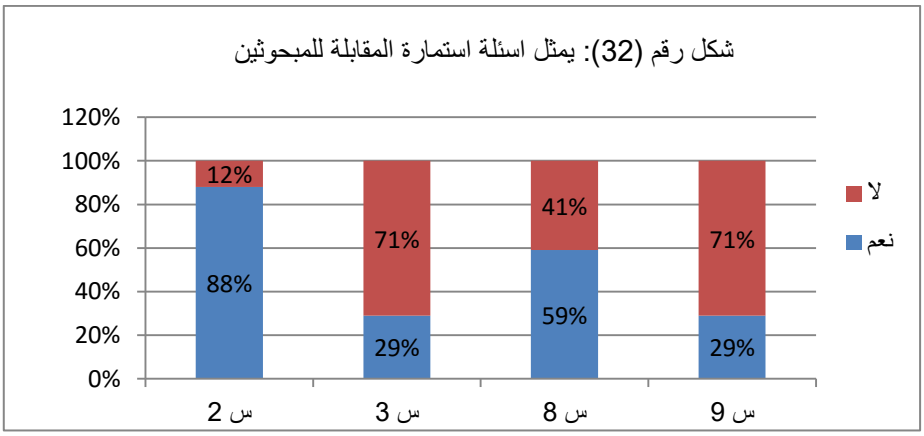

المصدر: السؤال رقم (02)،09،08،03 من استمارة المقابلة.

من خلال استقراء الشكل أعلاه والمتضمنة 4 أسئلة موجهة لمجموعة من المسئولين كانت إجاباتهم متقاربة فبالنسبة للسؤال (س2) اجابت الأغلبية بنسبة 88 % وتمثله عدد 15 من المجموع الكلي والمقدر بـ 17 مفردة على ان النمو الحضري الحالي له انعكاسات على النظام البيئي أما بالنسبة لـ(س03) أشارت الأغلبية بنسبة 71% ويمثله عدد 12 من المجموع الكلي على أن التوسع الحالي للمدينة لم يراعي المقومات البيئية في حين ترى نسبة 29% ويمثله عدد 5 أفراد من المجموع الكلي ان التوسع الحالي يراعي المقومات البيئية.

وفيما يخص (س 8) أقرت العينة بأغلبية تقدر نسبتها 59% على ان الإمكانات المادية والبشرية غير كافية لتسيير النفايات المنزلية وهو تأكيد وتدعيم لما جاءت به اجوبة استمارة الاستبيان في المحور "وسائل مواجهة التلوث" في حين اجابت نسبة 41% ويمثلها عدد 07 من المجموع الكلي والمقدر بـ17 على ان الإمكانات كافية.

وحول الإجابة عن (س09) حول احتواء المدينة على مذبح هاص للدواجن فأجابت الأغلبية بنسبة71% ويمثله عدد 12 من المجموع الكلي بالنفي في حين أشارت نسبة 12% ويمثلها عدد 05 من المجموع الكلي تحتوي على مذبح خاص للدواجن.

وفي التساؤل حول الجهات المسؤولة عن تسيير النفايات المنزلية والذي تضمنه (س7) فأكدت الاغلبية بنسبة 94% على أن البلدية هي المسؤولية عن التسيير في حين اقرت نسبة 06% على أن المسؤولية مشتركة بين مصالح البيئة ومؤسسة الردم التقني للنفايات ومصالح البلدية.

وفيما يخص (س10) المتضمن مكان رمي مخلفات ذبح الدجاج أشارت الأغلبية بنسبة 71% وتمثله عدد12مفردة من المجموع الكلي على أن المخلفات ترمي عشوائيا على ضواحي المدينة ، وهو تدعيم وتأكيد لإجابة المبحوثين في استمارة الاستبيان في المحور "اماكن رمي مخلفات الدجاج" أما نسبة 06% فتحفظت عن الاجابة لدواعي مهينة .بحكم مسؤولياتهم التي تستوجب التحفظ الا بتصريح من مسؤول مباشر.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال اجابات المفحوصين نلاحظ أن معظمها جاءت لتؤكد الاجابات المتحصل عليها في استمارة استبيان غير اننا لاحظنا تضارب في عدد منها حيث أن كل طرف يلقي بالمسؤولية على الطرف الآخر مما يوحي بعدم التنسيق بين مختلف الهيئات والمديريات.

عرض وتحليل نتائج المحور الرابع:

وهو ما تناولته الفرضية الفرعية الرابعة والمتمثلة في "يؤدي النمو الحضري غير المتزن إلى تفاقم المشكلات البيئية وانتشار الأمراض والأوبئة"

وقد عالج هذا الفرض عدة أسئلة هي: (س5، س10، س12،س13) وكانت إجابات المفحوصين متباينة، فبالنسبة لـ(س5) والمتمثل في " هل للمدينة مخطط لحمايتها من الفيضانات الموسمية "؟ كانت الإجابة بنسبة 72% من المفحوصين عن طريق وضع مخطط لحماية المدينة من الفيضانات وذلك عن طريق دراسات تقنية اما فيما يخص (س11) والمتضمن " في ظل التزايد السكاني وارتفاع معدل نشاطات الخدمات الصحية في المدينة، كيف ترى تسيير نفايات النشاطات الصحية"؟ وكان (س12) بمثابة التأكيد على (س11) فكانت إجابات المفحوصين متعددة، فكانت إجابة (05) من افراد العينة أي ما يعادل 29 % أنها تتم بطريقة نظامية مع احترام المقاييس المعمول بها في هذا المجال اما نسبة 23% فترى ان كل مؤسسة تتكفل بنفاياتها في حين أجابت نسبة 18%بالنقص في الإمكانات وكانت الإجابة بنسبة 12% بالتسيير العشوائي لها وترى أيضا نسبة 12% بأن غياب محارق تحترم المقومات البيئية اما نسبة 06% فجاءت إجابتها عن طريق خلق مؤسسات مصغرة.

وفيما يخص (س3) والمتمثل في "هل ترى ان انتشار الأمراض والأوبئة على شاكلة مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي في المدينة له علاقة بالنفايات الاستشفائية؟

فكانت أغلب إجابات المبحوثين تصب في ان هذا المرض الوبائي له علاقة مباشرة بنفايات النشاطات الصحية وهو ما يمثله الجدول التالي:

جدول رقم (57) بين علاقة انتشار الأمراض والأوبئة بالنفايات الاستشفائية[10]

الاحتمالات	التكرارات	النسبة%
نعم	15	%88
لا	02	%12
المجموع	17	%100

المصدر: سؤال رقم (13) لاستمارة المقابلة

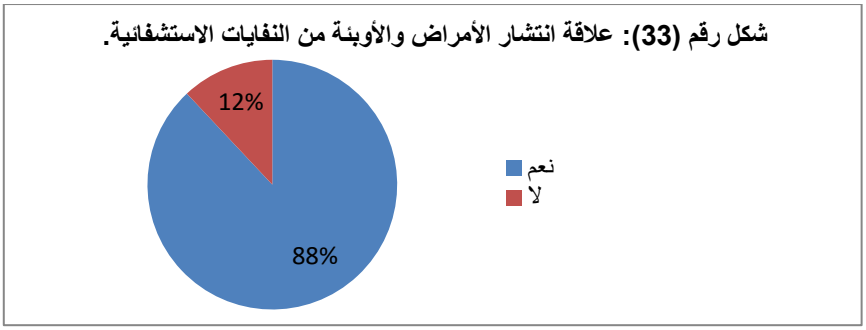

المصدر: سؤال رقم (13) لاستمارة المقابلة

[10]- السؤال رقم 13 في استمارة المقابلة

من خلال الجدول يتضح أن عدد تكرارات المفحوصين هو 15 مفردة أي ما يعادل نسبة 88% ترى ان المرض الوبائي للالتهاب الكبدي الفيروسي له علاقة مباشرة بالنفايات الاستشفائية في حين ترى نسبة 12% انه لا توجد علاقة بين مخلفات النشاطات الصحية والمرض.

وفي تساؤل حول إشراك المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات وكيفية التعامل معهم والتي تضمنها (س14) من الاستمارة والمتمثل في "ما هو مجال تعاملهم مع الجمعيات الخاصة بحماية البيئة حيث اجابت نسبة 29% منهم على ان التعامل مع الجمعيات محدود ولا يرقى إلى الدور الذي تلعبه الجمعيات في الدول الغربية كما اجابت نسبة 24% على انه لا وجود للتعامل معهم والتعامل يكون مع المؤسسات والهيئات الرسمية فقط في حين أقرت نسبة 23% ان هناك نشاط مكثف مع الجمعيات لاسيما الجمعيات التي لها علاقة بحماية البيئة والمحيط اما نسبة 18% فقد أقرت على ان التعامل مناسباتي فقط ولا يتجاوز الحدود الزمنية للمناسبة.

أما فيما يخص التساؤل حول كيفية الموازنة بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة والذي تضمنه (س15) والمتمثل في "كيف يتم الموازنة بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة؟ فكانت إجابات المبحوثين كالتالي أجابت نسبة 59% من المبحوثين ان التخطيط هو السبيل الوحيد للموازنة بين النمو الحضري المنظم والحفاظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة على ان تكون نظرة استشرافية لوتيرة الكثافة السكانية والنمو العمراني على ان يكون قريب وبعيد المدى اما نسبة 29% فترى ان الموازنة تكمن في تطبيق القوانين بصفتها السياج الذي يحمي المقومات البيئية للمنطقة اما نسبة 06% فأجابت بضرورة إحياء الحس المدني وضرورة الاعتناء بالطابع الجمالي المتمثل في الاعتناء بالمساحات الخضراء وإشراك أهل الاختصاص في الدراسات الاستشرافية.

اما فيما يخص التساؤل حول الافاق المستقبلية الذي يراعي الحفاظ على البيئة والنمو الحضري والذي تضمنه (س16) والمتمثل ما هي الافاق المستقبلية لتنظيم النمو الحضري والحفاظ على البيئة؟" فتعددت إجابات المبحوثين فكانت نسبة 24% فقد أفصحت على ضرورة الاعتماد على مقومات التنمية المستدامة عن طريق الاستغلال العقلاني للمقومات البيئية دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية اما نسبة 18% فقد أجابت على التنسيق بين الأطراف الفاعلة وضرورة ربط النمو الحضري بالجانب الجمالي والبيئي في حين أقرت نسبة 12% على الاعتماد على الطاقات المتجددة مع احترام تطبيق المخططات وأن تكون القرارات تقنية بنظره استشرافية علمية بعيدة على القرارات السياسية، كما اجابة نسبة 23 % بتكثيف حملات التوعية حول الاهتمام بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وضرورة إشراك الأطفال في الحماية والاعتناء بالبيئة والمساحات الخضراء المتواجدة في الاحياء التي يقطنون بها.

ثالثا: النتائج العامة للدراسة:

خلصت الدراسة النظرية والميدانية التي قام بها الباحث من خلا ل المعطيات الاحصائية التي تضمنتها الاستمارة المرتبطة بمؤشرات الدراسة والإجابة عن التساؤل الرئيسي توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

بالنسبة للخصائص العامة للمبحوثين والتي تحدد لنا الوظيفة الاجتماعية وخصائص مفرادات العينة،ويضم متغيرات الفيئات سواء من حيث الجنس ،مكان الميلاد،الحالة العائلية،المستوى التعليمي والوظيفة المهنية ونوعية السكن.

1- ان اغلب العينة من اصول ريفية يغلب عليهم الطابع المحافظ وان العنصر الذكوري غالبا ما يمثل العائلة وذلك بنسبة 84.26%، هذا لا يعني اهمال وخصائص الحياة الحضرية وما حملته من تغيير في البنية الاسرية والمتمثل في خروج المرأة للعمل وتبادل الادوار لذلك استطعنا محاورة العنصر الانثوي وهو ما يمثل 15.73%.

2- ان اغلب المبحوثين من فيئة الشباب يتراوح معدل العمر [20-29] وهو ما مثلته نسبة 29.21% وما يقودنا للاستنتاج ان تركيبة المجتمع الجزائري أغلبه من الشباب وهي طاقة ورأسمال بشري يفتقد للتأطير الثقافي والمدني.

3- ان قدم الاحياء الهامشية والشعبية افرز جيل ثاني ولد بالمدينة غير ان اصول الوالدين يقود الى الاصول الريفية وذلك بنسبة 62%.

4- بالنسبة للحالة العائلية كشفت الدراسة على ان اغلب افراد العينة من المتزوجين وذلك بنسبة 50.56%.وهو دلالة على تحمل المسؤولية والنضج الفكري والعقلي.

5- ان الاحياء الهامشية تحتوي على كثافة سكانية عالية وهو ما يمثل اغلبية العينة بحيث يتراوح عدد افراد الاسرة بها من 4 الى07 وذلك بنسبة 65.16%.

6- انخفاض المستوى التعليمي والثقافي يحمل دلالة على تدني الوعي الاجتماعي وتفشي الامية البيئية ،وهو مؤشر على ان العينة من ابناء الجيل الثاني الذين نزحوا والديهم للمدينة،ومن ذوي المستوى التعليمي المنخفض وذلك بنسبة 34.83%.

7- ارتفاع معدلات البطالة في الاحياء الهامشية مما ادى الى الاغتراب الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وبالتالي الانسحاب من الحياة الاجتماعية وذلك بنسبة 32.58%.

8- ان تفقد مشكلات المدينة مرده اساسا الى الارث الكولونيالي الذي ترك بصماته واضحة المعالم في نسيج المدينة وهيكلها من خلال تفشي الاحياء المتخلفة والفوضوية وانتشار احزمة الفقر اضفت على مورفولوجية المينة اللاتجانس العمراني وأصبحت مصدرا لتلوث البيئة الحضرية وتفشي الامراض الاجتماعية وذلك بنسبة78.86%

9- ان معدلات سكان المدينة في حالة تزايد مستمر بشكل متسارع يفوق معدل النمو الطبيعي ساهم فيه النزوح الريفي تتلخص دوافعه في ثلاثة اسباب:

* بحثا عن العمل وتحسين مستوى المعيشة وذلك بنسبة 32.58%.

* دافع القرابة من خلال اتباع بعض الاقارب لان المنطقة يتحكم فيها منطق القرابة والعروشية والذي تحول من الارتباط العاطفي الى الارتباط المكاني اثر في التقسيم المجالي للمدينة مما اضفى على المدينة تقسيمين تقسيم اداري تفشي يخضع لمخطط التهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الاراضي (POS) للمدينة وتقسيم اجتماعي تتحكم فيه القرابة والانتماء للعشيرة وذلك بنسبة 30.33%.

* دافع امني سواءا في سياقه التاريخي الكولونيالي او الازمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد خلال التسعينات او ما يطلق عليها بالعشرية السوداء وذلك بنسبة 23.59%.

10- بالرغم من محاولة السلطات العمومية القضاء على السكن الهش الا ان الارث الثقيل والمتشعب الابعاد جعل السلطات تقف عاجزة للقضاء على المشكل من جذوره وهو ما تم في "حي عين الكرمة".

11- النمو الحضري الحالي الذي تشهده مدينة خنشلة لم يأخذ طريقة بشكل متوازن مما ادى الى تركز السكان في مناطق دون اخرى مما سمح بظهور احياء مهيمنة كحي طريق العيزار بالقطب العمراني الجديد الذي يتجاوز 144 هكتار اقتطفت من اراضي فلاحية والقطب العمراني الثاني الحديث النشأة والذي يقدر بـ 87 هكتار والمنجز في مخطط شغل الاراضي (POS) رقم 15 باتجاه طريق عين البيضاء.

12- أن الطبيعة الجغرافية لمدينة خنشلة ووجود عوائق طبيعة ساهم في التمدد المجالي للمدينة الغير مخطط ادى الى التحام المدينة مع مناطق النطاق الشبه حضرية المجاورة للمدينة لاسيما في المنطقة الجنوبية باتجاه بلدية انسيغة حيث التهم العمران ما يقارب 75هكتار من اراضي فلاحية اقتطفت من بلدية انسيغة وهو ما عيرت عنه بنسبة 52.24%

13-استنزاف الاراضي الفلاحية واكتساح العمران لها،اهمل خصوصية المنطقة الفلاحية الرعوية عن طريق قرارات سياسية مركزية.

14- كشفت الدراسة على ان المشكلة البيئية في المدينة تتحدد اساسا في انتشار القمامة المنزلية ومخلفات المنشآت المصنفة ومخلفات المنشأت المصنفة ومخلفات الاسواق الفوضوية والتجارة الموازية وذلك بنسبة 75 %.

15- طغيان التسير الاداري للنفايات على حساب التسيير التقني والاقتصادي وغياب مخطط جمع النفايات المنزلية.

16- التسيير التقليدي للنفايات وإهمال عملية الفرز من المصدر وعدم الاستثمار في اعادة تثمين النفايات الحضرية وذلك بنسبة 33.70 %.

17- غياب التنسيق بين مختلف الهيئات والمديريات سواء من حيث التخطيط او حماية البيئة.

18- غياب الرقابة على ما تخلفه المنشآت المصنف من نفايات وعدم تفعيل مبدأ "الملوث الدافع"

19- غياب الثقافة المدنية والحس المدني وهجر العمل التطوعي للأحياء وتفشي اللامبالاة عند سكان الاحياء وذلك بنسبة 20.22%.

20- ظهور نمط جديد هو نمط الريفي الحضري والذي يزاوج بين السلوكات الحضرية والريفية وتأثير الثقافة الفرعية من خلال تبني لبعض السلوكات الريفية كتربية المواشي داخل النسيج الحضري وتجفيف الملابس على الشرفات وبالتالي تكون المدينة قد تعرضت لعملية الغزو والترييف نحضر بذلك التحضر وغاب التمدن ،وهو ما كشفت عنه الدراسة بنسبة 47.19%.

21- استقالة الاسرة عن اداء دورها في مجال التنشئة الاجتماعية وغرس الثقافة البيئية للأطفال بالإضافة الى توجه الاسرة نحو الاهتمام والاعتناء بالجانب الجمالي للحيز الداخلي للسكن وإهمال المحيط الخارجي (الحي) مما يوحي بالتغير في وظائف الاسرة وتفشي سلوك التباهي وعدم الاحساس بالمسؤولية واللامبالاة .

22- تفشي الامراض الوبائية كالربو والالتهاب الكبدي الفيروسي حيث تعتبر المدينة منطقة وبائية لهذا المرض وذلك مرده الى انعدام النظافة وغياب الثقافة الصحية وتدهور البيئة الحضرية وذلك بنسبة 43.82 %.

23- انعدام المرافق الترويحية والمساحات الخضراء ومساحات لعب الاطفال وذلك بنسبة 46%

24- تفشي الامراض الاجتماعية كالانجراف بشتى انوعه وعدم الشعور بالأمن والفساد الاخلاقي وذلك بنسبة 70.7%.

25- نقص الامكانيات المادية والبشرية لمصالح البلدية تعرقل عملية تسير النفايات وذلك بنسبة 22.47%

26- هشاشة البنية التحتية وسوء التخطيط جعل المدينة تتعرض للفياضانات الموسمية وذلك بنسبة 18%

27- انعدام مذبح خاص للدواجن انجر عنه نشوء مذابح عشوائية في المستودعات والقرى المجاورة للمدينة وترمي مخلفاتها على ضواحي المدينة ومداخلها مما ينذر بكارثة بيئية ويهدد الصحة العمومية وذلك بنسبة 70.7%

28- غياب دور المجتمع المدني في عملية التوعية والتحسيس وحضور الجمعيات يقتصر على المناسبات والأعياد وتفشي الانتهازية وخدمة المصالح الشخصية .

29- بالرغم وجود ترسانة قانونية لحماية البيئة والمحيط الحضري إلا ان عدم تطبيقها على ارض الواقع جعلها تفتقد لنجاعة وتكرس المزيد من التعدي على المحيط والبيئة الحضرية.

رابعا:مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات والطرح النظري والدراسات السابقة.

I- مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

لقد تمت مناقشة النتائج وفقا للبيانات الإحصائية والشواهد الكمية التي استطعنا أن نتحصل عليها عن طريق المسح بالعينة من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها وقد خلصنا إلى النتائج التالية:

1- مناقشة النتائج على ضوء الفروض الفرعية.

أ- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الأولى: والتي تتعلق بعلاقة الهجرة الداخلية (النزوح الريفي) بتدهور البيئة الحضرية، وهو ما تضمنته مجمل الإجابات على الأسئلة المطروحة في هذا المحور والمتعلقة بالبيانات الخاصة حول ظروف الإقامة وعلاقات الجيرة وأسباب الهجرة ودوافع الانتقال إلى المدينة، كما تضمنت رأي واتجاهات المبحوثين حول وضعية البيئة الحضرية وعلاقة الأحياء الهامشية بتلوث البيئة الحضرية حيث كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

– إن ظروف الإقامة مزرية لأن أغلبية المبحوثين يقطنون في مساكن هشة وبناءات مهترئة لا تصلح للسكن وتفتقد للمعايير الصحية والبيئية .

– أما بالنسبة لعلاقات الجيرة فكانت الإجابات متباينة بين انعدام العلاقات وعلاقات مقبولة وعلاقات سيئة غير أنه يغلب عليها طابع الانعدام وذلك بنسبة 48% فبالرغم أن الأحياء شعبية إلا أن تأثيرات الحضرية كانت واضحة فانتشار الفردانية والعلاقات آنية المصلحية ساهمت في تصدع العلاقات.

– أما دوافع الانتقال إلى المدينة فكانت أغلبها بحثا عن العمل وذلك بنسبة 33% وإتباع بعض الأقارب بنسبة 27% لأن العلاقات في المدينة تتحكم فيها القرابة والعروشية والذي تجاوز البعد العاطفي الإنساني إلى البعد المجالي والحرفي.

وبالرجوع إلى زمن الانتقال إلى المدينة فتوصلت الدراسة أنه كان خلال ثلاثة مراحل رئيسية (المرحلة الاستعمارية وكانت هجرة قصرية، مرحلة بعد الاستقلال مباشرة فكانت الموجة الأولى للنزوح الريفي والمرحلة الأخيرة فكانت في التسعينات واعتبرت الموجة الثانية للنزوح الريفي خلال الأزمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد) وذلك بنسبة 22.47% .

– وبالنسبة لوضعية البيئة فهي متدهورة ويغلب عليها نفايات النشاطات المنزلية وانتشار القمامة بطرق فوضوية وذلك بنسبة 34% ومرده إلى وضعية الأحياء الفوضوية التي تفتقد للمعايير التعميرية وتشوه المنظر العام .

– أما علاقة الأحياء الهامشية بتلوث البيئة الحضرية فهي علاقة ارتباطية وذلك بنسبة 90% ، ومما زاد في حدة المشكلة هو ضعف الإمكانيات البشرية والمادية لتسيير النفايات المنزلية.

– بالنسبة لسلوكات المهاجرين في المجال الحضري، فقد كشفت الدراسة عن ظهور النمط الريفي الحضري وترييف المدينة وذلك بنسبة 47% ويظهر ذلك في تفشي الأمراض الاجتماعية وتربية المواشي في المدينة.

– وبالنسبة للتوسع العمراني فهو توسع مجالي غير مخطط وذلك بنسبة 37% ويظهر ذلك من خلال تمدد المدينة الأفقي والخطي واستنزاف الأراضي الفلاحية وصل إلى حد الالتحام مع مناطق المناطق المجاورة للمدينة لاسيما في الجهة الجنوبية من المدينة وهو ما يبينه نتيجة المقابلة بنسبة 52.24%.

وعلى هذا الأساس وانطلاقا من الشواهد الكمية والمعطيات الإحصائية فإنه يتضح أن الفرضية الجزئية الأولى قد تحققت بدرجة عالية من الإيجابية حيث أكدت على العلاقة الارتباطية بين الهجرة الداخلية والتكدس العمراني والسكاني وتدهور البيئة الحضرية.

ب– نتائج الدراسة في ضوء الفرضية الفرعية الثانية.

والتي تناولت النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي يؤثر على الوعاء العقاري الفلاحي وينعكس على الإطار المعيشي والنظام البيئي واتضح أن معظم المبحوثين بنسبة 64%يستفيدون من الخدمات غير أن المشكل يمكن تذبذب في توزيع المياه الصالحة للشرب وذلك بنسبة 16% خاصة في فصل الصيف مما يقودنا للقول أن مستوى تسرب المياه الصالحة للشرب في تناقص مستمر بالموازاة مع التزايد السكاني والاكتظاظ الحضري جعل تمويلها غير كافي للسكان وما زاد من حدة المشكلة هي السلوكات السلبية للمواطنين جراء التبذير وهو ما عبرت عنه العينة بنسبة 82%.

أما في الجزء المتعلق بالبيئة الحضرية فقد توصلت الدراسة إلى أن المدينة ثقافي هشاشة في التهيئة الحضرية وذلك بنسبة 96% وذلك يعود إلى سوء التخطيط التقني وانعدام التخطيط الاجتماعي جعل المدينة تفتقد لهويتها وخصوصيتها جراء عدم التنسيق بين الهندسة المعمارية والهندسة الاجتماعية وذلك بنسبة 60%.

– تعرض المدينة للفيضانات الموسمية جراء فساد البالوعات ومجاري المياه وتذبذب في توزيع الإنارة العمومية في الأحياء وذلك بنسبة 18% مما يدفعنا للقول بأن المدينة تعرف خلل في وظائفها، فاضطراب أي جزء من وظائف المدينة يؤدي حتما إلى اختلال في بقية الأجزاء الأخرى لأن المدينة هي كيان مادي يتشكل في الفضاء الاجتماعي ببعديه الفيزيقي والعلائقي.

– كشفت الدراسة على أن المساحات الخضراء والحدائق العمومية بالمدينة في تناقص مستمر إن لم نقل منعدمة وذلك بنسبة 45% في حين الحدائق القليلة الموجودة تتعرض للتلف وهجرة العائلات ورفضهم لهاوذلك بنسبة 10% وهذا الرفض مرده الانحرافات الاجتماعية، لأن استعمال هذه الأماكن مرتبط أساسا بالمجتمع وتفاعلاته فالرفض في مثل هذه المواقف لا يعني رفض المكان في حد ذاته وإنما هو رفض للتعدي على قيمة اجتماعية وعدم الشعور بالأمن والارتياح.

– كما كشفت نتائج المقابلة أن التوسع الأفقي للمدينة أثر على الوعاء العقاري واستنزاف الأراضي الفلاحية جعل من مجال المدينة يلتحم مع مناطق النطاق المجاورة كالالتحام مع بلدية الحامة وبلدية أنسيغة التي أستهلك من مجالها ما يفوق 75 هكتار استهلكه القطب العمراني الجديد طريق العيزار وهو ما عبرت عنه 23 % من المبحوثين وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأن الفرضية الجزئية الثانية قد تحققت بدرجة مقبولة حيث أفحصت المعطيات الإحصائية في مجملها أن المعدل السكاني المتزايد والتوسع العمراني الغير منظم ينعكس على الإطار المعيشي ويؤثر على الوعاء العقاري الفلاحي.

ج- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تناولت التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية وهو ما تطرقت له مجمل الأجوبة في هذا المحور والمتعلقة بمشكلات المدينة الفيزيقية الاجتماعية وانعكاسات الأسواق الفوضوية والمنشآت المصنعة والنمط الاستهلاكي على البيئة الحضرية ومدى كفاية الإمكانيات المادية والبشرية في تسيير النفايات الحضرية وقد كشفت الدراسة عن النتائج التالية:

- الفساد الأخلاقي أحد أبرز مشكلات المدينة وذلك بنسبة 55% والمتمثل في صدد التعدي على الأشخاص والأموال والممتلكات التي شوهت صورة المدينة ورسخت صورة في المخيلة الاجتماعية للأفراد على أنها مدينة غير آمنة ساهم فيها بشكل كبير بعض وسائل الإعلام المكتوب وهو ما عبر عنه المبحوثين بنسبة 29.1%

- تكدس النشاطات والمرافق العمومية في وسط المدينة جعلها تعرف مشكلة الازدحام المروري خاصة في أوقات الذروة أدى إلى مشكلات بيئية ونفسية لم تكن معروفة من قبل وذلك بنسبة 25.75%.

- النمط الاستهلاكي المتزايد أدى إلى ظهور نشاطات غير شرعية تفرز مخلفات وتهدد الصحة العمومية بنسبة 70.7%.

- أن طريقة جمع ورمي النفايات العفوية من مخلفات ذبح الدجاج وبطريقة عشوائية في ضواحي ومداخل المدينة ينذر بكارثة بيئية وصحية ذلك بنسبة 70.7%.

- تساهم الأسواق الفوضوية والتجارة الموازية وعدم التقيد بآداب السلوك المدني في المحافظة على الممتلكات العمومية تشوه صورة المدينة وتساهم في تفشي الأمراض الاجتماعية بنسبة 75.28%.

- تؤثر بعض الحرف ومخلفات المنشآت المصنفة ومخلفات أشغال البناء في التلوث بمختلف أصنافه (صلب، هوائي، سائل) وذلك بنسبة 75.28%.

وكشفت المقابلة على الإمكانيات المادية والبشرية الحالية غير كافية في تسيير النفايات الحضرية.

لا سميا قمامة المنازل التي تتزايد طرديا مع تزايد السكان وسيطرة المفهوم الخاطئ على أن الدولة هي المسؤولة الوحيدة على تسيير النفايات والمحافظة على البيئة وذلك بنسبة 59% .

وكشفت أيضا المقابلة على أن النمو الحضري الحالي أثر على البيئة الحضرية وذلك بنسبة 88%.

ومن هذا المنطلق وعلى أساس النسب أعلاه نخلص من خلالها على أن الفرضية الجزئية الثالثة قد حققت بدرجة عالية من الإيجابية وذلك بتأكيدها على أن التزايد السكاني وما صاحبه من النمط الاستهلاكي المتزايد والمفرط أدى إلى تشويه البيئة الحضرية.

د- مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الفرعية الرابعة:

تتمحور المشكلات الحضرية حول تأثير النمو الحضري غير المتزن على تفاقم المشكلات وانتشار الأمراض والأوبئة، حاول المبحوثين من خلاله الإجابة على أهم مصادر التلوث والآثار الناجمة عنه في المدينة والسبل الكفيلة لمواجهة التلوث ودور الفرد في ذلك وأخيرا إلى أهم النقائص والاقتراحات لأهم الاحتياجات، وقد كشفت الدراسة على النتائج التالية:

- أن قمامة المنازل تمثل إحدى المصادر الأساسية لتلوث البيئة الحضرية وذلك بنسبة 44.94% وقد تتزايد كمياتها طرديا حسب المكان والزمان.

- تساهم مخلفات النفايات الخطرة (مخلفات المنشآت المصنعة، وبعض نفايات النشاطات الصحية...) بتلوث البيئة الحضرية وغالبا ما تدمج مع النفايات المنزلية وذلك بنسبة 8.98%.

- تتفاقم مخلفات النشاطات التجارية والخدماتية في المجال الحضري وبالموازاة ضعف تطبيق مبدأ الملوث الرافع وذلك بنسبة 34.83%.

- يساهم التلوث جراء المصادر المذكورة أعلاه في انتشار الروائح الكريهة والقوارض الضارة والتي تؤدي بدورها إلى تفشي الأمراض والأوبئة بنسبة 96.31%.

- كشفت النتائج عملا أن مدينة خنشلة تعتبر مدينة وبائية في ما يخص تفشي مرض الالتهاب الكبدى الفيروسي فهي تحتل المراتب الأولى وطنيا وذلك بنسبة 29.21%.

- توصلت الدراسة إلا أن أنجع طرق التخلص من النفايات هو إتباع الطرق العلمية في عملية الفرز ،الاسترجاع والتثمين وذلك بنسبة 33.70%. خاصة إذا علمنا أن 80% من النفايات المنزلية قابلة للاسترجاع.

- يلعب دور التوعية والتحسيس دور هام في التقليص من حدة التلوث البيئي الحضري وذلك بنسبة 22.47% لأن المشكل بالدرجة الأولى متعلق بالإنسان فهو مصدر المشكلة وهو الذي يمثل الجزء الكبير من الحل.

- توصلت الدراسة إلى أن طريقة الفرز في المكان هي من الطرق الحديثة في القضاء والتسيير الجيد لنفايات النشاطات المنزلية وذلك بنسبة 21.34%.

- كشفت الدراسة على التعاون والتضامن من السكان ليساعد في التقليص من حدة التلوث وذلك بنسبة 56.17% بالمقابل فإن تفشي اللامبالاة وعدم تحمل المسئولية في عدد معتبر من السكان تجاه البيئة وذلك بنسبة 20.22%.

– توصلت الدراسة من خلال المقابلة أن المدينة تعاني من الفيضانات الموسمية لضعف التخطيط والدراسات الاستشرافية وذلك بنسبة 72%. أما فيما يخص التعامل مع الجمعيات البيئية وتعامل محدود ويقتصر على المناسبات والأعياد الوطنية فقط وذلك بنسبة 59%.

– تساهم نفايات النشاطات الصحية في تفشي الأمراض والأوبئة وذلك بنسبة 88%.

– كشفت المقابلة على أن 266 عامل نظافة و30 شاحنة لا تكفي لتغطية إقليم مدينة خنشلة في التكفل بالنفايات الحضرية وذلك بنسبة 22.47%.

أما احتياجات أحياء الدراسة والمدينة بصفة عامة تكمن في الحماية من الفيضانات الموسمية وإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب كأولوية وذلك بنسبة 39.32%، بالإضافة إلى توسيع الطرقات والشوارع وذلك بنسبة 25.84%.

وتوصلت المقابلة إلى أن المحافظة على البيئة مقترن بمقومات التنمية المستدامة وذلك بنسبة 24%

وانطلاقا من هذه النتائج نستطيع القول أن الفرضية الجزئية الرابعة قد تحققت بدرجة عالية من الإيجابية حيث كشفت على أن النمو الحضري الغير متزن يؤدي إلى تفاقم المشكلات البيئة وعلى رأسها نفايات المخلفات المنزلية والتلوث البيئي الحضري بصفة عامة والذي يؤدي بدوره إلى انتشار الأمراض والأوبئة.

2– مناقشة النتائج على ضوء الفرضية الرئيسية:

بالرجوع إلى تحليل النتائج الميدانية واختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية والتي تحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي للبحث وفقا لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في النمو الحضري الغير متزن وعلاقته بالتلوث البيئي في إحدى المدن المتوسطة والمرشحة أن تكون كبيرة وفقا لمعدلات النمو الديموغرافي والتكدس العمراني وتأثيراتهما على البيئة الحضرية والتلوث البيئي بشتى أصنافه (السائل والصلب والهوائي) حيث كشفت الدراسة على أن تلوث البيئة الحضرية لم تتسبب فيه الصناعة والتوطين الصناعي كما هو الشأن في المدن التي تحتوي على أقطاب صناعية، بل يتسبب فيه الإنسان من خلال نشاطاته اليومية وطريقة معاشه اليومي ونمطه الاستهلاكي المتزايد وسلوكاته الخاطئة وما يدعم ذلك هو إجابات المبحوثين حول الأسئلة المتعلقة بأسباب وملامح النمو الحضري من خلال متغير الهجرة الداخلية ومدى تأثير هذا النمو على تدهور البيئة الحضرية والمصادر الأساسية للتلوث في مدينة لا تعتبر من المدن الصناعية الكبرى والتي عبرت عنه بنسبة 33%.

ونسبة 27% والتي كشفت عن أسباب ارتفاع متغير الحجم الكثافة وعلاقته بالتوسع العمراني الغير مخطط والذي كان على حساب الأراضي الفلاحية وصل حد الالتحام مع مناطق النطاق الشبه حضرية للمدينة

وعبرت عنه نسبة 52.24% والتي أدت بدورها إلى تدهور البيئة الحضرية وانتشار القمامة المنزلية والمخلفات التجارية ومواد البناء بعض النفايات الخطرة وعبرت عنها نسبة 75.28%.

إلى جانب ذلك يبدو أن صدق الفرضيات الفرعية الأربعة بدرجات متفاوتة والتوصل إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في:

- علاقة الهجرة الداخلية بالنمو الحضري الغير متزن.
- أن النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي اثر على الوعاء العقاري الفلاحي ومنه على النظم البيئية ويضع استدامة المدينة في خطر.
- التزايد السكاني وما صاحبه من التغير في النمط الاستهلاكي المفرط نجم عنه تزايد في المخلفات المنزلية وأدى بدوره إلى تشويه البيئة الحضرية..
- النمو الحضري الغير متزن ساهم في تفاقم المشكلات البيئة الحضرية وانتشار الأمراض والأوبئة. وعلى هذا الأساس وباختيار الفرضية الرئيسية نستطيع أن نقر بثبات صدقها الميداني وهذا يقودنا بدوره إلى التأثير على أن للنمو الحضري الغير متزن علاقة بتزايد معدلات التلوث البيئي.

II- مناقشة النتائج على ضوء النظريات:

استقراء النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية حول "مدى تأثير النمو الحضري الغير منظم على تلوث البيئية الحضرية" ومحاولة منا يربط الجانب النظري بالجانب الميداني والنتائج المتوصل إليها رأينا أنه من الجوانب التذكير بالجانب النظري والتصوري لموضوع الدراسة والتي تتمحور حول:

- نظرة ابن خلدون للظواهر المصاحبة للكثافة السكانية والعمران المفرط لاسيما التدهور البيئي.
- النظريات الإيكولوجية بشقيها الكلاسيكي والمحدث.
- الحضرية كأسلوب للحياة عند "لويس وارث".
- النظريات المعشرة لتلوث البيئة الحضرية.

واستنادا إلى هذه التوجهات التنظيرية فسنحاول في هذا المحور مناقشة وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها وإسقاطها على المقاربات النظرية للدراسة.

وبالرجوع إلى نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها وفقا لتصور العلامة "ابن خلدون" باعتباره من الأوائل الذين خاضوا في الظاهرة الحضرية بإسهاب من خلال ثنائية الريف والحضر.

وانطلاقا من إجابات المبحوثين نستشق منها أن المدينة تعاني من مشكلة تلوث البيئة الحضرية الناجم عن نشاطات الأفراد وتزداد حدته بازدياد الكثافة السكانية وهو ما أكده رائد علم الاجتماع "ابن خلدون" ببراعة فائقة في القرن 14 حيث تناول ظاهرة النمو الحضري وسماها "بالعمران المفرط" وربطه بالهجرة الريفية في تعاظم المشكلات الحضرية نتيجة عدم التكيف أهل البادية مع المستجدات الحضرية التي لم يألفها وهو ما توصلت إليه نتائج الدراسة الراهنة بنسبة 52.24%لأن منطقة البحث عرفت نمو حضري غير منظم ساهمت فيه الهجرة الداخلية (الريفية) وكانت آثارها واضحة على التركيبة الاجتماعية لمنطقة البحث.

كما أسهم "ابن خلدون" برؤية تحليلية لظاهرة التلوث الناتج عن النمو الحضري حيث تطرق إلى تلوث الهواء بسبب ازدحام المدينة بالسكان وما نتج عن ذلك من فضلات وأبخرة التي تتسبب في تدهور البيئة الحضرية في جانبها الطبيعي والجمالي ما توصلت إليه نتائج دراستنا الحالية وهو ما عبرت عنه العينة بنسبة 10.11% من المجموع الكلي المقدر بـ 89 مفردة ومن هذا المنطلق نستطيع القول أن النتائج بمثابة دعم وتوكيد لرؤية تنبأية لمشكلات مدن الدول النامية بخصوصيتها الجغرافية والثقافية والاجتماعية لأحد أبرز منظري علم الاجتماع في العالم العربية العلامة" ابن خلدون".

أما بالنسبة للنظريات الإيكولوجية بشقيها الكلاسيكي والمحدث ومحاولة منه لتفسير النتائج في هذا المنظور فقد توصلت الدراسة الميدانية وانطلاقا من إجابات المبحوثين اتضح أنه بالنسبة للنمو الحضري للمدينة يتفق في بعض الأمور مع النظريات الإيكولوجية الكلاسيكية لاسيما نظرية "الدوائر المركزية" لـ" أرنست بيرجس" "Burges" أن المدينة (مدينة خنشلة) بدأت تتمدد في مجالها العمراني واستخدامات الأرض انطلاقا من نواة المدينة القديمة المتمثل في النواة المركزية الكولونيالية التي تحتوي على كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

في حين أن الواقع الميداني أثبت ان تقسيم المدينة إلى المناطق متعددة لا يتماشى مع منظور تمدد المدن في الدول النامية، كما أن نظرية القطاع لـ"هومر هويت" "Hamer Hayet " بالرغم من أنها قدمت تفسير إيكولوجي لنمو المدن إلا أنها لا يمكن إسقاطها على نمو المدن الحالية لأنها جاءت لتعبر عن مرحلة تاريخية معينة وتعكس واقعا كليا وليس جزئيا ومن ثمة فنتائج الدراسة لم تتحقق من خلال هذا الطرح وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطور وتمدد المدينة بشكلها الحالي ينبأ بتعدد الوظائف ومن ثمة تعدد النويات في المستقبل والذي بدأت تظهر معالمه ومؤشراته حاليا وهو ما يتفق مع نظريات " النويات المتعددة" لـ " إدوارد اولمان" وتشونسي هاريس والتي وضعت لتفسير لتطور ونمو المدن وفقا لتعدد النويات.

وانطلاقا من إجابات المبحوثين توصلت الدراسة إلى أن نمو المدينة الحالي يمكن أن يؤدي إلى تعدد النويات وبذلك تستقل أجزاء المدينة عن مركز المدينة لاسيما في الجانب الاقتصادي والتجاري والخدمات وتجارة التجزيئية)، غير أنه ما يمكن ملاحظته هو أن مبادئ النظرية تبقى طروحات نسبية لا يمكن تعميمها على كل مدن العالم لأنها وجدت قصورا حتى في الدول الغربية نفسها وهو ما أثبتته عدة دراسات حضرية لبعض المدن الأمريكية، وبالتالي فلكل مدينة خصوصيتها ووظائفها الخاصة لاسيما في مدن الدول النامية.

أما بالنسبة لتفسير النتائج ومناقشتها وفقا للنظرية الإيكولوجية المحدثة فقد أثبتت نتائج الدراسة الراهنة إلى أن العامل السوسيوثقافي له دور في كيفية استخدامات الأرض الذي يعتمد على المشاعر والرموز ومن خلالها تفاعلات الأفراد التي ستطيع أن تخلق وتعدل ثقافة تضم قيم ومعتقدات معينة وهو ما توصلت إليه الدراسة الراهنة حيث الحيز المكاني يفسر بعض الظواهر الاجتماعية كثقافة الفقر في الأحياء الفوضوية بكل ما تحمله من مشكلات اجتماعية وبيئية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرتبة الحضرية المتمثلة في المهنة والمستوى التعليمي ودرجة التحضر ومعدل الخصوبة ونوع الأسرة ، له دور في صقل البناء الاجتماعي الحضري البيئي الذي أكدته نظرية تحليل المناطق الاجتماعية التي طورها كل من " شيفكاي وبال" كما توصلت الدراسة إلى أن القيم الثقافية والعادات لها علاقة بالمكان والتحضر، ومن ثمة فالظروف المكانية لها علاقة بالتحضر وظهور المدن وتطورها الشيء الذي أكدته "مدرسة شيكاقو" ممثلة في "بارك، بيرجس وماكنزي" من خلال نظرية البيئة الحضرية.

وبالنسبة لعلاقة البيئة بالتطور التكنولوجي والصناعي فقد أثبتت النتائج أن البيئة تتأثر بالعامل التكنولوجي من خلال التطور الصناعي والطلب المتزايد جراء الكثافة السكانية ومن ثمة تكون نتائج الدراسة قد تحققت وفقا لما جاءت به نظرية المركب الإيكولوجي الذي وضع العلاقة بين المتغيرات المشكلة للمركب الإيكولوجي وهو ما أكده كل من" دنكان وشنور" " Duncan And Schnore" وفيما يخص رؤية " لويس وارث" للحضرية وعلى أساس أنها أسلوب للحياة، فإن نتائج الدراسة لم تتحقق لأن "وارث" ركز على تحليل العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في السياقات الحضرية على المدخل السوسيوثقافي وربطها بالحجم والكثافة الذي يؤدي بدوره إلى اللاتجانس في حين أن نتائج الدراسة كشفت أن اللاتجانس مرده إلى تنوع الأصول الجغرافية للتركيبة الاجتماعية للمجتمع المحلي (مدينة خنشلة) لأن أغلب الوحدات الاجتماعية هم من أصول ريفية مختلفة استقرت في مدينة عن طريق الهجرة الريفية، وهو ما أكدته الدراسة بنسبة تقدر بـ 52.24% كما أن الموقع الجغرافي للمدينة شجع على النزوح الريفي المبكر، فهي تتوسط مجموعة من القرى والدواوير وكان بذلك لعامل القرابة دور في اختيار المكان، الشيء الذي توصلت إليه الدراسة بنسبة تقدر بـ 30.33% مما انتج نمط جديد تستطيع أن تسمية

النمط الريفي الحضري" وهو ما لا يتفق مع طرح" لويس وارث" للحضرية كأسلوب للحياة لأن "وارث" صاغ نظريته على أساس غربي قائم بذاته هو المجتمع الأمريكي وفي فترة زمنية معينة لهذا لا يمكن تعميمها على جميع المجتمعات وفي جميع الأزمنة.

أما بالنسبة للنظريات المفسرة لتلوث البيئة الحضرية فإن نتائج البحث الميداني وبالاعتماد على إجابات الأفراد واتجاهاتهم نحو تفسير ظاهرة التلوث البيئي في منطقة البحث فجاءت الإجابات متباينة غير أن أغلبها تتفق مع بعض الطروحات النظرية والتي تفرعت إلى عدة اتجاهات فمنهم من أرجع تدهور البيئة إلى ما تفرزه نشاطات الأفراد التجارية والصناعية وهو ما توصلت إليه الدراسة بنسبة 34.83 % من العينة وهو ما يتفق مع الاتجاه المحافظ في تفسير تلوث البيئة الحضرية والذي يعتبر امتداد لفكر(إميل دوركايم) حيث اعتبر التقدم الصناعي والتكنولوجي أدى إلى تقسيم العمل وبالتالي كان التزايد في الفضلات واعتبرها السبب الرئيسي في الانحدار البيئي ومنهم من أرجعها إلى النمط الاستهلاكي المفرط للعائلات الجزائرية وهو ما تحقق في الفرضية الفرعية الثالثة وأكده الاتجاه الليبرالي المستمد من فكر (ماكس فيبر) الذي اعتبر هيمنة أصحاب المصالح وزيادة الإنتاج دفع بالأسر التزوير إلى الاستهلاك المفرط كامتلاك العائلة الواحدة أكثر من سيارة وأكثر من جهاز تلفاز .... إلخ والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المخلفات التي تؤثر على البيئة.

وما نستطيع أن نستخلصه من مناقشة النتائج على ضوء النظريات هو أن النظريات الإيكولوجية ونظريات تلوث البيئة الحضرية هي في الحقيقة نظريات مكملة لبعضها لأن كل نظرية تناولت زاوية معينة، غير أن مقارنتها بنتائج دراستنا الراهنة والمعطيات الميدانية التي أستقيناها والواقع المعاش لمنطقة البحث لاحظنا أن معظم النظريات بالرغم من التفسيرات التي قدمتها لعلاقة الإنسان للبيئة في علم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع البيئي إلا أنها عرفت قصور في تفسير هذا الواقع لأنها جاءت في فترة زمنية محددة وفي حيز جغرافي معين (المجتمع الغربي) له خصوصيته الثقافية الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فهو يختلف عن منطقة البحث بصفة خاصة والمجتمع الجزائري بصفة عامة لأن إهمال الخصوصية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية لمجتمع في دراسة ظاهرة معينة تبقى قاصرة على تفسيرها لأنها يكتنفها التباين في البناء الاجتماعي وفي النسق العام للمجتمعات بالإضافة إلى اختلاف الظروف المحيطة بها، لهذا فجل النظريات جاءت لتفسير وإيجاد حلول لمشكلات وواقع غربي هذا لا يعني رفضها كلية بل " يجب مسايرتها وتكييفها مع واقعنا وأخذ ما يمكن أن يتفق مع مجتمعاتها لأن من خصوصية العلم الترابط والتراكم.

III- مناقشة النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

إن إدراج محور الدراسات السابقة ضمن دراستنا الحالية لم يكن صدفة أو من أجل زيادة متن البحث، بقدر ما يقدمه من الاستفادة من النتائج ومعرفة موقع بحثنا الراهن منها وربطها بنتائج دراستنا قصد معرفة مواطن الاتفاق ونقاط الالتقاء، ومن أجل ذلك قمنا بمناقشة نتائج الدراسة وقسمناها كما جاءت في الفصل الأول إلى دراسات أجنبية، وعمومية وفي الأخير الدراسات السابقة الجزائرية.

وعليه فالمناقشة أقصت النتائج التالية:

1- مناقشة الدراسة على ضوء الدراسات السابقة الأجنبية:

بالنسبة للدراسة الأجنبية الأولى الموسومة بـ التمدد الحضري وتقييم تأثيراته على التنوع البيولوجي فبإعادة بناء المسارات والأنماط المحتملة دراسة تطبيقية على تكتل متوسط الحجم مدينة رانس ميتربول.

بالرغم من أنها دراسة أجريت في بيئة مغايرة (بيئة أجنبية) لبيئة دراستنا إلا أنه تبين أنها تلتقي في بعض نتيجة مع دراستنا الحالية واقع فرض نفسه وساهم في التكدس العمراني وفي صعوبة تحديد هوية المدينة مشكلة بذلك الخصائص الحضرية الريفية وهو ما توصلت إليه دراستنا الحالية من خلال عملية النزوح الريفي كأحد العوامل الرئيسية في عملية النمو الحضري وهو ما طرح مشكلة ظهور النمط الحضري قي المدينة وكان ذلك بنسبة إجابات 52.24 %غير أن الدراسة الأجنبية تختلف عن دراستنا في الأدوات المستعملة في البحث حيث برزت بصمة التكنولوجيا في العمل البحثي من خلال استخدامها لتقنية الاستشعار عن بعد والصور القضائية في تحديد مسارات استخدامها الأرض قصد استغلالها في عملية التخطيط الحضري الاستشرافي حماية التنوع البيولوجي وهو ما تفتقر له دراستنا الحالية وهو ما يدفع بالدول النامية للاستفادة من التجارب الغربية في استخدام التكنولوجيا في عملية التخطيط ألاستشرافي.

أما الدراسة الأجنبية الثانية والمعنوية بـ" العقود الآجلة" للتوسع الحضري العالمي: عدم اليقين وأثار حفظ التنوع البيولوجي" اتضح أن الدراسة استخدمت بدورها التكنولوجيا في عملية التنبأ المستقبلي، وتختلف عن دراستنا في أنها تجاوزت الحيز المكاني لمنطقة معينة بذاتها إلى عدة مناطق محمية طبيعيا، كما ان الدراسة بدورها تناولت التوسع الحضري في آفاق 2030 لـ 16 منطقة محمية باستعمال تقنية "مونتيكارلو" لتركيز 1000 لافتراض للنمو الحضري المستقبلي وذلك بالتعاون مع هيئة دولية ممثلة في الآتي الدولي لحماية الطبيعية، وهو ما

تفتقد له دراستنا الراهنة وبالتالي فالنتائج تكون مغايرة من حيث الزمان والمكان إلا أنه يمكن استفادة الدول النامية من تجارب الدول الغربية في استخدام التكنولوجيا في هذا المجال.

2- نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة العربية.

بخصوص الدراسة العربية الأولى والموسومة بـ"الآثار الاجتماعية والديموغرافية للنمو الحضري في العراق- محافظة أربيل نموذجا-"

توصلت نتائج الدراسة إلى أن النمو الحضري بمنطقة البحث يسير بوتيرة عالية تعود أسبابه إلى النمو الطبيعي للسكان والهجرة الريفية، وهو ما أكدته دراستنا الحالية حيث أشارت إلى أن ارتفاع معدلات النمو الحضري للمدينة يعود أساسا إلى نفس الأسباب وهي الزيادة الطبيعية حيث وصلت نسبة المواليد في سنة 2014 إلى 08.218 ولادة وفي المقابل انخفاض نسبة الوفيات ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية حيث كشفت الدراسة على أن مجموع النازحين في المدينة سنة 2014 هو 1394 في حين لم يتجاوز عدد المهاجرين منها سوى 925. دون احتساب القادمين يوميا من البلديات ودوائر الولاية للعمل والتسوق وهو ما يؤكد تشابه الخصوصيات الديموغرافية والاجتماعية لكلا المنطقتين.

كما أن الدراسة تتقاطع مع بحثنا في كيفية اختيار المناهج وتعددها لتشابك الظاهرة.

كشفت النتائج عن ظهور أنماط متعددة في الحياة الحضرية (الريفي الحضري والتقليدي) وهو ما توصلت إليه نتائج دراستنا حول ظهور النمط الحضري الريفي والذي أكدته نسبة 47% والتي ساهمت في تشويه النسيج العمراني بنسبة 30% أما فيما يخص الدراسة العربية الثانية لـ " سلوى عبد الفتاح مُحَمَّد" الموسومة بعنوان" النمو الحضري وتلوث البيئة" وهي الدراسة المشابهة الأولى لدراستنا، فقد كشفت النتائج العامة على أن ل الإعلام المختلفة دور وكان لها الفضل في إعلام المواطنين حول خطر التلوث حيث بلغت نسبة إعلام السكان بـ 83% من المبحوثين وهي نتيجة عكسية لنتائج دراستنا حيث أن دور الإعلام في منطقة البحث لازال لم يرقى ولم يصل إلى تحقيق أهدافه حول خطر التلوث بالصورة الكافية وهو ما بينته أجوبة المبحوثين حيث أكدت نسبة 75% من الإجابات أقرت أن الإعلام لازال بعيد عن تحقيق أهدافه حول الإعلام عن خطر التلوث في المنطقة وهذا يعود للتباين بين وسائل الاتصال بمختلف أنواعها في المنطقتين.

كما بينت الدراسة أن آثار التلوث على صحة الفرد تأخذ بعدا رئيسيا وهو ما فسرته نسبة 59.8% من مفردات العينة وهو ما أكدته دراستنا حول مخاطر التلوث 43.82 % وقد أثبتت نتائج الدراسة على دور المستوى الدراسي والثقافي في التوعية حول أخطار التلوث وهو ما فسرته نسبة 80.6% الذين يجهلون الأخطار من فئة

الأميين وهو ما يتفق مع بحثنا الراهن حيث أكدت أفراد العينة أن نسبة 11.13%ممن يجهلون أخطار التلوث هم من فيئة عديمي المستوى.

وما يمكن أن نستخلصه حول نتائج الدراستين السابقتين ساهمنا بشكل كبير في تشخيص المشكلة البحثية واقتراح حلول بإمكانها التخفيف من حدة المشكلة وأن الدراسات تتفقان في معظم الجوانب مع دراستنا الراهنة بالرغم من التفاوت في بعض الجزيئات لأن المجتمعات العربية بصفة عامة تتشابه في خصوصيتها الاجتماعية الثقافية والاقتصادية.

3- نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة الوطنية (الجزائرية):

بالنسبة للتحليل النقدي للدراسات الجزائرية ممثلة في الدراسة الجزائرية الأولى للباحثة: مسعودة عطال بعنوان" النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية" وهي الدراسة المشابهة التالية لدراستنا الحالية، والتي كشفت على عدة نتائج تلتقي فيها مع بحثنا في عدة أمور أهمها:

- كلا الدراستين تناولتا النظريات الإيكولوجية غير أن دراستنا الراهنة توسعت في الجانب النظري لشمل النظريات التي اهتمت بالتلوث البيئي والمجتمعات البيئية التي تطرق لها علم الاجتماع البيئي بنوع من التفصيل.

- تشترك الدراسة السابقة مع الحالية في الهدف وهو الكشف عن العلاقة بين النمو الحضري الغير موجه وظهور التلوث البيئي، وقد كشفت الدراسة السابقة على أن التزاحم السكاني يؤدي إلى الافتقاد للحزمات الاجتماعية والصحية وهو ما أكدته الدراسة الراهنة بنسبة 58% من إجابات المبحوثين كما أن للمستوى الثقافي دور في الحفاظ عن البيئة وهو ما توصلت إليه دراستنا بنسبة20.22 %.

- توصلت الدراستين إلى أن تلوث البيئة الحضرية تتسبب فيه بشكل كبير نفايات النشاطات المنزلية لن المنطقتين تتشابه في كثير من الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

وأن تمثلات الأفراد في المنطقتين الأفراد المنطقتين هي واحدة بالنسبة لسلوكاتهم اتجاه البيئة. فالسلوكات مترسخة في المخيلة الاجتماعية للأفراد من حيث لاستهلاك والنشاطات كما فرضت ثقافة الفقر نفسها في الأحياء الفوضوية وساهمت في تلوث المحيط.

فيما يخص الدراسة الجزائرية الثانية كانت للباحث دليمي عبد الحميد والموسومة بالنمو الحضري وأزمة الإسكان —مدينة قسنطينة نموذجا.

فبالرغم من قدم الدراسة من حيث التباين الزمني بينها وبين دراستنا الراهنة إلا أن نتائجها كشفت على أن النزوح الريفي يعتبر من الأسباب الرئيسية في تزايد سكان الحضر وهو ما أكدته الدراسة الراهنة بنسبة52.24

% وبقي هذا السبب قائم بالرغم من الفارق الزمني بين الدراستين لأن أغلب المراكز الحضرية في الجزائر عرفت نفس أسباب النزوح الريفي سواء الهجرة القصديرية في سياقها التاريخي الكولونيالي أو الموجة الأولى للهجرة بعد الاستقلال مباشرة ثم الموجة الثانية للهجرة في التسعينات.

– بينت الدراسة السابقة علاقة أزمة الإسكان بالمحيط حيث استنتج الباحث' أن أحياء المدن الجزائرية تعيش حالة التلوث البيئي جراء انتشار الأوساخ على مستوى الأحياء مما يؤثر على صحة المواطن مما يؤكد صدق الفرضية الثالثة للباحث وأكدته دراستنا الراهنة بنسبة24.71 %.

خلاصة

إن نجاعة أي عمل بحثي ميداني يتحدد بمدى استغلال المعطيات الكمية المتحصل عليها من تطبيق الأدوات البحثية وعرض البيانات وتقسيمها وفقا لما وراء الدراسة الأساسية وتفسيرها وتحليلها ومناقشة النتائج لما يخدم أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، ولا يكون ذلك إلا من خلال استنتاج النتائج العامة ومناقشة النتائج على ضوء الفرضية الرئيسية والفروض الفرعية وبالرغم من التباين في درجة الصدق والتحقق، فتراوحت بين التحقق بدرجة عالية والتحقق بدرجة مقبولة إلا أنها تحققت في مجملها الشيء الذي أدى إلى ثبات والصدق الميداني للفرضية الرئيسية.

الخاتمة

الخاتمة

لم تعد ظاهرة النمو الحضري حكرا على اختصاص معين أو الى المجال الكمي المؤسساتي بمختلف هيئاته ولم تعد ظاهرة خاصة بمجتمع معين بذاته أو حيز جغرافي معين، بل هي ظاهرة عالمية .اخترقت العلوم الانسانية والاجتماعية بفضل مشكلاتها ذات البعد الانساني بل الانسان هو الفاعل الرئيسي فيها وأعتبرها المختصون بمثابة سلاح ذو حدين، فالنمو الحضري المنظم بإمكانه أن يستغل كقوى فعالة في النهوض بالمجتمع وتقدمه ليكون رائد بين المجتمعات غير أن هذا النمو إذا كان غير متزن وغير مخطط وعدم التحكم في يعني أنه يصبح عائق التنمية المجتمع، ويؤثر في كل منا حي الحياة الحضرية وهو ما ينطبق على مجتمعات الدول النامية البتي تتصف معظم بلدانها بكثافة سكانية عالمي ونمو حضري غير منظم تعددت عوامله ومسبباته، الشيء الذي جعلها عرضة للعديد من المشكلات، فبالإضافة الى المشكلات الاقتصادية من تكاليف وأعباء اضافية للدول كتوفير المرافق الضرورية هي تعليم وصحة وبناء مساكن وهياكل قاعدية وخدماتية، ومشكلات اجتماعية أغلبها ذات صل بالقيم الاخلاقية لأنها متصلة بالعلاقات الانسانية والسلوكية بوجه عام، ومشكلات ايكولوجية أظهرت بوجه خاص في العقد الأخير وازدادت حدثها بتزايد عدد السكان، كزيادة حجم النفايات الصلبة الناجم عن ارتفاع مستويات الاستهلاك، مما أدى تكدس مخلفات النشاطات الميزانية وغيرها من النفايات الاخرى في حواضر المدن الكبرى في الدول النامية، وهي مشكلة مرتبطة أساسا لسلوكيات الافراد وثقافتهم .

والجزائر احدى هذه الدول التي عرفت تحضر قاعدي غير مهيأ له نجم عنه مشكلات اقتصادية اجتماعية وايكولوجية بالإضافة الى مشكلات مستحدثة بالمشكلات المرورية ممثلة في اختناقات الطرق وشوارع المدن بالمركبات ونقص المحطات والحواضر المخصصة لهذا الفرض.

ان تعدد المشكلات الحضرية لاسيما منها المتعلقة بالتلوث البيئي والمرتبطة أساسا بالزيادة السكانية والتحضر ونظرا لتداخل التخصصات بعضها ببعض وتشابك الأنساق الاجتماعية وكذا ارتباطها الوظيفي والعضوي جعل موضوع علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي من صميم التخصصات العلوم الاجتماعية في تنظيم وتنمية المدينة، وفي هذا الاطار تأتي دراستنا المرسومة " بالنمو الحضري وأثره على التلوث البيئي " وأخذنا مدينة خنشلة (الجزائر) نموذجا وقد حاولنا تبيان واقع التحضر وتأثيراته على الجانب الايكولوجي للمدينة.

وقد اسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج إن على المستوى النظري أو الميداني .

وقد تأكد لنا أهمية الأعمال التنظيرية والدراسات المتعددة بالرغم من اختلاف المدارس وتضاربها في بعض اللأحيان إلا اختلاف المدارس وتضاربها في بعض الاحيان إلا أنها ساهمت بشكل كبير في اثراء الحقل المعرفي والتراث السوسيولوجي حول علاقة الانسان بالبيئة الحضرية بدء الإسهامات العلاقة ابن خلدون في هذا المجال وصولا الى النظريات الإيكولوجية الكلاسيكية والمحدثة ثم الى النظريات البيئية التي جاء بها علم الاجتماع البيئي.

مما مكننا من بعض الاستنتاجات أهمها:

-أن التراث السوسيولوجي الحضري عرف تراكم كبير وان الاختصاصات تتقاطع فيما بينها وتتشابك فيما يخدم الموضوع.

-بالرغم من أن الأعمال التنظيرية والدراسات الامبريقية قدمت اسهامات كبيرة في مجال الايكلوجيا الحضرية إلا أن مجتمعاتنا تحتاج لتحليل وتمحيص الظواهر من منظور الخصوصية الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية لتشخيص الداء بدقة ووصف العلاج المناسب له فيما يخص القسم الميداني للدراسة فقد تأكد لنا من خلال اختبار فرضية الدراسية والإجابة عن التساؤل الرئيسي، حيث أتميز وقوفنا على جمل من الحقائق أهمها :

-أن المدينة عرفت تزايد سكاني حضري في العقد الاخير ناتج عن اسباب طبيعية وأخرى غير طبيعية كالهجرة الداخلية متمثلة في النزوح الريفي عبر أطراف المدينة وضواحيها، الذي أدى الى ازدياد البناءات العشوائية الى زادت بدورها بتشوه النسيج العمراني واختلالات بيئية (تلوث بصري) بالإضافة الى مشكلات وأزمات عدة شأنها شأن باقي المدن الداخلي الجزائرية التي عرفت تزايد في معدلات الهجرة الداخلية التي تسببت فيها الازمة السياسية التي عرفتها البلاد في التسعينيات، دفعت بالسلطات العمومية الى محاولة ايجاد حلول جذرية من خلال تبني سياسة القضاء على السكن الهش وإيجاد حلول بديلة تراعي حماية البيئة والمحافظة عليها غير التمثلات الاجتماعية للسكان اتجاه البيئة من خلال سلوكاتهم المتناقضة اتجاه البيئة جعل السكان يتعايشون مع التلوث البيئي بالنفايات الحضرية مما أنتج نمط جديد في المدن الجزائرية "**النمط** الريفي الحضري".

وعلى هذا الاساس يوصي الباحث بإعادة تشكيل واستحداث قيم بإمكانها ان تُقوم النظم الثقافية والاجتماعية والنظر في المكون الكلي للفرد بصفته هو الجاني والضحية في نفس الوقت، لهذا فالاستثمار في المورد البشري هو القوة الفاعلة التي بإمكانها ان تراهن عليها السلطات العمومية للمحافظة على النظم البيئية وعليه يقترح الباحث ما يلي:

*** على المستوى المحلي:**

– ان المدينة مرشحة ان تصبح من المدن الكبرى لهذا يستوجب وضع خطط مستقبلية للتكفل باحتياجات السكان وتحافظ على المقومات البيئية في نفس الوقت .

– ضرورة استحداث مديرية بالبلدية مهمتها تسير النفايات الحضارية من خلال وضع مخطط لتسيير النفايات وتخصيص مواقع لمخلفات البناء والورشات.

– ضرورة التخلي عن التسيير الاداري للنفايات والتوجه نحو التسيير الاقتصادي واعتبارها مورد لخلق الثروة المحلية.

– اشراك مؤسسات التكوين المهني في فتح اختصاصات تصب في خدمة تسيير النفايات والمحافظة على المحيط وتشجيع الشباب للاستثمار فيها عن طريق فتح مؤسسات مصغرة.

– ضرورة التوجه نحو تطوير النفايات المنزلية عن طريق الرسكلة والاسترجاع والتثمين خاصة اذا علمنا ان 80% من النفايات المنزلية قابلة للاسترجاع ولا يسترجع منها حاليا سوى 17%.

– غرس ثقافة فرز النفايات في المصدر وذلك بإشراك مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة، فالمدينة تحتوي على 58 مدرسة ابتدائية تسيرها البلدية فتسيرها البلدية فبإمكانها ان تستغل في عملية الانتقاء والفرز انطلاقا من المؤسسة التعليمية في حين أن ربة البيت باستطاعتها ان تقوم بعملية الفرز في المصدر(البيت) كما هو معمول به بالنسبة لجمع الخبز، ولا يكون ذلك إلا عن طريق حملات التوعية والحسيس.

– في ظل غياب المؤسسات الرسمية وظهور قيم اجتماعية مستحدثة ساهم في انتاجها الحي او"الحومة"يقترح البحث استحداث جائزة تشجيعية وتحفيز مالي لأحسن حي نظيف بالمدينة من اجل التكيف والاندماج في عملية التحسين الحضري والمحافظة على البيئة.

– خلق قنوات اتصال بين المكلفين بتسيير النفايات والسكان عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وفتح خط اخضر .

– من اجل مسايرة النمو الحضري وتحقيق التوازن والمحافظة على الاراضي الفلاحية يستوجب تخطي العوائق الطبيعية وإنشاء اقطاب جاذبة والتوجه نحو التمدد العمودي.

– تفعيل دور المؤسسات التنشئة الاجتماعية وتغيير الخطاب الديني وضرورة خروجه من المسجد إلى الميدان والتخندق مع مؤسسات المجتمع المدني ليلعب دوره في تنظيم وتقويم المجتمع والمحافظة على البيئة الحضرية.

ورغم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج وحقائق ميدانية تؤكد الارتباط الوثيق بين النمو الحضري الغير متزن وعلاقته بتدهور البيئة الحضرية، إلا ان تقاطع موضوع البحث وتشابكه مع مختلف الاختصاصات تجعل من دراستنا الراهنة غير كافية، ونضع موضوع البحث محل جدل ونقاش بين مختلف الاختصاصات وتطرح عدد من التساؤلات البحثية لتكون افاق مستقبلية اهمها:

–هل اليات وأدوات التعمير قادرة على تنظيم النمو الحضري الحالي؟

– كيف يمكن الموازنة بين النمو الحضري الحالي والمقومات البيئية ؟

– الى اي حد يمكن ان تساهم النفايات الحضرية في مداخيل الجماعات المحلية؟

– ما مدى مسايرة النظم الثقافية والاجتماعية للتحضر والحفاظ على البيئة في اطار التنمية المستدامة؟

– إلى أي حد يتم تطبيق اقتصاد المعرفة في مسايرة الدول الغربية لتبني نموذج المدن الذكية؟

على المستوى الوطني:

– من اجل وضع حد للنزوح الريفي يستوجب تنمية المناطق الريفية وتحسين الاطار المعيشي للسكان بهدف تخفيض نسبة نزوح السكان للمراكز الحضرية.

– يستوجب الاستفادة من التجارب الغربية في عملية تثمين النفايات واعتبارها مورد لخلق الثروة تساهم في الدخل الوطني و اعتبارها قيمة مضافة عن طريق فتح بورصة وطنية لتثمين النفايات كما هو الشأن في الدول الغربية .

– الاندماج في المبادرة العالمية لإدارة النفايات الحضرية عن طريق توثيق أواصر التعاون بين الدول من اجل العمل على الحفاظ على البيئة.

– انشاء مرصد وطني للقيم يديره خبراء في الاختصاص يعنى بتقويم السلوكات وتفعيل القيم المعطلة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

يعتبر النمو الحضري ظاهرة عالمية لما تشهده المعمورة من تكدس عمراني وبشري في المدن بصفتها مجال للجذب والاستقطاب البشري، غير أن إغفال وعدم توجيه هذا النمو وفقا لنظرة استشرافية مستقبلية محددة المعالم، يتحول هذا النمو إلى نمو حضري غير متزن، وتتعدد بذكر مشكلاته الاجتماعي، الاقتصادي والبيئية.

إن مشكلات التحضر تتعدد وتتباين من مجتمع لآخر، فبالإضافة للمشكلات المطروحة من قبل والمتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهرت مشكلات بيئية لها علاقة بالتحضر والنمو الحضري الغير متزن، وهو ما تشهده معظم المدن لاسيما مدن الدول النامية.

في هذا الإطار يأتي هذا المجهود البحثي المتواضع والموسوم ب"النمو الحضري وأثره على التلوث البيئي" سعينا من خلاله الوقوف على آثار تطور ونمو إحدى المدن المتوسطة التي شهدت نمو حضري سريع، غير منظم وعشوائي لم يكن متوقع بهذه الكيفية.

حيث شهدت المدينة في العقود الأخيرة توسع في مجالها العمراني، وصلت إلى حد دمجها في مناطق النطاق المجاورة لها، مما أسفر على عدة مشكلات هي في الأصل من إفرازات التعمير والتحضير، فبالإضافة إلى المشكلات ذات العلاقة بالتنمية بصفة عامة، ظهرت مشكلات ايكولوجية تمثلت في التلوث البيئي الحضري، بمختلف إضافة أثرت على المجال الحضري وعلى مورفولوجية المدينة بل تعدت إلى الإنسان باعتباره الفاعل الأساسي في تفاقم الأزمة والمتأثر المباشر منها، الشيء الذي جعل السلطات المحلية غير قادرة لوحدها لحل الأزمة وتبقى محاولتها ظرفية تفتقد للنجاعة، الأمر الذي يتطلب التصدي للظاهرة ومحاولة إيجاد حلول وبدائل تتصدى لمشكلة تلوث البيئة الجوية من خلال الكشف عن العلاقة بين النمو الحضري الغير مخطط وتلوث البيئة الجوية وتسليط الضوء على التكدس العمراني والتوسع الأفقي للمدينة الذي كان على حساب الأراضي الزراعية، عرض جميع الاتجاهات في هذا السياق جاءت محاولتنا البحثية من متطور السوسيولوجي، ولتحقيق هذا المسمى قسمت الدراسة إلى قسمين قسم نظري وقسم ميداني، كل قسم تضمن أربعة فصول كمحاور رئيسية، بالنسبة للقسم النظري المعنون بالإطار النظري والتصوري للدراسة، تناول الفصل الأول منه إشكالية الدراسة انتهت بتساؤل رئيسي مفاده: ما علاقة النمو الحضري والتوسع العمراني الغير متزن بالتلوث البيئي؟ هذا التساؤل فتح لنا المجال لصياغة فرضية رئيسية تمثلت في: للنمو الحضري الغير متزن علاقة بتزايد معدلات التلوث البيئي كانت نتاجا لمؤشرات ذات ثلاثة أبعاد

رئيسية هي البعد الاجتماعي والثقافي، البعد الديموغرافي والعمراني، والبعد الاقتصادي والبيئي، ومن أجل اختبار الفرضية الرئيسية وتحليلها، رأينا من الضروري تفكيكها إلى فرضيات فرعية تمثلت في:

1-كلما زادت معدلات الهجرة داخل المدن زاد من تدهور البيئة؛

2- النمو السكاني والتوسع العمراني الفوضوي يؤدي إلى انتشار النفايات بشتى أنواعها؛

3- إن التزايد السكاني وما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط أدى إلى تشويه البيئية الحضرية؛

4- يؤدي النمو الحضري غير المتزن على تفاقم المشكلات البيئية وانتشار الأمراض والأوبئة.

كما تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة فتراوحت بين دراسات مشابهة وأخرى مماثلة.

وتناول الفصل الثاني المداخل النظرية المفسرة لموضوع الدراسة مع التركيز على التراث السوسيولوجي الذي تطرق لمتغيرات الدراسة في سياقه التاريخي.

أما الفصل الثالث المعنون بـ: النمو الحضري والتلوث البيئي تم التركيز على النمو الحضري بين التجربة الغربية وواقع الدول النامية، مرورا بالنمو الحضري في الجزائر ثم علاقة النمو الحضري بالتلوث البيئي والموقف الدولي منه وأخيرا أزمة المدينة الجزائرية.

وفيما يخص الفصل الرابع خصصناه لتلوث البيئة الحضرية مع التركيز على أنواع التلوث ومسبباته أثاره ثم انتقلنا إلى التحليل السوسيولوجي لظاهرة التلوث في البيئة الحضرية.

أما القسم الثاني للبحث والمعنون : بالإطار الميداني للدراسة وشمل بدوره أربعة فصول، تعرضنا في الفصل الخامس منه للنمو الحضري والتطور العمراني لمدينة خنشلة مع التركيز على أسباب وملامح النمو الحضري للمدينة ،ثم عرجنا إلى التحليل السوسيولوجي للنمو الحضري بمدينة خنشلة وعلاقته بالتلوث بالنفايات الصلبة كمشكلة حضرية وكيفية مواجهتها، أما الفصل السابع، خصصناه لمجالات الدراسة والإجراءات المنهجية، وقد قسم المجال المثالي إلى المجال العام المتمثل في (مدينة خنشلة) أما المجال الخاص فيكمن في ثلاثة أحياء بالمدينة وهي(حي النور في عين الكرمة، حي 1 ماي المعروف 120 سكن)، ونظرا لطبيعة البحث تم الاعتماد على عدة مناهج قصد تغطية الموضوع في كل جوانبه، وقد استخدم المنهج الوصفي لارتباطه بالموضوع، كما استعنا بالمنهج التاريخي والمقارن في بعض الأحيان، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي في تحليل البيانات الكمية، أما الأدوات المستخدم فتمثلت في الملاحظة، استمارة الاستبيان التي حملت 39 سؤال ودليل مقابلة تمثل في 12 مقابلة فردية لمسؤولين

محلين وبعض المنتخبين، بالإضافة إلى الاستعانة بالتقارير والإحصائيات الرسمية والاطلاع على بعض الوثائق وللسجلات الرسمية التي تخدم الموضوع.

وفيما يخص تحديد العينة وأساليب اختبارها، فقد تم الاعتماد على العينة العشوائية تمثلت في العينة العنقودية المتعددة المراحل لأنها بعدد دراسة المساحة جغرافي محددة (مدينة خنشلة) والى تحتوي على 133 حي وكل حي يحتوي على عدة شوارع بلغ تعدادها الإجمالي 1754 شارع أما عدد السكان فقد بلغ 1281911 ساكن، من هذا المنطلق أخذنا عينة لثلاثة أحياء هي(حي النور، حي عين الكرمة وحي 1ماي) حيث أخذنا 10 من مجموع المساكن لكل حي وبذالك بلغت عينة الدراسة 89 مفردة.

كما تم الاستعانة بالعينة الغير عشوائي بالنسبة لدليل المقابلة وهي العينة العمرية.

وأخيرا خلصنا إلى الصعوبات التي واجهت الباحث سواء في جانبها النظري، والميداني.

أما الفصل الثامن المعنون بعرض وتحليل البيانات الميدانية وتفسيرها ومناقشة النتائج، فبعد القيام بجمع البيانات وتبويبها وتفريغها في جداول بسيطة ومركبة وتحليلها وعرض وتحليل نتائج المقابلة تمكننا من استخلاص النتائج الهامة المتمثلة في:

* تعقد المشكلات المدينة مرده اساسا الى الارث الكولونيالي الذي ترك بصماته واضحة المعالم في النسيج الحضري للمدينة وهيكلها من خلال تفشي الاحياء المتخلفة وانتشار احزمة الفقر اضفت على مورفولوجية المدينة اللاتجانس العمراني وأصبحت مصدرا للتلوث البيئة الحضرية وذلك بنسبة 78.86%

* معدلات سكان المدينة في حالة تزايد مستمر وبشكل متسارع جراء النمو الديمغرافي والنزوح الريفي الذي تتحكم فيه بصفة اكثر القرابة من خلال اتباع بعض الاقارب اضفى على المدينة تقسيم مكاني اجتماعي تتحكم فيه بصفة اكثر القرابة والانتماء للعشيرة وذلك بنسبة 30.33% بالإضافة الى دوافع امنية خلال الازمة السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد خلال التسعينات وذلك بنسبة 23.59% .

* النمو الحضري الحالي الذي تشهده المدينة لم يأخذ طريقه بشكل متوازن فهو نمو خطي وادى الى تركز السكان في مناطق دون الاخرى مما سمح بظهور احياء مهيمنة كحي طريق العيزار بالقطب العمراني الجديد الذي يتجاوز 114هكتار اقتطعت من اراضي فلاحية ادت الى الالتحام مع المناطق البيئية حضرية بالإقليم بلدية انسيغة والقطب العمراني الحديث النشأة والذي يقدر بـ87هكتار والمنجز في مخطط شغل الاراضي رقم 15 باتجاه طريق عين البيضاء وهو ما عيرت عنعه نسبة 52.24%

*كشفت الدراسة على ان المشكلة البيئية في المدينة تحدد اساسا في انتشار القمامة المنزلية ومخلفات المنشآت المصنفة ومخلفات الاسواق الفوضوية والتجارة الموازية وذلك بنسبة 75% .

* ظهور نمط جديد هو نمط الريفي الحضري والذي يزاوج بين السلوكات الحضرية والريفية وتأثير الثقافة الفرعية من خلال تبني بعض السلوكات الريفية والتي تعرقل عملية التكيف والاندماج والحضري وذلك بنسبة 47.19%.

* تفشي الامراض الوبائية كالربو والالتهاب الكبدي الفيروسي حيث تعتبر المدينة منطقة وبائية لتفشي هذا المرض وذلك بنسبة 29.21%.

* هشاشة البنية التحتية وسوء التخطيط جعل المدينة تتعرض للفيضانات الموسمية وذلك بنسبة 18%.

* انعدام مذبح خاص للدواجن مما ادى الى نشوء مذابح عشوائية في المستودعات والقرى المجاورة للمدينة وترمى مخلفات على ضواحي المدينة ومداخلها مما ينذر بكارثة بيئية ويهدد الصحة العمومية وذلك بنسبة 70.7%.

* نقص الامكانيات المادية والبشرية تعرقل عملية تسير النفايات وذلك بنسبة 22.47%.

قائمة المراجع.

قائمة المراجع.

أولا: الكتب باللغة العربية .

- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، الجزء الأول دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

- ربحي عليان عثمان غنيم مناهج وأساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار الصنف للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

- عبد الهادي أحمد الجوهري وآخرون، مدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث مصر، 2002.

- إبراهيم سليمان عيسى، تلوث البيئة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2000.

- ابراهيم توهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد دلهي، التهميش والعنف الحضري، مخبر الإنسان والمدينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2004.

- إبراهيم سليمان العيسى، تلوث البيئة، أهم قضايا العصر، المشكلة والحل، دار الكتب الحديث، الأزهر، مصر ط1، 2002.

- ابراهيم مُحَمَّد عباس، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

- أبو صبيحة، كايد عثمان، جغرافية المدن، الجامعة الأردنية عمان، الأردن، ط1، 2003.

- أحمد التكلاوي، أساليب حماية البيئة العربية من التلوث، مدخل إنساني تكاملي، مركز الدراسات الأكاديمية، نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.

- أحمد السروري، التلوث البيئي، المصادر التأثيرات المكافحة التحكم، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2000.

- أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.

- أحمد كمال وآخرون، علم الاجتماع الحضري دراسة بنائية وظيفية للمجتمع الحضري، دار الجيل للطباعة القاهرة، 1976.

- أحمد مُحَمَّد موسى، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، المكتبة العصرية المنصورة، مصر، ط1، 2007.

- أحمد ملحة، الرهانات البيئية في الجزائر، مطبعة النجاح بن عكنون، الجزائر، 2000.

- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الأزارطية، الإسكندرية، مصر، د س.

- اسكندر نبيل رمزي، الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998.

- اسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.

- السيد الحسيني، الإسكان والتنمية الحضرية، دراسة الأحياء في مدينة القاهرة، مكتبة غريب، مصر، ط1، 1991.

- السيد الحسيني، المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة، القاهرة، ط2، مصر، 1981.

- السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان المكتب العلمي للكمبيوتر في النشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 1997.

- السيد حنفي عوض، سكان المدينة بين الزمان والمكان المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، د س.

- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحض ري بين النظرية والتطبيق، دالر المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1997.

- السيد عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة،الجامعية، القاهرة، 1999.

- السيد عبد لبعلطي، علم الاجتماع الحضري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

- الشريف رحماني، الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني ملفات التهيئة العمرانية، وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية دون سنة ط.

- العساف صالح بن أحمد، المدخل في البحث والعلوم السلوكية دار أسامة، ط3، الرباط، المملكة العربية السعودية، 2002.

- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

- بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000.

- بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، أسس المناهج الاجتماعية ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2012.

- جابر عوض حسن، الإنسان والبيئة من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتبة الإجتماعية، الأزارطية، الإسكندرية، مصر، د س.

- جمال الدين السيد صالح، الإعلام البيئي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 2003.

- حسن أحمد شحاتة، البيئة والمشكلة السكانية، مصر عربية للطباعة والنشر، القاهرة مصر، 2001.

- حسين رشوان، المدينة المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ط6، 1998.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث، الأزارطية، الإسكندرية، مصر، 1998.

- حسين عبد الحميد رشوان، البيئة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع البيئة، جامعة الإسكندرية، مصر 2006.

- حميد خروف وآخرون، الإشكالات النظرية والواقع، مجتمع المدينة النموذجي، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999.

- خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

- خليل عبد الهادي البدو، علم الاجتماع السكان ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

- رائف مُحَمَّد لبيب، الحماية الإجرائية للبيئة من المراقبة إلى المحاكمة، دار النهضة العربية، القاهرة ط1، 2012.

- رجاء محمود بوعلام، مناهج البحث الكمي والنوعي والمختلط دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2013.

- رشيد زرواتي، تدريبات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، دار هومة للطبع والنشر، الجزائر، 2008.

- رشيد زوزو، الهجرة الريفية في الجزائر، تحليل سوسيولوجي وأهم مظاهر التغيرات في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 1991.

- سامح غرابية، يحي الفرحان، المدخل إلى علوم البيئة دار الشرف، عمان، الأردن، ط3، 1991.

- سعيد ناصف، المدينة الإسلامية، دراسة في نشأة التحضر مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1999.

- شحاتة حسين أحمد، البيئة والمشكلة السكانية، مصر عربية للطباعة والنشر، 2001.

- صالح الوجلي الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قارويش، ليبيا، ط1، 2002.

- صالح بن مُحَّد الصغير، الأبحاث، الأطر النظرية لعلم الاجتماع البيئي ودورها في الأبحاث البيئية، دراسة نظرية جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، دس

- صالح محمود وهي ابتسام، درويش العلجي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2003.

- صالح محمود وهي وابتسام الدرويش العلجي، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002.

- صحر فتحي مبروك وآخرون نحو دور فعال للخدمة الإجتماعية في تحقيق التربية البيئية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط1، 2004.

- عامر فندجي، البحث واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعةن الأردن .

- عبد الإلاه أبو عياش، اسحاق يعقوب القطب، الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية وكالة المطبوعات، الكويت 1999

- عبد الإلاه أبو عياش، المدينة العربية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.

- عبد الحميد أحمد رشوان، مشكلات المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعية، الاسكندرية مصدر، 2005.

- عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران والسكن والإسكان، مقيد الإنسان والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين أمليلة الجزائر، 2007.

- عبد الرحمن الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثاني، مكتبة المدينة.

- عبد الرحمن بن مُحَّد ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة 2002.

- عبد السيد غلاب ويسرى عبد الرزاق الجوهري، جغرافية الحضر، دراسة في تطور الحضر ومناهج البحث فيها، دار الكتب الجامعية ط1، 1972.

- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التمية والتخطيط ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، الطبعة التجارية، د س ن.

- عبد الله عطوي، جغرافيا المدن، الجزء الثالث دار النهضة العربية بيروت، لبنان، ط1، 2003.

- عبد الله مُحَّد حامد، الاقتصاد العمراني مع التطبيقي على المدن العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1995.

- عبد المحي محمود، حسين صالح، الصحة العامة بين البعد الاجتماعي والثقافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003.

- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

- عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- عزوز كردون وآخرون، البيئة في الجزائر، التأثيرات على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية، دار الهدى، عين أمليلة، الجزائر، 2001.

- علي المانع، جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1996.

- علي زين العابدين عبد السلام، مُحَمَّد بن عبد المرضي عرفات، تلوث البيئة ثمن المدينة، المكتبة الأكاديمية القاهرة، ط1، 1992.

- علي عبد الرزاق جلي وآخرون، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الإسكندرية، د س.

- عماد مُحَمَّد ذياب الحفيظ، البيئة، حمايتها، تلوثها، مخاطرها، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

- فادية عمر الجولاني، علم افجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة الأزارطية، مصر، 2006.

- فتحي أبو عيانة دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

- فضل دليون المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1999.

- مُحَمَّد الجوهري، علم الاجتماع التطبيقي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، 2008.

- مُحَمَّد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

- مُحَمَّد السيد عامر، المشاركة الشعبية لحماية البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2002.

- مُحَمَّد السيد غلاب وآخرون، جغرافيا الحضر، دراسة في تطوير الحضر ومناهج البحث فيها، الطبعة الأوى، القاهرة دار الكتب الجامعية، 1972.

- مُحَمَّد حافظ، النمو الحضري في المجتمع المصري، دراسة نهائية تاريخية، دار سعيد رأفت للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1987.

- مُحَمَّد رابح، البيئة المسببة، مشاكل البيئة في الجزائر غداة الألفية الثالثة مطبعة مينور، الجزائر، 1999.

- مُحَمَّد شفيق، البحث العلمي، الخطوط المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة القاهرة، مصر 2001.

- مُحَمَّد عاطف غيث، غريب مُحَمَّد السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ط3، 1989.

- مُحَمَّد فائز بوشدوب، التنمية المستديمة في ضوء القانون الديوان، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة، الجزائر، 2002.

- محمود الكردي، التحضر، الكتاب الأول، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.

- مربيعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر المؤسسة الوطنية لكتاب الجزائر، 1984.

- مصطفى الخشاب، علم الاجتماع الحضري، المكتبة الإنجلومصرية القاهرة، 1986.

- مصطفى عبد اللطيف عباسي، حماية البيئة من التلوث دار الوفاء الإسكندرية، مصر، ط1، 2004.

- منير عبد الله كرداشة، علم السكان الديموغرافيا الاجتماعية عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009.

- مولود بهرام، خضر وآخرون، علم البيئة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1992.

- نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة ونظم ومتطلبات ISO 1400، دالر المسيرة، عمان، الأردن ط1، 2007.

- نساء الخولي، أزمة السكن ومشاكل الشباب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

- نسمات عبد القادر، سيد توتي، إشكالية التسليح والطابع دار الكتب، القاهرة، 1981.

- هالة منصور، محاظرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري، المكتبة الجامعية، الأزارطية، مصر، دس.

- هاني عبيد، الإنسان والبيئة، منطوقات الطاقة والبيئة والسكان، دار الشرف، عمان، الأردن 2000.

-رشيد زرواتي، تدريبات منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2000.

-مُحَّد الجوهري، علم الاجتماع الريف الحضري، دار المعرفة الجامعية، الأزارطية، مصر، 1997.

- ثانيا: الكتب المترجمة

- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر ترجمة بن اناسي، المطبعة التجارية، الجزائر 1980.

- روبير اوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، لبنان ط2، 1982.

- جيرارد يريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، ترجمة مُحَّد الجوهري، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1987.

- برنارد ذوتية، السكن الحضري في العلم الثالث، ترجمة، على بهجة الفاظلي، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.

- انول باتشيرجي، ترجمة خالد بن ناصر بل حيان، بحوث العلوم الاجتماعية، المبادئ والمناهج والممارسات الطبعة العربية 2015، دار الباروزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- موريس أنجرس منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، تدريبات عملية، ط2 منفتحة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

ثالثا: المعاجم والقواميس.

- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات، العلوم الاجتماعية مكتبة البناء، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت، 1913.

- مُحَمَّد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأزارطية، مصر، 2006.

- إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة العربية المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1975.

رابعا: الرسائل والأطروحات الجامعية.

- أبوزيد منصور، تزايد النمو السكاني وأزمة العمران العمران البيئي، ماجيستير، جامعة النجاح، فلسطين2011.

- أحمد خليفي، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في العالم الثالث، دراسة نموذج الجزائر، رسالة مجستير، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991.

- بن سعدي اسماعيل، الثقافة والعمران، دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر (2002/2001).

- بن شرقية الزهرة، تأثير الهجرة الريفية على التكيف الاجتماعي والثقافي بالوسط الحضري، دراسة ميدانية ببرج بوعريريج مذكرة ماجيستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2010/2009.

- سلوى عبد الفقاج مُحَمَّد، النمو الحضري وتلوث البيئة، دراسة للمشكلات الاجتماعية لتلوث البيئة من منطقة صناعية بالقاهرة الكبرى، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة الميناء، القاهرة، مصر 1988.

- شيماء صبري الليثي، التلوث البصري في الأحياء السكنية الجماعية بمدينة باتنة، حالة 1020 سكن، رسالة ماجستير في الهندسة، كلية الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2015/2014.

- عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، الآثار الاجتماعية والديموغرافية للنمو الحضري في العراق، محافظة أريقل نموذجا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تونس، 2000.

- عبد الحميد دليمي، النمو الحضري وأزمة الإسكان مدينة قسنطينة نموذجا، دراسة معمقة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1985.

- عبد العزيز رسمال، الحراك الاجتماعي في الجزائر، دبلوم دراسات معمقة، معهد العلوم الاجتماعية، 1993.

– عبد القادر عوينات، تحليل الآثار الاقتصادية البيئة من في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2008.

– علاء سليم أسعد صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي، مجستير دراسة تحليلية لمدينة نابلس، كلية الدراسات العليا، جامع النجاح، نابلس، فلسطين، 2006.

– مُحَّد صافيتا، ظاهرة التحضر او البيئات الحضرية في الوطن العربي واقعها، سماتها، مشكلاتها، الآفاق المستقبلية لتطويرها، بحث مقدم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة دمشق، سوريا، د س ن.

– مُحَّد فاضل بن شيخ الحسين، البيئة الحضرية في مدن الواحات وتأثير الزحف العمراني على توازنها الإيكولوجي أطروحة دوكتوراه، كلية الهندسة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001/200.

– محمود الكردي، النمو الحضري، دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر، أطروحة دكتوراه (منشورة)، مطبعة دار المعارف، مصر، 1980.

– مسعودة عطال،النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، مدينة باتنة نموذجا، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

خامسا: المجالات والدوريات والجرائد.

– أحمد لعمى، إشكالية العلاقة التناقضية بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مقاربة توقيفية، مجلة الباحث، العدد 2003/12.

– أحمد مجدي حجازي، أزمة القيم، مجلة الديموقراطية القاهرة، الأهرام، العدد 09، 2003.

– أحمد مجدي حجازي، ازمة القيم، مجلة الديموقراطية، القاهرة، الأهرام، العدد 9،مصر، 2003.

– آسيا قاسمي، التنمية المستدامة بين حق الاستغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، ملتقى دولي حول السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، الآفاق، باحة تونس 26، 27 أفريل 2012.

- البشري مُحَمَّد عبد العظيم عثمان أحمد الإمام، التحضر في الدول النامية، بحث مقدم في جامعة الخرطوم، ص 03.

- البشير تليلي، البداوة المطاردة، ملاحظات أولية للبحث في أثر فعل الحداثة في البداوة، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، الجمعية العربية لعلم الاجتماع ومركز دراسات الوحدة، العدد الثاني، ربيع 2008.

- الجزائر، البيئة، جلة حورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، العدد 01، الدزائر، 1999.

- الطاهر جاسم تميمي،مسارات التحول الحضري، مجلة المدينة العربي، الكويت، 1985.

- بلقاسم سلطاني، ملاحظات حول استخدام الاستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدى في البحث السوسيولوجي مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06 جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة الجزائر، أكتوبر 2002.

- جريدة الخبر اليومية، " توقع خلو شمال أفريقيا من السكان عام 250، " العدد 8163 بتاريخ 16 ماي 2016.

- جريدة الخبر اليومية، إسماعيل بوزيدة" البيئة في الجزائر، تحديات كبيرة وإجراءات ضئيلة" العدد 7417، بتاريخ 2004/04/27.

- جريدة الخبر اليومية، مراد محامد" الدولة تفشل في تسيير البالوعات، " العدد 3151بتاريخ 18 أوت 2015.

- جويدة عمر، دراسات اقتصادية،مجلة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 05 مارس 2005.

- حسين اسماعيل علي، المؤشرات الحضرية لمدينة كلار، دراسة في علم الاجتماع الحضري، مجلة كلية الاداب، جامعة كرميان، كلية التربية، العراق، العدد 101.

- ساسي سفيان، المسئولية البيئية في المؤسسة الصناعية (حالة الجزائر)، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد الثاني، لبنان، 2013.

- شويشي زهية، البيئة في الجزائر، التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجية الحماية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 16 ديسمبر 2012.

– عادل عوض، بيئة القرن الواحد والعشرين، دمار البيئة، دمار الإنسان، مجلة العربي، الكويت ط1، العدد 48، أفريل 2002.

– عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، نظريات النمو الحضري والتحضر المجتمع، مجلة الحوار اعتمدت، العدد 2011/3575.

– عبد الحميد بوقصاص، تطور السكان في المجتمع الجزائري وثنائية (الريفي الحضري) مجلة الأسرة والمجتمع.

– عبد الحميد دليمي، المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع،مجلة العلوم الإنسانية جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 12 نوفمبر 2007.

– عبد الرحمن برقوق، ميمونة مناصرية، الضبط الاجتماعي كوسيلة للحفاظ على البيئة والمحيط العمراني، مجلة العلوم الإنسانية جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 12،2007.

– عبد العالي دبلة، الاتجاهات البيئية المعاصرة وأزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة، مقاربة ثقافية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 05، مارس 2013.

– فريد بوبيش، بلال بوترعة، تلوث البيئة الحضرية والصحة مقاربة سوسيولوجية، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية جامعة الوادي، الجزائر، العدد3، سبتمبر 2013.

– فوزية يودقة، وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية إنسانيات، العدد 45، 2009.

– قاسم الريداوي، النمو السكاني والتنمية الحضرية في سلطة عمان مجلة جامعة دمشق سوريا، المجلد 26، العدد الأول والثاني، 2010 .

– ليندة شناقي، تنمية الوعي البيئي عند أفراد المجتمع مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر العدد 01، مارس 2012.

– مُحَّد بومخلوف، المشكلات الحضرية الراهنة والتحريات المستقبلية للمدن الجزائرية،مجلة الباحث الاجتماعي، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 07، مارس 2005،.

- مُحَّد بومخلوف، المشكلات الحضرية الريفية والتحريات المستقبلية للمدن الجزائرية، مجلة الباحث الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الباحث الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 07مارس 2005.

- مؤيد محمود حمد المشهدان، بيلو رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية الكويت، العراق، المجلد 5، العدد16، نيسان، 2013.

- نبيل حميدشه، المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 08 جوان.

- وهيبة سليمان، سكان المدن الكبرى يبدؤون بالنزوح إلى الأرياف، المدن الكبرى فقدت طعمها، جريدة الشروق اليومي، العدد 4636، تاريخ الإطلاع 2015/02/02.

- يحي وناسي، تبلور التنمية المستدلية من خلال التجربة الجزائرية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة بلقايد بوبكر تلمسان، الجزائر، العدد 01، 2003.

سادسا: المواثيق والتقارير.

- الأمم المتحدة، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ من 14 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015.

- الديوان الوطني للإحصاء، الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 1998.

- الديوان الوطني للإحصاء، التعداد السكاني، 2014.

- الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري لولاية خنشلة، حصيلة النشاطات سنة 2014.

- المجلس البلدي لبلدية خنشلة، مديرية العمران، شرطة العمران وحماية البيئة، التقرير السنوي لنشاطات المصلحة لسنة 2014.

- المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، مصلحة الحالة المدنية 2015.

- المجلس الشعبي البلدي لبلدية خنشلة، تقرير حول التعداد السكاني خاص لإدخال المعلومات (GPS) مصلحة الإحصاء، سنة 2014.

- المجلس الشعبي البلدي، مصلحة خزينة البلدية، التقرير السنوي لإيرادات البلدية الخاصة بضريبة الأفراح 2014.

- المؤسسة العمومية الولائية لمركز الردم التقني لولاية خنشلة، مصلحة الفوترة، التقرير السنوي 2015.

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (البويب) تقرير حول توقعات البيئة العالمية، عالم الترجمة، المنامة، مملكة البحرين، 2004.

- دليل خنشلة الثقافي، دار الثقافة علي سوايحي.

- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية خنشلة، الدليل الولائي للأحصاء، 2014.

- مديرية البيئة لولاية خنشلة، تقرير حول النفايات المنزلية وما شابهها، 2014.

- مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة تقرير حول مخطط التسيير والتعمير المعدل هاتين البلديات خنشلة، أنسيغة، الحامة، 2004.

- مديرية التهيئة والتعمير، لولاية خنشلة، مخطط شغل الأراضي.

- مديرية النقل لولاية خنشلة ، التقرير السنوي، المقدم للمجلس الشعبي الولائي لسنة 2014.

- مديرية نفطال لولاية خنشلة، المصلحة التجارية، إحصائيات سنة 2014.

- هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الشعبية السكان، التقرير الموجز، السكان والبيئة والتنمية، نيويورك، 2001.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، دار الحقائق الشراقة، الجزائر، 2005.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة، الوكالة الوطنية للنفايات، تسيير النفايات بالجزائر، 2012.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، البرنامج الوطني لتسيير النفايات 2004/2002.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، الوكالة الوطنية للنفايات، تقرير حول نفايات النشاطات المنزلية د س ن،

– وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000، الديوان الألماني للتعاون التقني بالجزائر، 2001.

سابعا: المراسيم والقوانين.

– القانون الدولي للتلوث، الأمم المتحدة، 1984.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، القانون 29/90 المؤرخ في 1990/12/2.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدسموقراطية الشعبية العدد 37، المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 17 جويلية 2012 المتضمن تقسيم المؤسسات المصنفة.

– الجريدة الرمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، المؤرخ في 20جوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

– الأمر رقم 85/01 المؤرخ في 1985/08/13 المتضمن تسوية البناءات الفوضوية المنجزة قبل 1985.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 05، القانون 03/87 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية.

– القانون رقم 08/90 المؤرخ في 1990/04/07 المتضمن القانون الأساسي للبلدية.

– التعليمة الوزارية رقم 08/01 المؤرخ في 2008/08/04 الصادرة عن وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والمتعلقة بتسيير شبكة القضاء على النفايات النشاطات الصحية، 2008.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/20 والمتضمن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، قانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وغزالتها.

ثامنا: المراجع باللغة الأجنبية.

Bource W. Tuckman , conducting educational research, fourth edition haicourt, Barce company 1994.

- Direction de l urbanisim et de la construction, PDAU centre commercial revisé khenchla, Nsigha , Elhamma 2014.

- Maurice Angees, initiation patrique a la methodologie des sources humain, collections technique des recherches, casbah, Alger, Alegeries, 1977.

- Parc R, la ville chicago, the university of chicago press, version Francaine augmenté, l ecole de Chicago naissance de l ecologie urbain, Paris Ed champ urbain .1979.

- Rahim Aguéjdad, Etalement Urbain et Evalution Dochout,ecole sochorale de science univ.de rennes 2, France ,2009.

-Cherif Rahmani, la croissance urbaine en Algerie ODU.1982.

-Data from united nation demography year Brook, 1974.

-Direction de l urbanisim et de ce construction de 1ere wilaya de khenchela PDAU centre commercial revise cleudu….

-Grace J. Forme d'une Ville, José Corti, Paris, 1985.

-Guneralp. B and stoks,Fuxures of global…….Depart of geography, Texas College school…….2013.

-K-Newland (1998), citylimits- emerging constiaints on urban growth, world watch paper N:38 Washingiton /DC world watch.

-Mouhamed.kalf, environnment , public, health expert, Dubai, manicipatily, Dubai.UAE, reycee, l alegerie ou C espace retrouvé, media puis, Alegerie, 1993.

-Nicol Berthier, les techniques d enquéte en service social, methodes et exercices corriges Aemoud colin Paris, 1999.

-Piere Dsenar, la mondialisation, Theorie enjeux et Debat.4eme edition, armound colin,2004.

-R.G.P.H , 1966,1973,1998 : Dounées statistique N : 311, l urbanisation en alegerie, 2001.

-Toofik Geroudj : guide de PDAU, et POS ,OP.UT.

-United Nation : Pet Elina Berchal (1995) habitat and Urban Economy……

-United Nation: (1995), world urbanization prospects, the 1994 revision……

-World resources 1996-67, the urban environement , NY.

-world resources institute (1996). The world resources 1996-67 NY, Oxford university press.dta tables A-1

تاسعا: المواقع الإلكترونية.

- أحمد هاشم، عشوائية العمران والاختلال البيئي بين الريف والحضر، المتاح في الموقع: www.feedo.net/environnement/environnemental تاريخ الاطلاع 2014/08/10.

- الديوان الوطني للإحصاء وكالة الأبناء الجزائرية، حضيرة السيارات، إحصاء أكثر من 5.4 مليون مركبة المتاح في الموقع www.aps.dz/ar/economie/18733 تاريخ النظر 2015/11/12.

- الشروق اليومي، جريدة يومية، النفايات المنزلية في الجزائر، المتاح في الموقع www.echourouk:175517.online.com/aranewالمسترجع بتاريخ 28 ماي 2016.

- الصحراء الكبرى المتاح في الموقع http://arwikipédia.org/wikiالمسترجع 2015/03/20.

- بان كي مون، ديو+20، المستقبل الذي نبتغيه، موقع الأمم المتحدة المتاح في www.ur.org./ar/susfainable futur about.shtail .

- ثناء عطوي، المدن وسيكولوجية الأمكنة، صحيفة الوحدوي الإلكترونية المتاح في الموقع alwahdawi.info/index.php ?option.com.تاريخ الاطلاع 2013/09/13.

- حازم البيبلاوي، هل كان مالقوس على حق، جريدة الأهرام المصرية، المتاح في الموقع www.hindowi.org/blogs/c84 تاريخ النظر 2015/05/15.

- حرب العشرية السوداء في الجزائر المتاح في الموقع:www.wikipédia.org/wiki تاريخ النظر 2013/09/10.

- حمدي هاشم، الحضور البشري وأزمة العمران البيئي، معنى جودة الحياة، المتاح في الموقع www.fead.net/environmentproblems/emment تاريخ النظر 2013/09/04.

- عبد الباقي عبد الجبار الحيدري، نظرة ابن خلدون لظاهرة النمو الحضري، الحوار التمدن، العدد 3575 المتاح في الموقع www.alhear.org/debat/show.art.arp تاريخ الإطلاع 2013/09/10.

- عثمان علي أميمن، الغش كمظهر من مظاهر انتشار اللامعيارية في المجتمع، جامعة ناصر، المتاح في الموقع fowm.ok.eg.com المسترجع بتاريخ 2015/05/10.

- عمر المنصور، النمو السكاني المتسارع وأثره على البيئة، أزمة الموارد، نضوب النفط، نضوب المياه، المتاح في الموقع: www.resourceries.com تاريخ الإطلاع، 2014/08/10.

- قاسم زكي، النشر العلمي صوائب ومصائب، منظمة المجتمع العلمي العربي، قطر المتاح في الموقع www.arso.org/delailed/200-dc8 المسترجع 2015/07/07.

- مجدي مُحَمَّد رضوان وآخرون، تأثير النمو الحضري على البيئة العمرانية بالمدن النامية، المؤتمر الأول للبحوث الهندسية، القاهرة، مصر، 1991، المتاح في الموقع kenanouline المسترجع بتاريخ 2016/05/01.

- مُحَمَّد الشقراوي الشمال، البيئة والإنسان، علاقات ومشكلات من منظور اجتماعي، المتاح في الموقع. http://www.ag/meng.com.shawthrend php?p714 بتاريخ 2015/11/10.

- مدونة العمران في الجزائر المتاح في الموقع digiuibs.blogspot.com/201305/blog-posthtml المسترجع بتاريخ 2015/08/12.

- معمر بلعيدي، السياحة في مدينة خنشلة واقع وآفاق المتاحة في الموقع maqth.com المسترجع بتاريخ 2015/08/25.

- مهران هشام، نحو تنمية عمرانية متوازنة ومتجانسة في المدن المصرية، البيئة والعمران المتاح في الموقع kianonline.com/cesus/dr mahraw 220/post المسترجع بتاريخ 2015/03/10.

- موقع الإذاعة الجزائرية، حصاد بـ 2014، أزمة السكن ترجيل مليون وحدة سكنية المتاح في الموقع www.radioalgerie.dz/nous/or/article تاريخ النظر 2016/05/10.

- نزهة بن سليمان، تنظيم المكان بالدار البيضاء أطروحة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الدار البيضاء، المغرب، 1982. المتاح في الموقع faculty.ksu.edu.sa/18599/page/pub.arp تاريخ الاطلاع2013/08/14.

- هاشم بشير، تطور الاهتمام الدولي بالبيئة، المدونة القانونية، المتاح في الموقع: www.bondi-blogspot.comتاريخ الاطلاع 2014/12/12.

- هاشم نعمة، سمات النمو الحضري في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد 2008/2162، المتاح في الموقع: www.dhewar.org/debat/show.art.arp?ait.تاريخ النظر 2013/09/20.

- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، دولة صناعية جديدة المتاح في الموقع ra.wikipidia.org/wiki تاريخ الإطلاع 2013/09/04.

- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، روما القديمة، المتاح في الموقع wikipédia.org/wiki تاريخ الاطلاع 2013/07/15..

- ياسر محجوب، بيئة التلوث البصري، المتاح في الموقع kenanonline.com المسترجع بتاريخ 2015/08/09.

الملاحق

الملحق الأول:

نموذج استمارة

الاستبيان الموجهة لعينة

البحث.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع المدينة – تنظيم و تنمية المدينة –

رقم الاستمارة : .....

تاريخ ملأ الاستمارة:.....

استمارة بحث بعنوان

النمو الحضري و أثره على التلوث البيئي

مدينة خنشلة نموذجا

دراسة تطبيقية لتحضير أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع – تنظيم و تنمية المدينة

اعداد الطالب : **اشراف :**

عمار مبروكي **أ.د مصطفى عوفي**

نقدم لكم هذه الاستمارة و نلتمس من سيادتكم وضع علامة (X) امام الاختيار المناسب

ملاحظة: هذه البيانات سرية و لا تستخدم إلا لأغراض البحث

السنة الجامعية 1436/1435 هـ / 2015/ 2014 م

تهدف هذه الاستمارة إلى البحث في آثار النمو الحضري على تلوث البيئة الحضرية في مدينة خنشلة

أولا: بيانات عامة

1- الجنس:

- ذكر ☐
- أنثى ☐

2- السن:

- أقل من 20 سنة ☐
- من 20 إلى 29 سنة ☐
- من 30 إلى 39 سنة ☐
- من 40 إلى 49 سنة ☐
- 50 سنة فما فوق ☐

3- مكان الميلاد:

- ريف ☐
- قرية ☐
- مدينة ☐

4- الحالة العائلية:

- أعزب ☐
- متزوج ☐
- مطلق ☐
- أرمل ☐

5- عدد أفراد الأسرة: ☐

6- المستوى التعليمي:

- أمي ☐
- مستوى ابتدائي ☐
- مستوى متوسط ☐
- مستوى ثانوي ☐
- مستوى جامعي ☐

7- ما هي وضعيتك المهنية:

- عامل ☐
- بطال ☐
- تاجر ☐
- أعمال حرة ☐
- أخرى .....

الفرضية الجزئية الاولى: كلما زادت معدلات الهجرة داخل المدن زاد من تدهور البيئة الحضرية

الفرضية الجزئية الأولى: كلما زادت معدلات الهجرة الداخلية المدن زاد من تدهور البيئة الحضرية

8- ما نوع المسكن الذي تقيم فيه:

- ملك فردي خاص ☐ - مستأجر ☐
- بيت قصديري ☐ - مستأجر في عمارة ☐
- أخرى تذكر .....

9- أين كنت تقيم قبل انتقالك لهذا الحي:

- دوار ☐
- قرية ☐
- خارج الولاية ☐

10- ما هو تاريخ انتقالك لهذا الحي: ☐

11- ما هو سبب انتقالك الى المدينة:

- اتباع بعض الاقارب ☐
- بحثا عن العمل ☐
- الهروب من أوضاع أمنية سابقة ☐
- أخرى تذكر: .....

12- هل ترى ان التوسع العمراني يؤدي الى:

- استنزاف الأراضي ☐
- الرمي العشوائي للنفايات و القمامة ☐
- البناء الفوضوي ☐
- اخرى تذكر :.....

13- هل ترى ان سلوكات هؤلاء المهاجرين ساهمت في :

- تشويه النسيج الحضري ☐ – ظهور نمط تربية المواشي
- ترييف المدينة ☐ – اخرى تذكر:.....

14- ما نوع علاقتك مع جيرانك:

- جيدة ☐ - سيئة ☐
- مقبولة ☐ - منعدمة ☐

15- هل انت راض عن طريقة العيش الحالية:

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كان (لا) ما هي الأسباب التي جعلتك غير راض:

- كثرة الوعود التي تطلقها السلطات ☐
- كثرة المشكلات التي تعيشها الاسرة ☐
- الشعور بفقدان الامن ☐

16- هل يوجد بحيكم مكان لرمي القمامة :

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـــ (لا) ما هو السبب في رايك:

- ضيق المكان
- عدم اهتمام ادارة البلدية
- عدم وجود اماكن خاصة تجمع و ترمى فيها القمامة

17- هل تعتقد ان الاحياء العمرانية غير المنظمة تلوث بيئة المدينة

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـــ (نعم) ما هو سبب تلوث محيط مدينك:

- عدم انتظام اوقات رفع القمامة
- قلة وسائل رمي القمامة
- عدم وضع المواطن القمامة في اماكنها الخاصة

<u>الفرضية الجزئية الثانية:</u> النمو السكاني العشوائي والتوسع العمراني الفوضوي يؤديان إلى انتشار النفايات بشتى أنواعها

18- كيف تحصلون على الماء في حيكم :

- عن طريق قنوات توزيع المياه
- عن طريق بئر
- عن طريق صهاريج الخواص
- اخرى تذكر :.....

19- هل كمية المياه التي تصلكم كافية :

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـــ (لا) ما هو السبب في ذلك :

- زيادة السكان
- التسربات و عدم الصيانة
- التبذير

20- حسب رايك هل المدينة تعاني من التهيئة الحضرية الهشة

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـــ (نعم) ما سبب ذلك, حاول ترتيبها حسب درجة تاثيرها على البيئة الحضرية :

- مخططات تاهيل المدينة
- فساد بالوعات و مجاري مياه الامطار
- تذبذب في توزيع الانارة العمومية

21- كيف تقيم عدد المساحات الخضراء :

- قليلة
- منعدمة
- متوفرة

اذا كانت منعدمة هل يعود ذلك :

- احتلال العمران لكل المساحات
- عدم اهتمام السكان بضرورة وجودها
- يتم اتلافها سريعا لعدم وجود العناية
- اخرى تذكر :.....

22- هل ترى ان المدينة لها ما يحميها من الفياضانات و سيول الامطار

- نعم - لا

إذا كانت الاجابة بـــ (لا) ما سبب ذلك

- سوء التخطيط
- ليست من اولويات السلطات العامة
- اخرى تذكر :.....

الفرضية الجزئية الثالثة: ان التزايد السكاني و ما صاحبه من عادات الاستهلاك المفرط ادى الى تشويه البيئة الحضرية

23- عند قضاء حاجتك في المدينة هل تحس اكثر:

- بالقلق و التوتر جراء الازدحام
- عدم الشعور بالامن
- الفساد الاخلاقي
- اخرى تذكر :.....
-

24- متى يكون الازدحام في المدينة

- في اوقات الذروة ☐
- طول السنة ☐
- في المناسبات ☐
- أخرى تذكر .....

25- هل يحتوى الحي الذي تسكنه على سوق جواري

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـ (لا) ما سبب ذلك

- عدم استجابة السلطات لهذا المطلب ☐
- انعدام المساحات المخصصة لذلك ☐
- سوء التخطيط ☐
- اخرى تذكر :.....

25- حسب رايك هل زيادة الاستهلاك الغذائي تظهر في:

- سوق الخضر ☐
- استهلاك اللحوم ☐
- اخرى تذكر :.....

26- هل ان ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء تجعلك تقتني اللحوم البيضاء ؟

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) كيف تقيم طريقة بيع هذه المادة

- عرضها في اماكن غير مؤهلة ☐
- غموض في طريقة الذبح و نقل هذه المادة ☐
- غياب الصفة القانونية لتجارة هذه المادة ☐
- اخرى تذكر :.....

27- حدد اكثر الاماكن التي تذبح و تحضر فيها الدواجن

- في مذابح مأهلة خاصة للدواجن ☐
- في مستودعات ☐
- في الفضاء العام ☐
- اخرى تذكر :.....

28- أين يتم رمي مخلفات الدجاج (ريش, احشاء...)

- في أماكن رمي القمامة المنزلية ☐
- في المفرزات العمومية ☐
- على ضواحي المدينة ☐
- - أخرى تذكر .....

29- هل لمخلفات ذبح و تحضير الدواجن مشكلة على البيئة الحضرية:

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) لمذا؟

- لانها ترمى الى جانب القمامة المنزلية ☐
- ترمى على ضواحي المدينة ☐
- ترمى في الاودية و المستنقعات القريبة من المدينة ☐

اخرى تذكر :.....

30- في اعتقادك ان للسكان دور في تلوث المدينة

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) ما هي المظاهر الدالة على ذلك:

- عدم التقيد باداب نضافة المحيط ☐
- العدوانية المفرطة ضد الممتلكات العمومية ☐
- تجاهل اداب السلوك المدني ☐
- اخرى تذكر :.....

31- حسب رايك ها ان للنشاطات التجارية مسؤلية في تلوث المدينة

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) ما هو سبب ذلك حاول ترتيب الاجابة من 1 الى 4

- عرض السلع خارج حدود المحلات ☐
- عدم التقيد بالحيز المكاني للمحل ☐
- مخالفة المعايير القانونية لنوعية التجارة ☐
- رمي المخلفات دون المبالات ☐

32- هل تجد ان التجارة الفوضوية هي الاكثر تاثير على البيئة الحضرية

- نعم ☐ - لا ☐

إذا كانت الاجابة بـ (نعم) هل هذا راجع الى :

- سهولة تنقل هؤلاء التجار ☐
- عدم تحكم السلطات في ردع الضاهرة ☐
- زيادة اقبال المواطن عليها يزيد من تفاقم الضاهرة ☐

الفرضية الجزئية الرابعة:يؤدي النمو الحضري غير المتزن إلى تفاقم المشكلات وانتشار الأمراض والأوبئة.

33- في رأيك، ما هي مصادر التلوث بالنفايات في مدينتك؟

- قمامة المنازل ☐
- نفايات النشاطات التجارية والخدماتية ☐
- النفايات الصناعية ☐
- الازدحام المروري ☐
- قلة الوعي بالمشكلة البيئية ☐

34- ما هي الآثار الناجمة عن التلوث في مدينتك حاول ترتيبها وفقا لدرجة خطورتها من (1 إلى 3)؟

- انتشار الروائح الكريهة ☐
- انتشار الحشرات والقوارض الضارة ☐
- تفشي الأمراض والأوبئة ☐

35- هل يوجد في عائلتك أفراد يعانون من أمراض؟

- ضيق التنفس ☐
- الإسهال ☐
- الالتهاب الكبدي الفيروسي الوبائي ☐

- اخرى تذكر :.....

36- في رأيك ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأمراض؟

- تواجد أكوام القمامة ☐
- سوء تسيير النفايات ☐
- انعدام النظافة ☐
- تواجد المياه العادمة وسط المدينة وعبر الأحياء ☐

37- في اعتقادك، ما هي أحسن الطرق لمواجهة التلوث البيئي حاول ترتيبها حسب أولويتها من (1 إلى 4)

- نشر الوعي البيئي بين فئات المجتمع ☐
- تنظيم وفرز النفايات وجمعها ومعالجتها ☐
- تثمين النفايات بإعادة استعمالها ورسكلتها ☐
- توفير الوسائل والإمكانيات ☐

38- ما هو دورك في مواجهة مشكلات التلوث البيئي؟

- المساهمة في نظافة الحي بالجهد ☐
- المساهمة في نظافة الحي بالمال ☐
- المساعدة في توعية السكان من أخطار التلوث ☐
- ليس لديك أي مساهمة ☐

39- ماهي المشاريع التي يحتاجها حيكم مستقبلا؟

- توفير مرافق اجتماعية و ثقافية ☐
- إقامة حدائق ومساحات خضراء للعب الأطفال ☐
- توسيع الطرقات و الشوارع ☐
- تخصيص أماكن لرمي القمامة ☐
- اصلاح شبكة المياه و حماية المدينة من الفيضانات الموسمية ☐

نشكركم على تفهمكم و تعاونكم معنا

الملحق الثاني:

دليل المقابلة موجهة إلى مجموعة من المسئولين المحليين.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع المدينة – تنظيم و تنمية المدينة –

رقم الاستمارة : .....

تاريخ ملأ الاستمارة:.....

استمارة بحث بعنوان

النمو الحضري و أثره على التلوث البيئي

مدينة خنشلة نموذجا

دراسة تطبيقية لتحضير أطروحة دكتوراه الطور الثالث في علم الاجتماع – تنظيم و تنمية المدينة

اعداد الطالب : **اشراف :**

عمار مبروكي **أ.د مصطفى عوفي**

نقدم لكم هذه الاستمارة و نلتمس من سيادتكم وضع علامة (X) امام الاختيار المناسب

ملاحظة: هذه البيانات سرية و لا تستخدم إلا لأغراض البحث

السنة الجامعية 1436/1435 هـ / 2014 /2015 م

دليـــل المقابلـــة

– رقم ودليل المقابلة.....

– التاريـخ.....

– الوظيفـة.....

– مكان العمـل.....

السؤال رقم (01): حسب رأيك كيف ترى وتيرة النمو الحضاري في مدينة خنشلة؟

.....

السؤال رقم (02): هل للنمو الحضري في مدينة خنشلة انعكاسات على النظام البيئي؟

.....

السؤال رقم (03): هل ترى أن التوسع الحالي يراعي المقومات البيئية للمدينة؟

.....

السؤال رقم (04): في ظل نقص الوعاء العقاري في مدينة خنشلة، كيف يتم حماية الأراضي الفلاحية من الاعتداءات المذكورة عليها؟

.....

السؤال رقم (05): هل للمدينة مخطط لحمايتها من الفياضانات الموسمية؟

.....

السؤال رقم (06): في إطار تطبيق المخطط التوجيهي للمدينة، ما هي الآليات المتبعة في تطبيق المخطط؟ وهل تحققت أهدافه فيما يخص الحفاظ على البيئة؟

.....

السؤال رقم (07): ما هي الجهات المسئولة عن تسيير النفايات المنزلية؟

.....

السؤال رقم (08): في ظل التوسع الأفقي والحركية التي تشهدها مدينة خنشلة، هل ترى أن الإمكانات المادية والبشرية كافية لتسيير النفايات المنزلية؟

.....

السؤال رقم (09): هل تحتوي المدينة على مذبح خاص بالدواجن؟

.....

السؤال رقم (10): كيف يتم مراقبة الذبح وتحضير الدواجن؟ أين ترمى النفايات؟

.....

السؤال رقم (11): في ظل التزايد السكاني وارتفاع معدل نشاطات الخدمات الصحية في المدينة، كيف ترى تسيير نفايات النشاطات الصحية؟

.....

السؤال رقم (12): عند معالجة نفايات النشاطات الصحية، هل يتم احترام المقاييس المعمول بها في الفضاء والتخلص من هذه النفايات؟

.....

السؤال رقم (13): هل ترى أن انتشار الأمراض والأوبئة على شاكلة مرض الالتهاب الكبدي الفيروسي في المدينة له علاقة بالنفايات الاستشفائية؟

.....

السؤال رقم (14): ماهو مجال تعاملكم مع الجمعيات الخاصة بحماية البيئة؟

.....

السؤال رقم (15): كيف يتم الموازنة بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة؟

.....

السؤال رقم (16): ما هي المستقبلية لتنظيم النمو الحضري والحفاظ على البيئة؟

.....

الملحق الثالث

بعض الصور لوسائل الإعلام لمظاهر التلوث بالنفايات المنزلية بمنطقة البحث.

صور تمثل اهتراء طرق مدينة خنشلة جراء فيضانات مياه الأمطار (2015)

صورة تمثل انسداد بالوعات المياه في القطب الجديد لمدينة خنشلة (2015)

المصدر: صور مراسل قناة النهار

صورة تمثل عرقلة حركة المرور جراء الفيضانات بحي طريق العيزار مدينة خنشلة

صورة تمثل جهود السكان في تنظيف بالوعات المياه المسدودة حي 214 سكن خنشلة

المصدر: صور مراسل قناة النهار

صورة تمثل مصلحة شرطة العمران لبلدية خنشلة.

المصدر: الباحث

أخبار الشرق

النهار

بعضها وزعت على مستفيدين للبناء منذ سنوات وبقيت من دون استغلال

عشرات الهكتارات مهملة تتحوّل إلى مفرغات للقمامة والردوم في خنشلة!

احتج سكان أحياء طريق «العزار» و«عبد الحق بن حمودة» و«النصر» و«الأوراس» و«بن بولعيد» و«الكاهنة» و«5 جويلية» في خنشلة، أمس، من خلال تنظيم تجمعات وسط الساحات والأزقة والشوارع، للتعبير عن غضبهم الشديد واستيائهم العميق إزاء ما وصفوه بالوضع الكارثي التي تشهده أحياءهم، لا سيما ما تعلق بظاهرة الإنتشار الواسع للقطع الأرضية الشاغرة غير المستغلة من أصحابها، وتتوسط أحياء طريق «العزار» بمحاذاة منطقة «العقاقنة» إلى أزيد من 20 هكتارا، والتي تحوّلت مع مرور السنين والإهمال، إلى مفرغة عمومية للنفايات الصلبة ومخلفات البناء.

عمر عامري

هي قطع أرضية مخصصة للبناء وزعت على المواطنين منذ أزيد من 15 سنة، وأخرى بالهكتارات مجهولة الملكية، منتشرة عبر العديد من الأحياء السكنية المأهولة وسط مدينة خنشلة وعلى أطرافها، تحول بعضها إلى مكبّ لمختلف النفايات الصلبة، ومفرغة لشتى أنواع القاذورات المنتشرة بالأطنان في كل زاوية ومكان. هذه القطع الأرضية التي أهملها أصحابها وتخلوا عنها لأسباب مجهولة، تحولت مع مرور السنين إلى بؤرة خطيرة، أضحت مصدر إزعاج للمواطنين وخطرا على السكان، حيث تنتشر مختلف أنواع الحشرات الضارة والزواحف السامة، فضلا عن الأعشاب الشوكية وتلال الحجارة ومواد البناء، التي ظلت منذ أزيد من 15 سنة محل شكاوى المواطنين، الذين ضاقوا ذرعا من لا مبالاة المسؤولين وصمت السلطات المحلية المعنية، إزاء ما وصفوه بالوضع الكارثي الذي يستوجب التدخل على أعلى مستوى من الجدية والصرامة.

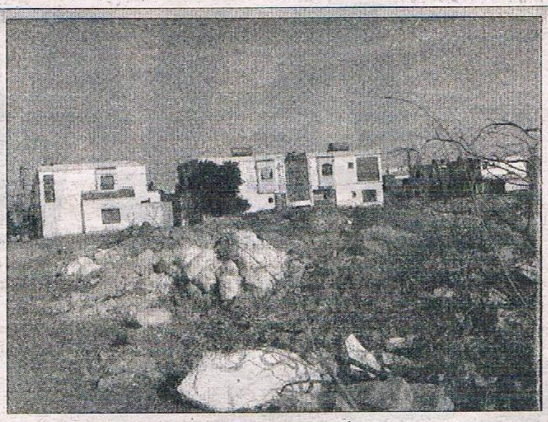

وفيما لا يزال المئات من المواطنين يلهثون لدى مختلف الإدارات وأمام مكاتب المسؤولين والمنتخبين منذ سنوات، للمطالبة بمنحهم قطعة أرض للبناء من دون نتيجة، تظل هذه المساحات الشاسعة من هذه الأراضي الشاغرة من دون استغلال من أصحابها، محل استياء واسع لدى سكان الأحياء، ومصدر قلق وخطر على البيئة والصحة وعلى أمن وسلامة المواطنين، فيما أكد مصدر مسؤول، أن السلطات ستطبّق القوانين المعمول بها في مجال العمران بحزم، باعتبارها الحل الوحيد للقضاء على الظاهرة.

المصدر: جريدة النهار اليومية.